العائلة السليمية

سيرة عائلة من صعيد مصر



تقديم

إسماعيل سراج الدين

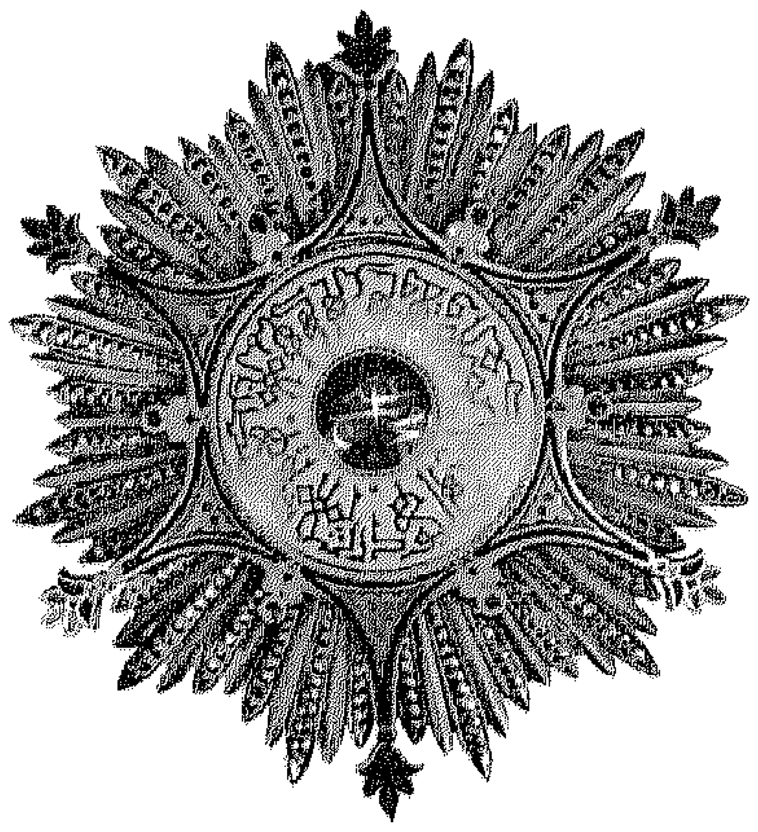
إعداد

خالد عزب — محمد السيد حمدي



BIBLIOTHECA ALEXANDRINA

مكتبة الإسكندرية



سيرة عائلة
من صعيد مصر

مكتبة الإسكندرية بيانات الفهرسة- أثناء - النشر (فان)

العائلة السليمية : سيرة عائلة من صعيد مصر / تقديم إسماعيل سراج الدين ؛ إعداد خالد عزب ؛ محمد السيد حمدي. - الإسكندرية، مصر : مكتبة الإسكندرية، ح2008.
ص. سم. (سلسلة ذاكرة مصر المعاصرة ؛ 3)
تدمك 978-977-452-127-0

1. العائلة السليمية. 2. سليمان، محمود، 1840-1929. 3. محمود، محمد، 1877-1941.
3. السياسيون المصريون --- تراجم. 3. مصر --- تاريخ --- العصر الحديث (1805 م-). أ. عزب، خالد.
ب. حمدي، محمد السيد. ج. سراج الدين، إسماعيل، -1944 د. السلسلة.

ديوي - 962.05092 2008374522

ISBN 978-977-452-127-0

رقم الإيداع 2008/1836

طبع في جمهورية مصر العربية (بلانك دوت)

1000 نسخة

العائلة السليمية

سيرة عائلة من صعيد مصر

تقديم

إسماعيل سراج الدين

إعداد

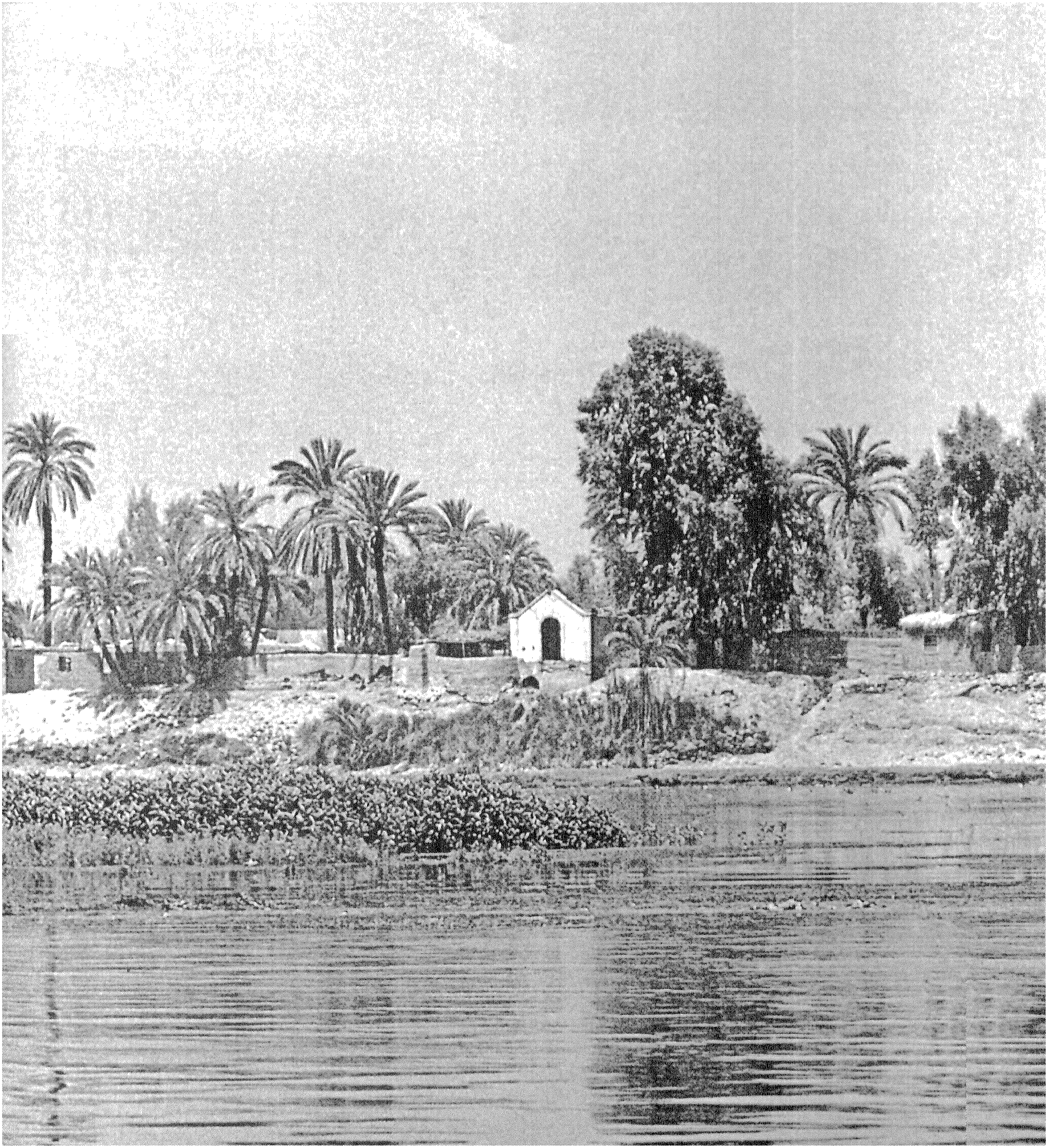
خالـد عـزب

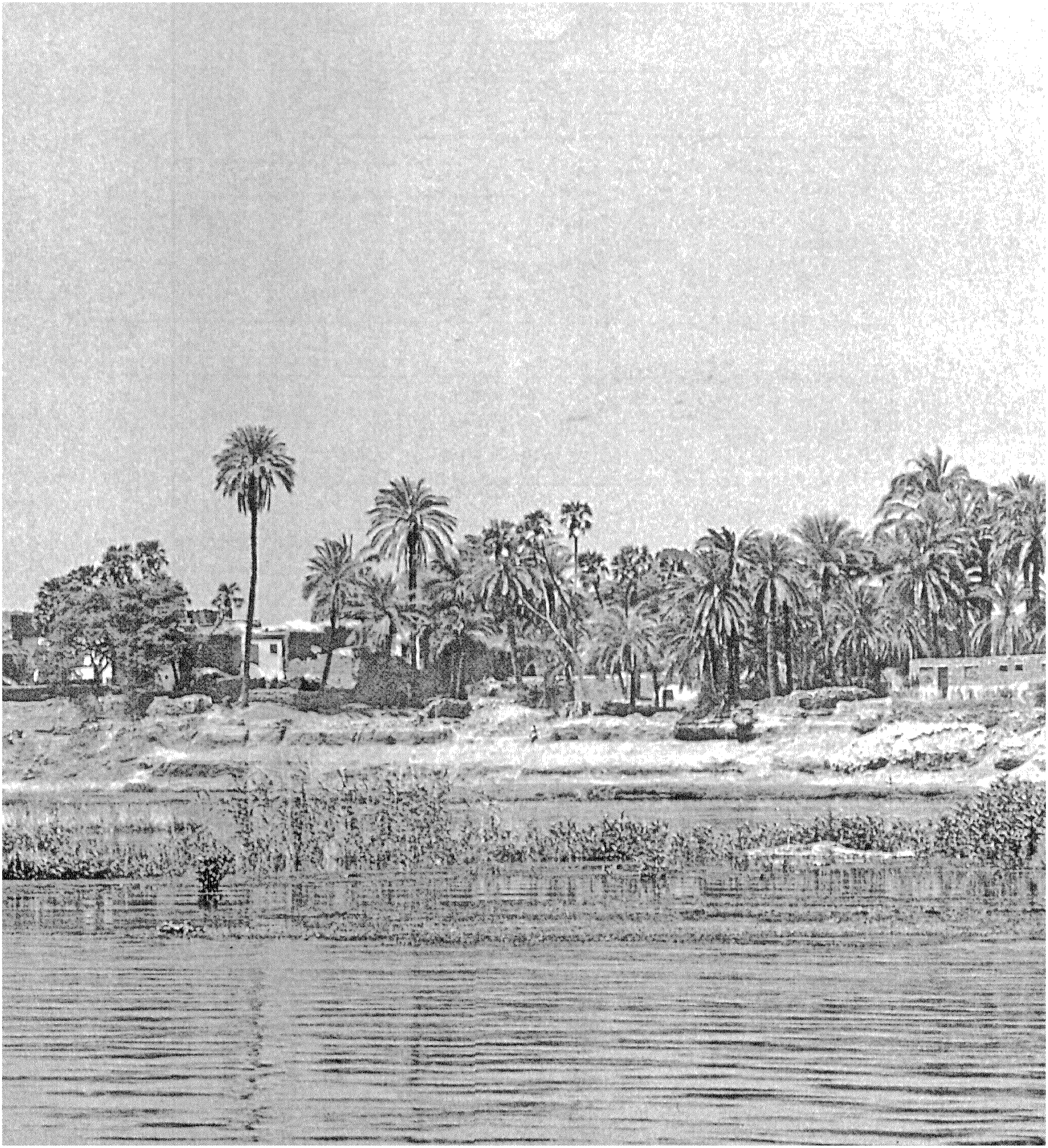
محمد السيد حمدي

Special Projects
إدارة المشروعات الخاصة

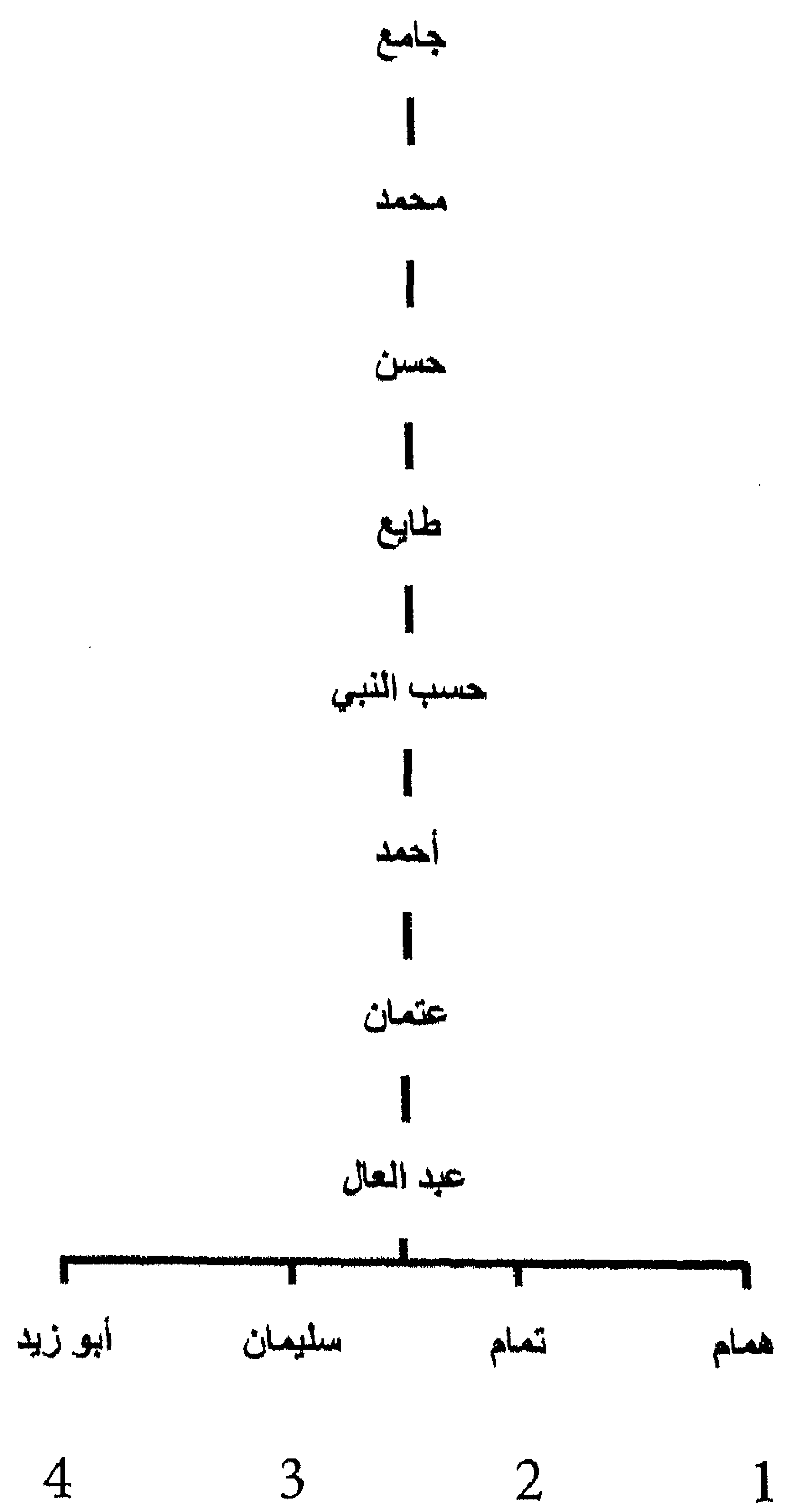
سلسلة ذاكرة مصر المعاصرة (3)

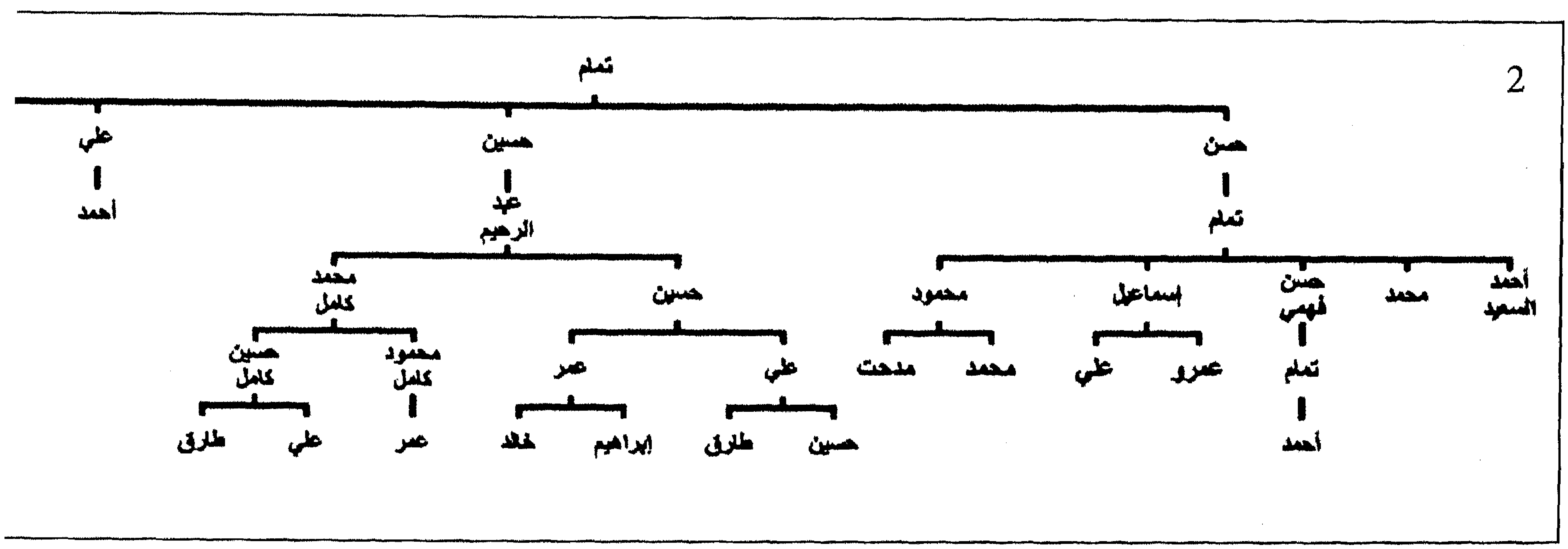
المحتويات



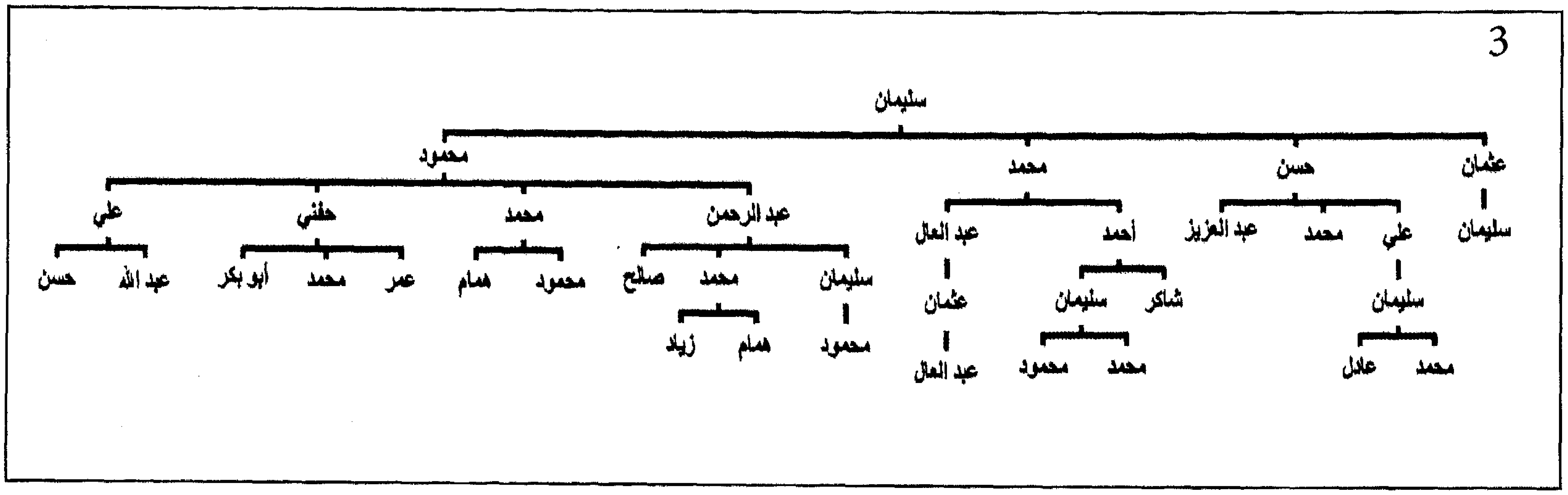


شجرة العائلة السليمية



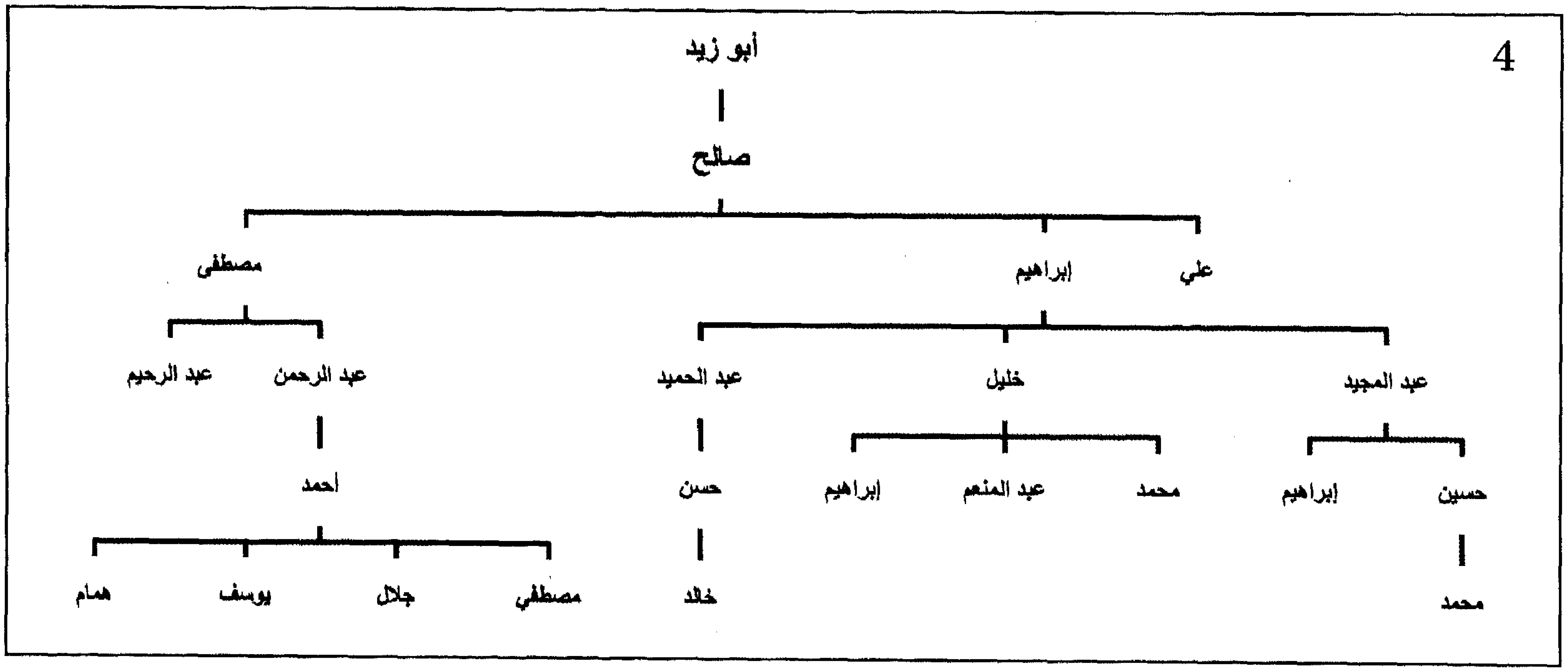


3

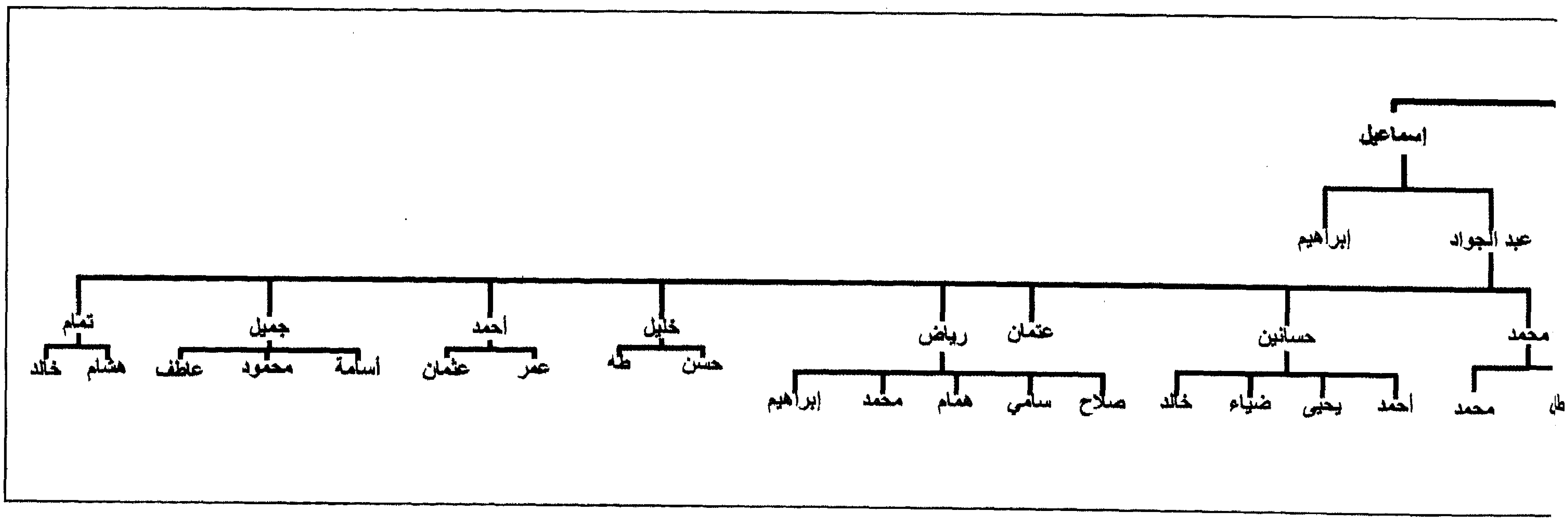


سليمان
عثمان حسن محمد محمود
سليمان علي محمد عبد العزيز أحمد عبد العال عبد الرحمن محمد حفني علي
سليمان شاكر سليمان عثمان سليمان محمد صالح محمود همام عمر محمد أبو بكر عبد الله حسن
محمد عادل محمد محمود عبد العال محمود همام زياد

4



أبو زيد
صالح
علي إبراهيم مصطفى
عبد المجيد خليل عبد الحميد عبد الرحمن عبد الرحيم
حسين إبراهيم محمد عبد المنعم إبراهيم حسن أحمد
محمد خالد مصطفى جلال يوسف همام



اسماعيل
عبد الجواد إبراهيم
محمد حسانين عثمان رياض خليل أحمد جميل تمام
محمد أحمد يحيى ضياء خالد صلاح سامي همام محمد إبراهيم حسن طه عمر عثمان أسامة محمود عاطف هشام خالد

تقديم

للحدث التاريخي ثلاث دعائم إذا توفرت له وُجد الحدث؛ هي الفاعل والمكان والزمان. وتاريخ مصر الحديث والمعاصر بمثابة بحر خضّم من الأحداث التي صنعها مجموعة من الشخصيات التي أثّرت في تاريخ مصر؛ رجال وهبوا أنفسهم من أجل بلادهم، قد نَختلف معهم أو نتفق، لكن معطيات العصر تختلف من عصر إلى آخر، فمن الظلم أن نحكم على شخص ما أو حدث ما بمعطيات عصرنا أو العصر الذي تناول فيه المحللون تلك الوقائع التاريخية بالدراسة والوصف، ولكن المنهجَ التحليلي هوَ المنهج الأنسب لدراسة الأحداث وصُنَّاعها.

في تاريخ مصر الحديث عائلات مصرية صنعت تاريخها، كانوا صناعًا للقرار، بنائين للفكر المصري الحديث؛ من تلك العائلات المصرية: العائلة السليمية، أو عائلة محمد محمود باشا رئيس وزراء مصر قبل ثورة 1952. والعائلة السليمية تُعَدُّ واحدة من أكبر العائلات المصرية قبل ثورة 1952. وقد وصل الأمر بها إلى أن عرض على أحد أفرادها – وهو محمود باشا سليمان– حكم مصر خلال الحرب العالمية الأولى فرفض، وكان هذا الموقف من المواقف التي يفتخر بها محمد محمود باشا، خاصة أمام الملك فاروق الأول ملك مصر والسودان، والذي كان دائمًا ما يردد عبارة: «أنا ابن من عرض عليه مُلْكُ مصر فأبى».

وقد أثمرت شجرة العائلة السليمية عن العديد من الشخصيات التي أثرت الحياة المصرية في العصر الحديث؛ مثل محمود بك محمد محمود، ابن محمد محمود باشا الذي تولى رئاسة ديوان المحاسبة قبيل ثورة 1952، وكشف عن فضيحة تجاوزات حملة فلسطين التي عرفت بفضيحة الأسلحة الفاسدة؛ والمهندس همام محمد محمود مؤسس علم هندسة الإلكترونيات في مصر.

من أجل ذلك رأت مكتبة الإسكندرية أن تخصص هذا الكتاب للدراسة التاريخية للعائلة السليمية وأن تضعه بين يدَي القراء، وليكون ثمرة ناضجة للمشروع الذي استمر لمدة أربع سنوات، قامت خلالها مكتبة الإسكندرية بالتعاون مع عائلة محمد محمود باشا بأرشفة مجموعة الأوراق الخاصة بالعائلة كأولى بذور المشروع العملاق الذي تحتضنه مكتبة الإسكندرية؛ وهو مشروع ذاكرة تاريخ مصر الحديث والمعاصر، الذي يعد أول أرشيف إلكتروني لتاريخ مصر من خلال الصور والوثائق؛ حيث تأمل من خلاله مكتبة الإسكندرية أن يكون مدخلاً للتأريخ للعائلات المصرية الكبرى.

وقد قام على إنجاز هذا الكتاب فريق عمل متميز، ساهم في إخراج هذا العمل، وإنجاز المشروع في الوقت المحدد له، ويتكون معظم هذا الفريق من مجموعة من الشباب صغار السن، ولكنهم أصبحوا يمتلكون الخبرة الكافية لإنجاز مشاريع أخرى سوف نعلن عنها في أوقاتها.

وأتقدم بشكر خاص إلى عائلة محمد محمود باشا التي اتسع صدرها لنا ملبية كل طلباتنا لإنجاح المشروع، فلهم مني جزيل الشكر لتعاونِّهم.

إسماعيل سراج الدين

مدير مكتبة الإسكندرية

مقدمة

منذ أربعة أعوام، وبالتحديد في صيف عام 2004، تضاربت في رأسي العديد من الأفكار حول تاريخ مصر الحديث والمعاصر، خاصةً أنني قد عانيت كثيرًا في دراستي في الحصول على المصادر التاريخية التي تتيح لي تكوين رؤية تاريخية موضوعية حول العديد من أحداث القرنين التاسع عشر والعشرين، خاصةً أنني متخصص في العمارة في القرن التاسع عشر.

ومع اختمار الفكرة في ذهني، وتشجيع الدكتور إسماعيل سراج الدين مدير مكتبة الإسكندرية لنا، حول تكوين أرشيف تاريخي لمصر؛ من الصور والوثائق والمجلات والمواد التذكارية، بدأنا العمل في صمت، وتفتحت أمامنا الأبواب لوضع الهيكل الأساسي لإنشاء ذاكرة رقمية لتاريخ مصر الحديث والمعاصر.

وقد بدأنا العمل في اتجاهين؛ الاتجاه الأول: إيجاد مصدر غير نمطي للمواد الوثائقية، أي تلك المواد التي مصدرها مصالح الدولة؛ فكان الاتجاه إلى المواد الأرشيفية التي تحتفظ بها العائلات المصرية التاريخية كعائلة بطرس باشا غالي، وعائلة الدكتور أحمد باشا ماهر، وعائلة محمد محمود باشا التي عرفت بالعائلة السليمية. وأما الاتجاه الثاني فهو الشراء من الهواة والبائعين المتخصصين لتلك المواد الوثائقية.

بدا الطريق صعبًا في البداية حول تكوين وحدة أرشيفية تكون نواةً لهذا العمل الواعد، ولذا اخترنا عناصر بشرية متميزة من الباحثين في أعمار سنية مختلفة، بحيث نخرّج أجيالاً من الباحثين الذين يسهمون في استمرار العمل ونجاحه.

ومع مرور الأيام، ازدهرت التجربة وازدادت مواردها، ولاحت في الأفق ومضات نجاحها، واليوم إذ أقدّم هذا الكتاب باسم فريق العمل في "ذاكرة تاريخ مصر الحديث والمعاصر"، وباسم فريق العمل في "مشروع توثيق الأوراق الشخصية لدولة محمد محمود باشا رئيس وزراء مصر الأسبق"، فإننا نجني معًا ثمار التجربة، لنتيحَ للباحثين الوثيقة والصورة والمادة الأرشيفية بصورة سهلة وميسورة في هذا المطبوع، كما نتيحه على موقع خاص على الإنترنت كأول أرشيف إلكتروني لتاريخ مصر الحديث والمعاصر على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت).

ويجيء اختيارنا لعنوان هذا العمل (العائلة السليمية .. سيرة عائلة من صعيد مصر)، ذا مغزى هام وذلك بنظرنا نحو الجنوب، إلى صعيد مصر حيث منبع الأسرار والأصالة، وقد يتساءل البعض، ألا يوجد في صعيد مصر عائلة أخرى غير عائلة محمد محمود باشا؟ والرد بالطبع بلى. لكن هذه هي البداية التي نطمح إلى الانطلاق من خلالها لنؤرخ لعائلات أخرى، مثل: عائلة خشبة باشا ومكرم باشا عبيد، والعائلة الأباظية، وعائلة مخيون، وعائلة بهيّ الدين باشا بركات في الوجه البحري، وغيرها من العائلات المصرية في الصعيد والدلتا.

إنها بداية الطريق.. الذي رسمناه لأنفسنا، وشجعنا على المضي قدمًا فيه، كي نضعَ بين يدي القارئ والباحث المادة اللازمة لإعادة كتابة تاريخ مصر الحديث والمعاصر، الذي يمكننا أن نقول إنه لم يُكتب بعد.

خالد عزب

مدير إدارة الإعلام

شكر وامتنان

لستُ أودُّ أن أتحدث عن الحياة السياسية لجدّي «محمد محمود باشا»، ولكني أريد أن أذكر بعض تفاصيل حياته العائلية. فعلى الرغم من كل مشاغله السياسية فإنه كان يسألني وأخي عن جميع شئوننا اليومية وأحوالنا الدراسية.

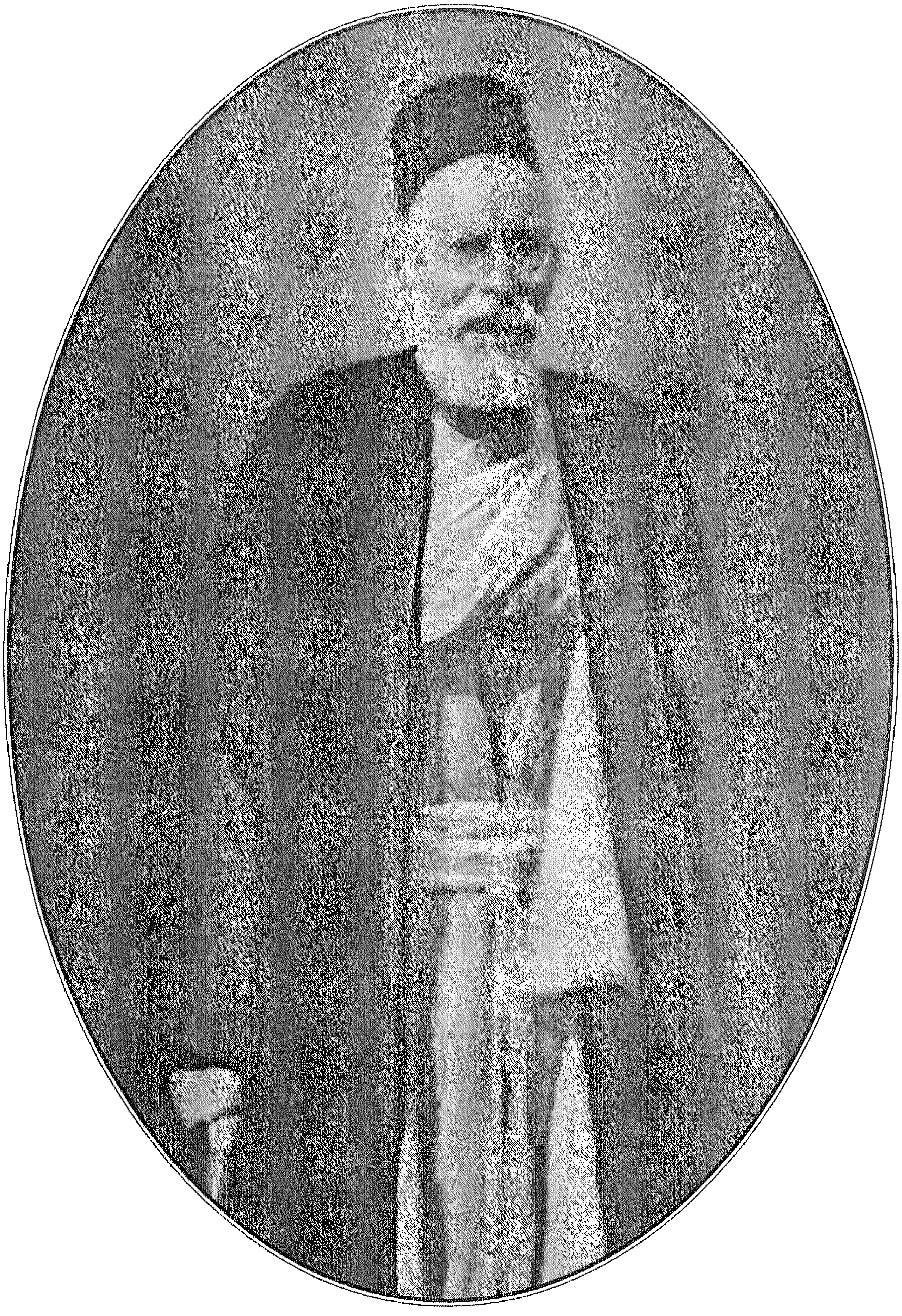
لقد أتيح لي أن أعرف جدّي وأنا في مُستهل عمري؛ فأذكر أنه كان يأتي عندنا لتناول طعام الغداء معنا كل يوم خميس، ثم كان بعد ذلك يأخذني وأخي في سيارته لنتنزّه في طريق مصر الجديدة – السويس، وأذكر أنه قال لي يومًا: انظر إلى هذه الصحراء الجرداء، فستكون في يوم ما عامرة.

لقد كانت العلاقة وثيقة بين والدي محمد كامل عبد الرحيم وبين جدي؛ حيث إنه اختاره لأن يكون مديرًا لمكتبه أثناء توليه رئاسة الوزارة في سنة 1928. وجدير بالذكر بأنهما كانا دائمَي الحديث عن أمور مصر الاقتصادية وتدخل بريطانيا في شئون مصر الداخلية.

وإني أعبّر عن جزيل شكري، وشكر جميع أفراد عائلتي لمكتبة الإسكندرية؛ ممثلةً في الدكتور إسماعيل سراج الدين مدير المكتبة، ولأولئك الباحثين الذين قاموا بإخراج هذا الكتاب وخاصة ما فعلوه من مجهودات جبارة في جمع الوثائق والمستندات الخاصة بهذا الكتاب في سبيل إحياء تاريخ مصر، والتكريم الغالي لجدي محمد محمود باشا –رحمه الله–.

محمود كامل عبد الرحيم

حفيد محمد محمود باشا



محمود باشا سليمان



أعيان الريف في القرن التاسع عشر

تعد شريحة أعيان الريف من أهم شرائح المجتمع المصري خلال القرن التاسع عشر[1]، التي تتكون في الغالب من العمد والمشايخ الذين يعينون على أساس نصيبهم من ملكية الأراضي الزراعية[2]، حيث كان شرط الملكية الزراعية ضروريًا لمن يشغل منصب العمدة أو الشيخ[3].

وقد استطاعت هذه الشريحة زيادة ممتلكاتها حين بدأت الدولة في بيع أراضيها الزراعية القابلة للاستصلاح في عهدي محمد سعيد باشا والخديوي إسماعيل، فقد نشط هؤلاء في شراء أراضي الميري خلال تلك الفترة. وكذلك أراضي الدومين التي كانت ملكًا للخديوي إسماعيل وأسرته ثم تنازل عنها للحكومة في أكتوبر عام 1878 نتيجة للأزمة المالية التي حدثت في عهده[4].

كان للعمد والمشايخ من أعيان الريف دورهم السياسي، وكان المجال العلني الذي عبرت فيه هذه الطبقة -بمختلف شرائحها- عن اتجاهاتها هو مجلس شورى النواب الذي أنشأه الخديوي إسماعيل عام 1866 في محاولاته للاستعانة بهذه الطبقة في مواجهة الضغط السياسي من جانب كل من إنجلترا وفرنسا، بعد أن أدت الأزمة المالية إلى اشتداد الضغط الأوروبي ممثلاً في صندوق الدين والمراقبة الثنائية وتعيين وزيرين أوروبيين أحدهما فرنسي والآخر إنجليزي في الوزارة المصرية[5].

كان مجلس شورى النواب أقرب إلى مجلس للأعيان، إذ قصرت لائحته التنظيمية حق الانتخاب على العمد والمشايخ، وهو الأمر الذي نلاحظه في المجلس الأول، الذي ضم في عضويته 75 عضوًا منهم 58 عضوًا من العمد والمشايخ، زاد عددهم في المجلسين الثاني والثالث، إذ كانت هناك مديريات جميع أعضائها من العمد مثل مديريات المنوفية والبحيرة والجيزة وبني سويف[6].

في مجلس شورى النواب الثالث (1876- 1879) بدأ كبار الملاك والأعيان في بلورة حركة اجتماعية سياسية للتصدي لاستبداد مصطفى باشا رياض رئيس مجلس النظار "الوزراء" مطالبين بحق المجلس في مناقشة الميزانية، حيث كان الجانب الأكبر من هذه الميزانية متعلقًا بتسديد ديون الخديوي إسماعيل، وكان العبء الأكبر في تسديد هذه الديون يقع على عاتق كبار الملاك والأعيان لذلك طالب هذا المجلس بضرورة إقرار مبدأ المسئولية الوزارية. وحينما حاول الخديوي إسماعيل حل هذا المجلس تحول نوابه إلى نواة لتجمع وطني واسع، حيث عقد ستون منهم اجتماعًا في أبريل عام 1879 في منزل إسماعيل باشا راغب انضم إليهم عدد من العلماء والهيئات الاجتماعية وفي مقدمتهم شيخ الإسلام، وبطريرك الأقباط، وحاخام اليهود، واثنان وأربعون من الأعيان والتجار، واثنان وسبعون من الموظفين، وثلاثة وتسعون من الضباط، وسُمي هذا الاجتماع "الجمعية العمومية" وصدرت عنه أول وثيقة سياسية قومية في تاريخ مصر عرفت باسم "اللائحة الوطنية" والتي طالب أصحابها بتحويل مجلس شورى النواب إلى برلمان تشريعي، وفصل السلطة التشريعية عن السلطة التنفيذية، وتأكيد مبدأ استجواب الحكومة أمام البرلمان.

استمرت مساهمة الأعيان في العمل الوطني أثناء الثورة العرابية، فقد أيد الأعيان الضباط في مظاهرة عابدين في سبتمبر عام 1881، كما نجحوا في تأليف مجلس نواب جديد في نفس العام، بأغلبية من العمد والأعيان، وعين محمد باشا سلطان رئيسًا له، فكان بذلك أول رئيس له من المصريين بعد أن كانت رئاسته قاصرة على الذوات الأتراك[7].

غير أنه بعد تسليم القاهرة، وهزيمة العرابيين تنصل جميع العمد والأعيان الذين وقعوا على محضر "الجمعية العمومية" والذي رفضوا فيه تنفيذ أوامر الخديوي محمد توفيق، وزعموا أنهم وقعوه تحت تهديد رجال الجيش لهم بقتل من يمتنع منهم عن التوقيع، ويرجع ذلك لبعض مواقف رجال الثورة العرابية.





■ مصطفى باشا رياض

■ إسماعيل باشا راغب





■ محمد سعيد باشا

■ الخديوي إسماعيل

بعد أن احتل الإنجليز مصر دخل كبار الملاك من العمد والأعيان المصريين مرحلة أخرى، فلم يتجه الإنجليز إلى إشراكهم في الحكم بصورة إيجابية إلا في وقت متأخر واكتفوا بما منحوه لهم في القانون الأساسي الصادر في مايو عام 1883 الذي نص على أن تكون هناك ثلاث هيئات نيابية: مجالس المديريات، مجلس شورى القوانين، الجمعية العمومية[8].

وقد اقتصرت عضوية هذه المجالس على الأعيان ومعظمهم من كبار الملاك؛ وذلك حتى يضمن الإنجليز ربط مصالحهم به، حيث حال شرط أداء الخمسين جنيهًا دون دخول متوسطي وصغار الملاك هذه المجالس.

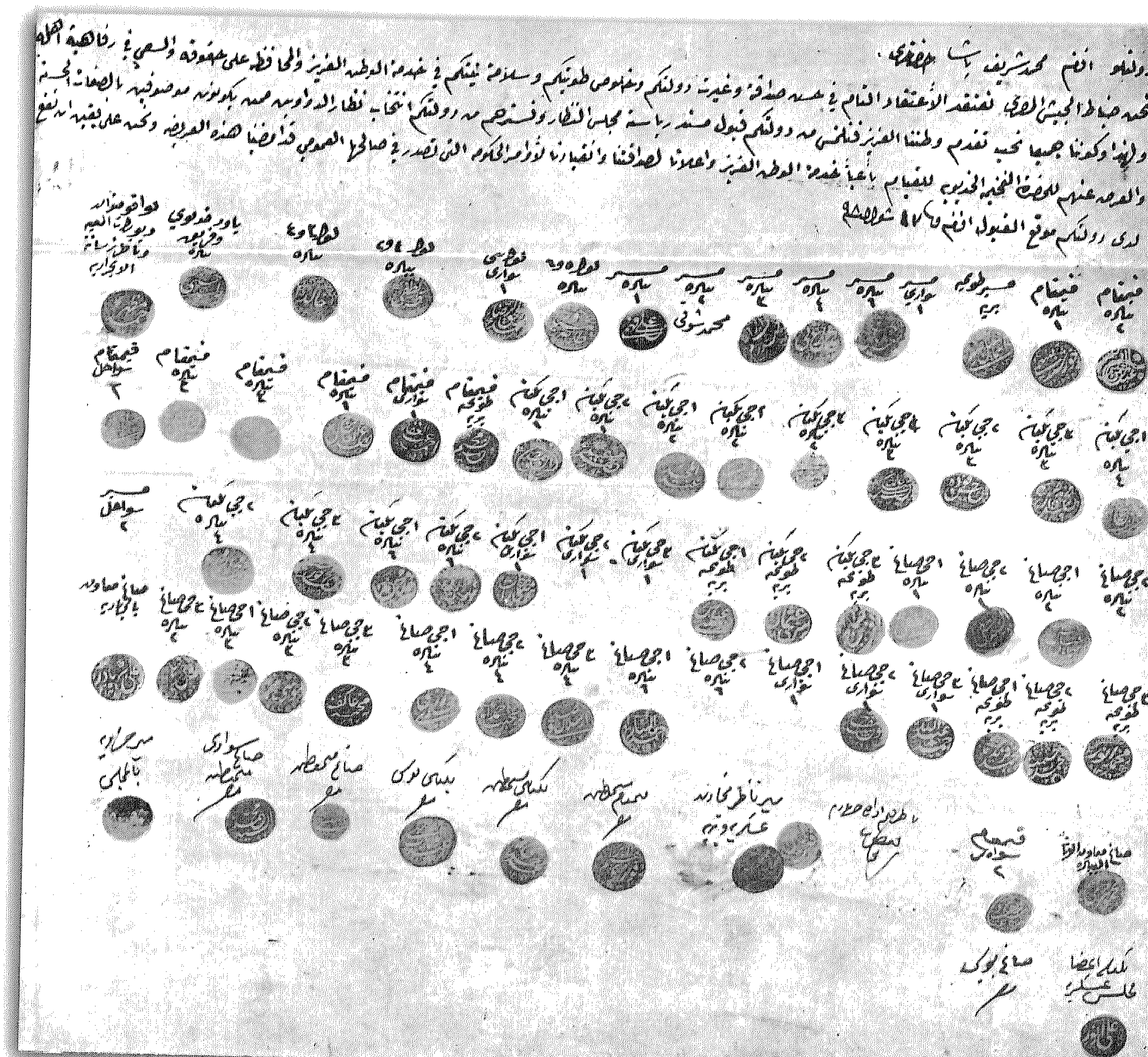
وتعد العائلة السليمية "نسبة إلى ساحل سليم" واحدة من أعرق العائلات المصرية في صعيد مصر حيث تمتعت بقدر كبير من الثراء والنفوذ، كما لعب أفرادها دورًا سياسيًا بارزًا أثر في صنع تاريخ مصر الحديث والمعاصر.





■ أحمد باشا عرابي

■ محمد باشا سلطان



■ عريضة الجيش المرفوعة إلى محمد شريف باشا رئيس مجلس النظار في 11 سبتمبر عام 1881





■ ختم محمود باشا سليمان على اللائحة الأساسية



الخديوي محمد توفيق

أصل العائلة السليمية

نشأت "العائلة السليمية" أسرة محمود باشا سليمان بن الشيخ عبد العال بن عثمان بن أحمد بن حسب النبي بن طائع بن حسن بن محمد بن جامع، عن أب ينحدر من أصل عربي ينتهي نسبه إلى قبيلة بني سليم المشهورة في الحجاز[9]، والتي أستقرت أحد بطونها في قرية ساحة سليم الواقعة على الضفة الشرقية لنهر النيل على بعد 26 كم جنوب مدينة أسيوط.

كان سليمان بك عبد العال عمدة لقرية ساحل سليم وقد وصل إلى منصب مدير مديرية قنا في عهد عباس حلمي باشا الأول ونال رتبة البكوية وأصبح سليمان بك عبد العال أحد أربعة من المصريين نالوا هذه الرتبة[10].

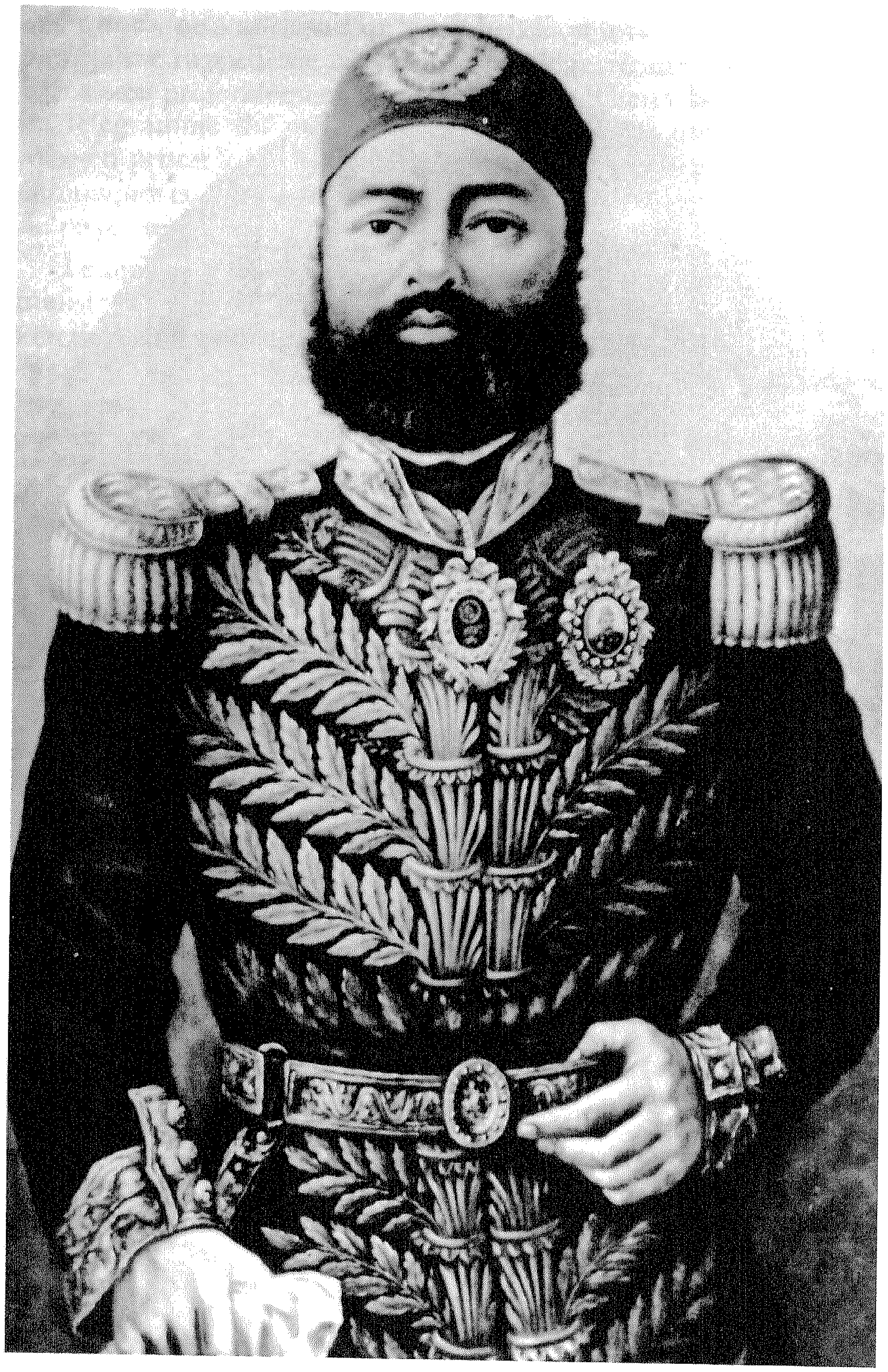
اختير سليمان بك عبد العال نائبًا عن ساحل سليم "قسم أبو تيج" في المجلس النيابي الأول عام 1866 - 1869[11]، وامتلكت أسرته 528 فدانًا من الأطيان الخراجية بناحية الساحل عام 1879[12].

أما محمود باشا سليمان، الذي ولد عام 1840 فقد أحضر له والده عندما بلغ السابعة من عمره بعض الأساتذة لتعليمه العلوم العربية والفقهية فنال نصيبًا كبيرًا منها، ثم عهد به إلى عمه همام بك عبد العال العضو في مجلس الأحكام بمثابة "وزارة الحقانية" الذي أخذه معه إلى القاهرة حيث درس بعض النحو والحساب واللغة التركية، والتحق بالجامع الأزهر لبضع سنين حيث درس العلوم والأدب[13].



■ الجامع الأزهر - حلقات الدرس

■ عباس حلمي باشا الأول



وعندما عاد إلى قريته عين عمدة لساحل سليم ثم ناظرًا القسم "أبو تيج" و"ديروط" ومنح سلطة واسعة[14]، ثم رقي إلى منصب وكيل مديرية جرجا في أسيوط[15]، وذلك لأنه ساعد محمد سعيد باشا بتقديمه الميرة للجيش ضد عربان أولاد المصري الذين ثاروا على الحكومة عام 1857. ثم ترك محمود باشا سليمان وظائف الحكومة وتفرغ لإدارة أملاكه التي ورثها عن والده سليمان بك عبد العال، وكانت هذه الأملاك تقع في أسيوط وجرجا وقد استطاع أن يضيف إلى أملاكه 200 فدان من الأراضي العشورية بناحية تاسا بمديرية أسيوط[16].

في انتخابات مجلس النواب عام 1881 في عهد الخديوي محمد توفيق، رشح محمود باشا سليمان نفسه وانتخب فيه، واختير عضوًا في اللجنة التي تولت الرد على خطاب العرش حيث ألقى هو الخطاب أمام الخديوي في 29 ديسمبر من نفس العام.

ولما قامت الثورة العرابية تجنب محمود باشا سليمان الاشتراك فيها، وبعد الثورة العرابية اعتزل محمود باشا سليمان العمل السياسي بعد الثورة العرابية، وعاد مرة أخرى إلى بلدته عام 1882 وظل هناك حتى عام 1895، حيث عزف –على حد قول الدكتور محمد حسين هيكل– عن الاشتراك في أي عمل تحت لواء النظام الجديد الذي فرضه الإنجليز على مصر حين استصدروا من الخديوي محمد توفيق قانون مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية[17].

غير أنه سرعان ما عاد للمشاركة في الحياة السياسية مرة أخرى، ففي عام 1896 اختير محمود باشا سليمان عضوًا في مجلس مديرية أسيوط، كما انتخب عضوًا في مجلس شورى القوانين ثم تجدد انتخابه عام 1899، حيث عين وكيلاً منتخبًا للمجلس في 22 مارس، وتم تثبيته في فبراير 1911 واستمر وكيلاً إلى أن حُلَّ المجلس عام 1912 [18].

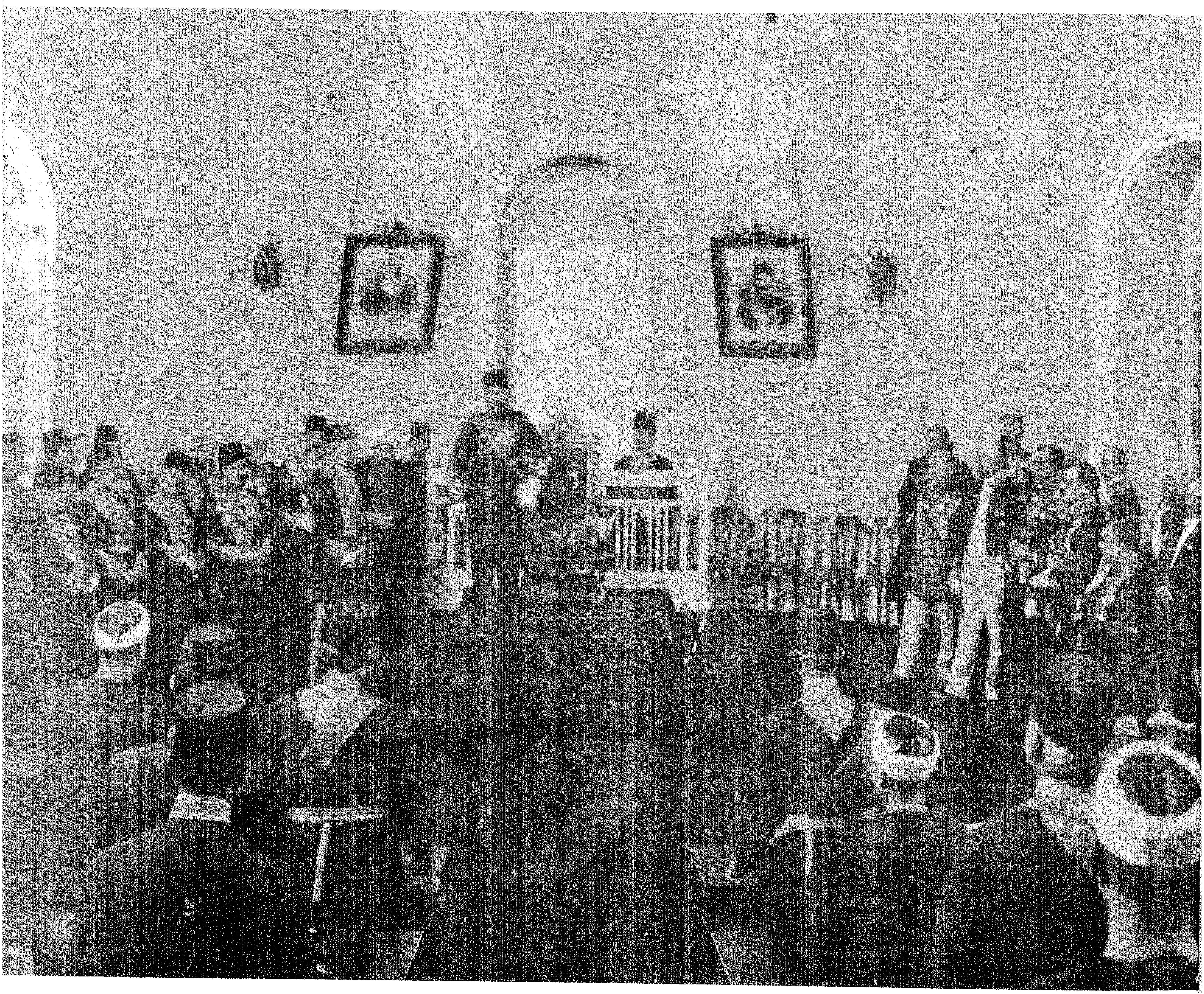
كما أوعز محمود باشا سليمان إلى ابنه عبد الرحمن بترشيح نفسه في مركز أبو تيج لانتخابات مجالس المديريات.

ونظرًا لمرض محمود باشا سليمان لم يتقدم للاشتراك في الجمعية التشريعية، وهو النظام الجديد الذي أدخله المندوب السامي البريطاني هوراشيو هربرت كتشنر إلى مصر في 21 يوليو عام 1913 كبديل عن مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية، ويرجع عدم اشتراكه إلى وجود ولديه محمد بك محمود حيث انتخب عضوًا في الجمعية التشريعية، وعبد الرحمن بك محمود الذي انتخب عن دائرة أبو تيج في الجمعية التشريعية في نفس الفصل التشريعي[19].



■ هوراشيو هربرت كتشنر

■ إفتتاح الخديوي عباس حلمي الثاني للجمعية التشريعية عام 1914



محمود باشا سليمان وحزب الأمة

عقب توقيع الاتفاق الودي بين كل من بريطانيا وفرنسا عام 1904، تغيرت السياسة البريطانية في مصر من الاعتدال والمهادنة والمراوغة بالوعود المتكررة بقرب موعد الجلاء، إلى العنف والتهديد باستمرار الاحتلال، وشعر الشعب المصري بخيبة أمل كبيرة نتيجة لتراجع فرنسا، التي كان يعتمد عليها في نضاله لتحقيق الجلاء، وكان رد الفعل الطبيعي لفشل سياسة الاعتماد على الدول الخارجية في الحصول على الاستقلال، هو ظهور اتجاه يدعو إلى القومية المصرية، واعتماد المصريين على أنفسهم في الكفاح، وساعد على ظهور هذا الاتجاه، تيار الثقافة الليبرالية الغربية، الذي هب على مصر إثر عودة الطلبة المصريين الذين تلقوا تعليمهم والذين تأثرت ثقافتهم وعقيدتهم بالمذاهب الفكرية والسياسية في غرب أوروبا، ثم عادوا إلى بلادهم يحملون بذور هذه الثقافة الحديثة، وليشنوا حملة على ما يتردى فيه وطنهم من تخلف فكري وحضاري، ونجح هذا الاتجاه في تحويل تيار الحركة الوطنية من الصبر والتواكل والاعتماد على الغير، إلى الاعتماد على الشعب المصري، كما أحدثت آراؤهم ومعتقداتهم الجديدة انقلابًا فكريًّا في السياسة المصرية، تمثل في الدعوة إلى الاستقلال التام، فاشتد تيار السخط والغضب بين المصريين تجاه السياسة البريطانية[20].

وقد تزعم هذا الاتجاه أحمد لطفي السيد بك، الذي حاول تحقيق غايته، فتشاور مع محمد بك محمود، بشأن إصدار جريدة تعبر عن فكرهم وتدعو إلى اتجاههم الجديد، الذي عبر عنه بقوله: "جريدة لا تدور في فلك الخديوي، ولا ترتبط بالوكالة البريطانية". وكان من وجهة نظر الصفوة المثقفة ومنهم الشيخ محمد عبده، أنه ما دامت هناك صحيفة كصحيفة "المؤيد" تناصر المندوب السامي البريطاني، فلا بد من ظهور صحيفة أخرى تحاسب الاثنين معًا.





■ أحمد لطفي السيد بك

■ الشيخ محمد عبده

وعلى هذا فبعد أن عقدا كلاهما النية، بدأت خطوات التنفيذ، فقام عبد العزيز بك فهمي بوضع قانون شركة الجريدة، واختاروا محمود باشا سليمان (والد محمد بك محمود) رئيسًا للشركة، وحسن باشا عبدالرازق وكيلاً، وأحمد لطفي السيد بك رئيسًا لتحريرها، وعقدوا اجتماعًا في فندق الكونتننتال بوسط القاهرة، وبعد الاتفاق على السياسة والمبادئ التي تقوم عليها صحيفة "الجريدة"، صدر العدد الأول منها في 9 مارس عام 1907، حيث أخذت تنشر دعوتها الفكرية والسياسية في أسلوب اتسم بالكياسة والاعتدال. وفي 20 سبتمبر عام 1907، أعلن حسن باشا عبد الرازق أن الجمعية العمومية لشركة الجريدة قررت تحويل شركة الجريدة إلى حزب سياسي باسم "حزب الأمة" برئاسة محمود باشا سليمان، وحسن باشا عبدالرازق وعلي باشا شعراوي وكيلين، وأحمد لطفي السيد بك سكرتيرًا عامًّا[21].

ولم يقتصر "حزب الأمة" في عضويته على أعضاء شركة الجريدة، بل ضم إليه كل مَنْ آمن برأيه من الصفوة التي يمثلها. واستمر انضمام الأعضاء إليه حتى وصل عدد أعضائه إلى 750 عضوًا، معظمهم من الأعيان وأصحاب المناصب المالية.

وقد نالت مكانة محمود باشا سليمان السياسية قبولاً من جميع أطراف الخلاف الديني الذي تفجر في ذلك الحين نتيجة مقتل بطرس باشا غالي، فعند حدوث الخلاف بين المسلمين والأقباط كان محمود باشا سليمان من الذين تقدموا للقضاء عليه، فقد كان وكيلاً للمؤتمر المصري الذي عقد في عام 1911 من أجل إزالة هذا الخلاف[22].

وقد استمر محمود باشا سليمان رئيسًا للحزب حتى قيام الحرب العالمية الأولى عام 1914، ومع تصارع وتيرة الحرب تم تعطيل حزب الأمة وجريدة الجريدة وذلك منذ 1910[23].

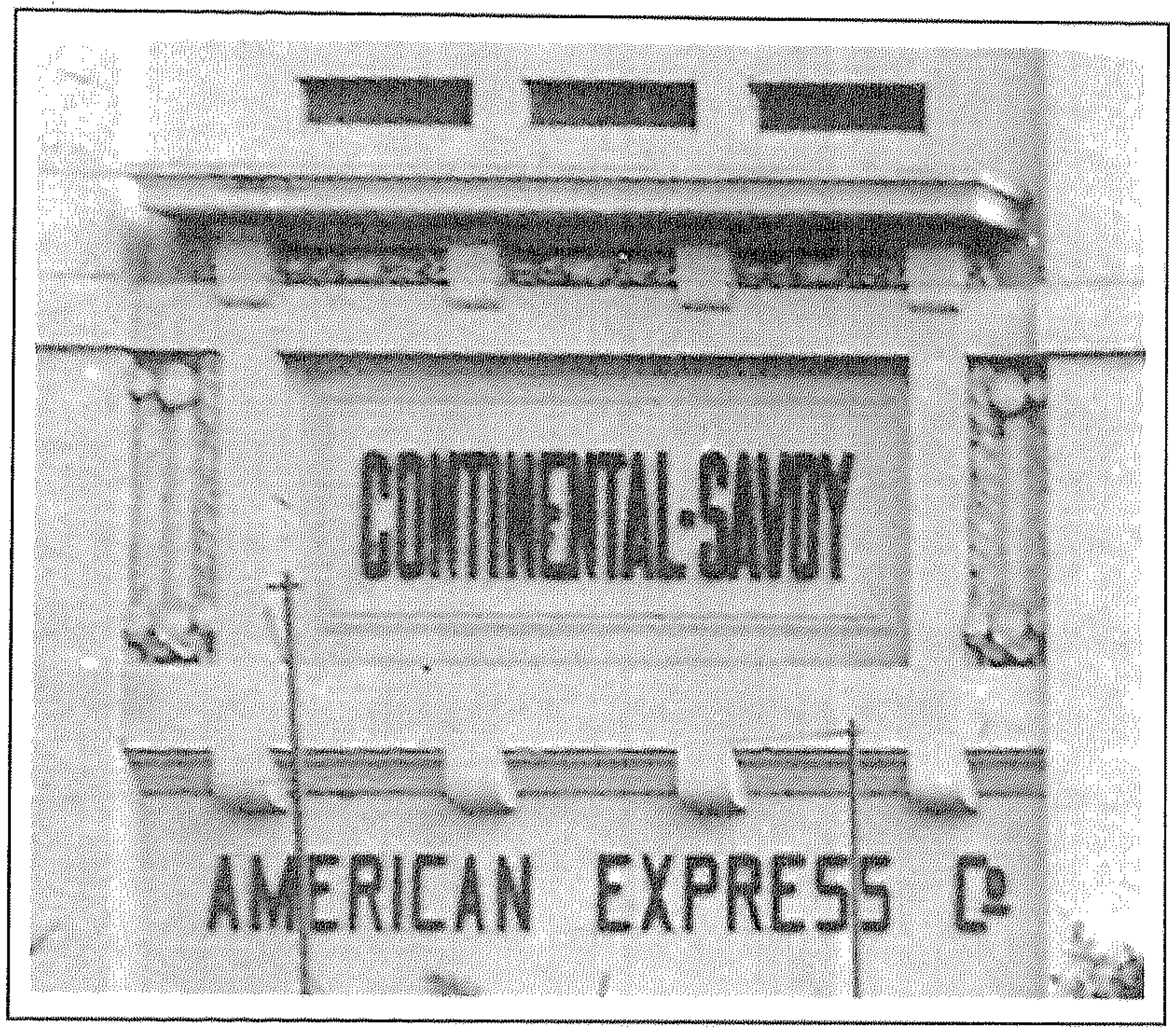




■ حسن باشا عبد الرازق

■ عبد العزيز بك فهمي





■ فندق الكونتننتال بميدان الأوبرا


CO
AMERI



■ علي باشا شعراوي
وحرمه هدى هانم شعراوي



■ بطرس باشا غالي

الباشا والخديوي والإنجليز

أثرت الظروف السياسية في العلاقة بين محمود باشا سليمان وكل من الخديوي والإنجليز فقد كان محمود باشا سليمان من الأعيان الذين أيدوا الخديوي عباس حلمي الثاني خلال الأزمة الوزارية عام 1893، كذلك ألقى محمود باشا سليمان خطبة أمام الخديوي عباس حلمي الثاني عندما زاره في منزله عام 1893 عبر فيها عن ولائه وإخلاصه.

غير أن تلك العلاقة لم تدم على حالها مثلما حدث عام 1908 بعد مجيء إلدن جورست المندوب السامي البريطاني، وانتهاجه سياسة الوفاق مع الخديوي عباس حلمي الثاني وأهمل الأعيان، الذين حاولوا بدورهم تحسين علاقاتهم مع الخديوي، غير أن العداء استمر غالبًا على العموم.

وفي محاولة خاصة من أعضاء حزب الأمة لتحسين العلاقة بينهم وبين الخديوي قبّل محمود باشا سليمان يد الخديوي مرتين في الجمعية العمومية عام 1909، وإن كان قد تخلف عن توديع الخديوي عندما سافر إلى الحج في ديسمبر عام 1909، متعللاً بمرضه[24].

أما عن علاقة محمود باشا سليمان بالإنجليز فقد سلك مسلك مسايسة الإنجليز، حتى مجيء إلدن جورست عام 1908 عندما تغير موقفه نتيجة الوفاق بينه وبين الخديوي، أما علاقته باللورد كرومر فقد ارتبط محمود باشا سليمان بعلاقات ودية معه.

وبالنسبة لما يقال عن أن الإنجليز قد عرضوا عرش مصر على محمود باشا سليمان بعد وفاة السلطان حسين كامل، ورفض محمود باشا سليمان ذلك العرض لأنه جاء عن رغبة الإنجليز، فإنه ذو دلالة كبرى على مدى حجم أسرة محمود باشا سليمان، التي عُدّت من أكبر الأسر المصرية إلى حد ترشيح عميدها سلطانًا على مصر، وأيضًا تؤكد على مصرية هذه الأسرة لأنه كانت هناك شخصيات أكبر من محمود باشا سليمان غير أنه تميز عنها بأنه من أصل مصري[25].



■ إلدن جورست
■ الخديوي عباس حلمي الثاني





■ اللورد كرومر

■ السلطان حسين كامل



محمود باشا سليمان وثورة 1919



■ محمد بك فريد

عندما انتهت الحرب العالمية الأولى وأعلن قرار الهدنة، لم يكن على مسرح السياسة المصرية سوى رجال حزب الأمة وأعضاء الجمعية التشريعية، الذين كانوا إما أعضاء في حزب الأمة أو من ذوي الميول المتقاربة معه، أما الحزب الوطني فقد خفت صوته واختفى من على مسرح السياسة المصرية في هذه الحقبة الهامة من تاريخ البلاد، بعد وفاة مصطفى باشا كامل واضطرار محمد بك فريد للهرب بسبب اضطهاد السلطات الإنجليزية له.

ترتب على هذا الوضع أن بات الشعب المصري يفتقد الزعيم الوطني الذي ينظم صفوفه ويتولى قيادته، وأصبحت الحاجة ماسة وملحة لظهور القيادة الوطنية لكي تتولى قيادته، ولم يطل انتظار الشعب لها فظهرت القيادة المطلوبة؛ وكان من الطبيعي أن يأتي ظهورها من بين رجال حزب الأمة وأعضاء الجمعية التشريعية.

قدر لرجال حزب الأمة أن يتولوا زمام المبادرة، كما قدر لسياستهم المعتدلة أن تطغى على ما عداها، بسبب اختفاء رجال الحزب الوطني، وعدم مواءمة سياستهم لروح العصر، لهذا كان السعي إلى حل القضية الوطنية مع بريطانيا وحدها فكرة حزب الأمة وحده، فاستطاع فيلسوف الحزب–أحمد لطفي السيد بك– أن يعمق الشعور لدى المصريين، بأن مصير بلادهم رهن بإرادتهم وإرادة بريطانيا وحدها، وكان لا بد أن يبرز في الميدان شخصية لم تعرف من قبل بطابع العداء الشديد لبريطانيا والسلطات البريطانية في مصر، إذ لم يكن من المنطق إملاء الشروط على بريطانيا بعد أن خرجت من الحرب منتصرة[26].

في عام 1914 اعتزل محمود باشا سليمان الحياة العامة، معتكفًا في بلدته ساحل سليم، غير أنه في عام 1918 ومع بداية النهضة الوطنية، خرج من عزلته، فأصبح منزله مقرًا للحركة الوطنية، ومع اندلاع ثورة عام 1919 وتكوين لجنة الوفد المركزية في أبريل عام 1919، رأسها محمود باشا سليمان وذلك بعد سفر الوفد المصري إلى أوروبا، حيث كان بمثابة الأب الروحي لأعضاء اللجنة[27].

وقد استطاع محمود باشا سليمان أن يقود سفينة الوفد في مصر، فعندما وصلت برقية من الوفد في أوروبا إلى محمود باشا سليمان برغبة الأعضاء في العودة إلى مصر على أثر اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بالحماية البريطانية على مصر، علق قائلاً:

> "كل من أفشى سر هذه البرقية عددته عدوًا لهذا الوطن فلينفقوا ما جمعنا له من أموال الأمة فإذا نفدت فليعودوا، أما الآن فليظلوا يواصلون السعي؛ ذلك هو الجواب الوحيد الذي يجب أن نجيب به".

كما يذكر لمحمود باشا سليمان رفضه لأوامر السلطات العسكرية الإنجليزية بأن يلزم منزله، وأجاب قائلاً:



مصطفى باشا كامل

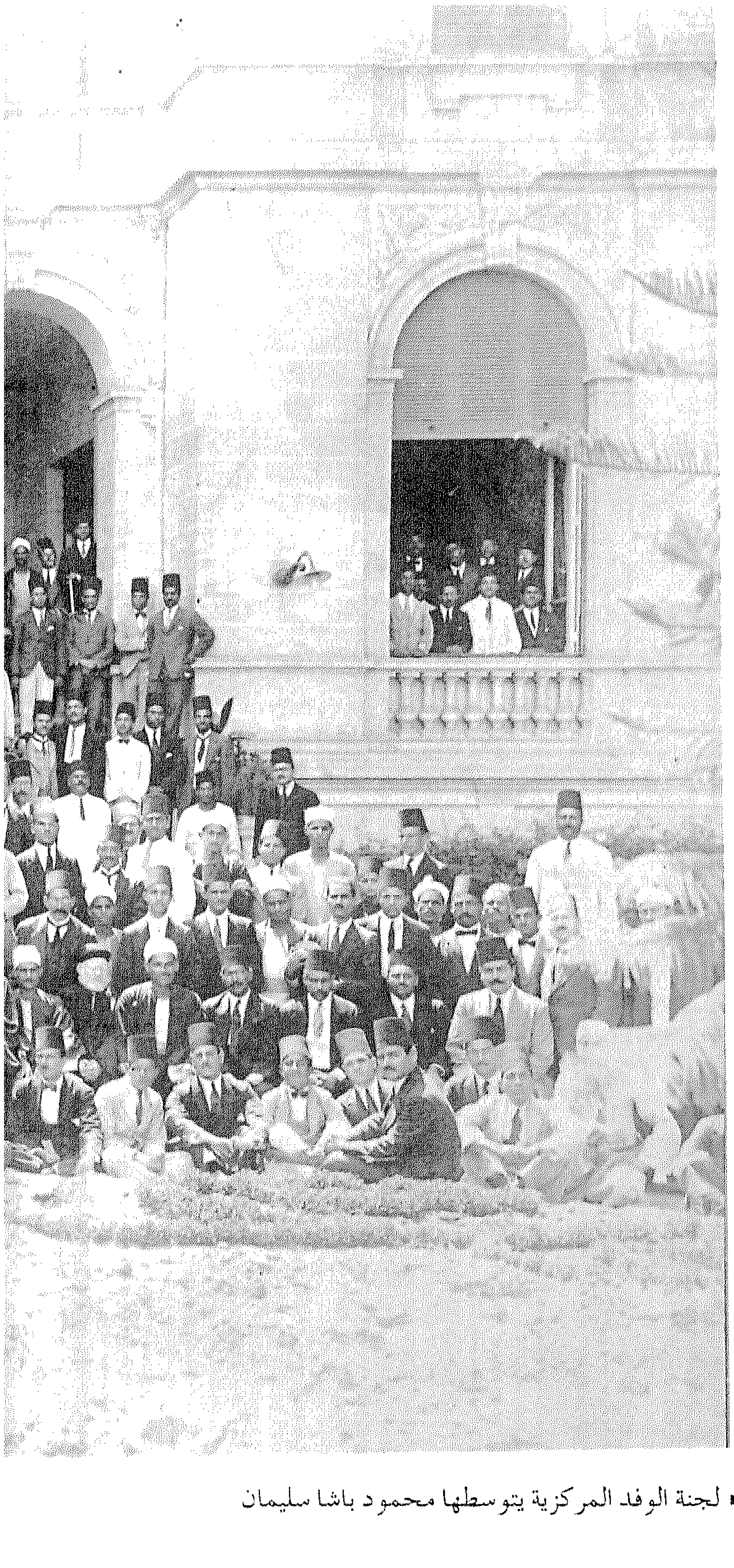
"أنا الذي يحق لي أن أقول لهم اخرجوا من بلدي وليس يحق لهم أن يحرمونني حريتي في وطني"[28].

غير أنه أرغم على ترك القاهرة والإقامة في ساحل سليم بعد مقابلته الشهيرة مع اللورد اللنبي، ثم ساءت حالته الصحية، واضطر إلى اعتزال السياسة العامة، ويعتبر اشتراك محمود باشا سليمان في أحداث ثورة 1919 امتدادًا لدوره السياسي لإيجاد حل للمسألة المصرية[29].

وذلك ما ظهر بعد اجتماع محمود باشا سليمان وكبار الأعيان باللورد اللنبي في 26 مارس عام 1919، حيث تمخض الاجتماع عن توجيه نداءً في الصحف إلى الشعب المصري يطالبونه بالهدوء ووقف كل أعمال العنف. كما أيد محمود باشا سليمان وأولاده دخول مصر في المفاوضات الرسمية عام 1920.



■ اللورد اللنبي



■ لجنة الوفد المركزية يتوسطها محمود باشا سليمان

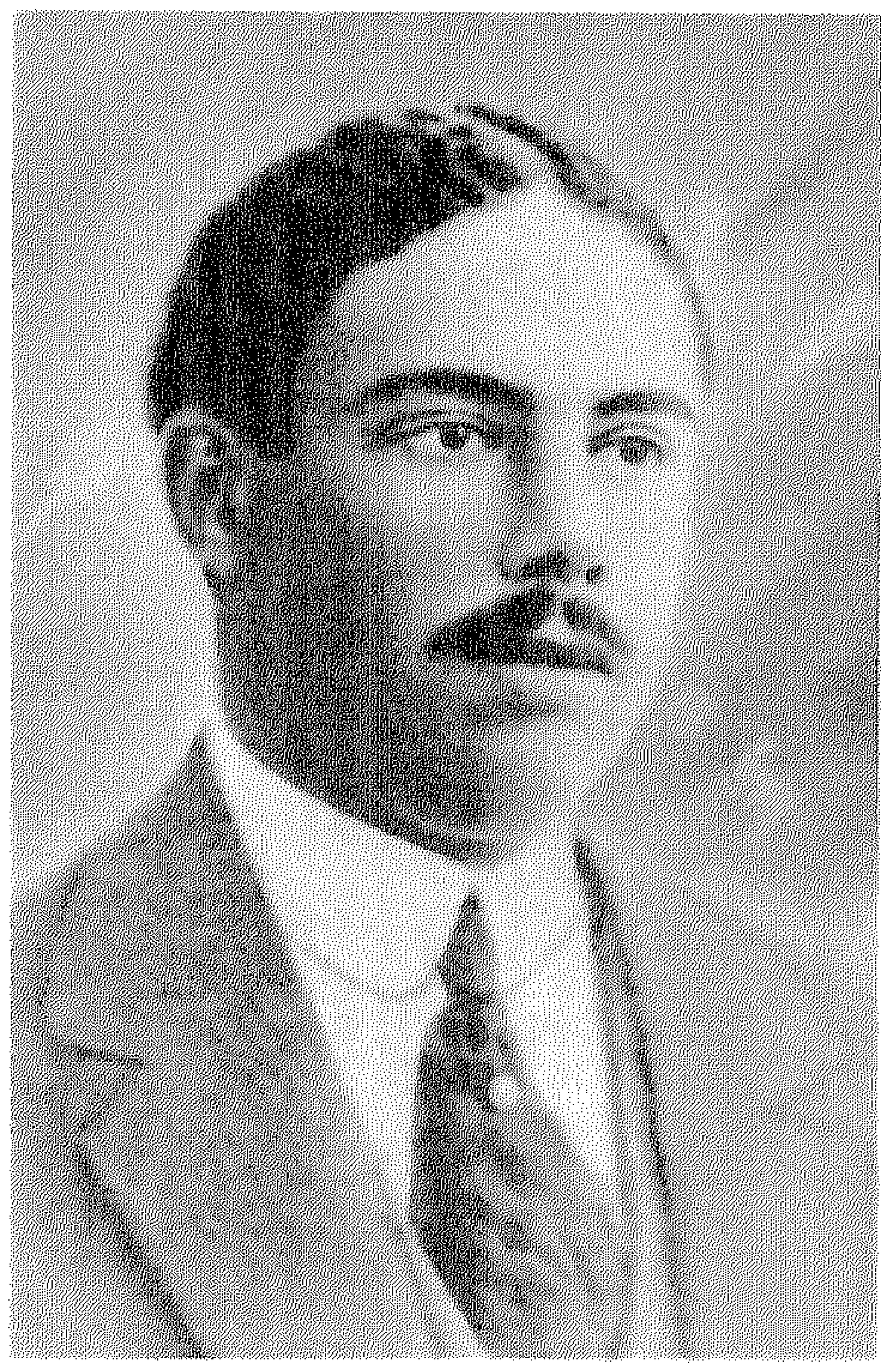


الأعمال الخيرية لمحمود باشا سليمان

كان لمحمود باشا سليمان دورًا اجتماعيًا كبيرًا، حيث يذكر أنه أوقف قطعة أرض من أجل إنشاء مدرسة صناعية بأسيوط، وتنازل عن هذه المدرسة وما وقف عليها لمجلس مديرية أسيوط ليتولى إدارة شئونها بعقد تاريخه 26 يناير عام 1913، يخوله الحق في استردادها من المجلس إذا لم يقم بتنفيذ شرط الوقف.

وقد توفي محمود باشا سليمان في 22 من يناير عام 1929، بعد أن بلغ من العمر عتيًا، تاركًا خمسة من الأبناء وهم: عبد الرحمن بك محمود، ومحمد محمود باشا، وحفني محمود باشا[30]، وعلي بك محمود[31]، وابنة واحدة[32].





■ عبد الرحمن بك محمود

■ علي بك محمود



■ مكتبة محمود باشا سليمان الخاصة



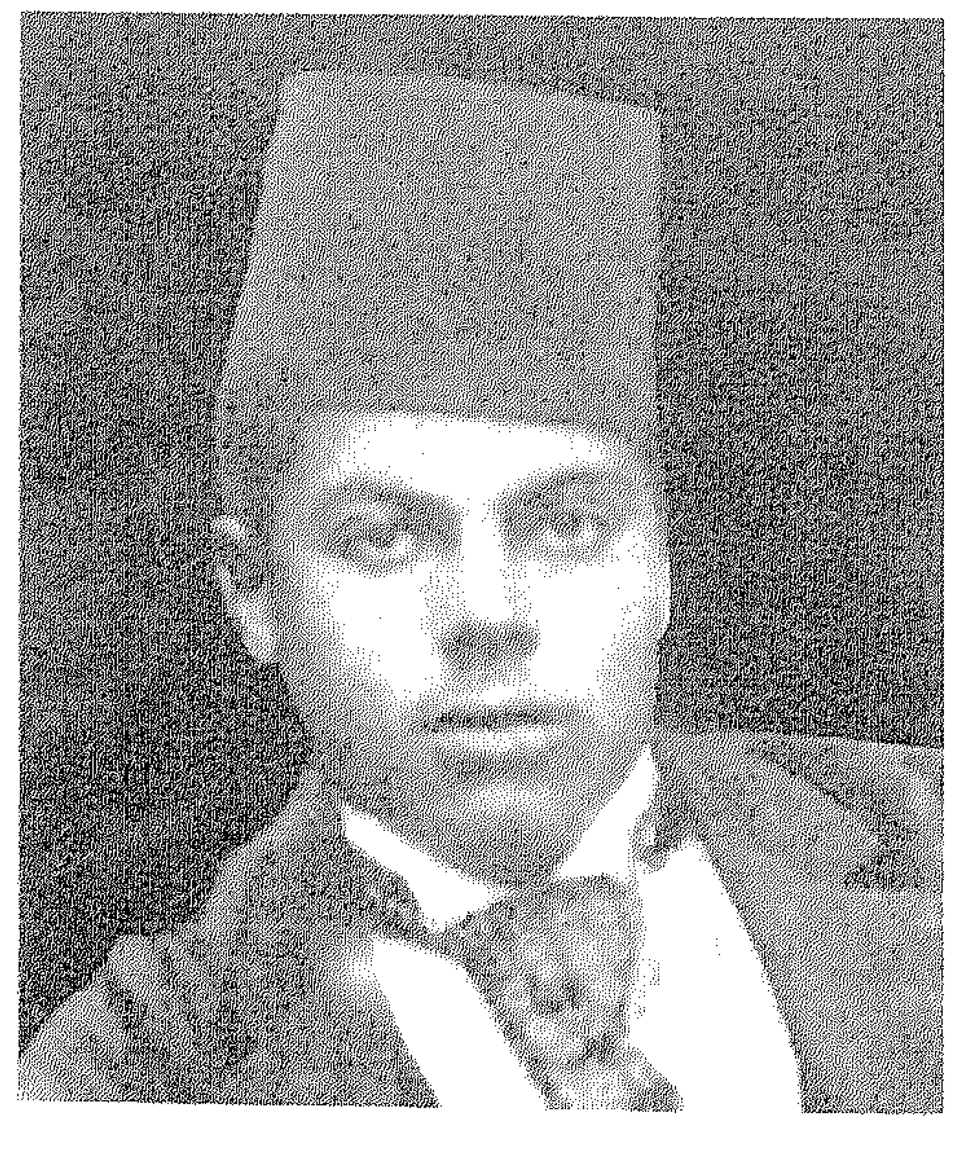


محمد محمود باشا

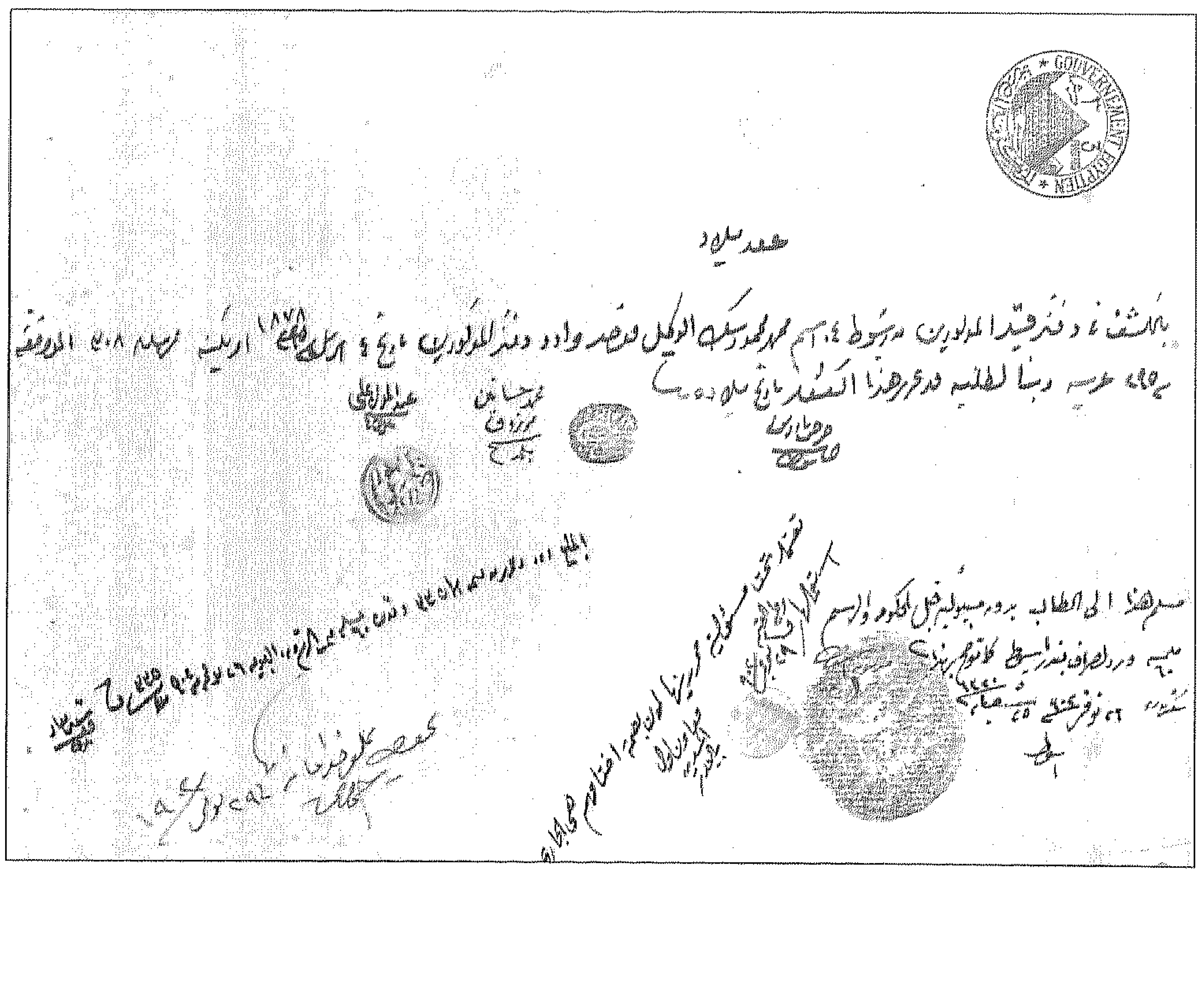


الميلاد والنشأة

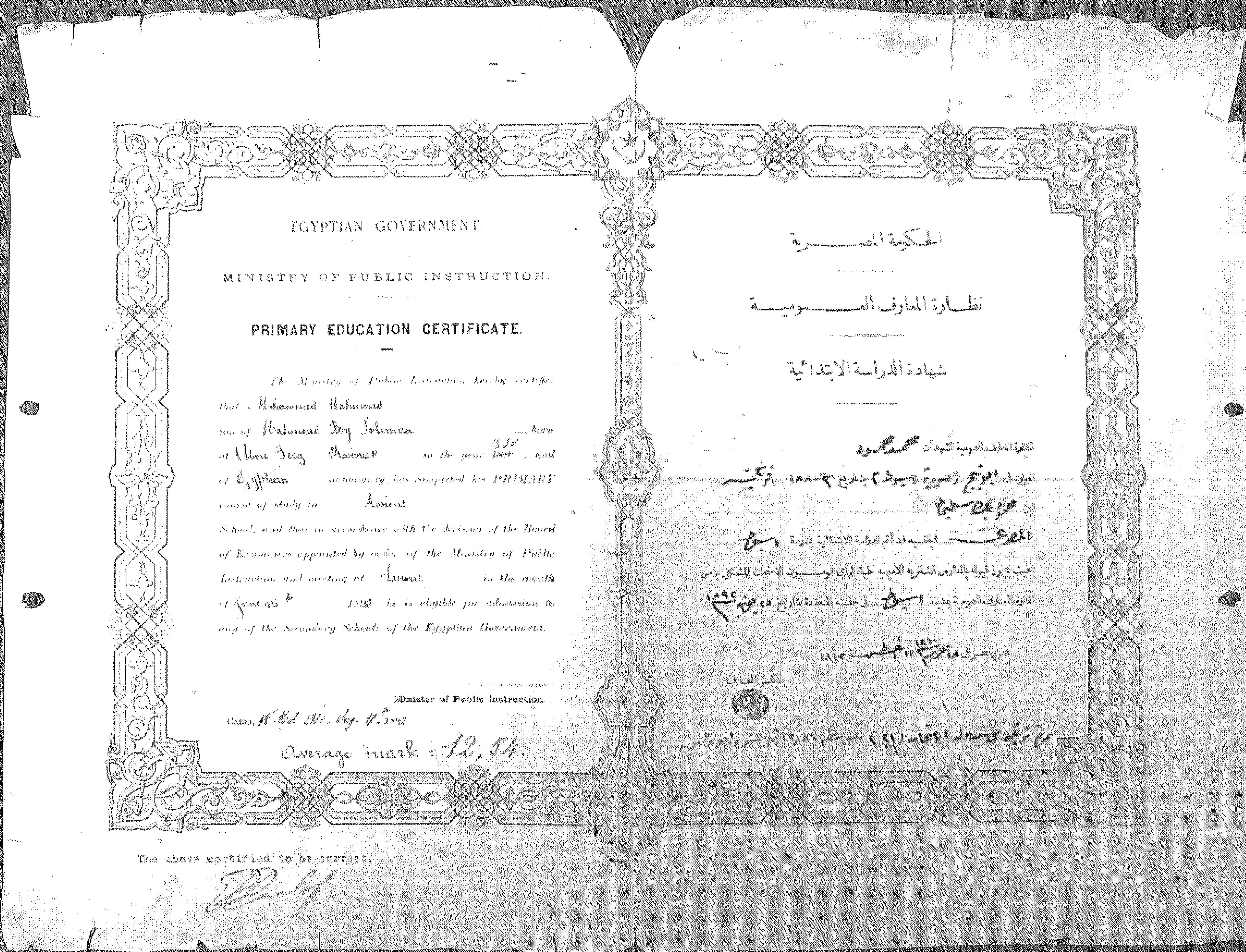
ولد محمد محمود باشا ابن محمود باشا سليمان ابن الشيخ عبد العال بن عثمان بن أحمد بن حسب النبي بن طائع بن حسن بن محمد بن جامع[33]، في الرابع من أبريل عام 1878، في قرية ساحل سليم، مركز أبوتيج، مديرية أسيوط[34]. في عام 1892 نال محمد محمود باشا الشهادة الابتدائية من مدرسة أسيوط الابتدائية[35]، ثم انتقل إلى القاهرة حيث التحق بالمدرسة التوفيقية[36]، وأتم تعليمه بها في عام 1897[37].



■ محمد أفندي محمود في المدرسة التوفيقية



■ مستخرج رسمي من شهادة ميلاد محمد محمود باشا



EGYPTIAN GOVERNMENT.

MINISTRY OF PUBLIC INSTRUCTION.

PRIMARY EDUCATION CERTIFICATE.

The Ministry of Public Instruction hereby certifies that Mohammed Mahmoud *son of* Mahmoud Bey Soliman *born at* Abou Tieg Assiout *in the year* 1880*, and of* Egyptian *nationality, has completed his PRIMARY course of study in* Assiout *School, and that in accordance with the decision of the Board of Examiners appointed by order of the Ministry of Public Instruction and meeting at* Assiout *in the month of* June 25th 1892 *he is eligible for admission to any of the Secondary Schools of the Egyptian Government.*

Minister of Public Instruction.

Cairo, 18th Moh 1310, Aug. 11th 1892

Average mark : 12, 54.

The above certified to be correct,

الحكومة المصرية

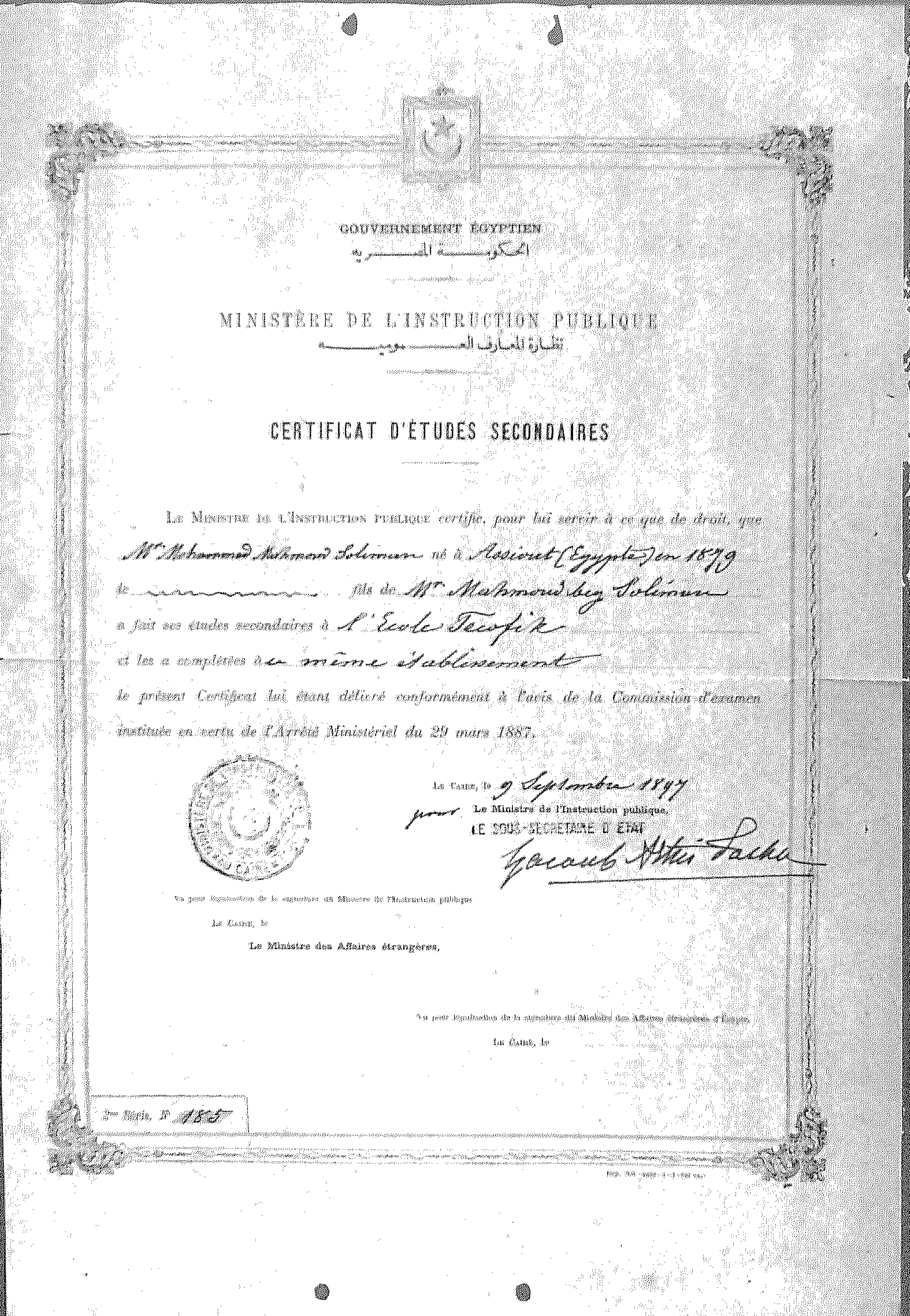
نظارة المعارف العمومية

شهادة الدراسة الابتدائية

تشهد نظارة المعارف العمومية بأن محمد محمود

نظارة المعارف

■ شهادة إتمام محمد محمود باشا لدراسته الابتدائية



GOUVERNEMENT ÉGYPTIEN

الحكومة المصرية

MINISTÈRE DE L'INSTRUCTION PUBLIQUE

نظارة المعارف العمومية

CERTIFICAT D'ÉTUDES SECONDAIRES

Le Ministre de l'Instruction publique *certifie, pour lui servir à ce que de droit, que*

Mr Mohammed Mahmoud Soliman *né à* Assiout (Egypte) en 1879

le ———— *fils de* Mr Mahmoud bey Soliman

a fait ses études secondaires à l'Ecole Tewfik

et les a complétées à même établissement

le présent Certificat lui étant délivré conformément à l'avis de la Commission d'examen instituée en vertu de l'Arrêté Ministériel du 29 mars 1887.

Le Caire, le 9 Septembre 1897

pour Le Ministre de l'Instruction publique,

LE SOUS-SECRÉTAIRE D'ÉTAT

Yacoub Artin Pacha

Vu pour légalisation de la signature du Ministre de l'Instruction publique

Le Caire, le

Le Ministre des Affaires étrangères,

Vu pour légalisation de la signature du Ministre des Affaires étrangères d'Égypte.

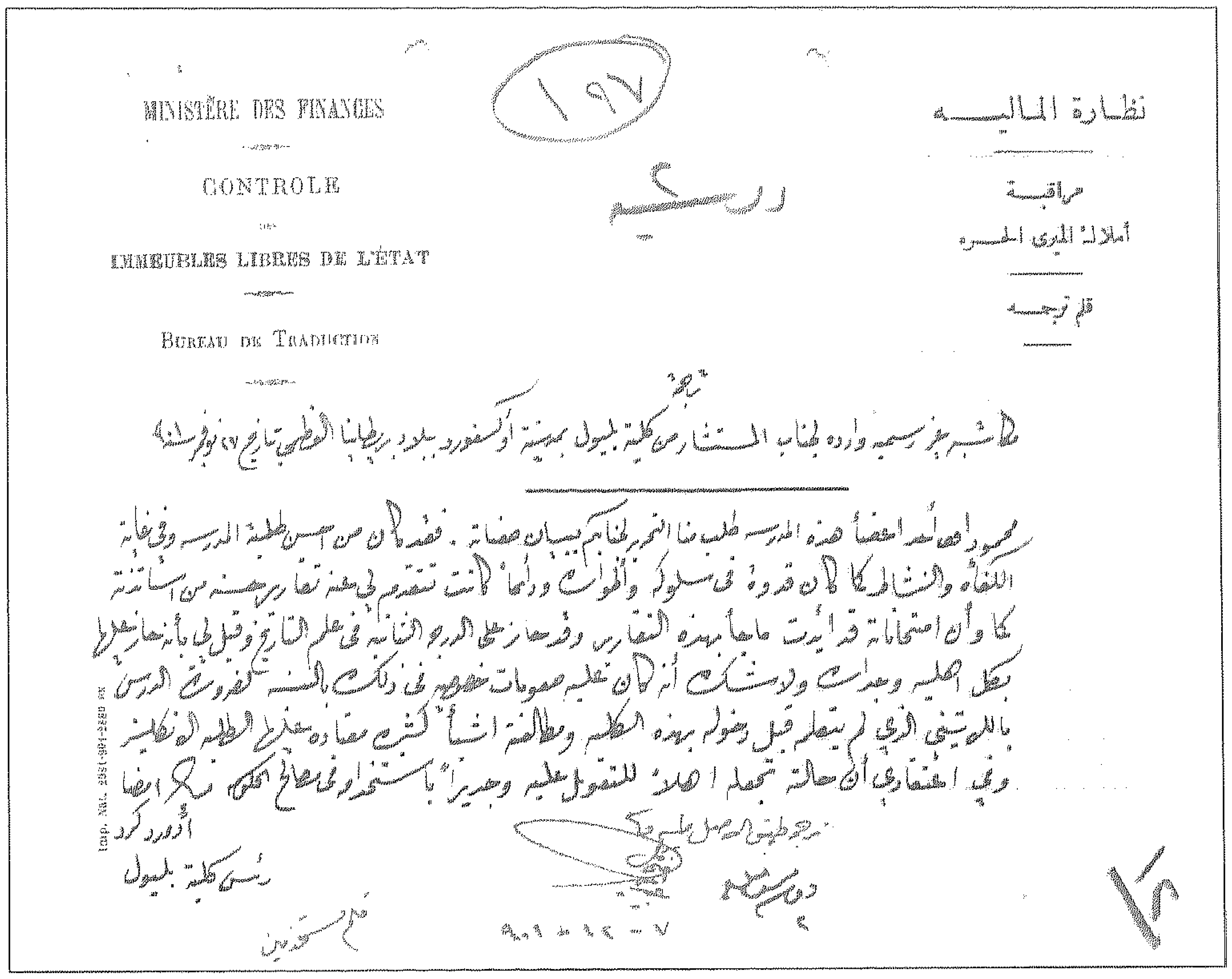
Le Caire, le

2me Série, N° 185

■ شهادة إتمام محمد محمود باشا لدراسته الثانوية

بعد إتمام تعليمه الثانوي أرسله والده محمود باشا سليمان، إلى كلية باليول في جامعة أكسفورد في إنجلترا، حيث نجح في الحصول على دبلوم علم التاريخ الحديث، فكان أول مصري يتخرج من جامعة أكسفورد[38].





MINISTÈRE DES FINANCES

CONTROLE DES IMMEUBLES LIBRES DE L'ÉTAT

BUREAU DE TRADUCTION

نظارة الماليــــه

مراقبــة أملاك الميري الحــره

قلم ترجمــه

■ محمد أفندي محمود في جامعة أكسفورد

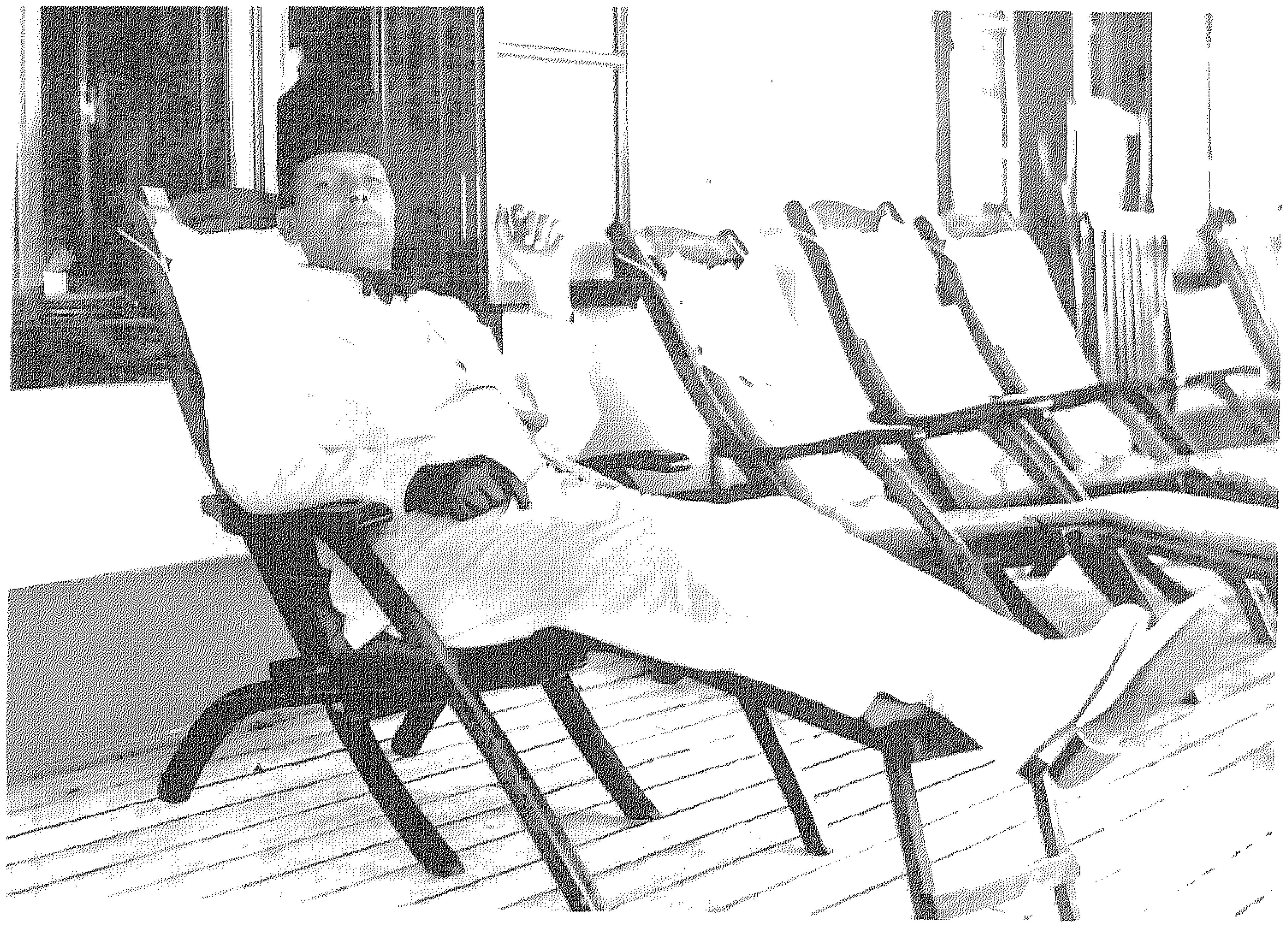
■ شهادة بحسن سير وسلوك محمد محمود باشا أثناء دراسته بجامعة أكسفورد

شخصية محمد محمود باشا

لعبت الأصول الاجتماعية لمحمد محمود باشا دورًا كبيرًا في تشكيل شخصيته حيث انعكس ذلك على تصرفاته وعلاقاته:

فيذكر له سعد باشا زغلول في فبراير عام 1919 أنه عندما عرض على زملائه إرسال الأوراق إلى الخارج بطريقة سرية، ثار محمد محمود باشا على هذا الاقتراح، واعتبره إهانة لأعضاء الوفد ومكانتهم الاجتماعية[39].

كما يذكر سعد باشا زغلول أنه أثناء النفي في مالطة، كان كلما حضر ضابط السجن إليهم، يتحدث معه محمد محمود باشا بالإنجليزية، دون أن يقوم بترجمة حديثهما إلى زملائه، حتى يظهر أمام الضابط كرئيس وليس مترجمًا لهم، وعندما كان يترجم الصحف الإنجليزية إلى أعضاء الوفد المصري، كان يغضب إذا غمض شيء من ترجمته على السامعين، كما كان يغضب إذا شاركه إسماعيل باشا صدقي الترجمة[40].



■ محمد محمود باشا ولحظة استرخاء

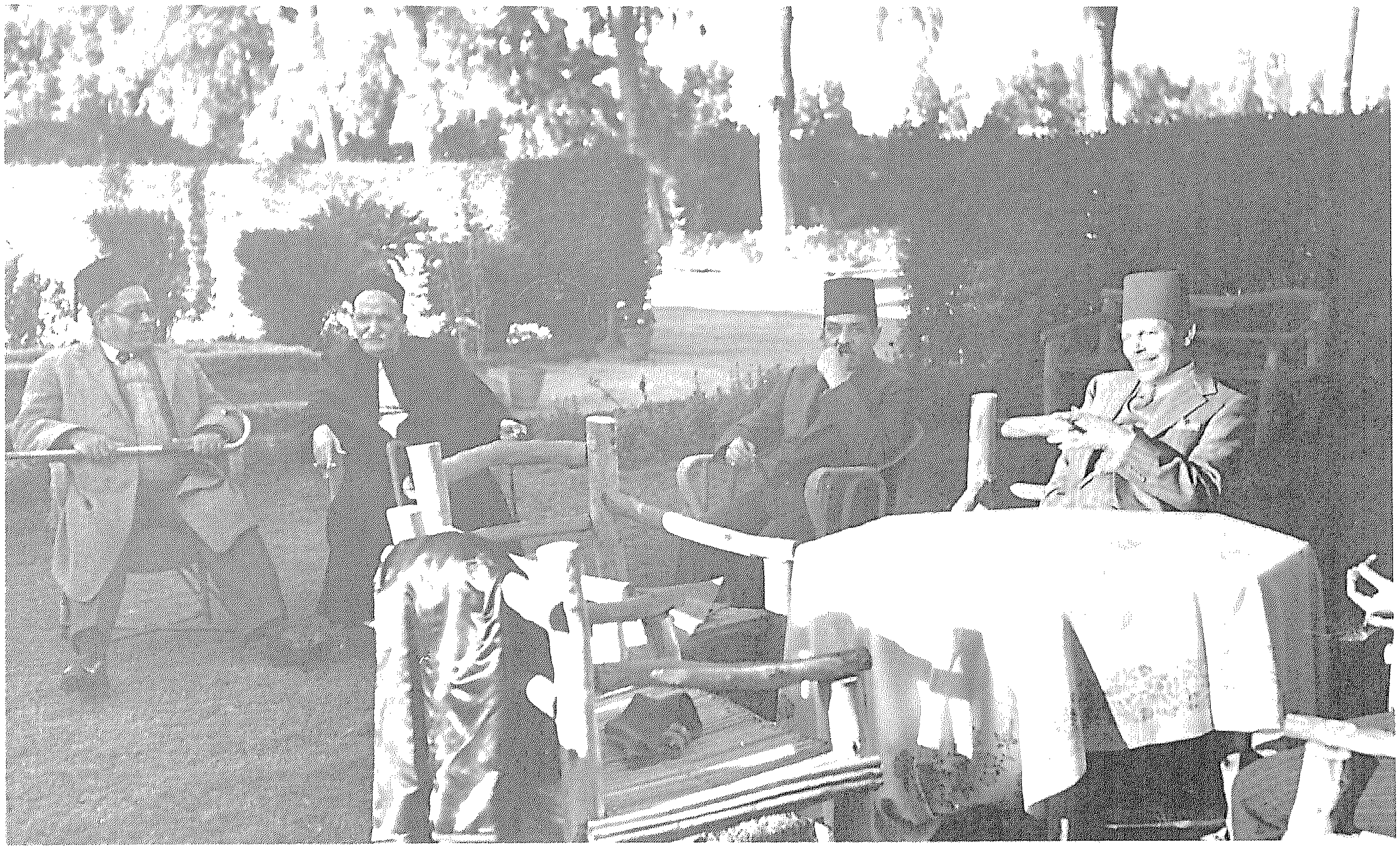
كما يذكر أنه عندما كان محمد محمود باشا في لندن عام 1929، حجز على باخرة إيطالية للعودة إلى مصر، وتصادف أن حجز الملك أحمد فؤاد الأول على نفس الباخرة، وبهذه المناسبة سأله أحد الصحفيين الإنجليز عما إذا كان سيسافر في صحبة الملك أحمد فؤاد الأول، فكان جوابه: "كلا بل اختار جلالة الملك الباخرة التي قررت أنا السفر عليها ليعود إلى مصر"، ولعل في إجابة محمد محمود باشا تلك الكثير من الاعتزاز بالنفس[41].

ومن المواقف التي تذكر لمحمد محمود باشا، أنه عندما كان رئيسًا للوزراء عام 1939 حدث أن رئيس نادي محمد علي منع رئيس مجلس الشيوخ من دخول إحدى غرف النادي بحجة أنها مخصصة للأمراء فقط، فما كان من محمد محمود باشا إلا أن ذهب إلى النادي وفتح الغرفة وتناول الغداء فيها، قائلاً كلمته الشهيرة:

> "أنا فلاح وابن فلاح، وهذه مصر، للفلاحين من أبنائها، ومن لا يريد أن يعيش في مصر الفلاحين، فليغادرها إلى حيث يشاء"[42].

كما انتصر محمد محمود باشا لأسرة مصرية أرادت الاشتراك في عضوية نادي الفروسية، فرفض طلبها بدعوى أنهم فلاحون، وصرح محمد محمود باشا وقتئذ وكان رئيسًا للوزراء أنه فلاح، وأن حكومته لن تسمح بعودة نظام الطبقات في مصر[43].

وقد وصف المندوب السامي البريطاني محمد محمود باشا بأنه "جنتلمان ونحب مساعدته وإن كان صغير السن".



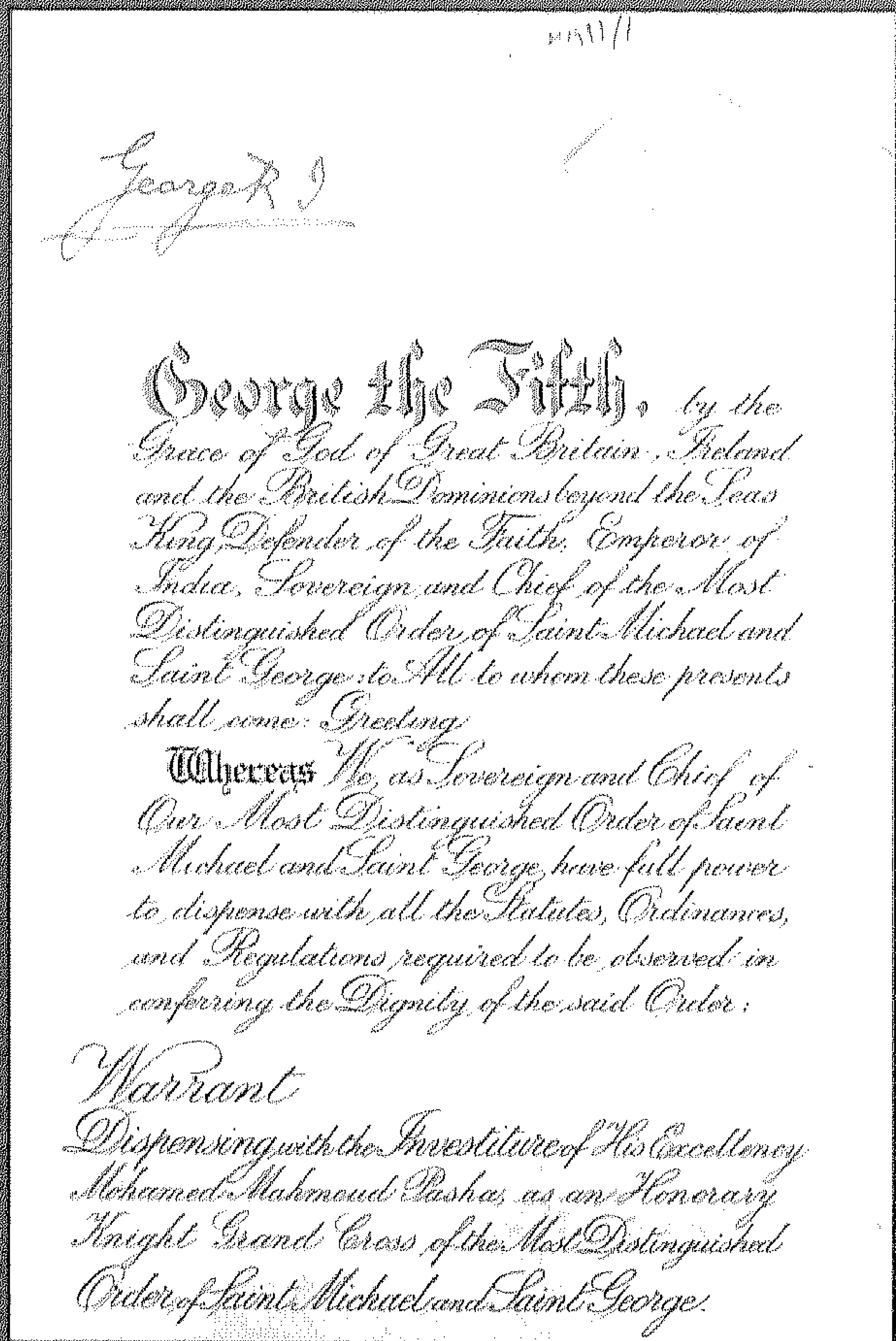
■ لقاء الأصدقاء.. محمد محمود باشا وحمد الباسل وآخرون

كما يذكر سعد باشا زغلول "أن الوفد قد قرر استدعاء مكرم عبيد للقيام بترجمة الأعمال الإنجليزية، فعارض محمود بشدة قائلاً إن القصد من هذا الاستدعاء مكايدته هو لا العمل، ورغم حاجة الوفد الشديدة لمترجم لكثرة الأعمال الإنجليزية من قراءة الصحف والرد على المراسلات وغير ذلك، فإن محمد باشا لا يمكن مهما تفرغ أن يقوم بكل هذه الأعمال ولكنه غير متفرغ لها من جهة ولا صبر له على الشغل من جهة وفي كثير من الأحوال يرفض العمل، إما لأنه ليس من رأيه أو لعناد شخصي"[44].

كما يذكر أن محمد محمود باشا كان يتحدث الإنجليزية كرجل من أبنائها، ويسلك سلوك الرجل الإنجليزي وذلك من الناحية الإدارية، وأنه يملك شعبية كبيرة بين الإنجليز[45].

كما تمتعت وزارة محمد محمود باشا الأولى (1928 - 1929) بتأييد صحفي كبير من جانب الصحف الإنجليزية، فقد وصفته جريدة الديلي نيوز بأن ظهوره يتيح ظهور نوع جديد من الزعماء السياسيين[46].

أما عن شخصية محمد محمود باشا فقد كان للمكانة الاجتماعية التي تمتع بها بالإضافة إلى تعليمه العصري تأثير على حياته الخاصة، فقد كان منزله الكائن بشارع الفلكي والذي بلغت



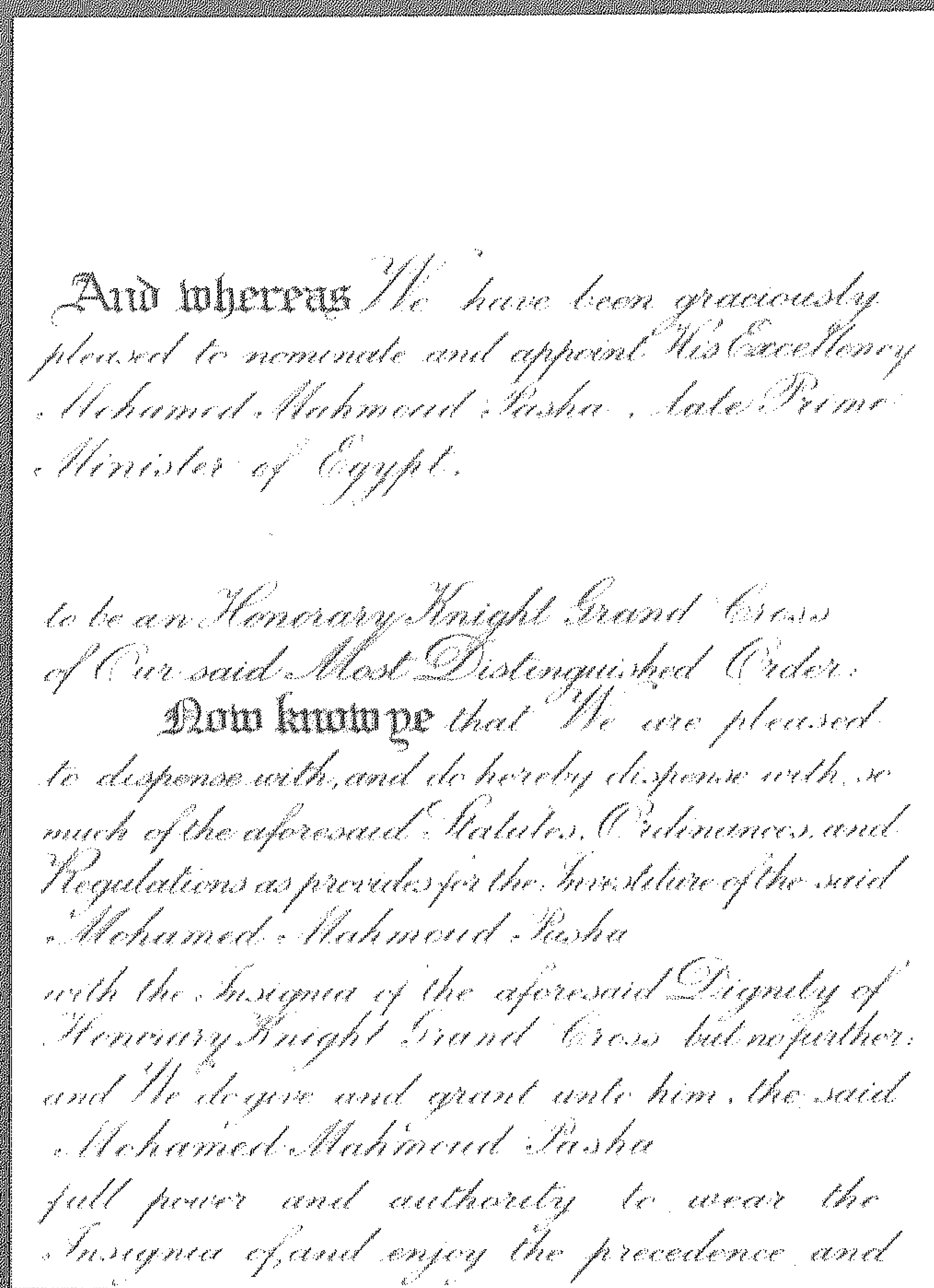
George R I

George the Fifth, by the Grace of God of Great Britain, Ireland and the British Dominions beyond the Seas King, Defender of the Faith, Emperor of India, Sovereign and Chief of the Most Distinguished Order of Saint Michael and Saint George, to All to whom these presents shall come, Greeting.

Whereas We, as Sovereign and Chief of Our Most Distinguished Order of Saint Michael and Saint George, have full power to dispense with all the Statutes, Ordinances, and Regulations required to be observed in conferring the Dignity of the said Order:

Warrant

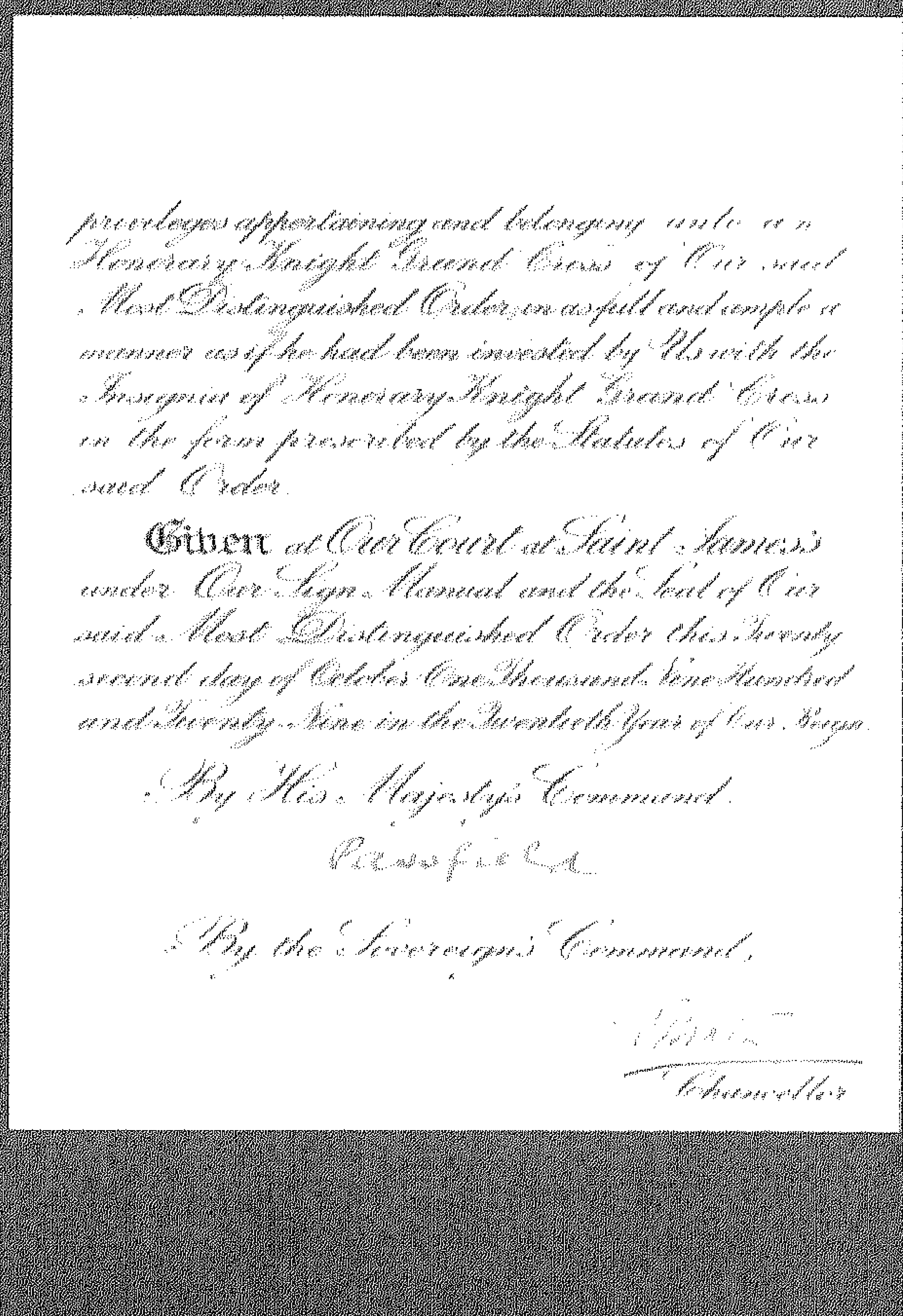
Dispensing with the Investiture of His Excellency Mohamed Mahmoud Pasha, as an Honorary Knight Grand Cross of the Most Distinguished Order of Saint Michael and Saint George.



And whereas We have been graciously pleased to nominate and appoint His Excellency Mohamed Mahmoud Pasha, late Prime Minister of Egypt,

to be an Honorary Knight Grand Cross of Our said Most Distinguished Order.

Now know ye that We are pleased to dispense with, and do hereby dispense with, so much of the aforesaid Statutes, Ordinances, and Regulations as provides for the Investiture of the said Mohamed Mahmoud Pasha with the Insignia of the aforesaid Dignity of Honorary Knight Grand Cross but no further: and We do give and grant unto him, the said Mohamed Mahmoud Pasha full power and authority to wear the Insignia of, and enjoy the precedence and



privileges appertaining and belonging unto an Honorary Knight Grand Cross of Our said Most Distinguished Order, in as full and ample a manner as if he had been invested by Us with the Insignia of Honorary Knight Grand Cross in the form prescribed by the Statutes of Our said Order.

Given at Our Court at Saint James's under Our Sign Manual and the Seal of Our said Most Distinguished Order this Twenty second day of October One Thousand Nine Hundred and Twenty Nine in the Twentieth Year of Our Reign.

By His Majesty's Command.

Passfield

By the Sovereign's Command.

Chancellor

■ براءة منح وسام جورج الخامس إلى محمد محمود باشا

مساحته 1964م², مكانًا لاجتماعات لجنة الوفد المركزية، كما شهد منزله المؤتمر الوطني برئاسة سعد باشا زغلول عام 1926، وأيضًا صدور الدعوة لتأليف الجبهة الوطنية في عام 1935، كما كانت اجتماعات محمد محمود باشا كل ليلة بمثابة منتديات أدبية وسياسية دائمة، فقد جمع محمد محمود باشا حوله الشعراء والأدباء كمحمود حسن إسماعيل وكامل الشناوي وحافظ إبراهيم، الذي أعانه بمبلغ من المال لنشر قصيدته العمرية[47].

كما عرف عن محمد محمود باشا عفة لسانه ونزاهته، حتى لقب بالزعيم النبيل، فلم يكن يسمح لنفسه بقول كلمة نابية في حق خصومه، كما تمتع بالنزاهة المالية، فعندما كان وزيرًا للمالية عام 1927 رفض استلام شيك مكافأة بوصفه عضوًا في مجلس إدارة ترام الرمل بمقتضى منصبه، لأنه لم يحضر جلسة واحدة من جلساته[48]، كما رفض محمد محمود باشا طيلة حياته المشاركة في عضوية أي شركة من الشركات أو عضوية أي بنك اتقاء للشبهات.

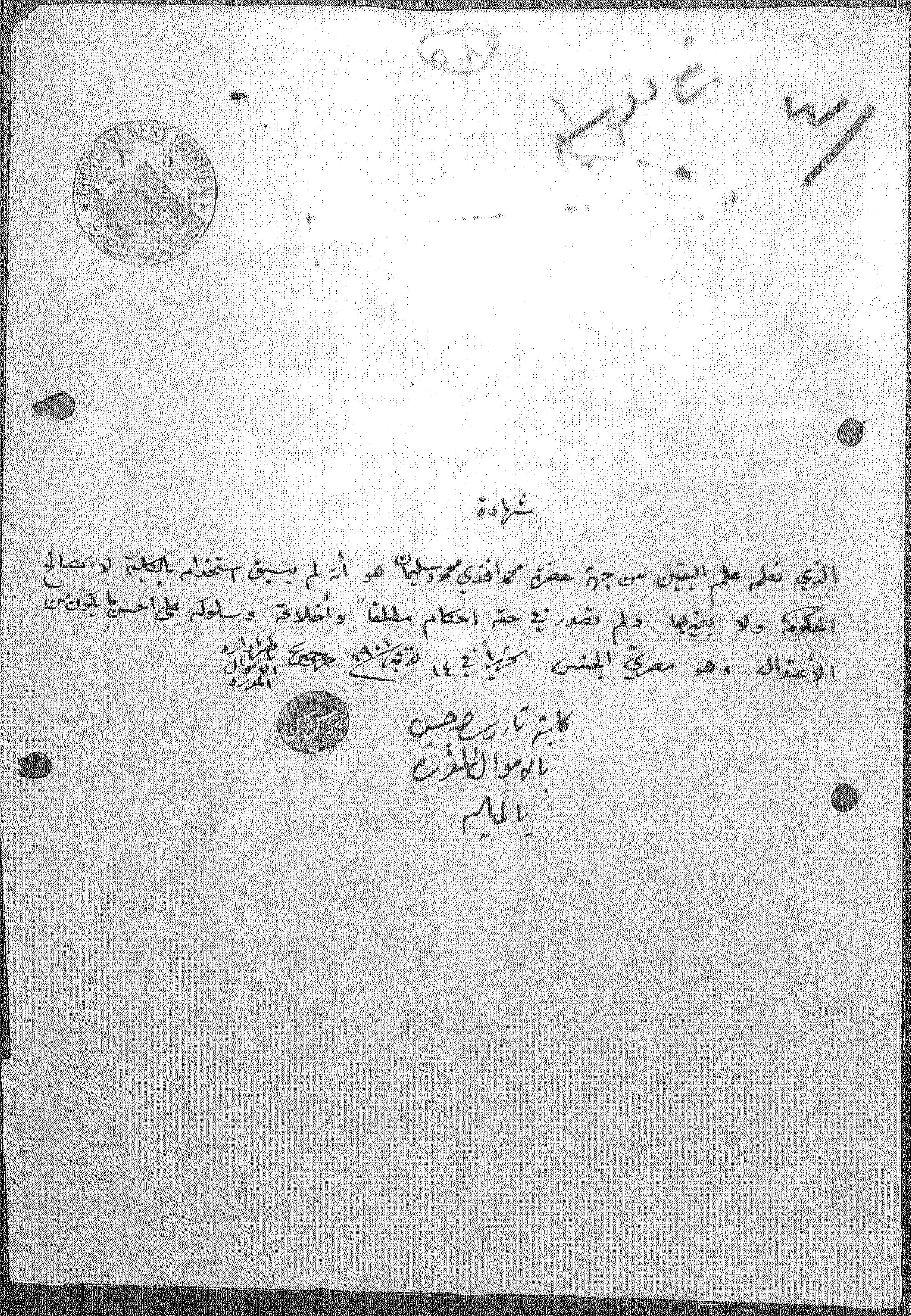
وتصف الجرائد والوثائق، شخصية محمد محمود باشا، بأنه كان يتمتع بعزة النفس والذكاء وشخصية محبة للمؤامرات وأنه يستجيب للمسات الشخصية وعلاقات الصداقة.





■ حافظ ابراهيم

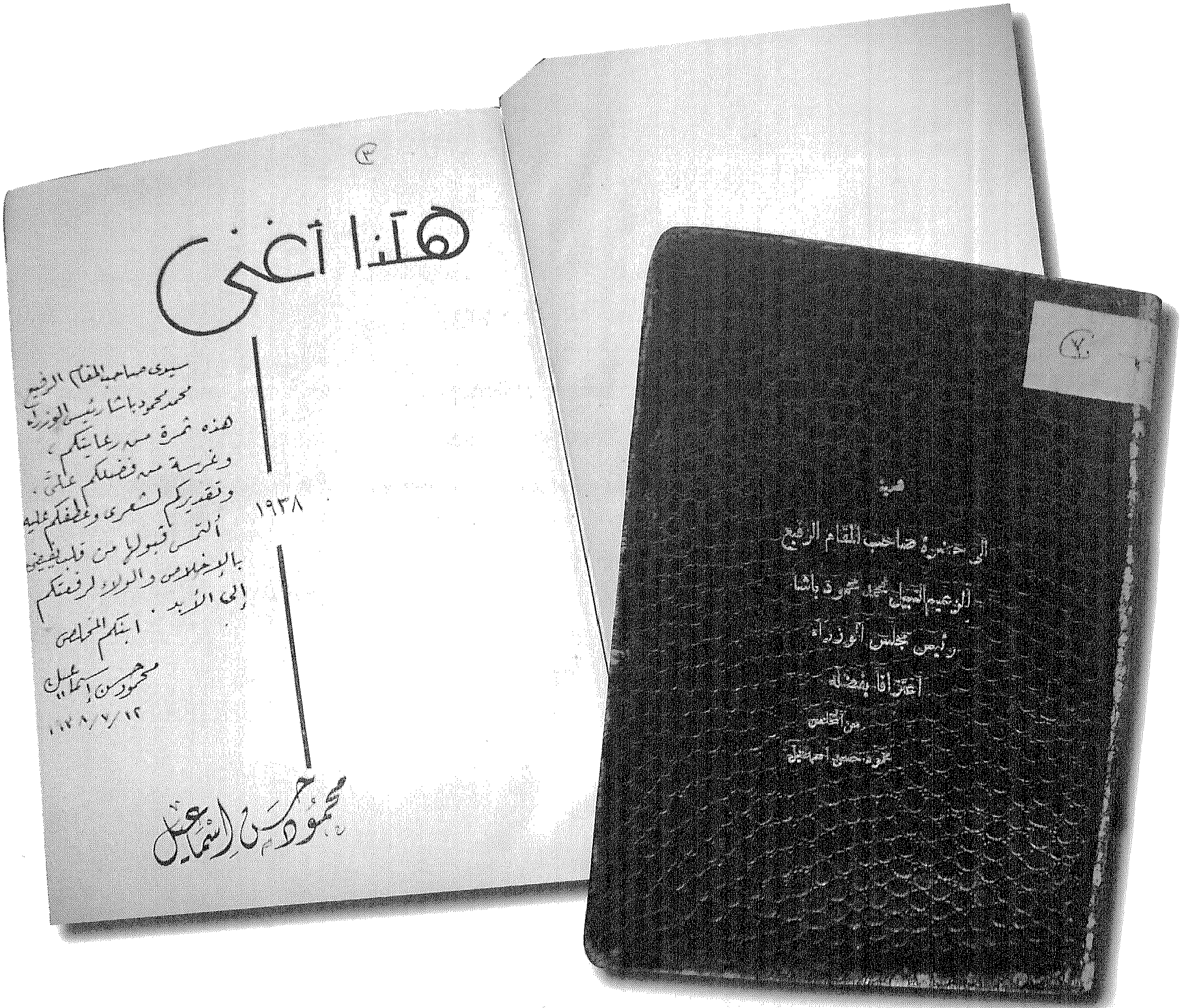
■ كامل الشناوي



شهادة

الذي نعلم علم اليقين من جهة حضرة محمد افندي محمود سليمان هو أنه لم يسبق استخدامه بالكلية لا بمصالح الحكومة ولا بغيرها ولم تصدر في حقه احكام مطلقاً وأخلاقه وسلوكه على احسن ما يكون من الاعتدال وهو مصري الجنس تحريراً في ١٤ نوفمبر ١٩٠١

■ شهادة بحسن سير وسلوك محمد أفندي محمود الموظف بوزارة المالية



■ إهداء من الشاعر محمود حسن إسماعيل إلى محمد محمود باشا تقديرًا لجهوده معه



■ محمد محمود باشا يحيي مؤيديه ويظهر إلى الخلف منه جعفر باشا ولى

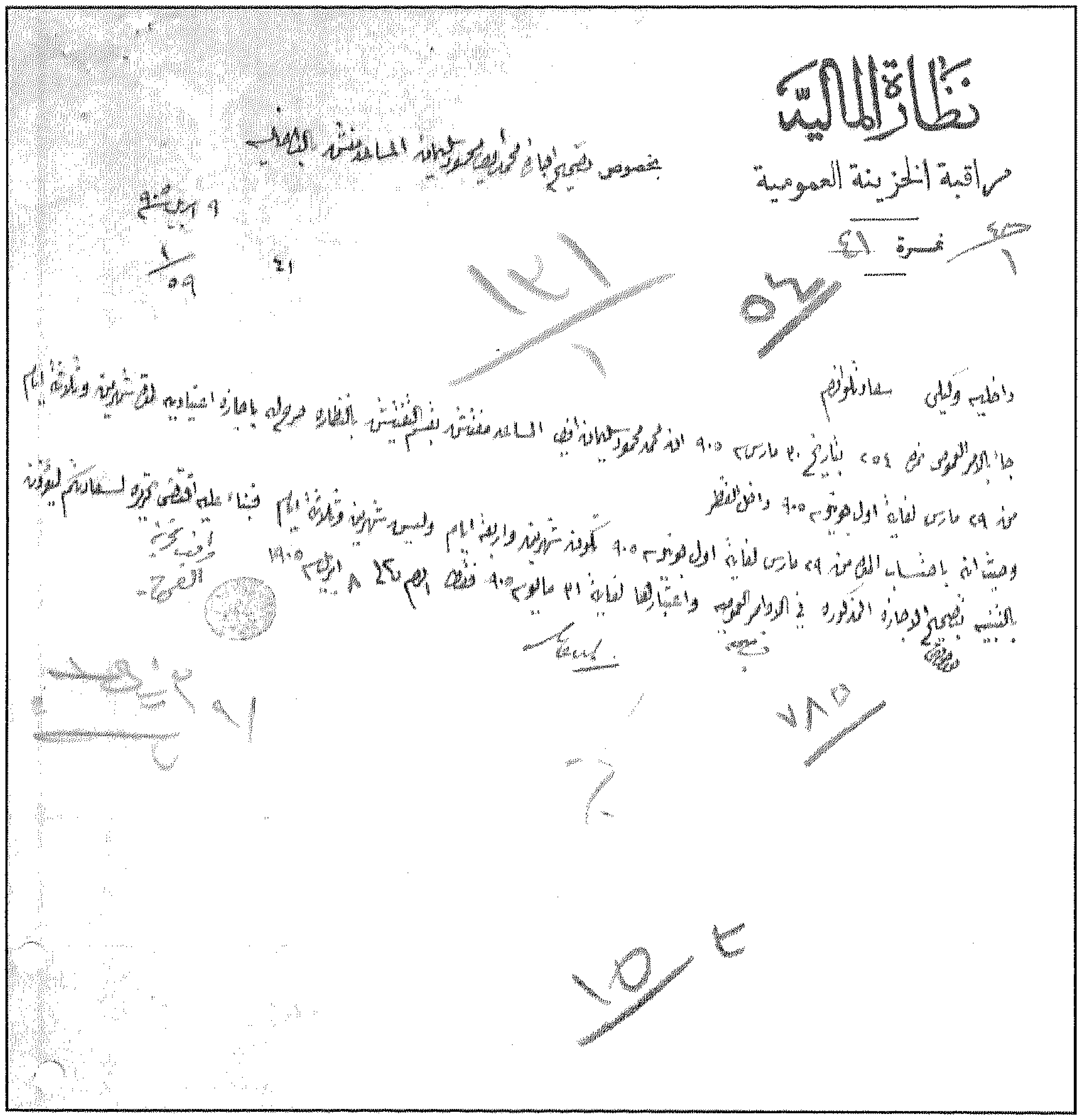


■ الزعيم النبيل .. محمد محمود باشا

الوظائف الإدارية التي تولاها محمد محمود باشا (1901 - 1917)

في أواخر عام 1900 استدعى محمود باشا سليمان ابنه محمد من لندن لتولي وظيفة هامة في إحدى النظارات، وعقب عودته عين محمد أفندي محمود في وظيفة وكيل مفتش تحت الاختبار في وزارة المالية في الأول من يناير عام 1901 ثم رقي إلى وكيل مفتش بذات الوزارة في الأول من ديسمبر عام 1902[49]، ثم انتقل إلى وزارة الداخلية حيث عين مساعد مفتش في الأول من يناير عام 1904[50] ثم عين سكرتيرًا خصوصيًا لمستشار وزير الداخلية المستر ميتشل في الأول من نوفمبر عام 1905 حتى 28 من نوفمبر عام 1906[51]، وفي تلك الفترة حصل على رتبة البكوية في الرابع من مارس عام 1906[52].

خلال تلك الفترة الممتدة ما بين عام 1901 إلى 1906 أثبت محمد محمود كفاءة عملية وإدارية، نال من خلالها رضاء رؤسائه مما رشحه إلى تولي منصب مدير الفيوم.


نظارة المالية
مراقبة الخزينة العمومية
نمرة ٤١

■ شهادة بمنح أجازة لمحمد أفندي محمود المفتش بنظارة المالية

• **محمد بك محمود مديرًا للفيوم (1906 – 1910)**

في 29 من نوفمبر عام 1906 عين محمد بك محمود مديرًا للفيوم[53]، وقد شهدت فترة عمله في الفيوم اصطدامه بشخص الخديوي عباس حلمي الثاني، حيث كانت تتنافس عائلتان على منصب العمودية، وفازت إحداهما مما أغضب العائلة الأخرى التي كانت على صلة بالخديوي، وقد اتهمت المأمور بقبول رشوة ومساندة العائلة الأخرى ضدها.

وفي أثناء إحدى التشريفات الخديوية، أخبر الخديوي محمد بك محمود بفساد المأمور ولكن محمد بك محمود دافع عنه ونفى هذه التهمة، مما أغضب الخديوي، وتدخل المندوب السامي البريطاني لإرضائه وأوقف المأمور.

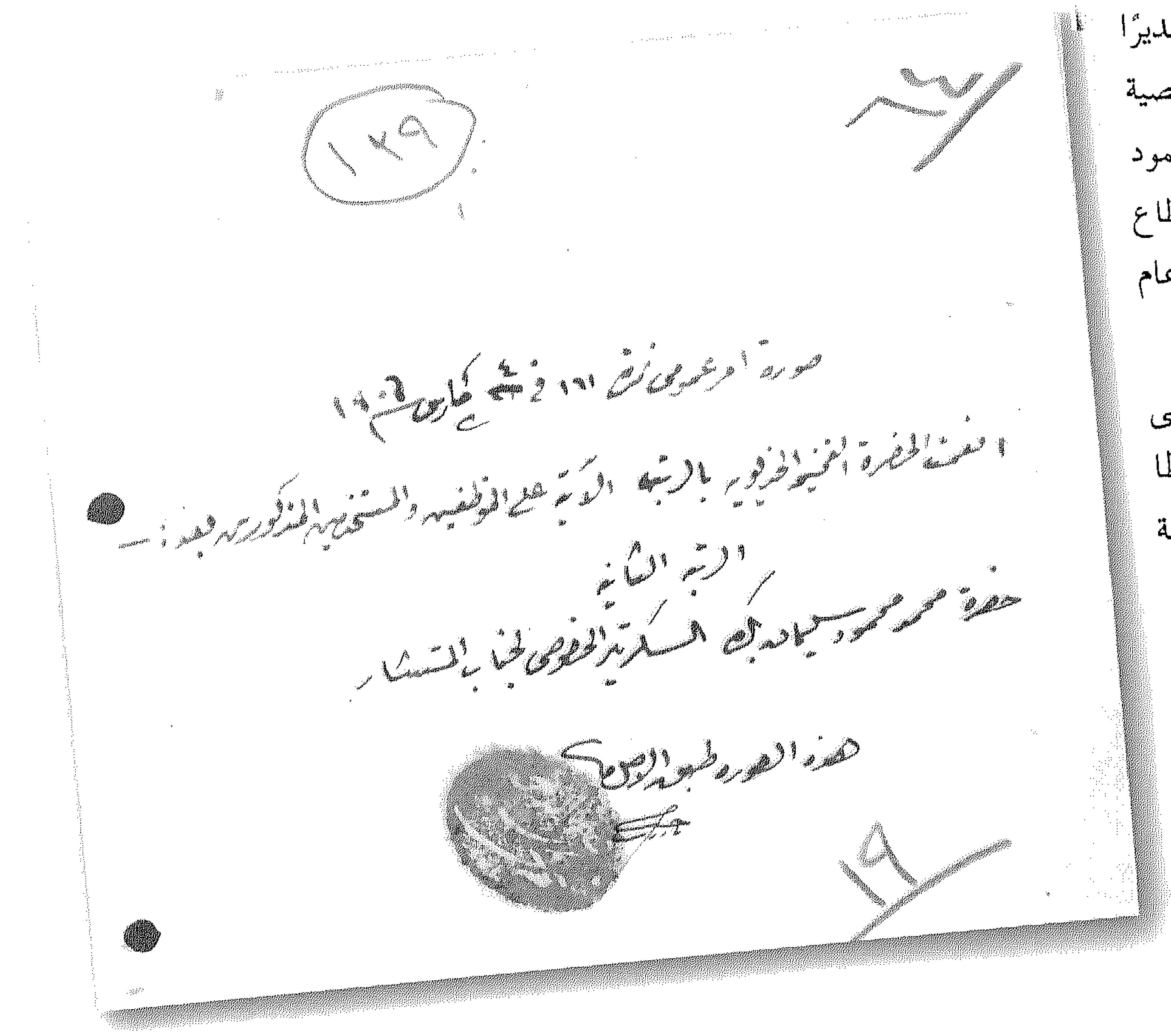
وقد أثرت هذه الأزمة على العلاقة بين الخديوي عباس حلمي الثاني ومحمد بك محمود مما دفعه إلى تقديم استقالته على أثر تجاهله في حركة الترقيات عام 1909 إلا أنه تراجع بعد ذلك وأستمر في منصبه.



■ محمد

وقد وصف سعد باشا زغلول عندما كان وزيرًا للمعارف، محمد بك محمود عندما كان مديرًا للفيوم أثناء زيارته للفيوم بأنه لاحظ أنه كان شخصية نالت احترام الأهالي، كما كان محمد بك محمود وراء إنشاء مدرسة البنات في عام 1908، حيث استطاع الحصول على منحة من ديوان الأوقاف كل عام لهذه المدرسة[54].

وقد استمر محمد محمود مديرًا للفيوم إلى 28 فبراير عام 1910 انتقل بعدها ليصبح محافظًا للقنال[55]، وقد حصل خلال فترة توليه على رتبة التمايز في الثالث من فبراير 1907[56].



(١٢٩)

صورة امر عمومي نمرة ١٩١ في ٩ مارس سنة ١٩٠٦

انعمت الحضرة الفخيمة الخديوية بالرتبة الآتية على الموظفين والمستخدمين المذكورين بعد:

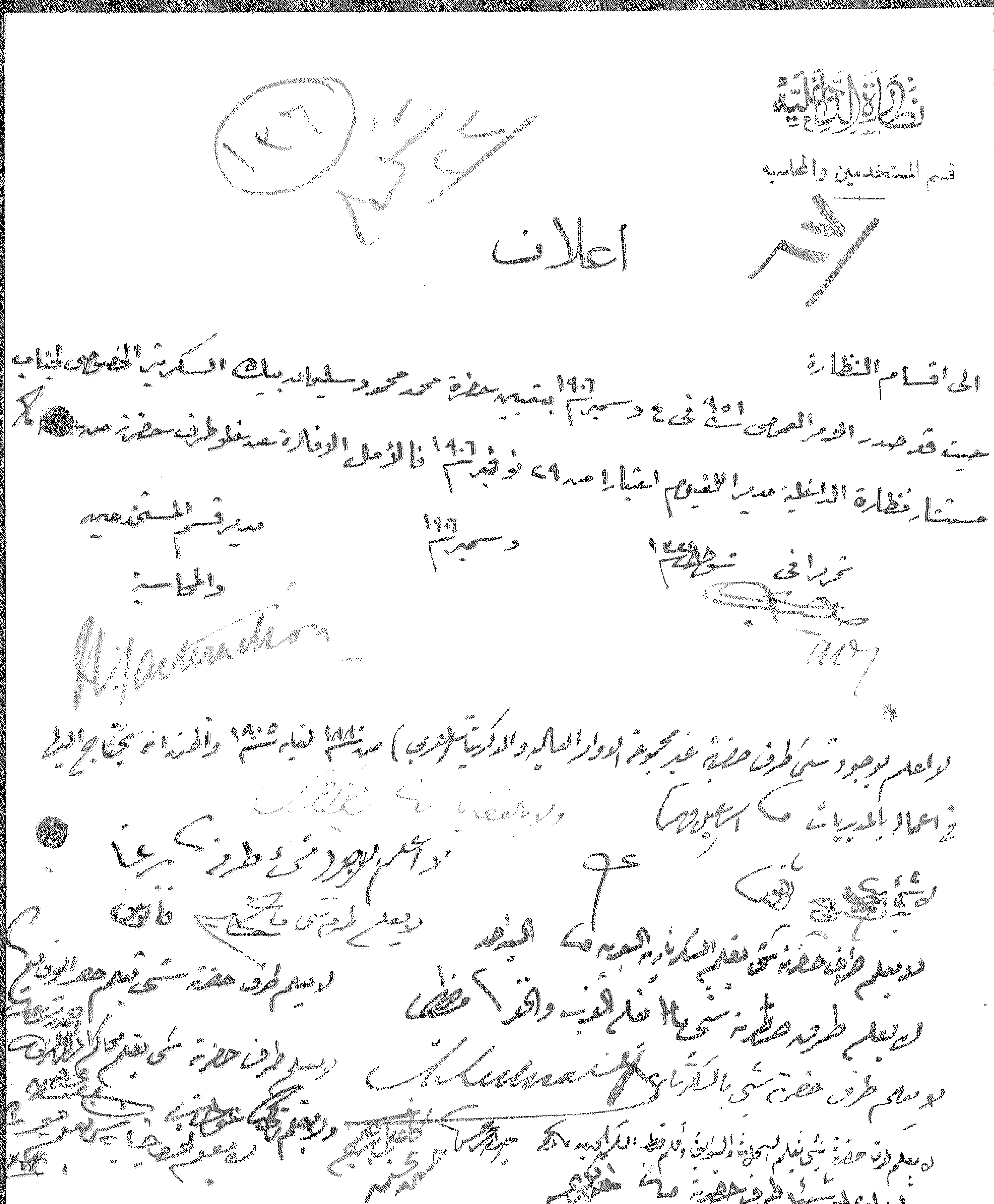
الرتبة الثانية

حضرة محمد محمود سليمان بك السكرتير المخصوص لجناب المستشار

هذه الصورة مطابقة للاصل

١٩

■ صورة لقرار منح محمد بك محمود رتبة البكوية



نظارة الداخلية

قسم المستخدمين والمحاسبه

اعلان

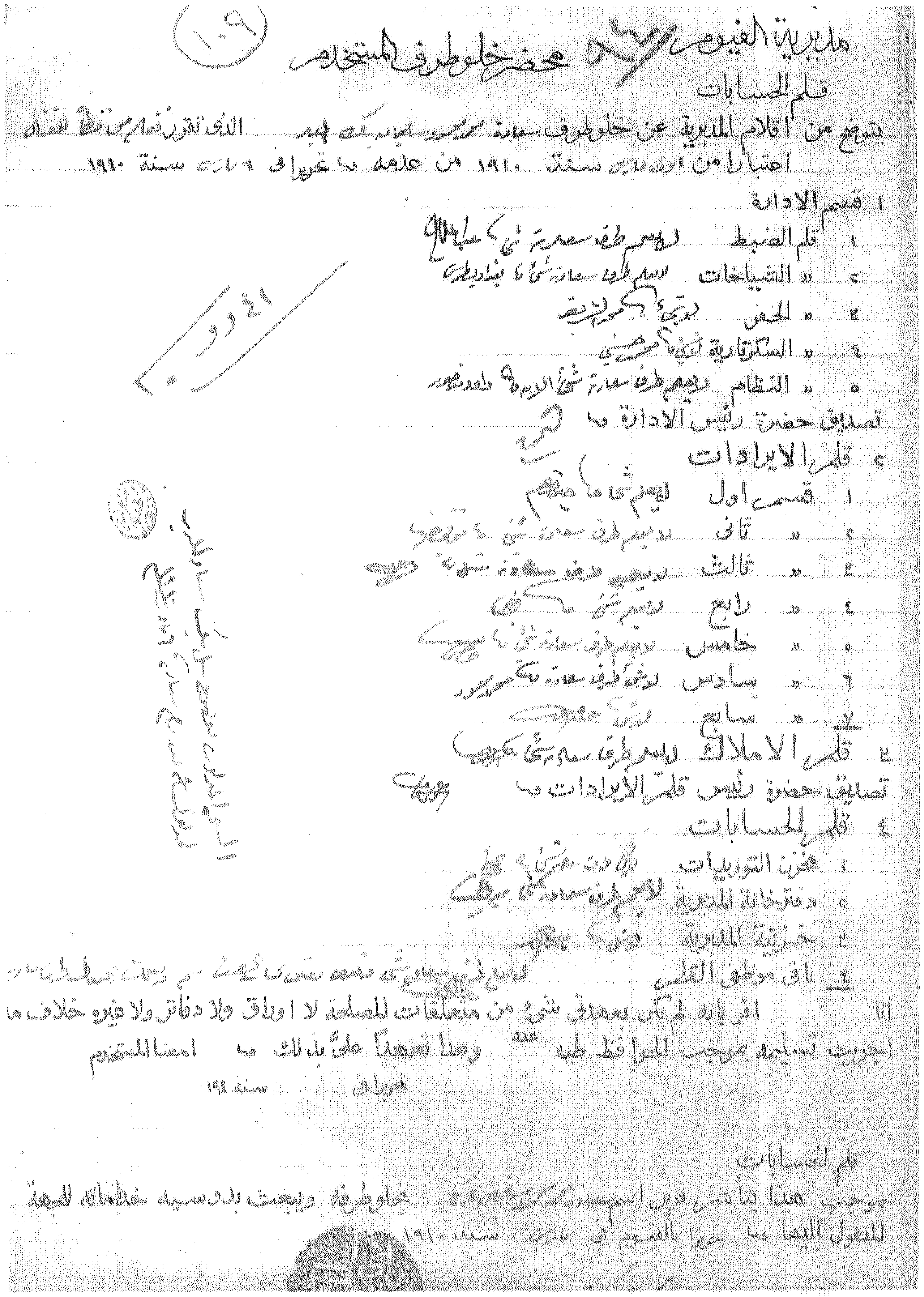
الى اقسام النظارة

حيث قد صدر الامر العالي نمرة ٩٥١ في ٤ دسمبر سنة ١٩٠٦ بتعيين حضرة محمد محمود سليمان بك السكرتير الخصوصي لجناب مستشار نظارة الداخلية مديرا للفيوم اعتبارا من ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٠٦ فالأمل الافادة عما يخص طرف حضرة

تحريرا في شوال سنة ١٣٢٤ دسمبر سنة ١٩٠٦

مدير قسم المستخدمين والمحاسبة

■ قرار تعيين محمد بك محمود مديرًا للفيوم



مديرية الفيوم محضر خلو طرف المستخدم
قلم الحسابات
يتوضح من اقلام المديرية عن خلو طرف سعادة محمد محمود بك المدير الذي تقرر
اعتبارا من اول سنة ١٩٢٠ من علمه تحريرا في سنة ١٩٢٠

١ قسم الادارة
١ قلم الضبط
٢ « المشياخات
٣ « الحفظ
٤ « السكرتارية
٥ « النظام
تصديق حضرة رئيس الادارة
٢ قلم الايرادات
١ قسم اول
٢ « ثاني
٣ « ثالث
٤ « رابع
٥ « خامس
٦ « سادس
٧ « سابع
٣ قلم الاملاك
تصديق حضرة رئيس قلم الايرادات
٤ قلم الحسابات
١ مخزن التوريدات
٢ دفترخانة المديرية
٣ خزينة المديرية
٤ باقي موظفي القلم

انا اقر بانه لم يكن بعهدتي شيء من متعلقات المصلحة لا اوراق ولا دفاتر ولا غيره خلاف ما اجريت تسليمه بموجب الحوافظ طيه عدد وهذا تعهدا مني بذلك امضا المستخدم
تحريرا في سنة ١٩٢

قلم الحسابات
بموجب هذا يتأشر قرين اسم سعادة خلو طرفه ويبعث بدوسيه خدماته للجهة المنقول اليها تحريرا بالفيوم في سنة ١٩١٠

▪ إخلاء طرف باسم محمد بك محمود مدير الفيوم



▪ صورة تذكارية لمحمد بك محمود مدير الفيوم عام 1907 وقد جلس على يساره: حمد باشا الباسل ووقف خلفه محمود باشا عبد الرازق



- **محمد بك محمود محافظًا للقنال (1910 - 1914)**

في الأول من مارس عام 1910 عين محمد بك محمود محافظًا للقنال[57]، وقد شهدت فترة عمله مجموعة من الأحداث لعل أهمها تصادف مرور ملك إنجلترا جورج الخامس متجهًا إلى الهند، فاستقبله محمد بك محمود بصفة رسمية، ورحب به أشد الترحيب، وأقام له الزينات على حسابه الخاص.

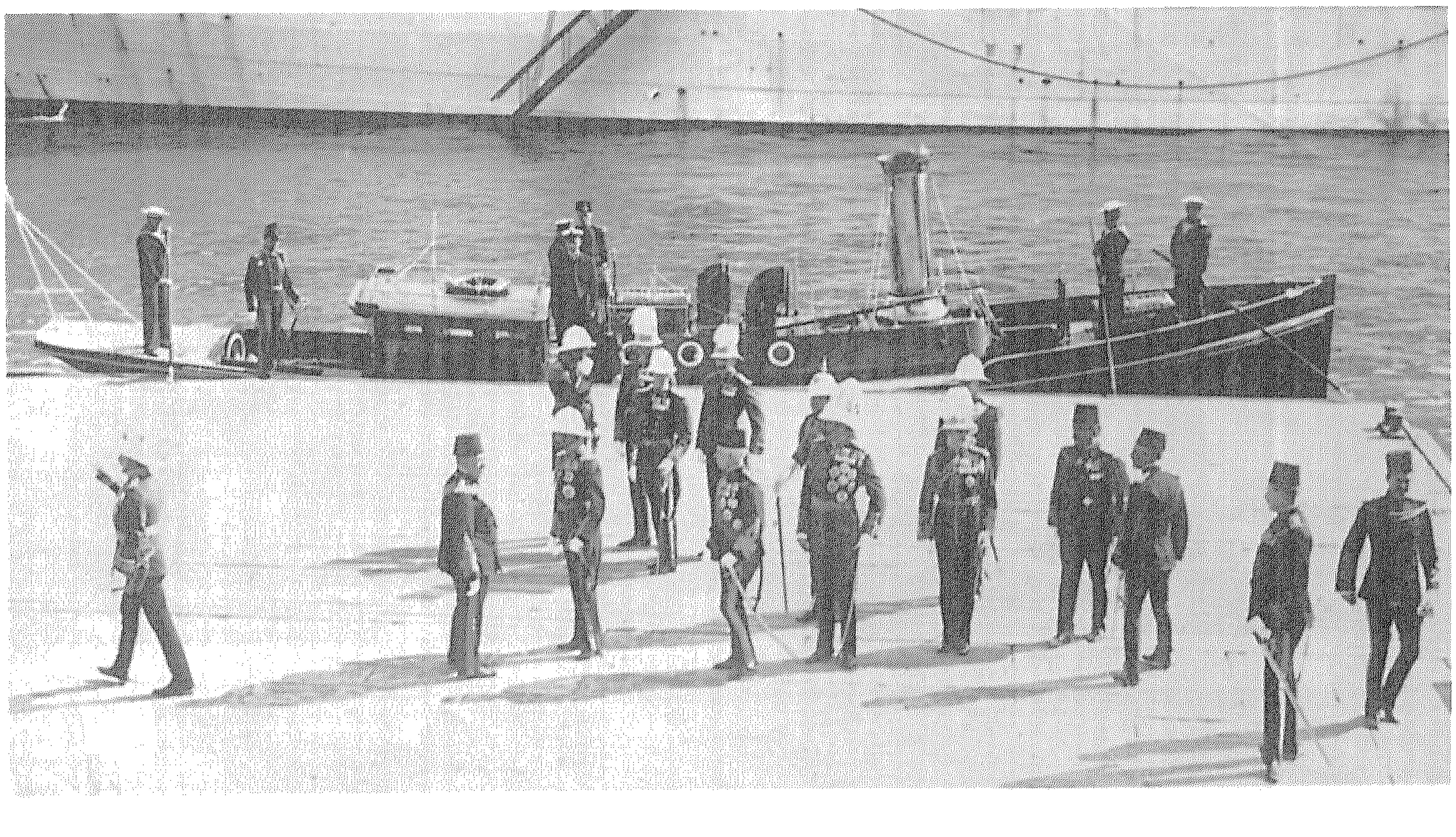
كما يذكر لمحمد بك محمود أنه أثناء عمله محافظًا للقنال تدخل لحماية مصالح العمال المصريين العاملين في شركة قنال السويس وزيادة مرتباتهم وتحسين معاشهم والتقليل من ساعات العمل لهم، ومساواتهم بالموظفين الأجانب[58].

وخلال توليه هذا المنصب حصل على النيشان العثماني الثاني في 19 يونية عام1911[59]، وقد استمر محمد بك محمود محافظًا للقنال إلى الثالث من يناير عام 1914 حيث نقل بعدها ليعمل مديرًا للبحيرة[60].



■ الملك جورج الخامس

■ الخديوي عباس حلمي الثاني والسير ريجلند ونجت في استقبال الملك جورج الخامس ملك بريطانيا





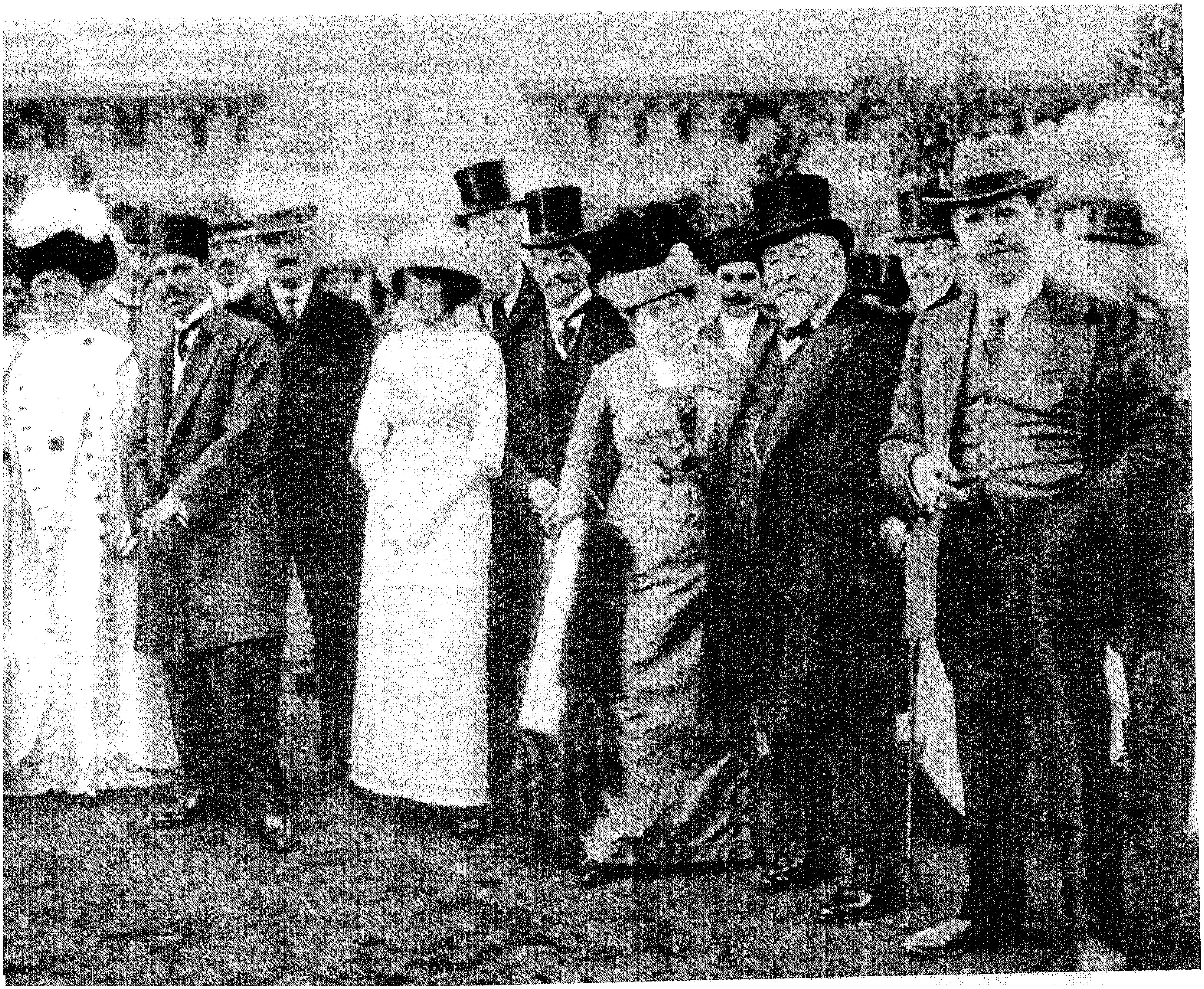
▪ من اليمين إلى اليسار وقوفًا:

الملك جورج الخامس، الخديوي عباس حلمي الثاني، ضياء الدين أفندي ابن السلطان محمد الخامس العثماني، دوق تك أخو الملكة ماري، الأمير محمد علي، سير ريجلند ونجت

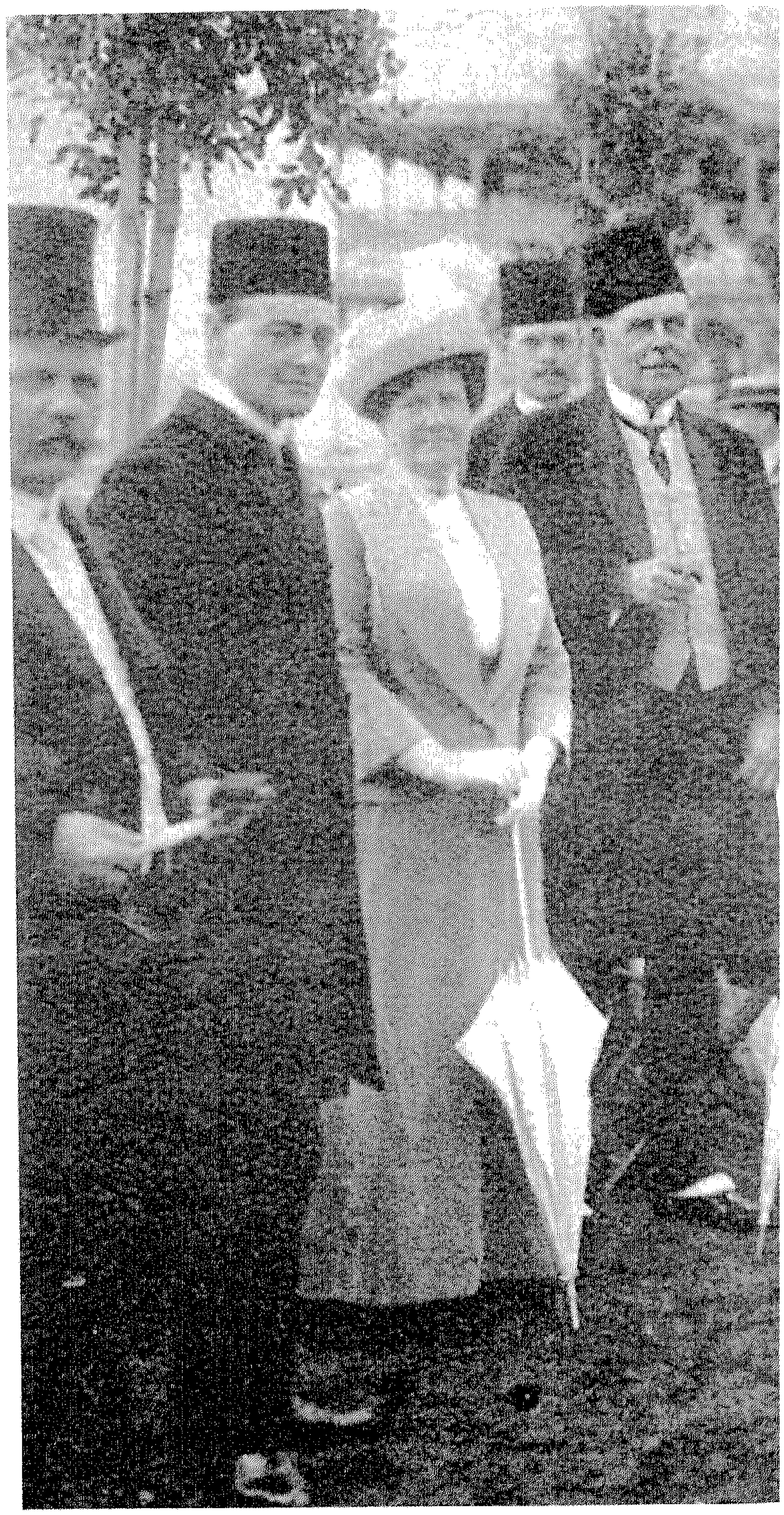
جلوسًا:

كامل باشا الصدر الأعظم العثماني، الملكة ماري

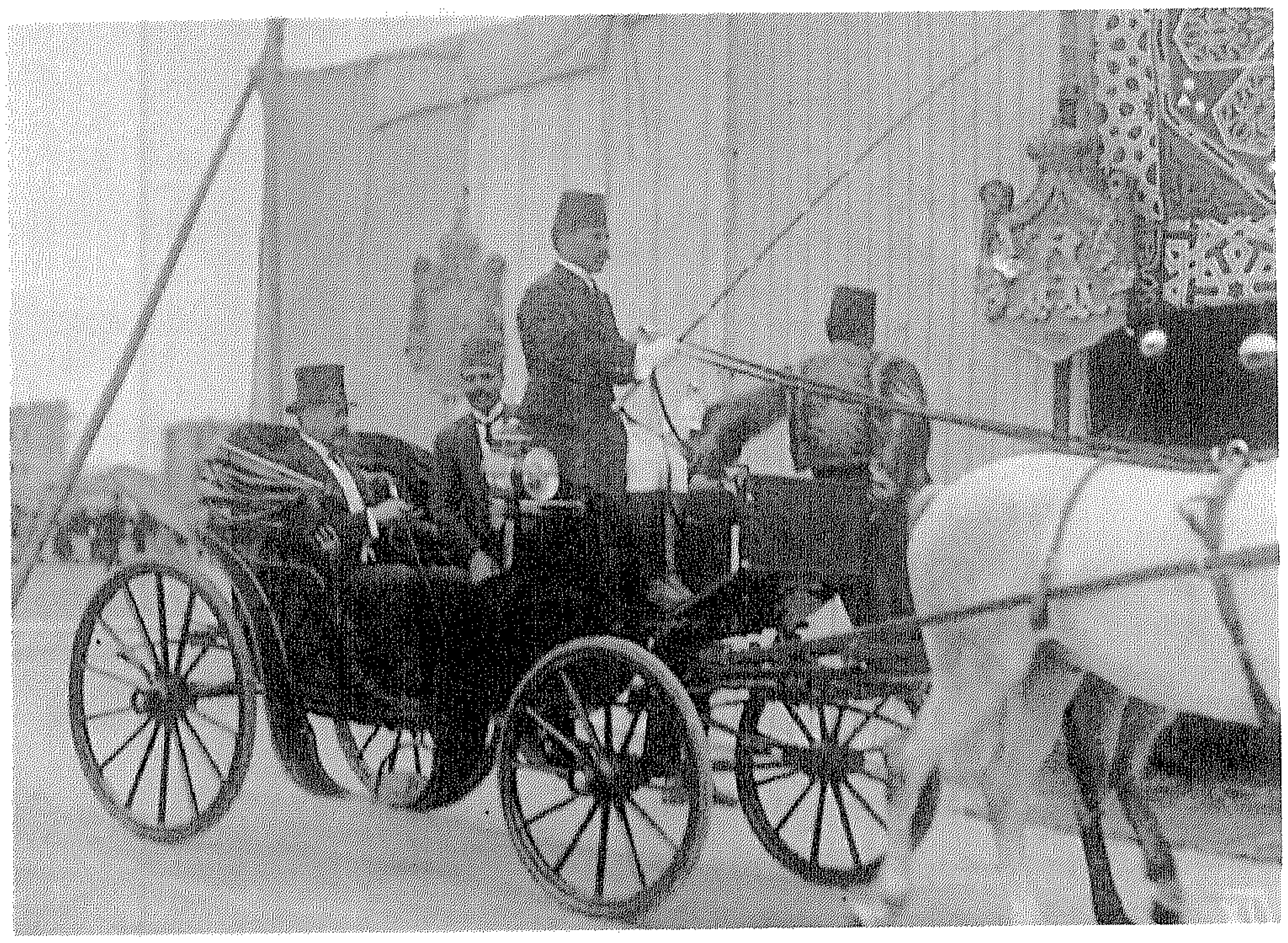
(بورسعيد 1911)



■ محمد بك محمود محافظ القنال يتوسط مجموعة من الشخصيات الأجنبية المقيمة في منطقة القنال



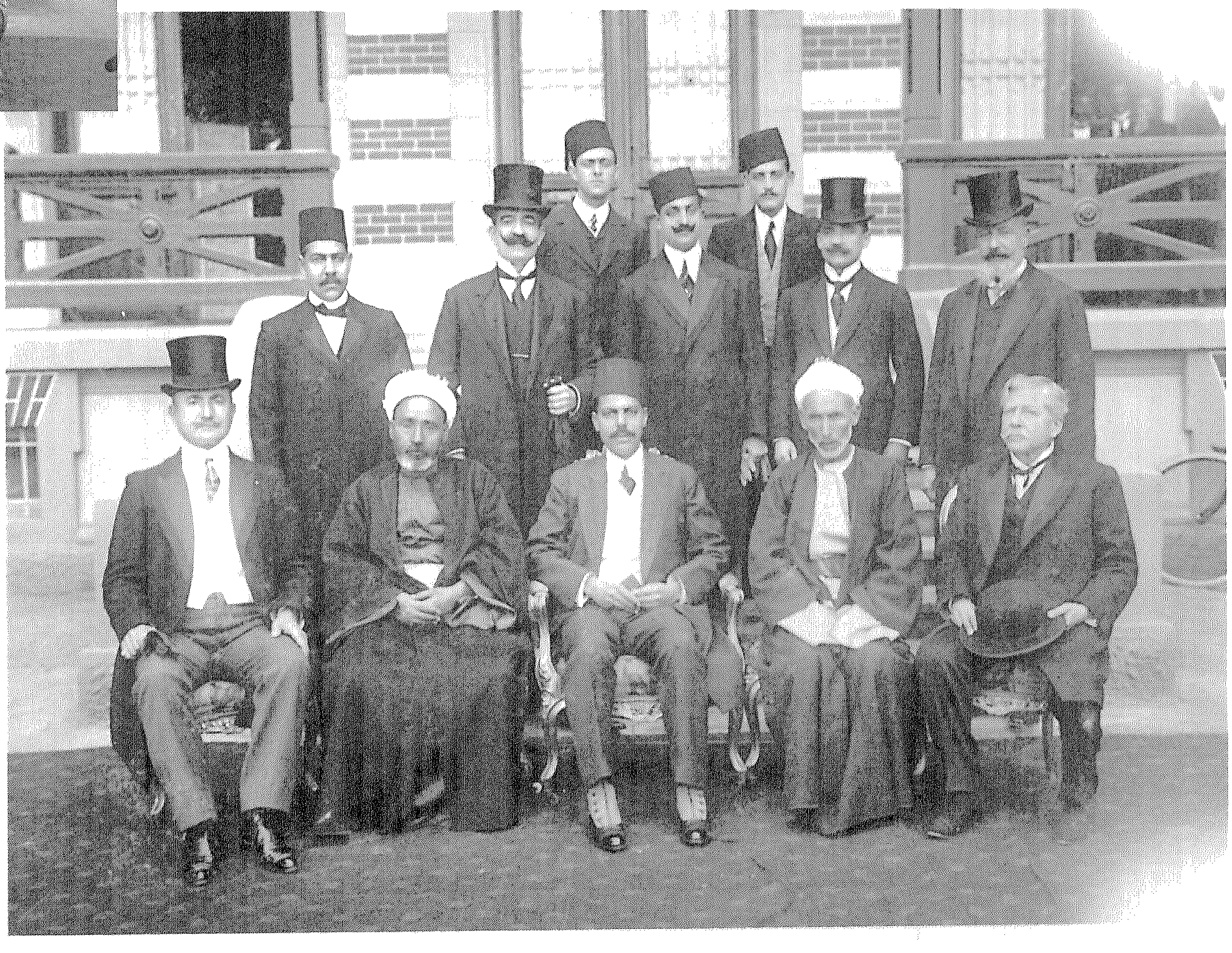


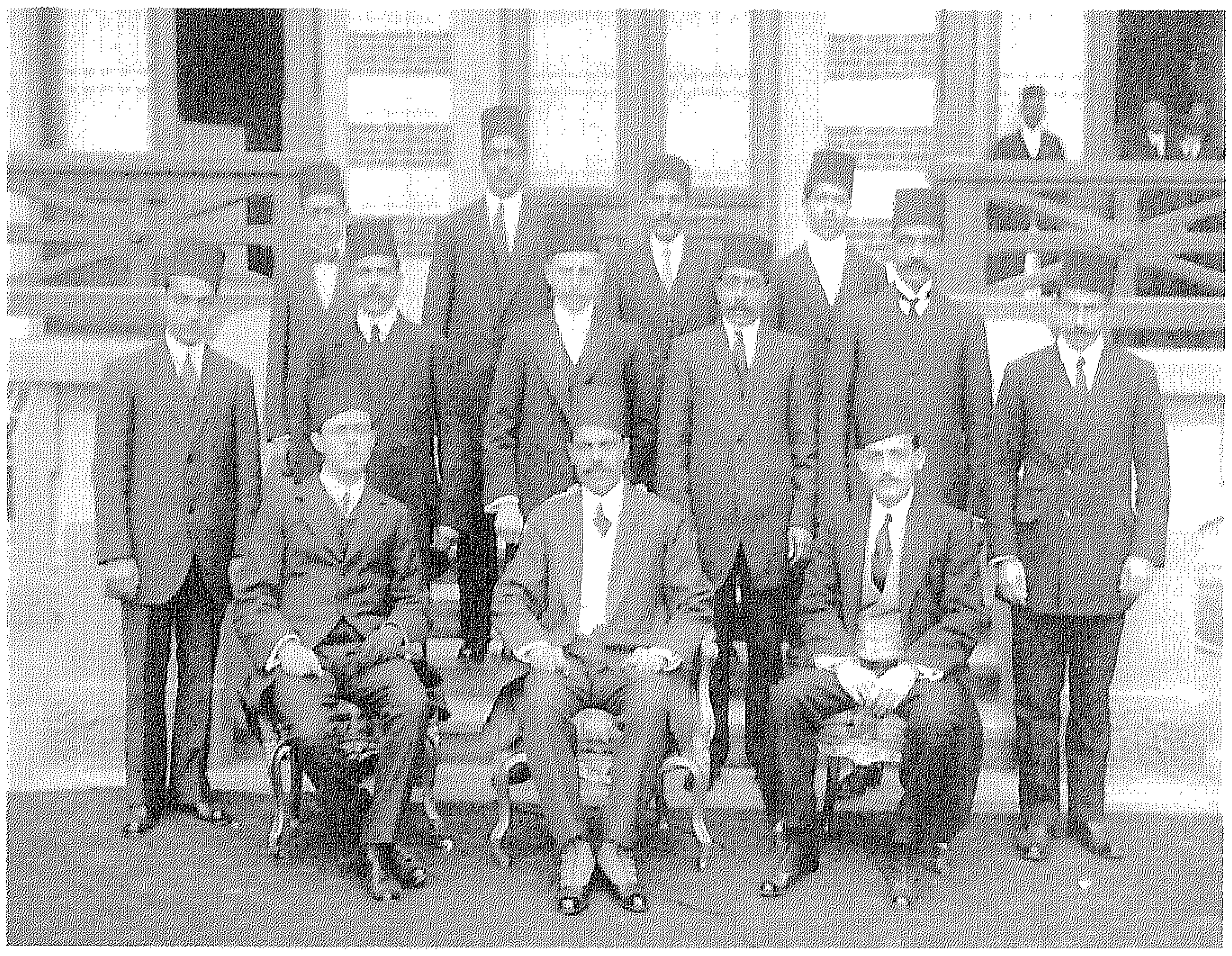


■ محمد بك محمود محافظ القنال في جولة بالعربة مع اللورد كتشنر في شوارع بورسعيد



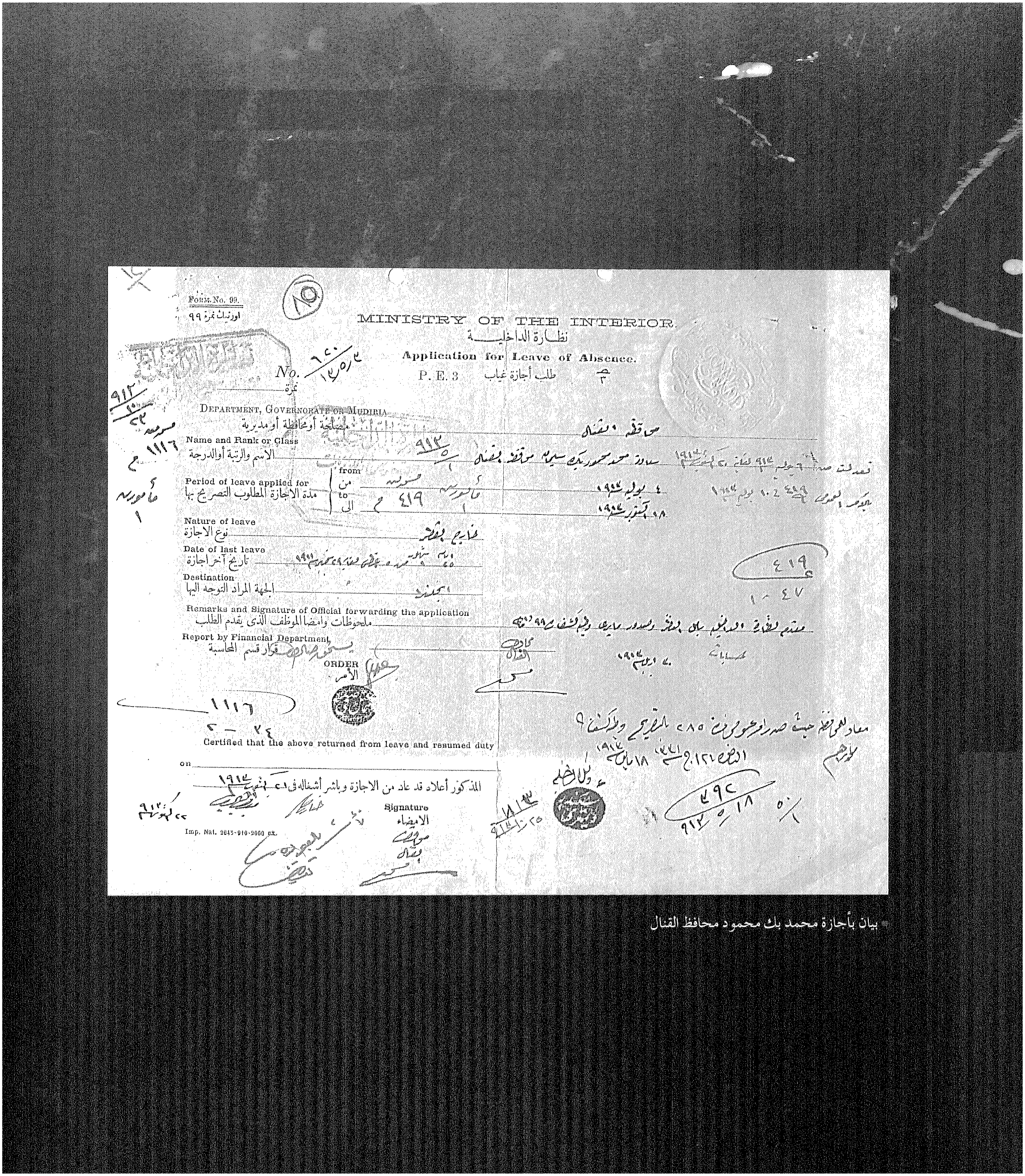
■ محمد بك محمود محافظ القنال يتوسط مجموعة من موظفي وبوليس محافظة القنال











Form No. 99.
اورنيك نمرة ٩٩

MINISTRY OF THE INTERIOR.
نظارة الداخليـــة

Application for Leave of Absence.
P. E. 3 طلب أجازة غياب

No. ٦٢٠ ١٢/٥/٢
نمرة

DEPARTMENT, GOVERNORATE OR MUDIRIA
مصلحة أو محافظة أو مديرية — محافظة القنال

Name and Rank or Class
الاسم والرتبة أو الدرجة

Period of leave applied for — from / من — to / الى
مدة الاجازة المطلوب التصريح بها

Nature of leave
نوع الاجازة

Date of last leave
تاريخ آخر اجازة

Destination
الجهة المراد التوجه اليها

Remarks and Signature of Official forwarding the application
ملحوظات وامضا الموظف الذى يقدم الطلب

Report by Financial Department
قرار قسم المحاسبة

ORDER
الأمر

Certified that the above returned from leave and resumed duty

on

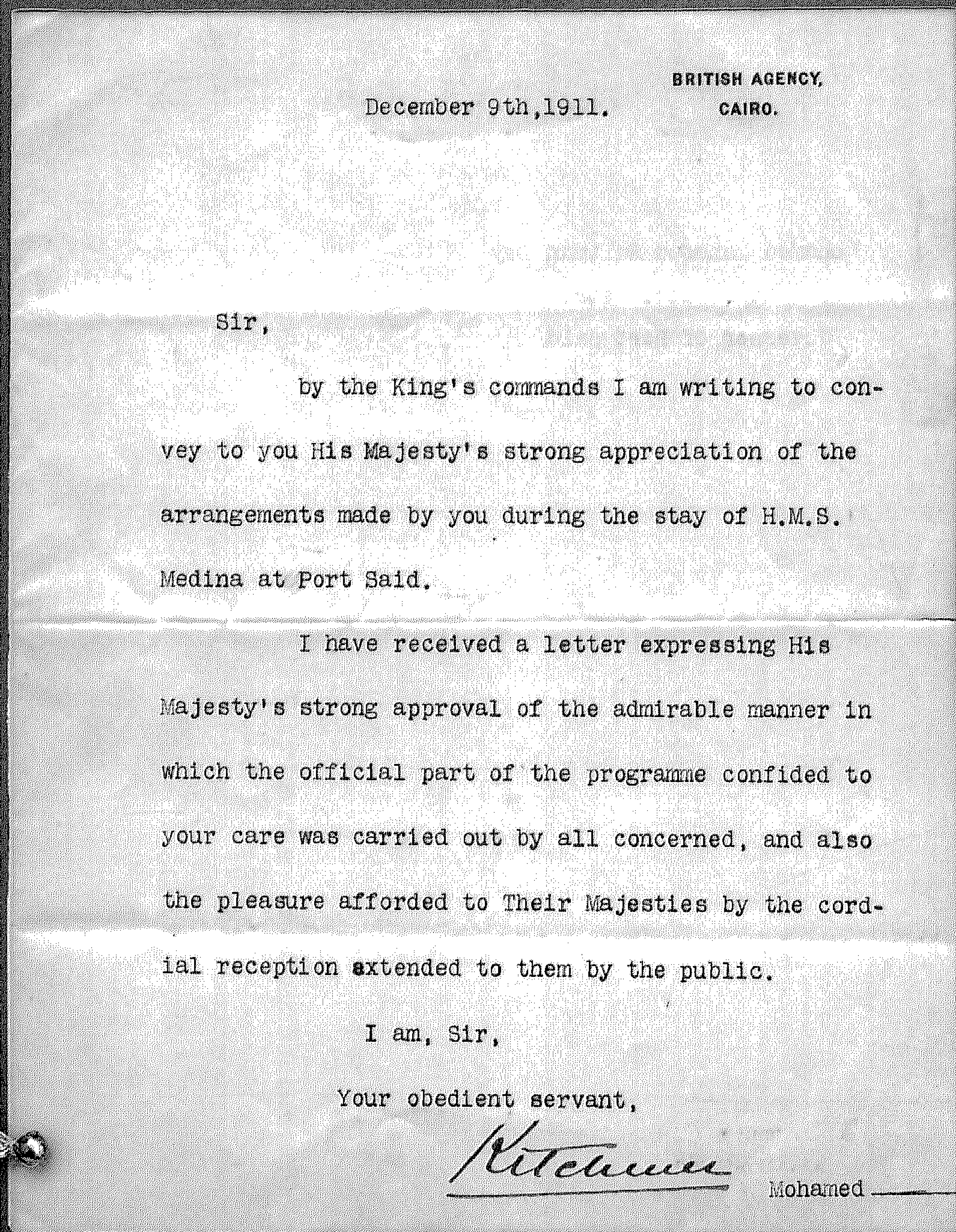
المذكور أعلاه قد عاد من الاجازة وباشر أشغاله فى

Signature
الامضاء

Imp. Nat. 2643-910-2000 ex.

بيان بأجازة محمد بك محمود محافظ القنال





BRITISH AGENCY,
CAIRO.

December 9th,1911.

Sir,

by the King's commands I am writing to convey to you His Majesty's strong appreciation of the arrangements made by you during the stay of H.M.S. Medina at Port Said.

I have received a letter expressing His Majesty's strong approval of the admirable manner in which the official part of the programme confided to your care was carried out by all concerned, and also the pleasure afforded to Their Majesties by the cordial reception axtended to them by the public.

I am, Sir,

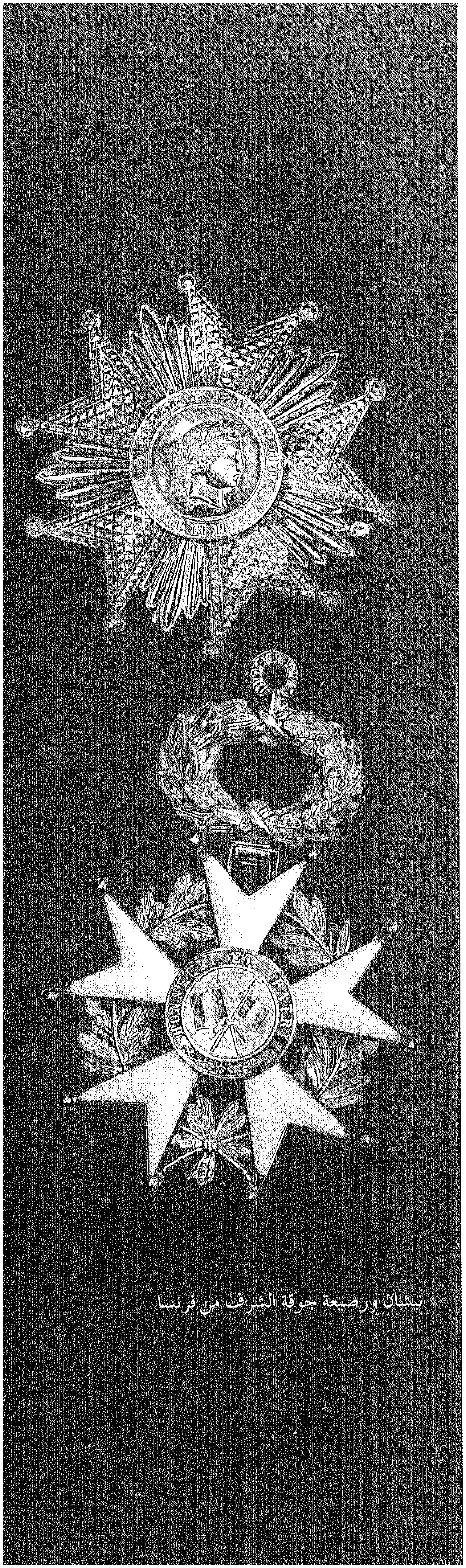
Your obedient servant,

Kitchener

Mohamed

■ خطاب شكر من كتشنر لمحمد بك محمود محافظ القنال

■ النيشان العثماني الثاني



■ نيشان ورصيعة جوقة الشرف من فرنسا

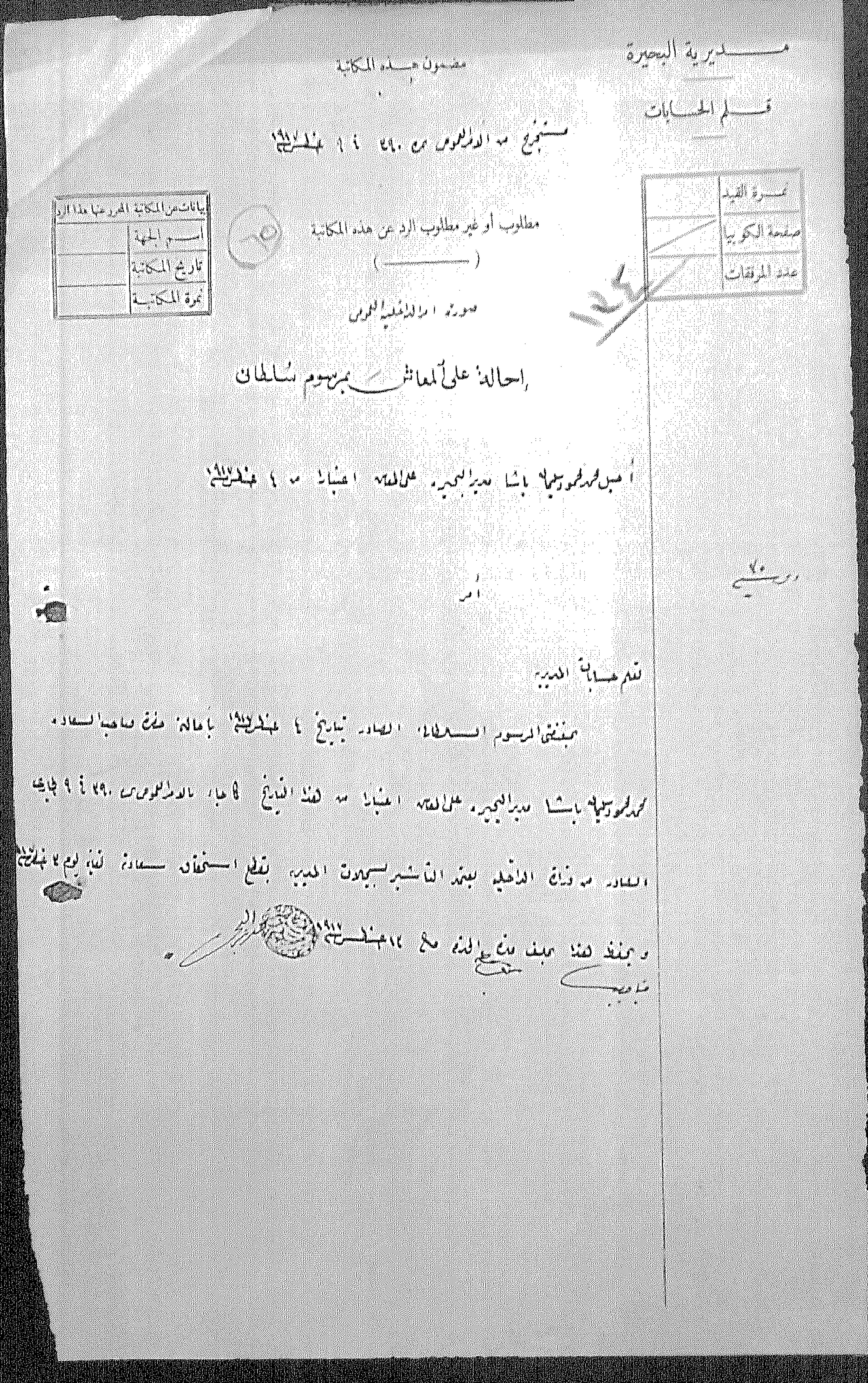
- **محمد بك محمود مديرًا للبحيرة (1914 - 1917)**

في الثالث من يناير عام 1914 عين محمد بك محمود مديرًا للبحيرة[61]، وقد شهدت فترة توليه للمديرية تدهور العلاقة بينه وبين السلطات الإنجليزية، نتيجة رفضه تنفيذ أوامر السلطات الإنجليزية بزيادة المتحصل من الضرائب على الأهالي، كما شهدت فترة توليه حصوله على نيشان الكوماندور في الكفاءة الزراعية من الحكومة الفرنسية في 23 من مارس 1914[62]، وحصوله على رتبة الباشوية في 13 يوليو 1915[63].

وقد استمر محمد محمود باشا في منصبه كمدير للبحيرة إلى الرابع من أغسطس 1917.



■ محمد بك محمود مدير البحيرة في وداع اللورد كتشنر عقب زيارته للبحيرة



مديرية البحيرة

قلم الحسابات

مضمون هذه المكاتبة

مطلوب أو غير مطلوب الرد عن هذه المكاتبة

(ــــــــــــ)

نمرة القيد	
صفحة الكوبيا	
عدد المرفقات	

بيانات من المكاتبة المحرر عنها هذا الرد	
اسم الجهة	
تاريخ المكاتبة	
نمرة المكاتبة	

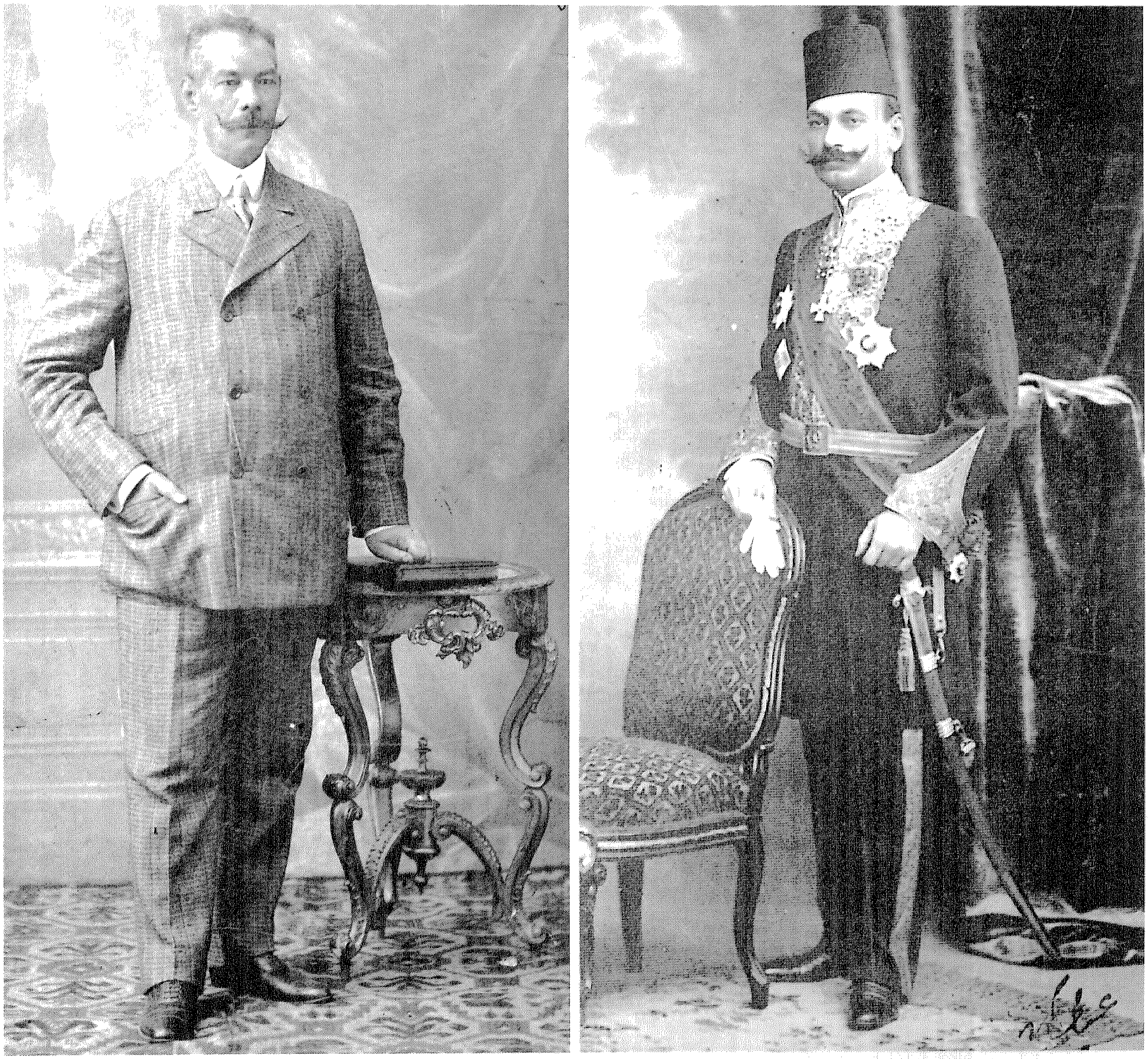
إحالة على المعاش بمرسوم سلطاني

أمر

قلم حسابات المديرية



مستخرج بإحالة محمد بك محمود على المعاش



■ عدلي باشا يكن وسعد باشا زغلول

محمد محمود باشا وتأليف الوفد المصري

ارتفع تيار الوطنية وتجددت الآمال في النفوس وامتلأت قلوب المصريين بالحماس، عندما أعلن الرئيس الأمريكي وودر ولسن مبادئه، في صيف عام 1918، والتي كان أهمها حق الشعوب في تقرير مصيرها، والاستقلال التام لجميع الدول[64].

بدأ التفكير في مصير البلاد مع بداية الحرب العالمية الأولى، عندما سعى أحمد لطفي السيد بك لإعلان استقلال مصر وتنصيب الخديوي عباس حلمي الثاني ملكًا عليها، وكان من الطبيعي أن يرحب الخديوي بالفكرة، لأنها تحقق طموحه وأهدافه، فعهد إلى عدلي باشا يكن وأحمد لطفي السيد بك وسعد باشا زغلول بمهمة تحقيقها مع الحكومة البريطانية[65].

وعندما تولى السلطان حسين كامل عرش مصر، عمل على إحياء الفكرة فاعتزم السفر إلى لندن بعد انتهاء الحرب بغية تنظيم الحماية، فأمر حسين باشا رشدي رئيس الوزراء بكتابة مذكرة إلى الحكومة البريطانية، يطلب فيها حل القضية المصرية إلا أن المنية واتته قبل تبليغ هذه المذكرة[66].

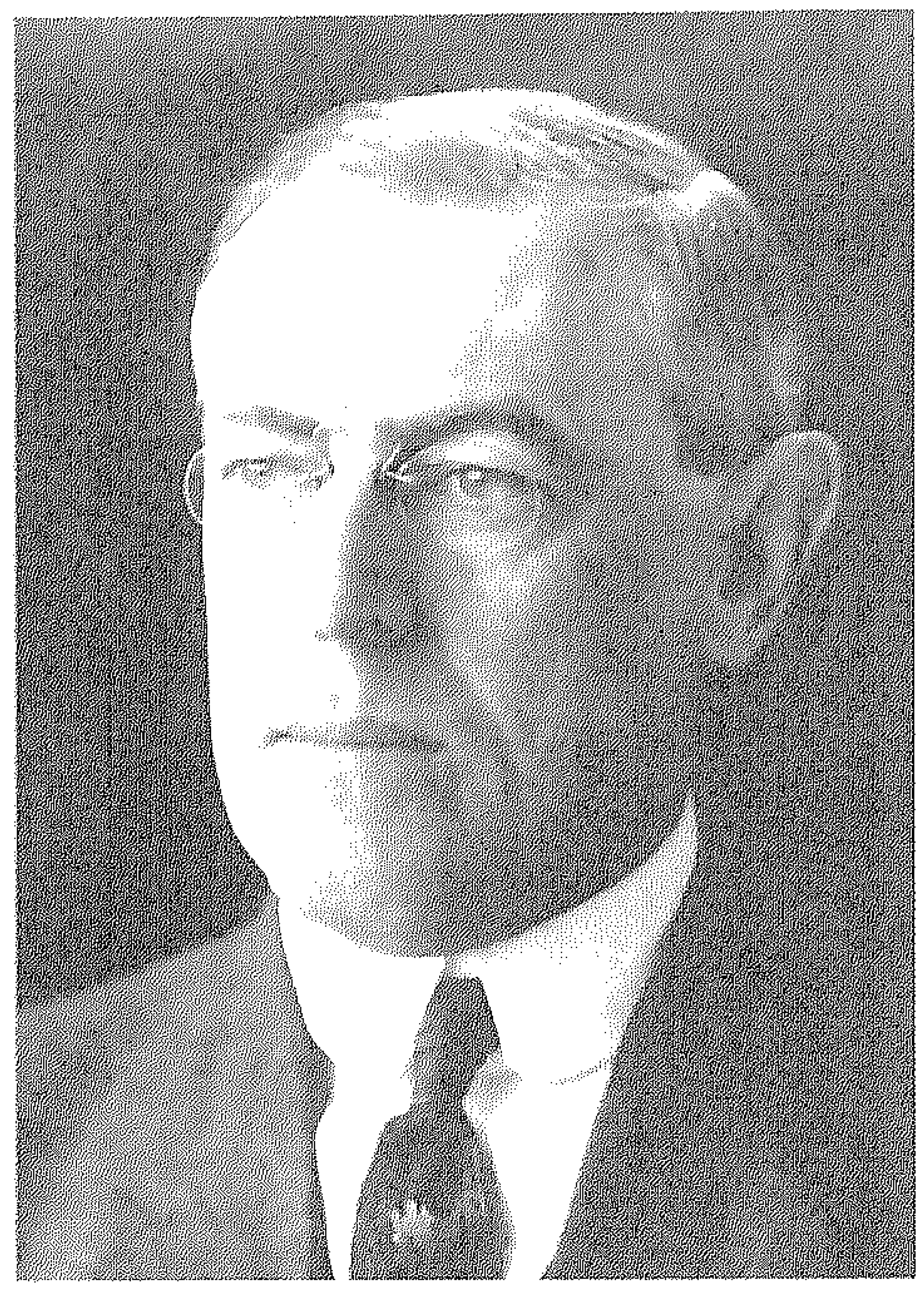
ولما جاء السلطان أحمد فؤاد الأول من بعده أهمل الفكرة في البداية، ثم عاد واهتم بها عندما لاحت تباشير الهدنة، فأوعز إلى عدلي باشا يكن وحسين باشا رشدي بأن يقوما بتحقيقها، فاعتزما السفر إلى لندن بعد الحرب، لمفاوضة الحكومة البريطانية في الاستقلال.

وقد بذل كل من عدلي باشا يكن وحسين باشا رشدي جهدهما من أجل الوصول إلى الوسيلة التي يمكن عن طريقها تحقيق أهداف البلاد، كما كانا على اتصال وثيق بالزعماء للبحث والتشاور، من أجل الوصول إلى هذه الغاية.

وعندما بدأ التفكير في تأليف الوفد، وقف السلطان أحمد فؤاد الأول وحكومته ممثلة في عدلي باشا يكن وحسين باشا رشدي إلى جانبه مؤيدين ومساندين، واتفقوا على أن يكون هناك وفدان، وفد رسمي يتولاه رئيس الحكومة لدى الحكومة البريطانية، ووفد شعبي يشد من أزر الوفد الرسمي لدى الشعب المصري نفسه، ولدى الرأي العام البريطاني وغيره من ممثلي الدول.

لهذا شهدت هذه الفترة محاولة كبار رجال السياسة في مصر تأليف أكثر من وفد، حتى انتهى الأمر في النهاية إلى تأليف الهيئة التي عرفت باسم الوفد المصري في 13 نوفمبر عام 1918، كما لم يتخلف الشباب المصري المتحمس عن الركب، فألف بدوره ما عرف باسم الحزب الديمقراطي في 10 يناير عام 1919[67].

اختلف المؤرخون والباحثون وتعددت رواياتهم حول صاحب فكرة تأليف الوفد، فقد برزت من الروايات التي رويت حول فكرة الوفد ثلاث منها، الأولى نسبت الفكرة إلى سعد باشا زغلول، والثانية نسبت الفكرة إلى الأمير عمر طوسون، والثالثة نسبتها إلى محمد محمود باشا.



■ وودر وولسن



تذكر الرواية الأولى أنه في سبتمبر من عام 1918 دعا سعد باشا زغلول أصحابه محمد محمود باشا وأحمد لطفي السيد بك وعبد العزيز بك فهمي، إلى مسجد وصيف للتحدث فيما ينبغي عمله عندما تسنح الفرصة، للبحث في المسألة المصرية بعد إعلان الهدنة، فأجاب الدعوة محمد محمود باشا وأحمد لطفي السيد بك واعتذر عبد العزيز بك فهمي لمرضه[68].

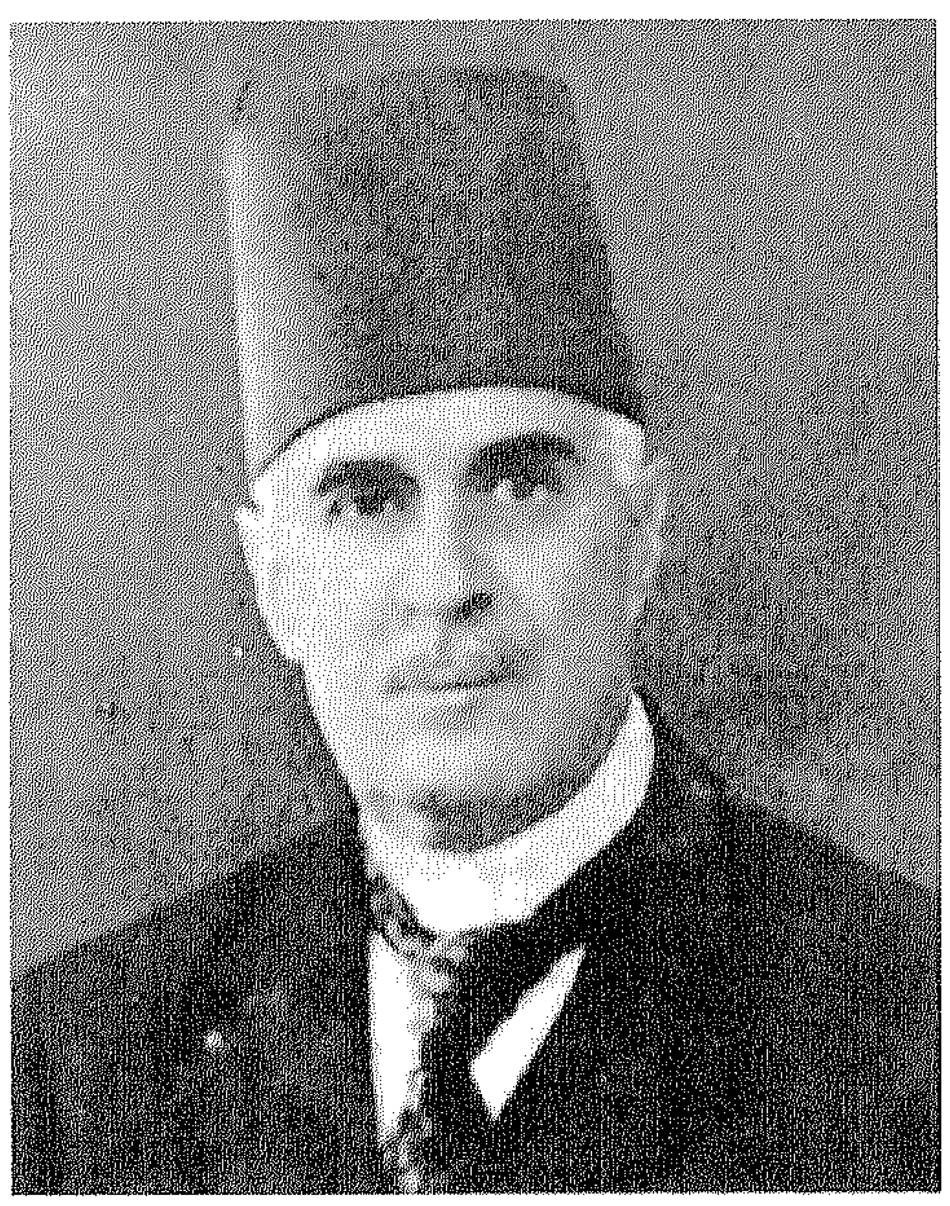
أما الرواية الثانية فتذكر أن الأمير عمر طوسون هو صاحب الفكرة، حيث أوعز بها إلى سعد باشا زغلول لشخصيته البارزة في الجمعية التشريعية، وذلك عندما تقابلا في حفل عيد جلوس السلطان أحمد فؤاد الأول مساء يوم 9 أكتوبر عام 1918 بكازينو سان استيفانو[69].

أما الرواية الثالثة وهي رواية عبد العزيز بك فهمي أحد مؤسسي الوفد المصري فتذكر أنه ذات يوم من أيام شهر سبتمبر عام 1918 وكان خارجًا من مجلس إدارة الجامعة المصرية القديمة ومعه كل من أحمد لطفي السيد بك وسعد باشا زغلول، وبينما هم في طريقهم نحو ميدان الفلكي، اعترض محمد محمود باشا سبيلهم واضعًا عصاه أمامهم في عرض الرصيف قائلاً:

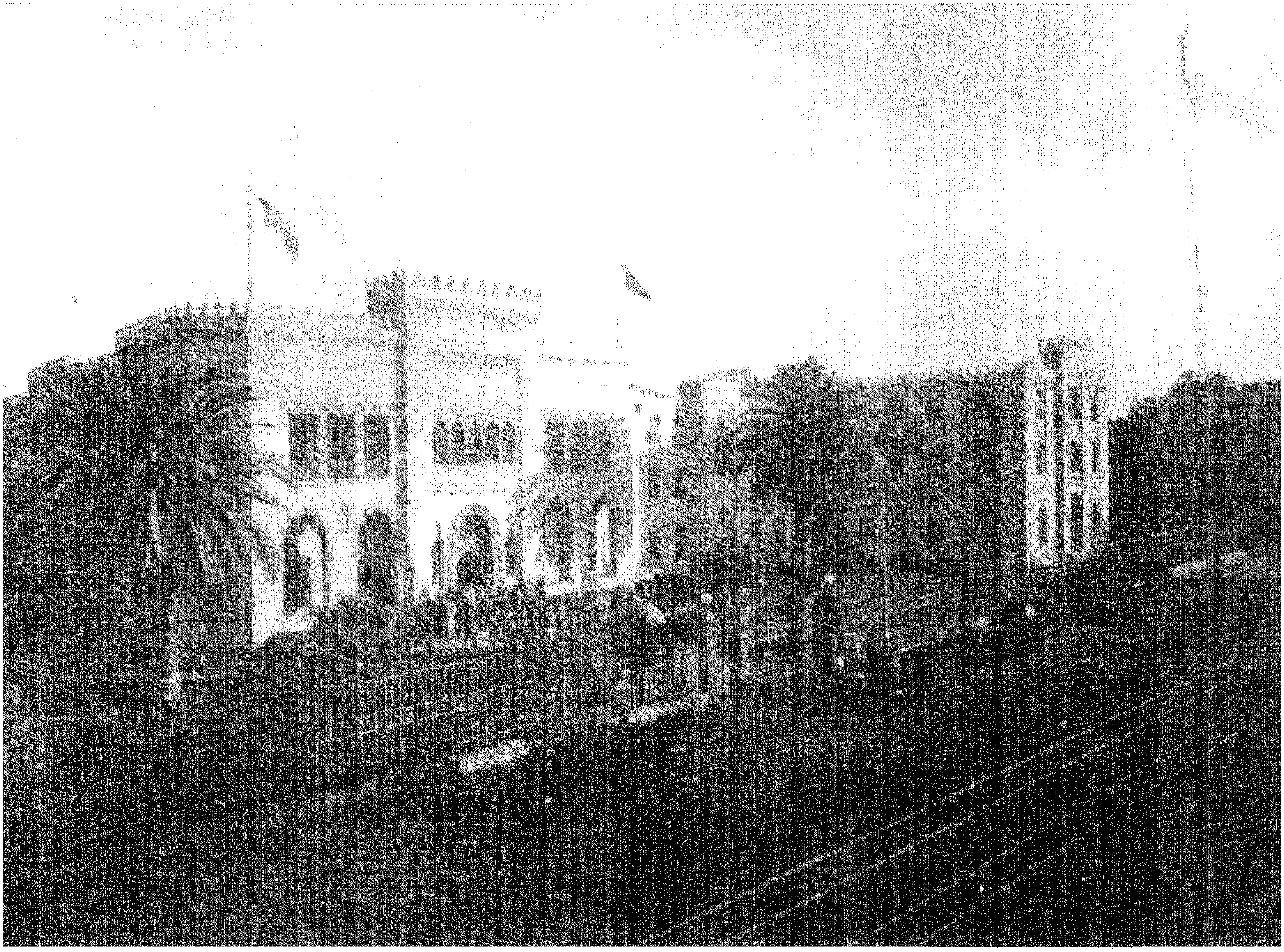
> "إلى أين تذهبون إنني أريد أن نتحدث في مصير مصر، لقد انتهت الحرب وستحصل الهدنة ولا بد من النظر في تأليف وفد كي يسافر للمطالبة بحقوق البلاد".

وما لبث أن اجتمع كل من محمد محمود باشا وسعد باشا زغلول وعلي باشا شعراوي وعبدالعزيز بك فهمي، فكرر محمد محمود باشا دعوته، غير أن سعد باشا رفض الفكرة متحججًا بأن الوقت غير مناسب، حيث كان البريطانيون مزهوين بنصرهم، فانصرف كل واحد منهم إلى حال سبيله، غير أن سعد باشا عاد فأرسل إلى محمد محمود باشا وعلي باشا شعراوي وعبد العزيز بك فهمي، يدعوهم إلى الاجتماع للبحث في تأليف الوفد[70].





- الملك أحمد فؤاد الأول
- حسين باشا رشدي
- الأمير عمر طوسون



■ الجامعة المصرية



■ ريجلند ونجت



■ زعماء الوفد في مقابلة للمندوب السامي البريطاني

ومما يرجح القول بأن محمد محمود باشا هو أول من نادى بتأليف الوفد وصاحب الفكرة، اعتراف سعد باشا زغلول نفسه، ففي 20 ديسمبر عام 1917 كتب في مذكراته يقول

"فاتحني محمد باشا محمود، أنه ينبغي أن نتفكر في حالة مصر بعد الحرب، إذ يجب أن تتحد جماعة أهل الرأي على التفكير في هذه المسألة. فقلت ممن تتألف هذه الجماعة؟ فجرى ذكر شعراوي وعبد العزيز فهمي ولطفي السيد وهو وأنا وعدلي، وتأجل البحث فيها إلى فرصة أخرى".

وعلى هذا فإذا كان محمد محمود باشا قد فاتح سعد باشا زغلول بالفعل لأول مرة –كما ذكر سعد باشا في مذكراته– في 20 ديسمبر عام 1917، فإنه يكون قد سبق الأمير عمر طوسون في التفكير، لأن الأمير اعترف بأن الفكرة خطرت بباله عقب إعلان مبادئ ولسن، أي بعد 8 يناير عام 1918 تاريخ إعلان المبادئ، كما أن محمد محمود باشا يكون قد سبق سعد باشا زغلول أيضًا، لأن دعوة سعد باشا زغلول لاجتماع مسجد وصيف، جاءت في يوم 12 أكتوبر عام 1918، أي بعد عروض محمد محمود باشا المتكررة عليه، وبعد أن عرض الأمير الفكرة عليه في حفل سان استيفانو مساء يوم 9 أكتوبر عام 1918[71].

في صباح يوم 13 نوفمبر عام 1918، أعلن تأليف الوفد المصري من ستة أعضاء فقط هم: سعد باشا زغلول وعلي باشا شعراوي ومحمد محمود باشا وأحمد لطفي السيد بك ومحمد بك علي علوبة وعبدالعزيز بك فهمي، وفي صباح نفس اليوم توجه ثلاثة من زعماء الوفد إلى دار الحماية لمقابلة المندوب السامي البريطاني ريجلند ونجت، وطلبوا منه السماح للوفد بالسفر إلى إنجلترا لعرض مطالب البلاد، ولفتوا نظره إلى ثقل الأحكام العرفية المفروضة على البلاد، والرقابة الصارمة على الصحف والمطبوعات وطالبوا بإلغائها[72].

وبعد انتهاء المقابلة عقد الوفد اجتماعًا في منزل سعد باشا زغلول لاستكمال تشكيل الوفد، واختيار رئيسه وأمين صندوقه، فاتفق الأعضاء على اختيار سعد باشا زغلول رئيسًا، وعلي باشا شعراوي أمينًا للصندوق، كما عرض بعض الأعضاء ضم عبد اللطيف بك المكباتي فوافقوا بالإجماع، وأصبح عدد أعضاء الوفد المؤسسين سبعة أعضاء، قاموا في نفس اليوم بوضع صيغة التوكيل، ثم قام الوفد بضم مصطفى بك النحاس، والدكتور حافظ بك عفيفي ومحمود بك أبو النصر وإسماعيل باشا صدقي إلى عضويته، كما ضم حمد باشا الباسل وجورج بك خياط وسينوت بك حنا، وما إن حل يوم 23 نوفمبر عام 1918، حتى كان الوفد قد انتهى من تشكيله النهائي، فأصبح يتكون من أربعة عشر عضوًا: سبعة مؤسسين وسبعة ضموا إليه بعد تكوينه، كما ضُمَّ إليه في فترة لاحقة واصف أفندي بطرس غالي وحسين بك واصف وعبد الخالق بك مدكور، وقد كان جميع هؤلاء الأعضاء – فيما عدا محمد محمود باشا وأحمد لطفي السيد بك– من بين أعضاء الجمعية التشريعية، وينتمون إلى تكوين فكري واجتماعي واحد من طبقة الأعيان والمثقفين من ذوي التأثير في المجتمع المصري[73].

— الوفد المصري ونظامه —

عندما جاء الوقت الذي يتمخض فيه النفوس الى المطالب بالحرية عن الحكم ... يتبعون سير الحوادث ... من الخفاء الى الجهر وتندفع في الوقت الرهيب ... حتى اذا آنسوا من الامم تعضيدا وتأييدا ازدادوا تشجيعا وجرأة وعرضوا افكارهم على الشعب فاخذت مئات الالوف من جميع الطبقات والعقائد توكلهم في المطالبة بالاستقلال وقد وضعوا لانفسهم قانونا يجري عليه هذه مواده:

(١) تألف وفد باسم الوفد المصري من حضرات سعد زغلول باشا وعلي شعراوي باشا وعبد العزيز فهمي بك ومحمد علي بك وعبد اللطيف المكباتي بك ومحمد محمود باشا واحمد لطفي السيد بك واسماعيل صدقي باشا وسينوت حنا بك وحمد الباسل وجورج خياط بك ومحمود ابو النصر بك ومصطفى النحاس بك والدكتور حافظ عفيفي

(٢) مهمة هذا الوفد — السعي بالطرق السلمية المشروعة حيثما وجد للسعي سبيلا في استقلال مصر استقلالا تاما

(٣) يستمد الوفد المصري قوته من رغبة اهالي مصر التي يعبرون عنها رأسا او بواسطة مندوبيهم بالهيئات النيابية

(٤) يدوم هذا الوفد ما دام العمل الذي انتدب لاجله قائما وينقضي بانقضائه

(٥) لا يسوغ للوفد ان يتصرف في المهمة التي انتدب لها . فليس للوفد ولا لاحد من اعضائه ان يخرج في قبالة عن حدود الوكالة التي يستمد قوته منها وهي:
استقلال مصر استقلالا تاما وما يتبع ذلك من التفاصيل

(٦) يقسم كل واحد من اعضاء الوفد على قضاء مهمته على الوجه الذي انتدب له وعلى الاخلاص في العمل وعدم افشاء اسرار الوفد

(٧) اذا طرأ ما يستدعي انفصال احد الاعضاء فيكون ذلك بقرار من ثلاثة ارباع الوفد على الاقل وللعضو ان يستقيل في اي وقت شاء دون ان يكون له حق الرجوع في المبالغ التي يكون قد دفعها

(٨) للوفد ان يضم اليه اعضاء آخرين مراعيا في انتخابهم الفائدة التي تنجم عن اشتراكهم في العمل

(٩) يسافر الوفد الى اي جهة يرى في التوجه اليها فائدة للقضية المصرية وله ان ينتدب بعض اعضائه للسفر الى اي جهة كانت متى وجد في ذلك فائدة

(١٠) تصدر القرارات باغلبية الآراء . واذا تساوت يرجح رأي الفريق الذي فيه الرئيس

(١١) يعين الوفد رئيسا وسكرتيرا وامينا للصندوق ويصح ان يكون لكل منهم مساعدون من الاعضاء

(١٢) للوفد ان يعين من بين اعضائه للقيام بوظائف معينة وله ان يعين لجانا يحدد عدد اعضائها واختصاصاتهم

(١٣) الرئيس يمثل الوفد ويرأس جلساته ويحافظ على نظامه ويشرف على اعمال اللجان والاعضاء ذوي الوظائف وعلى عمل السكرتارية وامانة الصندوق

(١٤) السكرتير يتولى العمل الكتابي للوفد ويكون في عهدته المحفوظات والاختام والكتب وغيرها من

ب

٢

اوراق الوفد فيما يتعلق بادارة الحسابات

(١٥) امين الصندوق تحفظ النقود المجموعة على ذمة مصروفات الوفد العمومية اما لديه او بالبنك الذي يعينه الوفد ويشرف على الاعمال الحسابية وهو مسئول عن كل تصرف في نقود الوفد

(١٦) يعتبر الوفد في حالة دائمة من الانعقاد وتنعقد جلساته النظامية بدعوة من الرئيس . وعند الضرورة يجوز ان يتخذ ما يراه من القرارات المستعجلة . وعلى كل حال ان يعرض في اول جلسة نظامية لاعتماد المحضر

(١٧) محاضر الجلسات تتضمن ملخص جميع المداولات والقرارات ويجب ان تحرر لها محاضر لكل حديث ذي شأن يتعلق بمهمة الوفد

(١٨) تشهد على المحاضر بالجلسة التالية ويختم بعد التصديق عليها من الرئيس والسكرتير

(١٩) فضلا عن المحاضر يتخذ السكرتير سجلا يقيد فيه يوميا جميع ما يهم من الحوادث والاتصالات والاعمال ويؤشر على هذا السجل يوميا من الرئيس

(٢٠) ليس لاحد الاعضاء ان يحادث اي شخص من الاشخاص الرسميين باسم الوفد الا اذا عرض على الرئيس الموضوع الذي سيدور حوله الحديث وعليه ان يدون الحديث كتابة بعد انتهائه ويقدمه للرئيس واذا لم يتمكن العضو من اخطار الرئيس قبل الحديث يجب ان يبين لمخاطبه انه لا يمثل الوفد في حديثه

(٢١) كل عضو يقوم بنفقاته الخاصة من سفر واقامة . وليس له ان يطالب الوفد بما ينفقه في شئونه المتعلقة بمهمة الوفد ولا تنفق شيئا من نقود الوفد الا في فائدة الوفد

(٢٢) لا يصرف شيء من نقود الوفد الا بقرار من الوفد ويمضيه امر الصرف من الرئيس وامين الصندوق . ويفتح الوفد سلفا تحت يد السكرتير للطوارئ من الشؤون المستعجلة بشرط ان يصدق الوفد على ما يصرف بعد نفاد مبلغ السلفة وطلب تقرير غيره

(٢٣) للوفد ان يستخدم عمالا مأجورين للمساعدة في الاعمال الادارية او الكتابية ويكونون حسب تخصص عملهم تحت اشراف السكرتير وامين الصندوق والجميع تحت اشراف الرئيس ويحلف الموظفون اليمين بان لا يفشوا سرا يتصل بهم بسبب وظائفهم

(٢٤) نقود الوفد تتكون مما يتحصل من التبرعات التي يدفعها اعضاؤه او غيرهم ممن يريدون المساعدة في عمل الوفد

(٢٥) ما يتبقى من نقود الوفد بعد انقضاء مهمته يصرف في شأن من الشئون المصرية العام حسب ما يقرره او يراه الوفد

(٢٦) يعين الوفد لجنة تسمى باللجنة المركزية للوفد المصري يختار اعضاؤها من ذوي الكفاءة والغيرة وتتولى جمع التبرعات على ذمة الوفد وارسالها اليه ومراسلة الوفد بما يهم من الشئون التي تهم مهمته

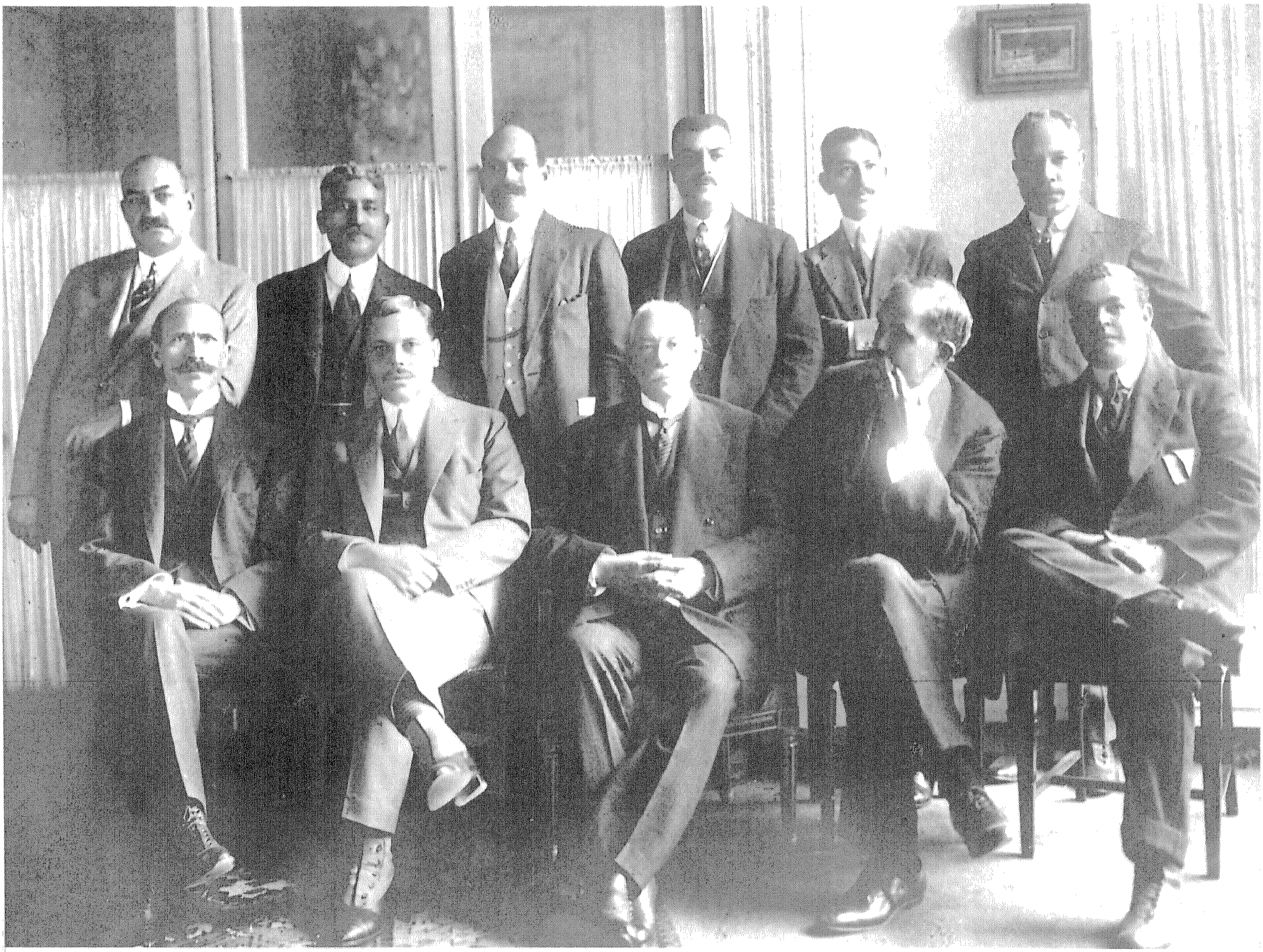
وعلى اثر سفر الوفد الى اوروبا اصدرت سكرتارية في القاهرة بيانا عن مهمته التي سيقوم بها امام مؤتمر الصلح وهي:
ان مهمة الوفد هي السعي بجميع الطرق السلمية والمشروعة لاستقلال مصر استقلالا تاما

ب

٣

حيثما وجد الوفد الى السعي سبيلا .
ولا يجوز للوفد ان يتصرف في المهمة التي انتدب لها وليس له ولا لاحد من اعضائه ان يتجاوز حدود الوكالة التي يستمد منها قوته وهي المطالبة باستقلال مصر استقلالا تاما وما يتبع ذلك من التفاصيل .
والرئيس يمثل الوفد ويرأس جلساته ويحافظ على نظامه ويشرف على اعمال لجانه وعلى الاعضاء ذوي الوظائف وعلى عمل السكرتارية وامانة الصندوق .
ولا يسوغ لاحد اعضاء الوفد ان يحادث شخصا من الاشخاص الرسميين باسم الوفد الا اذا عرض على الرئيس الموضوع الذي سيدور الحديث عليه واجازه وعلى العضو ان يدون الحديث كتابة بعد انتهائه ويقدمه الى رئيس الوفد فاذا لم يتمكن العضو من اخطار الرئيس به قبل الحديث فيجب عليه ان يفهم محادثه انه لا يمثل الوفد في حديثه معه وهكذا

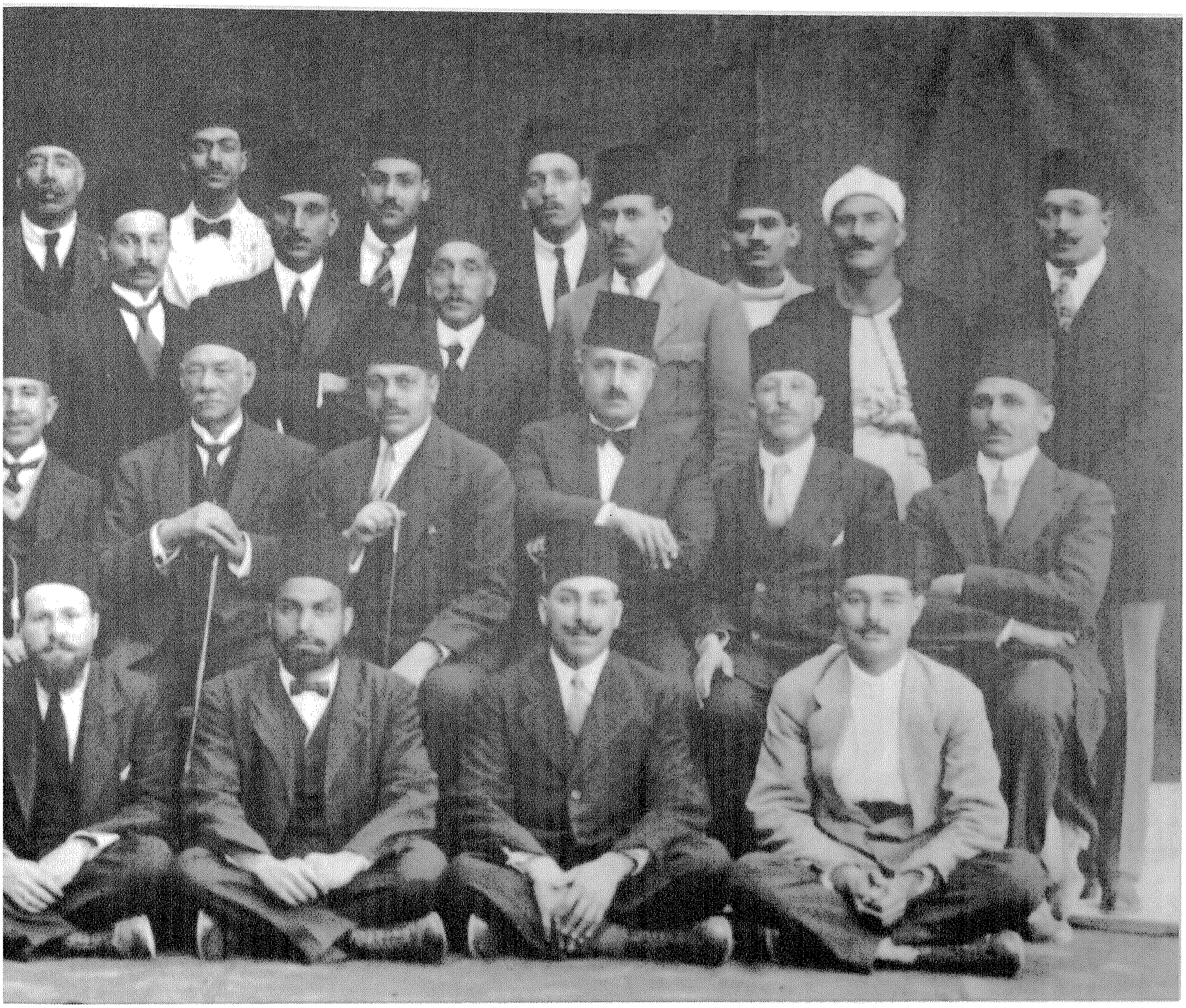
قانون تشكيل الوفد المصري



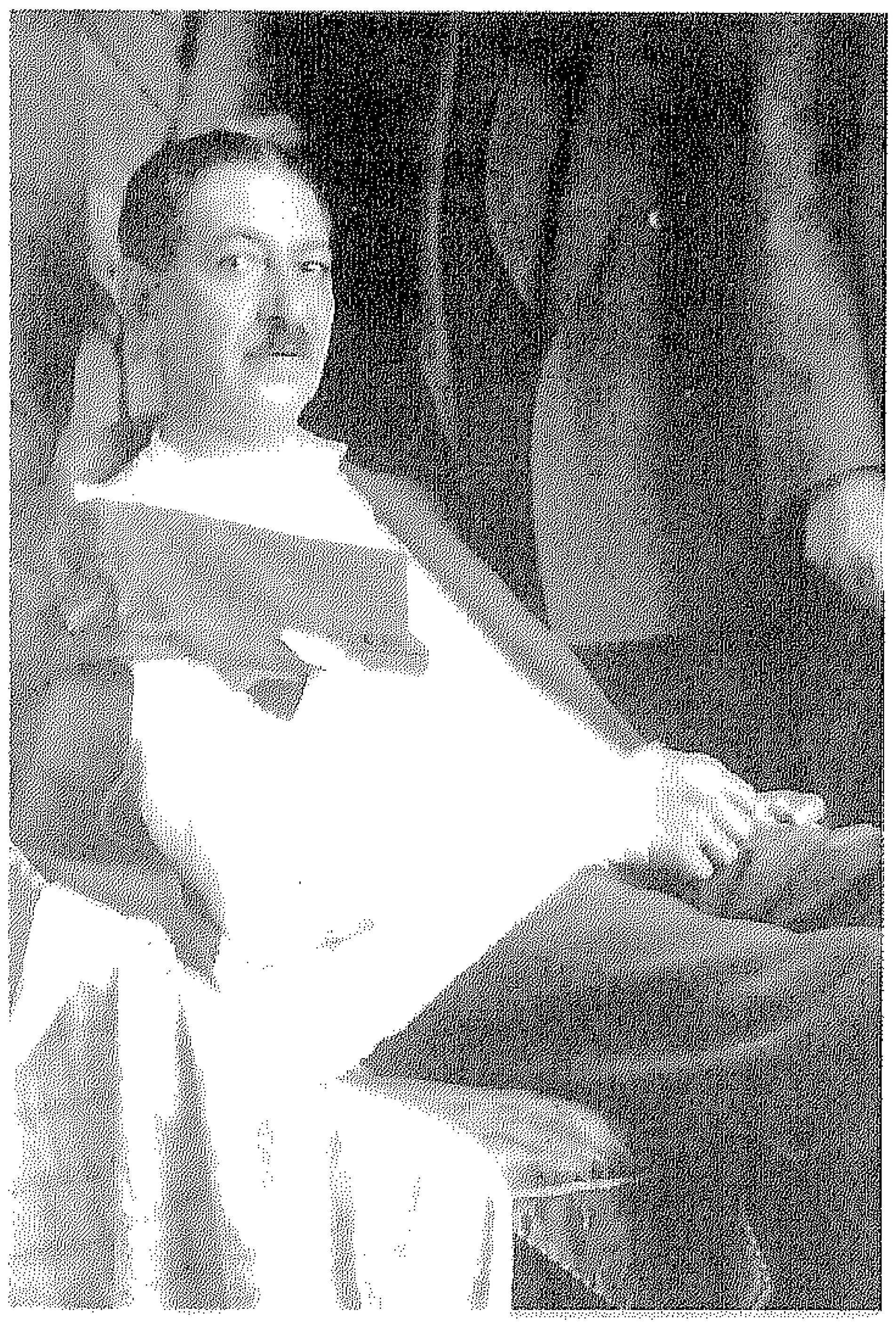
■ من اليسار:

الجالسون: أحمد لطفي السيد بك، محمد محمود باشا، سعد باشا زغلول، حمد باشا الباسل، عبد اللطيف المكباتي.

الواقفون: جورج بك خياط، ويصا بك واصف، مصطفى بك النحاس، حافظ بك عفيفي، سنوت بك حنا، محمد علي بك علوبة.



■ محمد محمود باشا، وسعد باشا زغلول، وإسماعيل باشا صدقي وحمد باشا الباسل يتوسطون مجموعة من أعضاء الوفد المصري



■ سينوت بك حنا



■ إسماعيل باشا صدقي







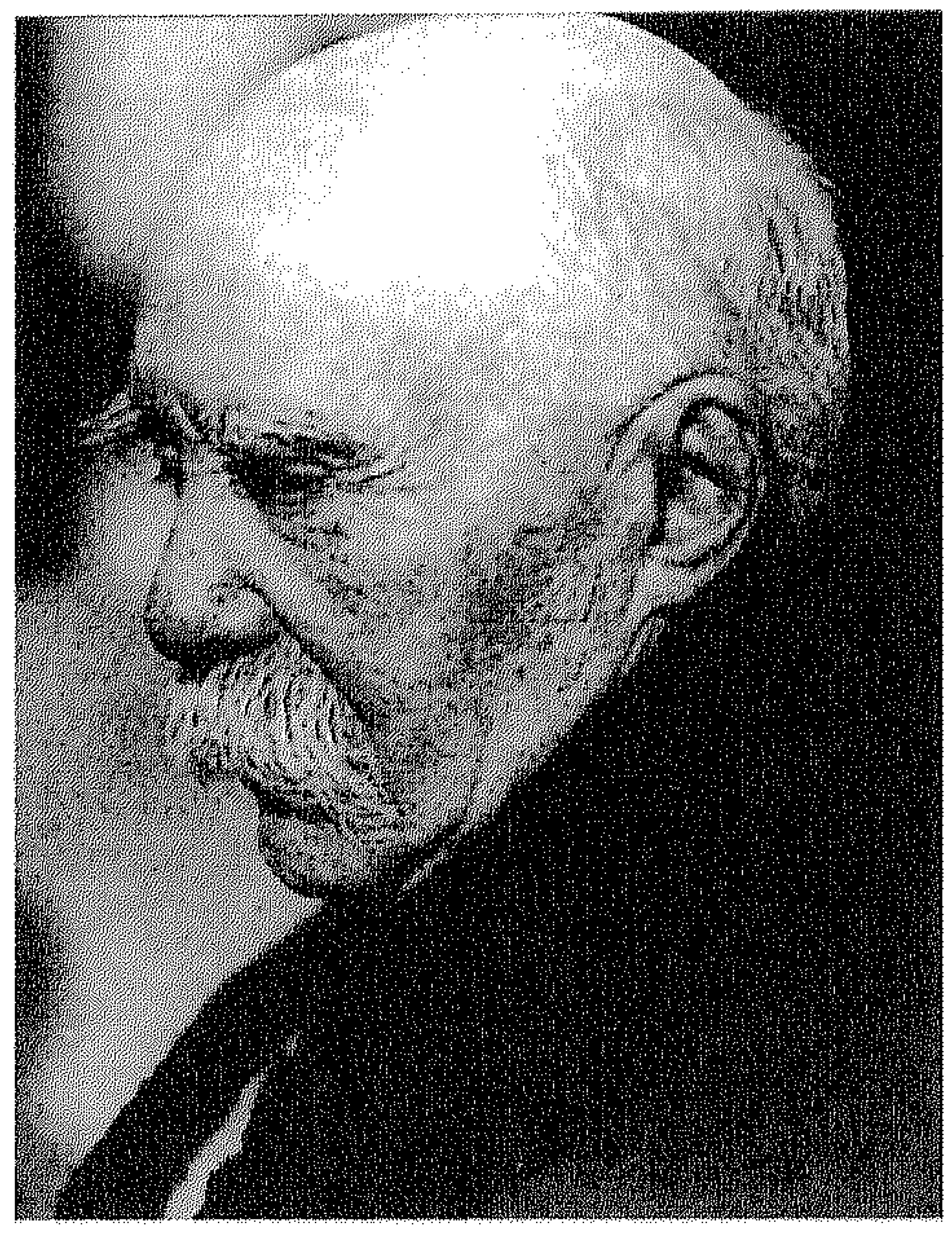


- محمود بك أبو النصر
- حافظ بك عفيفي
- عبد اللطيف بك المكباتي





- واصف باشا غالي
- جورج بك خياط



▪ كليمنصو

كما من الواضح أن الوفد قد تألف من عناصر أغلبها تمثل حزب الأمة السابق، ومن أقدر العناصر المثقفة التي كانت تنتمي إليه، ومن أعضاء الجمعية التشريعية المعروفين باعتدالهم وتحفظهم وثورتهم المحدودة، أما عقيدتهم السياسية والفكرية، فكانوا من أتباع الشيخ محمد عبده الذين عرفوا بجماعة "الإسلاميين الإصلاحيين" التي تبنى حزب الأمة اتجاهاتها، وكانوا يعتنقون نفس الأفكار الليبرالية الحديثة التي وفدت إلى مصر خلال القرن التاسع عشر[74].

وقد بدأت جهود سعد باشا زغلول والوفد الرامية إلى السفر في نوفمبر عام 1918، عندما تقدم سعد باشا زغلول إلى السلطات الإنجليزية طالبًا الإذن بالسفر إلى لندن، ثم جاء الرد بتعذر تحقيق طلبه، وأن من المستحسن إذا كانت لديه مقترحات بشأن نظام الحكم في مصر – مما لا يخرج عن الخطة التي وضعتها الحكومة البريطانية – أن يتقدم بها إلى المندوب السامي. هذا الرد جعل سعد باشا زغلول يدرك أن بريطانيا ترغب في المماطلة حتى ينتهي مؤتمر الصلح وتضيع الفرصة على مصر، وأنها تهدف إلى أن يحصر الوفد اقتراحاته في نطاق الحماية، لذا بادر إلى الاحتجاج والاعتراض على هذه السياسة، فأرسل الرسائل والبرقيات إلى ولسن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، وإلى كليمنصو رئيس المؤتمر يحتج فيها على منع الوفد من السفر. وأخذ يندد بالسياسة البريطانية عن طريق الخطابة في الاجتماعات العامة، وقد رأت الحكومة البريطانية أن استمرار الوفد في احتجاجاته المتكررة سيفضح سياستها، ولهذا وجهت إنذارًا إلى الوفد في 6 مارس عام 1919، فاستدعى واطسون – قائد قواتها العسكرية في مصر – رئيس الوفد وأعضاءه للحضور إلى مركز القيادة وأبلغهم نص الإنذار التالي:

> "إن أي عمل منكم يرمي إلى عرقلة سير الإدارة يجعلكم عرضة للمعاملة الشديدة بموجب الأحكام العرفية".

ورغم هذا التهديد استمر الوفد في خطته، فأرسل إلى ديفيد لويد جورج رئيس الحكومة البريطانية برقية احتجاج، فقامت سلطات الاحتلال في 8 مارس عام 1919 بالقبض على سعد باشا زغلول وحمد باشا الباسل وإسماعيل باشا صدقي ومحمد محمود باشا، حيث تم احتجازهم في ثكنات قصر النيل، ومنها إلى بورسعيد حيث تم ترحيلهم على ظهر الباخرة "كالدوني CALEDONI" ونفيهم إلى مالطة في يوم 9 مارس عام 1919.

وصلت الباخرة كالدوني إلى مالطة، وعلى متنها الزعماء المصريون، الذين تم نقلهم إلى المعسكر التابع للجيش البريطاني، وقد خصصت السلطة العسكرية لكل اثنين منهم شقة ذات ثلاث غرف، فأقام سعد باشا زغلول ومحمد محمود باشا معًا، وحمد باشا الباسل وإسماعيل باشا صدقي في شقة أخرى[75]، وتنازل محمد محمود باشا لسعد باشا زغلول عن غرفته الدافئة، وأخذ لنفسه الغرفة الباردة، ثم تم تجميع المنفيين الأربعة في مسكن واحد داخل المعسكر، وسمح لهم بالتنزه في عربة مدة ساعتين يوميًا على نفقتهم الخاصة وتحت الحراسة، كما صرح

لهم باستخدام طاهٍ ألماني وإبقاء التيار الكهربائي إلى ما قبل منتصف الليل، كما سمح لهم بقراءة ثلاث صحف هي التايمز الإنجليزية، والمقطم المصرية، ومالطا الإيطالية، وقد أدت ظروف النفي إلى جعل الزعماء شديدي التأثر والانفعال، الأمر الذي أدى إلى وقوع بعض الخلافات بينهم كان محمد محمود باشا طرفًا أصيلاً فيها[76].

كلمة شعرية

صعيدية عن لسان كافة الاسرى المصريين بمالطه

مقدمة

لصاحبي المعالى سعد زغلول باشا واسماعيل صدقي باشا

وصاحبي السعادة محمد باشا محمود وحمد باشا الباسل

اصاحب الامضاء

رجل الكنانة لازال قديرا … ان دمت حرا او قدمت اسيرا

السيف في الحالين جواب الوغى … ان أمّ حرباً أو أكنّ جفيرا

كالبدر تخترق السحاب وتنجلي … عنه فتبدو للعيان منيرا

ان يمنعوك الاحتفال فانهم … انزلوا بأحشاء القلوب سعيرا

ان كان في مصر الكلام محرماً … فلقد نطقت وما خشيت نذيرا

أو يأسروك فما استبح أما لهم … بل زاد أسرك عندهم تكديرا

أو يطلقوك فانت انت كما أرى … عقلاً كبيراً يرفض التأثيرا

لو ان لى ذهبا لكنت بسطته … ونثرت بين الحاضرين زهورا

فرحاً بمقدمك الذي كم سرنا … وانزاح عن غرف الهموم ستورا

يا سعد انت وزيرنا وخطيبنا … لم نلق غيرك يحسن التعبيرا

ولذلك مصر لان تكون عميدها … ولكل خطب يوجب التدبيرا

فنظرت نظرة حاذق متفرس … فوجدت ان الخطب صار كبيرا

فوقفت وقفة حازم متحمس … كالليث تزأر في الجموع زئيرا

وشرحت للشعب الكريم حقوقه … فالتف حولك يطلب الدستورا

تابع

لك همة مشهورة مشكورة … تبقى مع الذكر الحميد دهورا

أتنام عن وطن وانت ربيبه … ونشأت فيه مبجلاً مبرورا

علمتنا حب البلاد وان نذود … عنها ونولى في الجهاد كثيرا

حتى شربنا الهون من كاس النوى … وتقلصت اعوامنا تفكيرا

أهديت للتاريخ صفحتك التي … تملى على رحب النفوس ظهورا

زملاؤك الابطال نخبة أمة … نبنى لمجد المخلصين قصورا

فوزيرنا (اسماعيل باشا) روضة … كم جددت نفحاتها تعطيرا

علم وحلم وامتزاج مكارم … للعدل جاء مؤيدا ونصيرا

(ومحمد محمود باشا) آيته … ظهرت تبين حقنا المنكورا

ارض الصعيد على العموم تطيعه … طوع البنان فلا ترى تأخيرا

غضبت له فرسانها وتسابقت … ظهر الجياد تردد التكبيرا

والعرب تشهد ان باسلها (حمد) … عند الشدائد لا يهاب جسورا

حصن يؤمن ملتجيه من الردى … ويصد عنه من يراه مغيرا

الله يبقى جمعنا ويردنا … والقطر أضحى ظافرا منصورا

نظمها ثابت فرج الجرجاوي الازهري

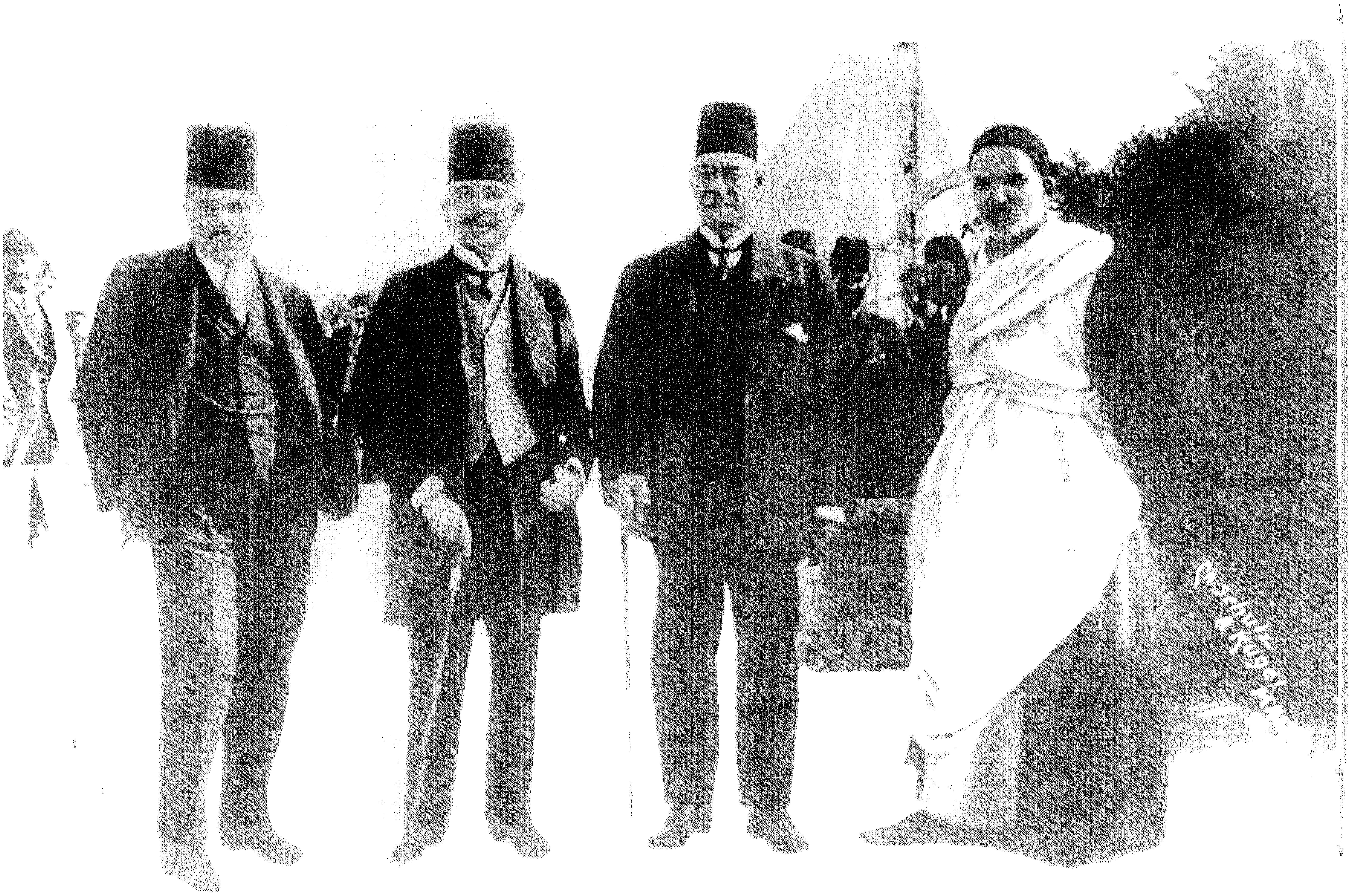
اسير حرب معسكر [illegible]

بمالطه

في يوم ٨ ابريل ١٩١٩

■ قصيدة مدح في زعماء الوفد المنفيين إلى مالطة

كانت حادثة نفي زعماء الوفد إلى مالطة الشرارة التي أشعلت الثورة، حيث تملكت الجماهير المصرية الإحساس بالمهانة والرغبة في الثورة والانتقام، وخاصة بعد هذا الحادث، وبعد أن تبدد أملهم في الحصول على الاستقلال.



■ زعماء الوفد في مالطة: حمد باشا الباسل، سعد باشا زغلول، إسماعيل باشا صدقي، محمد محمود باشا

بدأت الثورة بمظاهرات سلمية، إلا أن السلطات الإنجليزية قابلتها بالعنف والقسوة فأطلقت الرصاص على المتظاهرين فقتلت وجرحت المئات، كما اتسعت دائرة الثورة كلما اشتدت مقاومة الإنجليز لها، وعجزت الحكومة والانجليز عن السيطرة على الموقف، مما شجع بعض المدن الثائرة على إعلان استقلالها، مثلما حدث في مدن زفتى والمنيا وأسيوط وغيرها[77].

غير أن فشل سياسة القمع والإرهاب في إخماد الثورة، أجبر السلطات الإنجليزية على الإفراج عن الزعماء والسماح لهم بالسفر لعرض مطالب البلاد، فهدأت الأحوال وسافر الوفد إلى باريس في 19 أبريل عام 1919، وفي نفس اليوم الذي وصل فيه الوفد أعلن الرئيس ولسن اعترافه بالحماية البريطانية، فكان هذا الاعتراف صدمة قاسية للوفد وللمصريين جميعًا، بعد أن تبدد الأمل الذي علقته مصر على مبادئ ولسن ومؤتمر السلام[78].

لم ييأس زعماء الوفد المصري في باريس من تحقيق هدفهم في إسماع العالم صوت القضية المصرية، فتوالت اجتماعاتهم ولقاءاتهم بالساسة والصحفيين الأجانب، ففي 3 من مايو عام 1919، أقام الوفد المصري مأدبة في فندق الكونتننتال بباريس لرجال الصحافة الأمريكيين والإنجليز، قام خلالها محمد محمود باشا بإلقاء خطاب تناول القضية المصرية وأبعادها، كما أقام مأدبة أخرى في 2 من أغسطس عام 1919 في فندق كلاردج لكبار الساسة ومشاهير الكتاب وأساتذة الجامعة، ألقى خلالها محمد محمود باشا كلمة تناول فيها القضية المصرية وحق مصر في تقرير مصيرها.

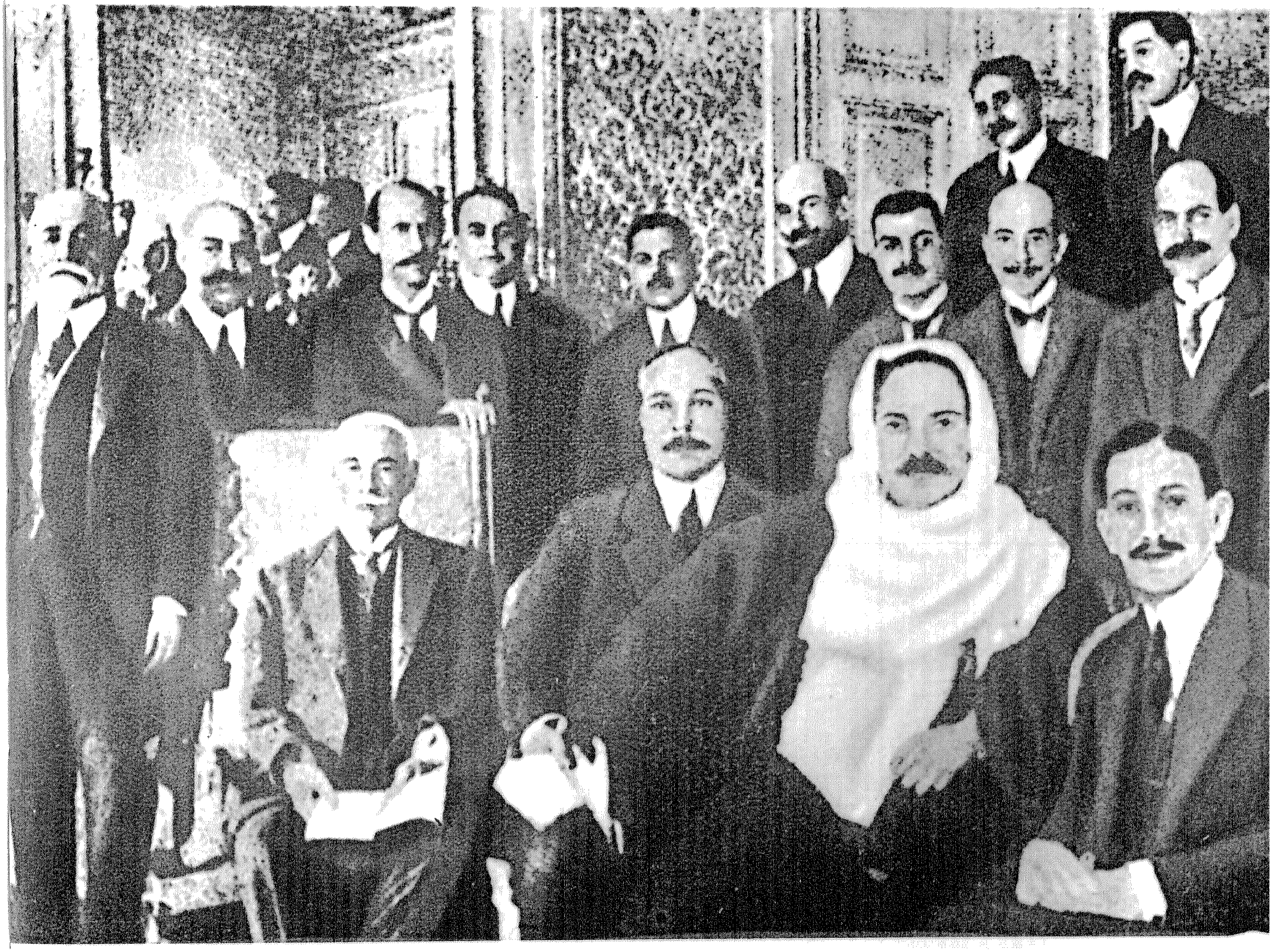
وقد شغل محمد محمود باشا في باريس منصب أمانة صندوق الوفد المصري، وظل أمينًا له حتى سفره إلى الولايات المتحدة الأمريكية في الأول من أكتوبر عام 1919[79].



■ زعماء الوفد في باريس: حمد باشا الباسل، محمد محمود باشا، إسماعيل باشا صدقي، سعد باشا زغلول

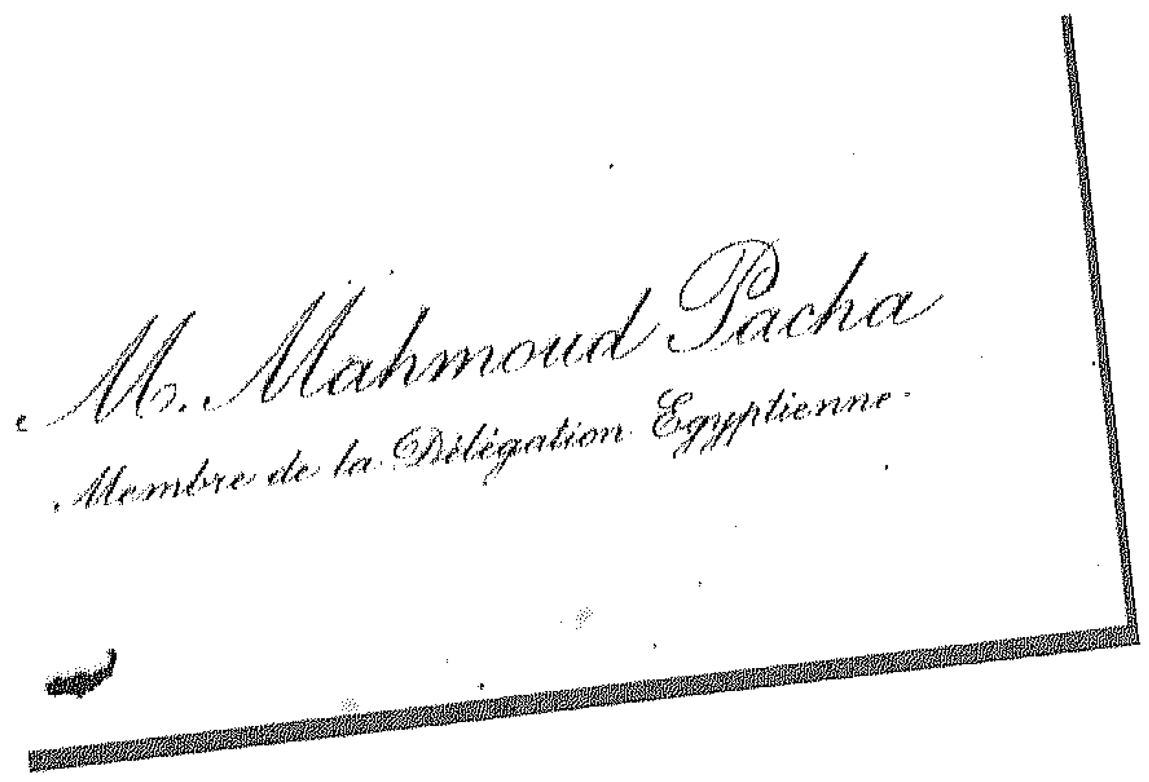


■ وودر وولسن، كليمنصو، ديفيد لويد جورج في فرساي

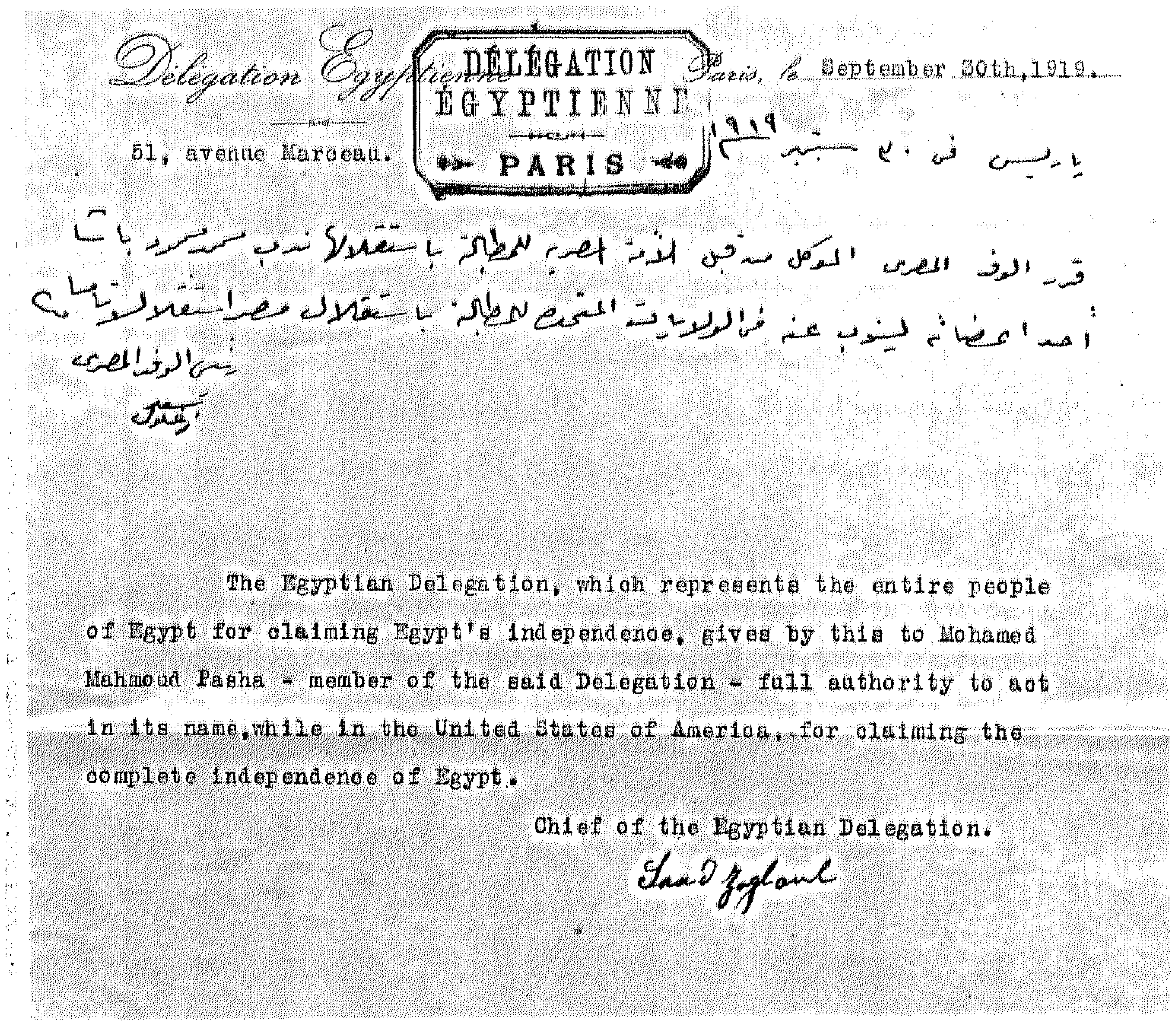


■ هيئة الوفد المصري في باريس

أثناء وجود الوفد المصري في باريس، تعرف عن طريق الدكتور حافظ بك عفيفي على مجموعة من الساسة والصحفيين الأمريكيين، ومنهم جوزيف فولك المحامي الأمريكي الشهير الذي نجح في إثارة القضية المصرية في الصحافة الأمريكية وبين أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي خاصة المستر "بواره"، وقد شجع النجاح الذي أحرزه فولك في إثارة القضية المصرية، الوفد المصري على التفكير في إرسال بعض أعضائه إلى الولايات المتحدة لإثارة القضية، فتقدم سعد باشا زغلول ومحمد محمود باشا وعبد اللطيف بك المكباتي بطلب للسفر إلى الولايات المتحدة، فتم السماح لهم بالسفر، غير أن العقبات توالت تباعًا لمنع هؤلاء الأعضاء من السفر خاصة محمد محمود باشا الذي عارضت الحكومة البريطانية سفره لما كان يتمتع به من مميزات، خاصة إجادته التامة للغة الإنجليزية والتي تسهل من مهمته في مخاطبة الرأي العام الأمريكي، غير أن الظروف جميعًا كانت في صالح محمد محمود باشا فقد شاءت الظروف أن تسمح له وحده بالسفر، بعدما مرض سعد باشا زغلول وحالت ظروفه الصحية دون سفره، فوقع اختيار الوفد المصري على محمد محمود باشا للسفر[80].



كارت خاص بمحمد محمود باشا عضو الوفد المصري



Délegation Egyptienne — DÉLÉGATION ÉGYPTIENNE PARIS — Paris, le September 30th, 1919.

51, avenue Marceau.

باريس في ٣٠ سبتمبر ١٩١٩

قرر الوفد المصري الموكل من قبل الأمة المصرية للمطالبة باستقلالها ندب محمد محمود باشا أحد أعضائه لينوب عنه في الولايات المتحدة للمطالبة باستقلال مصر استقلالا تاما

رئيس الوفد المصري

سعد زغلول

The Egyptian Delegation, which represents the entire people of Egypt for claiming Egypt's independence, gives by this to Mohamed Mahmoud Pasha - member of the said Delegation - full authority to act in its name, while in the United States of America, for claiming the complete independence of Egypt.

Chief of the Egyptian Delegation.

Saad Zaghloul

توكيل بإفاد محمد محمود باشا إلى الولايات المتحدة الأمريكية نيابة عن الوفد المصري

في الأول من أكتوبر عام 1919 غادر محمد محمود باشا فرنسا على ظهر الباخرة "بولونيا" متوجهًا إلى نيويورك التي وصلها في 9 أكتوبر، وعقب وصوله مباشرة قام باستئجار بناية "ستراند اندر ولش" لتكون مقرًّا للوفد المصري في واشنطن[81].

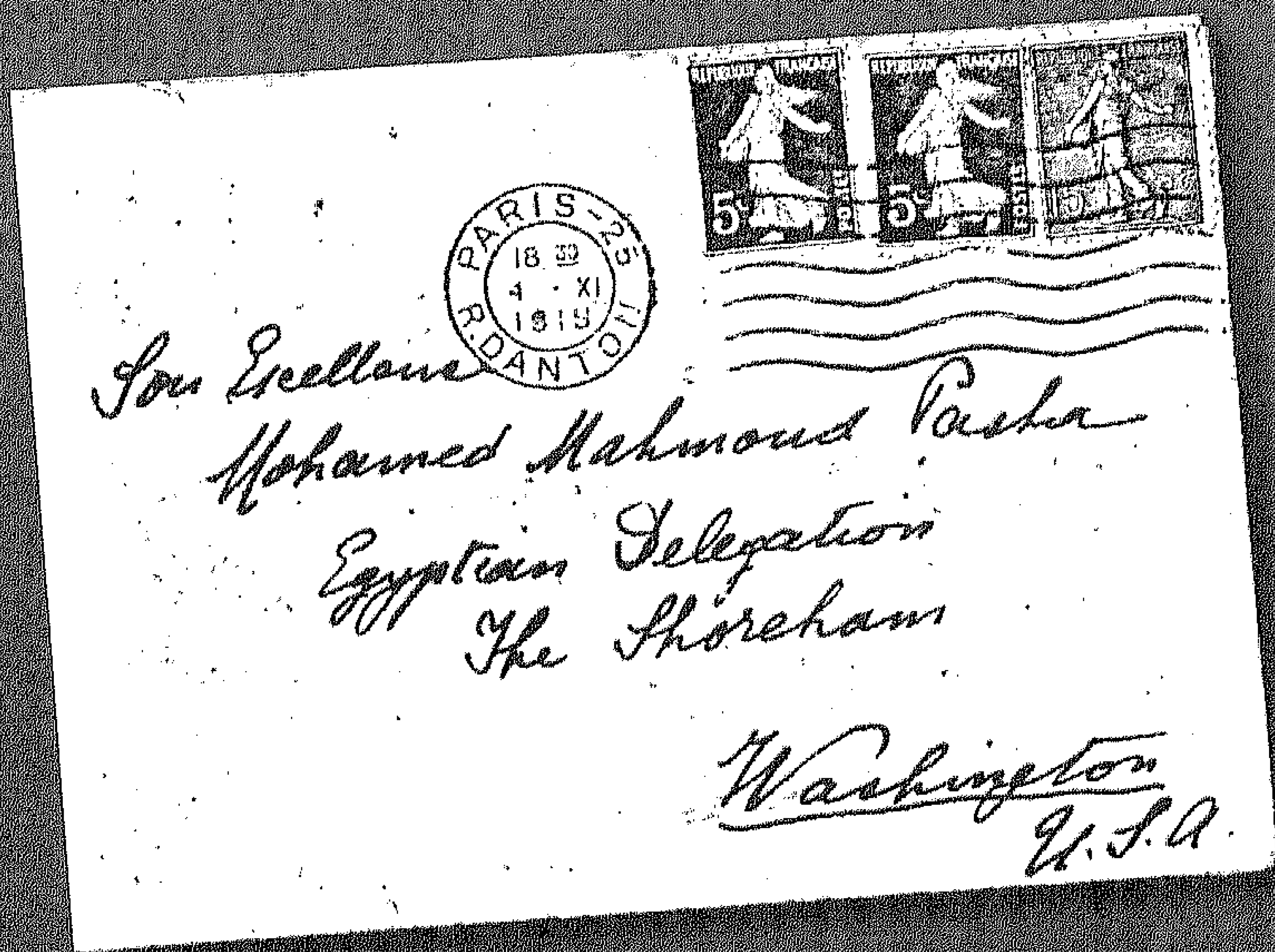
اتخذ محمد محمود باشا أثناء وجوده في الولايات المتحدة العديد من الخطوات، للحصول على التأييد للقضية المصرية، فقد حرص منذ وصوله إلى الولايات المتحدة على مخاطبة عدد من رموز المجتمع الأمريكي، مثل المستر مارشال رئيس مجلس الشيوخ الأمريكي، وعدد من أعضاء مجلس الشيوخ[82]، ورئيس لجنة العلاقات الخارجية فى مجلس الشيوخ "المستر لودج"، ورؤساء تحرير المجلات والجرائد اليومية الواسعة الانتشار في الولايات المتحدة مثل النيورك تايمز[83]، واشنطن بوست[84] ووزير الخارجية الأمريكي[85] حيث قام بشرح مأساة الشعب المصري وأحقيته في الاستقلال، وكيف وقف إلى جانب الحلفاء في الحرب العالمية الأولى لصالح الحق والحرية ومبادئ المجتمع الأمريكي ومبادئ "ولسن" الأربعة عشر، وكيف أن بريطانيا تريد أن تخل بعشرات وعشرات الوعود التي تقدمت بها للشعب المصري خلال 32 عامًا من الاحتلال. كما حرص محمد محمود باشا على الاطلاع المنتظم على أغلب الصحف الأمريكية الصادرة لمعرفة آخر تطورات الثورة المصرية والقمع البريطاني لها[86]، وأخبار الوفد المصري في باريس، ولرصد تناول الصحف للقضية المصرية[87]، والرد على أي إهانة مباشرة موجهة للقضية المصرية[88]، أو له شخصيًّا فقد اتهمه أحد الصحفيين بكونه فلاحًا ليحقر من شأنه، ورد محمد محمود باشا باعتزازه بالفلاحة التي يعمل بها أغلب الشعب المصري، وتكلم عن سيرته الذاتية هو وأجداده بداية من تعلمه في جامعة أكسفورد مرورًا بعمله مديرًا للفيوم ثم البحيرة[89]، وكان غالبًا ما يرد بمقالات يكتبها بنفسه، ومد كل من يناصر القضية المصرية بالمعلومات اللازمة لإكمال مقالاته[90]، كذلك كان يرد على كل التصريحات الرسمية خاصة التصريحات المتتالية لوزير الخارجية الأمريكي لانسي Lansey الذي أراد أن يشرح اعتراف الولايات المتحدة بالحماية البريطانية، وقال إن هذه الحماية المقصودة ضرورة حرب وليس اعترافًا بالاحتلال البريطاني لمصر[91]. كما حرص محمد محمود باشا على عقد العديد من المقابلات الشخصية وإلقاء الخطب لشرح تفاصيل القضية المصرية في الولايات المتحدة، حيث استطاع محمد محمود باشا إبهار المراسلين بلباقته، حيث أكد في اجتماع بفندق أسنوز على حق مصر في الاستقلال، وتكلم عن أن تضحيات مصر هي التي ساعدت اللنبي على تحقيق انتصاراته، كما استغل محمد محمود باشا أحداث القمع والبطش البريطاني بالشعب المصري[92] للتقدم باحتجاجات إلى المستر لودج رئيس لجنة الشئون الخارجية بالكونجرس مثل حوادث الإسكندرية وقمع المظاهرات السلمية. كما عكف محمد محمود باشا على إعداد الكتاب الأبيض بالإنجليزية وجمع فيه عددًا كبيرًا من المقالات التي تشرح تفاصيل القضية المصرية سواء من النواحي القانونية أو السياسية أو الإنسانية أو التاريخية، بحيث

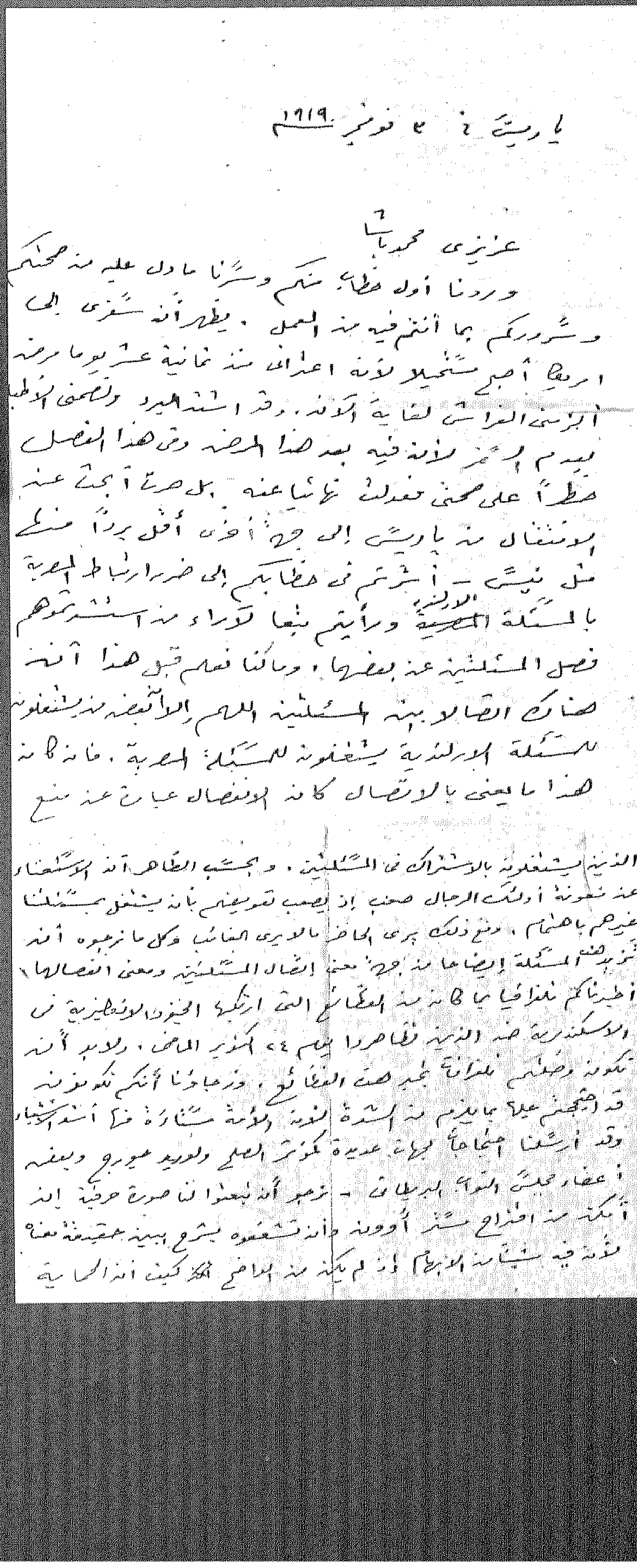
تثبت أحقية الشعب المصري في تقرير مصيره، وقد حقق هذا الكتاب شهرة عظيمة دفعت عددًا كبيرًا من المهتمين للحصول عليه[93]، كما حرص محمد محمود باشا على إرسال عدد من النسخ إلى المكتبات العامة[94] ومكتبات الكليات في عدد من الولايات الأمريكية[95] بل والكنائس[96] والجمعيات الأهلية[97]، حتى يصل للمواطن الأمريكي العادي ويصبح لديه القدرة الحقيقية على تشكيل رأي عام جارف يسير في اتجاه القضية المصرية، وتضمن الكتاب حوالي 200 صفحة عن جميع أعمال الوفد في مصر والخارج، وكذلك مكاتباته مع أعضاء مؤتمر السلام منذ 10 من نوفمبر 1918 إلى 14 من يوليو 1919، وختمه ببيان وافٍ عن الأحداث التي وقعت في شهري مارس وأبريل عام 1919، مرفقة بصور لآثار الأعمال التي ارتكبها البريطانيون في مصر.

أثناء هذه الفترة وصلت إلى القاهرة لجنة بريطانية برئاسة وزير المستعمرات البريطاني اللورد ملنر، لكي تضع مقترحًا عن دستور وقانون يحكم مصر في إطار الحماية البريطانية[98]، وقد تصدى محمد محمود باشا لمهمة هذه اللجنة وفند ادعاءاتها[99]، وقد لاح في الأفق أن الولايات المتحدة في طريقها لتقديم تعديل على اتفاقية السلام بشأن المادة 147 فيما يخص رفض مد الحماية البريطانية على مصر فيما بعد الحرب العالمية الأولى، وحق مصر في تقرير مصيرها[100]، فسعت عدة وفود للالتقاء بمحمد محمود باشا مثل الوفد الهندي[101]، والوفد الكوري[102]، كما تقدم السناتور أوين بخطاب إلى وزير الخارجية الأمريكي مستفسرًا عن اعتراف الولايات المتحدة بالحماية البريطانية على مصر، وعلاقة ذلك بالمبادئ الأربعة عشر للرئيس ولسن.

وبعد هذا الجهد الكبير الذي بذله محمد محمود باشا أرسل إليه الوفد المصري في مارس عام 1920 طالبًا منه العودة إلى باريس[103]، وقد استمر محمد محمود باشا في باريس متابعًا جهود جوزيف فولك في إثارة القضية المصرية في الولايات المتحدة، كما حاول تعيين المحامي الإنجليزي الشهير "وليم بركلي" للدفاع عن القضية المصرية وإثارتها في باريس وأوروبا.

حاول محمد محمود باشا حث الوفد المصري لإرساله إلى بريطانيا لإثارة القضية المصرية، غير أن تدخل عبد الرحمن بك فهمي حال دون ذلك، وانتهى الأمر بإرسال الدكتور حافظ محمود والسيد لانجدون دافيز رئيس الجمعية المصرية في لندن من أجل هذا الغرض[104].

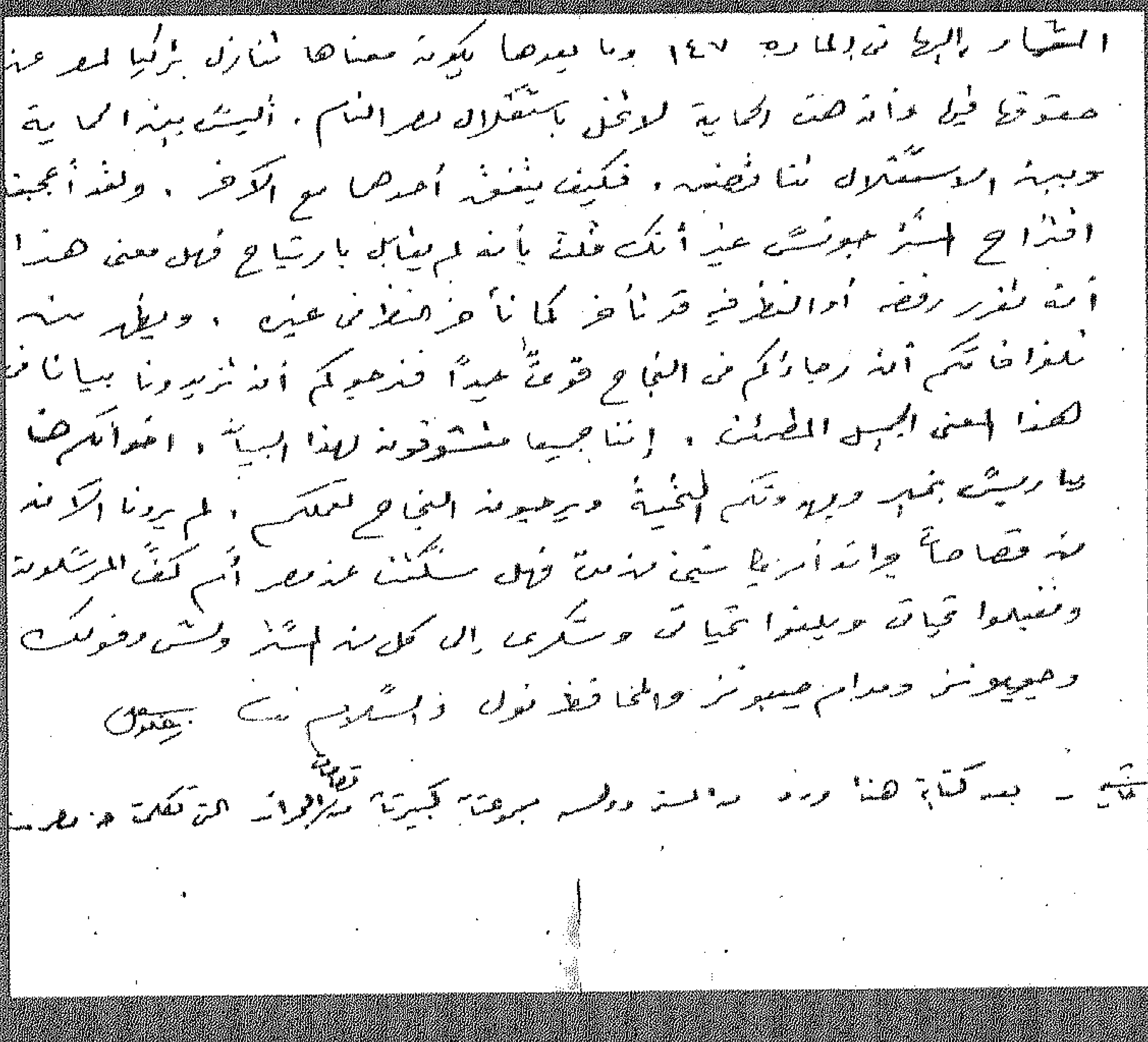




باريس في ٣ نوفمبر ١٩١٩م

عزيزي محمد باشا

وردنا أول خطاب منكم وسرنا ما دل عليه من صحتكم
وسروركم بما أنتم فيه من العمل. ويظهر أن سفري إلى
أمريكا أصبح مستحيلا لأنه اعتراني منذ ثمانية عشر يوما مرض



■ خطاب من سعد باشا زغلول إلى محمد محمود باشا حول فشله في السفر إلى الولايات المتحدة الأمريكية وأخر تطورات القضية المصرية

POSTAL TELEGRAPH – COMMERCIAL CABLES

CLARENCE H. MACKAY, PRESIDENT.

RECEIVED AT

CABLEGRAM

DELIVERY No.

The Postal Telegraph-Cable Company (Incorporated) transmits and delivers this cablegram subject to the terms and conditions printed on the back of this blank.

20—735

DESIGN PATENT No. 40529

Nov, 2nd, 19

874

11 cb md 72

Paris

Mahmoud Pasha Shoreham Hotel

Washn

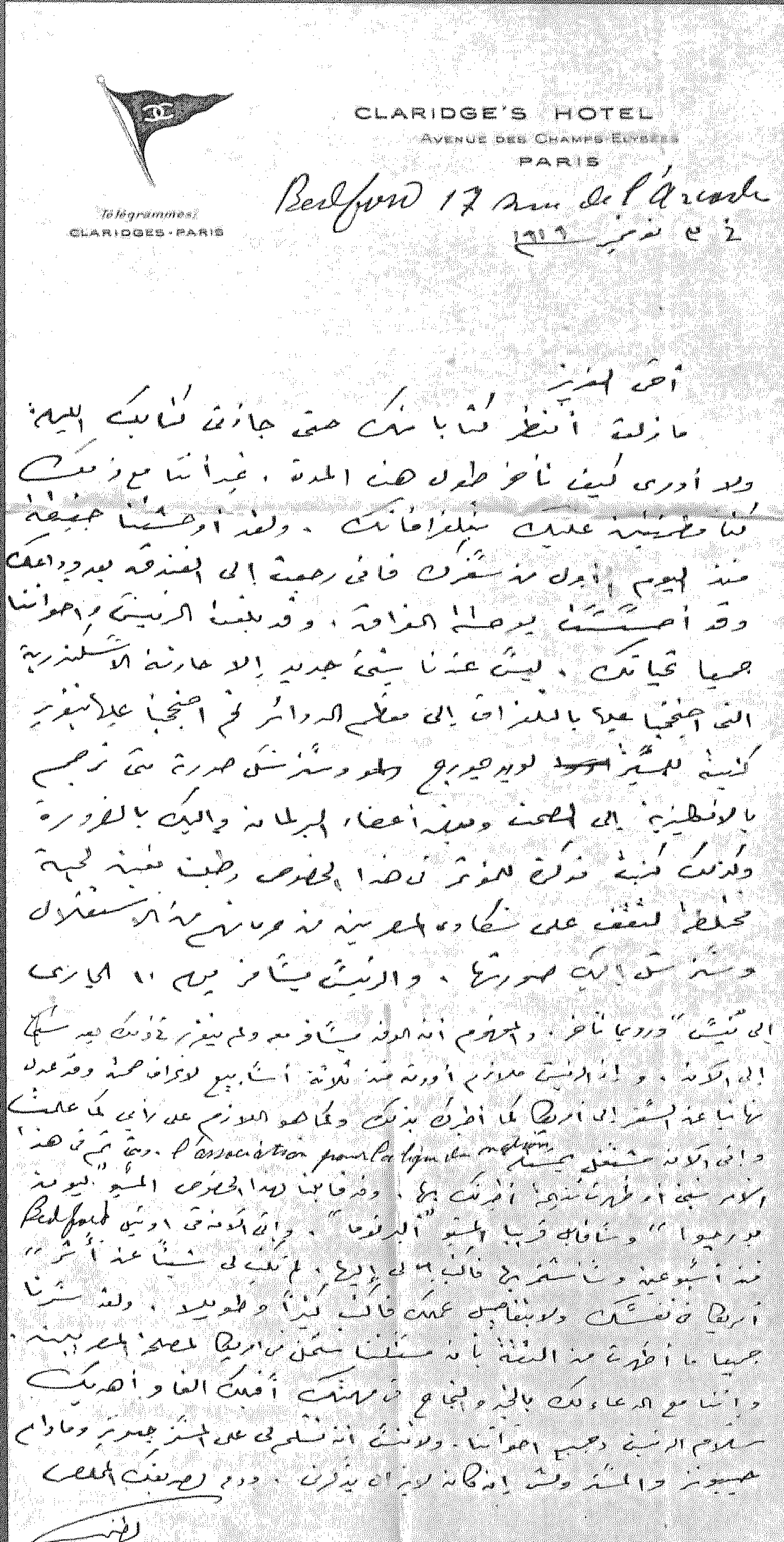
Telegrams report that in order to strangle patriotic peaceable manifestations british troops fired on unarmed crowd alexandria 24 October numbers killed and wounded stop delegation feels duty protest strongly and believes necessary bring our protestation through governor folk before proper authorities stop in order obtain unity of action and avoid unnecessary expense please send telegrams direct here stop we shall appreciate if necessary send in egypt

Zaglou

5 Am

No inquiry respecting this message can be attended to without the production of this paper. Repetitions of doubtful words should be obtained through the Company's offices, and not by DIRECT application to the sender.

■ برقية من سعد باشا زغلول إلى محمد محمود باشا حول قمع السلطات الإنجليزية للمتظاهرين بالإسكندرية



CLARIDGE'S HOTEL
AVENUE DES CHAMPS-ELYSÉES
PARIS

Télégrammes:
CLARIDGES-PARIS

Bedford 17 rue de l'Arcade

٤ نوفمبر ١٩١٩

أخي العزيز

مازلت أنتظر كتابك حتى جاءني كتابك اليوم
ولا أدري كيف تأخر طول هذه المدة. غير أنا مع ذلك
كنا مطمئنين عليك بتلغرافاتك. ولقد أوحشتنا حقيقة
منذ اليوم الأول من سفرك فإني رجعت إلى الفندق بعد وداعك
وقد أحسست بوحشة الفراق. وقد بلغت الرئيس وإخواننا
جميعا تحياتك. ليس عندنا شيء جديد إلا حادثة الانكليزية
[illegible]

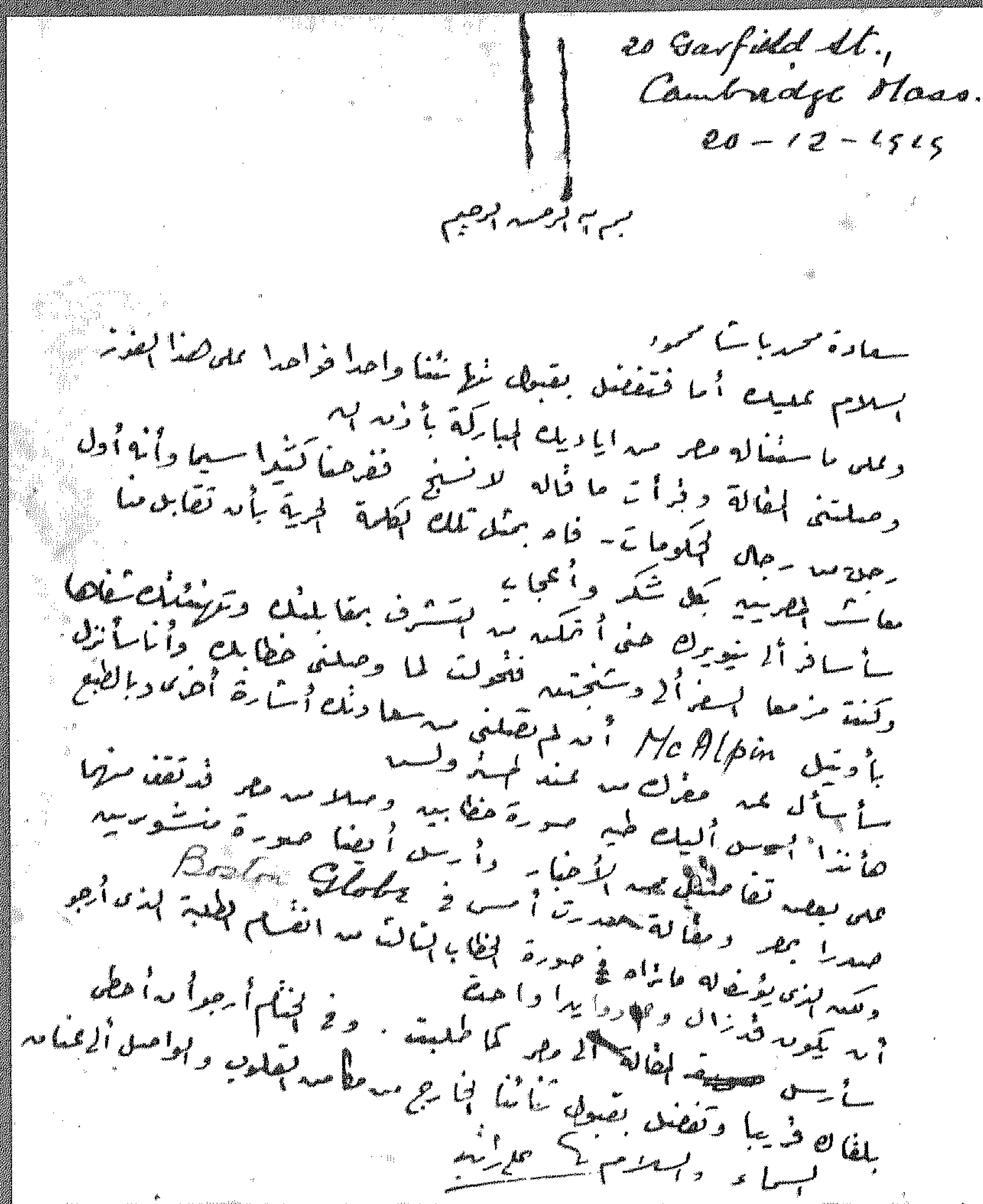
l'association pour la ligue des nations [illegible]

[illegible]

Bedford [illegible]

[illegible]

■ خطاب من أحمد لطفي السيد بك إلى محمد محمود باشا يطمئنه على أحوال أعضاء الوفد في باريس

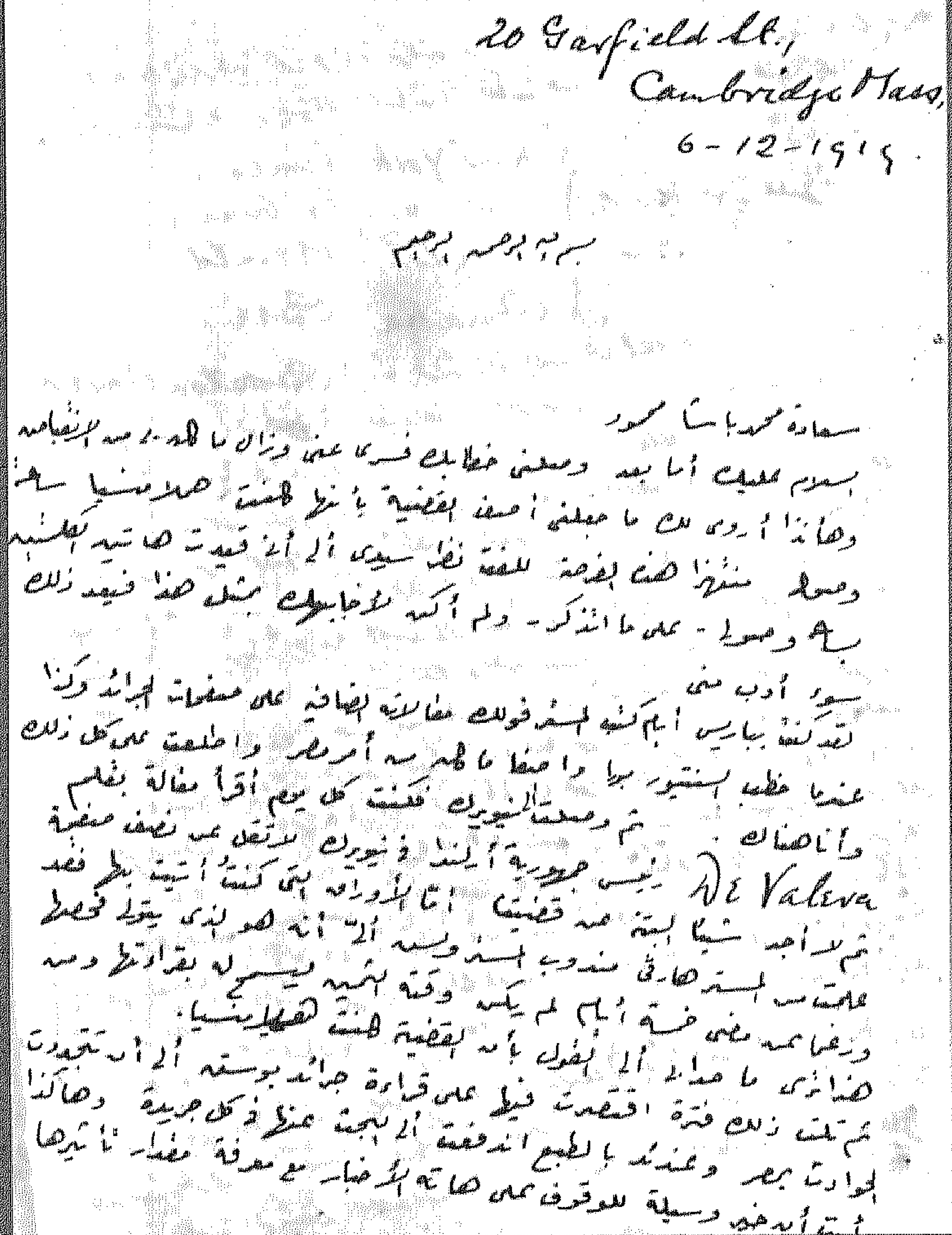


20 Garfield St.,
Cambridge Mass.
20-12-1919

بسم الله الرحمن الرحيم

سعادة محمد باشا محمود

علي راتب

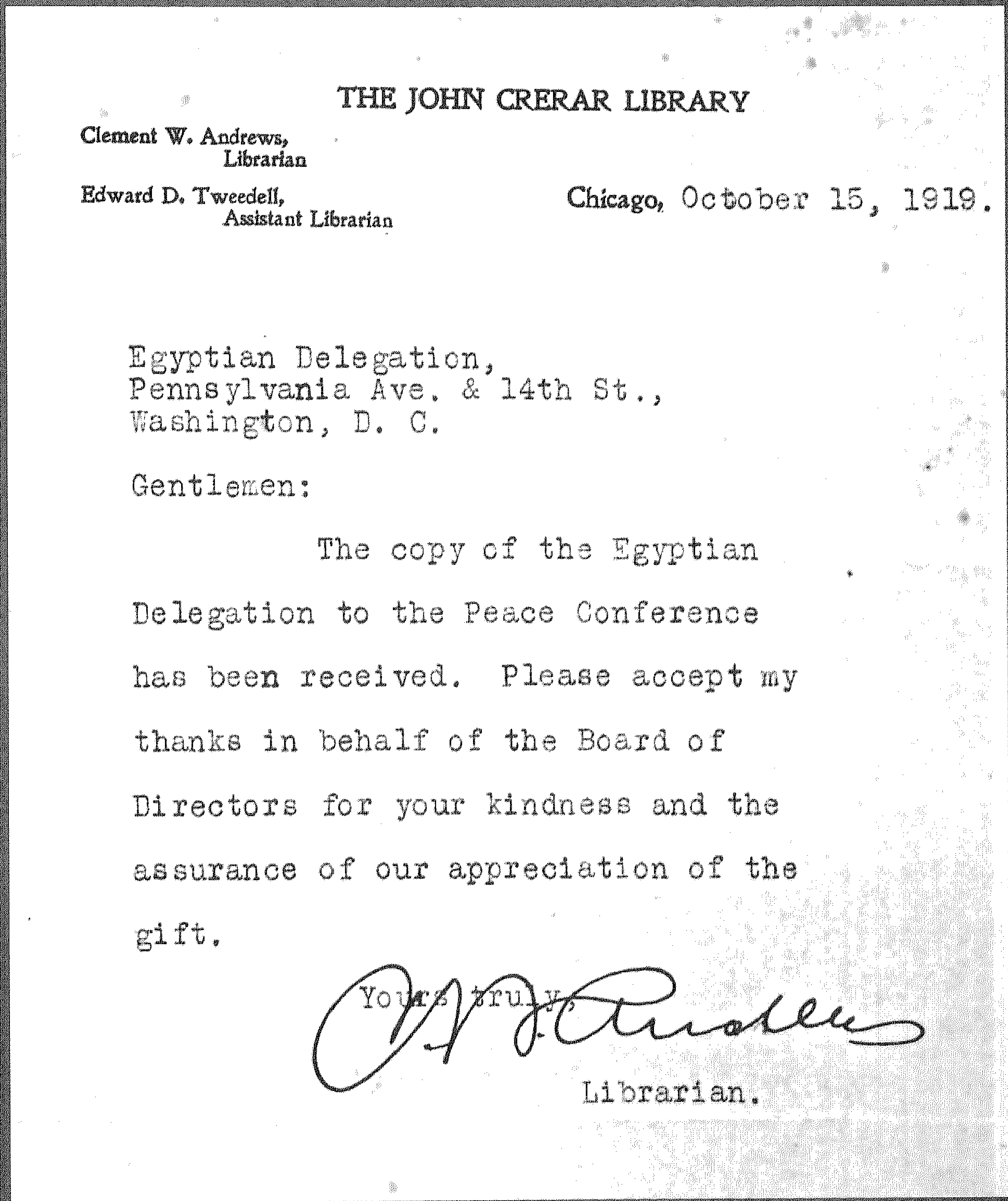


20 Garfield St.,
Cambridge Mass.
6-12-1919

بسم الله الرحمن الرحيم

سعادة محمد باشا محمود

■ خطابان من علي راتب (مصري مقيم بالولايات المتحدة)، إلى محمد محمود باشا مهنئًا إياه على جهوده لإثارة القضية المصرية في الولايات المتحدة الأمريكية



THE JOHN CRERAR LIBRARY

Clement W. Andrews,
Librarian

Edward D. Tweedell,
Assistant Librarian

Chicago, October 15, 1919.

Egyptian Delegation,
Pennsylvania Ave. & 14th St.,
Washington, D. C.

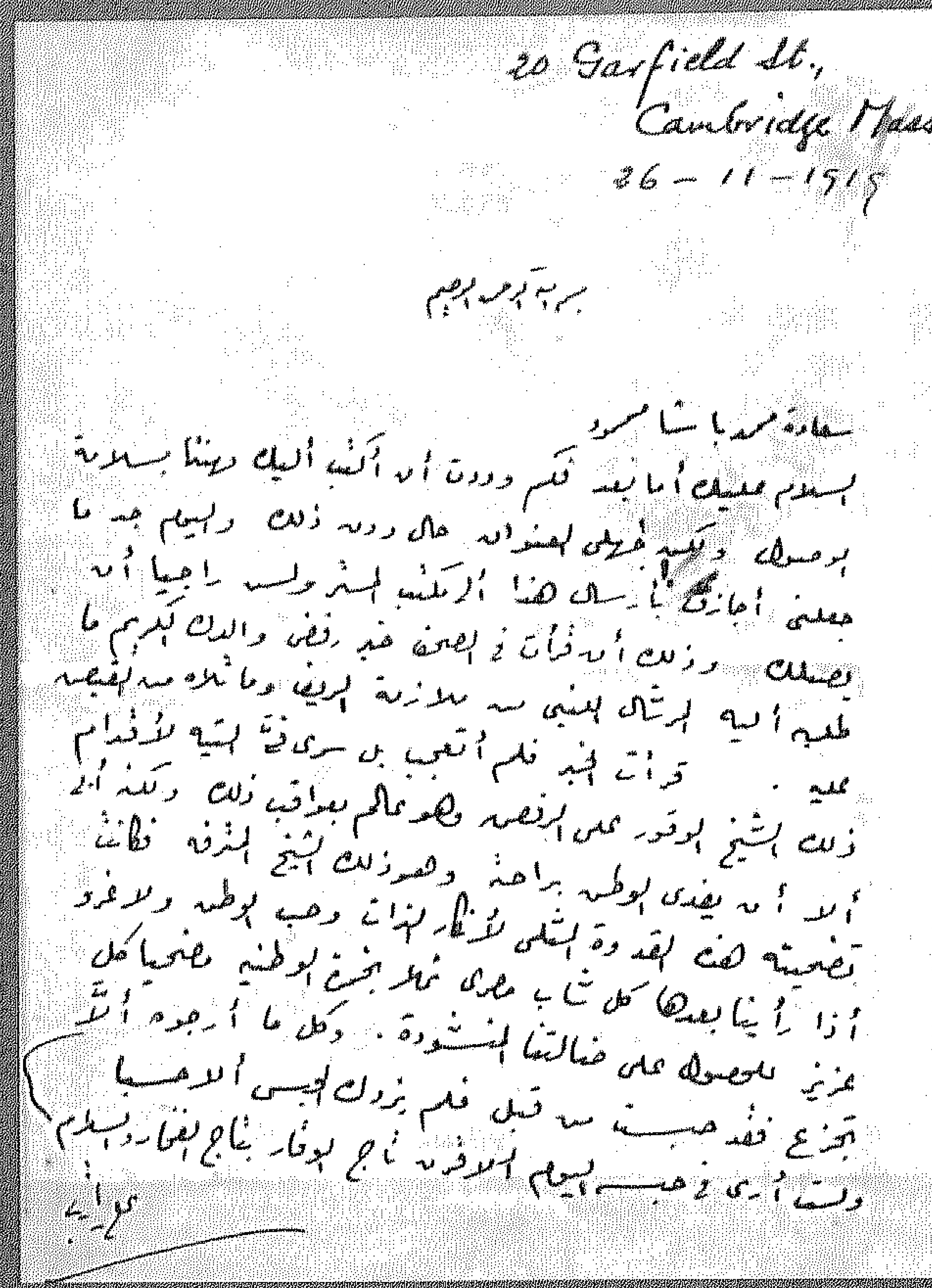
Gentlemen:

The copy of the Egyptian Delegation to the Peace Conference has been received. Please accept my thanks in behalf of the Board of Directors for your kindness and the assurance of our appreciation of the gift.

Yours truly,

Librarian.

■ خطاب شكر من مكتبة John Crerar إلى محمد محمود باشا لإهدائه نسخة من الكتاب الأبيض للمكتبة



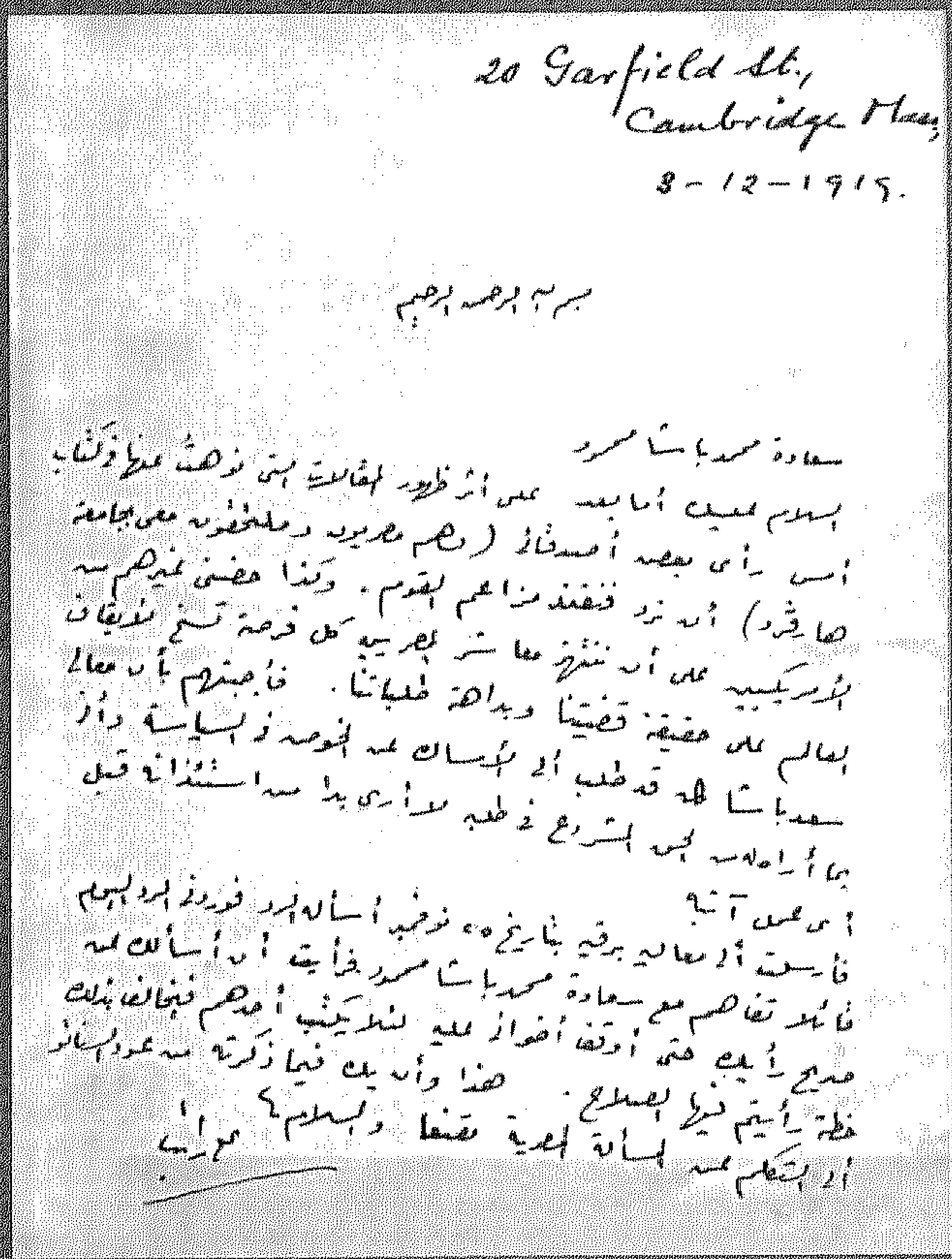
20 Garfield St.,
Cambridge Mass.
26 - 11 - 1919

بسم الله الرحمن الرحيم

سعادة محمد باشا محمود

السلام عليك أما بعد ...

علي راتب



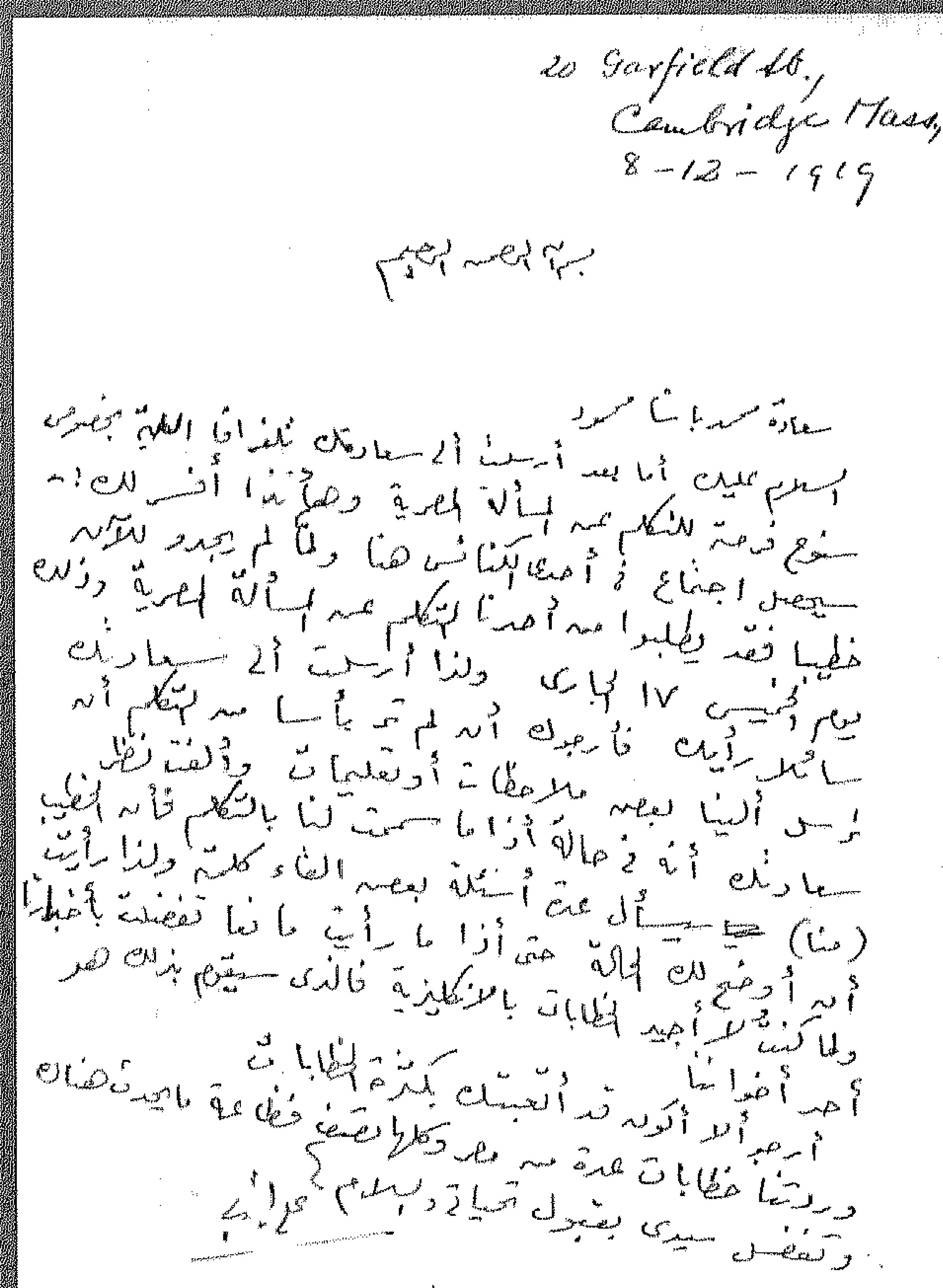
20 Garfield St.,
Cambridge Mass.
8 - 12 - 1919.

بسم الله الرحمن الرحيم

سعادة محمد باشا محمود

السلام عليك أما بعد ...

علي راتب



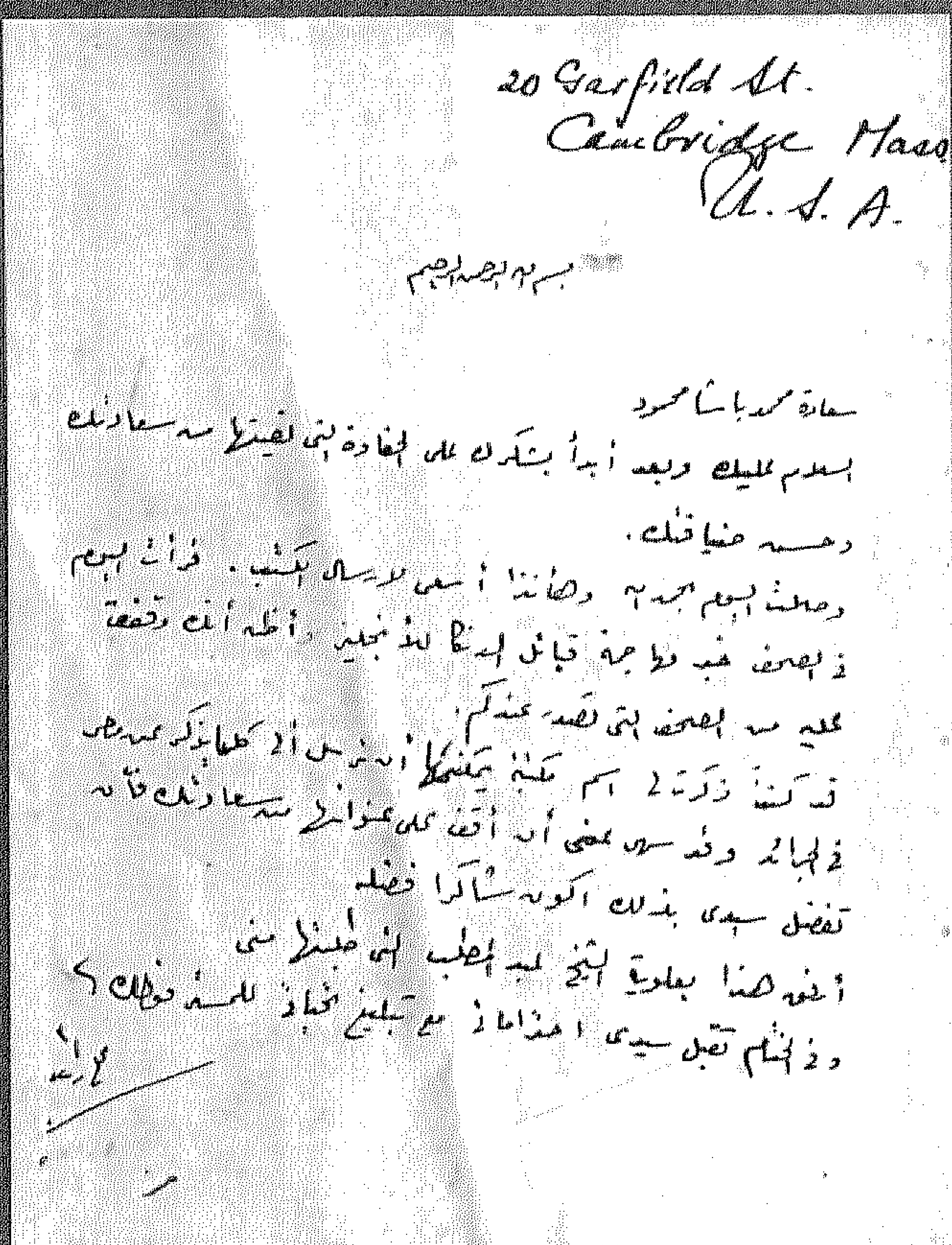
20 Garfield St.,
Cambridge Mass.
8 - 12 - 1919

بسم الله الرحمن الرحيم

سعادة محمد باشا محمود

السلام عليك أما بعد ...

علي راتب



20 Garfield St.
Cambridge Mass.
U. S. A.

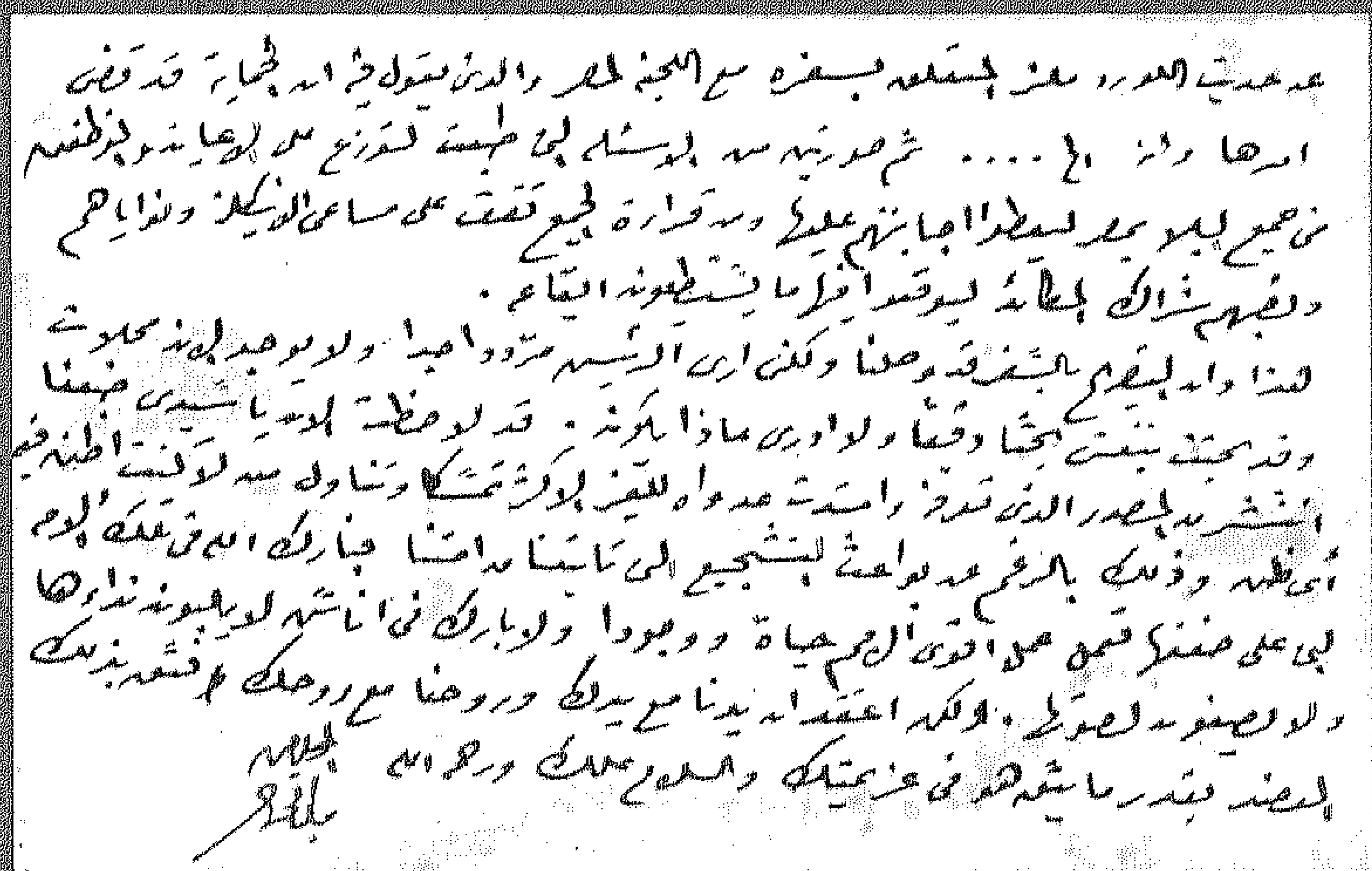
بسم الله الرحمن الرحيم

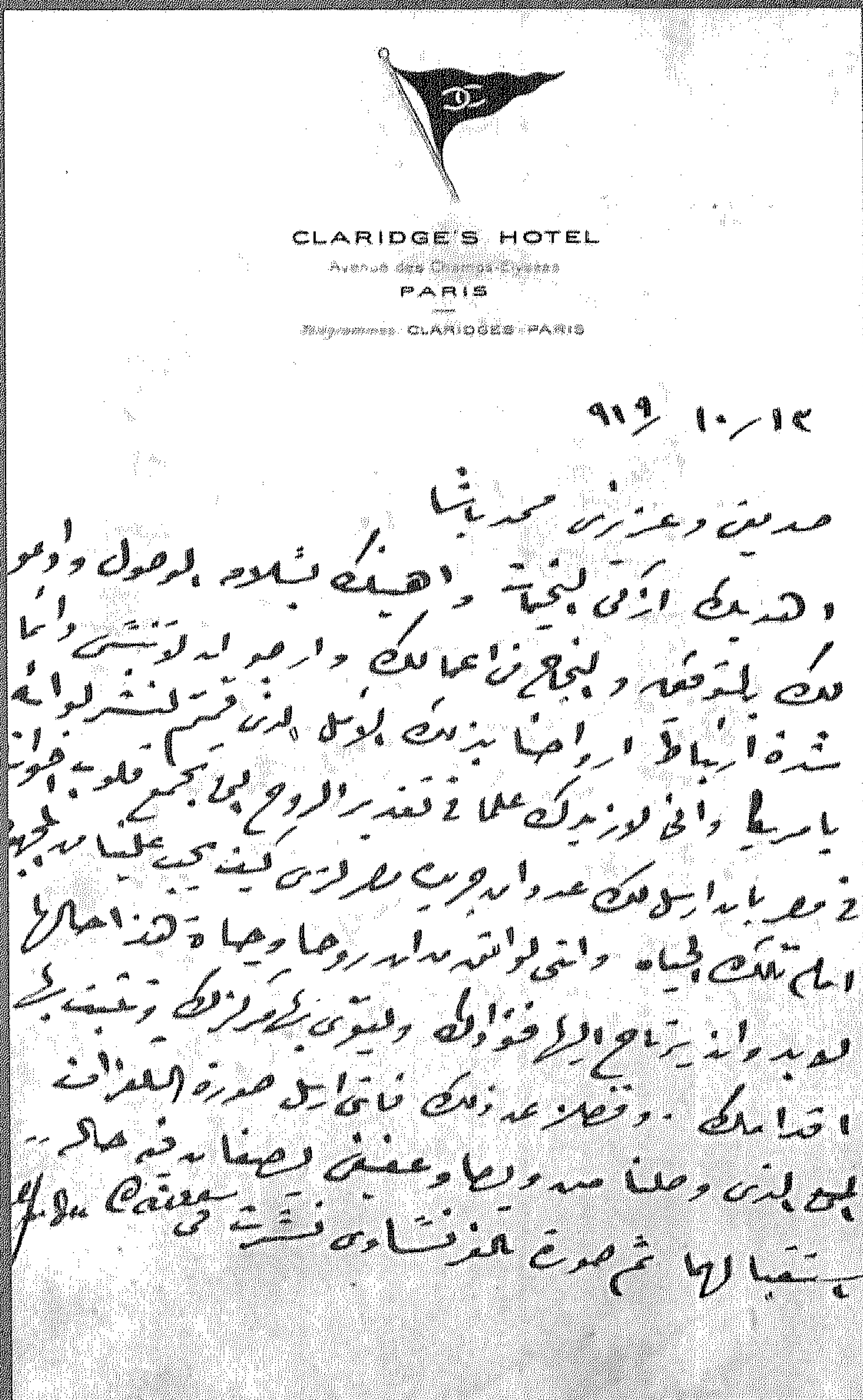
سعادة محمد باشا محمود

السلام عليك وبعد ...

علي راتب

■مجموعة خطابات من علي راتب إلى محمد محمود باشا حول تطورات القضية المصرية على الساحة الأمريكية

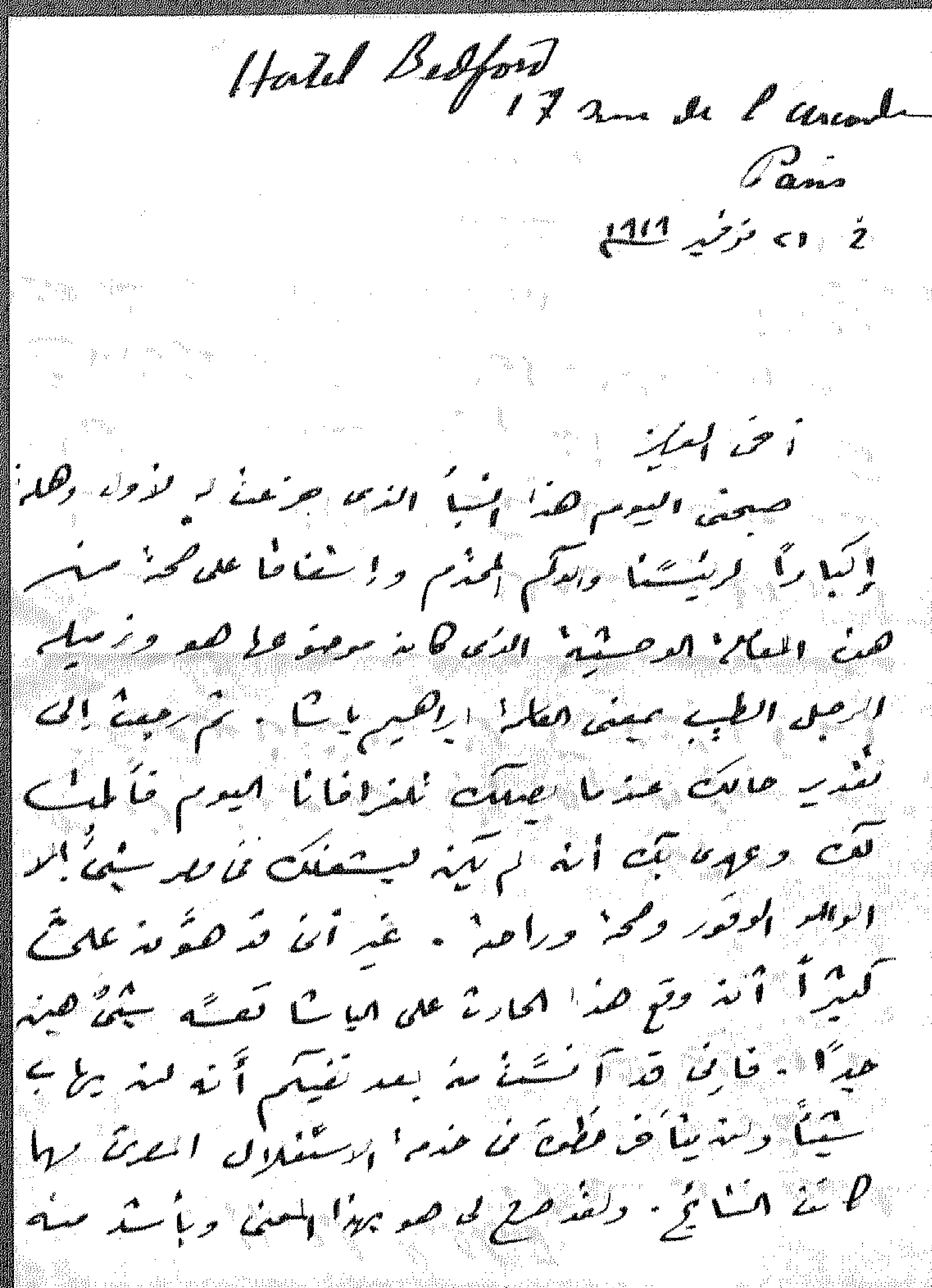


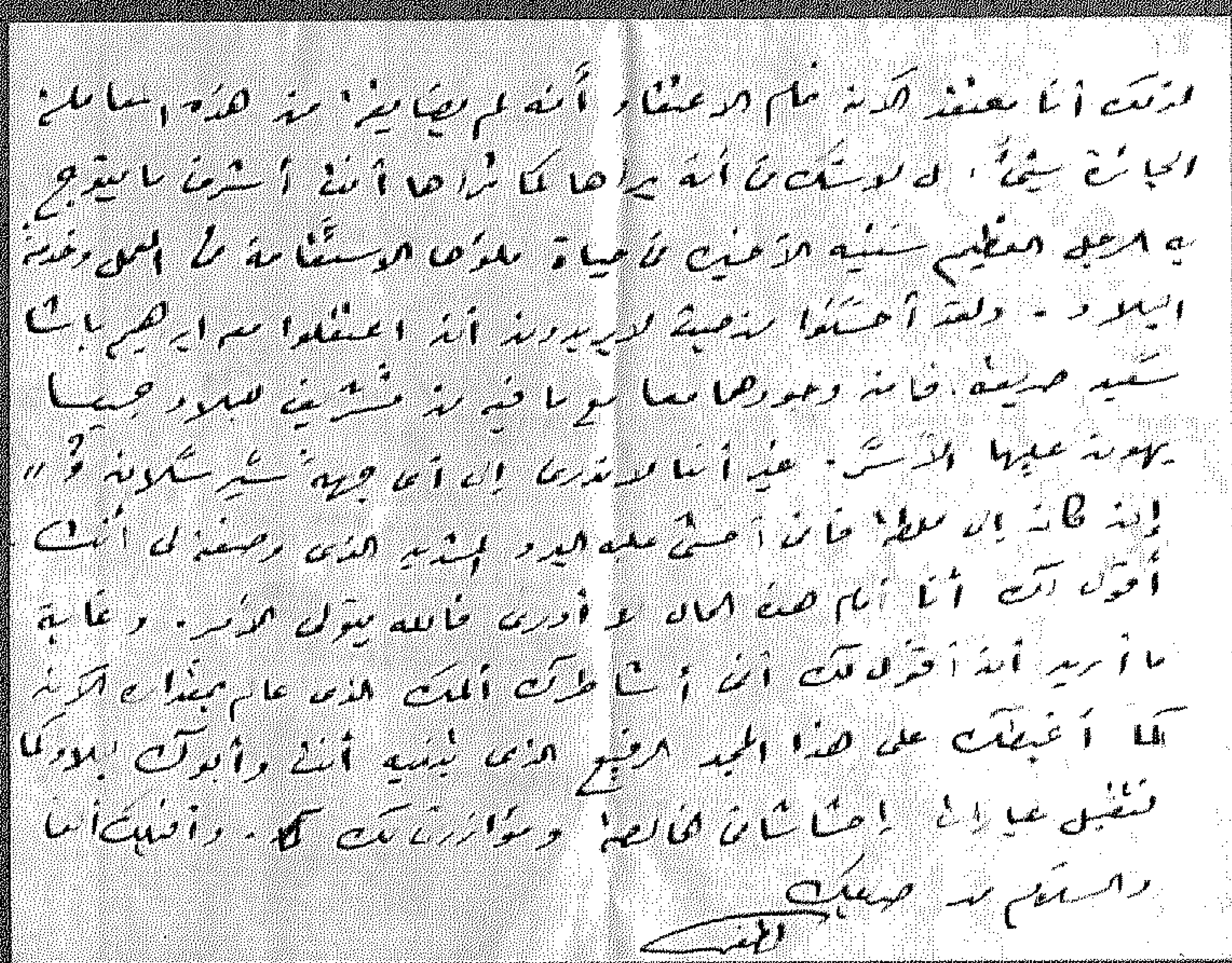

CLARIDGE'S HOTEL
Avenue des Champs-Elysées
PARIS
Télégrammes: CLARIDGES-PARIS

١٢/١٠/٩١٩

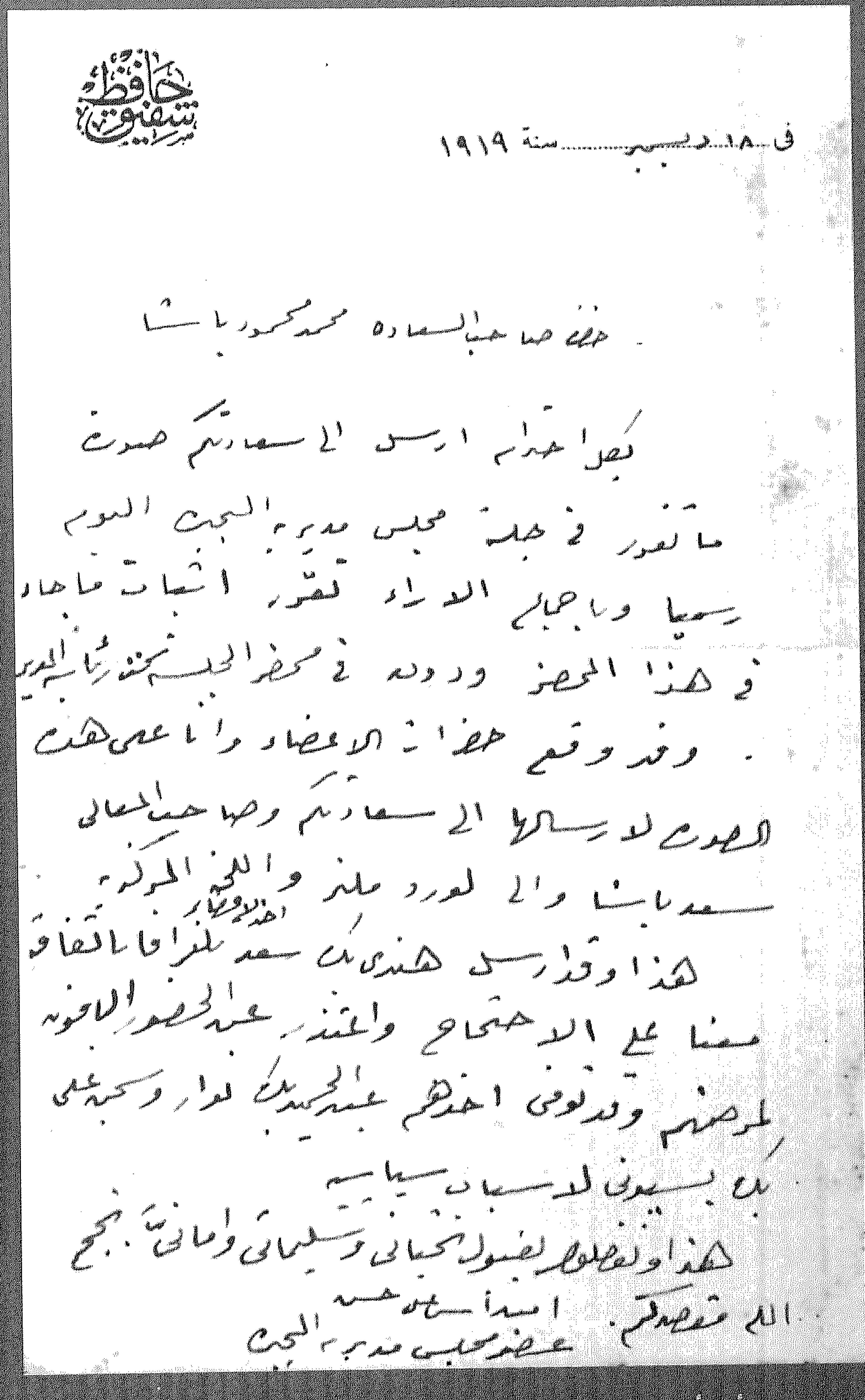
صديقي وعزيزي محمد باشا

■ خطاب من عبد اللطيف بك المكباتي إلى محمد محمود باشا حول انعقاد الأمل على مهمته لتحريك القضية المصرية





■ خطاب من أحمد لطفي السيد بك إلى محمد محمود باشا حول حادث تحديد إقامة محمود باشا سليمان في منزله



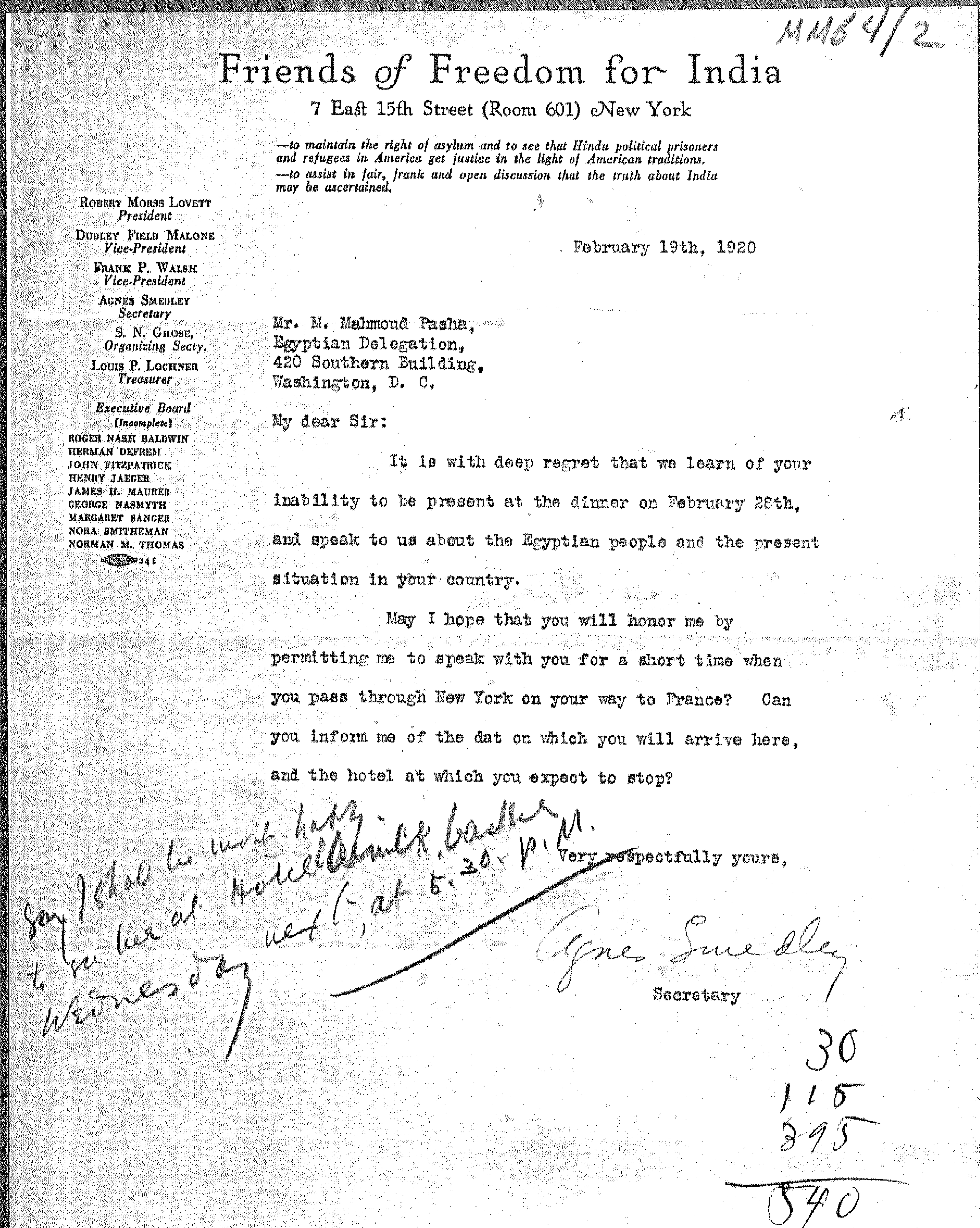
حافظ شفيق

في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٩

حضرة صاحب السعادة محمد محمود باشا

بكل احترام ارسل الى سعادتكم صورة
ما تقرر في جلسة مجلس مديرية البحيرة اليوم
رسميا وباجماع الاراء لتقرر اثبات ما جاء
في هذا المحضر ودونه في محضر الجلسة تحت رئاسة المدير
. وقد وقع حضرات الاعضاء وانا على هذه
الصورة لارسالها الى سعادتكم وصاحب المعالي
سعد باشا والى لورد ملنر واللجنة المؤلفة.
هذا وقد ارسل حضرة [illegible] سعد تلغرافا اتفاقا
معنا على الاحتجاج واعتذر عن الحضور الاخوة
لمرضهم وقد نفي احدهم عبد الحميد بك لدار وكبه على
بك بسيوني لاسباب سياسية
هذا وتفضلوا بقبول تحياتي وتسليماتي واماني بجمع
الله مقصدكم. امضا [illegible]
عضو مجلس مديرية البحيرة

خطاب من أحد أعضاء مجلس مديرية البحيرة إلى محمد محمود باشا حول قمع السلطات الإنجليزية للمواطنين



MM64/2

Friends *of* Freedom for India

7 East 15th Street (Room 601) New York

—to maintain the right of asylum and to see that Hindu political prisoners and refugees in America get justice in the light of American traditions.
—to assist in fair, frank and open discussion that the truth about India may be ascertained.

February 19th, 1920

Mr. M. Mahmoud Pasha,
Egyptian Delegation,
420 Southern Building,
Washington, D. C.

My dear Sir:

It is with deep regret that we learn of your inability to be present at the dinner on February 28th, and speak to us about the Egyptian people and the present situation in your country.

May I hope that you will honor me by permitting me to speak with you for a short time when you pass through New York on your way to France? Can you inform me of the dat on which you will arrive here, and the hotel at which you expect to stop?

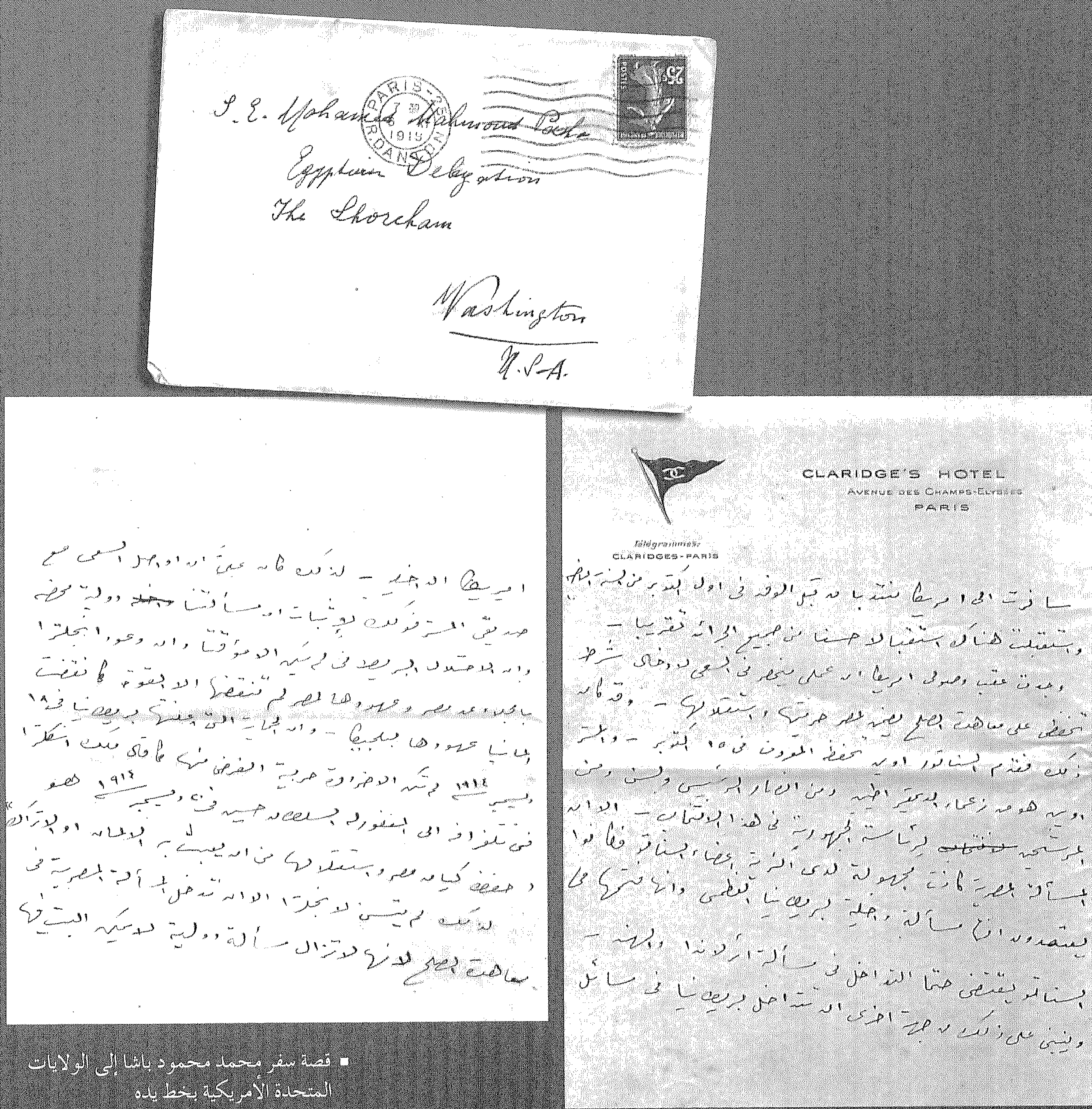
Very respectfully yours,

Agnes Smedley
Secretary

Say I shall be most happy to see her at Hotel ... Wednesday next, at 5.30 P.M.

30
115
395
540

■ خطاب من رئيس جمعية أصدقاء الحرية من أجل الهند إلى محمد محمود باشا داعيا إياه للعشاء وإلقاء خطاب حول القضية المصرية



S. E. Mohamed Mahmoud Pacha
Egyptian Delegation
The Shoreham
Washington
U.S.A.

PARIS-25
R. DANTON
1919

CLARIDGE'S HOTEL
AVENUE DES CHAMPS-ELYSÉES
PARIS

Télégrammes:
CLARIDGES-PARIS

■ قصة سفر محمد محمود باشا إلى الولايات المتحدة الأمريكية بخط يده

CLARIDGE'S HOTEL
AVENUE DES CHAMPS-ELYSÉES
PARIS

Télégrammes:
CLARIDGES-PARIS

(٢)

التي ارسلتها بريطانيا العظمى الى الدول كلها طالبة منها الاعتراف
بالحماية — تلك المذكرة التي لا تقترن شرعا في اي حالة لم تنشأ
الا بظروف حربية — نشبت عن هجوم تركيا والمانيا على قناة السويس
وفي جواب مستر لانسنج — الاعتراف — الولايات المتحدة كان اعترافا
لتتحفظ بما ورد في هذه المذكرة — اي انه اعتراف بالحالة المؤقتة
وزاد على ذلك انه "من المنتظر ان تفي بريطانيا العظمى بالعهد
الذي قطعته ملك انجلترا — جورج الخامس — الى سلطان
مصر السابق ..." كان هذا جواب وزير الخارجية هذا يعترف
الدوائر السياسية تجاه طلب من انجلترا بالوفاء بوعودها
لمصر وللعالم اجمع — فسر هذا الجواب في جهات امريكا كلها

الا برفضها بدون نظر وتدقيق —
كان بعد اقتراح السناتور اوين والاقتراع بعد شهر واحد تقريبا فاقترع على التحكيم
المصري في ١٧ نوفمبر وصوت المجلس ٧٢ عضوا ضد ٥ ورفضت المعاهدة فكانه
فوزا الينا ثانيا — ومستر [illegible] اذ ذكر انه بعض اعضاء السناتو كان
اهتمامه بالمسألة المصرية عظيما لدرجة انه صوت برفض المعاهدة لعدم قبول تحفظه
[illegible] وسبب رفض المعاهدة بان الطريقة التي سويت
واني الآن اجيب على سؤال منتظر [illegible] لم يكن في وسعهم قبولها —
في المسألة المصرية والمسألة التي توصل الى المصريين [illegible] كانت المسألة الشائكة
[illegible] فيما كان يطلب في [illegible] معاهدة الصلح
واجزم بعد ذلك انه [illegible]
موجودة كلها في المسألة المصرية تقريبا —
[illegible] ذلك حوادث الاسكندرية والقاهرة والمساهمة في تشدد الجنود

البريطانية على المصريين الغير المسلحين فاشتدت حملات الجرائد
الامريكانية بحوادث مصر التي سجلت في محضر السناتو — وكانت
جرائد تنقل حوادث مصر تفصيلا صحيحا فاثر ذلك كثيرا في الرأي
العام الامريكي وبعض اعضاء مجلس الشيوخ على الاخص — ثم
تعقب ذلك سفر لجنة ملنر الى مصر فوصل وزير المستعمرات البريطانية
واصحابه الى عاصمة وادي النيل ودخلوها تحت ظل الحماية وتوقعت
اللجنة البريطانية مقاطعة شاملة — فعلم لذلك الرأي العام الامريكي
رفض الامة المصرية على الاستقلال — بل علم افراده ذلك
[illegible] ....
تمسك المصريين بوحدتهم ......

وفي اوائل ديسمبر طلب السناتور اوين من وزير الخارجية ان
يخبره عن حقيقة اعتراف الحكومة الامريكية بالحماية البريطانية
على مصر — فاجاب مستر لانسنج — وزير الخارجية اذ ذاك في ١٦
ديسمبر الماضي بجوابه المعروف وارفقه بصورة المذكرة التي

لجنة ملنر وانقسام الوفد المصري

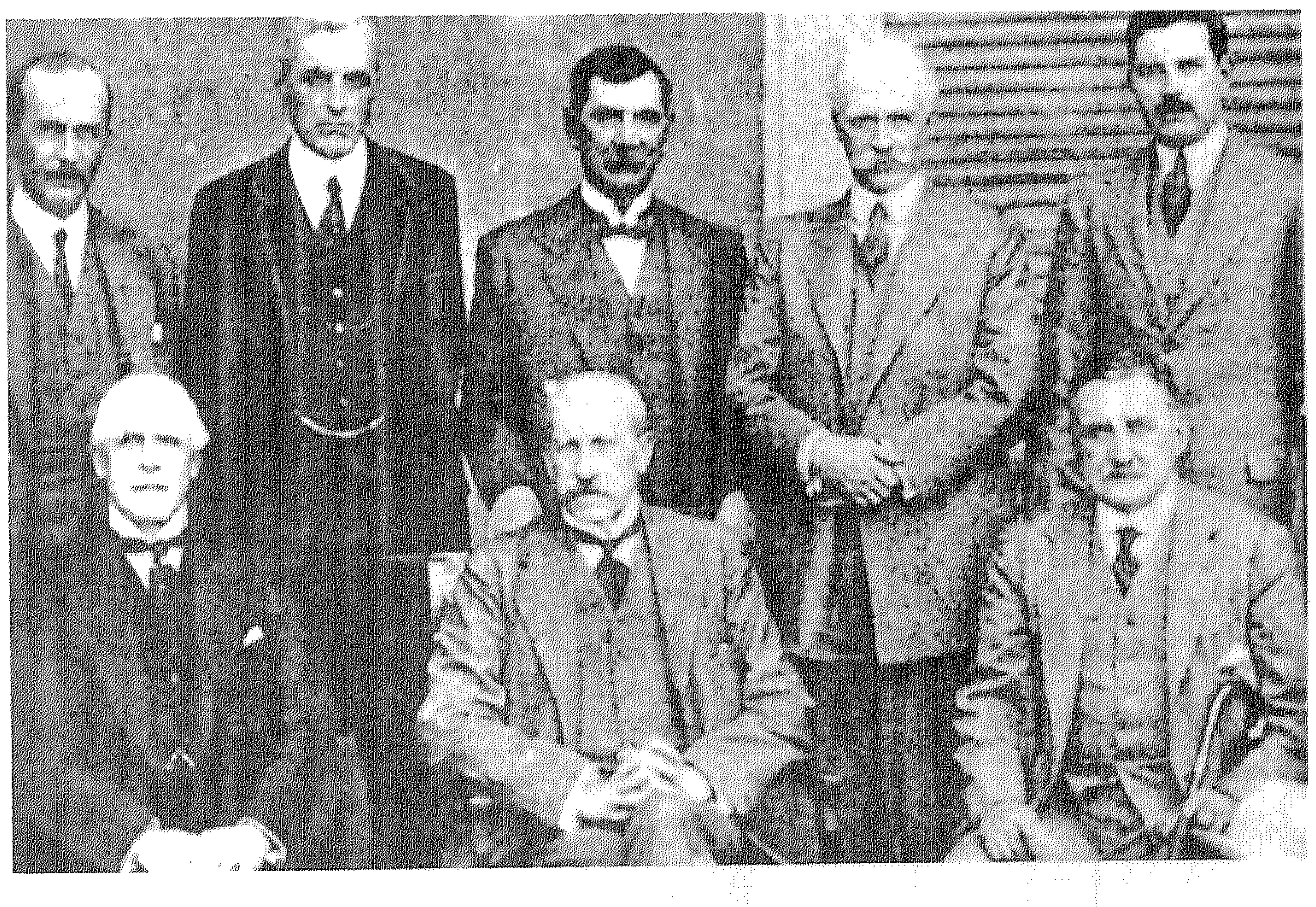
في 15 مايو عام 1919 أعلنت الحكومة البريطانية عن عزمها إرسال لجنة إلى مصر برئاسة اللورد ألفريد ملنر وزير المستعمرات البريطانية، وعضوية كل من: المستر رنل رود من رجال وزارة الخارجية، والجنرال مكسويل القائد العام للقوات البريطانية عند إعلان الحماية، والجنرال السير أوين توماس عضو البرلمان والخبير في الشئون الزراعية، والسير سل هرست المستشار القانوني لوزارة الخارجية، والمستر سبندر محرر جريدة ويستمنستر جازيت، وكانت مهمة اللجنة التحقيق في أسباب الاضطرابات التي حدثت في مصر[105].



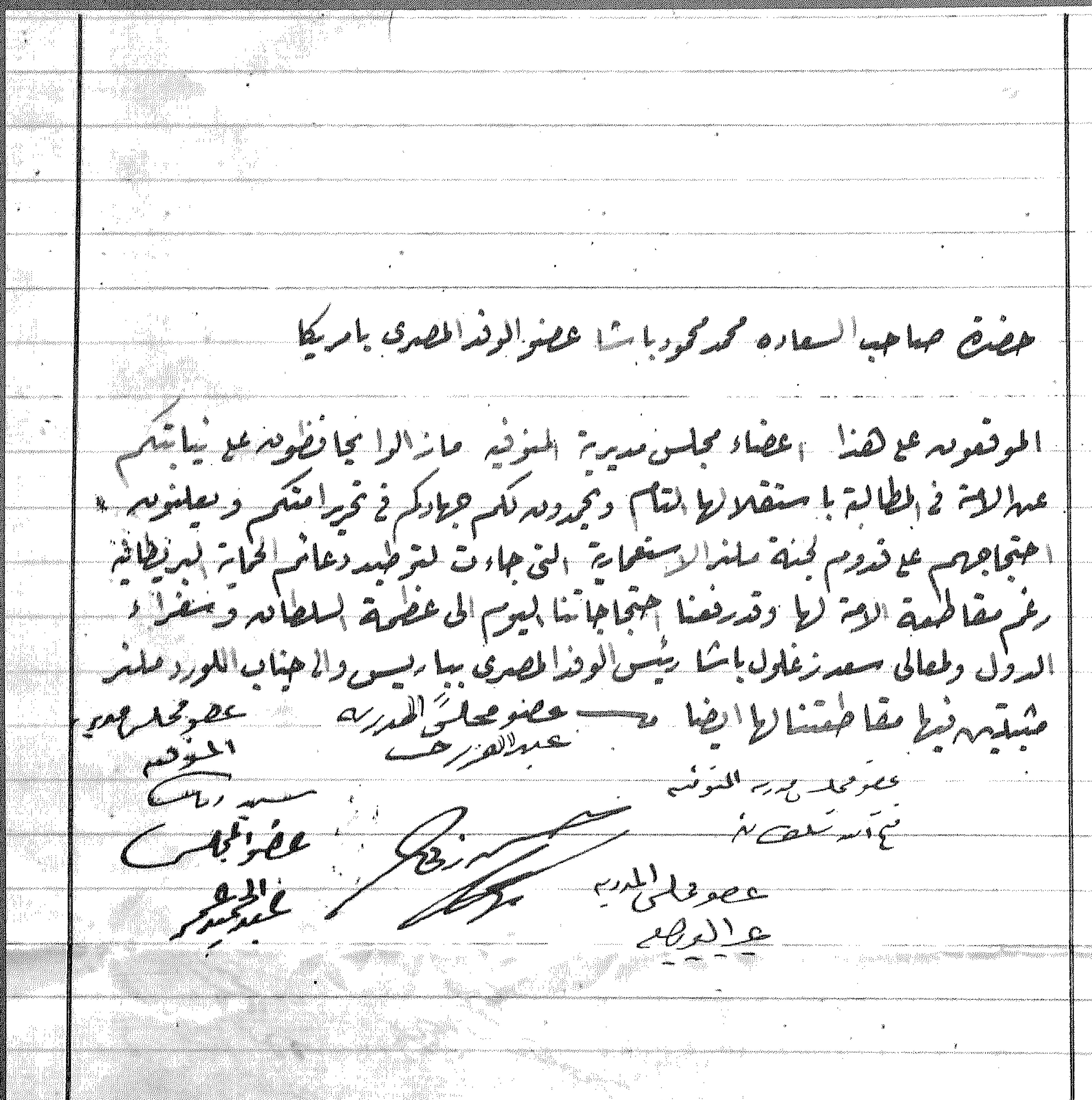
■ اللورد ألفريد ملنر

وما إن أذيع نبأ تشكيل اللجنة وغرضها وعزمها المجيء إلى مصر، للعمل على إبقاء الحماية وحمل المصريين على قبولها، حتى أخذت الجماهير المصرية تبدي استياءها ومخاوفها، وتتساءل عن موقف ساسة مصر، وموقف الوفد ولجنته المركزية التي كان يرأسها آنذاك محمود باشا سليمان.

كما اتجهت النية داخل الوفد إلى مقاطعة اللجنة التي وصلت إلى مصر في 7 ديسمبر عام 1919، وما إن أذيع نبأ وصولها حتى انهالت برقيات الاحتجاج من معظم فئات الشعب تستنكر قدومها، وأجمعت آراء المصريين على أن الوفد برئاسة سعد باشا زغلول هو الوكيل الشرعي للشعب المصري، وأنه يتعين على اللجنة مفاوضته؛ إذا أرادت التفاوض وبذلك تمت محاصرة اللجنة فلم يتصل بها من المصريين سوى السلطان وحكومته[106].



■ أعضاء لجنة ملنر



حضرة صاحب السعادة محمد محمود باشا عضو الوفد المصري بامريكا

الموقعون على هذا اعضاء مجلس مديرية المنوفية مازالوا يحافظون على نيابتكم عن الامة في المطالبة باستقلالها التام ويحمدون لكم جهادكم في تحريرها منكم ويعلنون احتجاجهم على قدوم لجنة ملنر الاستعمارية التي جاءت لتوطيد دعائم الحماية البريطانية رغم مقاطعة الامة لها وقد رفعنا احتجاجاتنا اليوم الى عظمة السلطان وسفراء الدول ومعالى سعد زغلول باشا رئيس الوفد المصري بباريس والجناب اللورد ملنر مثبتين فيها مقاطعتنا لها ايضا

■ خطاب احتجاج على قدوم لجنة ملنر من مجلس مديرية المنوفية مرسل إلى محمد محمود باشا

وبينما كانت اللجنة تواجه هذا الموقف البالغ الصعوبة، بعد أن نجحت حركة المقاطعة، كان الوفد يواجه موقفًا مشابهًا، بعد أن فشلت مهمته في باريس، ومن ثم فقد تهيأت الظروف المناسبة للجمع بين الطرفين، ولأن تلعب الوساطة دورها، وقد قدر لعدلي باشا يكن أن يلعب هذا الدور، فقد كان على صلة وثيقة بالوفد في باريس، حيث قام هو وزميلاه حسين باشا رشدي وعبد الخالق باشا ثروت بتنسيق كامل مع لجنة الوفد المركزية برئاسة محمود باشا سليمان بالاتصال بملنر، ثم أرسلوا تقريرًا شاملاً عن نتيجة هذه الاتصالات إلى سعد باشا زغلول وأعضاء الوفد المصري في باريس، وطلب من سعد باشا زغلول العودة إلى مصر لكنه رفض وعندما تقرر طلبه، أرسل إليه سعد باشا زغلول أن الوفد لن يعود إلى مصر إلا إذا شكلت وزارة دستورية خلفًا لوزارة يوسف باشا وهبه للتفاوض، مع تأييده أن يشكل عدلي باشا يكن وزارة تكون مهمتها مفاوضة الإنجليز، لكن عدلي باشا يكن رفض أن يقوم بالتفاوض وحده واشترط ضرورة مشاركة الوفد، كما طلب من سعد باشا زغلول الانضمام إليه في باريس، للقيام بالوساطة بين الوفد ولجنة ملنر، وقد استطاع عدلي باشا يكن إقناع الوفد بالمفاوضة التي بدأت في 9 يونية عام 1920، وهي المفاوضات التي اشترك فيها محمد محمود باشا، وسعد باشا زغلول، وأحمد لطفي السيد بك، وعلي بك ماهر، وعبد العزيز بك فهمي، بجانب عدلي باشا يكن[107].

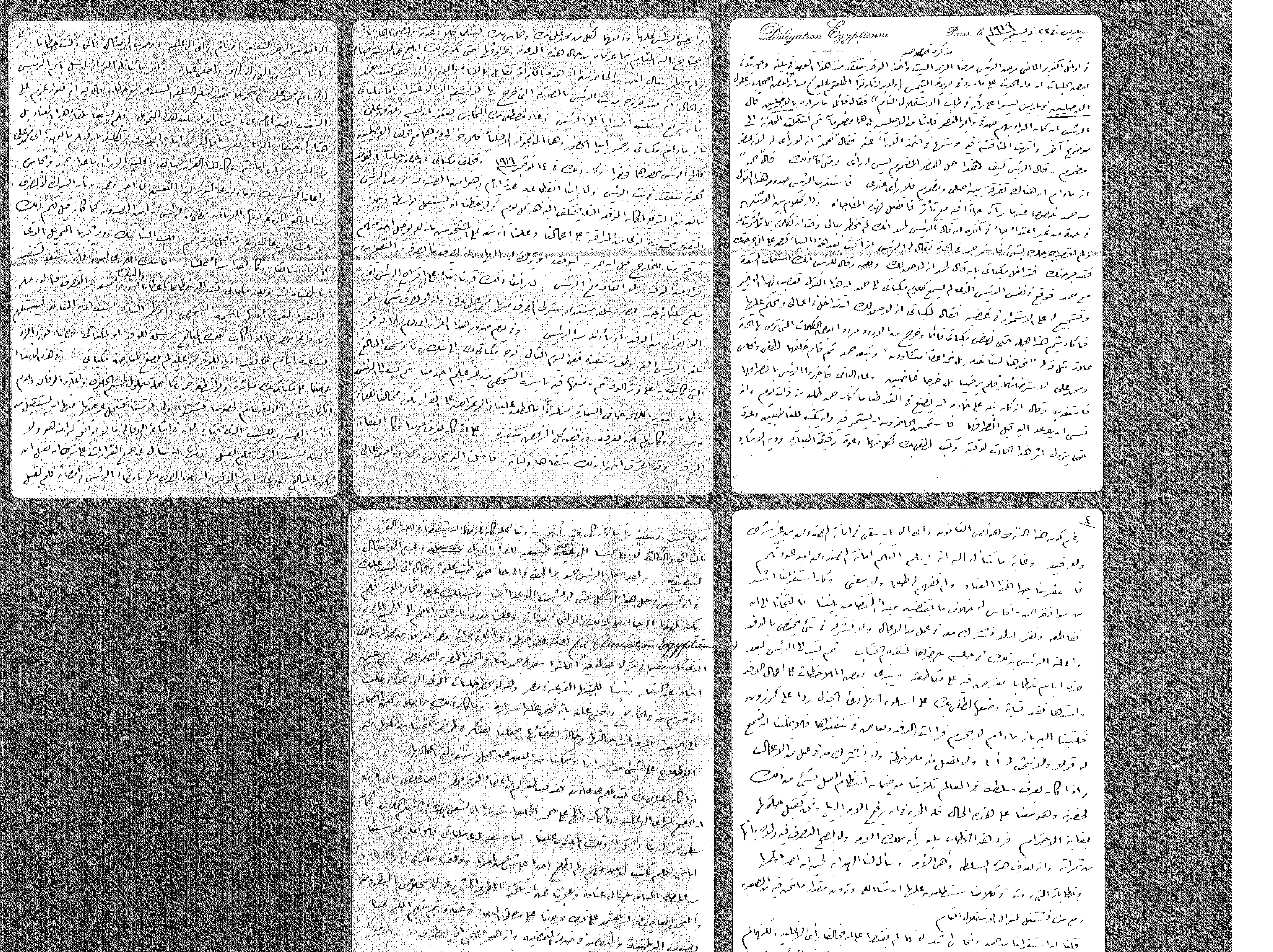
وقد أسفرت مباحثات الطرفين عن وضع عدة مشروعات، أولها المشروع الذي قدمه ملنر في 17 يوليو، ورد عليه الوفد بمشروع آخر من جانبه في نفس اليوم، غير أن ملنر رفض مشروع الوفد، ووصفه بأنه لا يصلح أن يكون أساسًا للتفاوض، وأصر على أن يكون مشروعه هو الذي يجب أن تُبنى عليه المفاوضات، كذلك رفض سعد باشا زغلول مشروع ملنر، لأنه رأى فيه حماية حقيقية وعرض على أعضاء الوفد قطع المفاوضات، والعودة إلى مصر، فعارضه محمد محمود باشا،



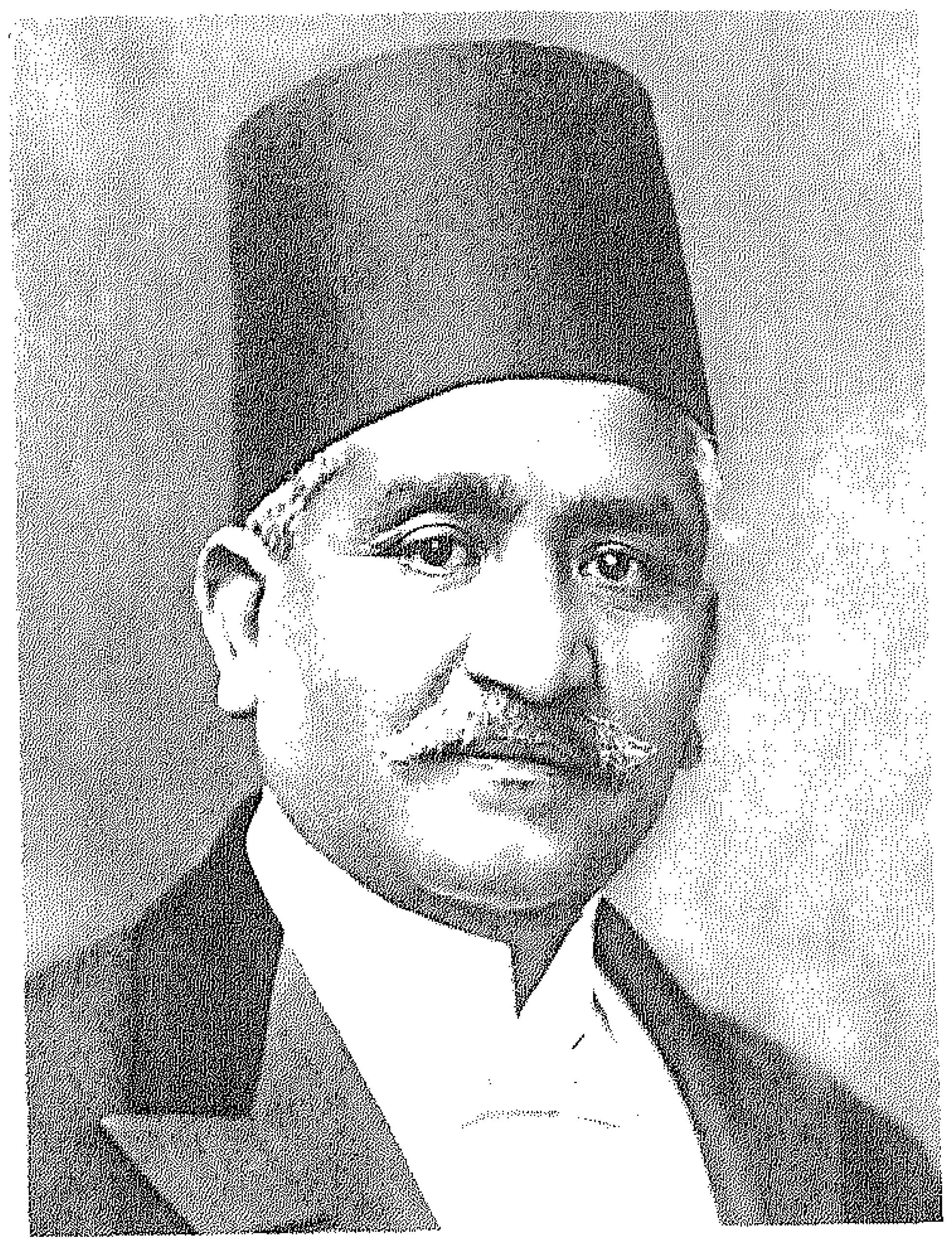


■ عبد الخالق باشا ثروت

■ يوسف باشا وهبة



■ مذكرة حول تأزم الموقف بين أعضاء الوفد المصري والانقسامات بين صفوفه



■ ويصا بك واصف



■ اللورد جورج كيرزون

وأحمد لطفي السيد بك، ومحمد بك علي علوبة، وكادت المفاوضات تتوقف لولا تدخل عدلي باشا يكن الذي نصح ملنر بتعديل بعض نصوص المشروع، فأعد مشروعًا يتوافق مع المطالب المصرية والعروض الإنجليزية فرفضه سعد باشا زغلول، مما أدى إلى انقسام أعضاء الوفد إلى فريقين، فريق رافض يضم: سعد باشا زغلول، وعلي بك ماهر، وواصف بك غالي، وسينوت بك حنا، وفريق مؤيد يضم: محمد محمود باشا، وأحمد لطفي السيد بك. على أن سعد باشا زغلول صمم على رأيه وصمم على أن ترفضه الأمة، فأرسل إلى مصطفى بك النحاس خطابًا، طالبه فيه أن يبذل أقصى جهوده لمنع الناس من الموافقة عليه دون شروط، وقد أدى هذا الموقف إلى تعميق الخلاف بين أعضاء الوفد من المعتدلين والمتطرفين، مما أدى إلى انقسام الوفد المصري[108].

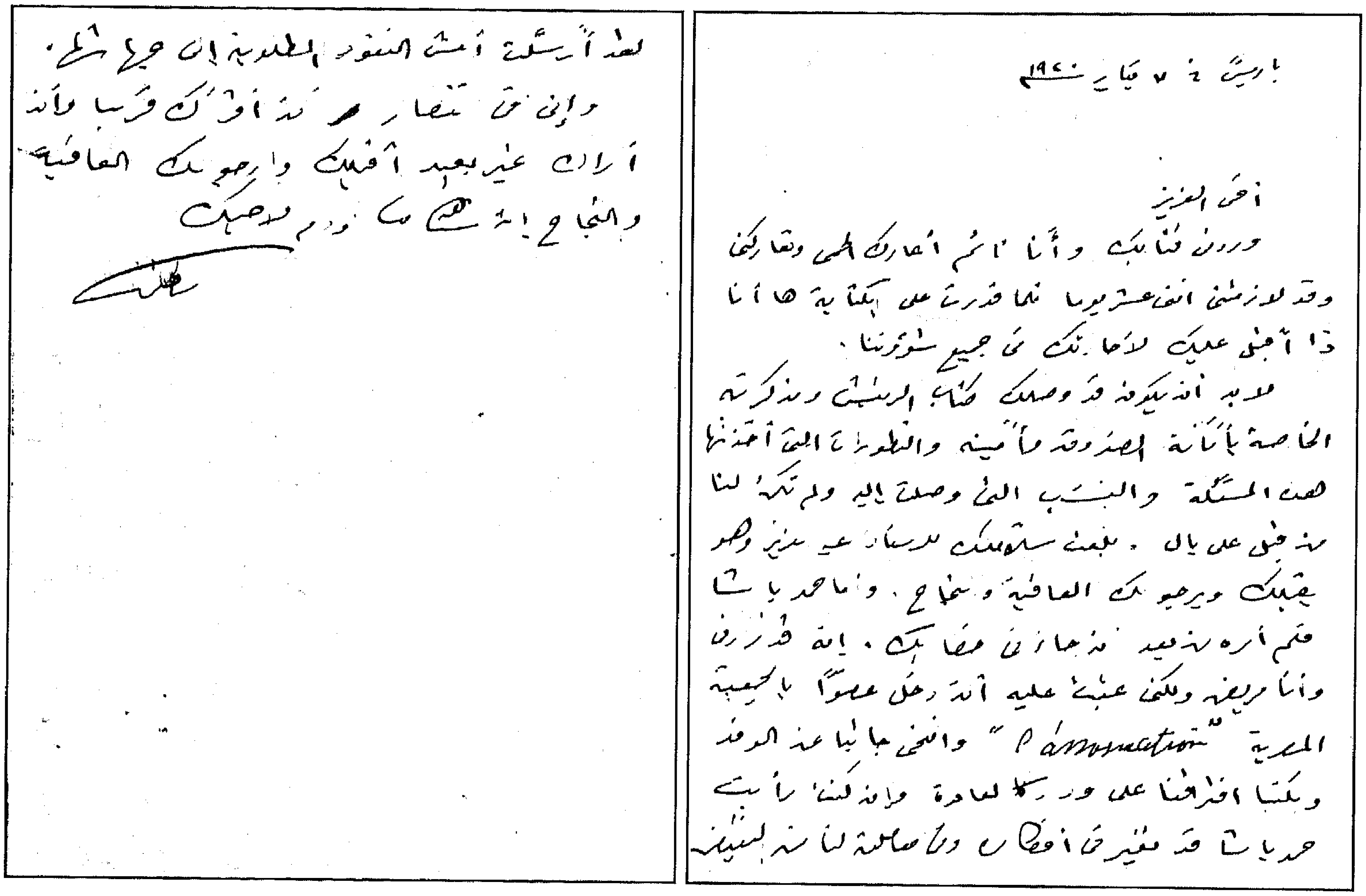
في 16 مارس عام 1921 كُلف عدلي باشا يكن بتأليف الوزارة، وأعلن أنه ماض في طريق المفاوضة، فأعلن سعد باشا زغلول عدم ثقته في حكومة عدلي باشا يكن، وحاول استصدار قرار من الوفد بسحب الثقة منها، فرفض أعضاء الوفد الموافقة على القرار، فشن سعد باشا زغلول عليهم حملة عنيفة، لحمل الشعب على سحب الثقة من الحكومة، وأخذ أنصاره يرددون الهتافات العدائية ضد عدلي باشا يكن رافعين شعار:

"الاحتلال مع سعد خير من الاستقلال على يد عدلي".

كما هدد سعد باشا زغلول بنشر بيان باسمه يعلن عدم ثقته بعدلي باشا يكن، مما حدا بخمسة من أعضاء الوفد المؤيدين لعدلي باشا يكن، إلى إرسال بيان إلى سعد باشا زغلول، اعترضوا فيه على عدم اكتراثه برأي الأغلبية، فاعتبرهم سعد باشا زغلول منفصلين عن الوفد، فتوالت الاستقالات تباعًا، فخرج عبدالعزيز بك فهمي، وعلي باشا شعراوي، وحافظ بك عفيفي، وجورج بك خياط، وعبد الخالق بك مدكور، وعلي بك ماهر، وويصا بك واصف[109].

أما محمد محمود باشا فقد رأى أن المفاوضات بين مصر وبريطانيا ليست بين ندين متعادلين، وإنما هي بين القوة المسلحة والحق الأعزل، ولهذا فقد رأى أنه من الأفضل الحصول على شيء تتقوى به البلاد ثم تطالب بغيره، لأن مبدأ التمسك بالكل أو لا شيء مبدأ خطير لصعوبة تحقيقه، طالما أن مصر لا تملك القوة التي تجبر بها بريطانيا على تحقيق مطالبها، وقد انتهى أمر الخلاف إلى انقسام هيئة الوفد المصري، التي قادت ثورة 1919.

ولما كانت الغالبية العظمى من الجماهير المصرية قد انضمت إلى سعد باشا زغلول وأيدت سياسته، بينما عارضت سياسة عدلي باشا يكن، فقد سافر وفد المفاوضات وسط موجة عارمة من السخط والهجوم، غير أن هذه المظاهرات لم تفلح في إثناء عدلي باشا يكن عن المضي في تحقيق ما صح عزمه عليه، فأجرى مفاوضاته مع جورج كيرزون وزير الخارجية البريطانية خلال الفترة من 16 يوليو إلى 19 نوفمبر عام 1921، وفي أثناء هذه المفاوضات حاول عدلي باشا يكن جاهدًا تفادي الفشل والتغلب على الصعاب، غير أنه وجد أن المفاوضات لن تؤدي إلى النتيجة التي يرجوها لمصر، فقطع المفاوضات، وعاد إلى القاهرة في 5 ديسمبر عام 1921

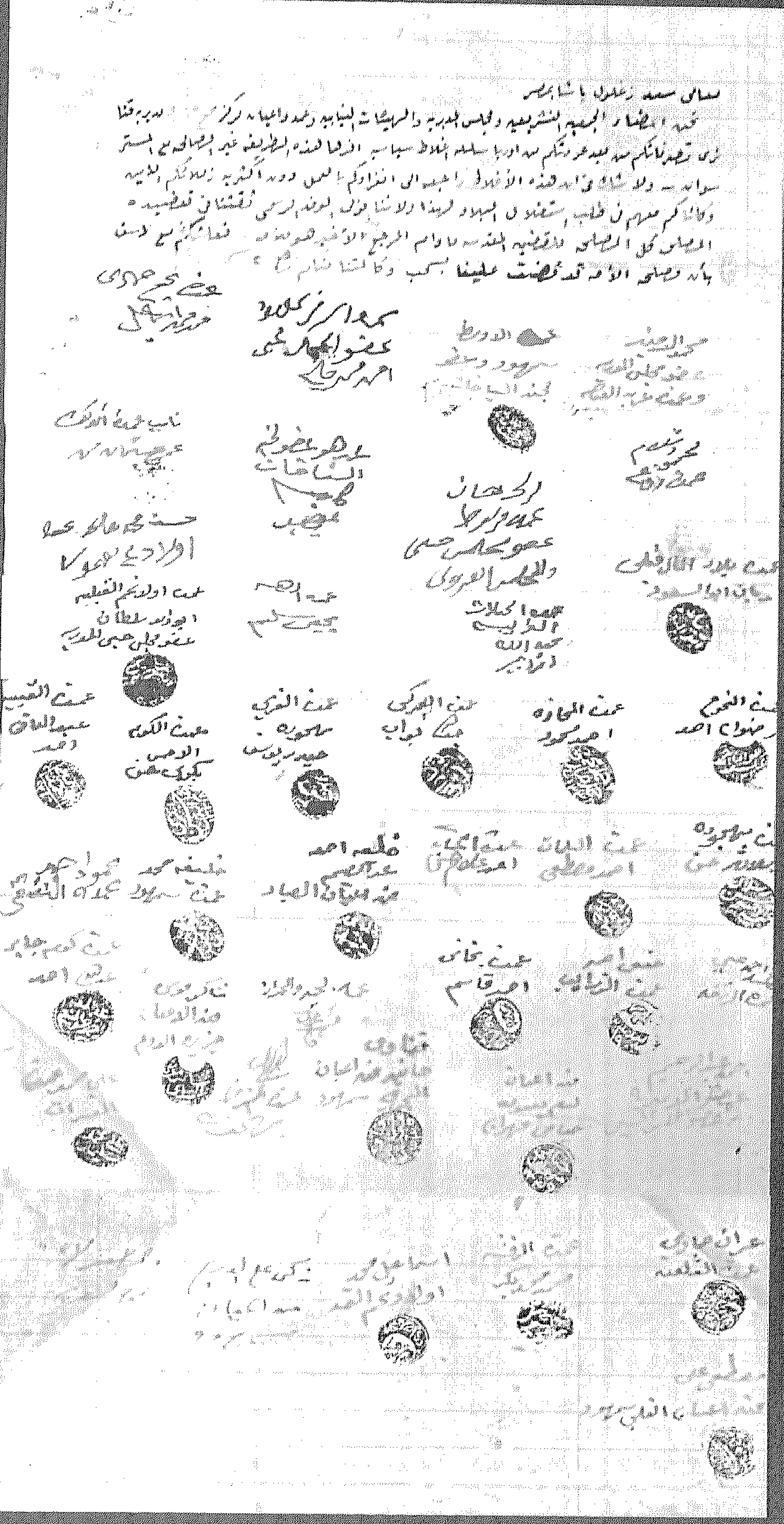


▪ خطاب من سعد باشا زغلول إلى محمد محمود باشا حول تغيير طباع أعضاء الوفد المصري

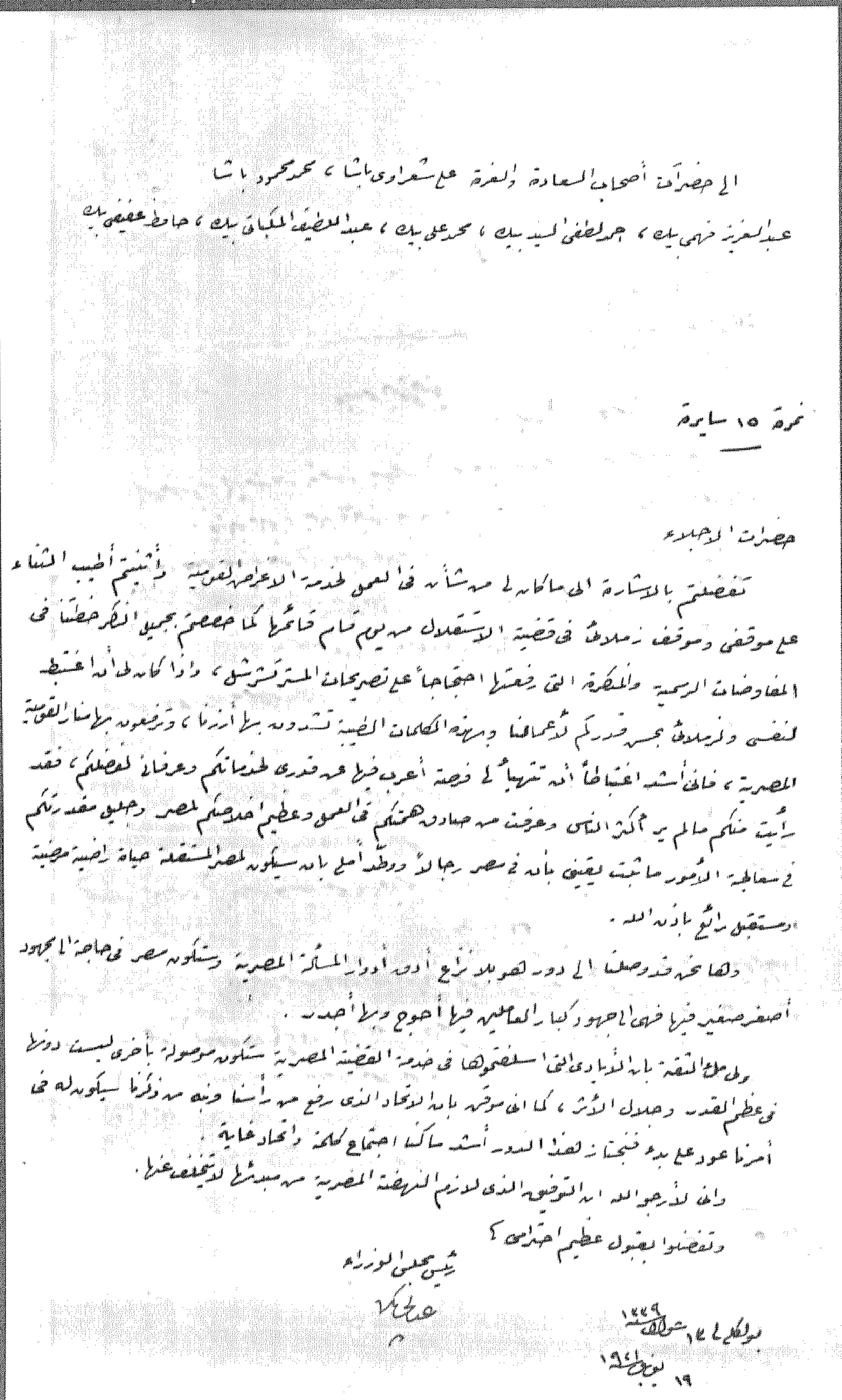
وقدم استقالته إلى السلطان أحمد فؤاد الأول فور وصوله، بعد أن استقبل أسوأ استقبال من الجماهير المؤيدة لسعد باشا زغلول، مما أدى إلى استحكام الخلاف وتعذر الاتفاق بين الطرفين[110].

وقد كان محمد محمود باشا وراء عدلي باشا يكن، مؤيدًا مفاوضاته مع كيرزون، وكان راغبًا في حضور المفاوضات مع عدلي باشا يكن، مساندًا له أمام الموجة العاتية التي أثارها عليه سعد باشا زغلول.

وقد عبر محمد محمود باشا عن رأيه في مفاوضات عدلي باشا بقوله "تفاوض عدلي مع الإنجليز فرفع شأن مصر في تلك البلاد، وانتهت بأن قطع المفاوضات محتفظًا بحقوق بلاده كاملة غير منتقصة"[111].



■ خطاب بسحب الثقة من سعد باشا زغلول بتوقيع عمد ومشايخ نجع حمادي



الى حضرات أصحاب السعادة والعزة علي شعراوي باشا ، محمد محمود باشا
عبد العزيز فهمي بك ، أحمد لطفي السيد بك ، محمد علي بك ، عبد اللطيف المكباتي بك ، حافظ عفيفي بك

نمرة ١٥ سايرة

حضرات الأجلاء

تفضلتم بالإشارة الى ما كان لى من شأن فى العمل لخدمة الأغراض الوطنية وأثنيتم أطيب الثناء على موقفي وموقف زملائي فى قضية الاستقلال من يوم قيام خاطر [illegible] كما خصصتم بجميل الذكر خطتنا فى المفاوضات الرسمية والمذكرة التى [illegible] احتجاجاً على تصريحات المستر تشرشل ، وإذا كان لى أن أغتبط لنفسي ولزملائي بحسن تقديركم لأعمالنا وبهذه الكلمات الطيبة تصدر من [illegible] ، وممن يعدون من أساطين القومية المصرية ، فإنى أشد اغتباطاً أن تهيأت لى فرصة أعرب فيها عن تقديري لخدماتكم وعرفاني لفضلكم ، فقد رأيت منكم ما لم ير أكثر الناس وعرفت من صادق همتكم فى العمل وعظيم إخلاصكم لمصر وجليل [illegible] فى معالجة الأمور ما ثبت يقيني بأن فى مصر رجالاً وقوى أملي بأن سيكون لمصر المستقلة حياة زاهية مرضية ومستقبل رائع بإذن الله .

ولما نحن قد وصلنا الى دور لعله أدق أدوار المسألة المصرية وستكون مصر فى حاجة الى مجهود أصغر صغير فيها فهى الى جهود كبار العاملين فيها أحوج وبهم أجدر .

ولى ملء الثقة بأن الأيادي التى أسلفتموها فى خدمة القضية المصرية ستكون موصولة بأخرى ليست دونها فى عظم القدر وجليل الأثر ، كما انى موقن بأن الاتحاد الذى يجمع من أنتم ومن ذكرنا سيكون له فى أمرنا عون على [illegible] لهذا السعي أشد ما كان اجتماع الكلمة واتحاد الغاية .

وانى لأرجو الله أن التوفيق الذى لازم النهضة المصرية من مبدئها لا يتخلف عنها .

وتفضلوا بقبول عظيم احترامى ،

رئيس مجلس الوزراء
عدلي يكن

تحريراً فى ١٧ شوال سنة ١٣٣٩
١٩ يونيو ١٩٢١

■ خطاب من عدلي باشا يكن إلى علي باشا شعراوي، ومحمد محمود باشا، وعبد العزيز بك فهمي، وأحمد لطفي السيد بك، ومحمد علي بك علوبة، وعبد اللطيف بك المكباتي، وحافظ بك عفيفي يطلب منهم الإنضمام إليه والتعاون معه



■ فندق شبرد

محمد محمود باشا وحزب الأحرار الدستوريين

بدأت فكرة تأليف حزب الأحرار الدستوريين في أواخر نوفمبر عام 1921، وقد تزعمه عدلي باشا يكن، غير أنه كان مترددًا في الإقدام على تأليف حزب برئاسته، إذ كان لا يميل إلى الخصومات والمنازعات الحزبية، لكنه في نهاية الأمر رضخ لرغبة أعضاء الوفد المنفصلين وإلحاحهم على أن يتخذوا من رئاسته سندًا للحزب الجديد.

وبعد صدور تصريح 28 فبراير عام 1922، اقتنع عدلي باشا يكن بضرورة تأليف الحزب، وتعددت اجتماعات المؤسسين في منزل عدلي باشا يكن في رمل الإسكندرية في صيف عام 1922، بهدف وضع اللوائح والقوانين المنظمة له، كما حدد يوم 30 أكتوبر عام 1922 موعدًا لانعقاد أول اجتماع للجمعية العمومية للحزب في فندق شبرد، حيث أعلن عدلي باشا يكن بحضور 300 عضو قيام حزب الأحرار الدستوريين. كما أعلن محمد محمود باشا مبادئ الحزب الثمانية عشر[112].

وبعد انتهاء حفل إعلان قيام حزب الأحرار الدستوريين، نودي بعدلي باشا يكن رئيسًا للحزب، واستمر في رئاسته حتى استقال في 17 من يناير عام 1924، ليبقى الحزب دون رئيس إلى أن تم اختيار عبد العزيز باشا فهمي رئيسًا للحزب في 4 يناير عام 1925، حتى استقال في 4 مارس عام 1926، فظلت رئاسة الحزب شاغرة إلى 24 فبراير عام 1929 عندما اختير محمد محمود باشا رئيس الوزراء ووكيل الحزب رئيسًا له[113].

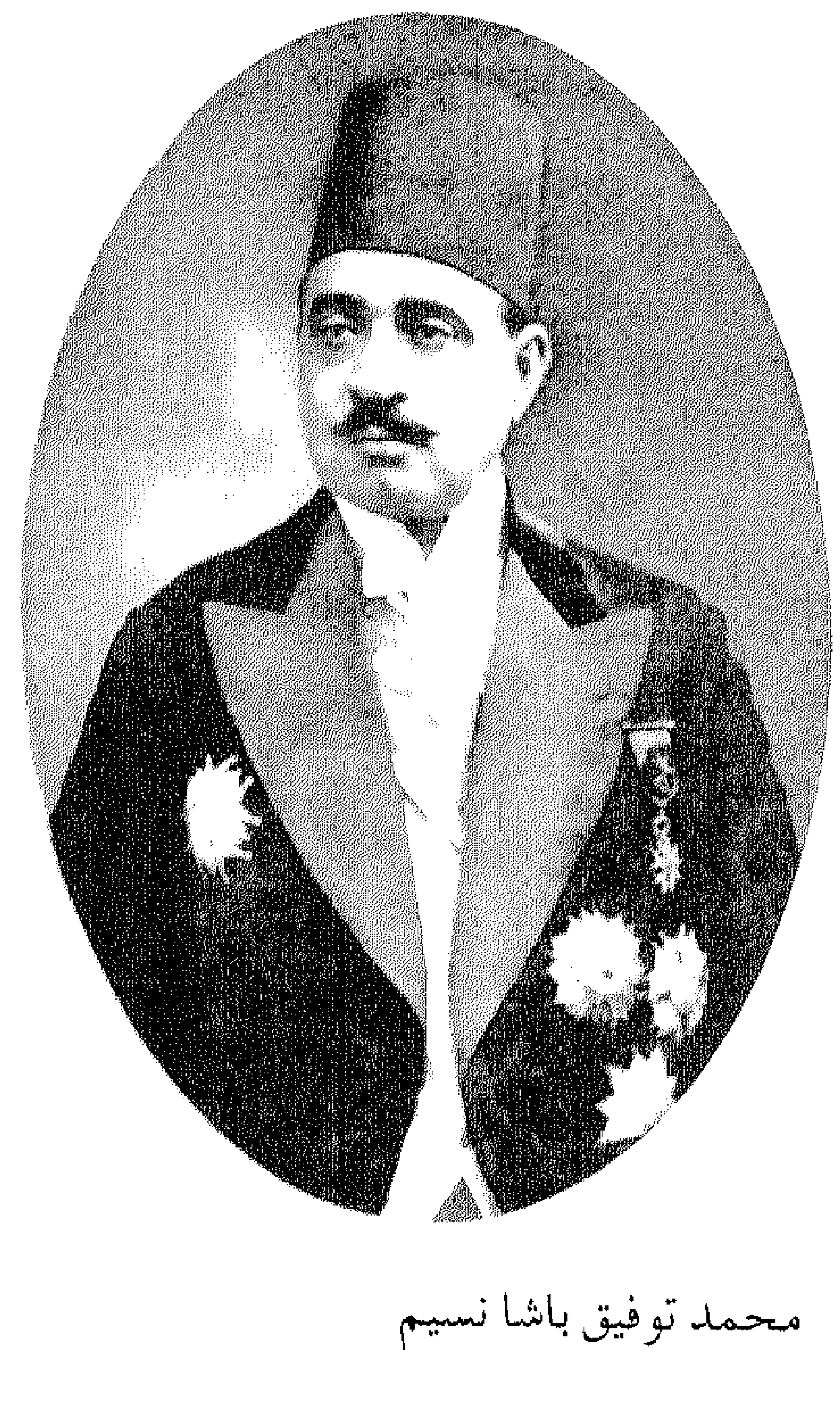
وقد مرت علاقة محمد محمود باشا بحزب الأحرار الدستوريين بمرحلتين:

الأولى: بصفته عضوًا ونائبًا ووكيلاً.

الثانية: بصفته رئيسًا للحزب.

- **المرحلة الأولى: محمد محمود باشا وعضوية حزب الأحرار الدستوريين (1922 – 1929)**

في 10 نوفمبر عام 1922 انتخب محمد محمود باشا نائبًا لرئيس حزب الأحرار الدستوريين[114]، وقد لعب محمد محمود باشا في تلك المرحلة دورًا بارزًا على الساحة السياسية، إذ لم يألُ جهدًا في الإدلاء بدلوه في الأحداث السياسية المتعاقبة في تلك الفترة، فقد أيد لجنة وضع الدستور عام 1923، واعتبر ما توصلوا إليه خطوة نحو الديمقراطية في مصر، كما هاجم وزارة محمد توفيق نسيم باشا التي خلفت وزارة عبد الخالق باشا ثروت في 20 نوفمبر عام 1922 عندما حاولت مس مشروع الدستور[115].



محمد توفيق باشا نسيم

تمتع محمد محمود باشا داخل حزب الأحرار الدستوريين بنفوذ قوي، فعقب صدور الدستور في 19 أبريل عام 1923، وبدء الانتخابات النيابية، قام محمد محمود باشا بإلقاء



■ محمد محمود باشا ..

زعيم حزب الأحرار الدستوريين



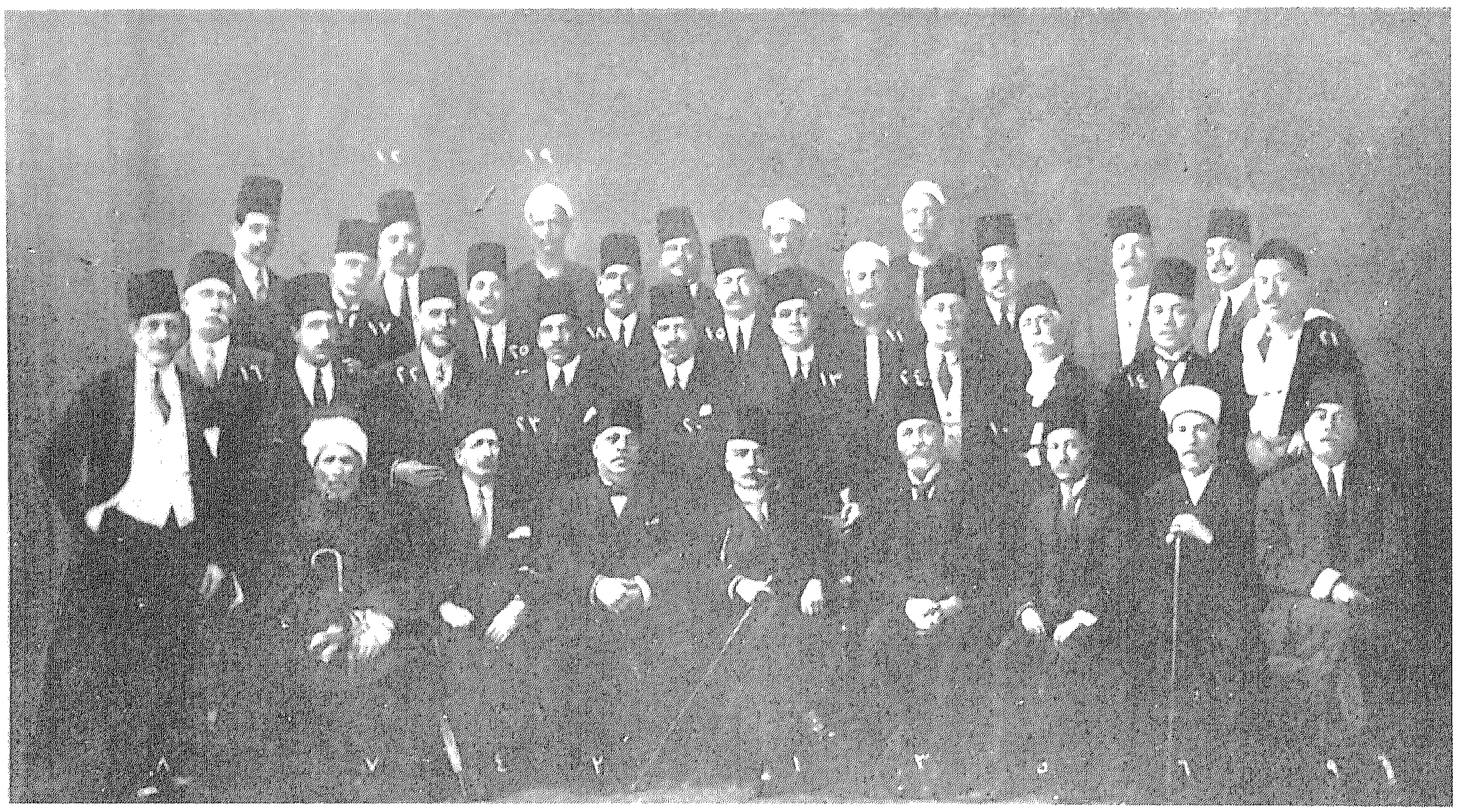
■ أحمد باشا زيور

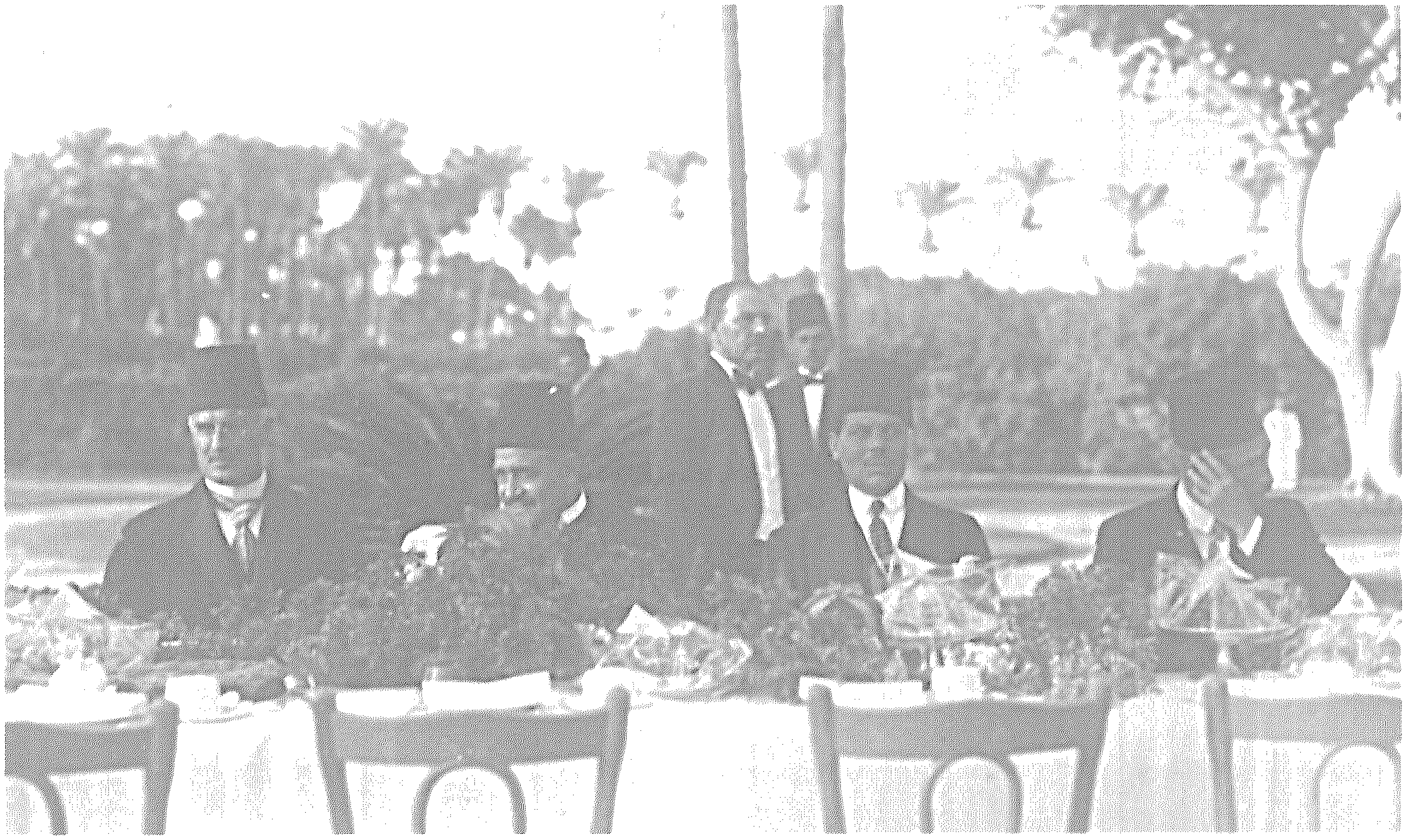
■ أعضاء لجنة دستور 1923

خطاب الحزب نيابة عن رئيس الحزب عدلي باشا يكن، كما استهل حملته الانتخابية في دائرة البريا في مديرية أسيوط في 30 يونية عام 1923 بخطاب أوضح من خلاله سياسة حزب الأحرار الدستوريين، نحو الدستور والمفاوضات، كما قام محمد محمود باشا بمساعدة إسماعيل باشا صدقي في حملته الانتخابية في طنطا في مديرية الغربية، حيث قام بزيارتها معه، وألقى خطابًا باعتباره نائبًا عن رئيس الحزب، مما يدل على أن محمد محمود باشا باعتباره وكيلاً للحزب كان ينوب عن رئيسه في بعض مهام الحملة الانتخابية[116].

كما لم يكن محمد محمود باشا راضيًا عن مشاركة حزب الأحرار الدستوريين في وزارة أحمد باشا زيوار، مما أدى في النهاية إلى الضغط على عبد العزيز باشا فهمي لتقديم استقالته، بل يذكر سعد باشا زغلول أنه في 7 يونية عام 1925 وَسَّطَ محمد محمود باشا، أحمد لطفي السيد بك في أن يقنع الوزراء الدستوريين بالاستعفاء، وإلا فإن الحزب سوف يفصلهم عن عضويته.

كما أيد محمد محمود باشا موقف حزبه من أزمة كتاب "الإسلام وأصول الحكم" للشيخ علي عبد الرازق مع حكومة أحمد باشا زيوار والتي أدت إلى فشل الائتلاف وإستقالة وزراء حزب الأحرار الدستوريين من وزارة أحمد باشا زيوار[117].







■ أحمد لطفي السيد باك، ومحمد محمود باشا، ومحمد توفيق باشا نسيم، والأمير عمر طوسون

■ الأمير عمر طوسون، ومحمد توفيق باشا نسيم، ومحمد محمود باشا



■ محمد محمود باشا . .
رئيس الوزراء عام 1928



كما لعب محمد محمود باشا وحفني بك محمود دورًا كبيرًا في ائتلاف حزبي الوفد والأحرار الدستوريين، ضد حكومة أحمد باشا زيوار، كما ألقى محمد محمود باشا خطابًا في جمع من الأحرار الدستوريين في 30 أكتوبر عام 1925 بحضور أمين بك الرافعي، وأجمع الحاضرون على ضرورة انعقاد البرلمان من تلقاء نفسه في يوم 21 نوفمبر عام 1925، في دار البرلمان، غير أن الائتلاف فشل في عقد البرلمان في دار البرلمان، فقرر النواب والشيوخ عقد الجلسة في فندق "الكونتننتال"، وفي هذا الاجتماع تصافح الزعماء الثلاثة سعد باشا زغلول، ومحمد محمود باشا وحافظ بك رمضان، وعقب الاجتماع عقد مجلس النواب فانتخب سعد باشا زغلول رئيسًا لمجلس النواب، ومحمد محمود باشا وعبد الحميد باشا سعيد وكيلين للمجلس، وقد شهدت الجلسة سحب الثقة من الحكومة وندب وفد من فتح الله باشا بركات ومحمد محمود باشا وعبد الحميد باشا سعيد لتبليغ الملك أحمد فؤاد الأول بالأمر[118]، كما شارك محمد محمود باشا في حفل الشاي الذي دعا إليه سعد باشا زغلول في النادي السعدي للأحزاب المؤتلفة في 30 من ديسمبر عام 1925.



في 19 من فبراير عام 1926 عقد المؤتمر الوطني في فناء منزل محمد محمود باشا، وقد شارك فيه سعد باشا زغلول، وقرر خلاله المشاركون الاشتراك في الانتخابات البرلمانية التي دعت إليها حكومة أحمد باشا زيوار[119].

وقد شارك محمد محمود باشا في وزارة عدلي باشا يكن الأولى في 7 يونية عام 1926، كوزير للمواصلات، كما شارك في وزارة عبد الخالق باشا ثروت التي خلفت وزارة عدلي باشا يكن، كوزير للمالية بدلاً من المواصلات[120].





- علي بك عبد الرازق
- فتح الله باشا بركات

- عبد الحميد باشا سعيد
- أمين بك الرافعي



■ منزل محمد محمود باشا

وعندما توفي سعد باشا زغلول في أغسطس عام 1927 أصدر محمد محمود باشا بيانًا باسم الحزب أكد حرص حزب الأحرار الدستوريين على استمرار الائتلاف وتأييده، ورأى من الحكمة استمراره في وزارة مصطفى باشا النحاس الائتلافية التي خلفت وزارة عبد الخالق باشا ثروت، حيث حصل على تأييد الحزب للمشاركة في الوزارة، وذلك كوزير للمالية.

وكما كان محمد محمود باشا سببًا في قيام الائتلاف، كان سببًا في انهياره عندما قدم استقالته من الوزارة في 4 مايو عام 1928، فكانت سببًا في سقوط وزارة مصطفى باشا النحاس في 25 يونية عام 1928[121].

■ محمد محمود باشا



- **المرحلة الثانية، محمد محمود باشا ورئاسة حزب الأحرار الدستوريين (1929 – 1941)**

لا يخفى على أحد أن محمد محمود باشا كان الرئيس الفعلي لحزب الأحرار الدستوريين منذ أن قدم عدلي باشا يكن استقالته، وعقب تشكيل محمد محمود باشا وزارته الأولى في 25 يونية 1928، كان لابد أن يرتقي محمد محمود باشا إلى كرسي رئاسة الحزب بصورة رسمية، غير أن هذا الأمر تأجل إلى 24 من فبراير عام 1929 عندما اختارت اللجنة الإدارية للحزب محمد محمود باشا رئيسًا للحزب[122].

وقد شهدت فترة رئاسة محمد محمود باشا العديد من الأحداث فقد افتتح في عهده نادي الأحرار الدستوريين في 20 نوفمبر عام 1929[123]، وأعيد تشكيل مجلس إدارته وتأليف لجان له في المديريات[124]، كما رفض مشاركة الحزب في انتخابات عام 1930[125]، وكان من أشد المعارضين لحكومة إسماعيل باشا صدقي، ودستور عام 1930 الذي اعتبره انتكاسة دستورية، وشارك مع حزب الوفد في جبهة المعارضة، ودعا حزب الوفد إلى حفل شاي في نادي الأحرار الدستوريين في 4 أبريل عام 1930، حضره مصطفى باشا النحاس وزعماء حزب الوفد، تمخض عنه تشكيل لجنة اتصال مشتركة تكونت من فتح الله باشا بركات، ومكرم بك عبيد، ومحمد بك علي علوبة، ومحمد بك حسين هيكل[126].

وقد استمر محمد محمود باشا وحزبه في معارضتهم لحكومة إسماعيل باشا صدقي حتى قدم استقالته في 27 سبتمبر عام 1933، وحلت وزارة عبد الفتاح باشا يحيى محلها.

وقد شهدت الفترة الممتدة ما بين عامي 1930 و1935، العديد من الهجمات على منزل محمد محمود باشا، فقد تعرض المنزل لانفجار في عام 1934، وشهد في 12 ديسمبر عام 1935 هجوم مجموعة من المتظاهرين على المنزل[127].

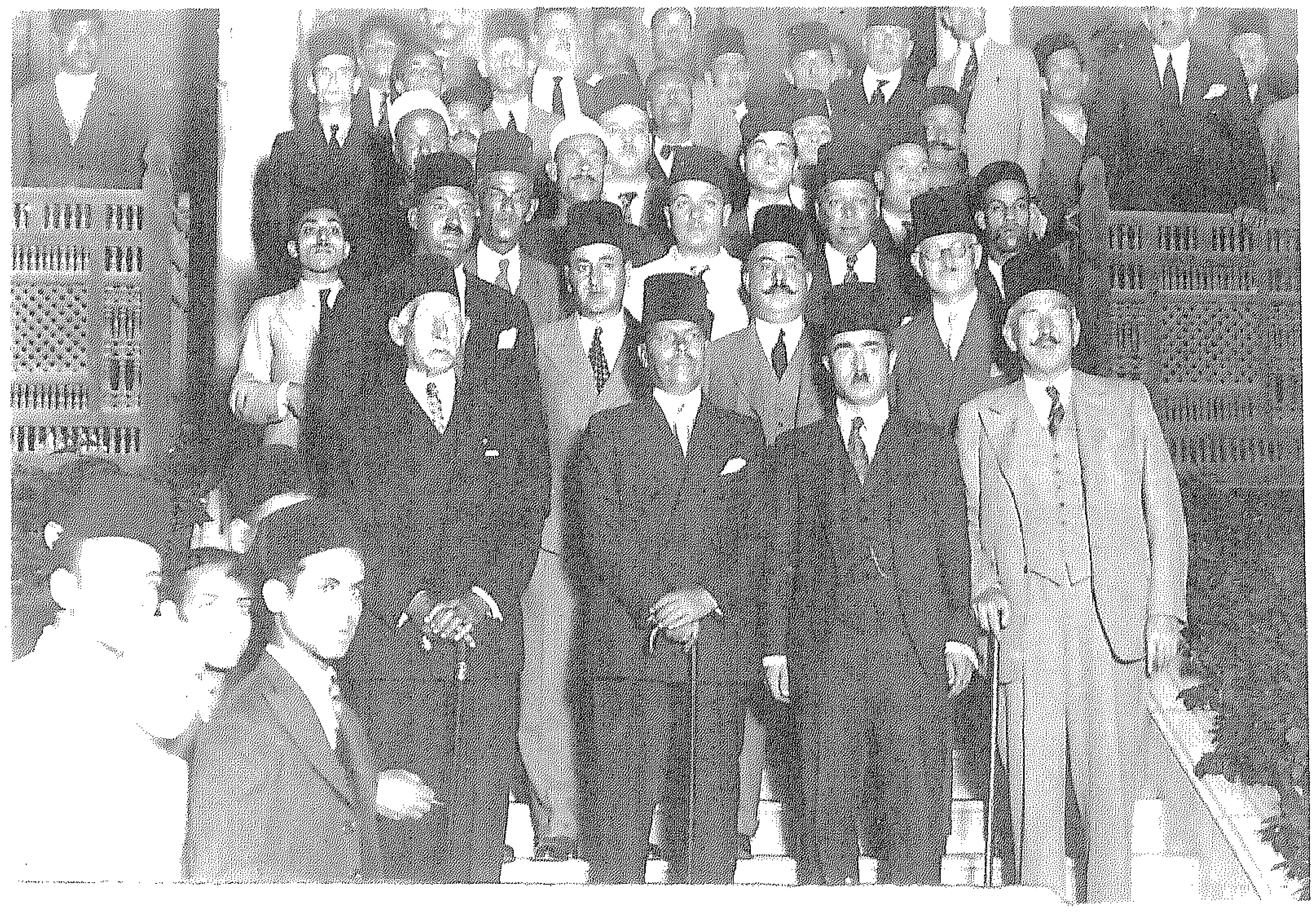
كما تعرض منزل محمد محمود باشا للهجوم مرة أخرى من قبل فرقة القمصان الزرقاء من شباب حزب الوفد في ديسمبر عام 1937، حيث تعرض المنزل لإطلاق النار وحدثت اشتباكات مع الحراس الذين نجحوا في صد المهاجمين[128].

ويعتبر محمد محمود باشا رئيس الحزب الوحيد الذي تولى رئاسة الوزارة أكثر من مرة، وقد انتهت فترة رئاسته للحزب بوفاته في 31 يناير 1941[129].





- محمد حسين بك هيكل
- عبد الفتاح باشا يحيى



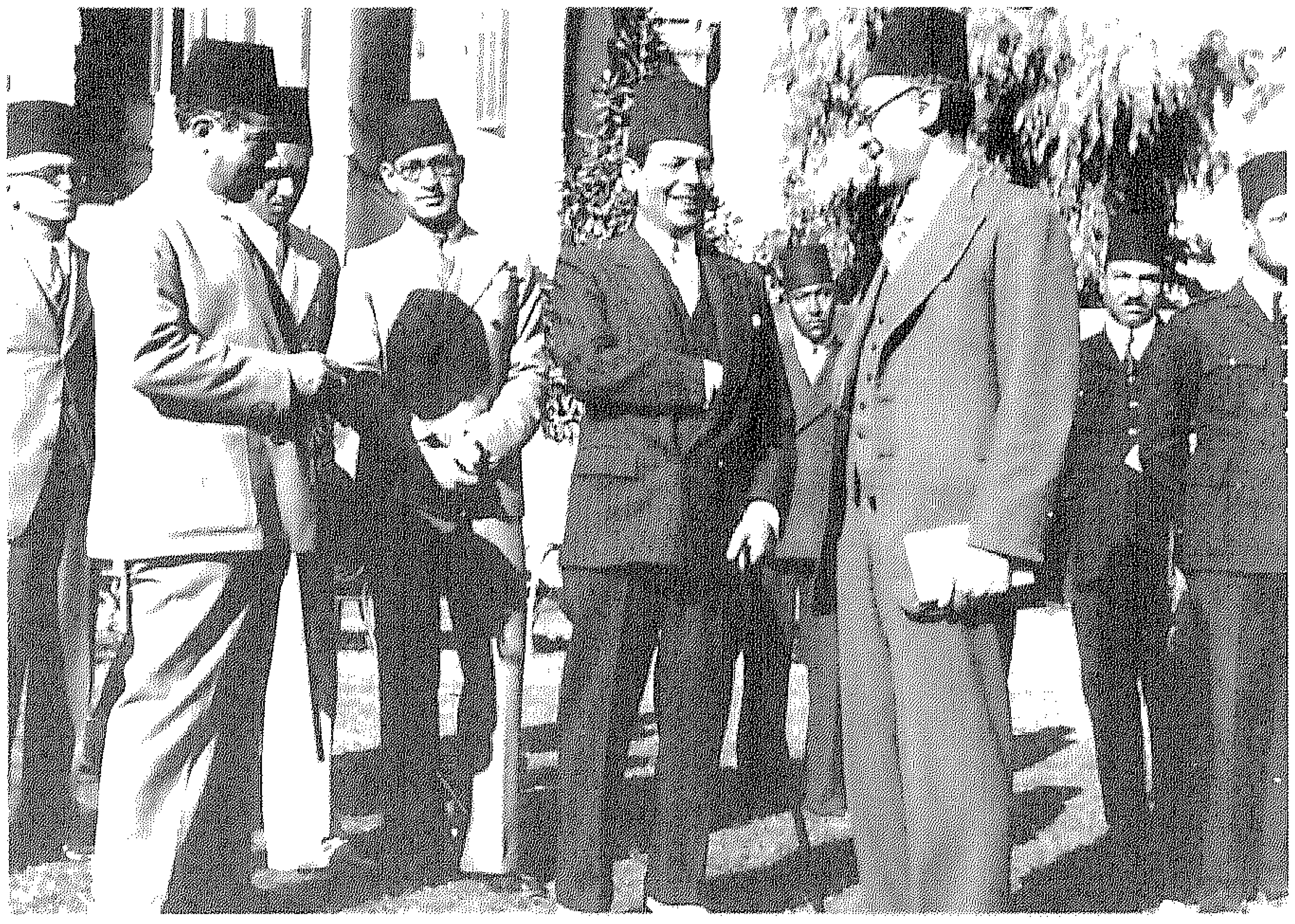
■ محمد محمود باشا ومحمد حسين بك هيكل وجعفر باشا ولي يتوسطون مجموعة من أعضاء حزب الأحرار الدستوريين



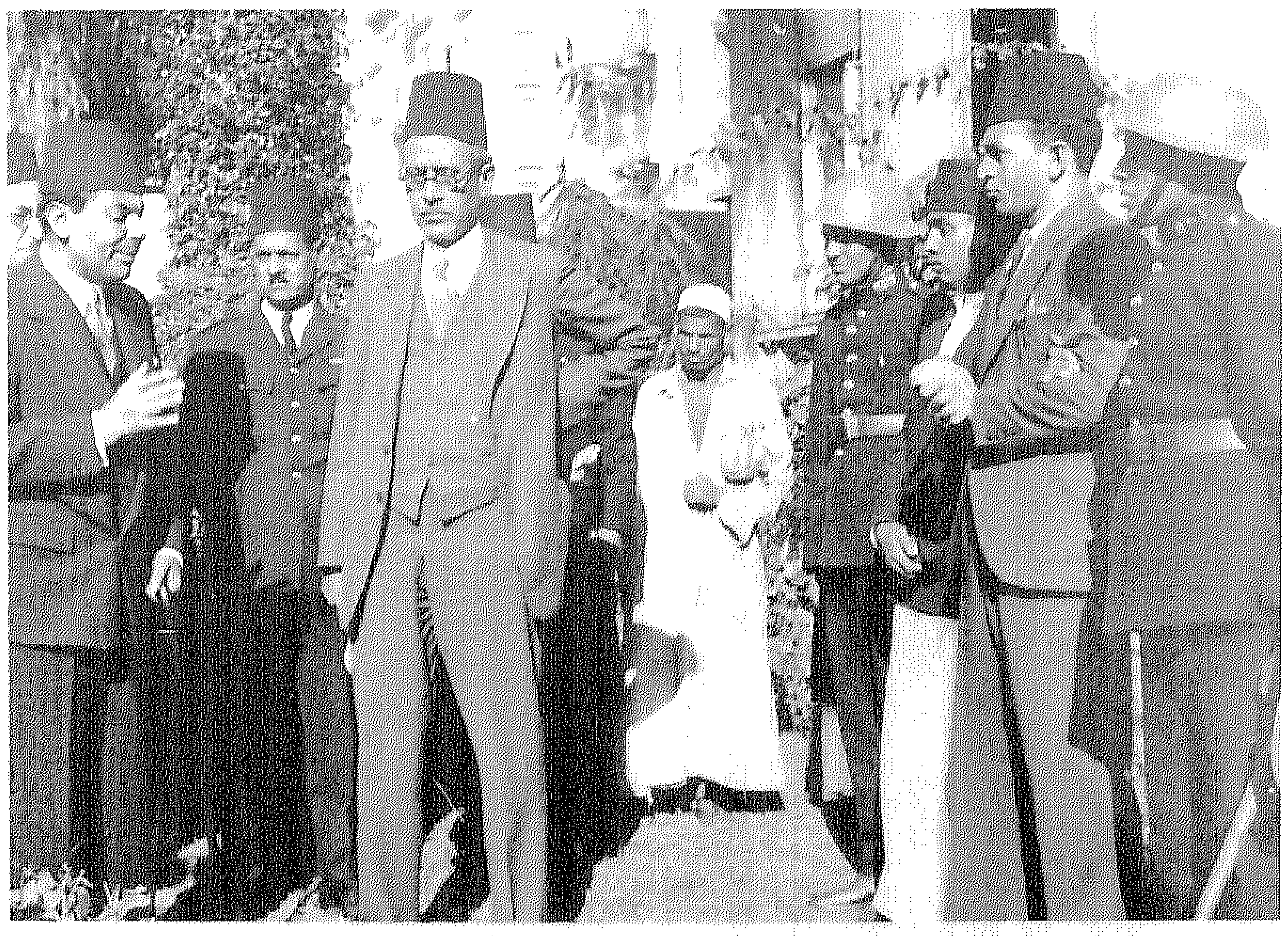
■ محمد محمود باشا وعبد الفتاح باشا يحيى ومحمد حسين بك هيكل يتوسطون مجموعة من أعضاء حزب الأحرار الدستوريين



■ جموع الأحرار الدستوريين أمام منزل محمد محمود باشا

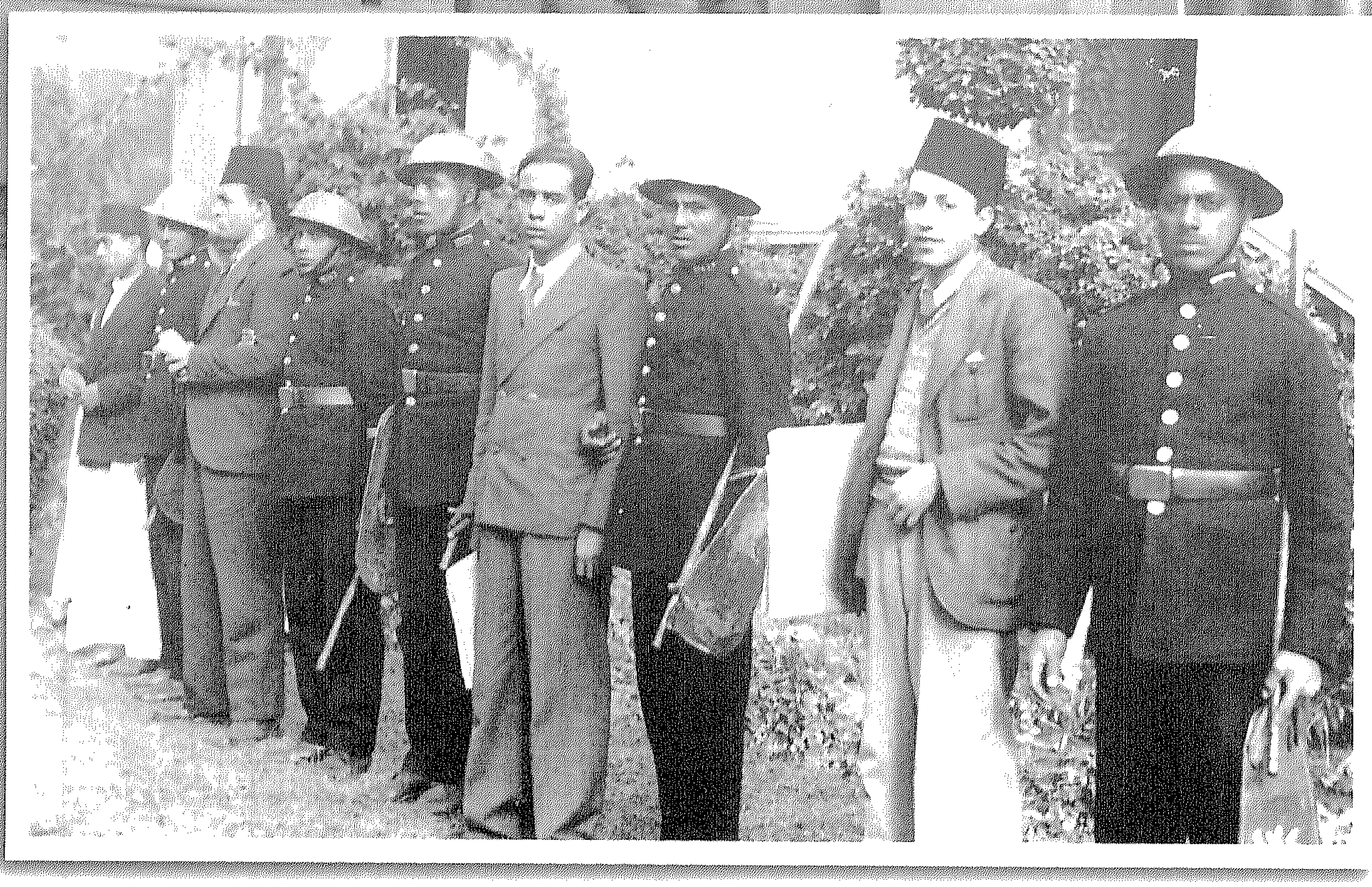






■ مظاهر الاعتداء على منزل محمد محمود باشا









■ فرقة القمصان الزرقاء يتوسطها توفيق دياب

■ محمد محمود باشا . . زعيم حزب الأحرار الدستوريين





■عدلي باشا يكن، ومحمد محمود باشا يتقدمان أعضاء وزارة عدلي باشا يكن الثانية

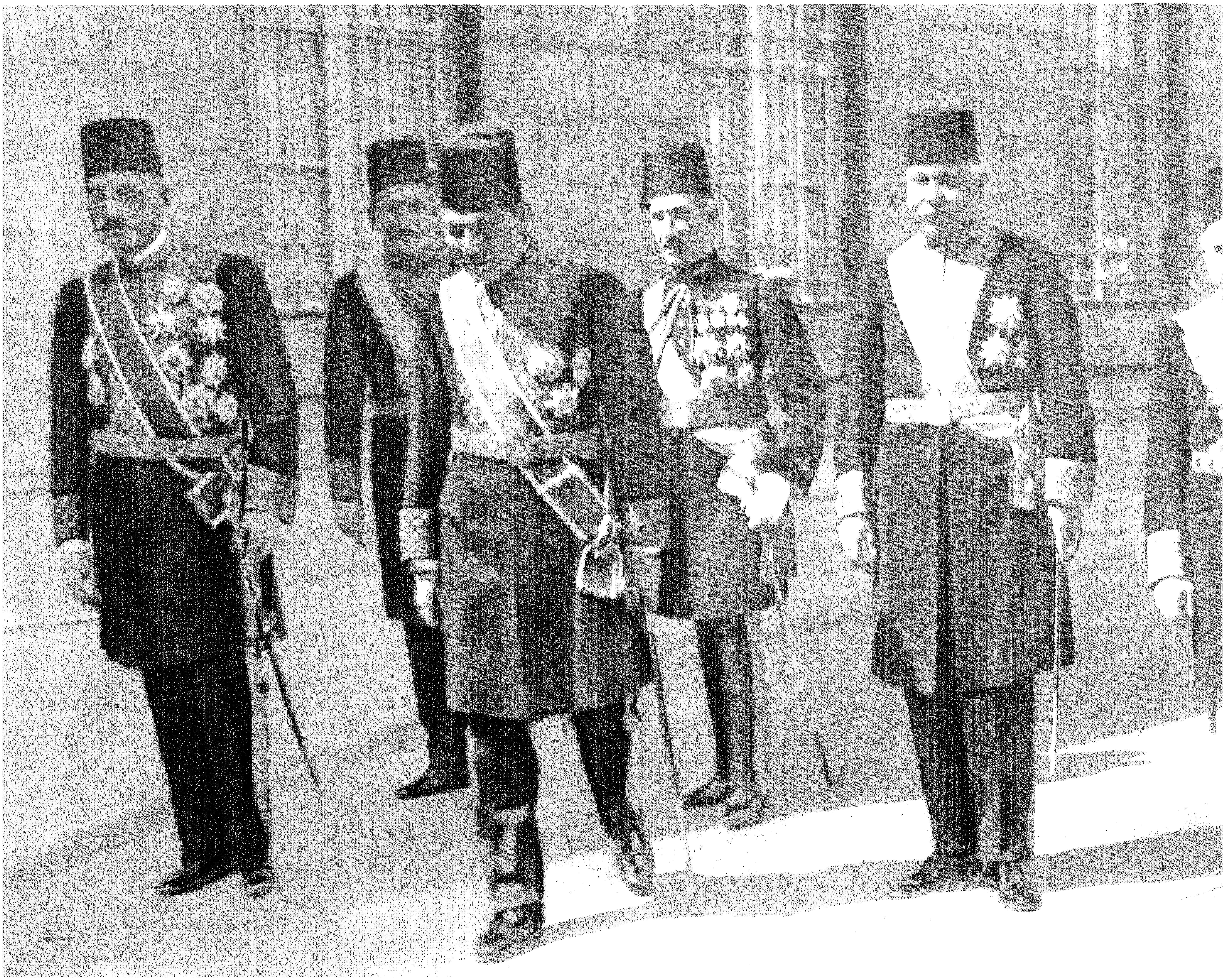
محمد محمود باشا والوزارة

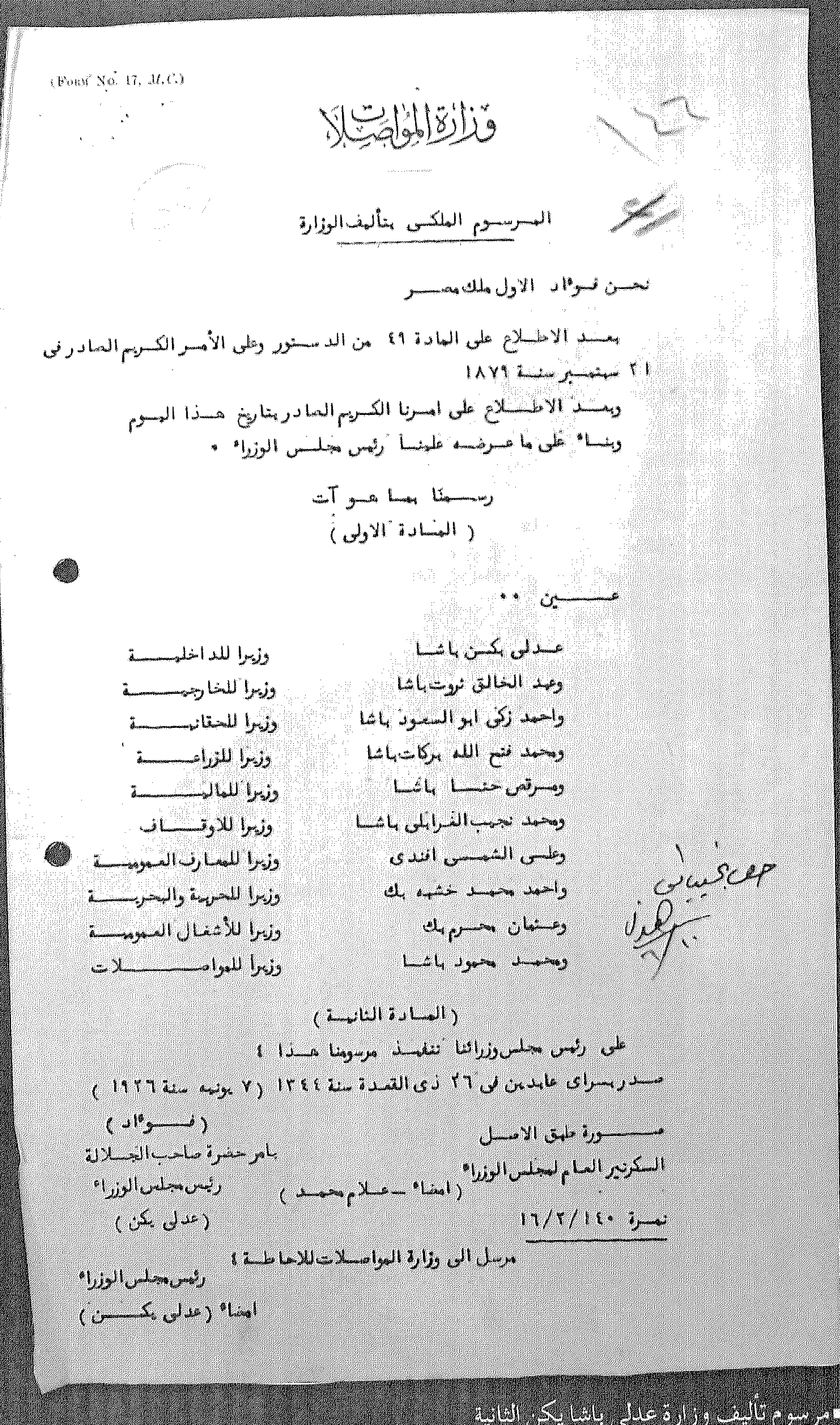
محمد محمود باشا وزيرًا

- **في وزارة المواصلات (من 7 يونية عام 1926 إلى 21 أبريل عام 1927)**

اختير محمد محمود باشا وزيرًا للمواصلات في وزارة عدلي باشا يكن الثانية (من 7 يونية عام 1926 إلى 21 أبريل عام 1927)، وما إن تولى محمد محمود باشا الوزارة حتى قام بتأليف مجلس أعلى لإدارة وزارته، كما قام بضبط ميزانية الوزارة وتخفيض الكثير من الاعتمادات المالية التي طالبت بها المصالح التابعة، كما قامت الوزارة في عهده بإعداد مقايسة أعمال الطيران وإرسالها إلى وزارة المالية، وقد اختارت وزارة المواصلات قطعة مساحتها خمسة آلاف فدان في أرض الحكومة في الدخيلة لإنشاء مطار الإسكندرية عليها، كما جرت المفاوضات بين الوزارة وشركة هليوبوليس لتخصيص قطعة أرض لإنشاء مطار القاهرة، كما شهدت فترة وزارته افتتاح خط سكة حديد الأقصر – أسوان، كما نشط محمد محمود باشا في تفقد أعمال الوزارة فقام بزيارة محطة الإسكندرية الجديدة، وزار منطقة الدخيلة لمعاينة منطقة المطار، وقام بافتتاح كوبري دسوق، كما أولى محمد محمود باشا الرعاية لقطاع الاتصالات وخاصة مد خطوط التلغراف ومد كابل أرضي للتليفونات بين القاهرة والإسكندرية، كما عرف عن محمد محمود باشا أثناء عمله كوزير للمواصلات اضطلاعه بالدفاع عن رجاله وموظفيه؛ فقد رفض نقل مدير مصلحة السكك الحديد إلى وزارة الأشغال[130].

وخلال وزارته حصل محمد محمود باشا على نيشان النيل، وقد استمر محمد محمود باشا في منصبه كوزير للمواصلات حتى استقالة الوزارة في 21 أبريل عام 1927[131].





(Form No. 17, M.C.)

وزارة المواصلات

المرسوم الملكى بتأليف الوزارة

نحن فؤاد الاول ملك مصر

بعد الاطلاع على المادة ٤٩ من الدستور وعلى الأمر الكريم الصادر فى ٢١ سبتمبر سنة ١٨٧٩

وبعد الاطلاع على امرنا الكريم الصادر بتاريخ هذا اليوم

وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء .

رسمنا بما هو آت

(المادة الاولى)

عين ..

عدلى يكن باشا	وزيرا للداخلية
وعبد الخالق ثروت باشا	وزيرا للخارجية
واحمد زكى ابو السعود باشا	وزيرا للحقانية
ومحمد فتح الله بركات باشا	وزيرا للزراعة
ومرقص حنا باشا	وزيرا للمالية
ومحمد نجيب الغرابلى باشا	وزيرا للاوقاف
وعلى الشمسى افندى	وزيرا للمعارف العمومية
واحمد محمد خشبه بك	وزيرا للحربية والبحرية
وعثمان محرم بك	وزيرا للأشغال العمومية
ومحمد محمود باشا	وزيرا للمواصلات

(المادة الثانية)

على رئيس مجلس وزرائنا تنفيذ مرسومنا هذا ؛

صدر بسراى عابدين فى ٢٦ ذى القعدة سنة ١٣٤٤ (٧ يونيه سنة ١٩٢٦)

(فؤاد)

بامر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

(عدلى يكن)

صورة طبق الاصل

السكرتير العام لمجلس الوزراء

(امضاء ـ علام محمد)

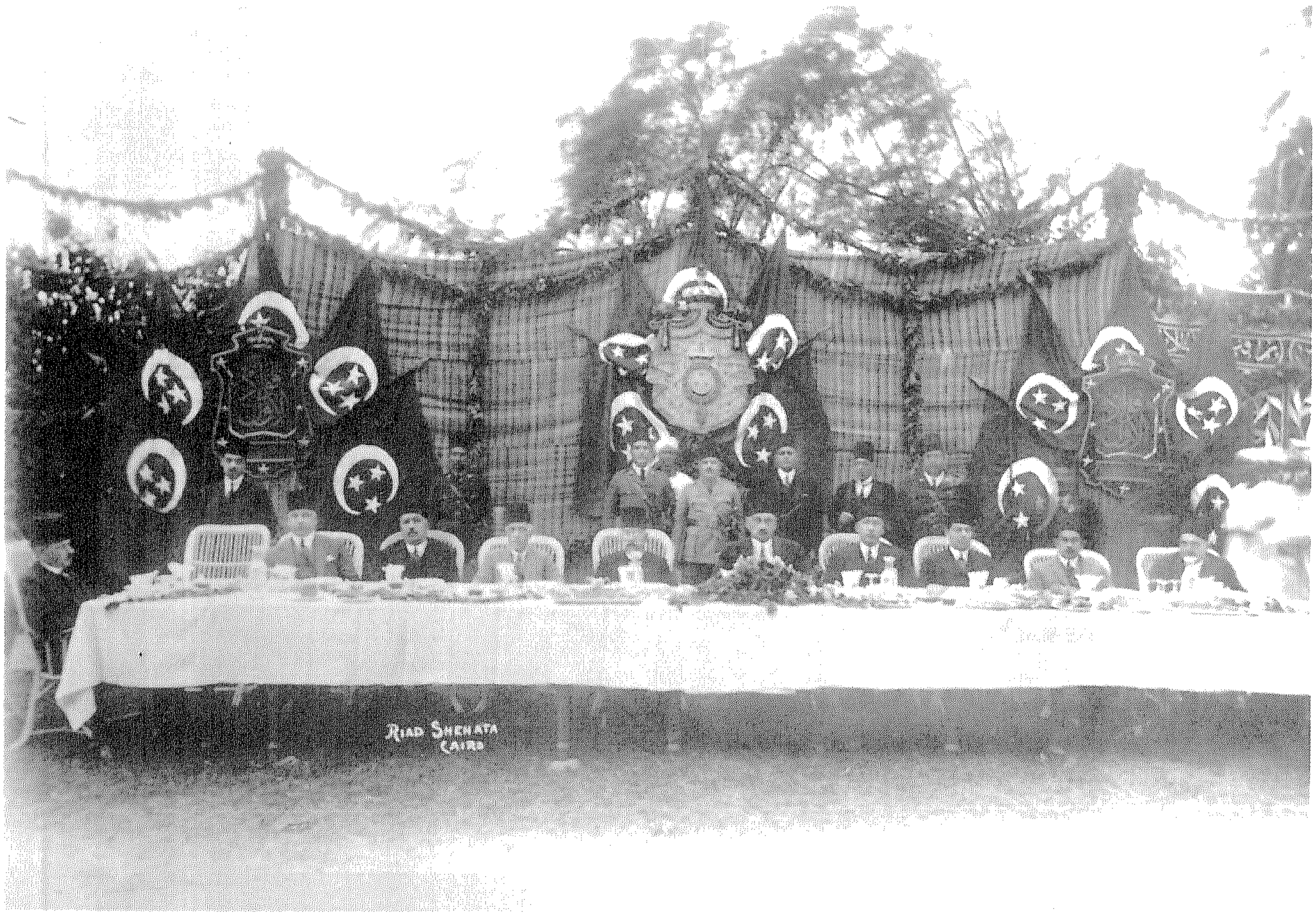
نمرة ١٦/٢/١٤٠

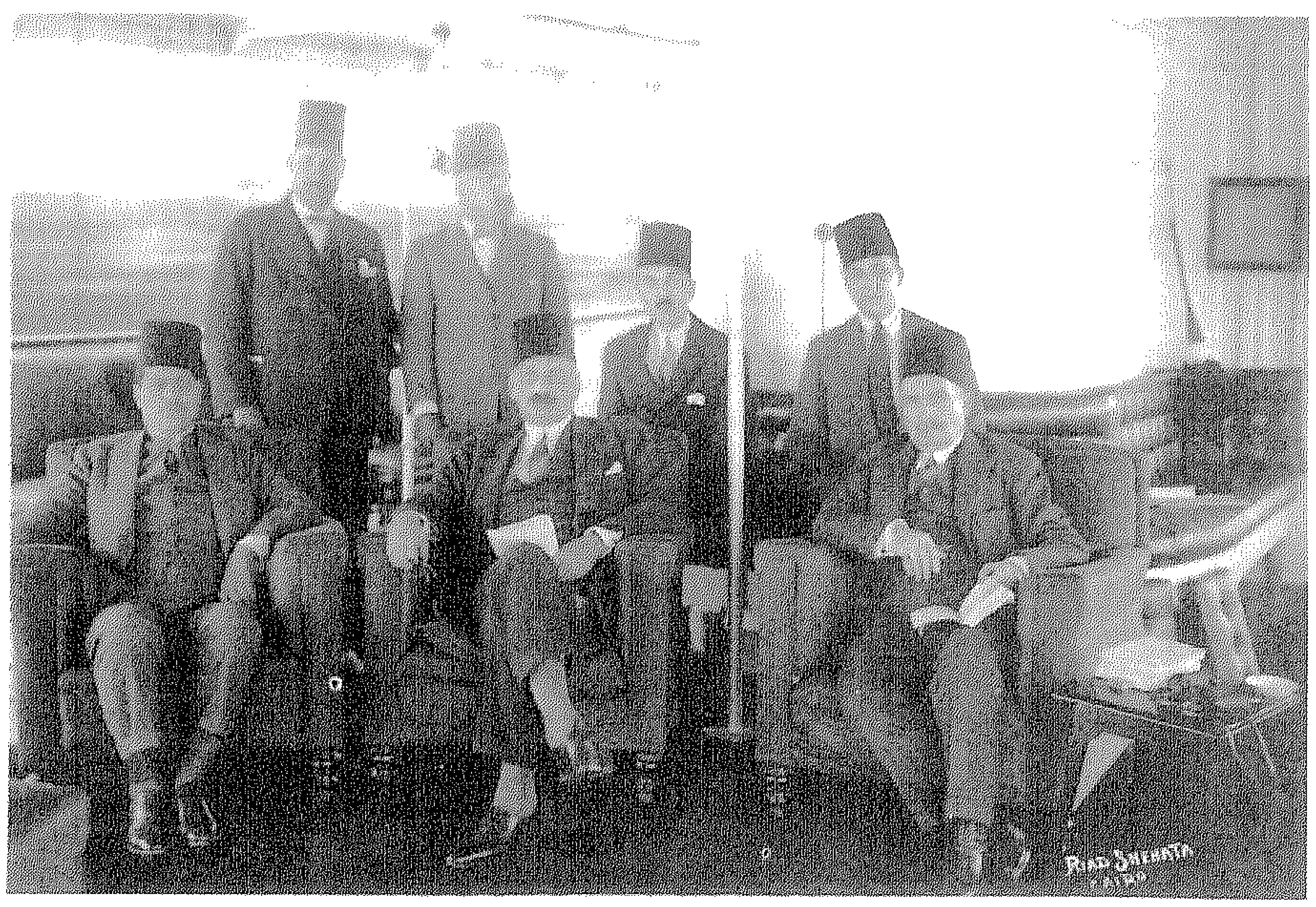
مرسل الى وزارة المواصلات للاحاطة ؛

رئيس مجلس الوزراء

امضاء (عدلى يكن)

■ مرسوم تأليف وزارة عدلي باشا يكن الثانية



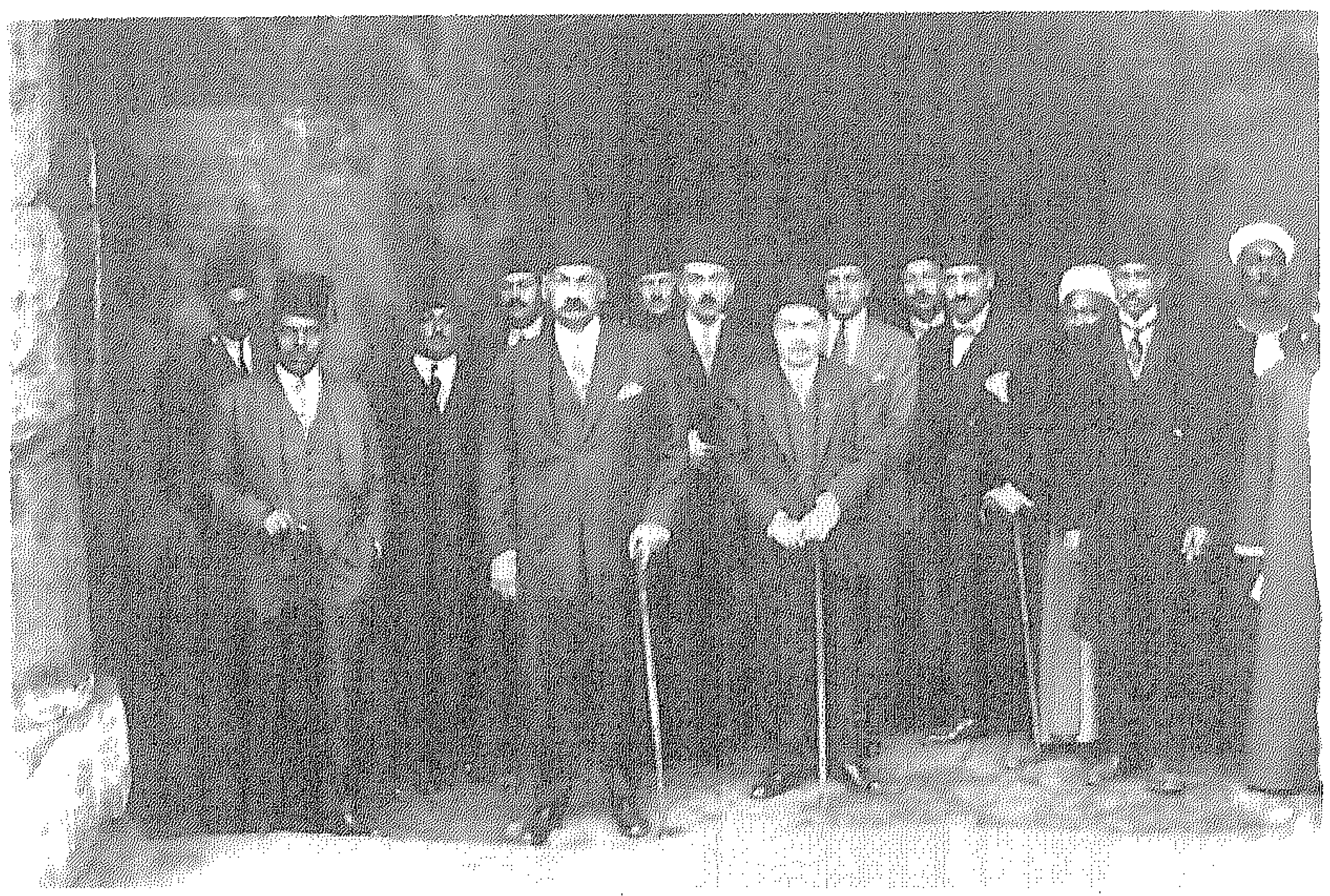


▪ عدلي باشا يكن يتوسط من اليمين كل من حسين باشا رشدي وفتح الله باشا بركات ومحمد نجيب باشا الغرابلي وأحمد باشا خشبة ومن اليسار كل من عبد الخالق باشا ثروت ومحمد محمود باشا وعلي بك الشمسي ومدحت باشا يكن – فندق كتاركت

▪ عدلي باشا يكن يتوسط محمد محمود باشا ومدحت باشا يكن



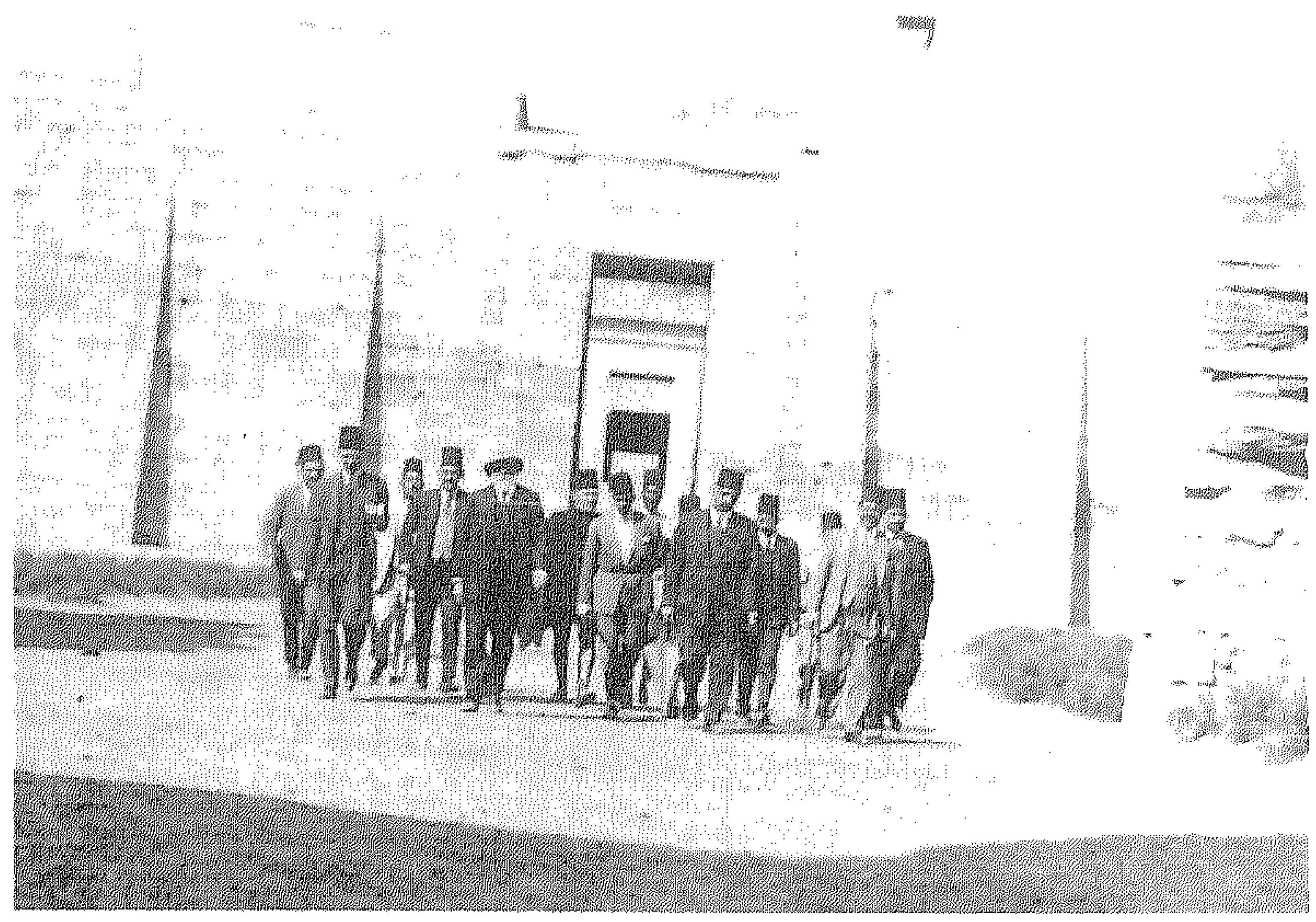


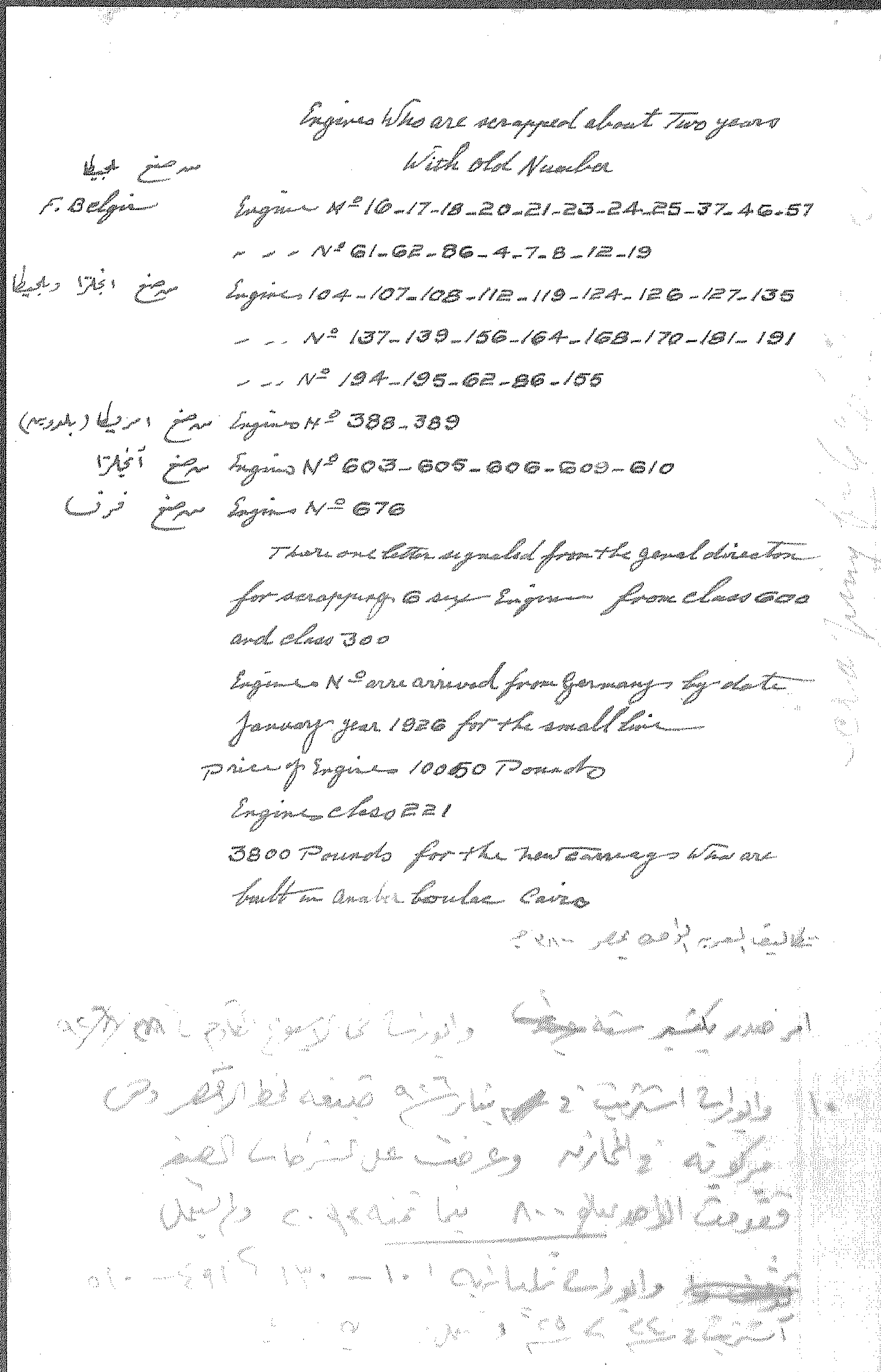


■ مظاهر افتتاح خط سكك حديد الأقصر – أسوان









Engines Who are scrapped about Two years
With old Number

مصنع بلجيكا F. Belgic	Engine N° 16-17-18-20-21-23-24-25-37-46-57
	" " " N° 61-62-86-4-7-8-12-19
مصنع انجلترا وبلجيكا	Engine 104-107-108-112-119-124-126-127-135
	" " N° 137-139-156-164-168-170-181-191
	" " N° 194-195-62-86-155
مصنع امريكا (بلدوين)	Engine N° 388-389
مصنع انجلترا	Engine N° 603-605-606-609-610
مصنع فرنسا	Engine N° 676

There one letter signaled from the general director for scrapping 6 six Engine from class 600 and class 300

Engine N° are arrived from Germany by date January year 1926 for the small line

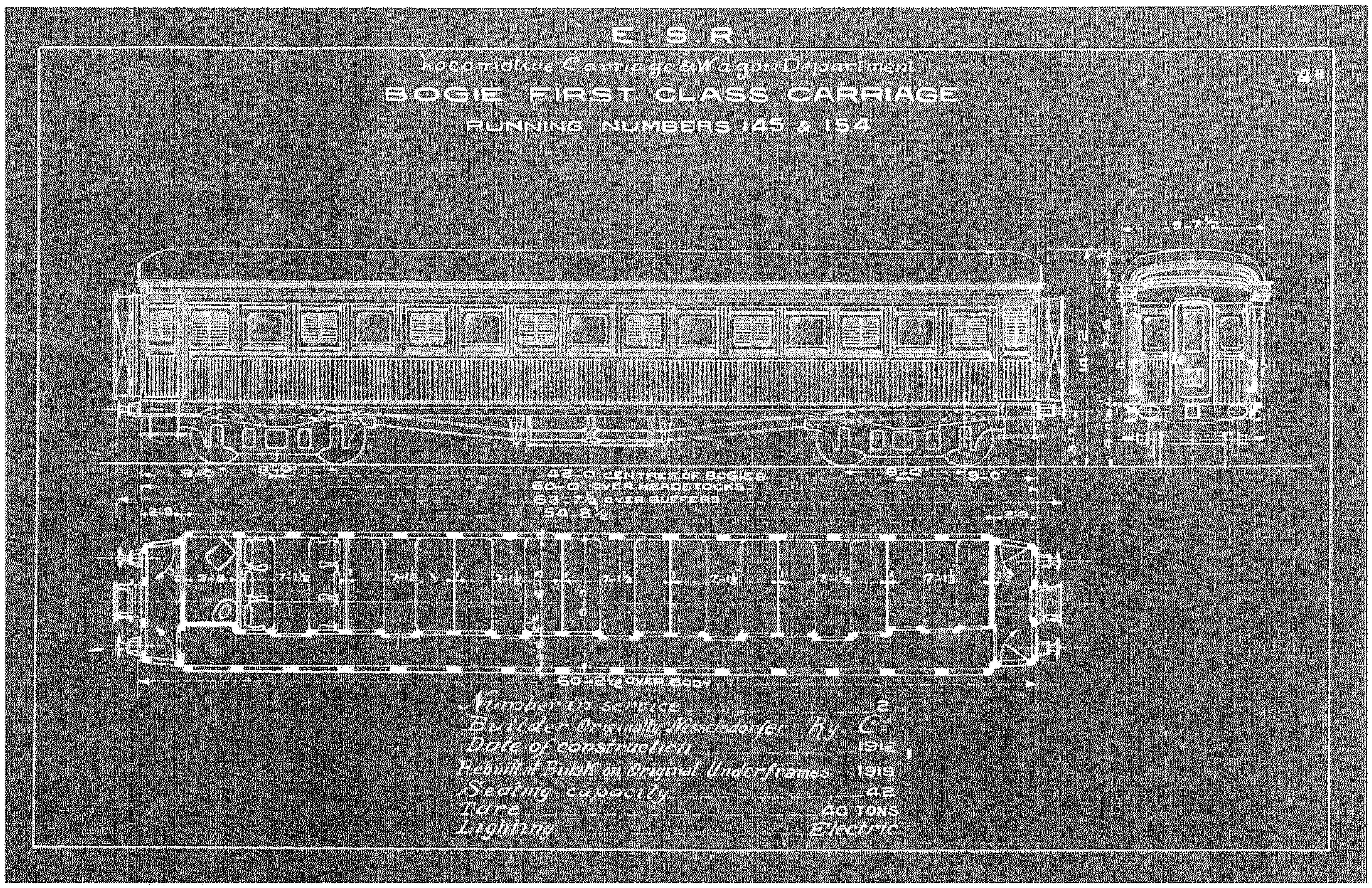
price of Engine 10050 Pounds

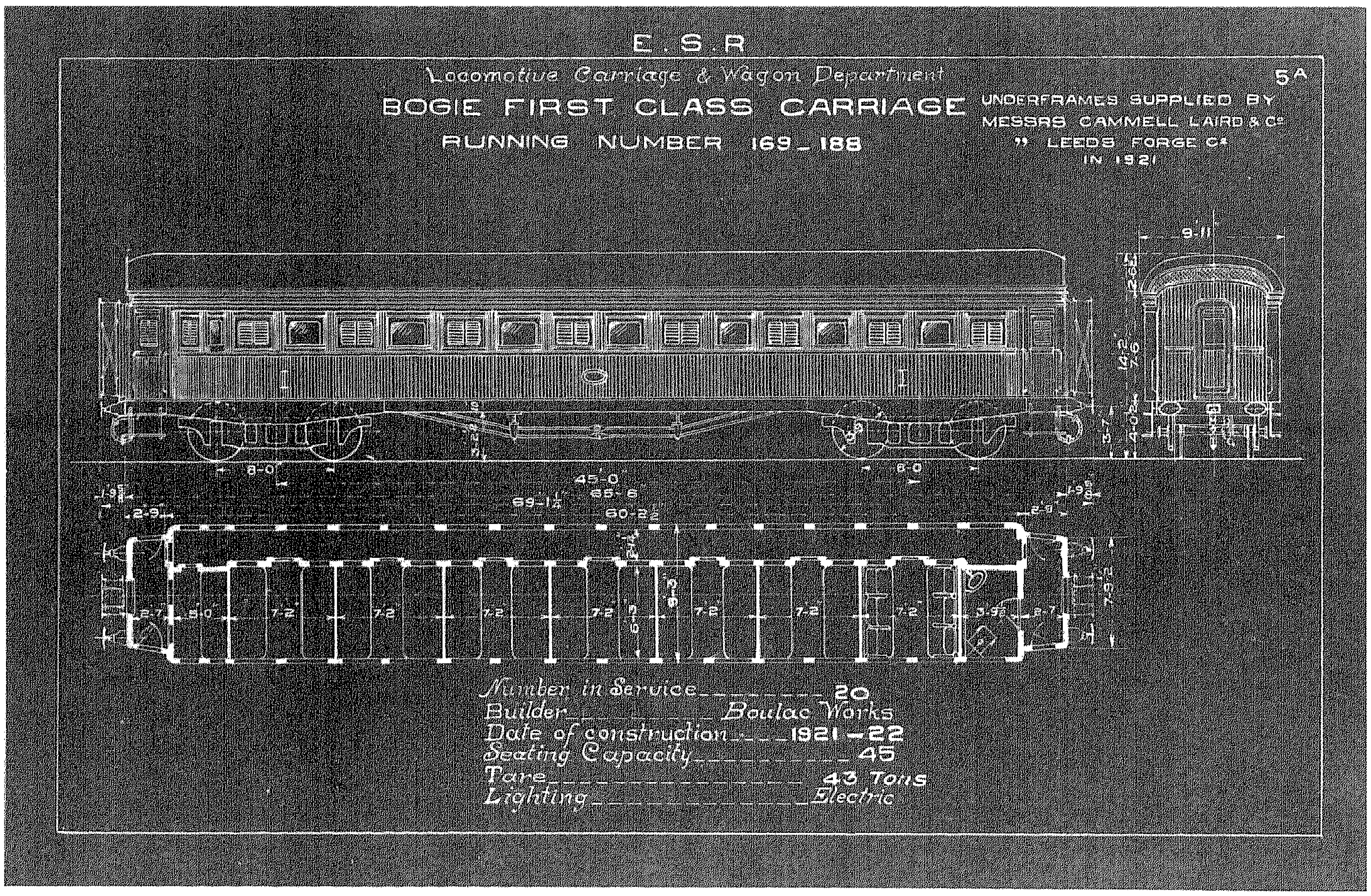
Engine class 221

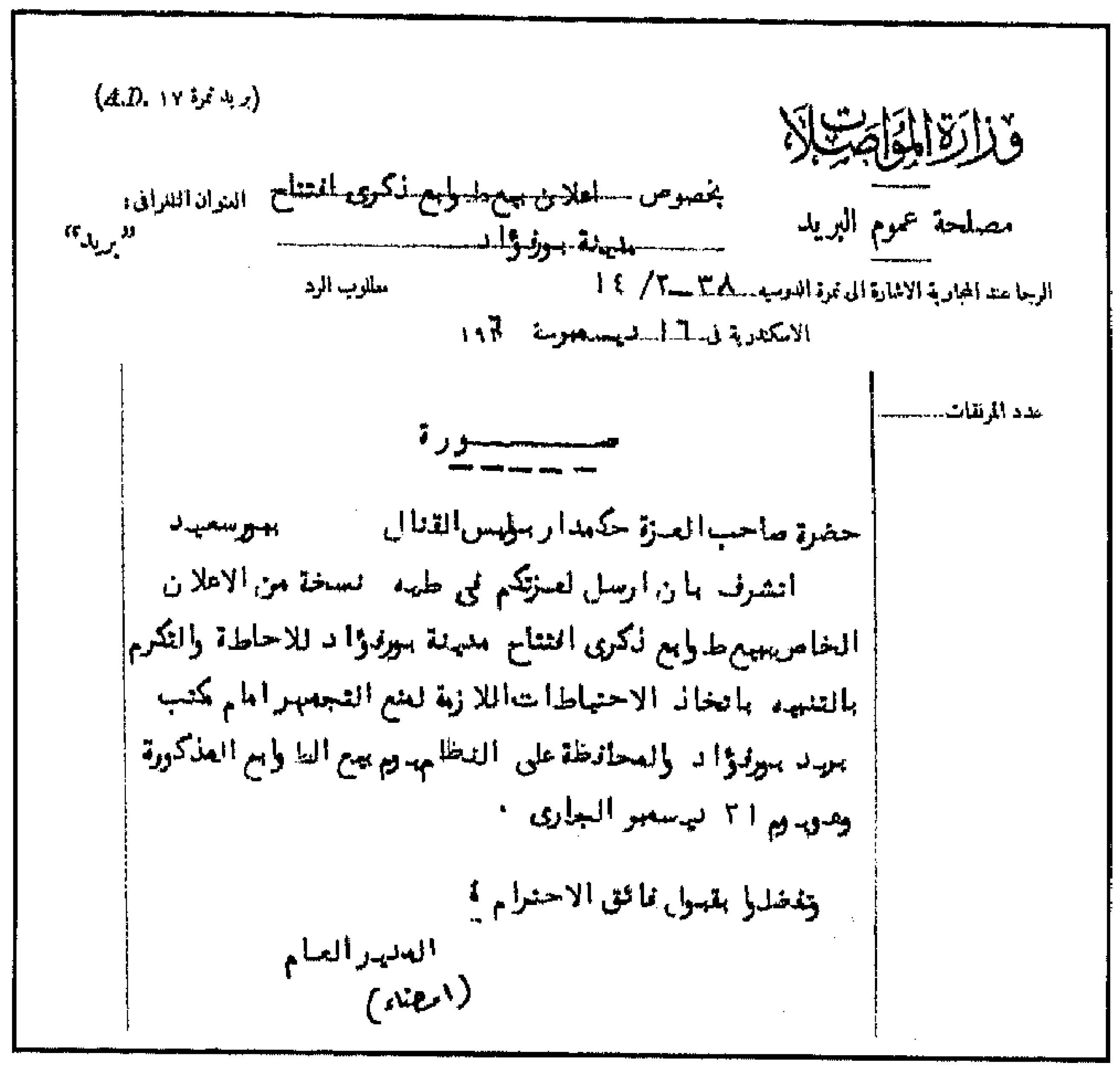
3800 Pounds for the new carriages Who are built in Arabic boulac Cairo

[illegible]

■ المناقصة الفنية لاعتماد شراء عربات سكك حديد خط الأقصر – أسوان


E. S. R.
Locomotive Carriage & Wagon Department
BOGIE FIRST CLASS CARRIAGE
RUNNING NUMBERS 145 & 154
Number in service 2
Builder Originally Nesselsdorfer Ry. Co
Date of construction 1912
Rebuilt at Bulak on Original Underframes 1919
Seating capacity 42
Tare 40 TONS
Lighting Electric


E. S. R
Locomotive Carriage & Wagon Department
5A
BOGIE FIRST CLASS CARRIAGE
RUNNING NUMBER 169 _ 188
UNDERFRAMES SUPPLIED BY
MESSRS CAMMELL LAIRD & Co
" LEEDS FORGE Co
IN 1921
Number in Service 20
Builder Boulac Works
Date of construction 1921 - 22
Seating Capacity 45
Tare 43 Tons
Lighting Electric



(A.D. بريد نمرة ١٧)

وزارة المواصلات

مصلحة عموم البريد

بخصوص اعلان بيع طوابع ذكرى افتتاح مدينة بورفؤاد

العنوان التلغرافي: "بريد"

الرجا عند المجاوبة الاشارة الى نمرة الدوسيه ٣٨-٢/ ١٤ مطلوب الرد

الاسكندرية في ١٦ ديسمبر سنة ١٩٢٦

عدد المرفقات........

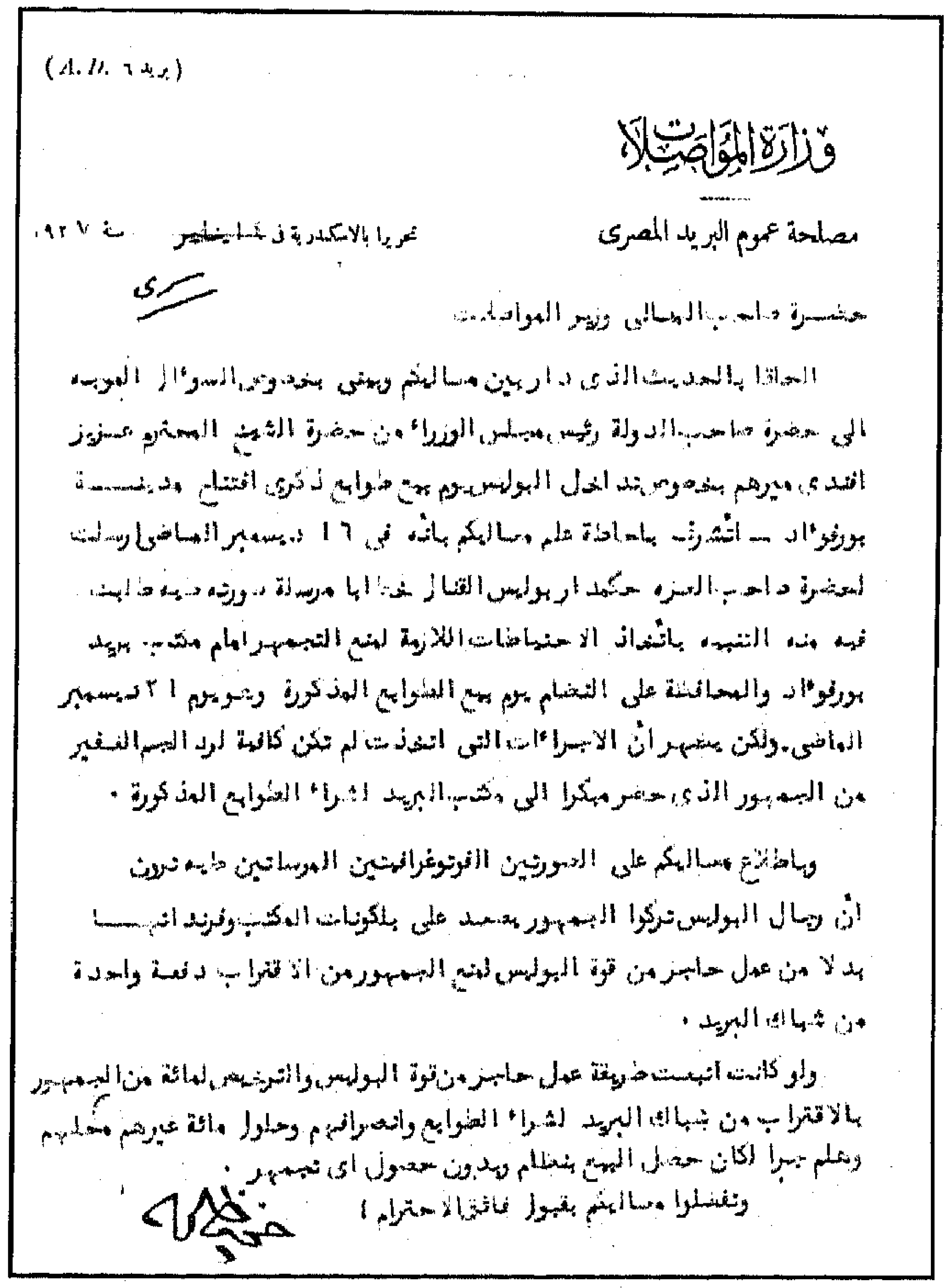
صورة

حضرة صاحب العزة حكمدار بوليس القنال ببورسعيد

اتشرف بان ارسل لعزتكم طي طيه نسخة من الاعلان الخاص ببيع طوابع ذكرى افتتاح مدينة بورفؤاد للاحاطة والتكرم بالتنبيه باتخاذ الاحتياطات اللازمة لمنع التجمهر امام مكتب بريد بورفؤاد والمحافظة على النظام يوم بيع الطوابع المذكورة وهو يوم ٢١ ديسمبر الجاري ٠

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام !

المدير العام
(امضاء)



(A.D. بريد ٦)

وزارة المواصلات

مصلحة عموم البريد المصرى

تحريرا بالاسكندرية في ... يناير سنة ١٩٢٧

سري

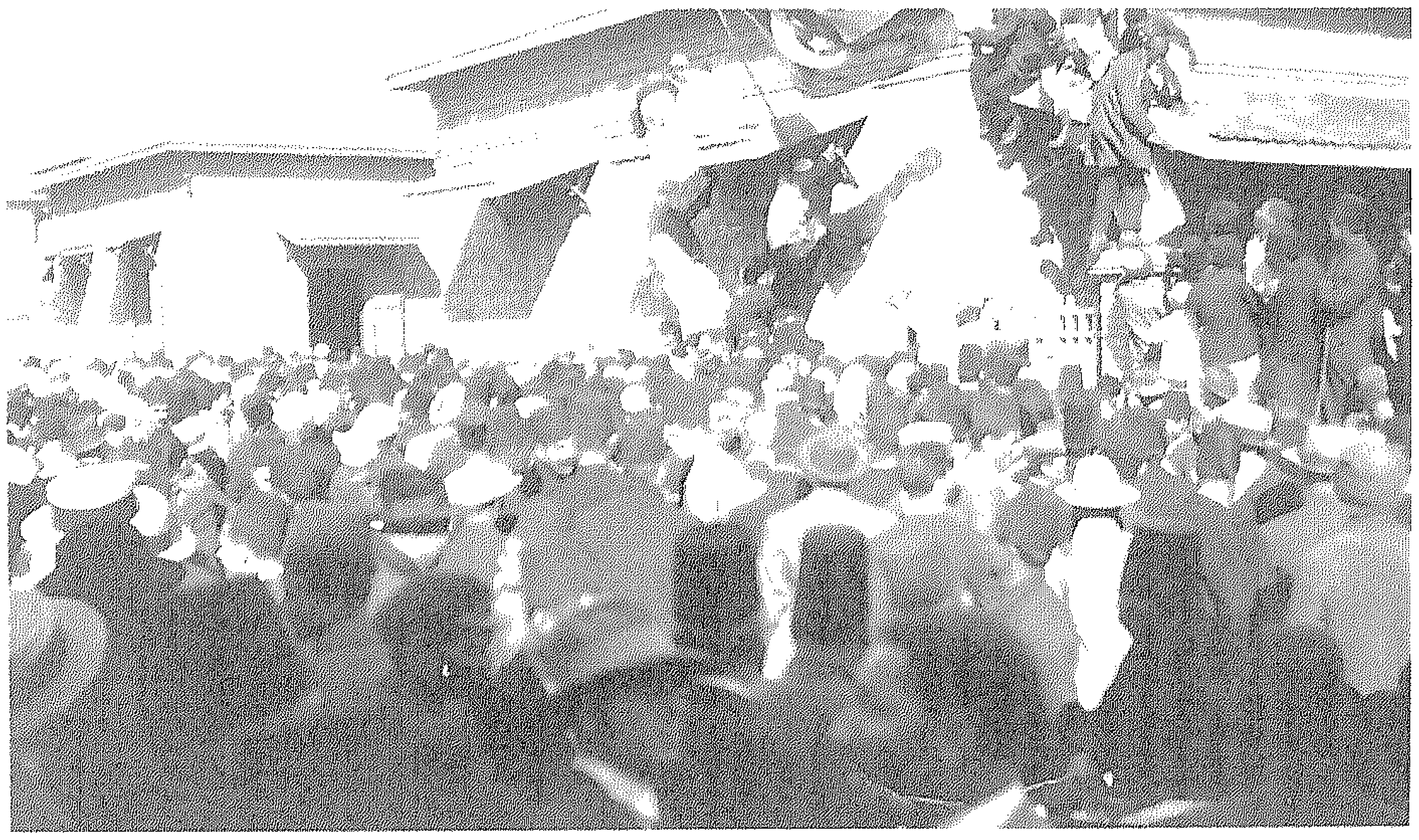
حضرة صاحب المعالي وزير المواصلات

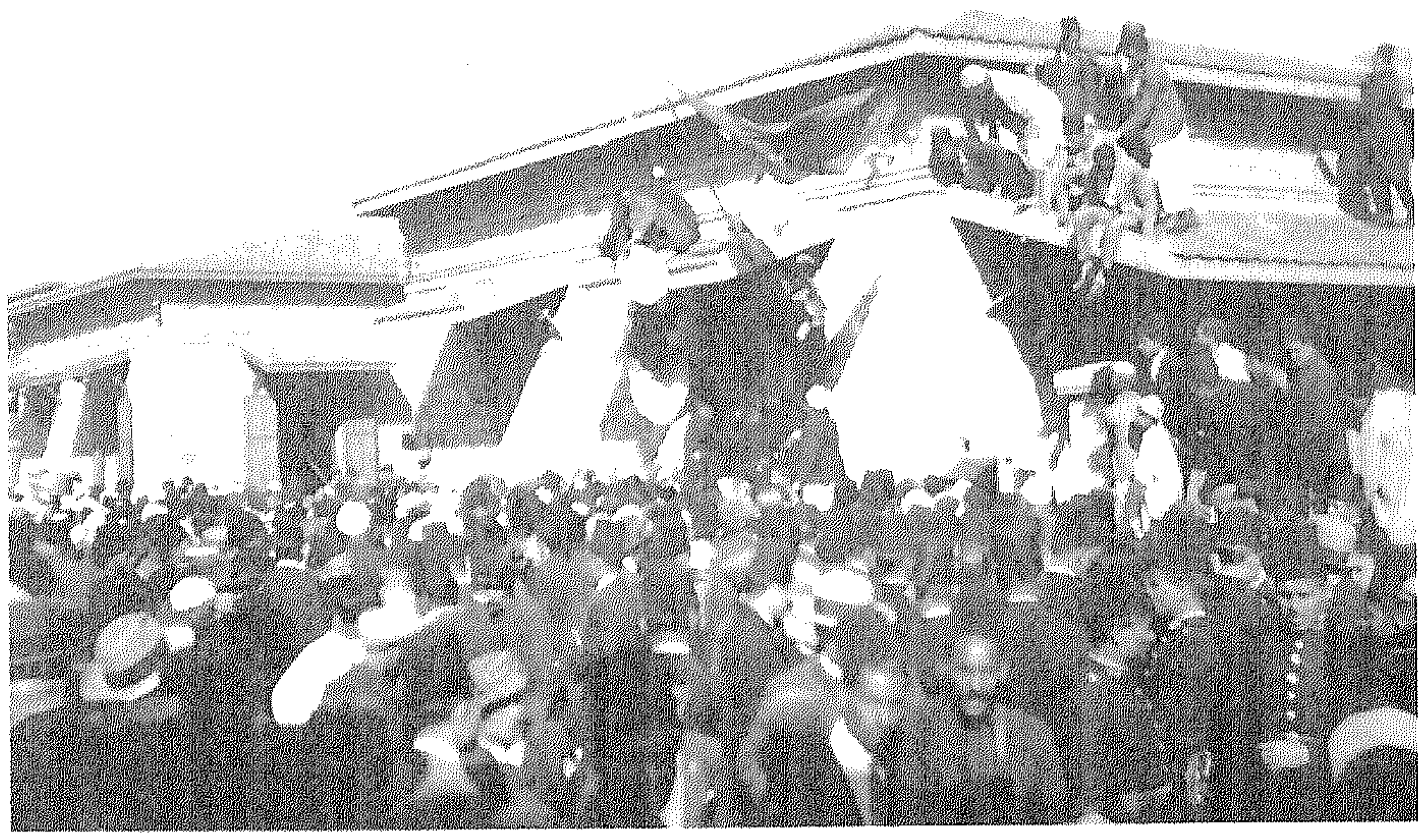
الحاقا بالحديث الذي دار بين معاليكم وبيني بخصوص السؤال الموجه الى حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء من حضرة الشيخ المحترم عزوز افندي ميرهم بخصوص تدخل البوليس يوم بيع طوابع ذكرى افتتاح مدينة بورفؤاد — اتشرف باحاطة علم معاليكم بانه في ١٦ ديسمبر الماضي رسلت لحضرة صاحب العزه حكمدار بوليس القنال خطابا مرسلة صورته ضمنه طابقه فيه منه التنبيه باتخاذ الاحتياطات اللازمة لمنع التجمهر امام مكتب بريد بورفؤاد والمحافظة على النظام يوم بيع الطوابع المذكورة وهو يوم ٢١ ديسمبر الماضي. ولكن ظهر ان الاجراءات التي اتخذت لم تكن كافية لرد الجم الغفير من الجمهور الذي حضر مبكرا الى مكتب البريد لشراء الطوابع المذكورة ٠

وباطلاع معاليكم على الصورتين الفوتوغرافيتين المرسلتين طيه ترون ان رجال البوليس تركوا الجمهور يصعد على بلكونات المكتب وفرندا ته بدلا من عمل حاجز من قوة البوليس لمنع الجمهور من الاقتراب دفعة واحدة من شبابيك البريد ٠

ولو كانت اتبعت طريقة عمل حاجز من قوة البوليس والترخيص لمائة من الجمهور بالاقتراب من شبابيك البريد لشراء الطوابع وانصرافهم وحلول مائة غيرهم محلهم وهلم جرا لكان حصل البيع بنظام وبدون حصول اى تجمهر ٠

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام !

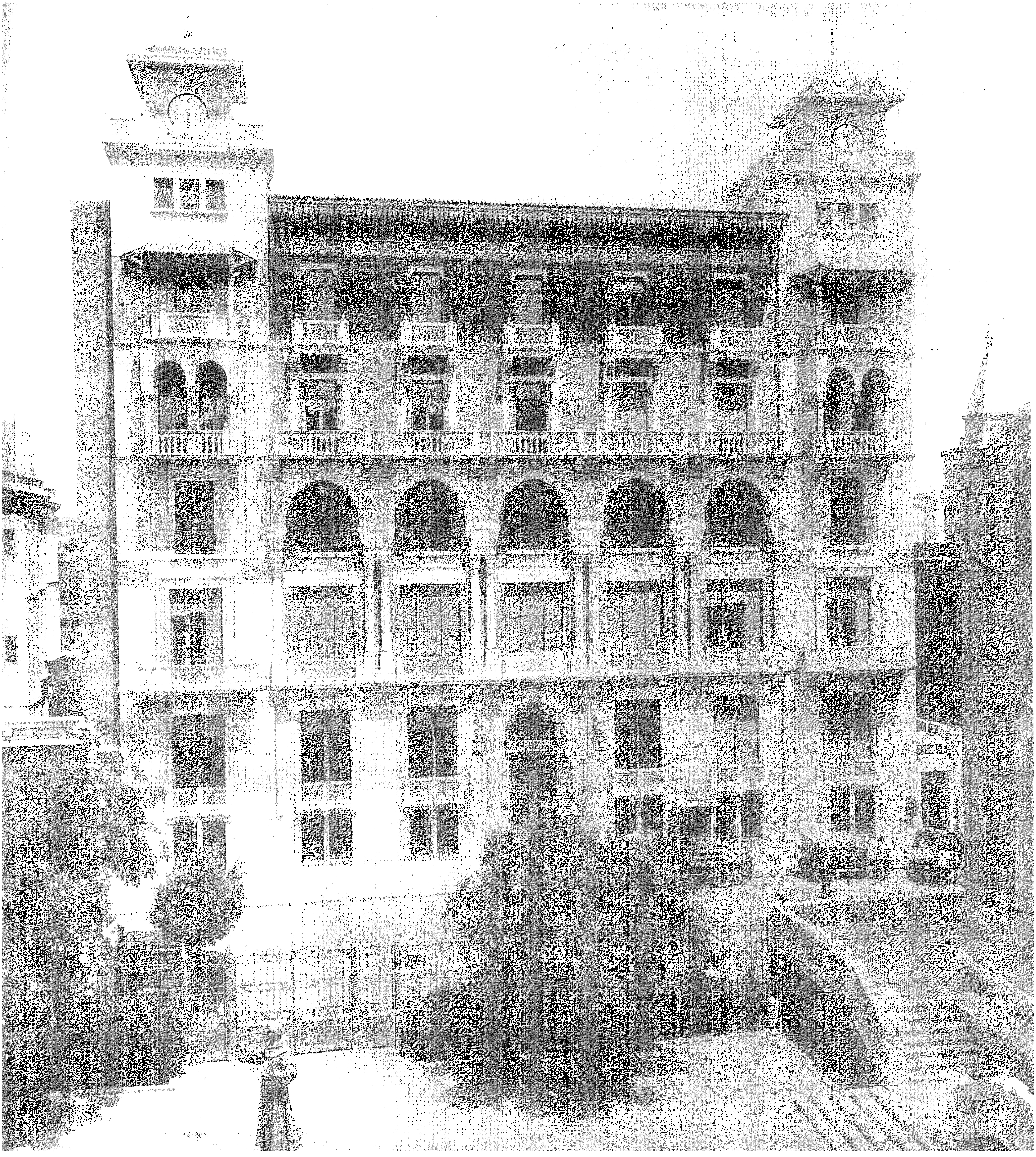




▪ مظاهر اعتداء الأهالي على مكتب بريد بورفؤاد بمناسبة طرح طوابع بريد تذكارية خاصة بذكرى افتتاح المدينة



■ نيشان ورصيعة النيل


BANQUE MISR

● في وزارة المالية (من 25 أبريل عام 1927 إلى 25 يونية عام 1928)

في 25 من أبريل عام 1927، اختير محمد محمود باشا وزيرًا للمالية في وزارة عبد الخالق باشا ثروت الثانية (25 أبريل عام 1927 – 16 مارس عام 1928)[132]، وقد شهدت تلك الفترة جهودًا كبرى من محمد محمود باشا في تطوير أداء الوزارة، فأوفد بعثة إلى الخارج للتخصص في الأنظمة المالية والاقتصادية، كما عني بتشجيع السياحة في مصر، والملاحة النهرية، وعمل على الاستغناء عن العمالة الزائدة وتخفيض مرتبات كبار الموظفين ورفع مرتبات صغار الموظفين، كما قام محمد محمود باشا خلال وزارته بزيارة دار بنك مصر الجديدة[133].

في 16 مارس عام 1928 تم اختيار محمد محمود باشا وزيرًا للمالية في حكومة مصطفى باشا النحاس الأولى (من 16 مارس عام 1928 إلى 25 يونية عام 1928)، وهي الحكومة الائتلافية التي تم تشكيلها من أعضاء حزب الوفد وحزب الأحرار الدستوريين[134].

في 28 أبريل عام 1928، أصدر الملك أحمد فؤاد الأول مرسومًا ملكيًا إلى محمد محمود باشا بصفته وزيرًا للمالية يخول له حق التصرف في بيع أطيان وأملاك الأفراد لمصلحة الحكومة والمنافع العمومية[135]، كما استطاع محمد محمود باشا أثناء تلك الوزارة أن يخفض اعتمادات كونستبلات البوليس[136]، وقد استمر محمد محمود باشا في منصبه إلى أن قدم استقالته في 25 يونية 1928[137].

في يوم الجمعة ٢٥ مايو ١٩٢٦ الساعة الخامسة والنصف بعد الظهر قابلت لورد لويد بناءً على طلبه وبعلم من رئيس الحكومة .

وبعد شرب الشاي تكلم طويلاً بشأن ميزانية المستشارين المالى والقضائى فقال إن ما أُدخل على هذه الميزانية من التعديلات فى اللجنة المالية لمجلس النواب انما هو مخالفة صريحة لتصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢

فقلت الى اجهل ان هناك تحفظاً من تحفظات ذلك التصريح ينص صراحةً أو ضمناً على ان هذه الميزانية غير قابلة للتعديل والتغيير

فقال بل ان مذكرة الحكومة البريطانية الى الحكومة المصرية فى نوفمبر سنة ١٩٢٤ نصت على ذلك صراحةً .

قلت تريدون اذن الانذار البريطانى الذى وُجّه الى الحكومة المصرية على اثر حادثة قتل السردار

قال نعم . وقد قبلته الحكومة المصرية وأصبح بعد ذلك عهداً بيننا وبين الحكومة المصرية .

قلت ولكن قبول الحكومة المصرية لا يمكن بحال من الاحوال أن يؤثر على السلطة المطلقة للبرلمان فى التعديل والتغيير فى ميزانية الدولة

قال : ولذلك اتكلم مع وزير المالية

قلت : اتريدون أن تخلقوا من وراء هذه المسألة مشكلة سياسية أخرى

قال : كلا . ولكنى مكلف من حكومتى بان احافظ على ما اتفقنا عليه مع الحكومة المصرية

قلت : وما هى الطريقة فى نظركم لحل هذا الموضوع بحيث لا يكون هناك تعرض مطلقاً لسلطة البرلمان ؟

قال : انى اخبرت المستشارين المالى والقضائى بان يتوجها الى رئيس الحكومة ويخبراه بما حصل ويطلبا منه ، محافظة على حقهما الصريح ، أن تترك الحالة كما كانت .

قلت : انى سأبلغ رئيس الحكومة كلامكم هذا لأن الامر فى الواقع يخصه هو .

قال : انى مسافر الى فلسطين وسأعود بعد اسبوع . وحيث انك تحققت من الشكل وضعتى فانى أخبرك بصراحة انه اذا تأخرت الحكومة عن امضاء عقد استخدام المستشار المالى فانى مستعد للدخول فى مشكلة جديدة لهذا السبب

وفى اليوم التالى لهذا الحديث اضطررت لانحراف صحتى ان الزم منزلى فحاولت فى الصباح ان اتكلم تلفونياً مع رئيس الحكومة فلم أفلح . فتكلمت تلفونياً مع وزير الخارجية واخبرته بمضمون ما دار من الحديث بينى وبين لورد لويد وقلت له ان انحراف صحتى يمنعنى من الحضور الى مجلس الوزراء ورجوته أن يخبر رئيس الحكومة بما حصل قبل ان يقابل المستشارين المالى والقضائى .

وفى مساء ٢٦ مايو طلب الى رئيس الحكومة تلفونياً ان يحضر لمقابلتى فى الهرم فحضر وقابلنى فى غرفة النوم واخبرنى بان المستشارين المالى والقضائى زاراه ظهر ذلك اليوم وبعد المناقشة اكثر من ساعتين فى الموضوع الذى زاراه من اجله لم يوفقا الى حل مطلقاً وقال انه طلب اليهما ان يتكلما معى فى هذا الآن وان ما اعرضه للحل فهو يقبله . ورجانى ان أسعى فى حل هذه المسألة بما أراه

ثم قلت له ان هناك مشكلة اخرى تتعلق بعقد استخدام المستشار المالى وأفهمته ان لورد لويد يرى اذا لم يُمضَ هذا العقد انه سيكون هناك إشكال جديد بين الحكومتين المصرية والانجليزية

نص المقابلة بين محمد محمود باشا وزير المالية واللورد لويد جورج حول ميزانية المستشاريين المالي والقضائي للحكومة المصرية

فسألني عن رأيي في الموضوع فقلت ان رأيي يتوقف على ما تريدون انتم من خصام أو سلام – فقال : بل السلام أحسن الآن.

قلت : من رأيي اذن ان تعطى صورة العقد الى المستشار الملكي لرآسة مجلس الوزراء لينصحكم بما يرى وسيكون قراركم مبنيًا على هذه النصيحة. فقبل هذا الرأي وسلّم العقد فعلاً الى عبد الحميد بدوي باشا.

أما عن مسألة ميزانية المستشارين فاني بعد ان حادثتُ خوفني أرسلتُ الى المستشار المالي أدعوه الى منزلي وقد حضر في يوم الثلثاء ٢٩ مايو فدارت مناقشة طويلة حاولت فيها ان يكون كلامي في الموضوع بعيدًا عن دائرة الانذار البريطاني الذي قبلته وزارة زيور باشا وأن لا تُمس سلطة البرلمان المطلقة في هذه المسائل. وانتهى بنا الامر الى الاتفاق على تبادل المكاتبات الآتية فيما بعد. وقلت ان قبولي لن يكون نهائيًا الّا اذا وافق رئيس الحكومة عليه. وفعلاً اطلعت رئيس الحكومة على هذه المكاتبات في يوم ٣ يونيو فقبلها ولكني طلبت ان يُقرّها ايضًا مجلس الوزراء فعرضت عليه بجلسة ٤ يونيو سنة ١٩٢٨ فأقرّها المجلس

محمد محمود

٧ يونيو ١٩٢٨



■ محمد محمود باشا رئيس الوزراء عام 1928

محمد محمود باشا رئيسًا للوزراء

- **وزارة محمد محمود باشا الأولى (25 يونية عام 1928 إلى 2 أكتوبر عام 1929)**

في 25 من يونية 1928 كلف الملك أحمد فؤاد الأول، محمد محمود باشا بتشكيل الوزارة، التي ضمت في عضويتها وزيرين من الأحرار الدستوريين هما محمد محمود باشا (للرئاسة والداخلية)، والدكتور حافظ بك عفيفي (للخارجية)، وآخريْن من الدستوريين المستقلين أي ليسا عضوين بالحزب وهما جعفر باشا ولي (للحربية والبحرية)، وأحمد لطفي السيد بك (للمعارف)، ووزيرين من حزب الاتحاد هما علي باشا ماهر (للمالية)، ونخلة باشا المطيعي (للزراعة)، بالإضافة إلى وزيرين مستقلين من الفنيين هما إبراهيم بك فهمي (للأشغال)، وعبد الحميد باشا سليمان (للمواصلات)، ووفدي سابق هو أحمد باشا محمد خشبة (للحقانية)، وكان قد فصل من الوفد لخروجه من الوزارة الأخيرة[138].

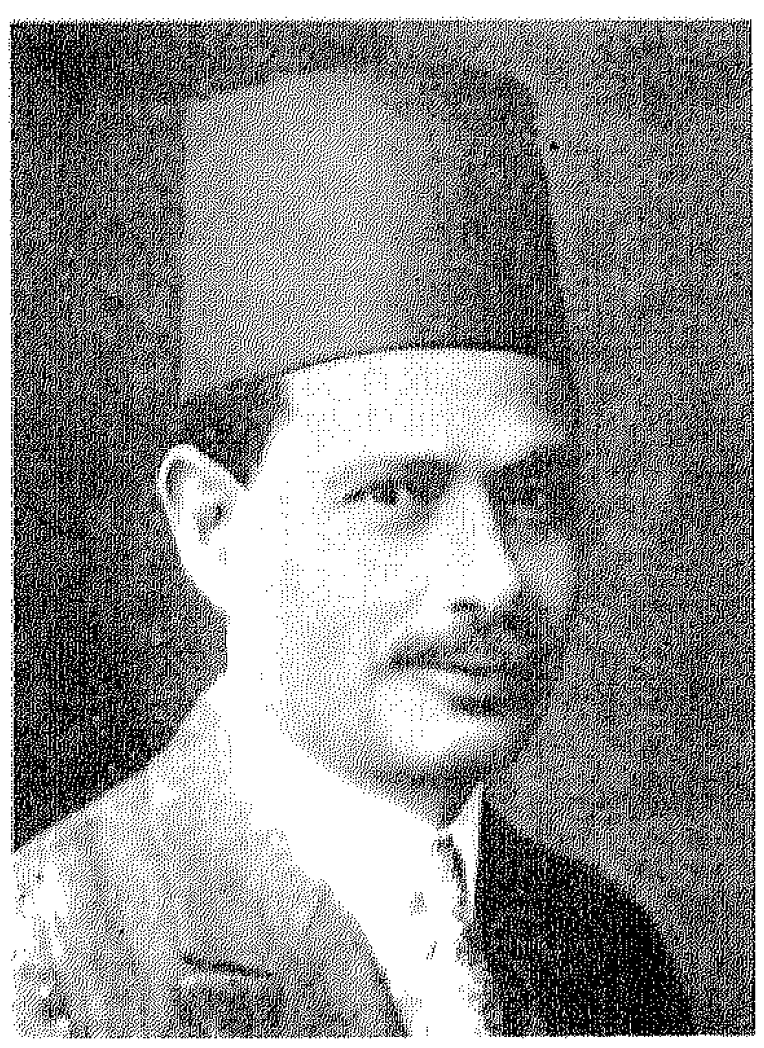
وقد تلخص برنامج هذه الحكومة في ضوء خطاب التكليف:

- السعي لتمكين البلاد من التمتع باستقلالها التام.
- أن يظل الدستور في حمى جلالة الملك وأن تكون الحياة النيابية صورة صحيحة لحاجات البلاد.
- نشر العدل وتثبيت الحريات.

وقد اتخذت الحكومة السبل لتحقيق ما كلفت به فقبضت على الأمور بقبضة من حديد، وأصدرت الأوامر بحل البرلمان في 19 يوليو عام 1928، مما عرض محمد محمود باشا إلى موجة عاتية من الهجوم خاصة من الصحف الموالية لحزب الوفد (البلاغ وكوكب الشرق وروز اليوسف).



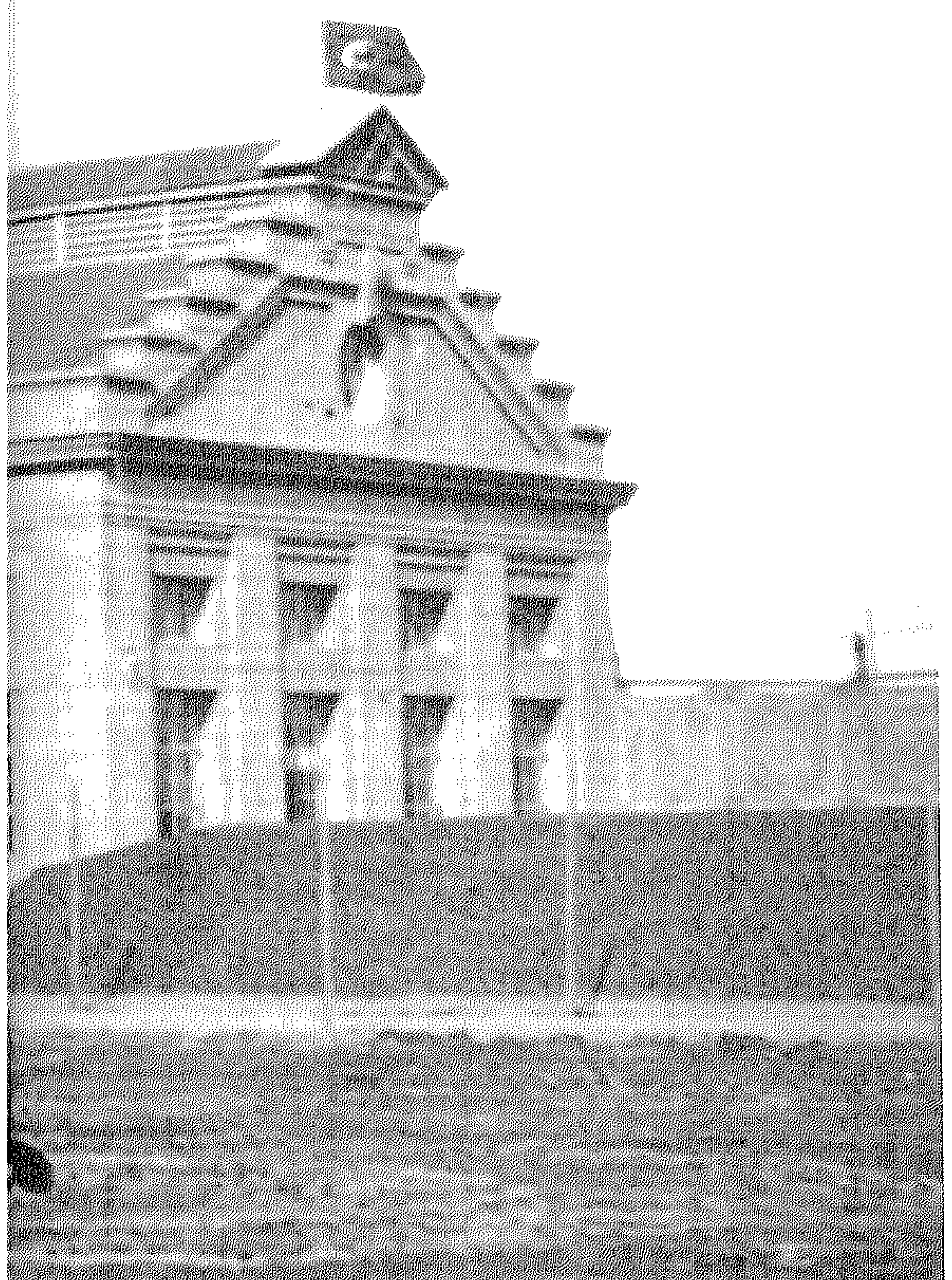


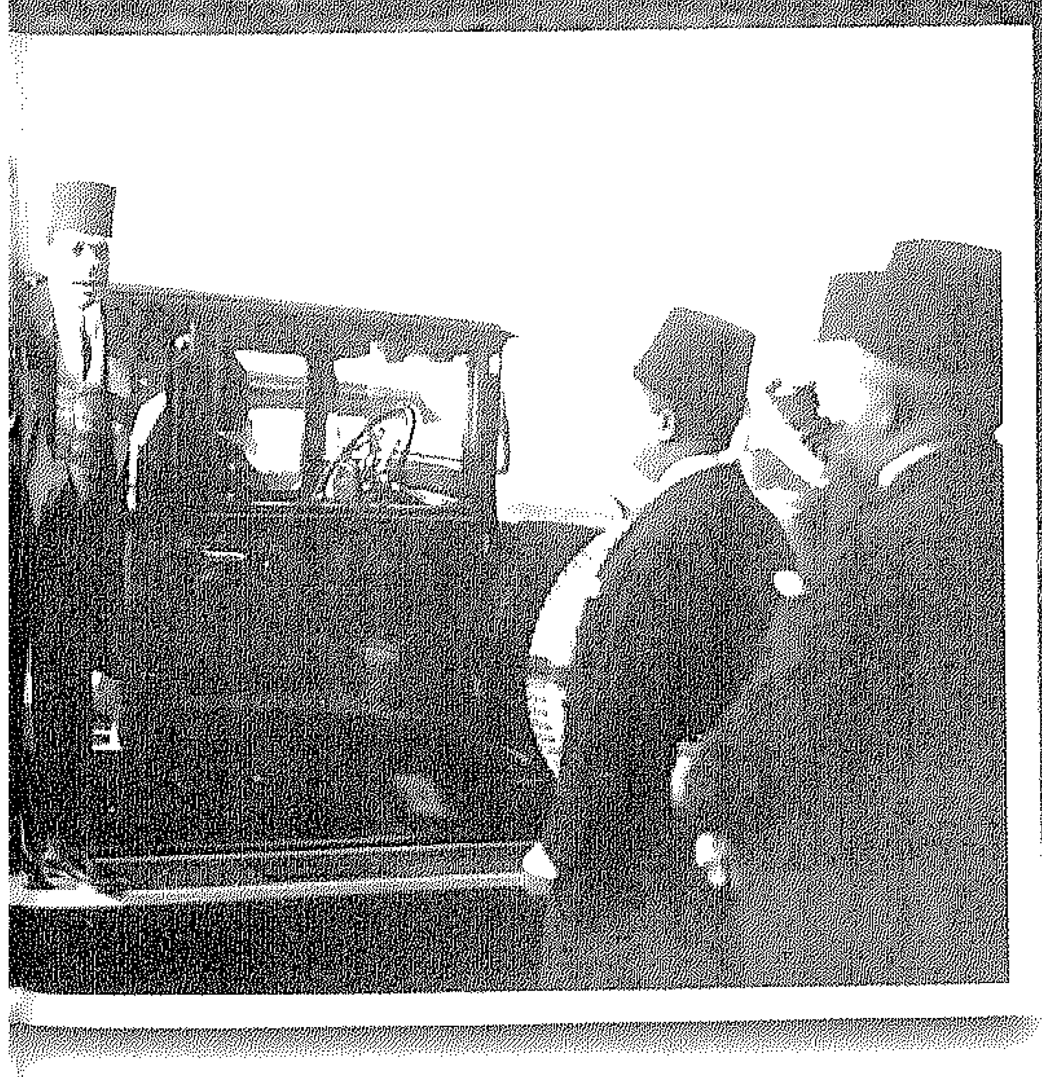


▪ جعفر باشا ولي

▪ نخلة باشا المطيعي

▪ أحمد باشا خشبة







Universitas Oxoniensis

DOMINUS ILLUMINATIO MEA

Ego Universitatis Oxoniensis Registrarius
per praesentes testor
Mohamed Mahmoud Satrapen,
Principem Regis Aegypti in rebus publicis administrandis Consiliariorum
die XXVI° mensis Junii A.S. MCMXXIX
in domo Convocationis admissum fuisse
ad gradum
Doctoris in Jure Civili
honoris causa.

E. S. Craig.
Registrarius.

Datum Oxoniae
die XXVI° mensis Junii
A.S. MCMXXIX

■شهادة حصول محمد محمود باشا على دبلومة العلوم السياسية من جامعة Oxoniensis



■ الملك أحمد فؤاد الأول ومحمد محمود باشا يفتتحان محطة المجاري

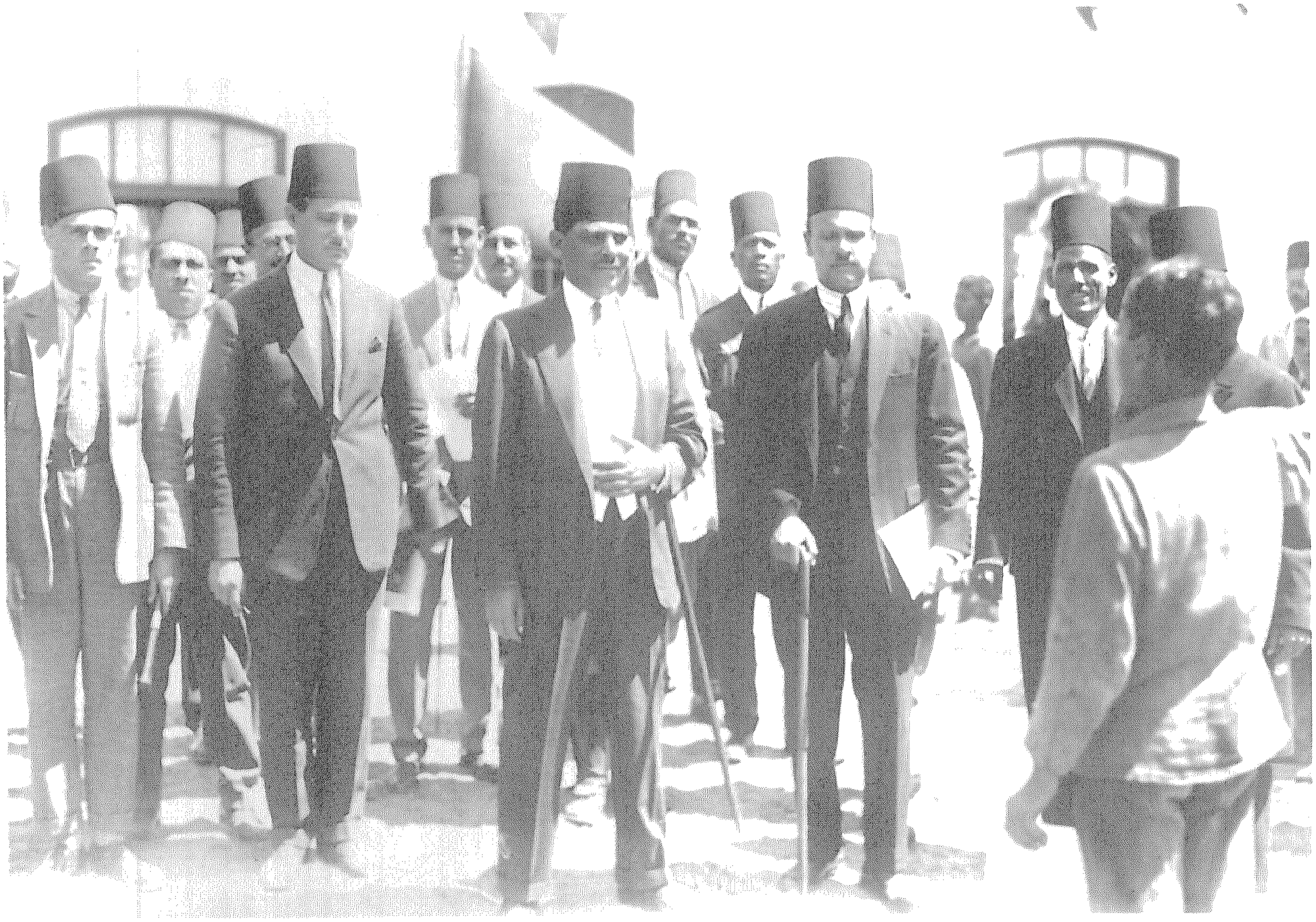
كما ضيق الخناق على حزب الوفد وقوى المعارضة، لإظهار القبضة الحديدية للوزارة، وصرح محمد محمود باشا أنه لن يكون "ظالمًا مستبدًّا" ولكنه سيكون "دكتاتور صالح"[139].

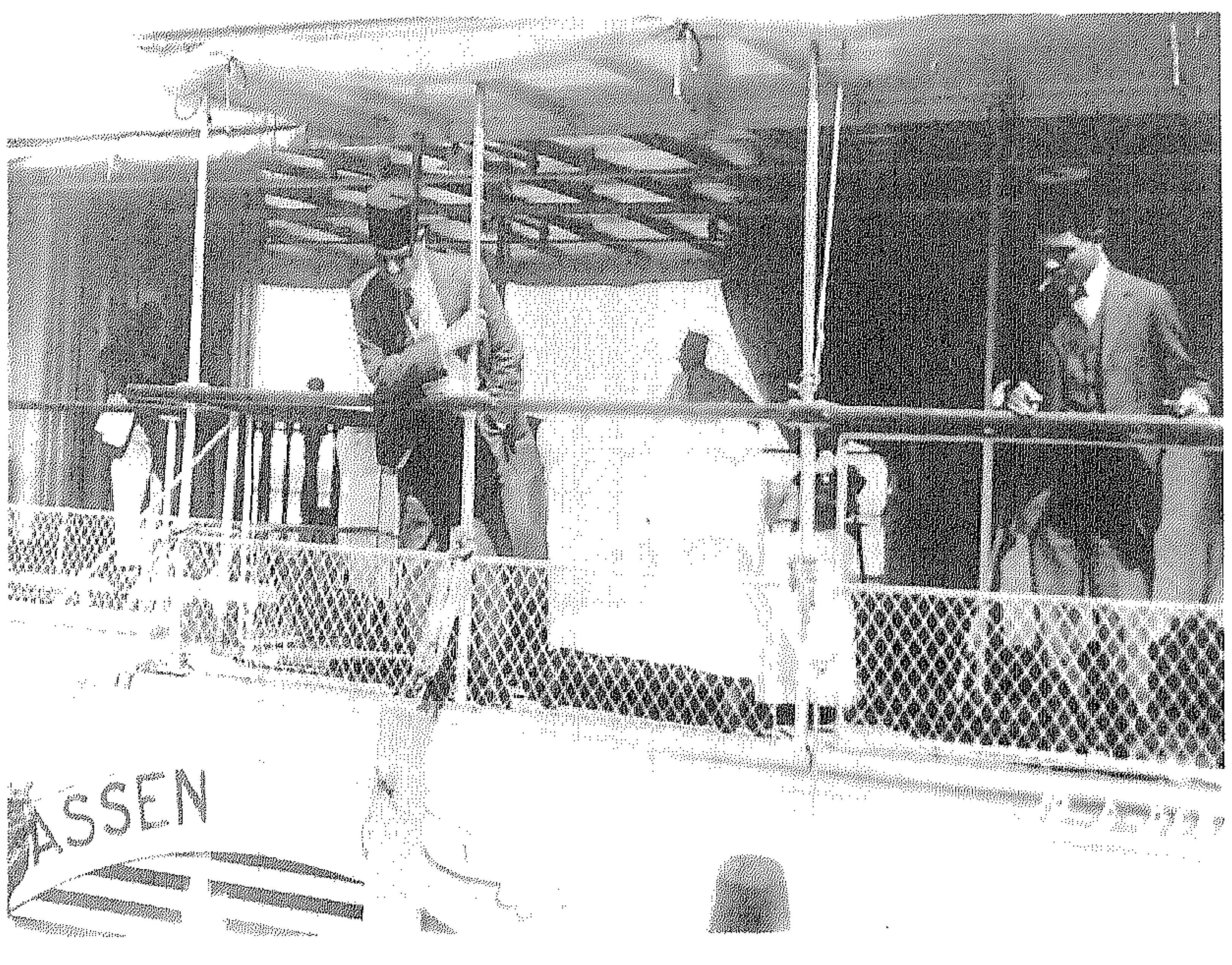
هذا على المستوى السياسي، أما على مستوى الخدمات المقدمة للشعب فقد اهتمت حكومة محمد محمود باشا الأولى بتحسين حالة العمال وذلك بإنشاء المساكن، كما عملت الحكومة على تطبيق اللامركزية في الحكم بتوسيع اختصاصات المديرين، وتحسين شئون الري[140].

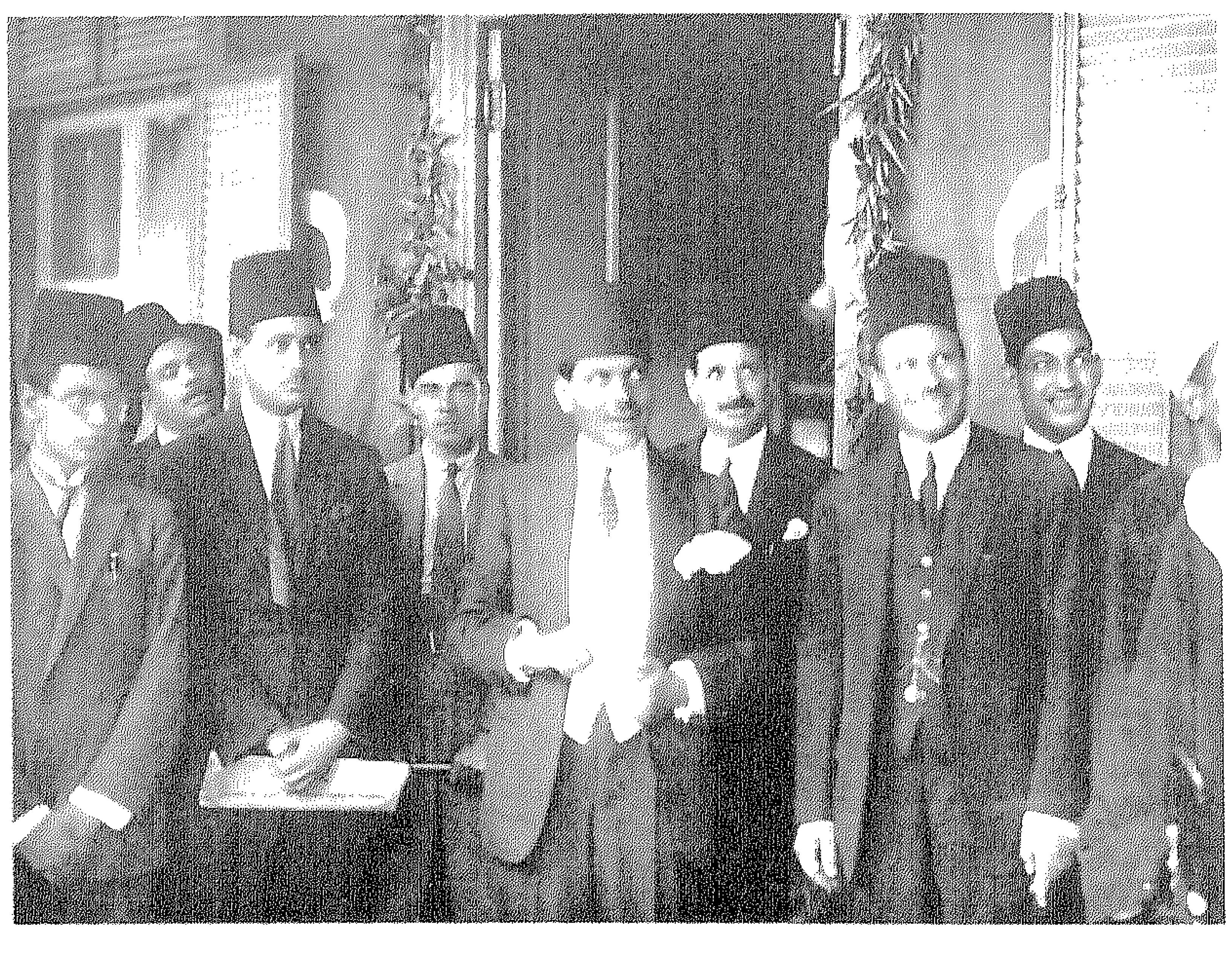
غير أنه بعد فشل محمد محمود باشا في الحصول على تأييد الشعب لمقترحاته مع هندرسون، قام محمد محمود باشا في 2 أكتوبر 1929، بتقديم استقالة حكومته[141].

■ جولات .. محمد محمود باشا رئيس الوزراء






ASSEN







■ محمد محمود باشا وجعفر باشا ولي ومحمد باشا أباظة يتوسطون أفراد العائلة الاباظية بالشرقية 1928

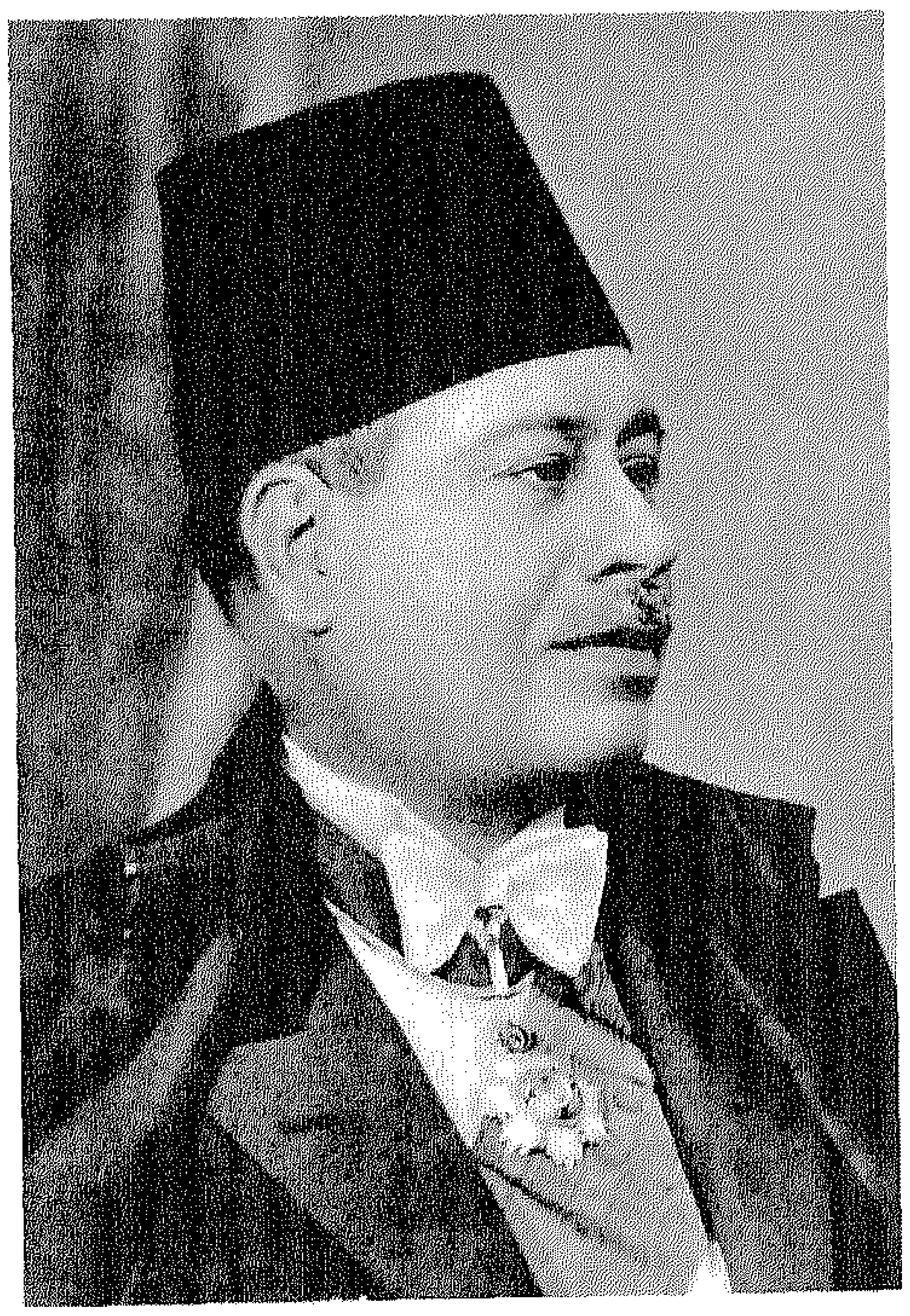
- **وزارة محمد محمود باشا الثانية (من 30 ديسمبر عام 1937 إلى 27 أبريل عام 1938)**

في يوم 30 ديسمبر عام 1937 عهد الملك فاروق الأول إلى محمد محمود باشا بتأليف الوزارة خلفًا لوزارة مصطفى باشا النحاس المستقيلة، فألفها على النحو التالي[142]:

- محمد محمود باشا — رئيسًا ووزيرًا للداخلية.
- إسماعيل باشا صدقي — وزيرًا للمالية.
- عبد الفتاح باشا يحيى — وزيرًا للخارجية.
- أحمد باشا محمد خشبة — وزيرًا للحقانية.
- عبد العزيز باشا فهمي — وزير دولة.
- محمد باشا حلمي عيسى — وزيرًا للأوقاف.
- أحمد باشا لطفي السيد — وزير دولة.
- بهي الدين باشا بركات — وزيرًا للمعارف.
- حسن باشا صبري — وزيرًا للمواصلات.
- حسين باشا رفقي — وزيرًا للحربية.
- حسين باشا سري — وزيرًا للأشغال.
- مراد باشا وهبه — وزيرًا للزراعة.
- أحمد بك كامل — وزيرًا للتجارة والصناعة.
- محمد حافظ بك رمضان — وزير دولة.
- محمد بك حسين هيكل — وزير دولة.
- محمد بك كامل البنداري — وزيرًا للصحة.

كانت تلك الوزارة هي أول وزارة عين فيها وزراء دولة[143]، كما شهدت تلك الوزارة عقد قران الملك فاروق الأول على الآنسة صافيناز كريمة يوسف بك ذو الفقار المستشار في محكمة الاستئناف المختلطة، وحفيدة محمد باشا سعيد رئيس الوزراء السابق، والتي عرفت بالملكة فريدة، وذلك في يوم 20 يناير عام 1937 في سراي القبة، كما شهدت فترة الوزارة افتتاح الملك فاروق الأول متحف فؤاد الأول الزراعي في يناير عام 1938، كما منح محمد محمود باشا أثناء توليه تلك الوزارة في الأول من فبراير عام 1938 قلادة فؤاد الأول، فانتقلت رتبته من صاحب الدولة إلى صاحب المقام الرفيع[144].





- بهي الدين باشا بركات
- حسن باشا صبري
- الملك فاروق الأول



■ زيارات .. محمد محمود باشا رئيس الوزراء

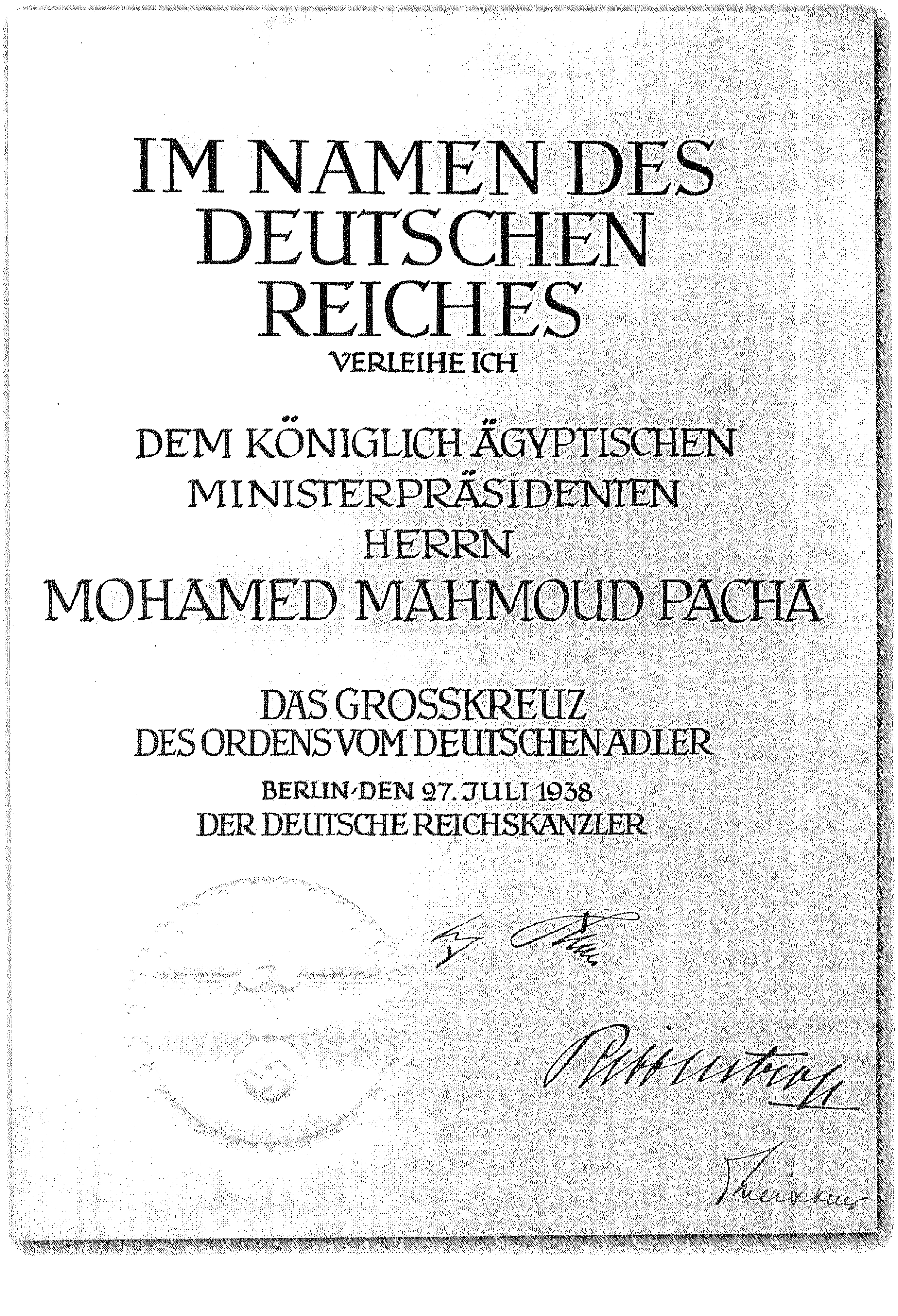










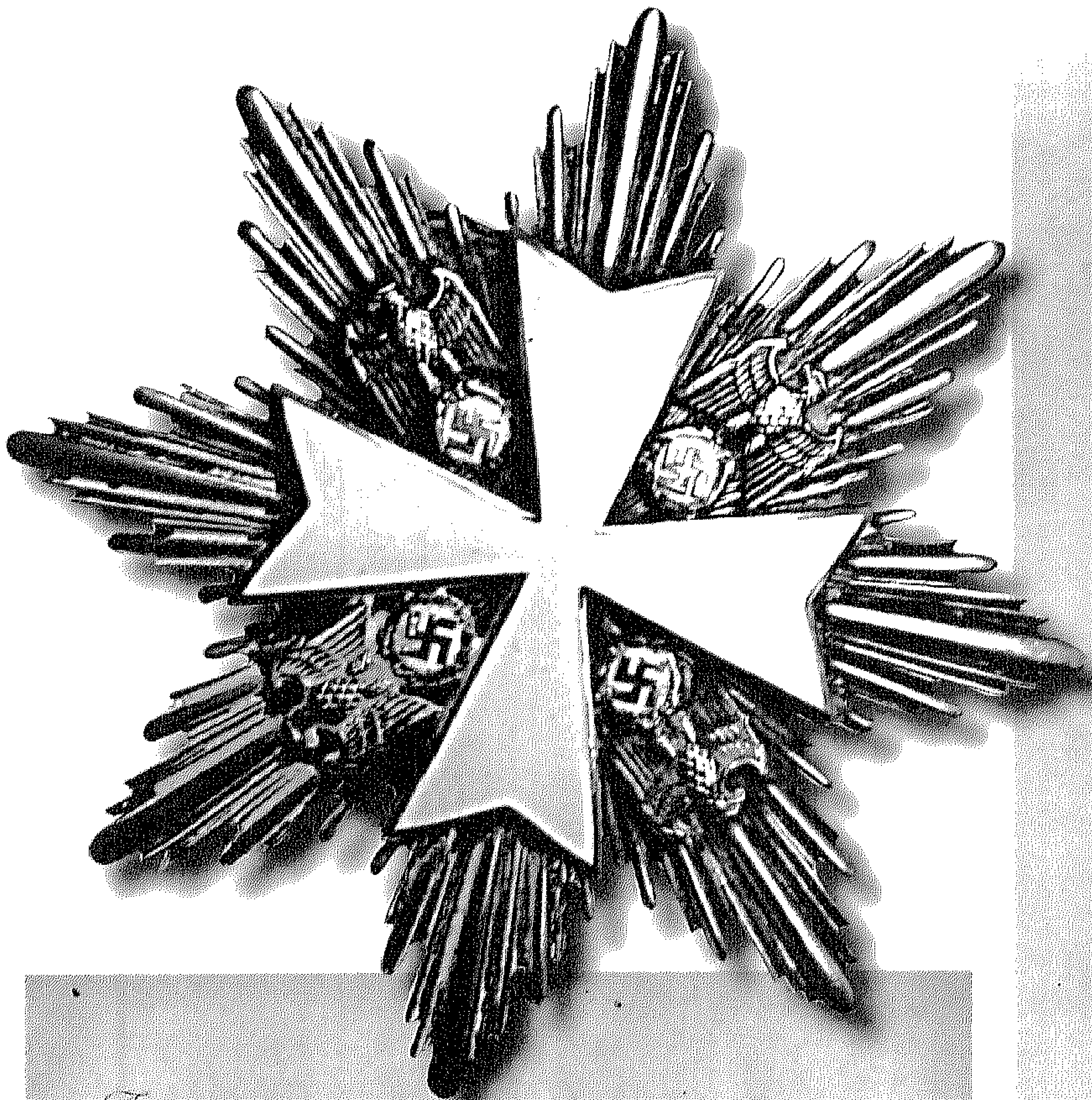


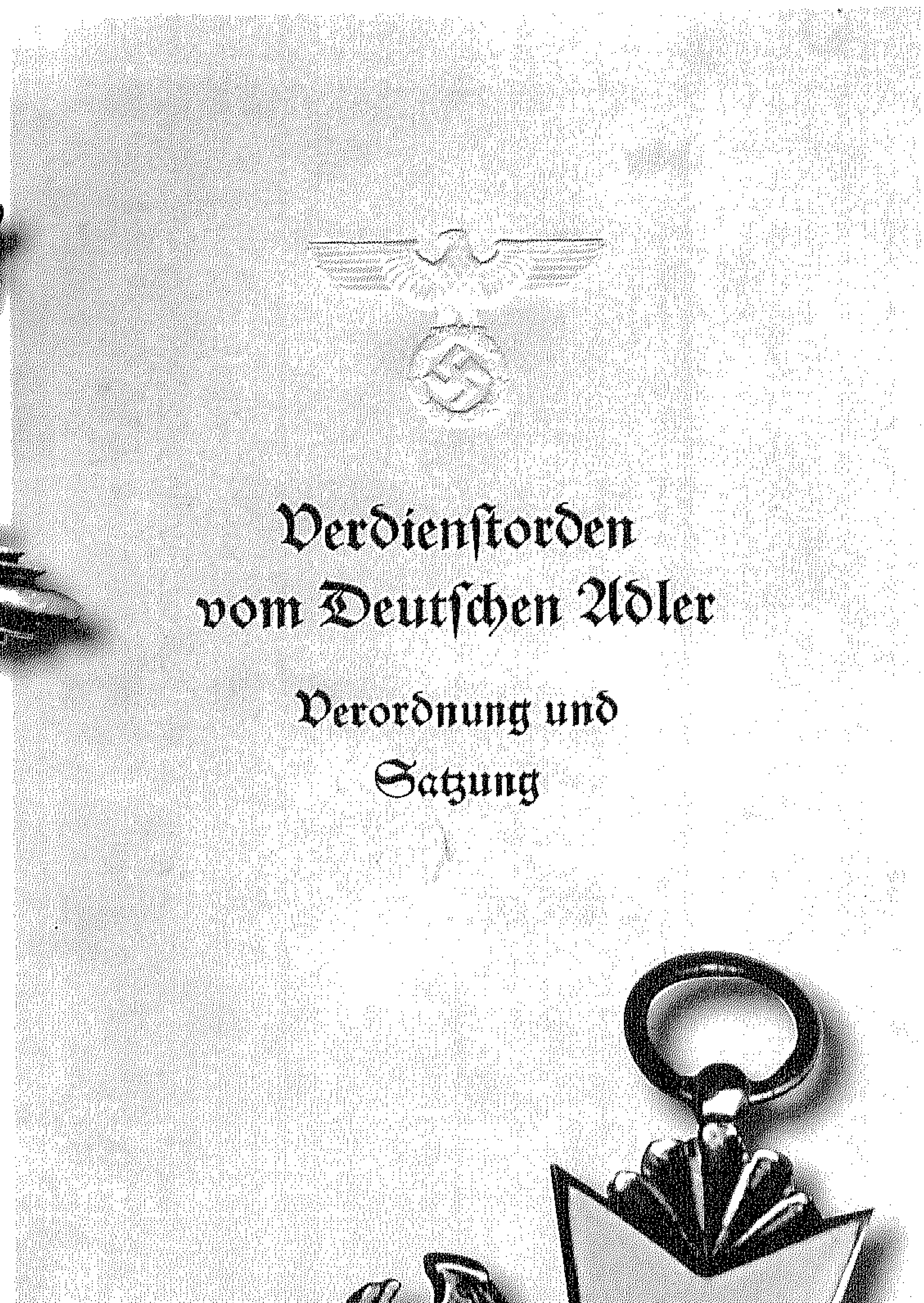
IM NAMEN DES
DEUTSCHEN
REICHES
VERLEIHE ICH

DEM KÖNIGLICH ÄGYPTISCHEN
MINISTERPRÄSIDENTEN
HERRN
MOHAMED MAHMOUD PACHA

DAS GROSSKREUZ
DES ORDENS VOM DEUTSCHEN ADLER
BERLIN, DEN 27. JULI 1938
DER DEUTSCHE REICHSKANZLER

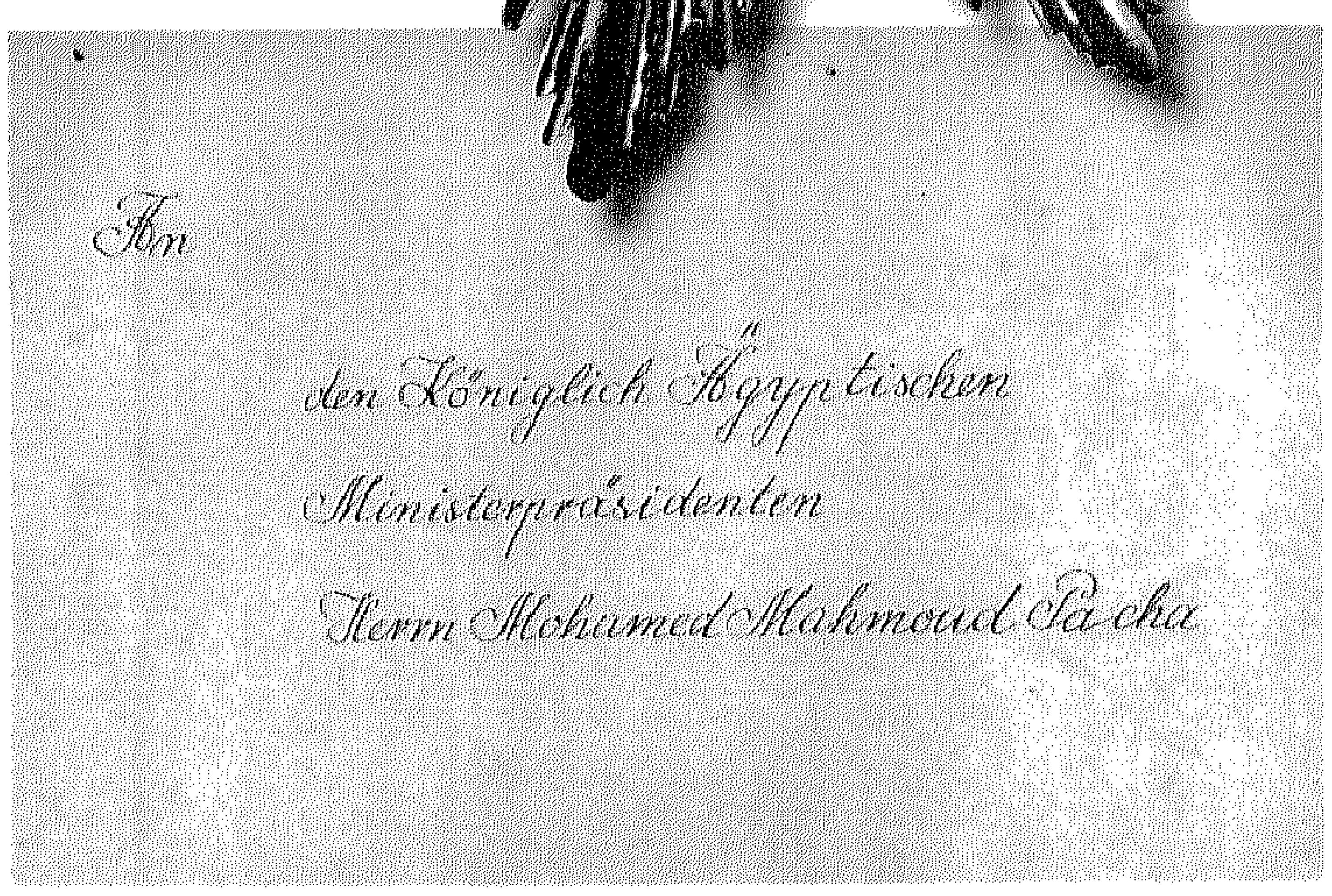
■ نيشان العقاب تكريمًا من الزعيم الألماني أدولف هتلر إلى محمد محمود باشا





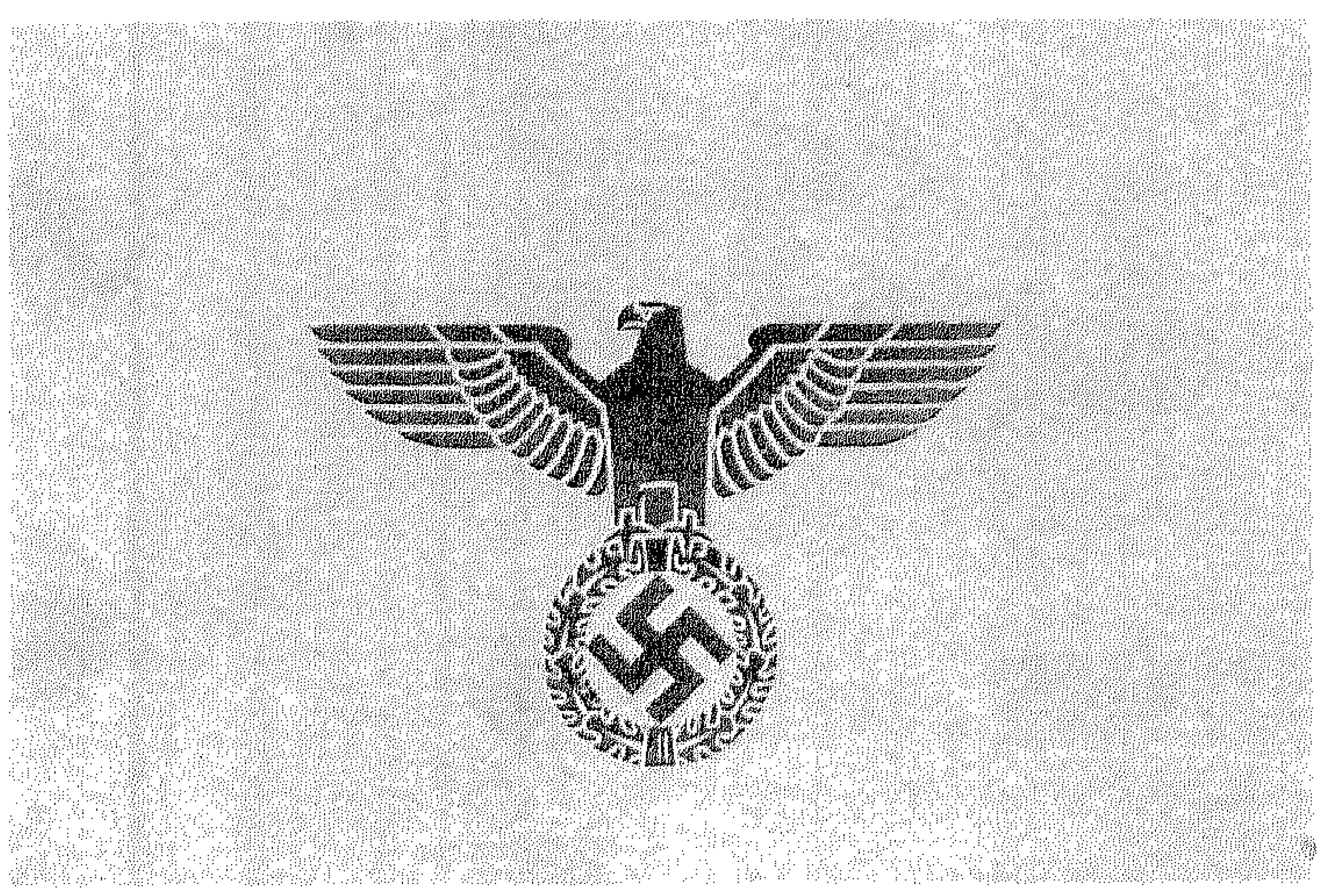
Verdienstorden
vom Deutschen Adler

Verordnung und
Satzung

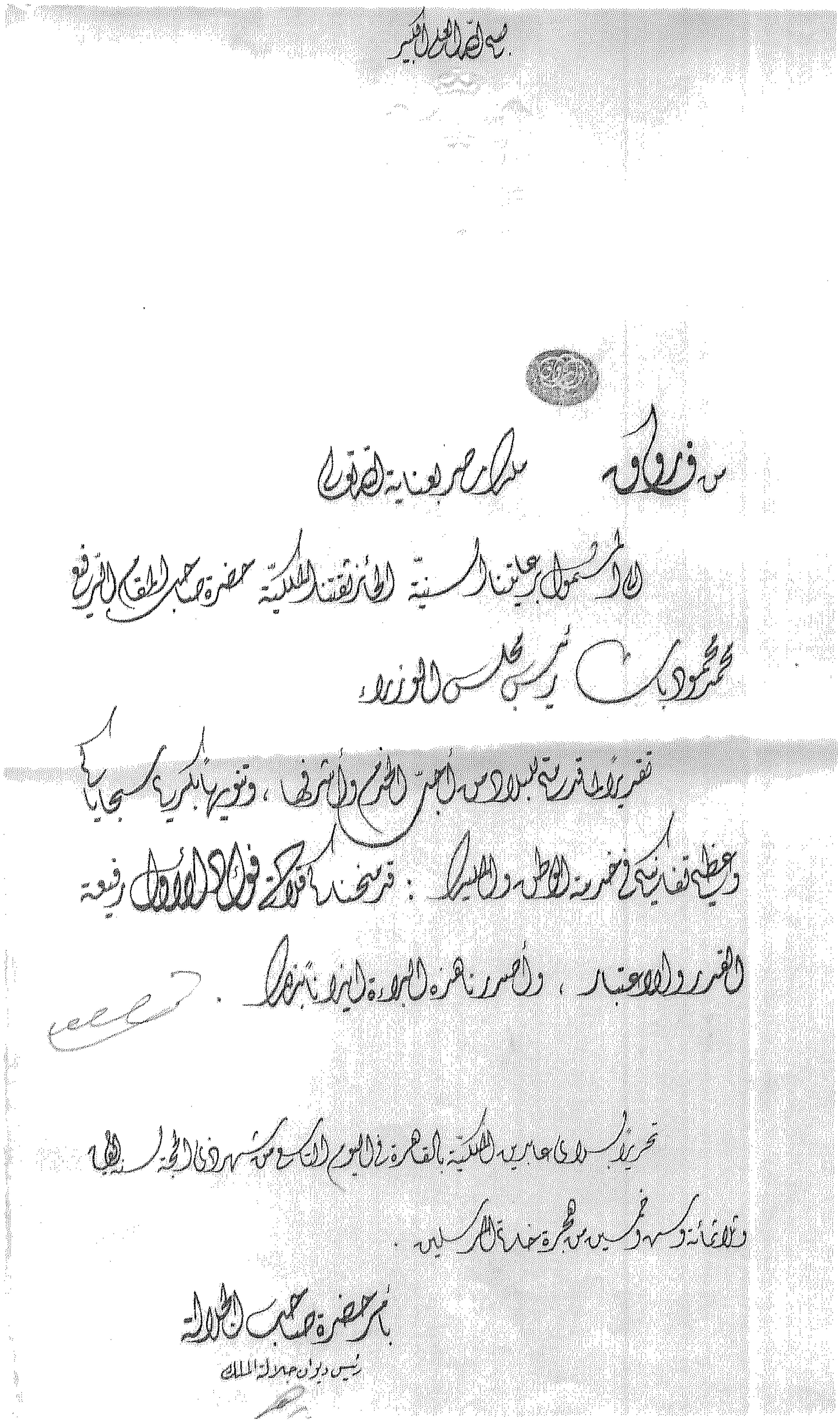


An

den Königlich Ägyptischen
Ministerpräsidenten
Herrn Mohamed Mahmoud Pacha







بسم الله العلي الكبير

من فاروق ملك مصر بعناية الله تعالى

إلى المشمول برعايتنا السنية الحائز لقلادتنا الملكية حضرة صاحب المقام الرفيع محمد محمود باشا رئيس مجلس الوزراء

تقديراً لما قدمتم للبلاد من أجل الخدم وأشرفها، وتنويهاً بكريم سجاياكم وعظيم تفانيكم في خدمة الوطن والعرش: قد منحناكم قلادة فؤاد الأول رفيعة القدر والاعتبار، وأصدرنا هذه البراءة إيذاناً بذلك.

تحريراً بسراي عابدين الملكية بالقاهرة في اليوم التاسع من شهر ذي الحجة سنة ألف وثلاثمائة وست وخمسين من هجرة خاتم المرسلين.

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس ديوان جلالة الملك

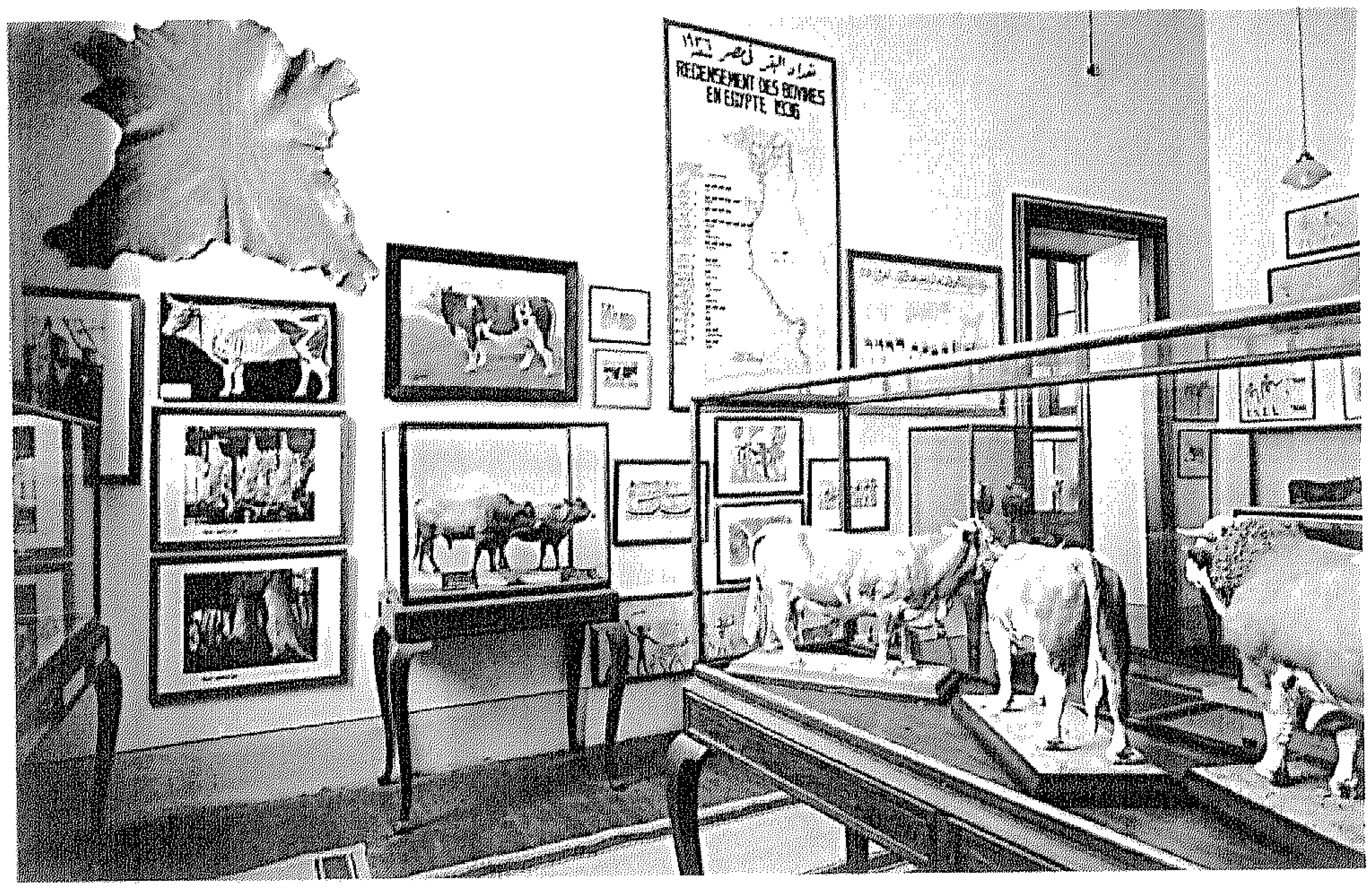
■ براءة منح محمد محمود باشا قلادة فؤاد الأول

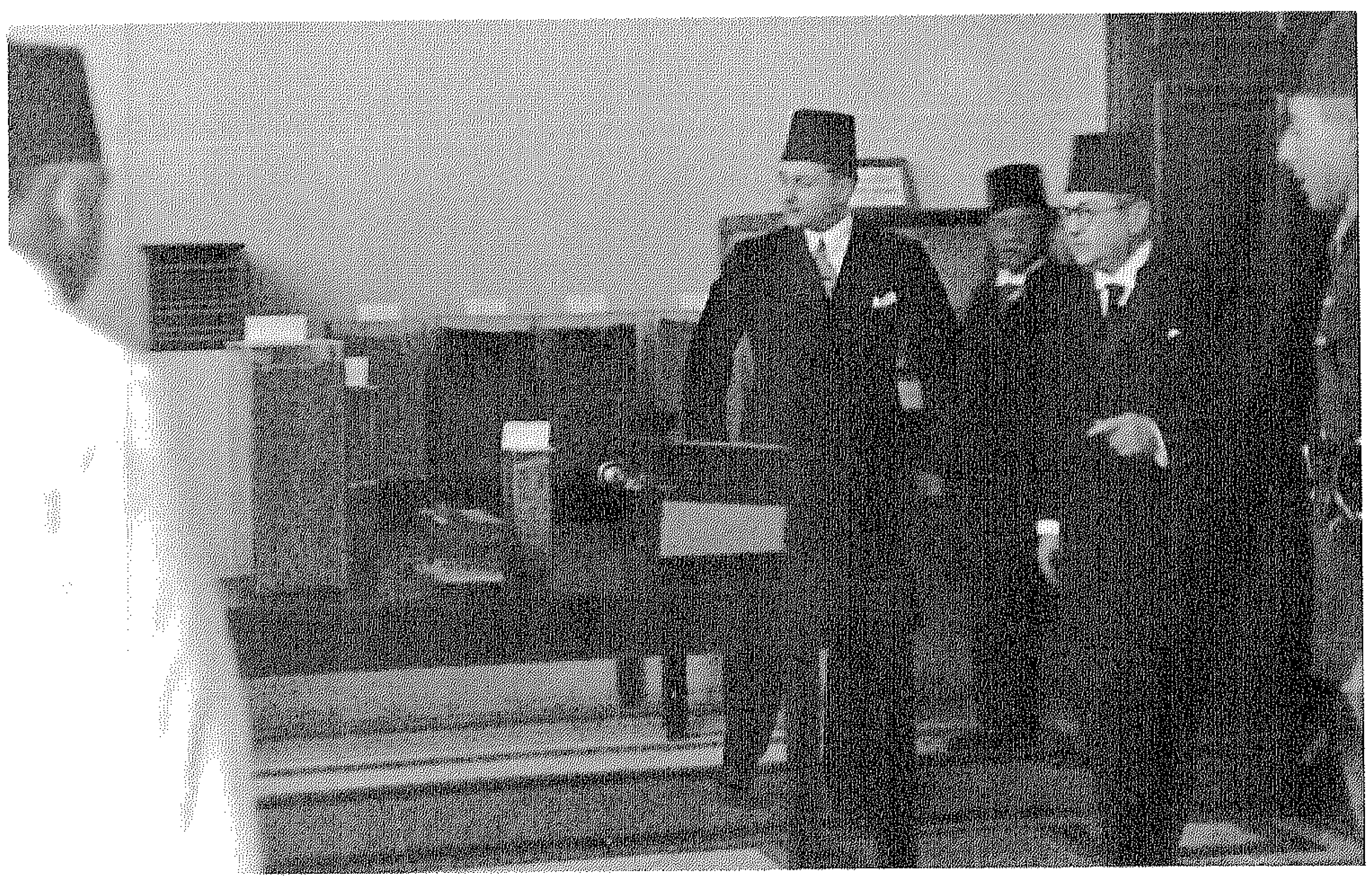


■ زفاف الملكة فريدة إلى الملك فاروق الأول

■ إفتتاح المتحف الزراعي

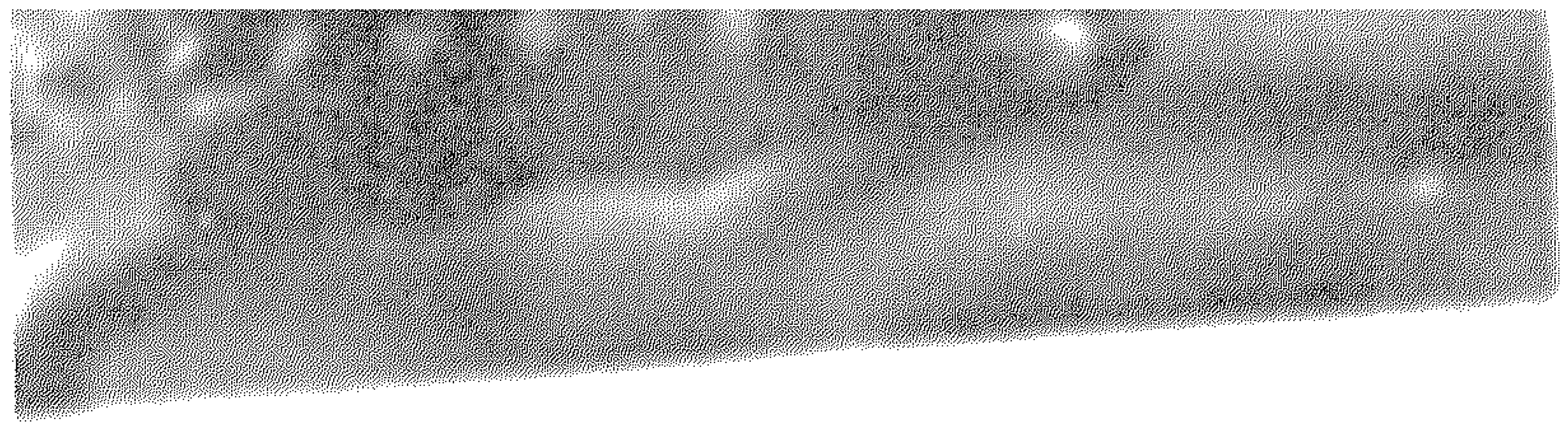



تعداد البقر في مصر سنة ١٩٣٦
RECENSEMENT DES BOVINES
EN EGYPTE 1936





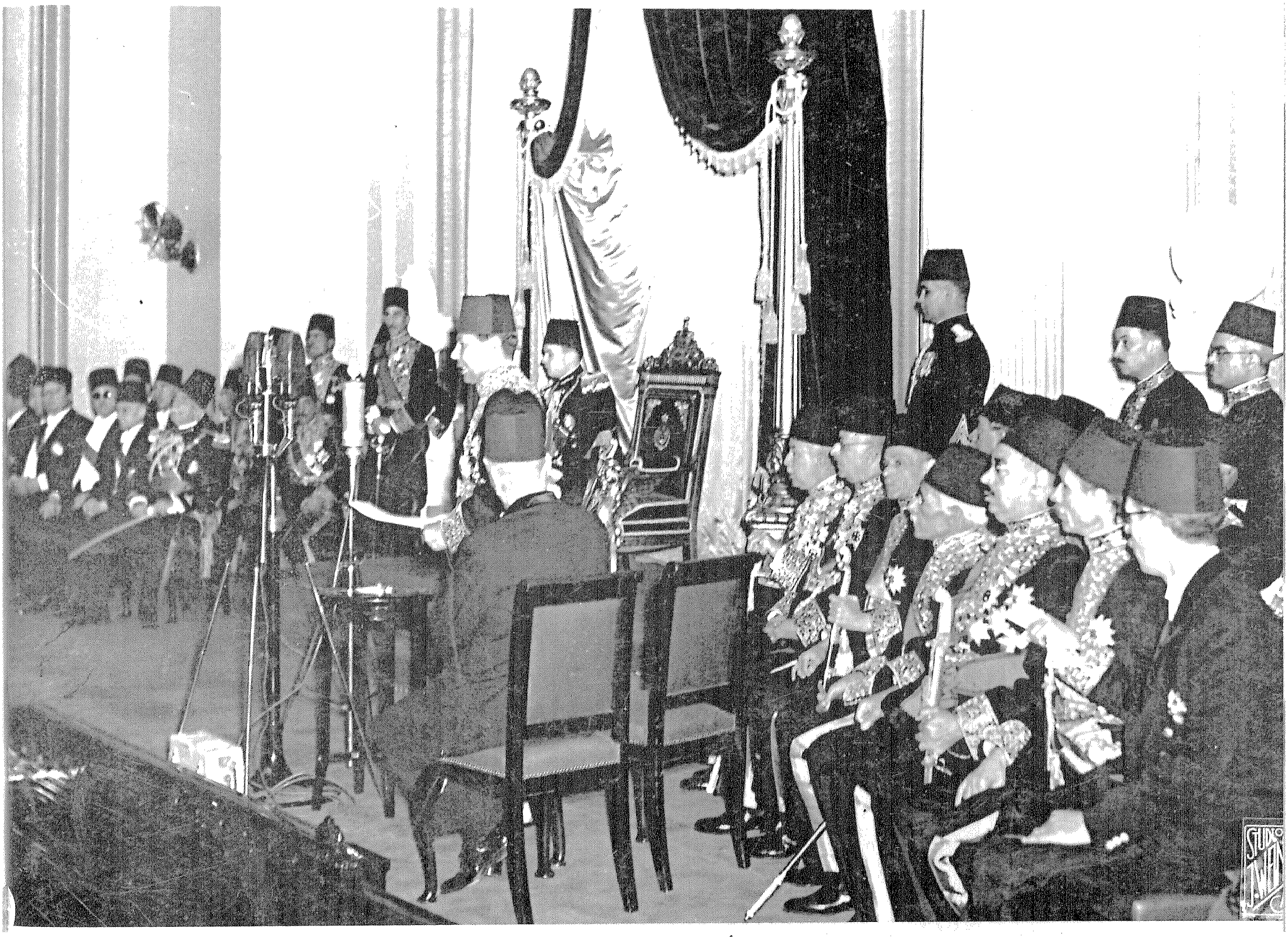












■ محمد محمود باشا يلقي بيان الحكومة أمام الملك فاروق الأول

• وزارة محمد محمود باشا الثالثة (من 27 أبريل عام 1938 إلى 24 يونية عام 1938)

على أثر انتخابات أبريل عام 1938، قدم محمد محمود باشا استقالة حكومته إلى الملك فاروق الأول في 5 أبريل عام 1938، لكن الملك استبقاها معلقة ثلاثة أسابيع، ثم ما لبث أن كلف محمد محمود باشا بتشكيل الوزارة.

وقد خرج من التشكيل الوزاري الجديد كل من عبد العزيز باشا فهمي ومحمد بك كامل البنداري وبهي الدين باشا بركات وحسين باشا رفقي ومحمد حافظ بك رمضان، ودخلها رشوان باشا محفوظ (للزراعة)، ومصطفى بك عبد الرازق (للأوقاف)، ولم يلبث إسماعيل باشا صدقي وزير المالية أن قدم استقالته في 18 مايو عام 1938 ليتولى وزارته محمد محمود باشا بنفسه تاركًا وزارة الداخلية لأحمد لطفي السيد باشا، كما استبعد وزراء الدولة الأربعة من تلك الوزارة[145]، وجاء تشكيلها على النحو التالي[146]:

– محمد محمود باشا	رئيسًا ووزيرًا للداخلية.
– إسماعيل باشا صدقي	وزيرًا للمالية.
– عبد الفتاح باشا يحيى	وزيرًا للخارجية.
– أحمد باشا محمد خشبة	وزيرًا للحقانية.
– محمد باشا حلمي عيسى	وزيرًا للمواصلات
– أحمد باشا لطفي السيد	وزير دولة.
– حسن باشا صبري	وزيرًا للحربية والبحرية
– حسين باشا سري	وزيرًا للأشغال العمومية
– مراد باشا وهبه	وزيرًا للتجارة والصناعة
– أحمد باشا كامل	وزيرًا للصحة العمومية
– محمد باشا حسين هيكل	وزيرًا للمعارف العمومية
– رشوان باشا محفوظ	وزيرًا للزراعة
– الشيخ مصطفى بك عبد الرازق	وزيرًا للأوقاف

غير أن تلك الوزارة لم يكتب لها أن تعمر طويلاً فقدمت استقالتها في 24 يونية عام 1938 نتيجة لتدخلات علي باشا ماهر.

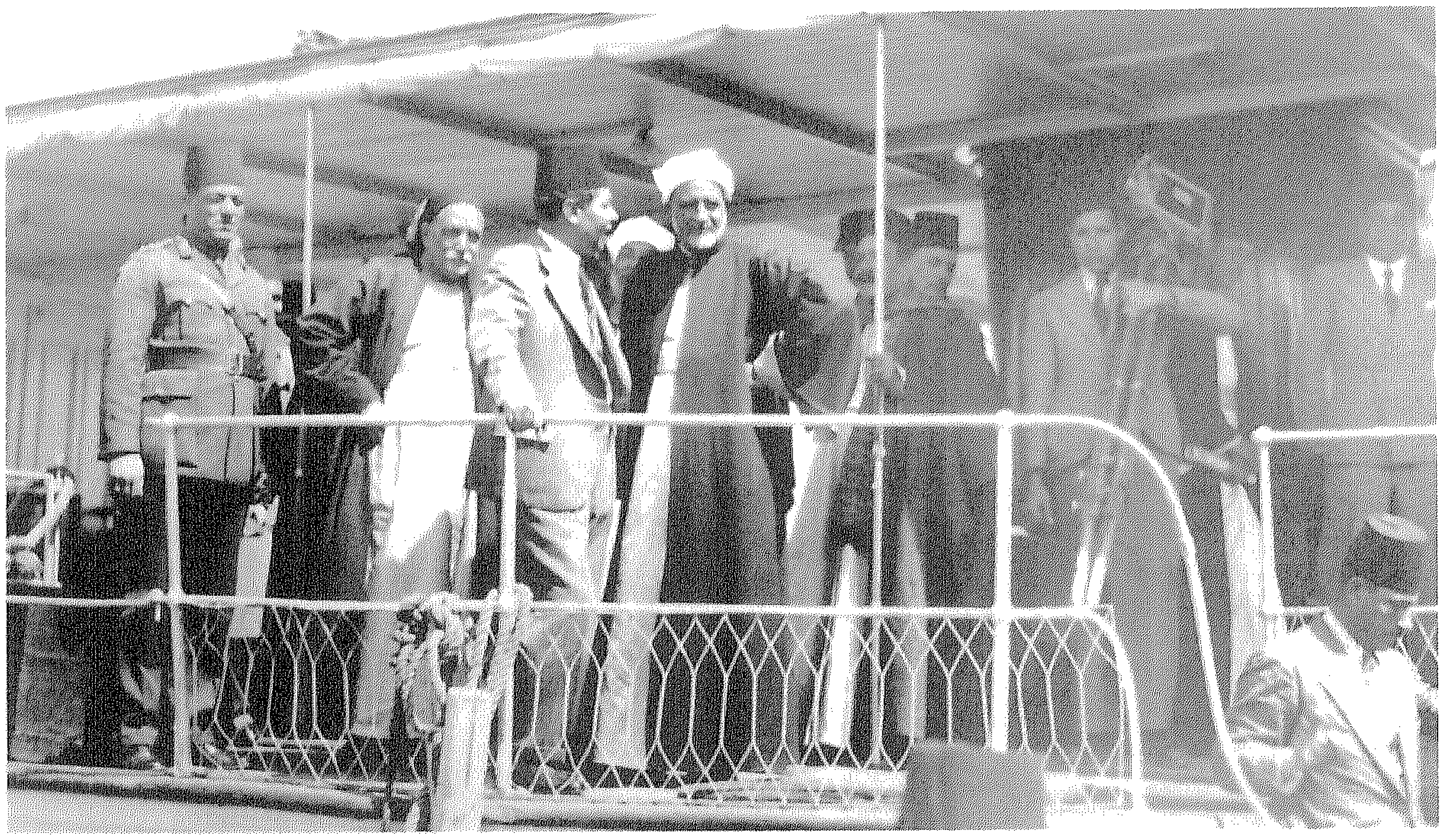


■ محمد محمود باشا رئيس الوزراء



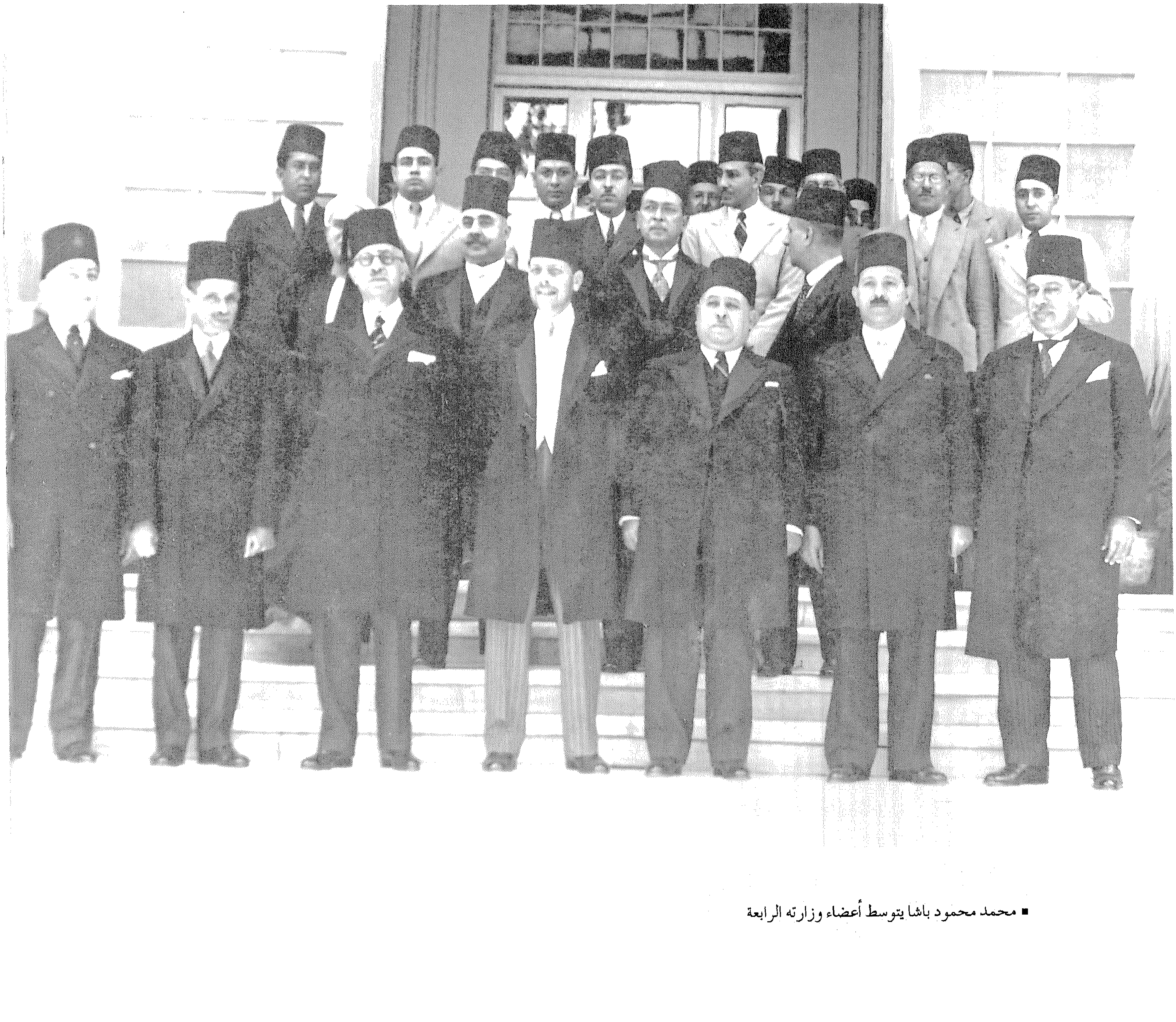


■ الزعيم والشيخ . . محمد محمود باشا والشيخ مصطفى المراغي









■ محمد محمود باشا يتوسط أعضاء وزارته الرابعة



■ محمود فهمي باشا النقراشي

- **وزارة محمد محمود الرابعة (من 24 يونية عام 1938 إلى 18 أغسطس عام 1939)**

لم تصمد وزارة محمد محمود الثالثة أمام مؤامرات علي باشا ماهر، فلم تستطع الوزارة أن تنفذ شيئًا من برنامجها، ونتيجة لذلك فكر محمد محمود باشا في الاستعانة بالهيئة السعدية، للاستفادة من أغلبيتهم في مجلس النواب (80 عضوًا)، وقد قدم محمد محمود باشا فكرته إلى الملك فاروق الأول فاستحسنها، ولكنه أبدى تخوفه من وجود محمود باشا فهمي النقراشي في الوزارة.

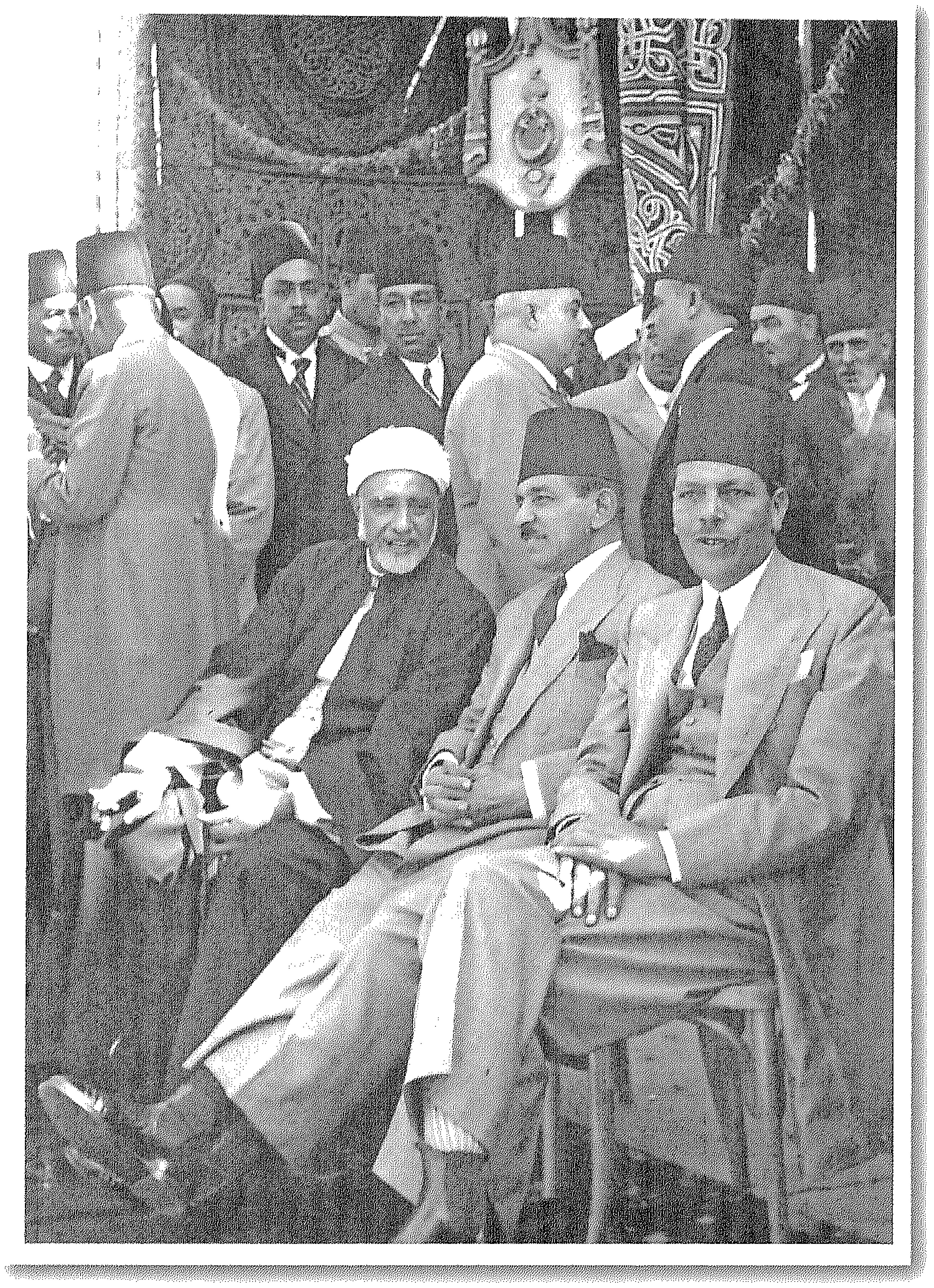
وبالفعل أعلن محمد محمود باشا في 24 يونية عام 1938 تشكيل وزارته الرابعة والأخيرة، الذي جاء النحو التالي:[147]

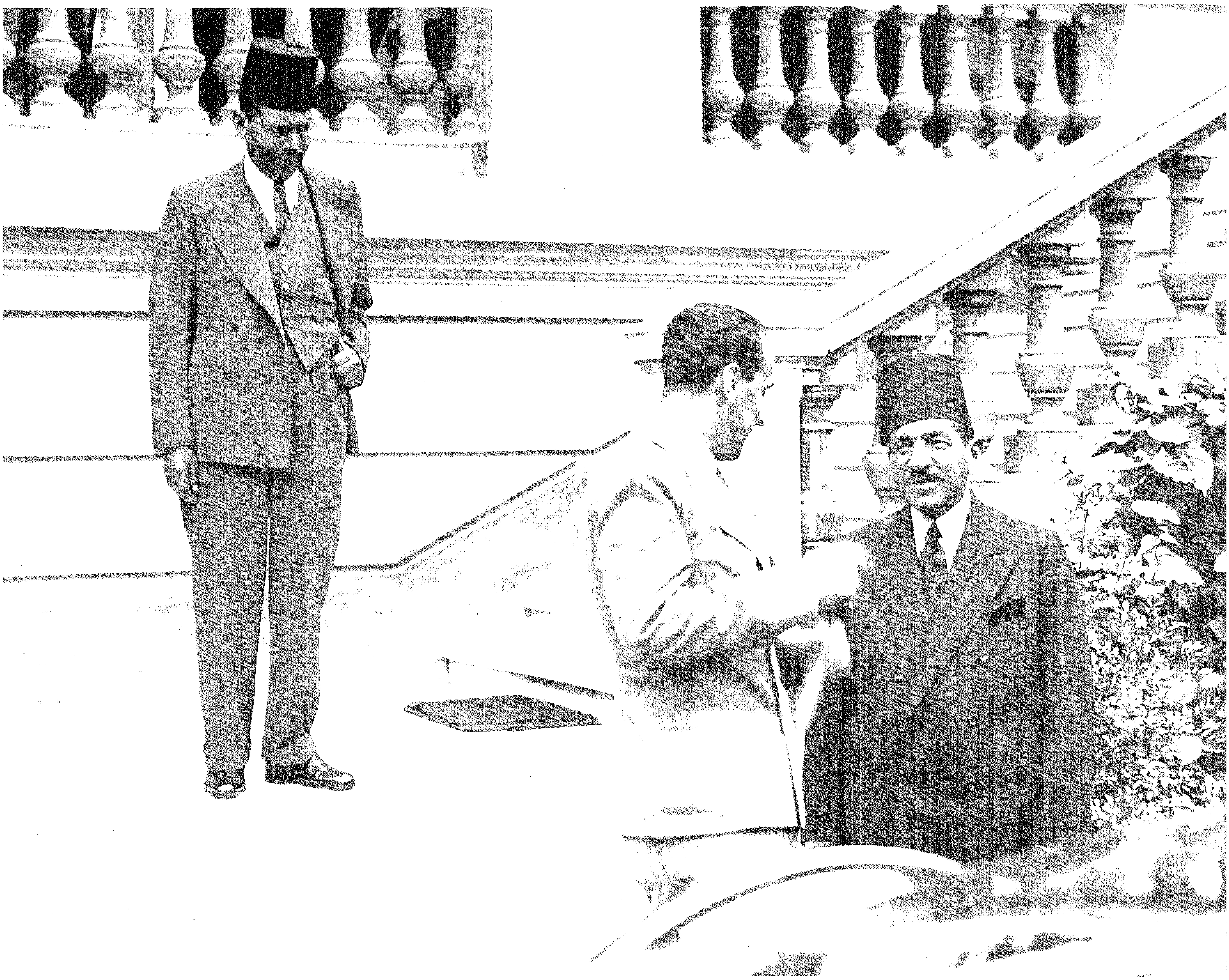
– محمد محمود باشا رئيسًا.
– عبدالفتاح باشا يحيى وزيرًا للخارجية.
– الدكتور أحمد باشا ماهر وزيرًا للمالية.
– أحمد باشا محمد خشبة وزيرًا للحقانية.
– محمود باشا فهمي النقراشي وزيرًا للداخلية.
– حسن باشا صبري وزيرًا للحربية والبحرية.
– محمود باشا غالب وزيرًا للمواصلات.
– حسين باشا سري وزيرًا للأشغال العمومية.
– محمد باشا حسين هيكل وزيرًا للمعارف العمومية.
– رشوان باشا محفوظ وزيرًا للزراعة.
– الشيخ مصطفى بك عبد الرازق وزيرًا للأوقاف.
– الدكتور حامد محمود وزيرًا للصحة العمومية.
– سابا باشا حبشي وزيرًا للتجارة والصناعة.

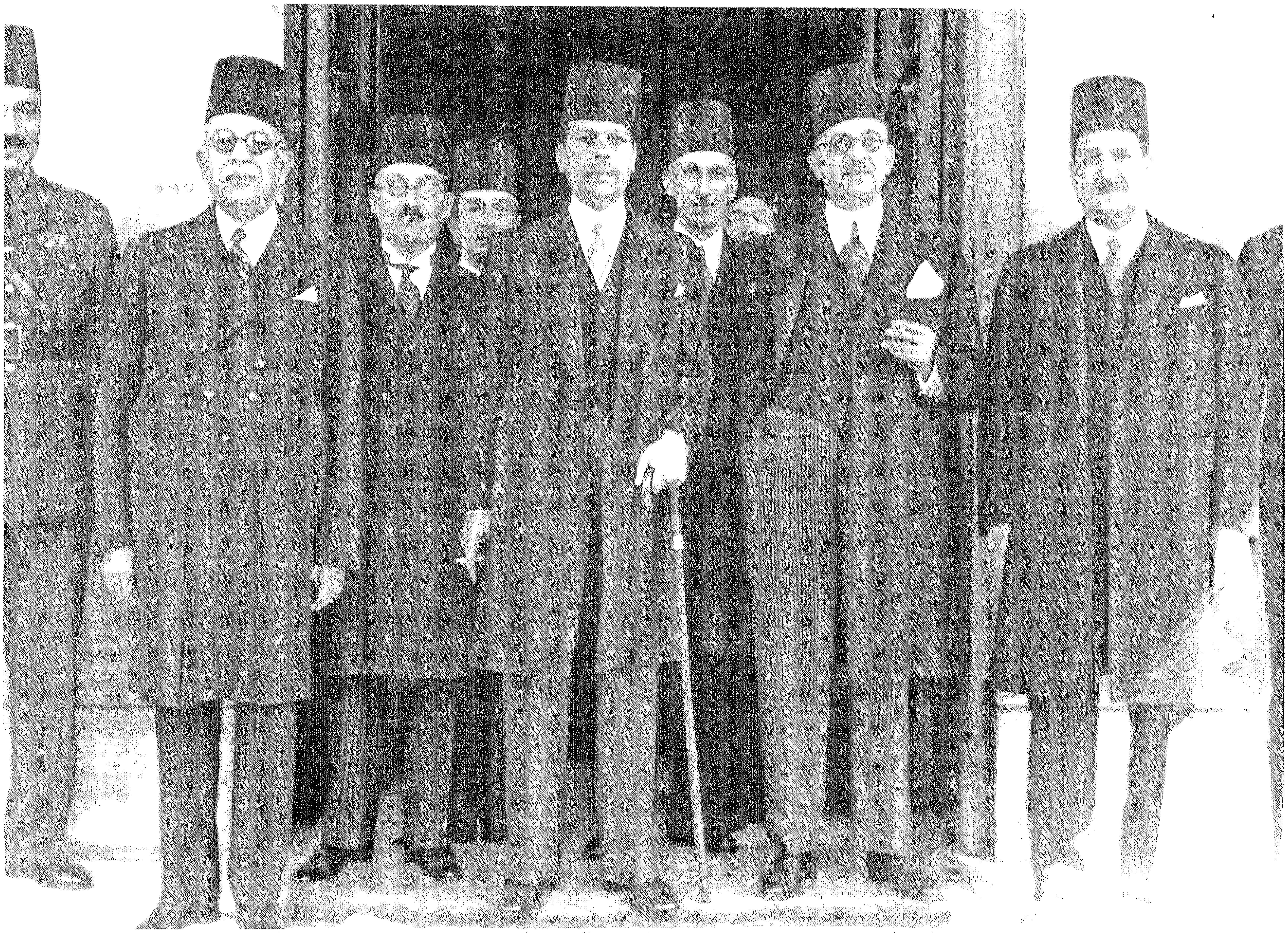


■ السياسي والداهية . . محمد محمود باشا وعلي باشا ماهر







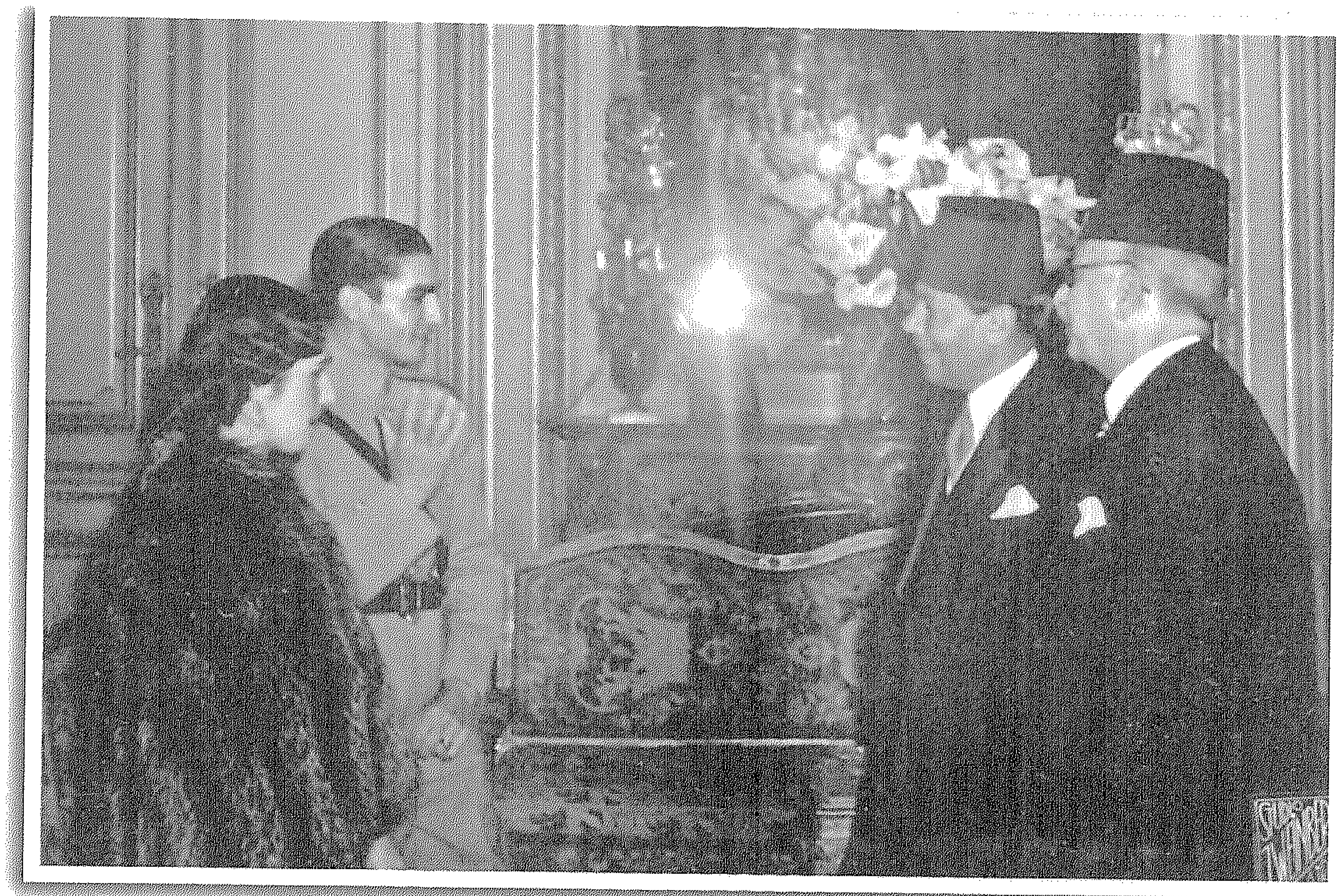


▪ محمد محمود باشا، وعبد الفتاح باشا يحيى، وأحمد باشا حسنين، ورشوان باشا محفوظ أثناء خروجهم من قصر عابدين عقب تناولهم الغداء على شرف رستو أراس



■ محمد محمود باشا يتوسط كل من أحمد باشا ماهر وعلي باشا ماهر

■ الزواج الامبراطوري . . الأميرة فوزية والأمير محمد رضا بهلوي



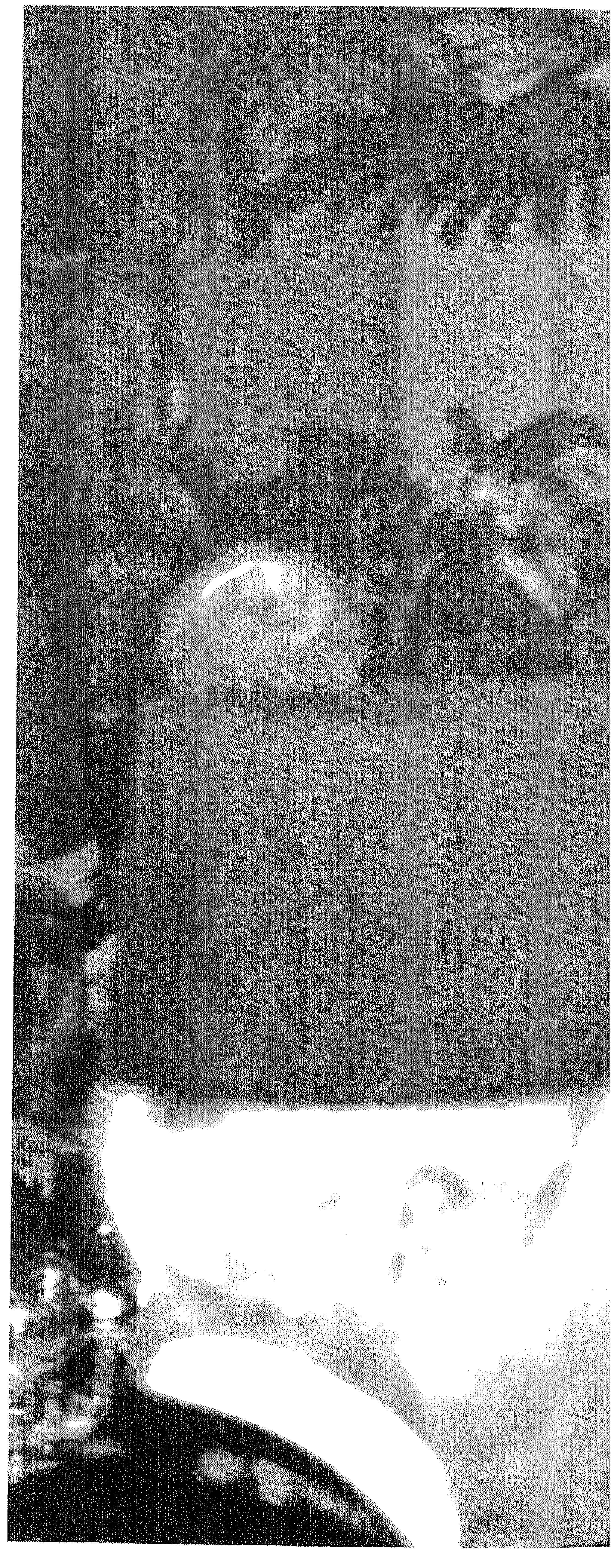
















دربار شاهنشاهی

با تائیدات خداوند متعال

ما

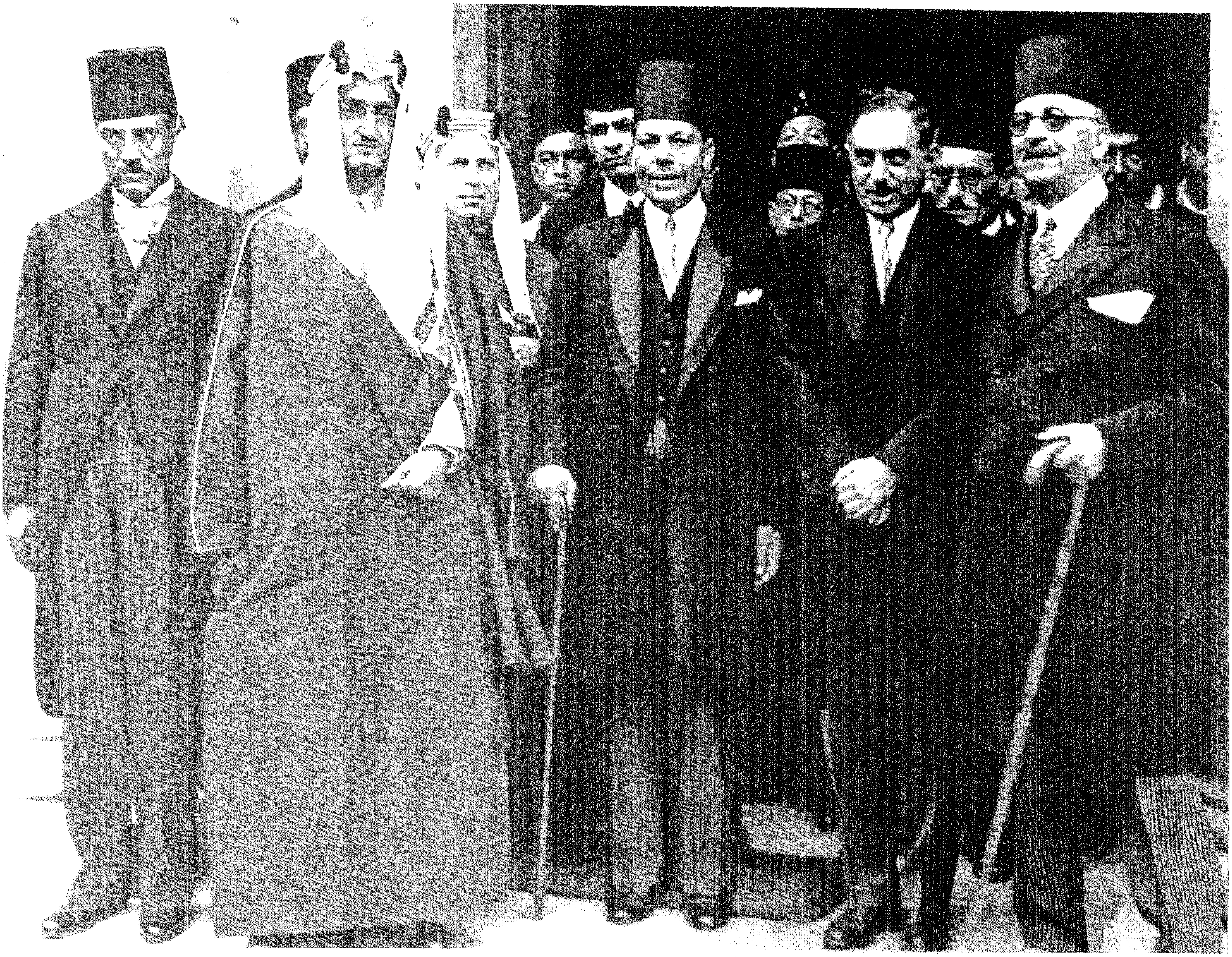
پهلوی شاهنشاه ایران

برای ابراز عواطف همایونی درباره جناب محمد محمود پاشا رئیس الوزرا مصر

بموجب این فرمان یک قطعه نشان درجه اول تاج با حمایل

بمشار الیه اعطا نمودیم . بتاریخ اول شهریور یکهزار و سیصد و هفده سال سیزدهم سلطنت ما

■ النوط الأمبراطوري من الدرجة الأولي من شاه إيران إلى محمد محمود باشا

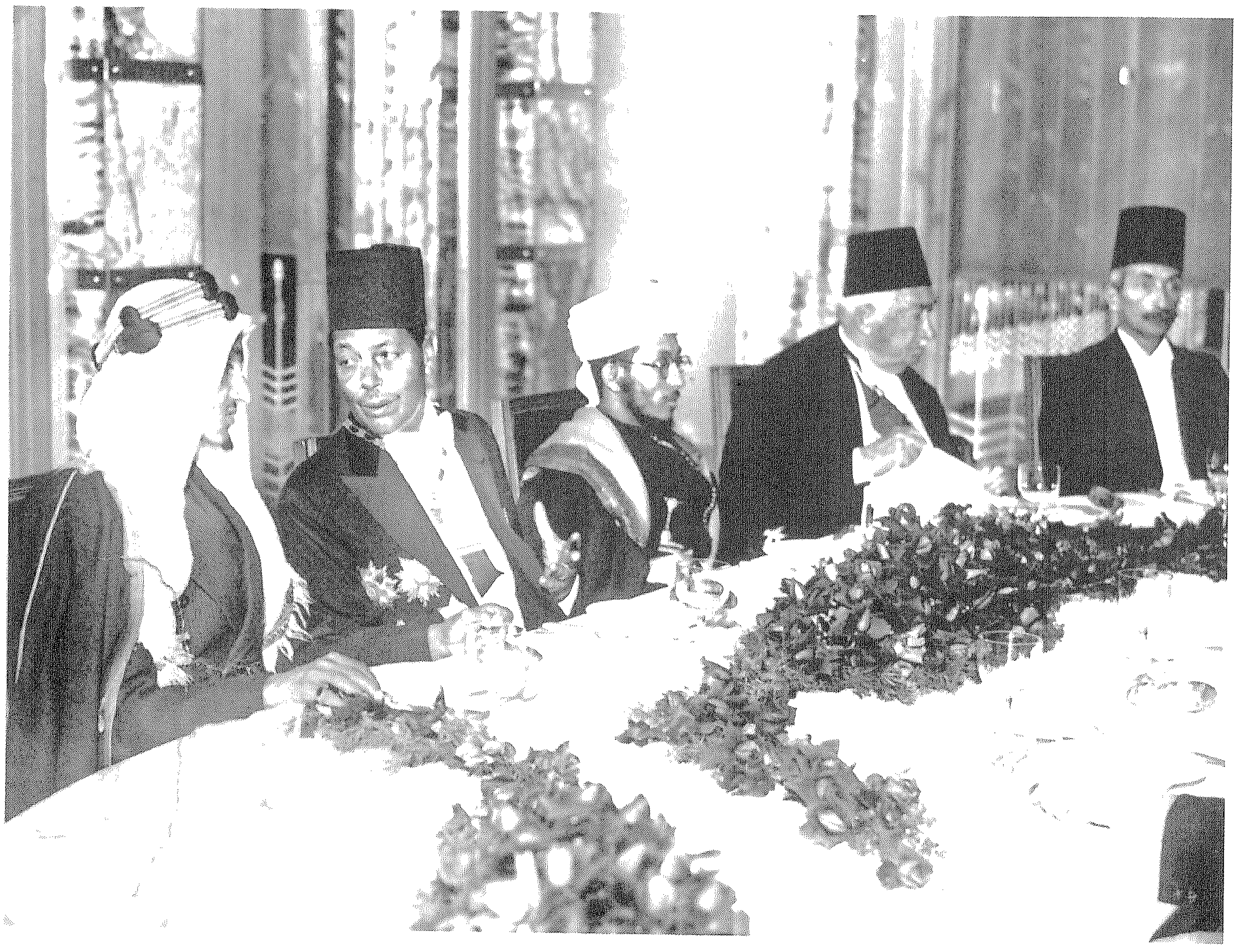


■ محمد محمود باشا يتوسط كل من عبد الفتاح باشا يحيى والأمير فيصل بن عبد العزيز

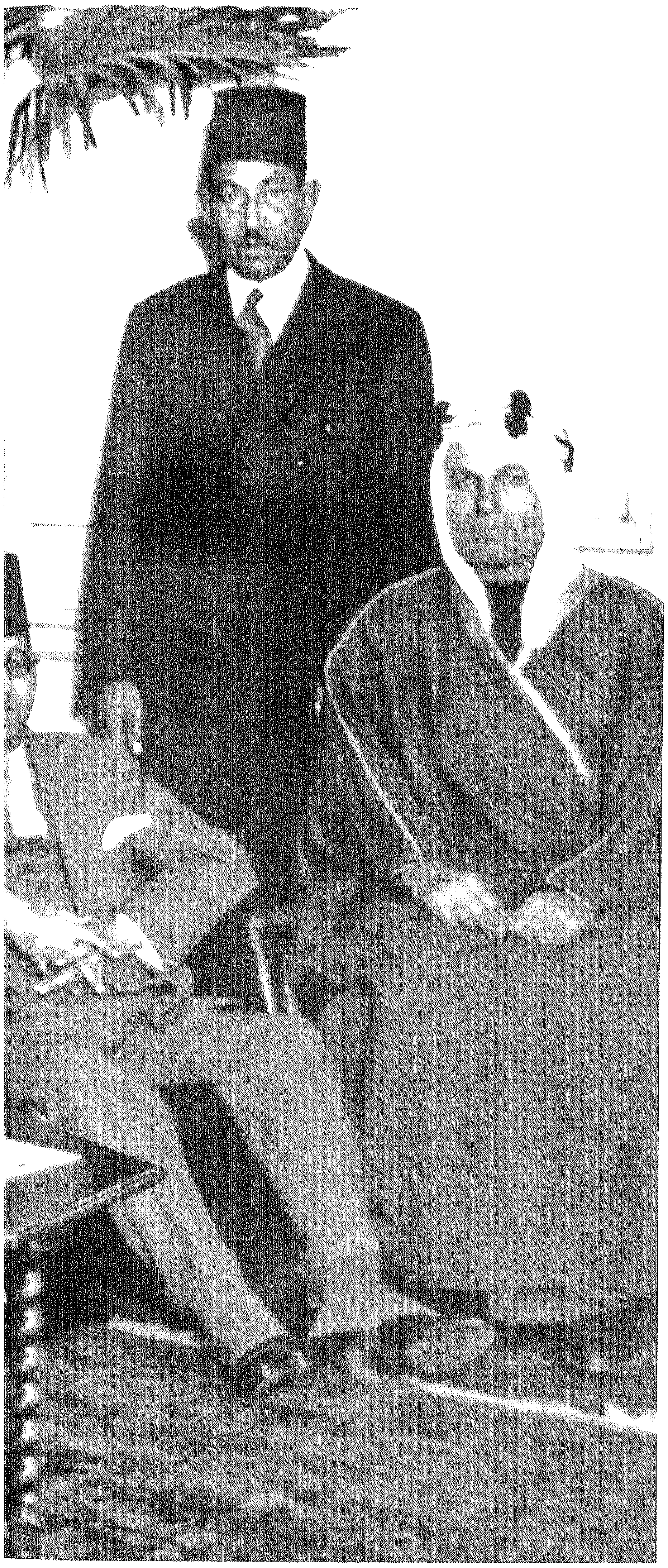
سياسة محمد محمود باشا

- **السياسة الخارجية لمحمد محمود باشا**

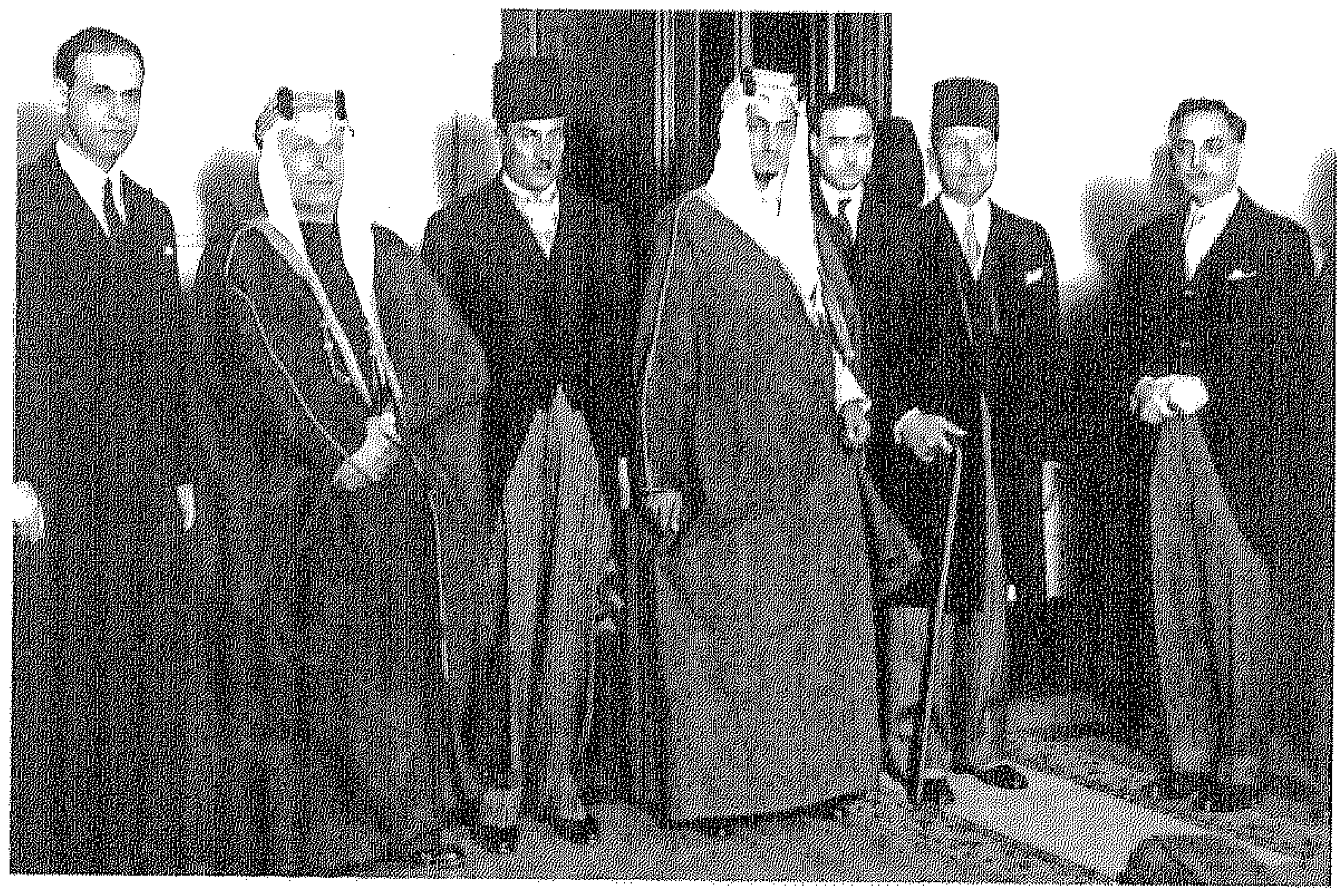
عمل محمد محمود باشا خلال توليه فترة رئاسة الحكومة المصرية على تأكيد دور مصر على الساحة الدولية من خلال إقامة العلاقات والمعاهدات ودعم دور مصر في المحافل الدولية:

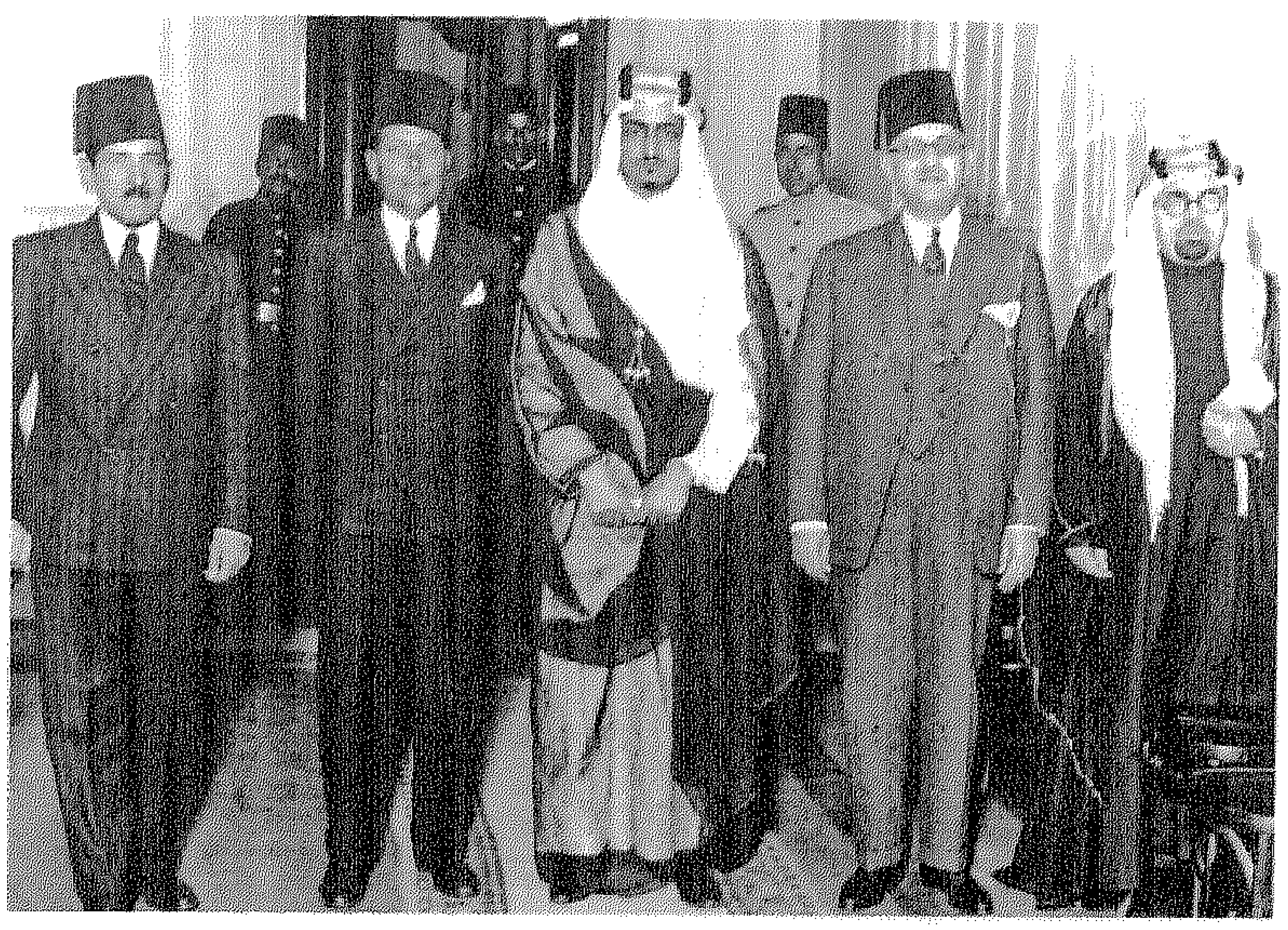


■ محمد محمود باشا يتوسط الأميران سيف الاسلام عبد الله اليمني والأمير فيصل بن عبد العزيز



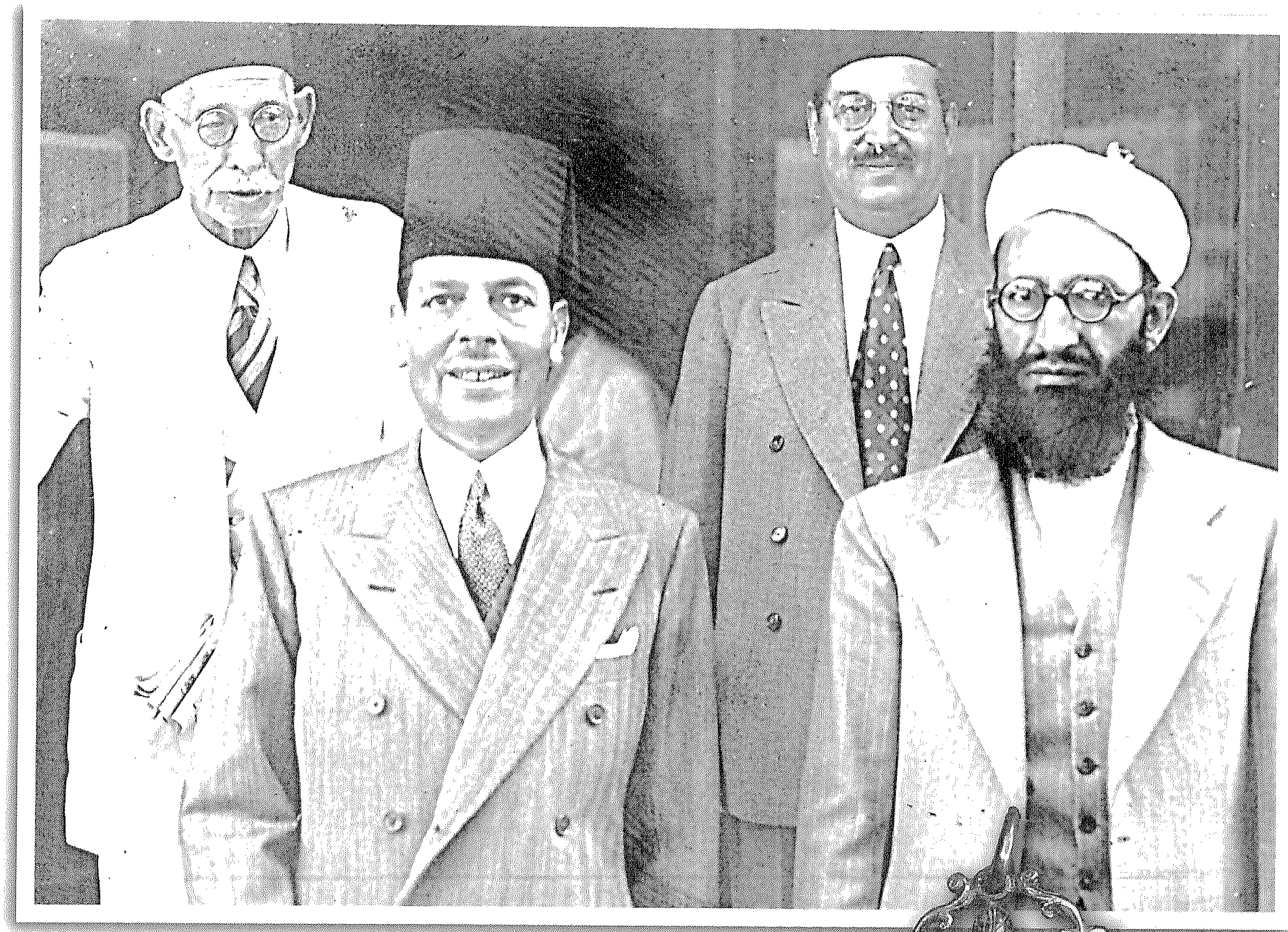






■ صاحب المقام الرفيع والأمير .. محمد محمود باشا والأمير فيصل بن عبد العزيز





■ محمد محمود باشا ومحمد صادق المجددي سفير أفغانستان في مصر









▪ مجموعة من النياشين التي حصل عليها صاحب المقام الرفيع محمد محمود باشا

ميثاق كيلوج

ويعرف أيضًا بـ"عهد باريس"، حيث اقترح وزير الخارجية الأمريكي المستر "كيلوج" عقد مؤتمر لجمع كلمة الأمم على نبذ الحرب وصيانة السلام، وتم توقيع هذا الميثاق في 27 أغسطس عام 1928، وقد عرضت الولايات المتحدة الأمريكية على مصر الانضمام إلى دول الميثاق عن طريق المستر نورث ونشب القائم بأعمال مفوضية الولايات المتحدة في مصر، فقبلت مصر وانضمت في 3 سبتمبر عام 1928، مما ساعد على إبراز المكانة الدولية لمصر، وجعل منها دولة مستقلة ذات سيادة في نظر الدول العظمى[148].

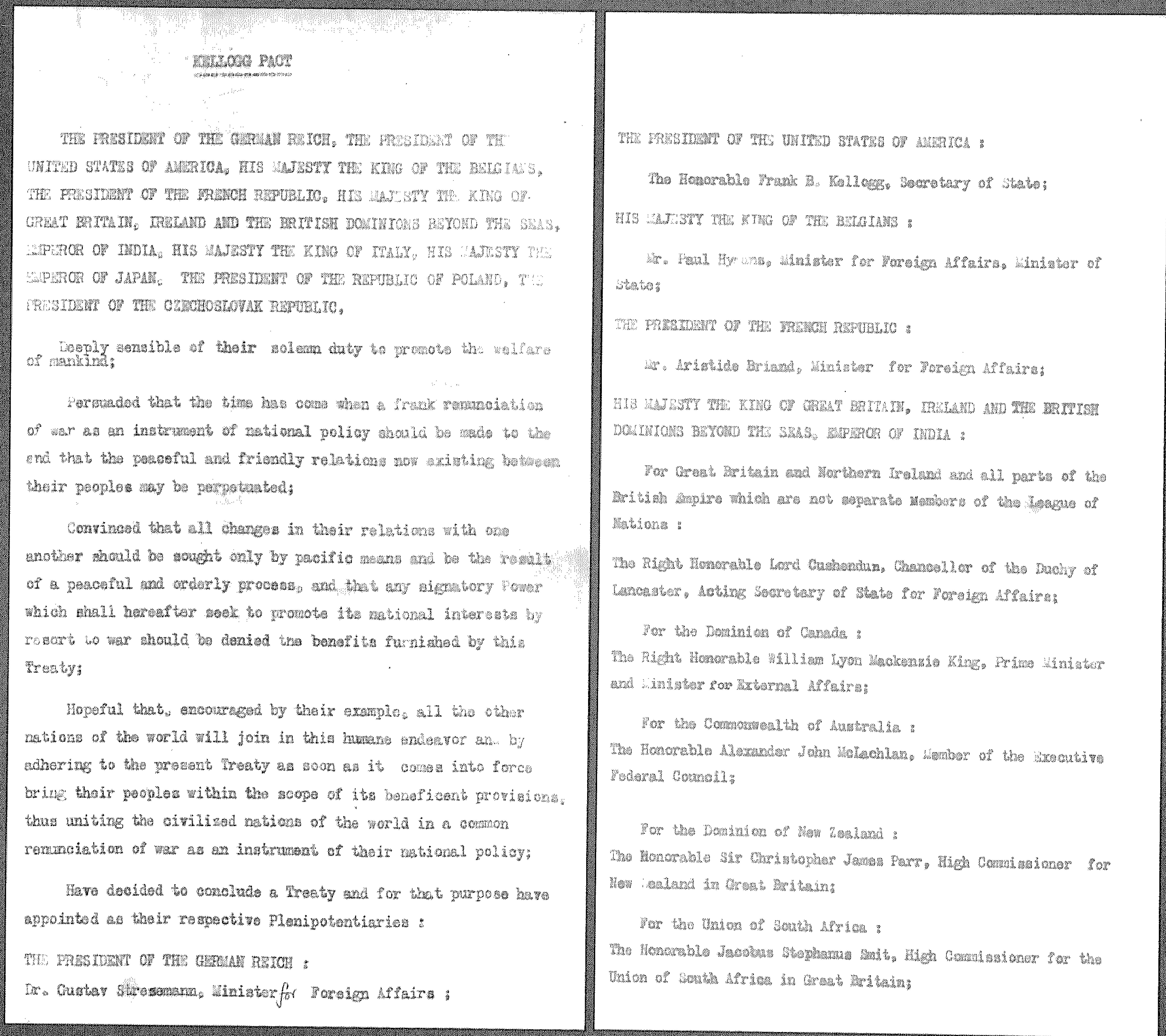
وقد وقع محمد محمود باشا على الميثاق مبديًا تحفظًا، نصه: "تعلن الحكومة المصرية انضمامها إلى الميثاق بالصيغة التي وقع بها بباريس دون أن يفيد هذا الانضمام تسليمًا بأي تحفظ أبدي بشأن ذلك الميثاق"[149].

معاهدة الصداقة المصرية – الإيرانية

في 28 نوفمبر عام 1928 عقدت حكومة محمد محمود باشا الأولى معاهدة صداقة بين مصر وإيران تقضي بالمساواة التامة في المعاملة بين رعايا الدولتين وتمتعهم ومصالحهم بالحماية، وقد زال بهذه المعاهدة كل ما يتمتع به الإيرانيون في مصر من امتيازات خاصة، وكانت خطوة في سبيل إلغاء الامتيازات[150].

اتفاقية القرض العثماني

في مارس عام 1929 اتفقت حكومة محمد محمود باشا الأولى والحكومة البريطانية على تسوية الجزء المتبقي والبالغ 3.815.200 جنيه من القرض العثماني لعام 1855 وتقسيطه[151].



KELLOGG PACT

THE PRESIDENT OF THE GERMAN REICH, THE PRESIDENT OF THE UNITED STATES OF AMERICA, HIS MAJESTY THE KING OF THE BELGIANS, THE PRESIDENT OF THE FRENCH REPUBLIC, HIS MAJESTY THE KING OF GREAT BRITAIN, IRELAND AND THE BRITISH DOMINIONS BEYOND THE SEAS, EMPEROR OF INDIA, HIS MAJESTY THE KING OF ITALY, HIS MAJESTY THE EMPEROR OF JAPAN, THE PRESIDENT OF THE REPUBLIC OF POLAND, THE PRESIDENT OF THE CZECHOSLOVAK REPUBLIC,

Deeply sensible of their solemn duty to promote the welfare of mankind;

Persuaded that the time has come when a frank renunciation of war as an instrument of national policy should be made to the end that the peaceful and friendly relations now existing between their peoples may be perpetuated;

Convinced that all changes in their relations with one another should be sought only by pacific means and be the result of a peaceful and orderly process, and that any signatory Power which shall hereafter seek to promote its national interests by resort to war should be denied the benefits furnished by this Treaty;

Hopeful that, encouraged by their example, all the other nations of the world will join in this humane endeavor and by adhering to the present Treaty as soon as it comes into force bring their peoples within the scope of its beneficent provisions, thus uniting the civilized nations of the world in a common renunciation of war as an instrument of their national policy;

Have decided to conclude a Treaty and for that purpose have appointed as their respective Plenipotentiaries :

THE PRESIDENT OF THE GERMAN REICH :

Dr. Gustav Stresemann, Minister for Foreign Affairs ;

THE PRESIDENT OF THE UNITED STATES OF AMERICA :

The Honorable Frank B. Kellogg, Secretary of State;

HIS MAJESTY THE KING OF THE BELGIANS :

Mr. Paul Hymans, Minister for Foreign Affairs, Minister of State;

THE PRESIDENT OF THE FRENCH REPUBLIC :

Mr. Aristide Briand, Minister for Foreign Affairs;

HIS MAJESTY THE KING OF GREAT BRITAIN, IRELAND AND THE BRITISH DOMINIONS BEYOND THE SEAS, EMPEROR OF INDIA :

For Great Britain and Northern Ireland and all parts of the British Empire which are not separate Members of the League of Nations :

The Right Honorable Lord Cushendun, Chancellor of the Duchy of Lancaster, Acting Secretary of State for Foreign Affairs;

For the Dominion of Canada :
The Right Honorable William Lyon Mackenzie King, Prime Minister and Minister for External Affairs;

For the Commonwealth of Australia :
The Honorable Alexander John McLachlan, Member of the Executive Federal Council;

For the Dominion of New Zealand :
The Honorable Sir Christopher James Parr, High Commissioner for New Zealand in Great Britain;

For the Union of South Africa :
The Honorable Jacobus Stephanus Smit, High Commissioner for the Union of South Africa in Great Britain;

■ نص ميثاق كيلوج

For the Irish Free State :

Mr. William Thomas Cosgrave President of the Executive Council;

For India :

The Right Honorable Lord Cushendun, Chancellor of Duchy of Lancaster, Acting Secretary of State for Foreign Affairs;

HIS MAJESTY THE KING OF ITALY :

Count Gaetano Manzoni, His Ambassador Extraordinary and Plenipotentiary at Paris.

HIS MAJESTY THE EMPEROR OF JAPAN :

Count Uchida, Privy Councillor;

THE PRESIDENT OF THE REPUBLIC OF POLAND :

Mr. A. Zalesky, Minister for Foreign Affairs;

THE PRESIDENT OF THE CZECHOSLOVAK REPUBLIC :

Dr. Eduard Benes, Minister for Foreign Affairs,

who, having communicated to one another their full powers found in good and due form have agreed upon the following articles :

Article 1.

The High Contracting Parties solemnly declare in the names of their respective peoples that they condemn recourse to war for the solution of international controversies, and renounce it as an instrument of national policy in their relations with one another.

Article 2.

The High Contracting Parties agree that the settlement or solution of all disputes or conflicts of whatever nature or of whatever origin they may be, which may arise among them , shall never be sought except by pacific means.

Article 3.

The present Treaty shall be ratified by the High Contracting Parties named in the Preamble in accordance with their respective constitutional requirements and shall take effect as between them as soon as all their several instruments of ratification shall have been deposited at Washington.

This Treaty shall, when it has come into effect as prescribed in the preceding paragraph, remain open as long as may be necessary for adherance by all the other Powers of the world. Every instrument evidencing the adherence of a Power shall be deposited at Washington and the Treaty shall immediately upon such deposit become effective as between the Power thus adhering and the other Powers parties hereto.

It shall be the duty of the Government of the United States to furnish each Government named in the Preamble and every Government subsequently adhering to this Treaty with a certified copy of the Treaty and of every instrument of ratification or adherence. It shall also be the duty of the Government of the United States telegraphically to notify such Governments immediately upon the deposit with it of each instrument of ratification or adherence.

IN FAITH WHEREOF the respective Plenipotentiaries have signed this Treaty in the French and English languages both texts having equal force and hereunto affix their seals.

DONE at Paris, the twenty-seventh day of August in the year one thousand nine hundred and twenty eight.

(Seal) Gustav Stresemann
(Seal) Frank B. Kellogg
(Seal) Paul Hymans
(Seal) Ari Briand
(Seal) Cushendun
(Seal) W.L. Mackenzie King
(Seal) A.J. McLachlan
(Seal) C.J. Parr
(Seal) J.S. Smit
(Seal) Liam T. MacCosgair
(Seal) Cushendun
(Seal) G. Manzoni
(Seal) Uchida
(Seal) August Zaleski
(Seal) Dr. Edward Benes

Certified to be a true copy of the signed original deposited with the Government of the United States of America.

Sgd. Frank B. Kellogg

Secretary of State of the United States of America.

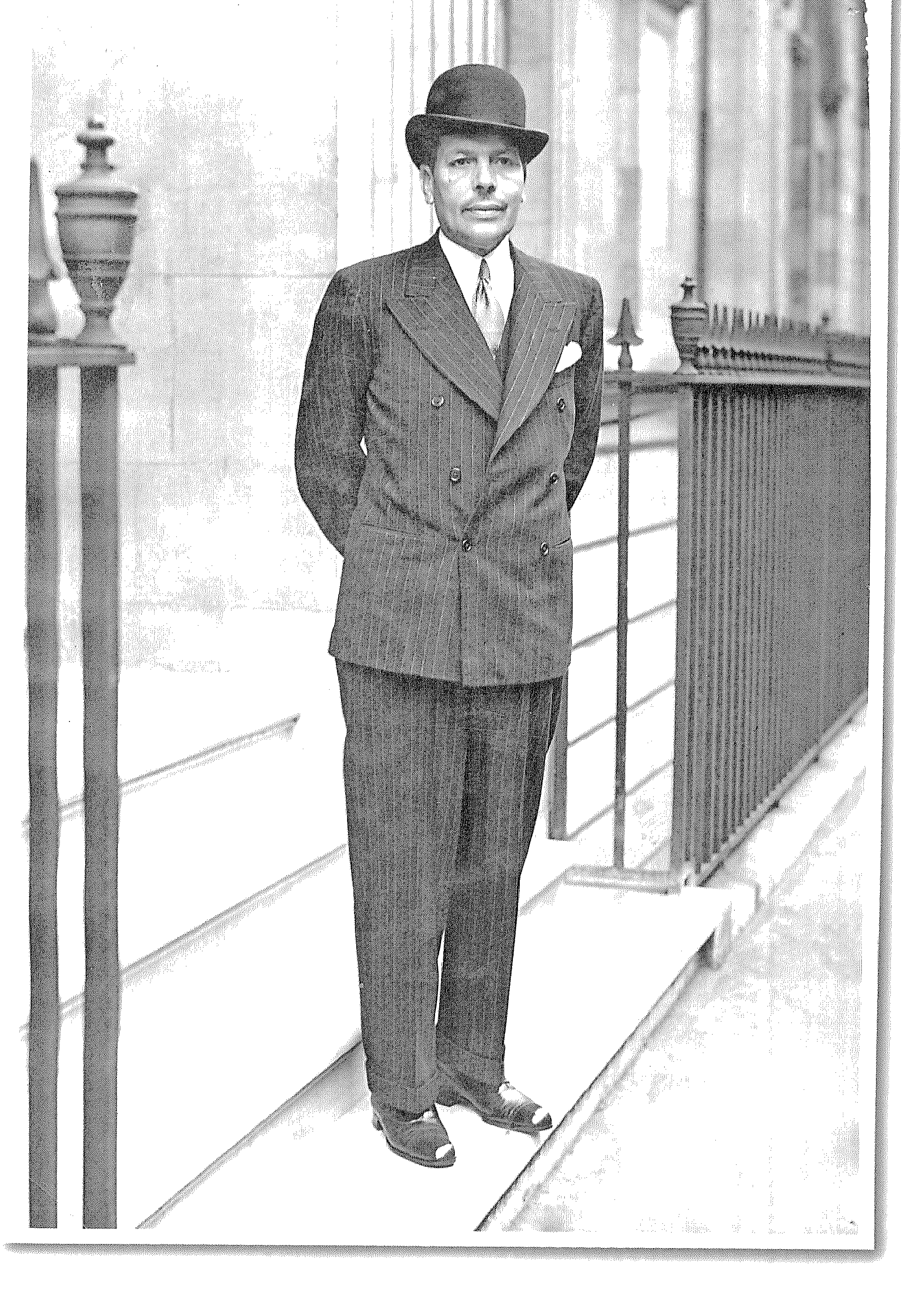


■ اللورد لويد جورج

اتفاقية النيل

استحوذت قضية مياه النيل على اهتمام محمد محمود باشا خلال وزارته الأولى، بهدف توفير المياه لزراعة الأرز واستصلاح الأراضي البور، لذا لم يبخل بجهده في هذا السبيل، وهو الجهد الذي تمخض عن هذه الاتفاقية التي أعطت لمصر حقها في مياه النيل.

وقد صيغت هذه الاتفاقية في شكل رسالتين متبادلتين بين محمد محمود باشا والمندوب السامي البريطاني اللورد لويد جورج، حيث تمت الاتفاقية بعد سلسلة محادثات مع المسئولين الإنجليز خلال يناير وفبراير عام 1929 بلور على أثرها الجانب المصري مطالبه وصاغها رئيس الوزراء في شكل وثيقة أرسلها لدار المندوب السامي في 7 من مايو عام 1929 تتضمن إعطاء المفتش العام لمصلحة الري المصرية أو معاونيه، حرية التعاون مع المهندس المقيم في خزان سنار لقياس ما خصص للسودان من المياه، وألا تقام بغير اتفاق سابق مع الحكومة المصرية أعمال ري أو توليد قوى وألا تتخذ إجراءات على النيل وفروعه في السودان أو غيرها يكون من شأنها إنقاص المياه التي تصل إلى مصر أو تعديل تواريخها مما يلحق الضرر بمصر، على أن تتلقى الحكومة المصرية كل التسهيلات اللازمة لدراسة ورصد الأبحاث المائية للنيل مع تعهد مصر بالاتفاق مقدمًا مع السلطات المحلية في السودان إذا ما قررت إقامة أعمال على النيل في السودان، على أن يكون إنشاء هذه الأعمال وصيانتها وإدارتها من شأن الحكومة المصرية وحدها وتحت رقابتها. وقد رد اللورد لويد بتأييد هذه القواعد مع تأكيد الاعتراف بحق مصر الطبيعي والتاريخي في مياه النيل[152].



مفاوضات محمد محمود – هندرسون

انتهزت وزارة الخارجية البريطانية فرصة حضور محمد محمود باشا رئيس الحكومة المصرية إلى لندن في 13 يونية عام 1929، لحضور احتفال جامعة أكسفورد بمنحه درجة الدكتوراه الفخرية في القانون المدني، وعرضت عليه رغبتها في التفاوض معه لوضع أساس لتسوية بين البلدين[153]. والواقع أن خطة حكومة محمد محمود باشا في ذلك الوقت، كانت تعتمد على سياسة "ترتيب البيت"، وعلى تجزئة المسائل المصرية، والتعرض للمشاكل التي لا تتطلب انعقاد البرلمان المصري للموافقة عليها، فعقد اتفاقية مياه النيل مع إنجلترا وعمل على إبراز مكانة مصر الدولية بانضمامها إلى ميثاق كيلوج، وحاول تعديل نظام الامتيازات من حيث نظام المحاكم المختلطة، ومن حيث فرض ضرائب بعينها على الأجانب[154].

وقد اعترف محمد محمود باشا بخطته هذه، فذكر في حديثه عن المفاوضات التي أجراها، أن سياسة اقتصاره على بعض المسائل دون تسوية المسألة المصرية برمتها إنما تعود إلى أنها "كانت تتصل في أسبابها ومقدماتها، بالسياسة التي انتهجتها الوزارة منذ عام، وكان لي بحق أن أعتقد أن تلك السياسة، بما نشرته في صفوف الشعب من الاطمئنان والسكينة، وما أعادته للحكومة من أسباب الثقة والهيبة وما كشفت عنه من آفاق جديدة في تطور مصر ورقيها، توجب عليَّ أن أعمل في رفق وأناة على مواصلة السير فيها لأبلغ بها غايتها، وأصل بها إلى أقصى مداها وأبعد نتائجها"[155].



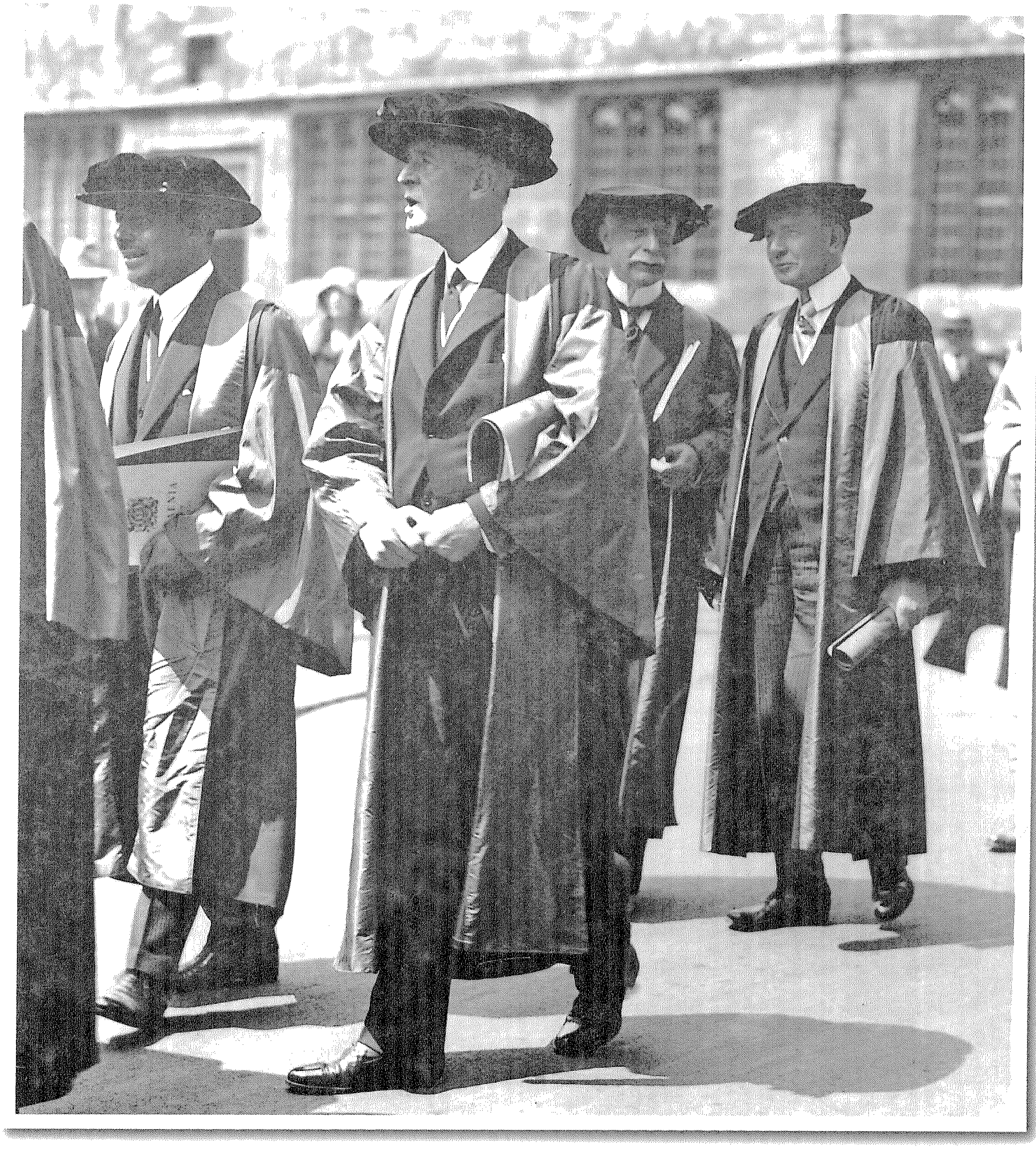
■ هندرسون

■ محمد محمود باشا أمام مقر رئاسة الوزراء البريطانية

تأسيسًا على ما تقدم فمن الثابت أن محمد محمود باشا عندما توجه إلى لندن لم يكن في نيته بحث المسألة المصرية برمتها، وأن كل ما كان ينوي محادثة الإنجليز بشأنه، لم يكن يتعدى ثلاث مسائل هي: الامتيازات، ودخول مصر عصبة الأمم، والسودان، وأنه لم يكن في نيته أن تمتد جهوده إلى التفاوض بشأن تسوية عاجلة للمسألة المصرية، فقد أعرب عن مخاوفه من المحادثات للدكتور محمد بك حسين هيكل – الذي كان في لندن في ذلك الوقت – قائلاً إنه "يخشى أن تنتهي هذه المحادثات إلى استقالة وزارته، وإلى رجوع البلاد إلى عهد الفوضى الذي أنقذها منه".

على أنه سرعان ما تبددت مخاوفه وما لبث أن تبين أن جهوده تكون أكثر توفيقًا لو عالج المسألة المصرية برمتها وليس بالتجزئة، فعدل عن خطته السابقة وقرر قبول التفاوض، رغم أنه سبق أن قرر عدم استئناف المفاوضات مع بريطانيا، إلا بعد أن تعود السكينة والثقة إلى البلاد "كل العود"، ويستقر النظام في داخل البلاد وينعقد البرلمان المصري ليصادق على الاتفاق[156].

وقد دخل محمد محمود باشا المفاوضات مع هندرسون لوضع مشروع معاهدة بين الدولتين ثم حدث أن تطور المشروع وتحول إلى مقترحات تبلورت حول القوات البريطانية في منطقة القناة، وتنازل بريطانيا عن تمسكها بمسئوليتها عن حماية الأجانب، مع إرجاء تحديد مصير السودان إلى ما ينتج عن المفاوضات بين الجانبين[157].



وقد تضمنت المقترحات البنود التالية[158]:

1- إنهاء الاحتلال البريطاني لمصر.

2- تأكيد حسن الصداقة بين مصر وبريطانيا بالتحالف المشترك.

3- تدعيم بريطانيا موقف مصر في الانضمام إلى عصبة الأمم.

4- عدم إبرام إحدى الدولتين أي اتفاق يضر بمصلحة الدولة الأخرى.

5- تتحمل الحكومة المصرية مسئوليتها في المحافظة على أرواح وأملاك الأجانب.

6- تقديم العون المتبادل بين الدولتين في حالة نشوب أي حرب.

7- نقل القوات البريطانية مراكزها إلى ما وراء خط 22 شرقًا لحماية قناة السويس.

8- إعطاء الأولوية في التعيين للرعايا البريطانيين.

9- تعمل حكومة بريطانيا على إلغاء نظام الامتيازات لعدم ملاءمته لروح العصر.

10- تبادل السفراء بين الدولتين.

11- تعديل اتفاقية 1899 الخاصة بالسودان من خلال المفاوضات.

12- حل أي خلاف ينشب بين الطرفين بالتفاوض المباشر وحسبما ينص عليه ميثاق عصبة الأمم.

13- يجوز تعديل بنود هذه المعاهدة بعد مرور 25 عامًا من العمل بها، وبما تقتضيه الظروف.

عقب محادثاته مع هندرسون عاد محمد محمود باشا إلى مصر وألقى خطابه الشهير في كلية سان مارك بالإسكندرية مستعرضًا المقترحات، غير أن تسارع وتيرة الأحداث وتداخل القوى المناوئة لحكومة محمد محمود باشا أدت إلى قيامه بتقديم استقالته في 2 أكتوبر عام 1929 فقبلها الملك أحمد فؤاد الأول وعهد إلى عدلي باشا يكن بتأليف الوزارة في اليوم التالي لإجراء الانتخابات وإعادة الحياة النيابية[159].

وللحق فإن محمد محمود باشا قد بذل في هذه المفاوضات أقصى ما يمكن بذله ليصل إلى أحسن ما يمكن أن يحصل عليه لبلاده.

■ محمد محمود باشا عقب منحة الدكتوراه الفخرية من جامعة أكسفورد

FOREIGN OFFICE,

S. W. 1.

3rd August, 1929.

Your Excellency,

The accompanying proposals, together with the explanatory notes to be exchanged on matters of detail, which Your Excellency is about to submit to the Egyptian parliament, represent the extreme limit to which I could recommend His Majesty's Government in the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland to go in their desire to achieve a lasting and honourable settlement of outstanding questions between Great Britain and Egypt.

It is the earnest hope of His Majesty's Government that patriotic Egyptians without distinction of party will examine these proposals in the same friendly and conciliatory spirit which has characterised our recent conversations, and will find in them a satisfactory basis for the future relations between our respective countries. If this should be the verdict of the newly-elected Egyptian parliament, His Majesty's Government for their part will immediately submit the proposals to Parliament with a view to the conclusion and ratification of a Treaty carrying them into effect.

I have the honour to be,
With the highest consideration,
Your Excellency's obedient Servant,

Signed : ARTHUR HENDERSON

Mohammed Mahmoud Pasha.

Royal Egyptian Legation,
London, August 3rd, 1929.

EGYPTIAN NOTE.

Sir,

I have the honour to acknowledge receipt of the letter which you handed to me to-day covering the proposals, together with explanatory notes to be exchanged on matters of detail, which have been under discussion between us with a view to the achievement of a lasting and honourable settlement of outstanding questions between Egypt and Great Britain.

I realise that these proposals represent the extreme limit to which you could recommend His Britanic Majesty's Government to go, and for my part I am prepared to submit them to the Egyptian people and Parliament in the sincere belief that their acceptance would be in the best interests of my country.

I share the earnest hope of His Britannic Majesty's Government that these proposals will be examined by all patriotic Egyptians without distinction of party in the same friendly and conciliatory spirit in which they have been conceived and discussed by us, and that they will be found to embody a satisfactory basis for the future relations between our respective countries.

It is in this spirit and with this hope that I take back these proposals to the Egyptian people.

(Signed) Mohamed Mahmud.

■ مقترحات محمد محمود – هندرسون (ص 200 – 208)

6.

His Britannic Majesty recognises that the responsibility for the lives and property of foreigners in Egypt devolves henceforth upon the Egyptian Government. His Majesty the King of Egypt will ensure the fulfilment of his obligations in this respect.

7.

Should, notwithstanding the provisions of paragraph 4 above, either of the High Contracting Parties become engaged in war, the other High Contracting Party will, subject always to the provisions of paragraph 14 below, immediately come to his aid in the capacity of an ally. In particular, His Majesty the King of Egypt will, in the event of war or menace of war, furnish to His Britannic Majesty on Egyptian territory all the facilities and assistance in his power, including the use of his ports, aerodromes and means of communication.

(8)

In view of the desirability of identity in training and methods between the Egyptian and British armies, His Majesty the King of Egypt undertakes that, should he deem it necessary to have recourse to foreign military instructors, these shall be chosen from amongst British subjects.

9.

In order to facilitate and secure to His Britannic Majesty the protection of the Suez Canal as an essential means of communication between the different parts of the British Empire, His Majesty the King of Egypt authorises His Britannic Majesty to maintain upon Egyptian territory in localities to be agreed upon, to the east of longitude 32° E, such forces as His Britannic Majesty considers necessary for this purpose. The presence of these forces shall not constitute in any manner an occupation and will in no way prejudice the sovereign rights of Egypt.

PROPOSALS FOR AN ANGLO-EGYPTIAN SETTLEMENT.

1.

THE military occupation of Egypt by the forces of His Britannic Majesty is terminated.

2.

An alliance is established between the High Contracting Parties in consecration of their friendship, their cordial understanding and their good relations.

3.

Egypt, being anxious to become a member of the League of Nations will present in the conditions prescribed by article 1 of the Covenant a request for admission to the League, which His Britannic Majesty undertakes to support.

4.

Should any dispute with a third State produce a situation which involves a risk of a rupture with that State, the High Contracting Parties will concert together with a view to the settlement of the said dispute by peaceful means in accordance with the provisions of the Covenant of the League of Nations and of any other international obligations which may be applicable to the case.

5.

Each of the High Contracting Parties undertakes not to adopt in foreign countries an attitude which is inconsistent with the alliance or will create difficulties for the other Party thereto. In pursuance of this unddertaking they will not oppose each other's policy in foreign countries, nor conclude with a third Power any agreement of a political character which might be prejudicial to the interests of the other Party.

14.

Nothing in the present proposals is intended to or shall in any way prejudice the rights and obligations which devolve, or may devolve, upon either of the High Contracting Parties under the Covenant of the League of Nations or the Treaty for the Renunciation of War signed at Paris on the 27th August, 1928.

15.

The High Contracting Parties agree that any difference on the subject of the application or the interpretation of the provisions of the present proposals which they are unable to settle by direct negotiation shall be dealt with in accordance with the provisions of the Covenant of the League of Nations.

16.

At any time after the expiration of a period of twenty-five years from the coming into force of a treaty based on the above proposals such modification of its terms as may be deemed appropriate in the circumstances as they then exist may be made by agreement between the High Contracting Parties.

A R M Y.

BRITISH NOTE.

Your Excellency,

In the course of our recent discussions, certain military questions arose and were most carefully considered. These questions fall naturally into two categories; first, those concerning the Egyptian forces which might, in the unhappy event of the circumstances arising contemplated in the first sentence of paragraph 7 of the proposals, be called upon to co-operate actively with allied British forces; and, secondly, questions touching the British forces which, under paragraph 9, will be stationed in the neighbourhood of the Suez Canal for the purpose of ensuring the defence of that vital artery of British imperial communications.

10.

In view of the friendship between the two countries and of the alliance contemplated in the present proposals, the Egyptian Government when engaging the services of foreign officials will as a rule engage British subjects.

11.

His Britannic Majesty recognises that the capitulatory regime now existing in Egypt is no longer in accordance with the spirit of the times and with the present state of Egypt.

His Britannic Majesty accordingly undertakes to use all his influence with the Powers possessing capitulatory rights in Egypt to obtain, in conditions which will safeguard the legitimate interests of foreigners, the transfer to the Mixed Tribunals of the jurisdiction of the existing Consular Courts, and the application of Egyptian legislation to foreigners.

12.

In view of the friendship between the High Contracting Parties and of the alliance contemplated in the present proposals, His Britannic Majesty will be represented at the Court of His Majesty the King of Egypt by an Ambassador, duly accredited, and His Majesty the King of Egypt will reserve the highest diplomatic rank at his Court to the representative of His Britannic Majesty.

His Majesty the King of Egypt will be represented at the Court of St. James's by an Ambassador.

13.

While reserving liberty to conclude new conventions in future modifying the conventions of 1899, the High Contracting Parties agree that the status of the Sudan shall be that resulting from the said conventions. Accordingly, the Governor General shall continue to exercise on the joint behalf of the High Contracting Parties the powers conferred upon him by the said conventions.

be provided with an adequate emergency fresh water supply.

(ii). Subject to any modifications which may in the future be made by agreement between the two Governments, the privileges and immunities in jurisdictional and fiscal matters at present enjoyed by the British forces in Egypt will continue.

(iii) Unless the two Governments agree to the contrary, the Egyptian Government will prohibit the passage of aircraft over the territories situated on either side of the Suez Canal and within 20 kilom. of it This prohibition will not, however, apply to the forces ~~in~~ of the two Governments or to services maintained by genuinely British or Egyptian organisations operating under the authority of the Egyptian Government.

We also agreed that the Egyptian Government will give all necessary facilities to British military aircraft, personnel and stores on passage to or from the aerodromes placed at the disposal of the British forces in accordance with paragraph 9 of the proposals. His Majesty's Government will give appropriate facilities to Egyptian military aircraft, personnel and stores in territory under their control.

EGYPTIAN NOTE.

Sir,

I have the honour to acknowledge the receipt of your note of to-day's date dealing with certain military questions, and to confirm that it accurately represents the agreement at which we have arrived.

As to the first category, your Excellency and I agreed as follows:-

(1) Existing arrangements, under which the Inspector-General and his staff exercise certain functions shall terminate. [(2)] British personnel shall be withdrawn from the Egyptian forces.

(2) The Egyptian Government, however, desire in accordance with paragraph 8 of the proposals to avail themselves of the advice of a British military mission. His Britannic Majesty's Government in the United Kingdom and Northern Ireland undertake to furnish such a mission. The Egyptian Government will send the personnel of the Egyptian forces to be trained abroad in Great Britain only. His Majesty's Government for their part undertake to receive any personnel ~~with~~ [which] the Egyptian Government may send to Great Britain for this purpose.

(3) In the interests of the close co-operation referred to above, the armament and equipment of the Egyptian forces shall not differ in type. [His Majesty's Government undertake] to use their good offices to facilitate the supply of such armament and equipment from Great Britain whenever the Egyptian Government so desire.

With regard to the British forces referred to in paragraph 9 of the proposals:-

(i) The Egyptian Government will provide, free of cost to His Majesty's Government, lands, barracks, &c. in localities to be agreed upon, equivalent to those now occupied by the British forces in Egypt. Upon the completion of this new accommodation, those forces shall be transferred thereto, handing over the lands, barracks, &c. thus vacated to the Egyptian Government. In view of the technical objections to effecting this transfer piecemeal it shall await the completion of the new accommodation to be provided. Having regard to the character of the region lying to the east of longitude 32° E. steps will be taken to furnish reasonable amenities by planting trees, gardens, &c. for the troops, who will also

ADVISERS

EGYPTIAN NOTE.

Sir,

As you are aware, the Egyptian Givernment have taken in hand an extensive programme of internal reform, and I realise that this task will become even more far-reaching and difficult in view of the important modifications in the capitulatory system contemplated by the proposals. I appreciate that, in order to secure the satisfactory completion of this programme of reform the best advice procurable will be required, and I take this opportunity of informing you that it is the intention of the Egyptian Government to maintain, during the period necessary for the completion of the reforms in question, the employment of British subjects in the posts of Financial Adviser to the Egyptian Government and Judicial Adviser to the Ministry of Justice. Future occupants of these posts will be selected by the Egyptian Government in agreement with His Britannic Majesty's Government in the United Kingdom, and will receive their appointments as Egyptian officials from the Egyptian Government.

BRITISH NOTE.

Your Excellency,

I have the honour to acknowledge the receipt of your note of to-day's date regarding the posts of the Financial Adviser to the Egyptian Government and the Judicial Adviser to the Ministry of Justice, and note with satisfaction your Excellency's statement of the intentions of the Egyptian Government.

POLICE.

EGYPTIAN NOTE.

Sir,

I take this opportunity of informing you that the Egyptian Government intend to abolish the European Bureau of the Public

Security Department, but, in pursuance of the undertaking contained in paragraph 6 of the proposals, the Egyptian Government will retain, for at least fuve years from the coming into force of a treaty based on the proposals, a certain European element in their city police, which will remain for the same period under the command of British officers.

If at some future date the Egyptian Government should desire to reorganise their police force, I shall be glad to know whether they can rely upon the assistance of His Britannic Majesty's Government in this task.

BRITISH NOTE.

Your Excellency,

His Britannic Majesty's Government in the United Kingdom note with satisfaction that in pursuance of the undertaking contained in paragraph 6 of the proposals the Egyptian Government, after the disappearance of the European Bureau of the Public Security Department, will retain, for at least five years from the coming into force of a treaty based on the proposals, a certain European element in their city police, which will remain for the same period under the command of British Officers.

If at some future date the Egyptian Government should desire to reorganise their police force, His Britannic Majesty's Government will be happy to lend them the services of individual experts or of a police mission as they have done in the case of other countries similarly desirous of reorganising their police.

CAPITULATIONS

BRITISH NOTE.

Your Excellency,

Paragraph 11 of the proposals provides as follows:-

"His Britannic Majesty recognises that the capitulatory regime now existing in Egypt is no longer in accordance with the spirit of the times and with the present state of Egypt.

"His Britannic Majesty accordingly undertakes to use all his influence with the Powers possessing capitulatory rights in Egypt to obtain, in conditions which will safeguard the legitimate interests of foreigners, the transfer to the Mixed Tribunals of the jurisdiction of the existing Consular Courts, and the application of Egyptian legislation to foreigners."

It will be useful if I explain to your Excellency the lines on which I think this reform of the capitulatory regime might well proceed, as I shall be prepared to support the efforts of the Egyptian Government to conclude arrangements with the Powers on these lines when a treaty based on the proposals comes into force.

It was hoped in 1920, when negotiations were in progress between the British and Egyptian Governments, that arrangements might be made for the closing by foreign Powers of their Consular Courts in Egypt Draft laws were accordingly prepared in that year extending the existing jurisdiction of the Mixed Tribunals, and enabling them to exercise all the jurisdiction now exercised by the Consular Courts.

I shall be prepared to agree to the utilisation of those draft laws as the basis of the reform of the capitulatory regime if foreign Powers are willing to transfer to the Mixed Tribunals the jurisdiction of their consular courts.

On points of detail many changes will no doubt be required. These must be discussed by experts. There are, however, certain modifications which will, I think, be necessary in any event, and which I desire to take this opportunity of pointing out to your Excellency.

It may be difficult for some Powers to agree to the transfer to the Mixed Tribunals of all suits relating to the "statut personnel" of their nationals. Transfer in the case of these questions should be faculative. Jurisdiction in such matters should remain with the

consular authorities unless an agreement is made between the Egyptian Government and the foreign Government concerned for its transfer to the Mixed Tribunals. I anticipate agreement that the Mixed Tribunals should exercise jurisdiction in these matters in cases where British subjects are concerned.

In the case of pardons or remissions of sentences imposed on foreigners, and also in connection with the execution of capital sentences imposed on foreigners, the Minister of Justice will consult the Judicial Adviser, so long as that official is retained, before tendering his advice to the King.

I recognise that the conditions in which the capitulations are at present applied as regards the power of the Egyptian Government to legislate for or to impose taxation on foreigners are no longer consistent with modern conditions. I should be prepared to agree that in future any assent which is necessary before Egyptian legislation, including fiscal legislation, is applied to foreigners shall be given by the General Assembly of the Mixed Tribunals, except in the case of legislation relating to the constitution or jurisdiction of the Mixed Tribunals themselves, which should not come into force until it has been approved by the Powers. It should be the duty of the General Assembly of the Mixed Tribunals to satisfy itself that the legislation in question is not inconsistent with the principles generally adopted in modern legislation which is applicable to foreigners, and, with particular relation to legislation of a fiscal character, that it does not inequitably discriminate against foreigners including foreign companies.

An extension of the criminal jurisdiction of the Mixed Tribunals will necessitate the preparation and promulgation of a new Code of Criminal Procedure. The draft laws prepared in 1920 contain certain provisions of importance on this subject of criminal procedure (articles 10-27 of Law II, draft of the 18th April, 1920), and your Excellency will no doubt agree that the new Criminal Code should not

diverge from the principles laid down in these articles.

There are certain matters as to which it will be necessary for agreement to be reached between the Egyptian Government and His Britannic Majesty's Government in the United Kingdom, but I do not think it necessary to do more at the moment than mention these subjects.

The first is the definition of the word "foreigner" for the purposes of the proposed extension of the jurisdiction of the Mixed Tribunals. I understand from your Excellency that the codes now enforced by the Native Courts in Egypt subject to the Native Courts all persons in Egypt other than those who by law, usage or treaty are withdrawn from their jurisdiction. I am content to accept this principle provided that is understood that all foreigners who have enjoyed the benefit of the capitulatory regime in the past will fall under the jurisdiction of the Mixed Tribunals irrespective of changes of sovereignty effected after the war of 1914-18. The second is the increase in the personnel of the Mixed Tribunals which will be necessitated by the proposed extension of their jurisdiction, and, as part of this question, the new functions of the Procureur General of the Mixed Tribunals and the staff which will be necessary to enable him to discharge those functions satisfactorily. The Judicial Adviser will, so long as that official is retained, be consulted with regard to the appointment of foreign judges in the Mixed Tribunals and of foreign members of the parquet, if any.

EGYPTIAN NOTE.

Sir,

I have the honour to acknowledge the receipt of your note of to-day's date, in which you informed me of the lines upon which His Majesty's Government in the United Kingdom consider that the reform of the capitulatory regime might well proceed, and drew my attention to certain particular considerations to which you attach importance.

I am happy to state that the particular proposals to which you

referred are in accordance with the intentions of the Egyptian Government, who are also in general agreement with His Britannic Majesty's Government as to the lines on which the reform of the capitulatory system should proceed.

As regards the definition of the word "foreigner" I would observe that, while the Egyptian Government would have no objection to the civil and criminal jurisdiction of the Mixed Tribunals including foreigners who possessed capitulatory privileges before the war of 1914-18, those foreigners who do not possess and never have possessed those privileges must evidently be subject to the jurisdicti of the Native Courts.

FOREIGN OFFICIALS.

EGYPTIAN NOTE.

Sir,

In the course of our conversations in regard to paragraph 10 of the proposals, it was understood that His Britannic Majesty's Government in the United Kingdom and Northern Ireland will not press for an unreasonably narrow interpretation of this paragraph, and that nothing therein contained shall prejudice the freedom of the Egyptian Government to engage non-British foreign officials for posts for which suitable British subjects are not available.

BRITISH NOTE.

Your Excellency,

I have the honour to acknowledge the receipt of your note of to-day's date regarding the engagement of foreign officials and to confirm the statement therein recorded of the understanding which we have reached.

BRITISH NOTE

Your Excellency,

It will be convenient to place on record the agreement which we have reached as regards the method by which international conventions are to be made applicable to the Sudan. The conventions which it will be desired to apply to the Sudan will naturally be conventions of a technical or humanitarian character.

In cases where such a convention is signed on behalf of both Egypt and Great Britain, and it is desired that the convention should be applied to the Sudan, the British and Egyptian delegates will, at a convenient moment, make a joint declaration, to be duly placed on record, to the effect that their signatures on behalf of Egypt and the United Kingdom respectively are intended, taken together, to cover the Sudan, and (in cases where the convention requires ratification) that, when the ratifications of both the King of Egypt and His Britannic Majesty have been deposited, the convention will become applicable to the Sudan in accordance with its terms. If no such declaration is made the convention will not become applicable to the Sudan, unless by the method of accession, to which reference is made later.

In same cases where such a declaration has been made, no special mention would be made of the Sudan in the instruments of ratification.

In some cases, where the convention provides for subsequent accession, and it may be convenient that the convention should be applied to the Sudan by this method, accession would be effected by a joint instrument signed on behalf of Egypt and Great Britain respectively by two persons duly appointed for the purpose. The method of depositing the instrument of accession would be the subject of agreement in each case between the two Governments. In such cases no question of ratification arises.

At international conferences where such conventions are negotiated the Egyptian and British delegates would naturally keep in touch with

MINORITIES

BRITISH NOTE.

Your Excellency,

I wish to place it on record that it was not thought necessary to mention, in the proposals, the question of the protection of minorities which figured in the declaration of the 28th February 1922, but that it is recognised that this question will in future be the exclusive concern of the Egyptian Government.

EGYPTIAN NOTE.

Sir,

I have the honour to take note of your communication of to-day's date respecting minorities in Egypt.

SUDAN.

BRITISH NOTE

Your Excellency,

When discussing paragraph 13 of the proposals, we agreed that the question of the indebtedness of the Sudan to Egypt should now be examined with a view to a settlement on fair and equitable lines.

We furtheragreed that a representative of the British Treasury should discuss the question with a representative of the Egyptian Ministry of Finance as soon as a treaty based on the proposals comes into force.

EGYPTIAN NOTE.

Sir,

In reply to your note of to-day's date I have the honour to confirm our agreement that the question of the indebtedness of the Sudan to Egypt should be examined by representatives of the British Treasury and of the Egyptian Ministry of Finance with a view to its settlement on fair and equitable lines.

a view to any action which they may agree to be desirable in the interests of the Sudan.

EGYPTIAN NOTE.

Sir,

I have the honour to acknowledge the receipt of your note of to-day's date regarding the method of application to the Sudan of international conventions which it may be desired should apply to that country. I beg to confirm the statement therein recorded of the understanding which we have reached.

BRITISH NOTE

Your Excellency,

During our recent discussions your Excellency expressed the hope that, on the coming into force of a treaty, Egyptian troops would be readmitted to the Sudan.

If, as His Majesty's Government in Great Britain and Northern Ireland earnestly trust, the treaty is worked in the same friendly spirit in which the proposals were negotiated, they will be prepared to examine sympathetically a proposal for the return to the Sudan of an Egyptian battalion simultaneously with the withdrawal of the British forces from Cairo.

EGYPTIAN NOTE

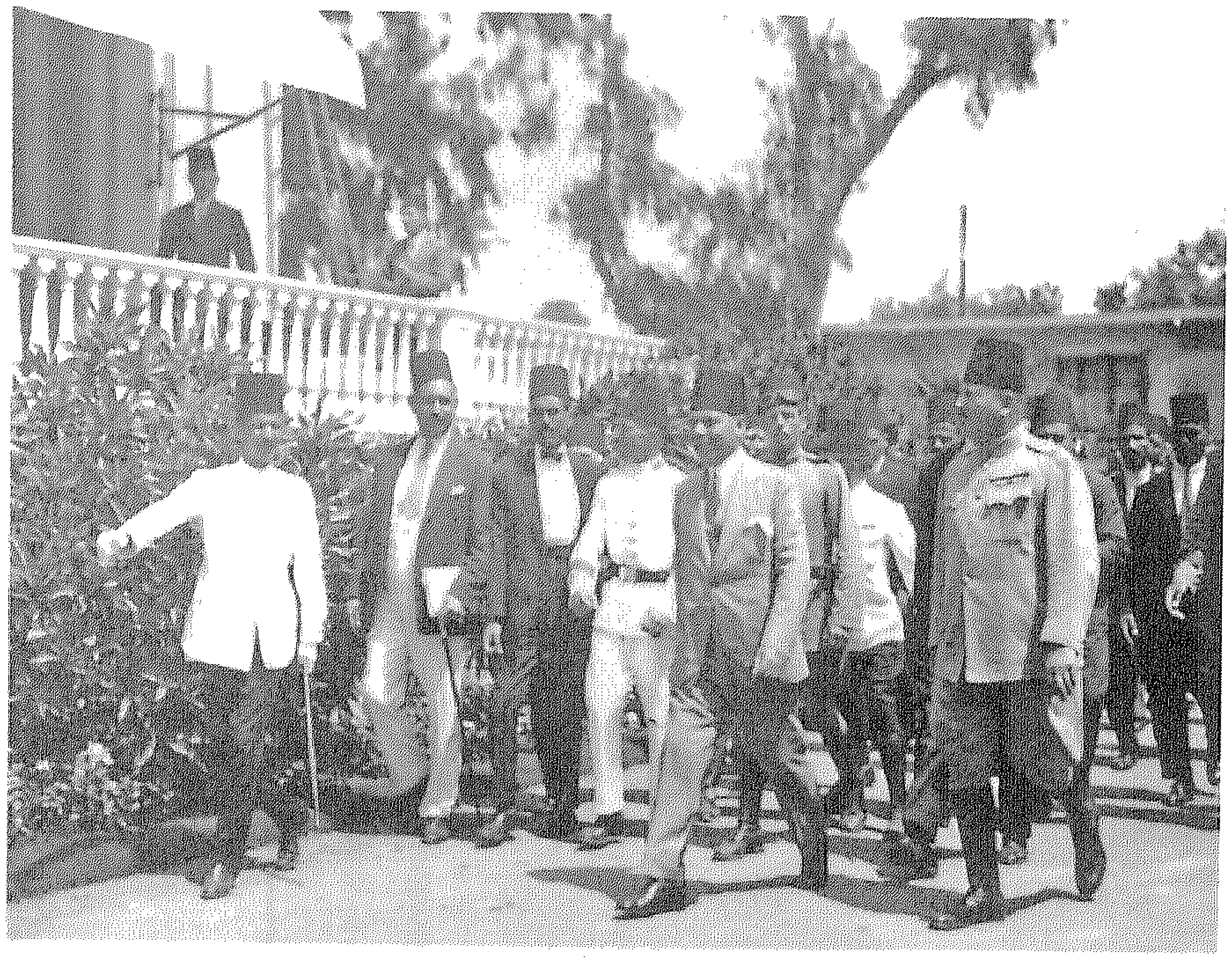
Sir,

I have the honour to acknowledge the receipt of your note of to-day's date relative to the return of an Egyptian battalion to the Sudan, and to take note of the attitude of His Britannic Majesty's Government in the matter.

---

111. Unless the two Governments agree to the contrary, the Egyptian Government will prohibit the passage of aircraft over the territories situated on either side of the Suez Canal and within twenty kilometres of it. This prohibition will not, however, apply to the forces of the two Governments or to services maintained by genuinely British or Egyptian organisations operating under the authority of the Egyptian Government.

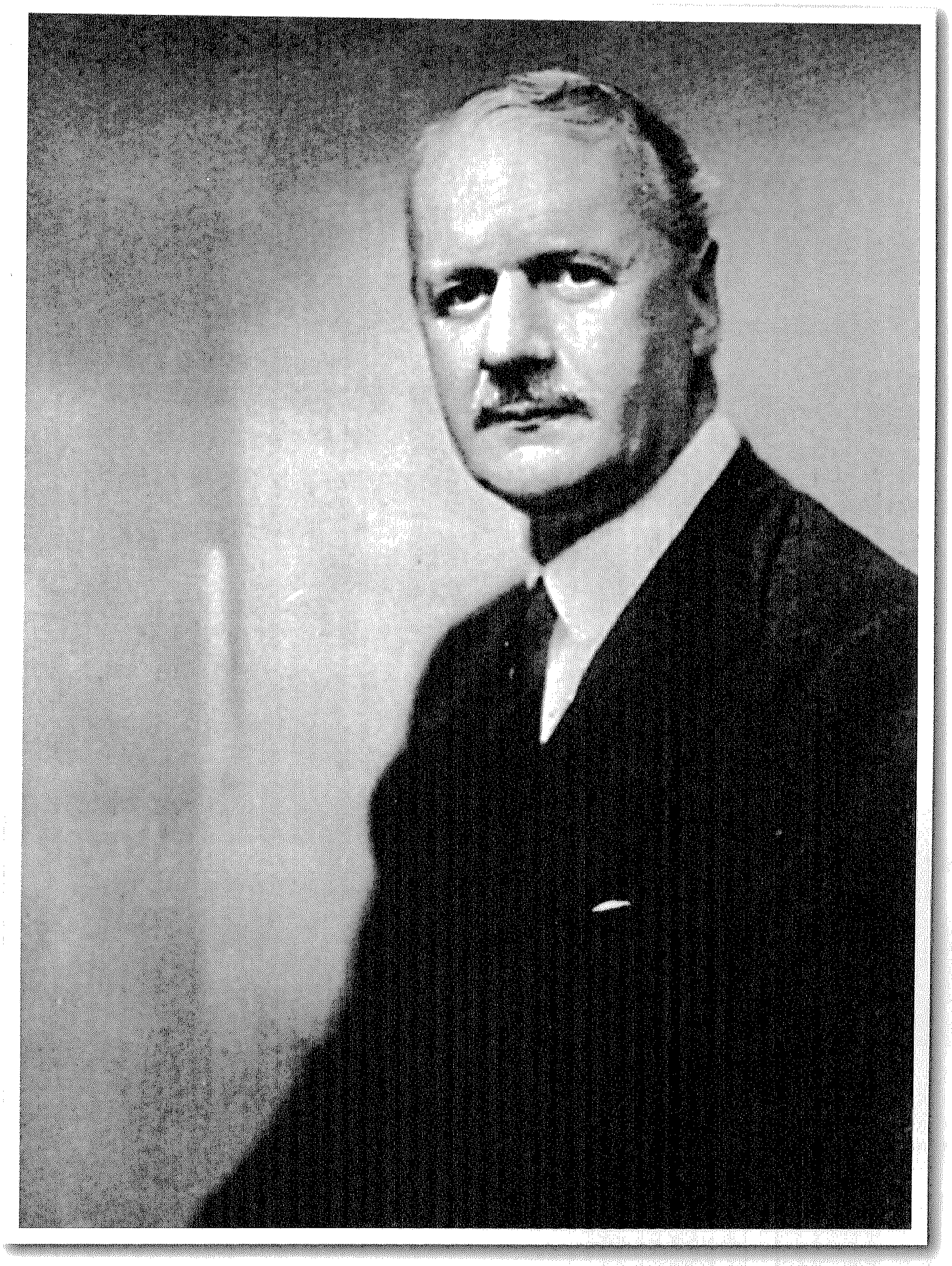
We also agreed that the Egyptian Government will give all necessary facilities to British air force machines, personnel and stores on passage to or from the aerodromes placed at the disposal of the British forces in accordance with Article 9 of the Treaty. His Majesty's Government in the United Kingdom will give appropriate facilities to Egyptian military aircraft, personnel and stores in territory under their control.







■ محمد محمود باشا في الإسكندرية عقب عودته من مفاوضات هندرسون بلندن







■ علي باشا الشمسي
■ عثمان باشا محرم
■ السير مايلز لامبسون

محمد محمود باشا ومفاوضات 1936

في 12 من ديسمبر عام 1935، اتفقت الجبهة الوطنية التي تشكلت عقب أحداث عام 1935، من جميع الأحزاب المصرية حيث عقدت أول اجتماعاتها في منزل محمد محمود باشا، وأجمعت على رفع مذكرتين[160]: الأولى إلى الملك أحمد فؤاد الأول لإعادة العمل بدستور عام 1923، والثانية إلى بريطانيا لتوقيع معاهدة صداقة بعد الاتفاق على نص السودان، وفي 20 يناير عام 1936 جاء الرد البريطاني بالموافقة على التفاوض، فصدر مرسوم ملكي بتعيين هيئة مفاوضة رسمية اشترك فيها محمد محمود باشا بجانب كل من مصطفى باشا النحاس، وإسماعيل باشا صدقي، وعبد الفتاح باشا يحيى، وواصف باشا غالي، وأحمد باشا ماهر، وعلي باشا الشمسي، وعثمان باشا محرم، ومحمد حلمي عيسى، ومكرم باشا عبيد، وحافظ باشا عفيفي، ومحمود باشا فهمي النقراشي، وأحمد باشا سيف النصر، أما هيئة المفاوضة البريطانية فقد تكونت من: السير مايلز لامبسون، الأميرال السير وليم فيشر، واللفتننت جنرال السير جورج وير، ومارشال الطيران الأول السير روبرت بروك بوبهام، المستر كيلي مستشار دار المندوب السامي، المستر سمارت السكرتير الشرقي بها، وقد بدأت المفاوضات في القاهرة يوم 2 مارس عام 1936، في قصر الزعفران، ثم استمرت في الإسكندرية منذ أواخر يوليو في قصر أنطونيادس، وانتهت بوضع مشروع المعاهدة التي وقعت في لندن بقاعة لوكارنو التاريخية بوزارة الخارجية البريطانية يوم 26 أغسطس عام 1936[161].

وقد حاول وفد المفاوضات المصري بحكم خبرتهم في مفاوضة الإنجليز الحصول على أفضل النصوص[162]، كما شهدت المفاوضات بعض الاختلافات بين الزعماء المصريين حول بعض النصوص المقترحة، خاصة من جانب محمد محمود باشا الذي كان متحمسًا لقطع المفاوضات بسبب بعض النصوص الغامضة في المعاهدة خاصة ما يتعلق بالتحالف بين مصر وبريطانيا، ولهذا ترك الإسكندرية حيث كانت تجري المفاوضات وعاد إلى القاهرة، حيث عقد اجتماعًا في منزل آل عبد الرازق بعابدين، حضره عبد العزيز باشا فهمي، ومحمود باشا عبد الرازق، حيث عرض على الحاضرين من الأحرار الدستوريين مقاطعة المفاوضات، لكنهم نصحوه بضرورة المعاودة خاصة أن كلا الطرفين المصري والبريطاني كان مستعدًّا لتقديم التنازلات لإنجاح المفاوضات، لذا أشار المجتمعون على محمد محمود باشا بأن يتمسك بضرورة إلغاء الامتيازات الأجنبية تمامًا، وضرورة النص على ذلك في صلب المعاهدة، مقابل موافقته على تأكيد التحالف المصري- البريطاني، وهو الأمر الذي تعهدت به إنجلترا وحُسِب لمحمد محمود باشا، وعُدَّ مكسبًا لمصر[163].

وقد اعتبر محمد محمود باشا ما تمخض عن هذه المفاوضات من معاهدة عام 1936، خطوة نحو تحقيق مطالب مصر القومية، في ظل الظروف الدولية التي كان يمر بها العالم[164].



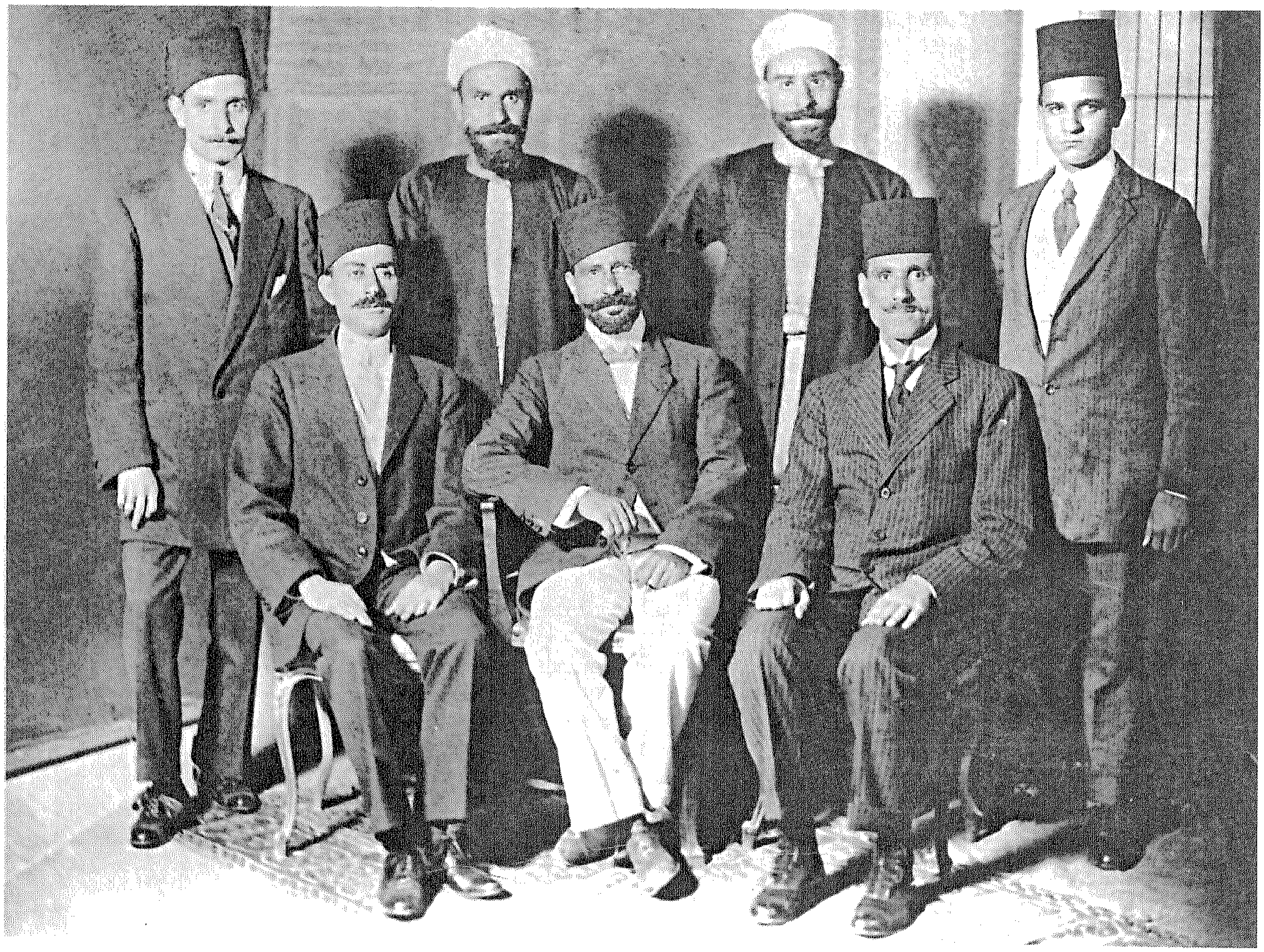
■ قصر أنطونيادس

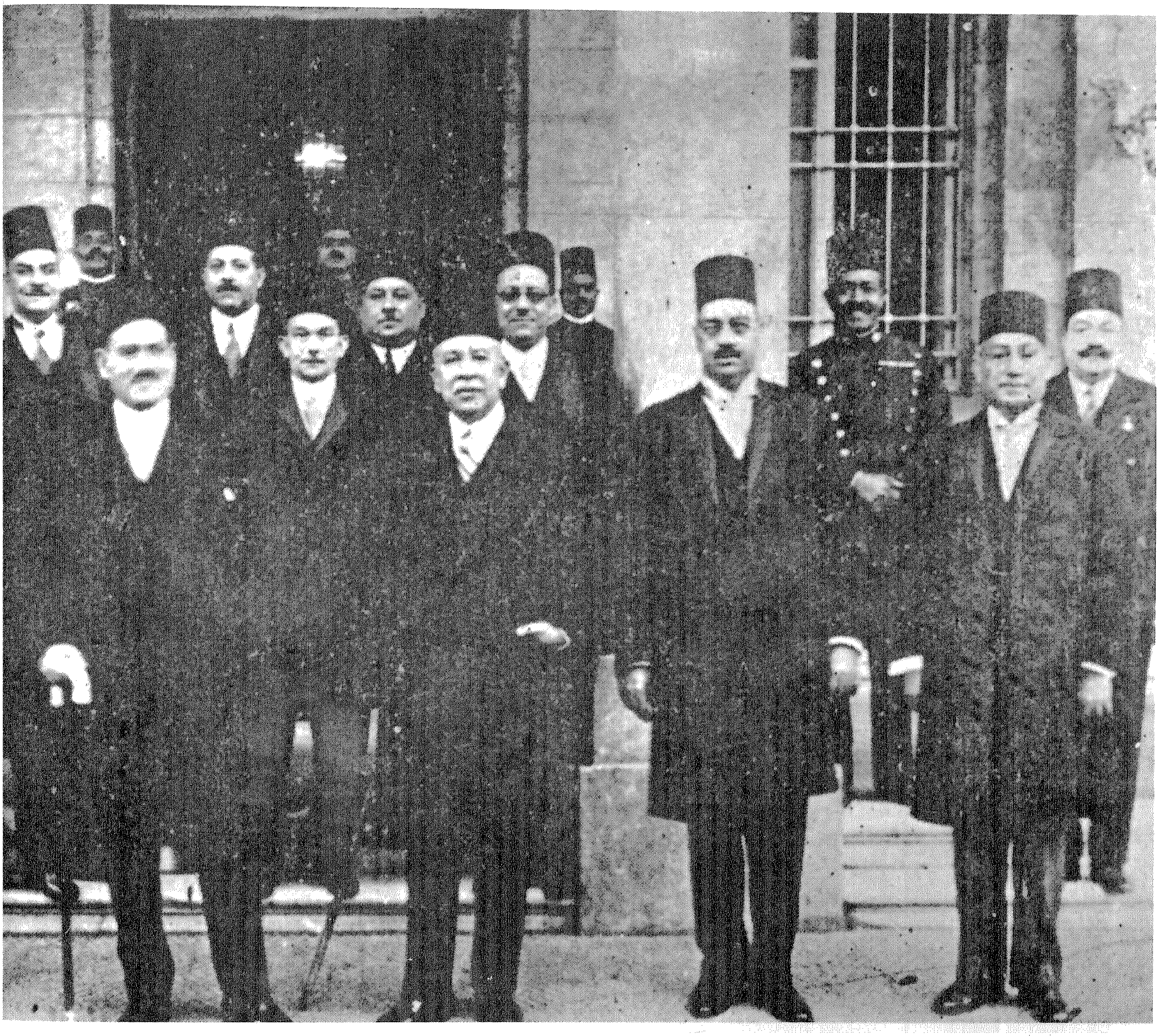


■ مكرم باشا عبيد

■ وقوفًا من اليمين : إسماعيل بك عبد الرازق، الشيخ علي عبد الرازق، مصطفى بك عبد الرازق، إبراهيم بك عبد الرازق

جلوسًا من اليمين: محمود باشا عبد الرازق، حسن باشا عبد الرازق، حسين بك عبد الرازق





■ الهيئة المصرية الرسمية للمفاوضات – عام 1936



محمد محمود باشا واتفاقية الثكنات

في أواخر يوليو عام 1938 سافر محمد محمود باشا إلى لندن لمفاوضة اللورد هاليفاكس وزير الخارجية البريطاني، حول مشاركة الجانب البريطاني في تكاليف بناء ثكنات الجيش البريطاني الجديدة التي نصت عليها معاهدة عام 1936، ومسألة تطوير ميناء الإسكندرية، واتفق الطرفان على إعداد مسودة بهذا الشأن، تمهيدًا للتوصل إلى اتفاق عادل بصدده، وقد اتفق الطرفان على دفع بريطانيا نصف التكاليف، بدلاً من دفع الربع حسبما كانت تنص معاهدة عام 1936[165].





■ نيفيل تشمبرلين

قضية فلسطين

كانت قضية فلسطين موضع اهتمام المصريين على المستويين الشعبي والرسمي، ومن هؤلاء كان محمد علي باشا علوبة، الذي دعا إلى مؤتمر عربي عقد في مصر في أوائل عام 1938، لمناصرة قضية فلسطين، وقد رحبت حكومة محمد محمود باشا القائمة آنذاك بعقد المؤتمر، الذي عقد في أكتوبر عام 1938، واشترك فيه ممثلون عن البلاد العربية والإسلامية، ودعا محمد محمود باشا أعضاءه إلى حفل ألقى فيه خطابًا رسميًا، أيد فيه مطالب العرب[166].

ولم تقتصر جهود محمد محمود باشا على الترحيب بأعضاء المؤتمر وإلقاء خطابه، بل عني بالقضية الفلسطينية عناية جدية واستمر في سعيه، فكتب إلى "نيفيل تشمبرلين" رئيس الوزراء البريطاني، مطالبًا إياه ببذل قصارى جهده لحل القضية[167].

كما أرسل رسالة أخرى إلى السيد محمد أمين الحسيني، مفتي القدس لتحريك القضية[168]، وخطابًا آخر إلى شيخ الأزهر[169].

وعندما دعت بريطانيا إلى عقد مؤتمر "الدائرة المستديرة" في لندن (فبراير – مارس عام 1939)، لبحث القضية، أبدت الحكومة البريطانية رغبتها في أن يكون محمد محمود باشا رئيسًا للوفد المصري، غير أن كلاً من الأمير محمد عبد المنعم، وعلي باشا ماهر مثل مصر فيه، على أمل الوصول مع بريطانيا لحل عادل لها[170].

كما حاول محمد محمود باشا التوفيق بين المطالب العربية والمصالح البريطانية، فعمل على دراسة مشروع التسوية البريطاني، ثم عقد اجتماعًا مع زعماء العرب بحضور علي باشا ماهر



■ محمد محمود باشا والأمير فيصل بن عبد العزيز



■ السيد محمد أمين الحسيني

وعبد الفتاح باشا يحيى وأمين باشا عثمان ونجح في إعادة العرب إلى المفاوضات، كما اجتمع بالزعيم الصهيوني حاييم ويزمان، والزعماء الفلسطينيين، ثم أبلغ نتائج مباحثاته للسفير البريطاني في القاهرة[171].

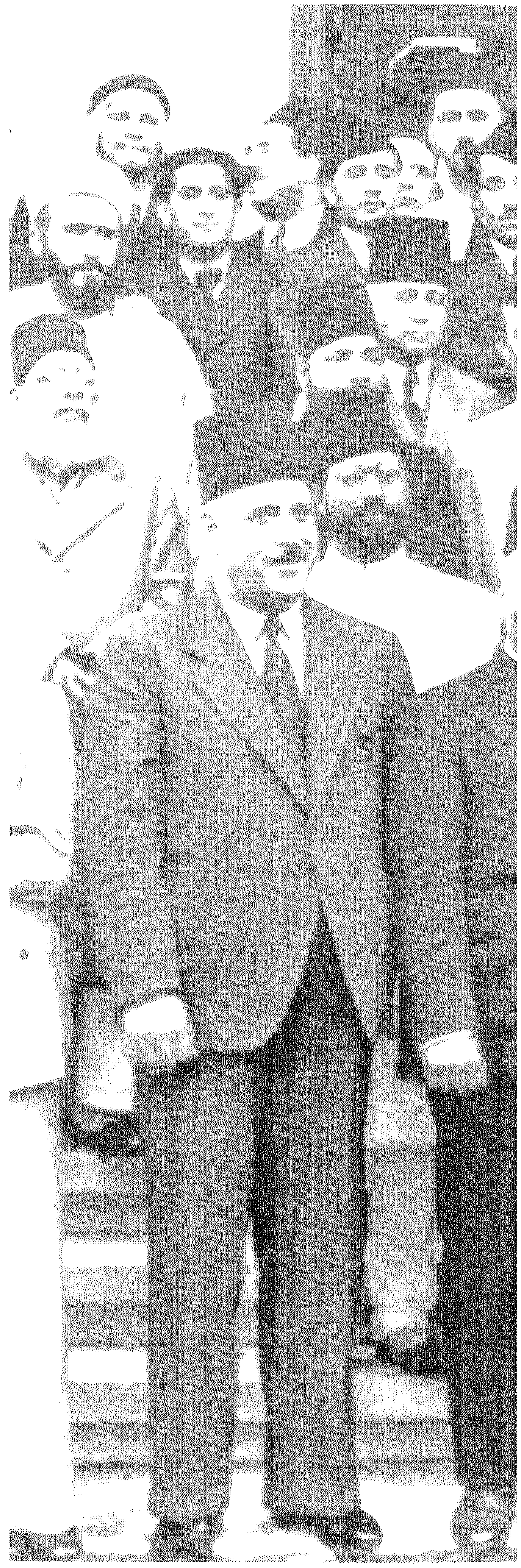
ومما يؤكد اهتمام محمد محمود باشا بالقضية الفلسطينية، ما أورده السفير البريطاني مايلز لامبسون لأنطوني إيدن في أول يناير عام 1938، من انشغال بال محمد محمود باشا بالقضية الفلسطينية، وما أكده في رسالة أخرى في نوفمبر عام 1938، من اهتمام الحكومة المصرية بالقضية الفلسطينية، اهتمامًا فاق اهتمامها بالمسائل الداخلية.



■ الأمير محمد عبد المنعم

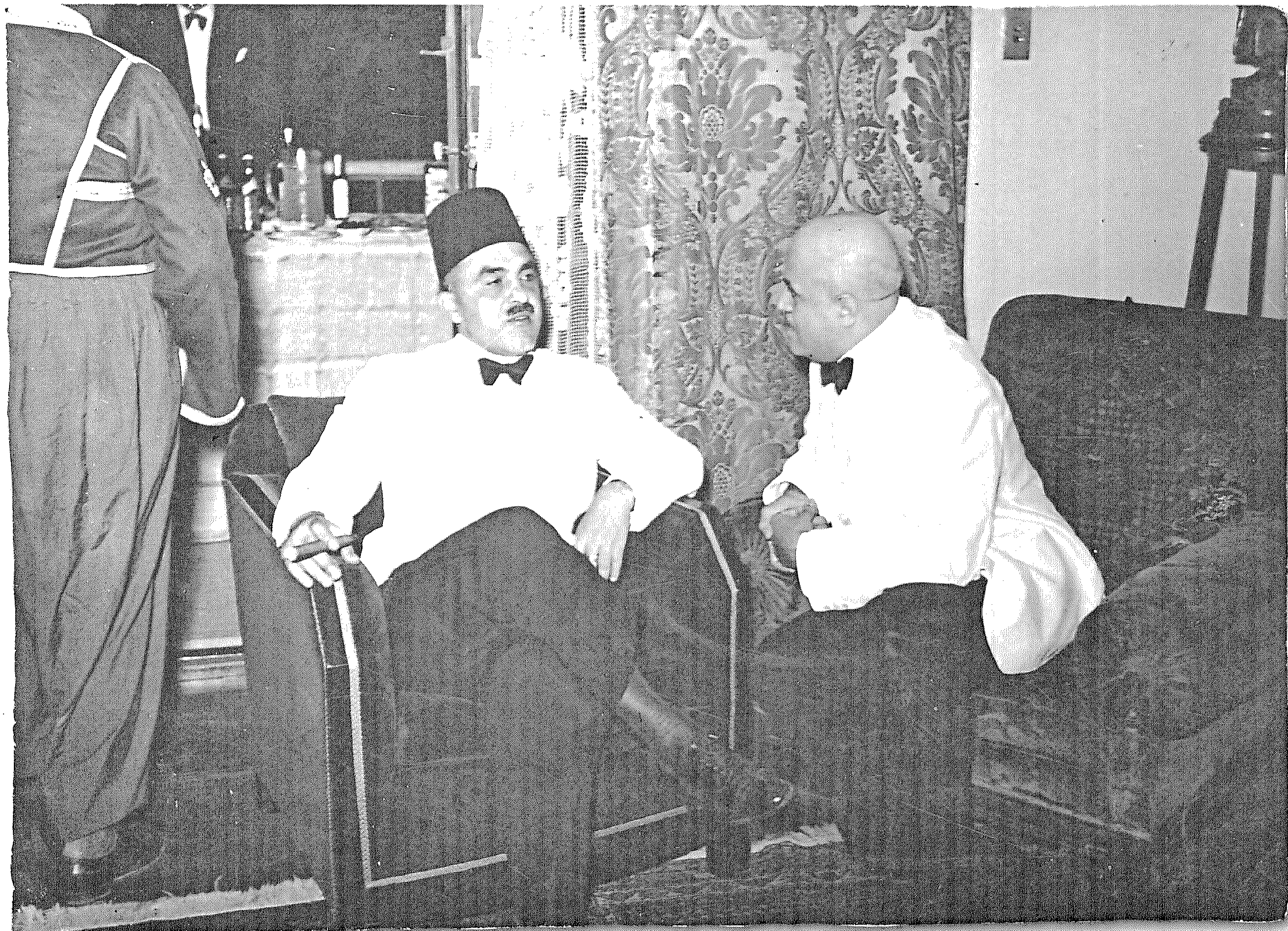






■ محمد محمود باشا والأمير فيصل بن عبد العزيز

■ محمد محمود باشا يتوسط أعضاء الوفود العربية المشاركة في مؤتمر مناصرة فلسطين عام 1938



■ أمين باشا عثمان





■ أنطوني إيدن

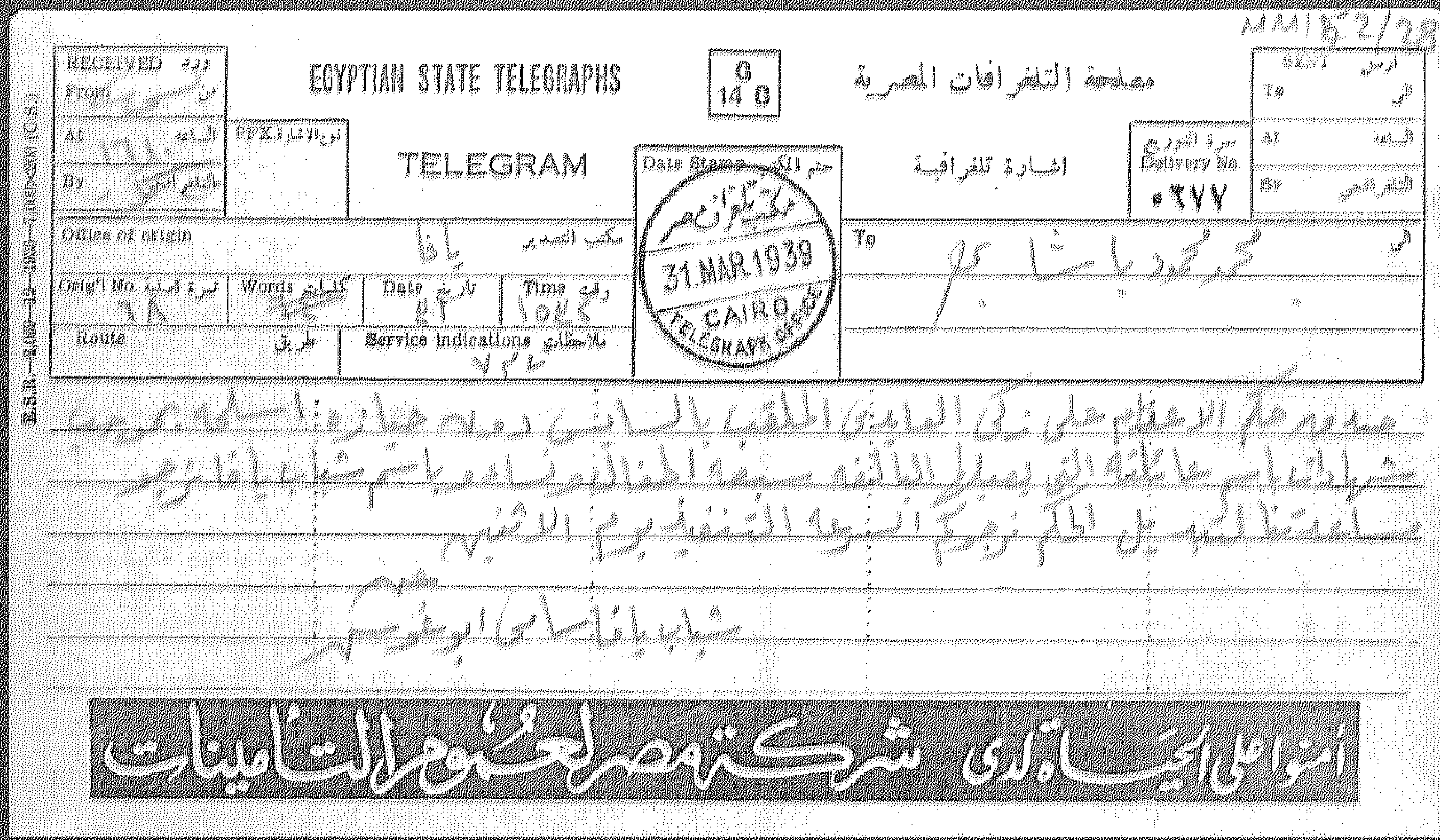
■ حاييم ويزمان







■ نيشان ورصيعة التاج من الإمبراطورية الإيرانية
لمحمد محمود باشا


MM152/28

EGYPTIAN STATE TELEGRAPHS — G 14 C — مصلحة التلغرافات المصرية

TELEGRAM — اشارة تلغرافية

RECEIVED وردة — From من — At الساعة — By التلغرافجي

SENT ارسل — To الى — At الساعة — By التلغرافجي

Delivery No نمرة التوزيع ٩٧٧

Office of origin مكتب التصدير: يافا

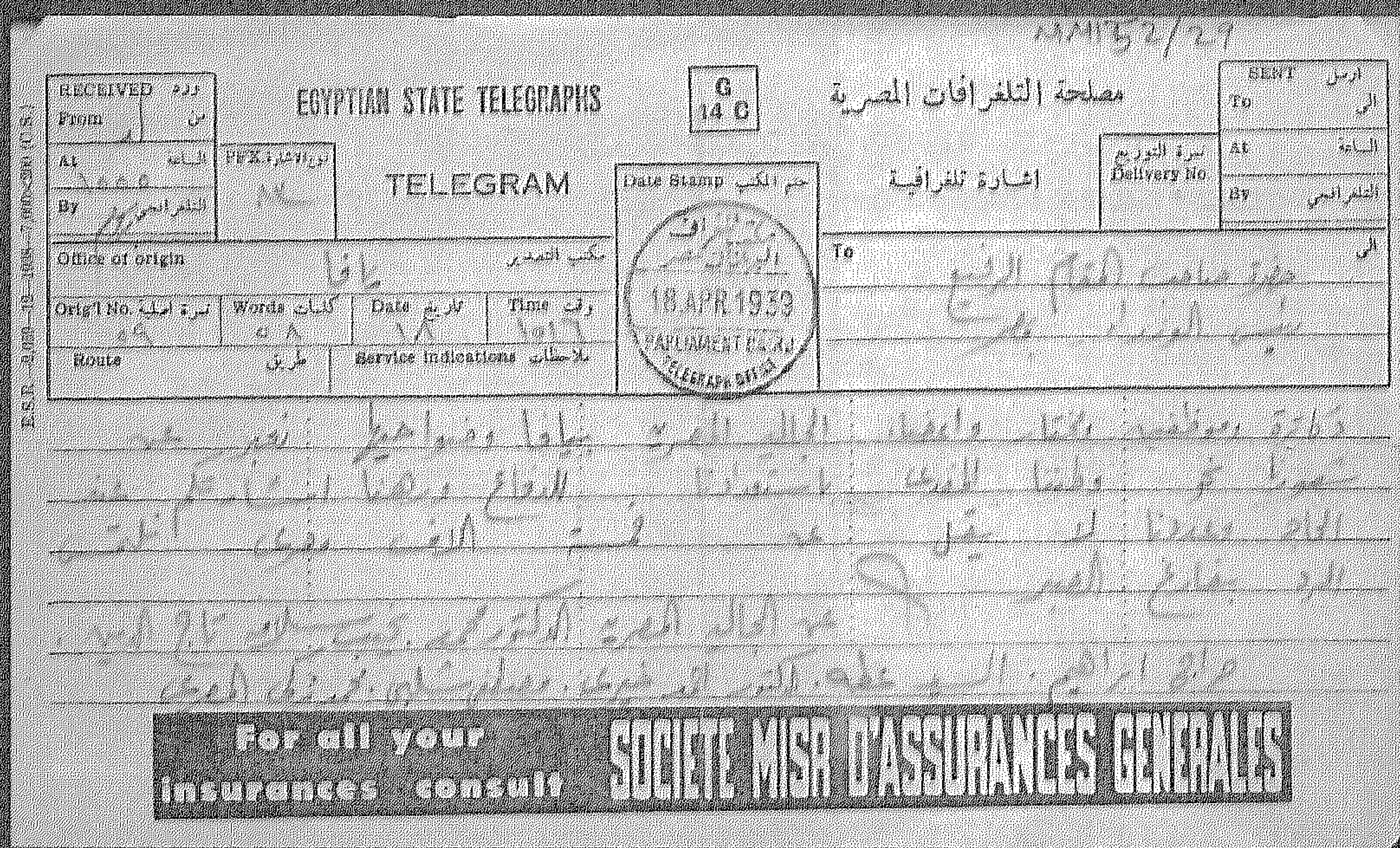
Orig'l No. نمرة اصلية — Words كلمات — Date تاريخ — Time وقت

Route طريق — Service indications ملاحظات

Date Stamp ختم المكتب: مكتب تلغراف مصر — 31.MAR.1939 — CAIRO TELEGRAPH OFFICE

To الى: محمد محمود باشا

أمنوا على الحياة لدى شركة مصر لعموم التأمينات


MM152/29

EGYPTIAN STATE TELEGRAPHS — G 14 C — مصلحة التلغرافات المصرية

TELEGRAM — اشارة تلغرافية

RECEIVED وردة — From من — At الساعة — By التلغرافجي — PFX نوع الاشارة

SENT ارسل — To الى — At الساعة — By التلغرافجي

Delivery No نمرة التوزيع

Office of origin مكتب التصدير: يافا

Orig'l No. نمرة اصلية — Words كلمات — Date تاريخ ١٨ — Time وقت

Route طريق — Service indications ملاحظات

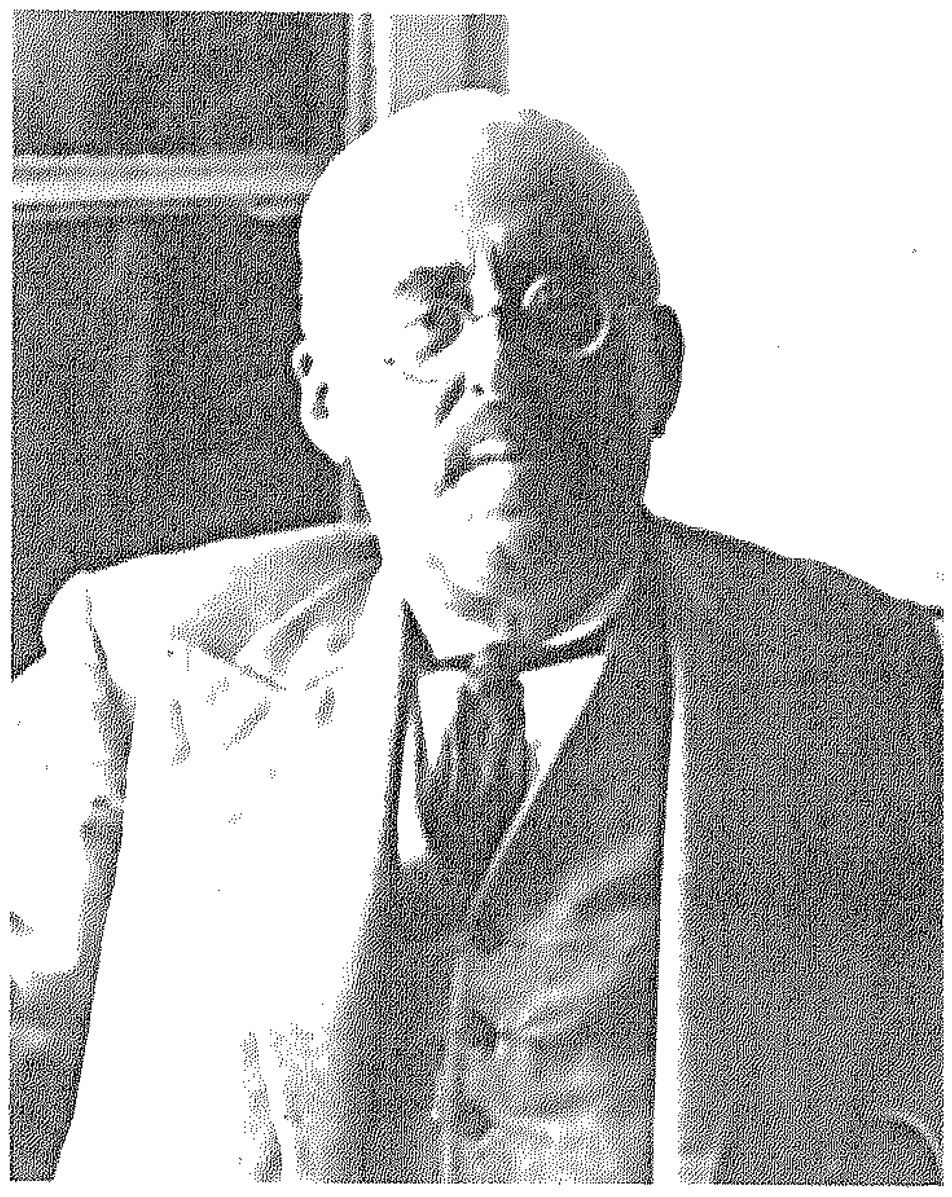
Date Stamp ختم المكتب: 18.APR.1939 — PARLIAMENT CAIRO TELEGRAPH OFFICE

For all your insurances consult SOCIETE MISR D'ASSURANCES GENERALES

▪ برقيتان من الجالية المصرية في يافا يضعون أنفسهم تحت تصرف محمد محمود باشا ويشكون له إضطهاد السلطات الانجليزية

محمد محمود باشا والعلاقات المصرية الإيطالية

حاول محمد محمود باشا في الأشهر الأخيرة من رئاسته للوزارة أن يجنب مصر ويلات الحرب، فقام بتفويض الأمير شكيب أرسلان، بالتوسط لدى الدوتشي موسوليني لإتاحة الفرصة لعقد معاهدة عدم اعتداء وحسن جوار، وقد اضطلع الأمير شكيب أرسلان بالمهمة، وقام بالاتصال بالمركيز لانزا ديانا، مبعوث موسوليني للتباحث مع الأمير، وبالفعل عقد الأمير شكيب أرسلان جلستين مع المركيز، اتفق خلالها على سحب القوات الإيطالية من الحدود المصرية مع عدم سماح مصر لبريطانيا باستخدام ميناء الإسكندرية، غير أن المفاوضات لم يكتب لها الاستمرار نتيجة استقالة محمد محمود باشا من رئاسة الوزراء[172].



■ الأمير شكيب أرسلان

■ موسوليني



■ المراسلات المتبادلة بين محمد محمود باشا وشكيب أرسلان حول مفاوضاته مع مندوب موسوليني

Hotel Savoie
Rome

روما ٢٥ يوليو ١٩٣٩

فخامة صاحب المقام الرفيع محمد محمود باشا رئيس وزراء مصر المعظم اطال الله بقاءه وادام توفيقه

اعرض اني وصلت الى رومة في ١٨ يوليو وثاني يوم وصولي كتبت الى زعيم ايطاليا كتاباً مسجلاً بالبوسطة اقول له فيه : اني من ست سنوات ما صدعت خاطرك بطلب مقابلة وذلك لما اعلم من كثرة مهامك الا اني مضطر هذه المرة ان اطلب مقابلتك لامور بغاية الاهمية

ففي ٢٠ يوليو اخبرني الدكتور اندرلي وهو صديق للزعيم وصديق لي ان الخارجية تلفنت له بان الزعيم أمر بارسال المركيز لانزا دياتا

Marchese Lanza D'Ayeta

لمقابلتي عنده في بيته والمركيز المذكور هو سكرتير وزير الخارجية شيانو .

فقابلنا في بيت الدكتور اندرلي اكثر من ساعة وقلت له ان مقصدي كان ملاقاة الزعيم للكلام معه في قضايا هامة تتعلق بسياسة ايطاليا ازاء العالم الاسلامي لاسيما مصر التي هي اليوم مركز العالم المذكور . فقال المركيز ان الزعيم لكثرة مشغوليته ارسلني لمقابلتك حال وصول كتابك اليه فيمكنك ان تقول كل ما تريد وانا اقدم له بذلك تقريراً . قلت مرادي ان اقول له

انه ان كانت ايطاليا يهمها العالم الاسلامي ولا تريد الخلاف معه فلا اعلم لماذا تحشد جيوشاً على حدود مصر وهي تعلم انها ان دخلت في عداوة مع مصر صار المسلمون في المعمور كله اعداءها فان مصر هي اليوم مناط آمال المسلمين وقد كانت هذه الزعامة في الماضي لتركيا فتركيا رفضتها من نفسها فتحولت الى مصر فكل ما يسوء مصر يسوء المسلمين اجمعين . قال المركيز : ايطاليا لا تنوي اي سوء لمصر لكن انكلترة تسوق مصر في طريق عداوة ايطاليا . قلت له : لا يوجد في مصر اقل روح عداوة لايطاليا ولماذا لا ينعقد بين ايطاليا ومصر معاهدة عدم اعتداء *non agression* فانا متعجب من تأخير عقد هذه المعاهدة فقد كانت وزارتكم ارسلت لي السنيور كوروزو من خمسة اشهر ليبحث معي في الامور المتعلقة بالمسلمين وعينا ميلانو مكاناً للاجتماع وقلت له انكم تريدون عدم اساءة المسلمين عموماً فلا تتعرضوا لمصر فقال لي كوروزو : نحن نفكر في عقد معاهدة عدم اعتداء مع مصر . وبعد هذا الكلام لم يجد شيء . بل انا توجهت بمصر مع رئيس الوزراء محمد باشا محمود وسألته هل صارت مفاوضة بين مصر وايطاليا في عقد معاهدة عدم اعتداء ؟ فاجابني نعم كنا بدأنا بذلك ثم جرت حادثة ضم ايطاليا لالبانيا فكان لها تأثير سيء بين المسلمين وبعد ذلك توقفت المفاوضات بيني وبين سفير ايطاليا غير ان محمد باشا محمود اثنى لي على سفير ايطاليا بمصر

فقال لي المركيز : كيف تطلبون ان نرفع عسكرنا من ليبيا ومصر اباحت لانكلترة جعل الاسكندرية قاعدة بحرية ضد ايطاليا ؟ قلت للمركيز : الاسكندرية ملك مصر لا ملك انكلترة فمتى امنت مصر من جهتكم في ليبيا امكنها عدم اخلال انكلترة في تحصين اسكندرية . ارفعوا عسكركم من ليبيا او لا تبقوا منه هناك

٣

Hotel Savoie
Rome

الا المقدار المعتاد لحفظ الامن الداخلي فعند ذلك لا تحتاج مصر الى جعل مينا الاسكندرية قاعدة بحرية ضد ايطاليا . قلت له : اريد ان اعرف هل انتم مستعدون لقبول مبدأ " عدم الاعتداء " بينكم وبين مصر ؟ فان كان هذا الميل عندكم موجوداً هانت المسألة وقضية رفع عسكركم عن حدود مصر وقضية حرية المرور بالقنال مع الاعتراف بان القنال ملك مصر وقضية عدم اتخاذ الانكليز ثغر الاسكندرية قاعدة بحرية ضدكم هذه كلها يصير البحث فيها بين محمد باشا محمود وسفيركم بمصر ولا بد لها من متخصصين من ضباط الجيش المصري وما اظن الانكليز يكرهون ان تعقدوا مع مصر معاهدة " عدم اعتداء " لانه يخفف عنهم كثيراً من الواجبات وفي الاتفاق الذي جرى بينكم وبين الانكليز في العام الماضي وقع منكم تعهد برفع العساكر المحشودة في ليبيا

قال المركيز : انا سأقدم تقريراً بكل ما قلته لي الى الزعيم وبعد ثلاثة او اربعة ايام بالكثير ابلغك الجواب . قلت له : ان كانت فكرة عدم الاعتداء مقبولة تكتبون الى سفيركم بمصر حتى يستأنف المفاوضات مع محمد باشا محمود . قال : وهو كذلك

ثم تكلمنا على القضية العربية واخبرني ان ايطاليا اعلنت عدم اعترافها بما

اتفقت عليه فرنسا مع تركيا من ضم سنجق اسكندرونة الى تركيا فقلت له : ان العرب قابلوا ذلك بالشكر . ثم سألته عما يكون موقف ايطاليا ازاء العرب ان حصلت حرب وما يكون موقفها بازائهم اذا استمرت السلم ولكن مع وجود الاتفاق الانكليزي التركي ووجود الاتفاق الافرنسي التركي اللذين اوجدا حالة جديدة في الشرق الادنى

فقال : هذا سيدخل في جواب الزعيم لك وهو الذي سنبلغك اياه بعد ثلاثة او اربعة ايام

فهذا ما جرى معي قصدت اطلاعك عليه ومتى جاءني الجواب من زعيم ايطاليا ابادر بعرضه لك بحرفه وان كان موافقاً يأتي اليك سفير ايطاليا لاجل استئناف المفاوضات التي كنتم بدأتم بها معه والى الله مرجع الامور والسلام على سيدي الباشا ورحمة الله وبركاته

الداعي
شكيب
ارسلان

Hotel Savoie Rome

بعد ان يأتيني جوابهم واكتبه لفخامتكم اتوجه الى جنيف حيث عنوان منزلي

11 Rue Marignac
Genève

Hotel Savoia
Roma

روما ٢٨ يوليو ١٩٣٩

حضرة صاحب المقام الرفيع محمد باشا محمود رئيس وزراء مصر
المعظم اطال الله بقاءه وادام توفيقه

في ٢٥ الجاري عرضت لفخامتكم ماذا تم سعيي من جهة التقارب بين مصر وايطاليا وعقد معاهدة حسن جوار وعدم اعتداء بين الدولتين وان الخارجية وعدتني بالجواب الصريح بعد يومين او ثلاثة . وقد انتظرت ثلاثة ايام وبهذا النهار جاء المركيز لانسا دايني من قبل ناظر الخارجية السنيور شيانو وجلس معي مثل العادة في منزل البروفسور اندرلي واستمر الحديث اكثر من ساعة والأهم هو ان الجواب كان موافقا فالحكومة الايطالية تعلن ان ليس عندها نحو مصر سوى المودة وحسن النية بالرغم من المظاهرات الجارية في مصر باغراء بعض الجهات .. وان الخارجية قد عزمت ان تعرف بهذين اليومين سفير ايطاليا في مصر بانه ان كانت الحكومة المصرية تدعوه لاستئناف المفاوضات التي

٢

كان قد بدئ بها في يناير الماضي بشأن معاهدة حسن الجوار بين ايطاليا ومصر وعدم اعتداء كل منهما على الاخرى
Traité de bon voisinage et non agression
يكون السفير الايطالي حاضرا للدخول في المفاوضة فإن هذا المبدأ مقبول ومرغوب فيه عند ايطاليا

سألته ان يكتبوا الى السفير بان يبلغ الحكومة المصرية كون ايطاليا مستعدة لسحب عساكرها من حدود مصر ان تم الاتفاق المذكور فاجاب بان لا أعد بسحب العساكر قبل انتهاء المفاوضات بل هذا يكون نتيجة الاتفاق اذ من البديهي انه متى تقرر الاتفاق ستتخذ التدابير الدالة على حسن الجوار وعدم الاعتداء - ومن اهمها سحب القوات العسكرية من الحدود من الجهتين

لحظت انهم ينتظرون من الحكومة المصرية ان تبدأ هي بالمفاوضة فعندما تستدعي سفيرهم بمصر يكون حاضرا للدخول فيها وللتسهيل
مسألة مجئ "عساكر انكليزية" هندية الى حدود مصر الغربية هذه قالوا انها لا تسهل الاتفاق .. فقلت لهم : لا عجب في ان تتخذ مصر التحوطات اللازمة مادامت عساكرهم محتشدة على حدودها . ولكن غاظهم أكثر من ذلك اشاعة مجئ بعثة عسكرية تركية لتفقد حدود مصر الغربية فقلت لهم : ليس عندنا من ذلك سوى اقوال جرائد وهي ان بعثة عسكرية مصرية تذهب اولاً الى تركيا وتتفقد الدردنيل والبوسفور ثم تأتي بعثة عسكرية تركية لتفقد الحدود غربي مصر اما اذا وقع

٣

Hotel Savoia
Roma

اتفاق عدم الاعتداء فلا اظن انه يبقى لزوم لمجئ بعثة ضباط اتراك الى مصر
قالوا : ان ايطاليا تعد هذا تحديا فلا يساعد ذلك على الاتفاق المطلوب
قلت : اجتهدوا في ان لا يبقى سبب لهذه المظاهرات

اخبرني المركيز المذكور باستعفاء رفعتكم من رئاسة الحكومة المصرية فقلت له : هذا لا يمنع من ان اكمل كتابتي لكم في الموضوع لانكم على كل الاحوال ستبقون ممن يديرون شؤون الامة المصرية

ثم ان المركيز المذكور ابلغني كل هذا الكلام باسم الزعيم اي موسوليني وباسم الوزير شيانو وودعته اليوم حتى اسافر غدا ان شاء الله الى جنيف فقد بقيت في رومة من ١٧ يوليو الى ٢٨ منه انتظارا لنتيجة هذه المذاكرة لعلي اخدم مصر لا لسبب آخر فان مصر اليوم هي مركز العرب والاسلام . وان لزم شئ فعنواني في جنيف هو الذي بذيله
والسلام على سيدي الوزير الكبير ورحمة الله وبركاته

الداعي
شكيب
ارسلان

عنواني : 11 Rue Marignac, Genève

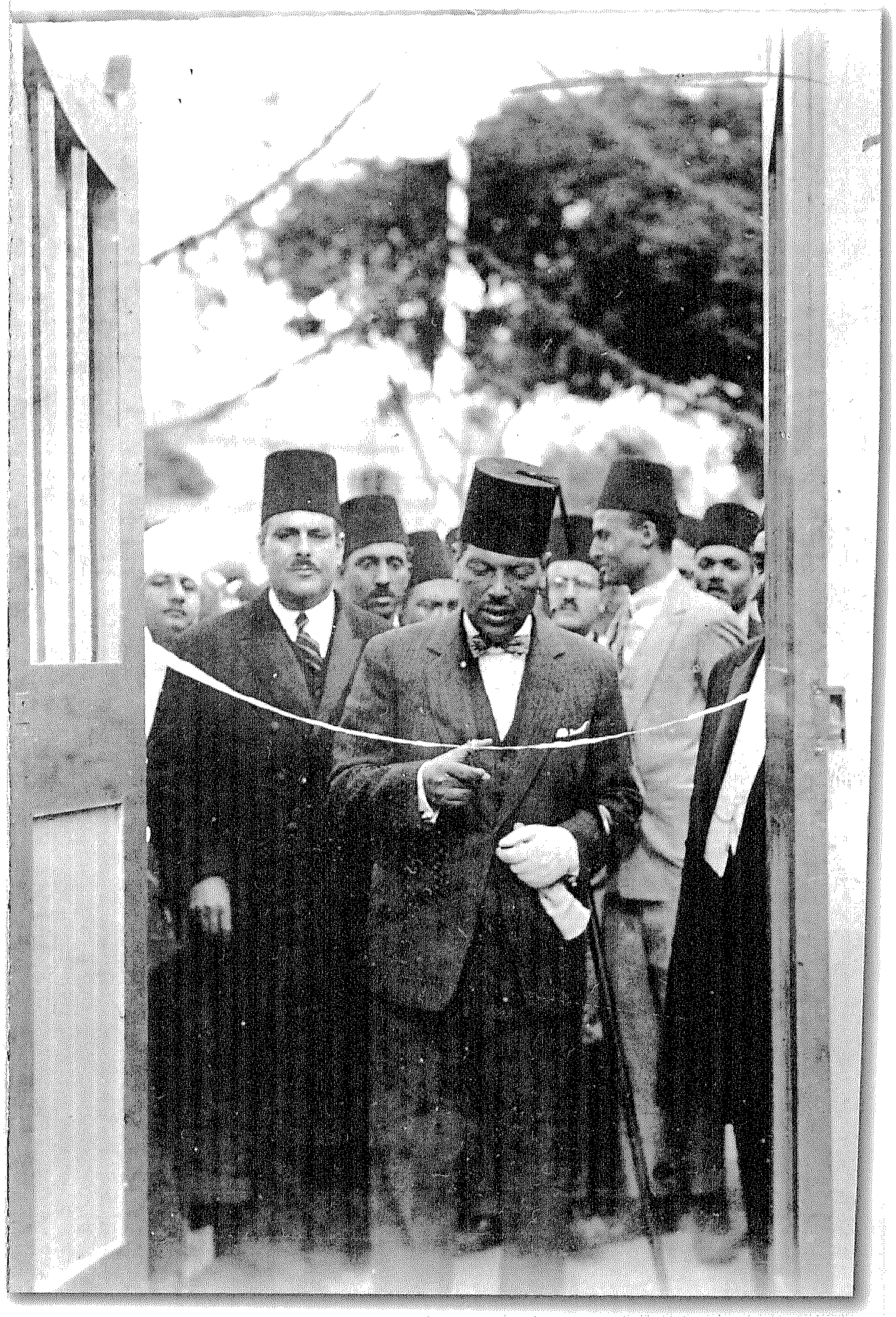
جنيف ٣ رجب الفرد ١٣٥٨

حضرة صاحب المقام الرفيع محمد باشا محمود المعظم اطال الله بقاءه وادام علياءه

بلغنا من صحف الاخبار استعفاء رفعتكم من رئاسة الوزارة لاسباب صحية فكل من يعلم مناقبكم السامية لقد
يأسف لاضطراركم بسبب هذا الالتيات الى مفارقة الدست ولو ريثما تتماثلون الى العافية و
كان اغتباطي بشرف معرفتكم الشخصية عظيماً لا لاجل الوزارة بل لاجل شخصكم الكريم المتحلي
باسنى الصفات الوارث خلال الاصالة والنبالة عن ذلك البيت العريق فانا افتخر بصداقتكم الغالية جداً
سواء كنتم في الحكم ام لم تكونوا ويهمنا الآن ان تحصلوا على العافية التامة فان صحتكم غالية جداً
لدى وطنكم وعند جميع اصدقائكم واسمحوا لي الآن ان اتذكر لديكم كونكم انتم السبب في دخولي الى
مصر بعد ان صدت عنها سبعاً وعشرين سنة فحللتم بذلك عقال غربتي واويتموني في ظل جلالة
الملك المفدى ايده الله نعمة انا مقدرها قدرها وغير ناس حقها فادامكم الله ملجأً وكهفاً والسلام
على سيدي الوزير الكبير ورحمة الله وبركاته

الداعي
شكيب
ارسلان

11 Rue Marignac
Genève



■ محمد محمود باشا يفتتح مستشفي الرمد بالزقازيق

السياسة الداخلية لمحمد محمود باشا

يعتبر محمد محمود باشا من أكثر رؤساء الوزراء المصريين قبل ثورة عام 1952 اهتمامًا بتحسين الظروف الاجتماعية والمعيشية للشعب المصري من خلال اهتمامه بالشئون الداخلية، فقد شهدت فترة توليه رئاسة الوزراء الكثير من الأعمال والإصلاحات نذكر منها:

في مجال التربية والتعليم

شهدت فترة وزارة محمد محمود باشا الأولى (يونية عام 1928 - أكتوبر عام 1929)، توسع وزارة المعارف التي كان يرأسها أحمد بك لطفي السيد في نشر التعليم الأولى، فأنشأت 240 مدرسة إلزامية جديدة، وتوسعت في التعليم الفني فأنشأت مدرسة تجارية متوسطة بالقاهرة وأخرى بالوجه القبلي، كما انبرى مفكر حزب الأحرار الدستوريين الدكتور محمد بك حسين هيكل إلى تحفيز الشعب المصري على ضرورة تحصيل التعليم وذلك من خلال سلسلة من المقالات في صحيفة "السياسة الأسبوعية"، كما طالب في العديد من مقالاته بتطوير الأزهر ووجوب أن يكون له جامعة، وعندما تولى وزارة المعارف أثناء فترة رئاسة محمد محمود باشا للوزراء (أبريل عام 1938- أغسطس عام 1939) بدأ في تطبيق نظام اللامركزية بإنشاء المناطق التعليمية، وذلك بتقسيم الدولة إلى مناطق تعليمية، يرأس كل واحدة منها مراقب منطقة، يكون له اختصاص معين يعمل في حدوده من غير أن يراجع الوزارة[173].

كما حاربت وزارة المعارف في وزارة محمد محمود باشا الثانية تفشي الأمية، فقام محمد محمود باشا بتوفير الاعتمادات المالية اللازمة للنهوض بالتعليم الإلزامي، واستطاع تدبير 70 ألف جنيه لبناء مدارس جديدة يتعلم فيها أبناء الشعب.

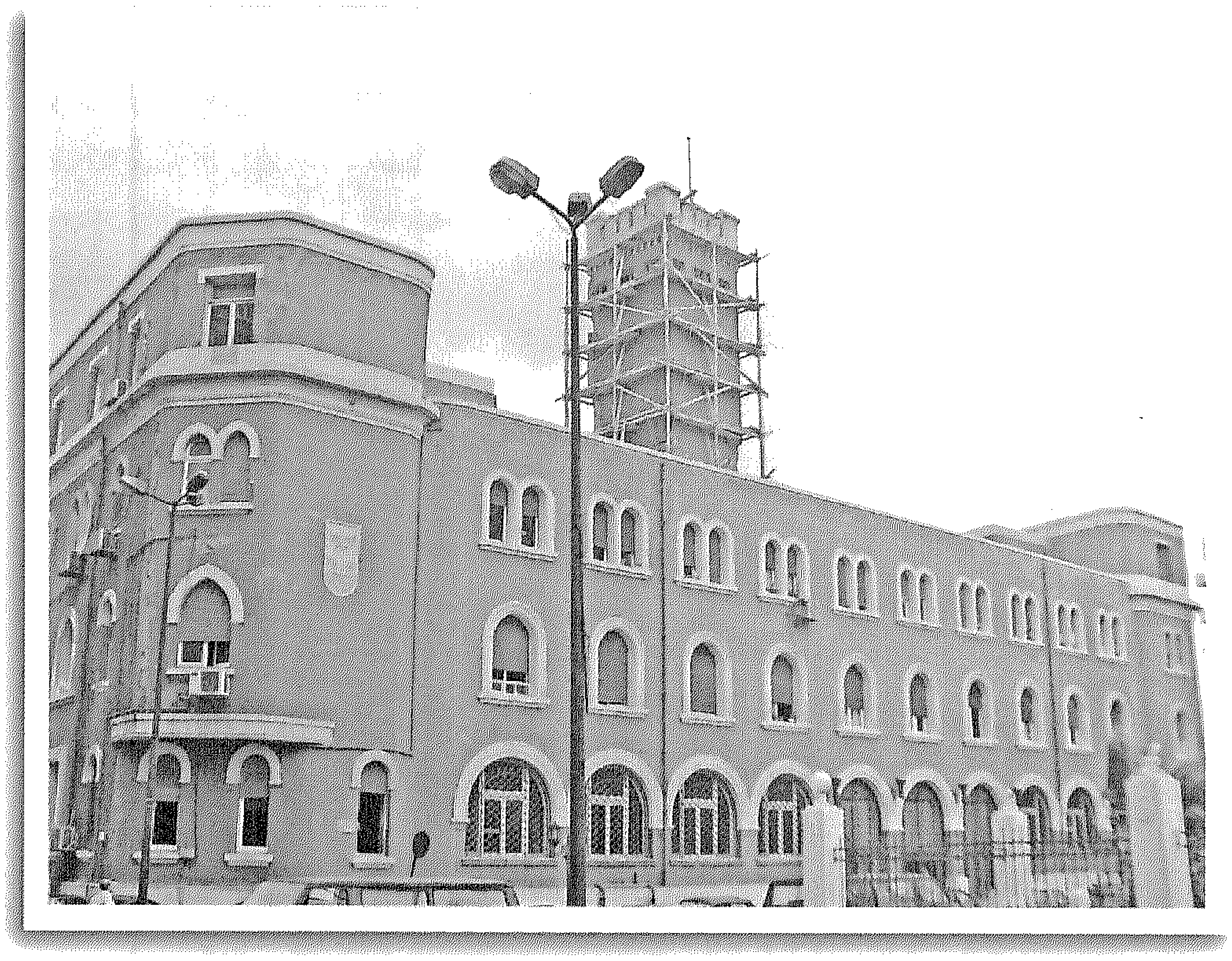


■ محمد محمود باشا وبجواره مسيو هريو في حفلة الشاي التي أقامتها الجامعة المصرية لهريو بمناسبة اهدائه درجة الدكتوراه الفخرية



كما اهتمت وزارة المعارف في وزارة محمد محمود باشا الثانية بتدريس اللغة العربية في المدارس الابتدائية، كما قرر إلغاء تدريس اللغة الإنجليزية في السنة الأولى الابتدائية.

كما اهتمت وزارة محمد محمود باشا الثانية بالتعليم الجامعي حيث أصدرت قرار بإنشاء كليتين بالإسكندرية للآداب والحقوق تكونان نواة لجامعة فاروق الأول[174].





■ جامعة فاروق الأول (جامعة الاسكندرية)

■ محمد محمود باشا وحديث مع إحدى التلميذات

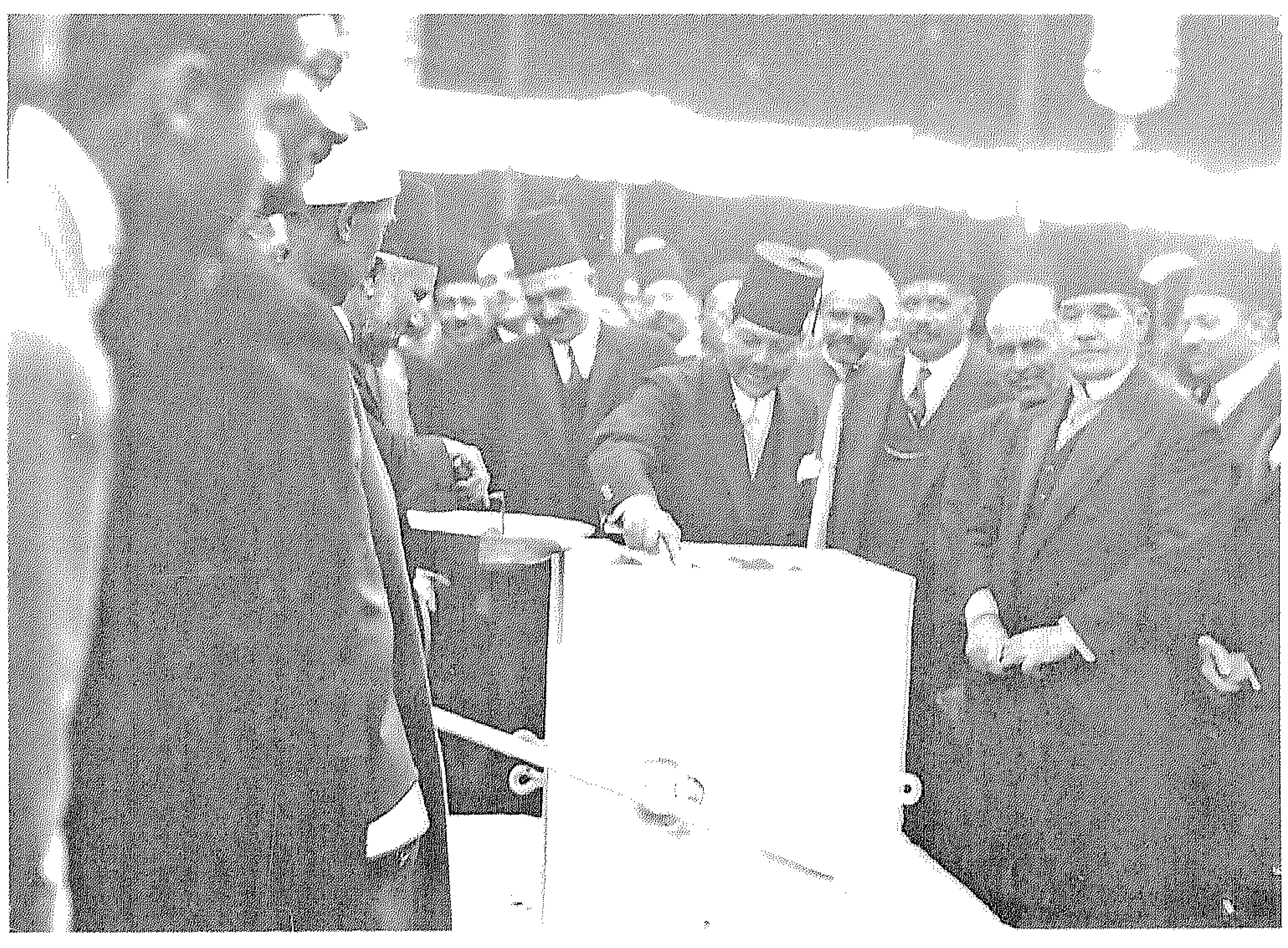
في مجال الشئون الاجتماعية



اهتمت حكومة محمد محمود باشا الأولى بالشئون الاجتماعية، فوضعت تشريعًا جديدًا لقانون الأحوال الشخصية[175]، كما عملت الحكومة على النهوض بوسائل معيشة المواطن المصري؛ فقد قامت بإنشاء العديد من مساكن العمال في جهات مختلفة من أرجاء البلاد، ووضعت حجر الأساس لإنشاء 150 مسكنًا للعمال في تل معمل البارود بحي السيدة زينب بالقاهرة، كما باعت الحكومة جزءًا من أراضيها لصغار الفلاحين[176].

كما وضعت الحكومة في يناير عام 1939 كادرًا لموظفي الدولة روعي فيه التوفيق بين مصالح الموظفين ومصلحة الدولة، بما يتناسب مع ميزانية الدولة بقدر المستطاع، وخفضت بمقتضاه مرتبات الوزراء من 3000 جنيه إلى 2500 جنيه[177].





■ أحد النياشين التي حصل عليها محمد محمود باشا

■ محمد محمود باشا يضع حجر الاساس لمساكن العمال

في مجال الاقتصاد

استطاعت وزارات محمد محمود باشا إنجاز العديد من المشروعات الاقتصادية التي رفعت من مستوى الدخل القومي، فقد استطاعت وزارته كسب قضية ترام الرمل في الإسكندرية وسحب امتياز الشركة التي تديره وتحويل اختصاصاتها إلى بلدية الإسكندرية مما أدى إلى زيادة موارد البلدية، كما عملت الوزارة على تعديل النظام الجمركي القديم، بهدف زيادة موارد الحكومة لإنجاز المشاريع الإستراتيجية، أما في مجال الزراعة فقد شرعت وزارة محمد محمود باشا الأولى في بيع أراضي الدولة إلى صغار المزارعين، فبدأت في تقسيم أطيان الفيوم البالغة 2000 فدان على هؤلاء المزارعين.

ساعدت جهود محمد محمود باشا في إلغاء الامتيازات الأجنبية طبقًا لاتفاقية مونترو في إطلاق يد مصر في فرض الضرائب على الأجانب والمصريين على السواء، مما مكن الحكومة من تقديم مشروعات قوانين جديدة للضرائب إلى البرلمان كضريبة الدخل وضريبة التركات، التي صارت بعد إقرارها حجر الأساس في النظام الضرائبي الحديث وهو: قانون الضريبة على إيرادات رءوس الأموال المنقولة والأرباح التجارية والصناعية وكسب العمل، وضريبة رسم التمغة، وضريبة رسم الأيلولة على التركات. وقد أمدت تلك القوانين الميزانية بموارد مالية زادت من مقدرتها على مواجهة مشاريع الإنشاء والإصلاح.

وفي أثناء سفر محمد محمود باشا إلى لندن في 2 أغسطس عام 1938، بدأ في مباحثات حول مسألة إلغاء صندوق الدين، وقد نجح في الحصول على هذا الإلغاء[178].

في مجال الصحة

اهتمت حكومات محمد محمود باشا، بالشئون الصحية فعملت على إنشاء المستشفيات المركزية والقروية، وردم البرك والمستنقعات[179].

فقد شهدت وزارة محمد محمود باشا الأولى العديد من الإصلاحات، نذكر منها:

- افتتاح مأوى مستشفى الرمد ودار الإسعاف في الزقازيق في نوفمبر عام 1928[180].
- إصدار قانون تنظيم مزاولة مهنة الطب.
- افتتاح مستشفى الأميرة فوقية الرمدي في روض الفرج في 4 مايو عام 1929 بحضور الملك أحمد فؤاد الأول[181].
- افتتاح مستشفى الرمد، وجمعية الإسعاف العام في 10 يونية عام 1929.

كما عقدت اتفاقية في باريس في 31 أكتوبر عام 1938، تقرر بموجبها إلغاء مجالس الصحة البحرية والكورنتينات، ونقل صلاحياته إلى وزارة الصحة، وإنشاء الحجر الصحي[182].



■ محمد محمود باشا يضع حجر الأساس لأحد المشاريع التنموية

في مجال الدفاع

اهتم محمد محمود باشا أثناء توليه الحكومة بوضع أسس بناء قوة مسلحة تستطيع الدفاع عن البلاد، فقد طرحت حكومته على مجلس الدفاع الأعلى في أكتوبر عام 1938، مشروع الدفاع الوطني الذي يقضي بزيادة عدد أفراد الجيش إلى حوالي 50 ألف جندي، وتكوين سلاح طيران يتكون من 280 طائرة حربية و47 طائرة تدريب، ووضع نواة أسطول تتكون من تسع قطع (أربع قاذفات طوربيد، وأربع لاقطات ألغام، وباخرة حراسة واحدة)[183].

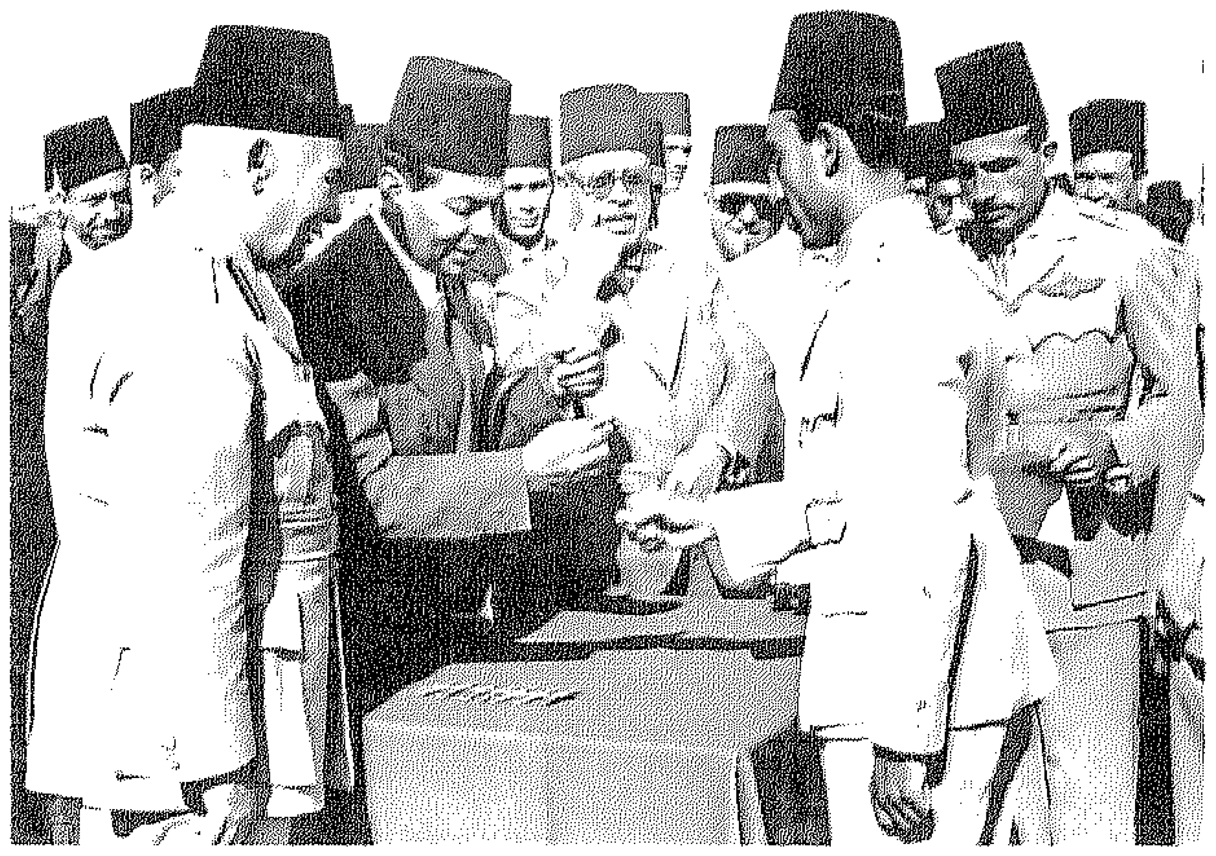
كما وضعت حكومته نظامًا جديدًا للتجنيد يستهدف تحسين وسائل التجنيد وتكوين احتياطي، وتوفير العدد اللازم للجيش، ويقوم هذا النظام على جعل مدة الخدمة العسكرية ثلاث سنوات بدلاً من خمس وإلغاء البدل العسكري، كما أعدت الحكومة مشروعًا لتدريب طلبة الجامعة، وإعدادهم كضباط احتياط، كما درست مشروعًا لإنشاء جيش إقليمي يكون بمثابة الصف الثاني إذا دعت الظروف وكان ذلك بداية لمشروع الجيش المرابط، بهدف إعداد أكبر عدد من الشعب لحمل السلاح في أوقات الشدة، وتكوين نواة قوة يستطيع الجيش العامل الاعتماد عليها وقت الحاجة، لكن عاق تنفيذ هذا المشروع عدم توافر الضباط والمدربين اللازمين للتدريب، إلى أن صدر به مرسوم في أول سبتمبر عام 1939، كما قررت الحكومة إنشاء مصانع للذخيرة والأسلحة الصغيرة، ومصانع للطائرات.

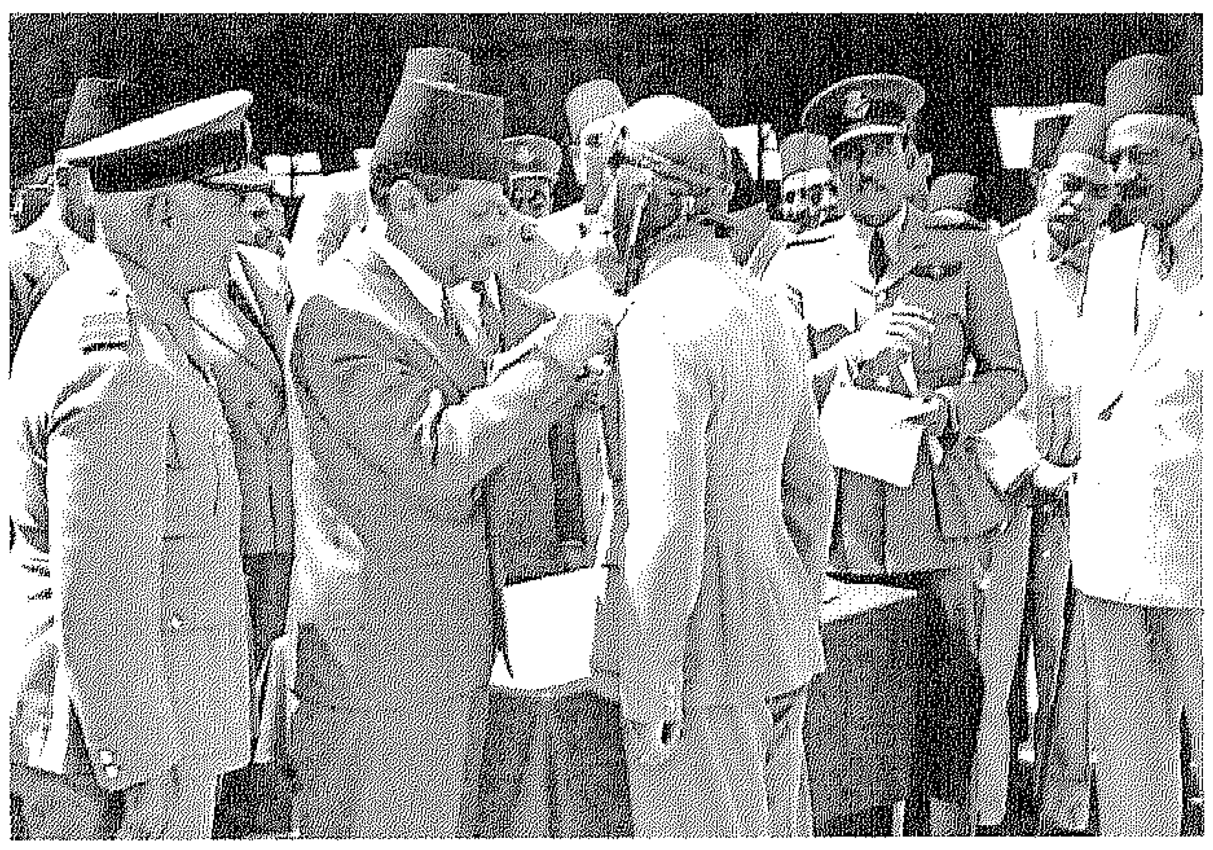
وعندما سافر محمد محمود باشا إلى بريطانيا في صيف عام 1938 لمفاوضة الحكومة البريطانية، في موضوع نصيب مصر وبريطانيا في تكاليف الثكنات، انتهز الفرصة وتفاوض أيضًا بشأن تسليح الجيش المصري وتدريبه، فتم الاتفاق بينه وبين الحكومة البريطانية، على أن تكون للحكومة المصرية حرية استيراد الأسلحة للجيش المصري من غير المصانع الإنجليزية، تجنبًا للإبطاء فتحررت مصر بذلك من القيود التي كانت بريطانيا قد فرضتها على تسليح الجيش المصري، ولتحقيق ذلك سافر حسن باشا صبري وزير الحربية في وزارة محمد محمود باشا إلى أوروبا، فاتفق مع المصانع الفرنسية على توريد 120 مدفع مورتر، وبحث في بريطانيا موضوع إنشاء مصنع للذخيرة، كما تقدمت البعثة العسكرية البريطانية بمذكرة لزيادة عدد الضباط لمواجهة توسعات الجيش، وذلك بزيادة عدد المقبولين في الكلية الحربية وتخفيض مدة الدراسة بها، والإكثار من إرسال البعثات إلى إنجلترا[184].

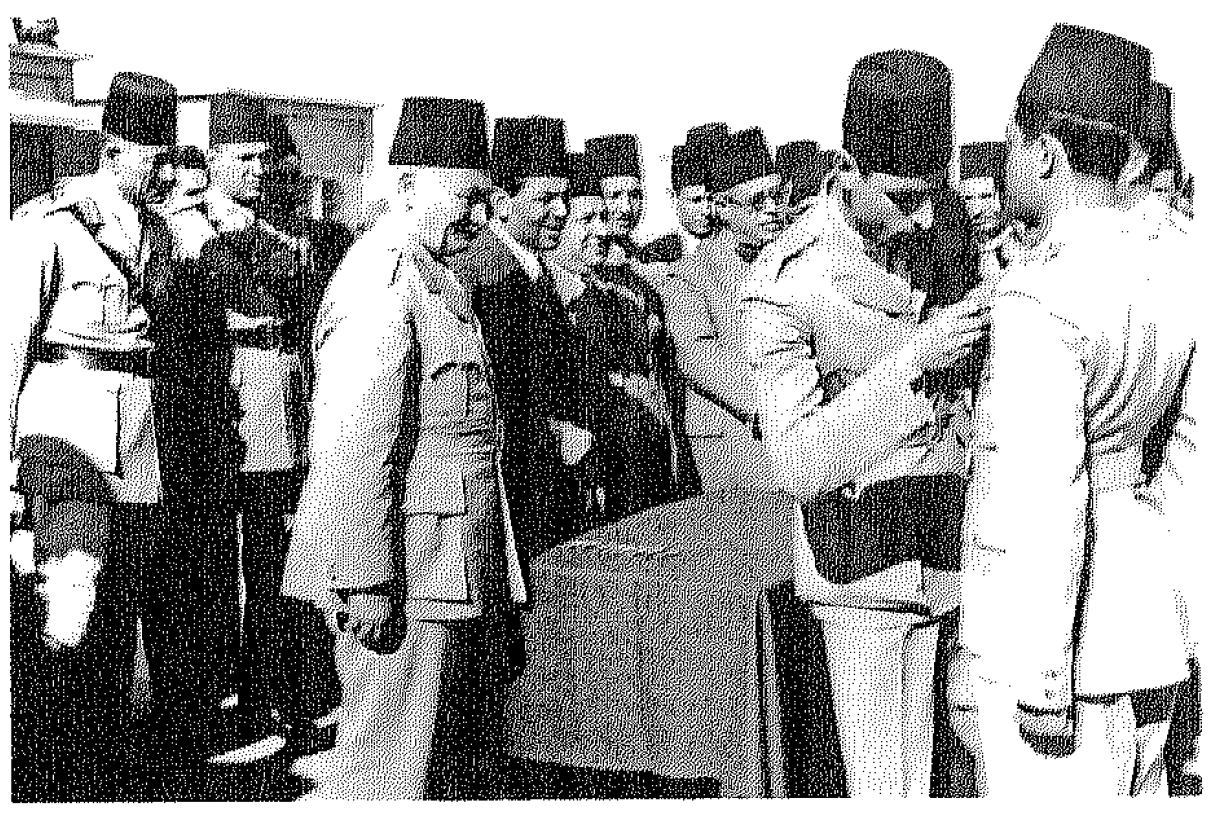
وقد أدت تلك السياسة إلى زيادة عدد الجيش وتطور تسليحه حتى صار لمصر في أبريل عام 1939، ثلاثون ألف جندي، وفرقة من الدبابات مجهزة أحسن تجهيز، ووحدات ميكانيكية وقوة جوية حسبما ذكرت صحيفة نيورك تايمز، وفي يونية عام 1939 زاد الجيش من تسليحه حتى صار لديه فرقة من الدبابات والسيارات الخفيفة، ومدافع مضادة للطائرات، ووحدات للمدافع الرشاشة[185].

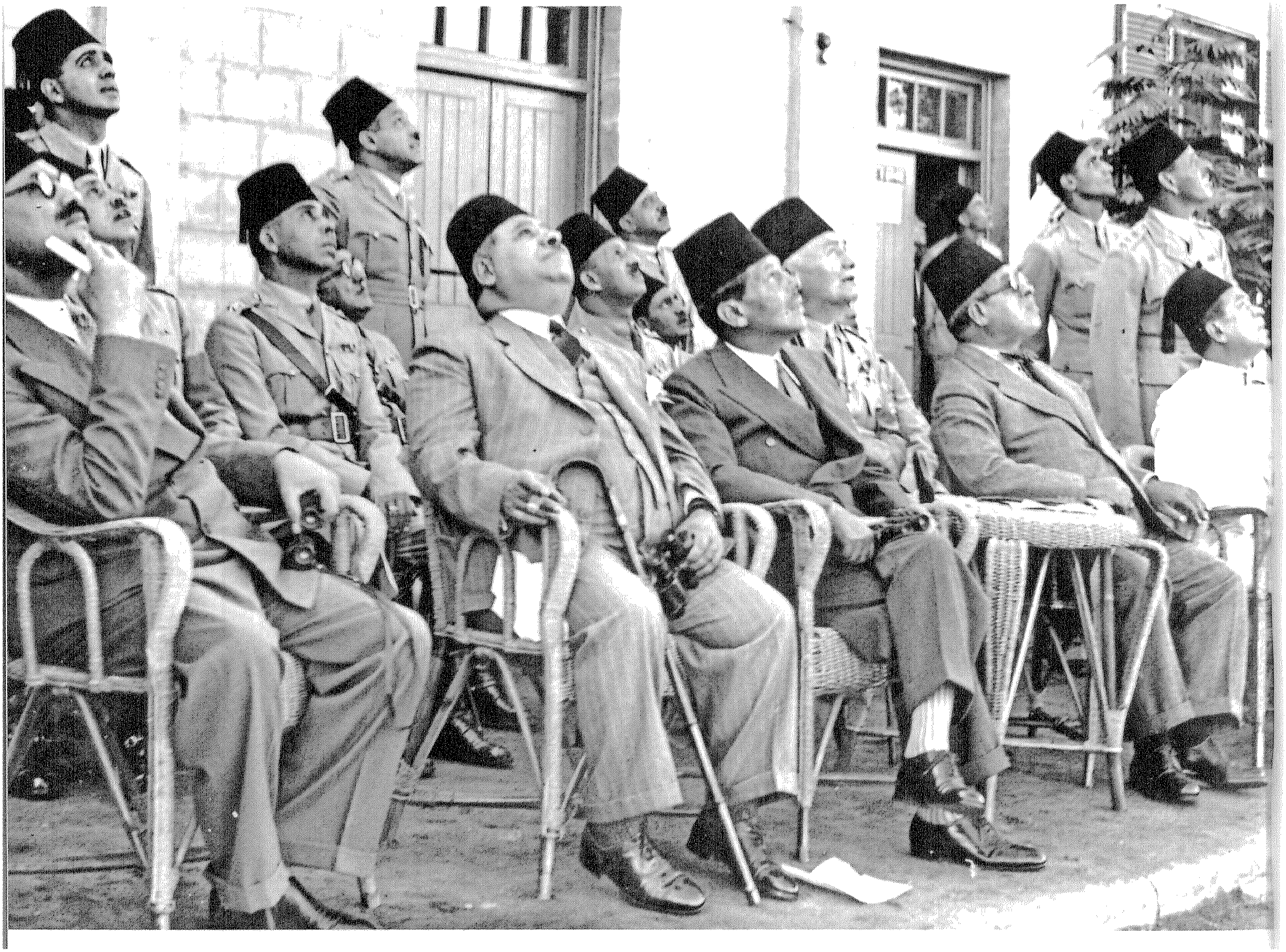
■ محمد محمود وتطوير الجيش المصري













■ دار المندوب السامي



علاقة محمد محمود باشا بالقوى السياسية في مصر

علاقة محمد محمود باشا بالإنجليز

لم يكن هناك اختلاف بين زعماء الأحزاب المصرية على ضرورة جلاء الإنجليز عن أرض الوطن، والتخلص منه في أسرع وقت ممكن، بل إنهم كانوا مجمعين أيضًا على أن تدخل الإنجليز في شئون مصر الداخلية من أهم أسباب التأخر ومن أقوى العوائق في وجه تقدم البلاد ورقيها.

إن تاريخ السياسيين المصريين الذين عملوا في عهد الاحتلال البريطاني لا يثبت تواطؤهم مع المحتل، حقيقة قد يوجد بينهم ضعاف ومتهاونون من أمثال مصطفى باشا فهمي وأحمد باشا زيوار ولكن لا يوجد خونة. والقارئ لمحاضر المفاوضات التي جرت بين زعماء الأحزاب المصرية وبين الإنجليز، لا يستطيع أن يفرق بينهم، فيرى في هذا متشددًا في الدفاع ويرى في ذلك متهاونًا، ونقطة الخلاف فيما بينهم تكمن في إصرار الوفد على الحصول على المطالب كاملة، وقبول الآخرين الاستقلال على دفعات، ومع ذلك اضطر الوفد في معاهدة عام 1936 إلى قبول استقلال جزئي حينما عجز عن الحصول على الاستقلال الكامل.

أثبت محمد محمود باشا من خلال مواقفه أثناء المفاوضات التي اشترك فيها عدلي باشا يكن مع كيرزون أو محمد محمود باشا مع هندرسون، أو مفاوضات معاهدة عام 1936، أنه حريص كل الحرص على مصالح البلاد، وعدم التفريط في أي حق من حقوقها، وأنه مُصر على تحقيق الاستقلال التام بالأسلوب الذي ارتآه عن طريق التدرج، وأنه من الإنصاف القول بأن سياسته كانت هي السياسة الإيجابية التي أثبتت فاعليتها وحققت للبلاد ما كانت تأمل فيه.

وقد اتسمت علاقة محمد محمود باشا بممثل إنجلترا في مصر بالود والتفاهم. ففي أثناء حكم محمد محمود باشا عام 1928 توطدت العلاقة بينه وبين اللورد لويد جورج.

كذلك كان هناك علاقة ود بين محمد محمود باشا والمندوب السامي سير مايلز لامبسون وتوضح لنا رسالة لامبسون إلى انطوني إيدن بتاريخ أول يناير عام 1938، تعاون حكومة محمد محمود باشا في حالة تنفيذ المعاهدة. ففي أول مقابلة يجريها لامبسون مع محمد محمود باشا بوصفه رئيسًا للوزارة الجديدة، أكد محمد محمود باشا اعتزام حكومته على "أن تظل علاقة الصداقة والولاء قائمة"، وأنه قرر أن تكون لمسألة الدفاع عن مصر وما تتطلبه من النفقات أولوية على ما عداها من المسائل، وأن رأيه في المعاهدة معروف تمامًا وسوف يراعي تنفيذها بإخلاص.

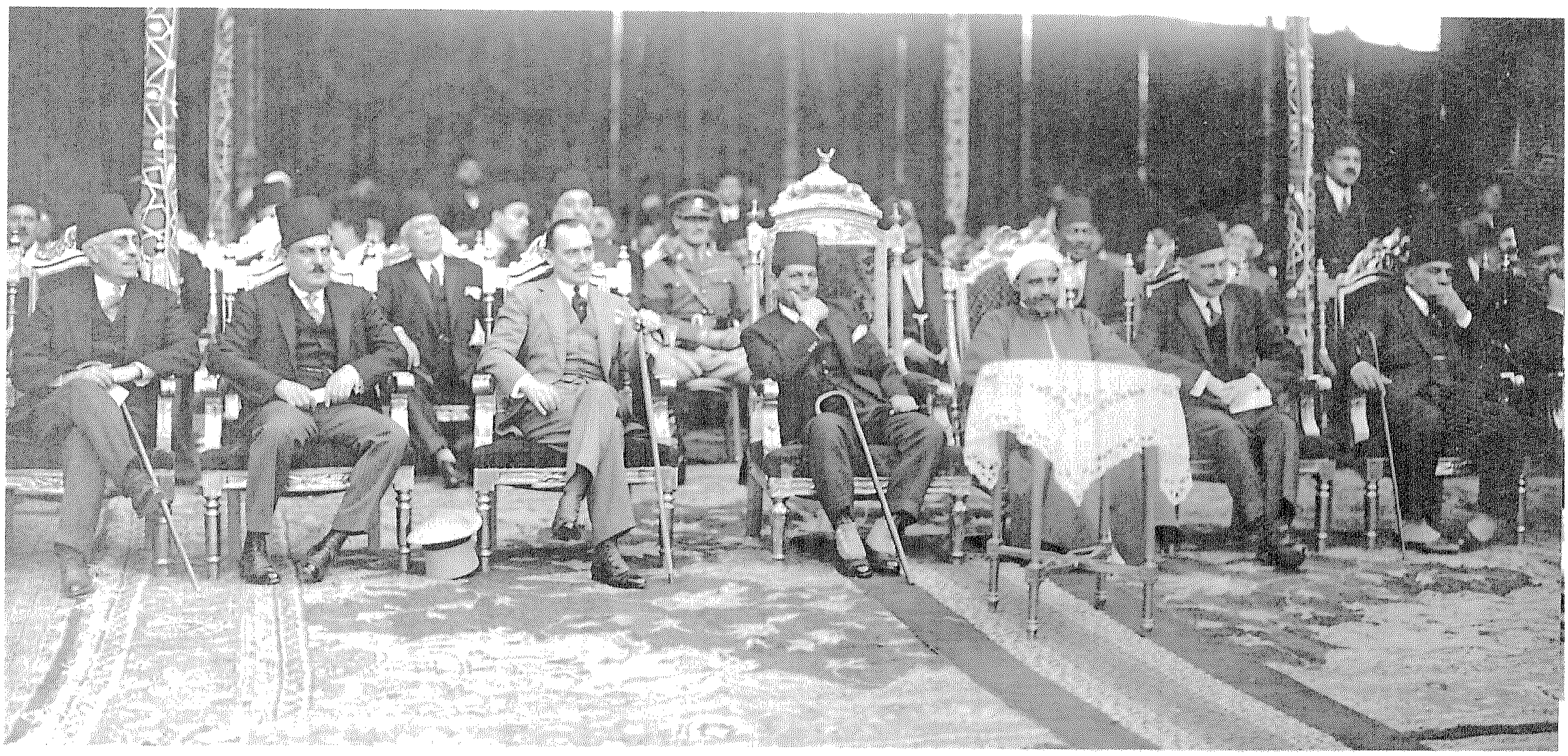
ورغم أن موقف محمد محمود باشا من التعاون المصري البريطاني خلال الأزمة الدولية في سبتمبر عام 1938، قد شابته بعض الشوائب من وجهة النظر البريطانية، عندما ترددت حكومته بشأن ما تقتضيه المعاهدة من مصر بدخولها الحرب، إلا أن موقف محمد محمود باشا تحول بعد ذلك إلى تعاون كامل مع الجانب البريطاني طبقا لما تقتضيه المعاهدة.

كما أبدى محمد محمود باشا قبوله الانضمام إلى ميثاق سعد آباد في الأسابيع الأولى من عام 1939، رغم ما يؤدي إليه ذلك من تحالف مصر مع الإنجليز إلى خارج حدود مصر، ودفع القوات المصرية بعيدًا مئات الأميال إلى تركيا والعراق وإيران.



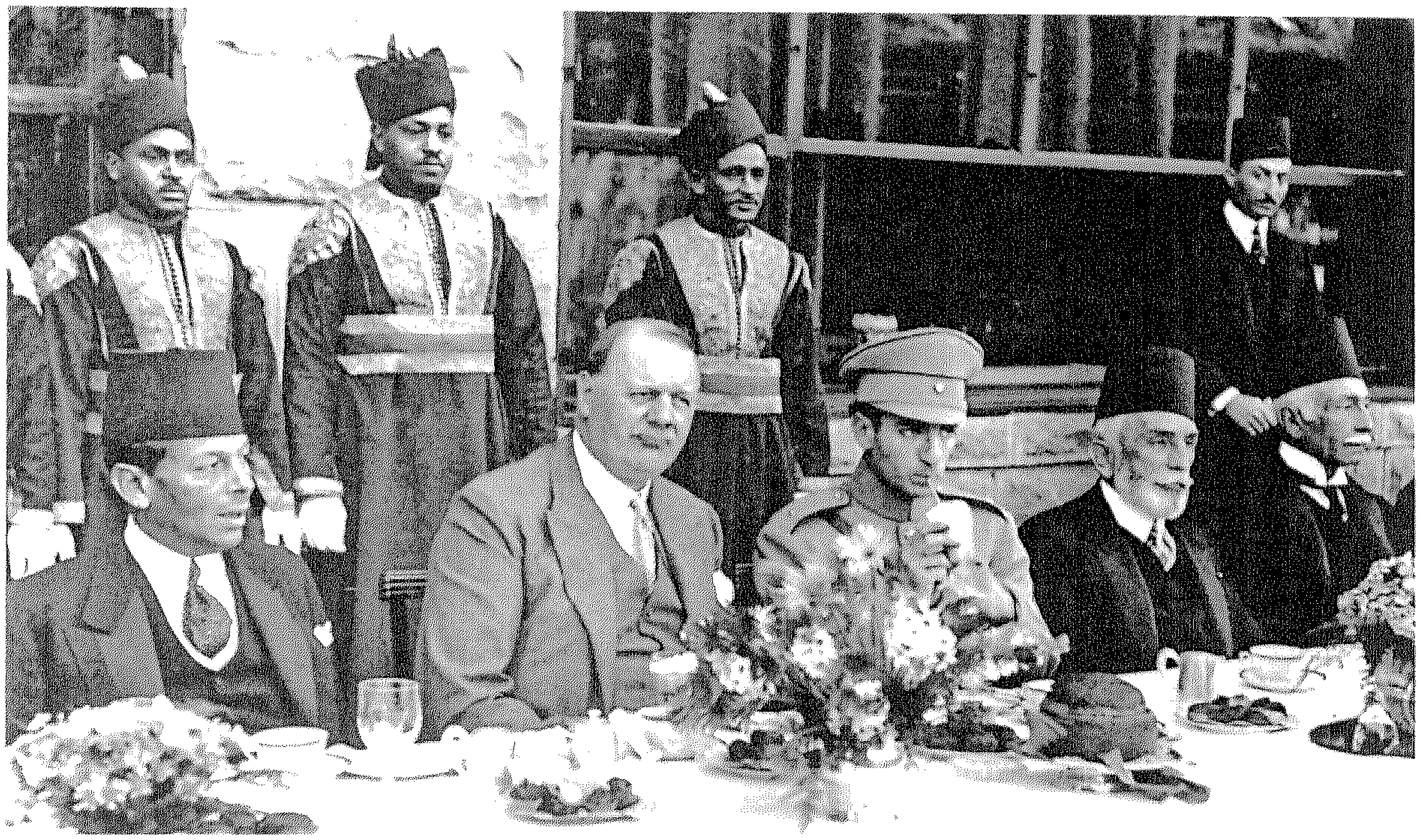
■ مصطفى باشا فهمي

■ محمد محمود باشا يتوسط من اليمين جعفر باشا ولي والشيخ مصطفى بك عبد الرازق ومن اليسار اللورد لويد جورج

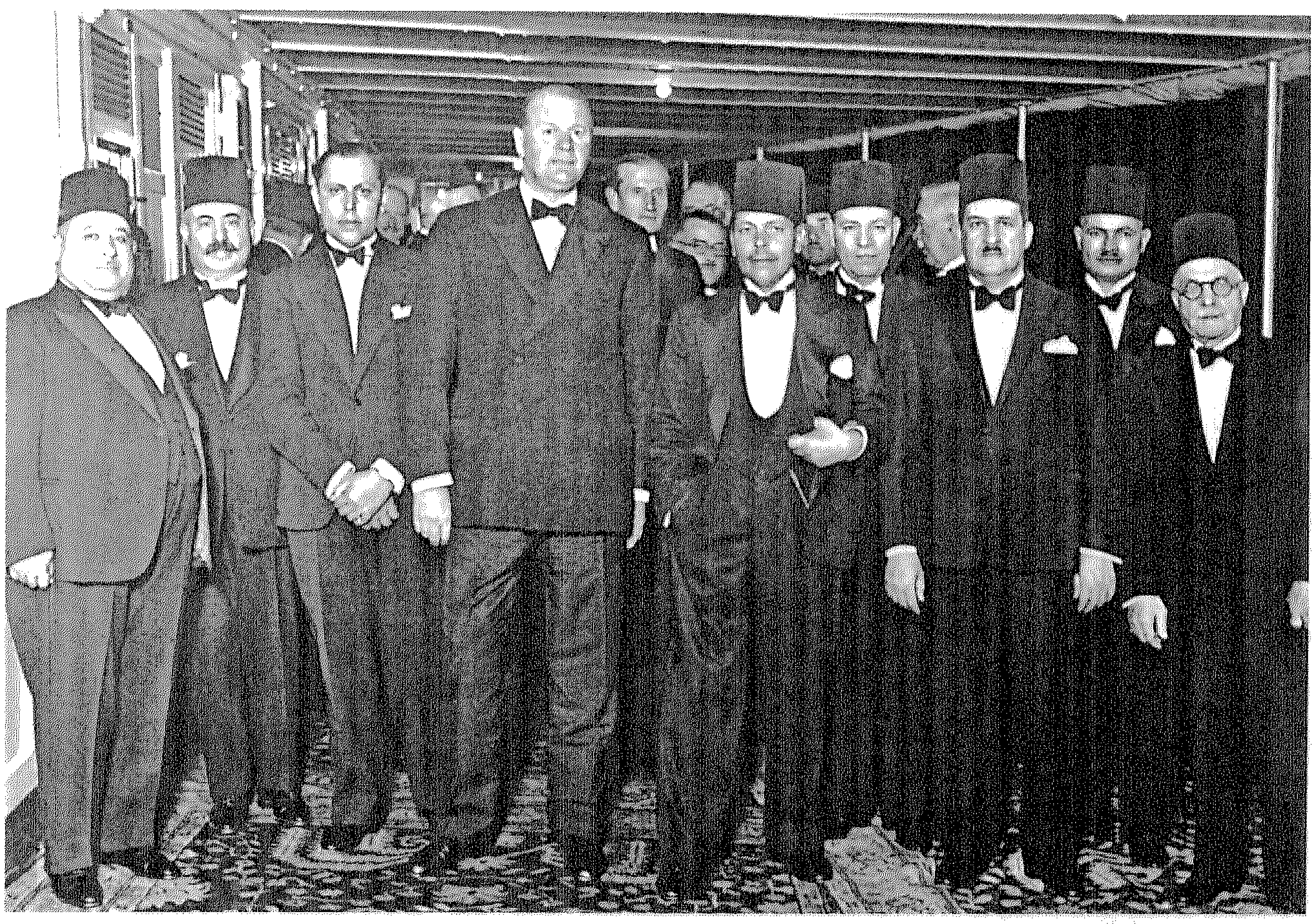




■ محمد محمود باشا يتوسط من اليمين الليدي مايلز لامبسون وعلي باشا ماهر ومن اليسار السير مايلز لامبسون



■ محمد محمود باشا
وعلى يساره السير
مايلز لامبسون والأمير
محمد رضا بهلوي
والأمير محمد علي



■ محمد محمود باشا
والسير مايلز لامبسون



■ محمد محمود باشا وصديقه البريطاني لاسيل كامبل

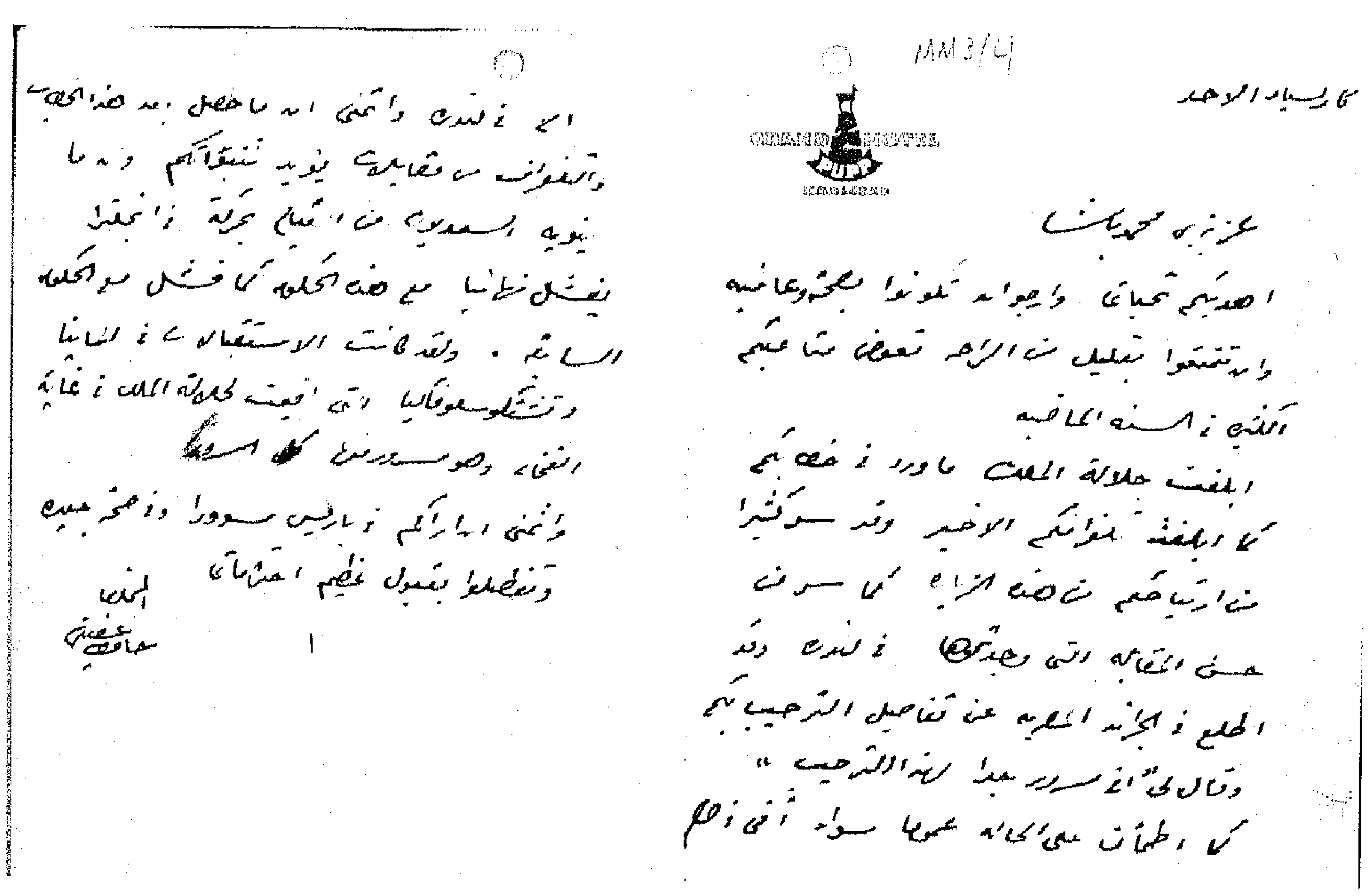


■ الملك أحمد فؤاد الاول ويظهر خلفه كل من الأمير عمر طوسون ومحمد محمود باشا

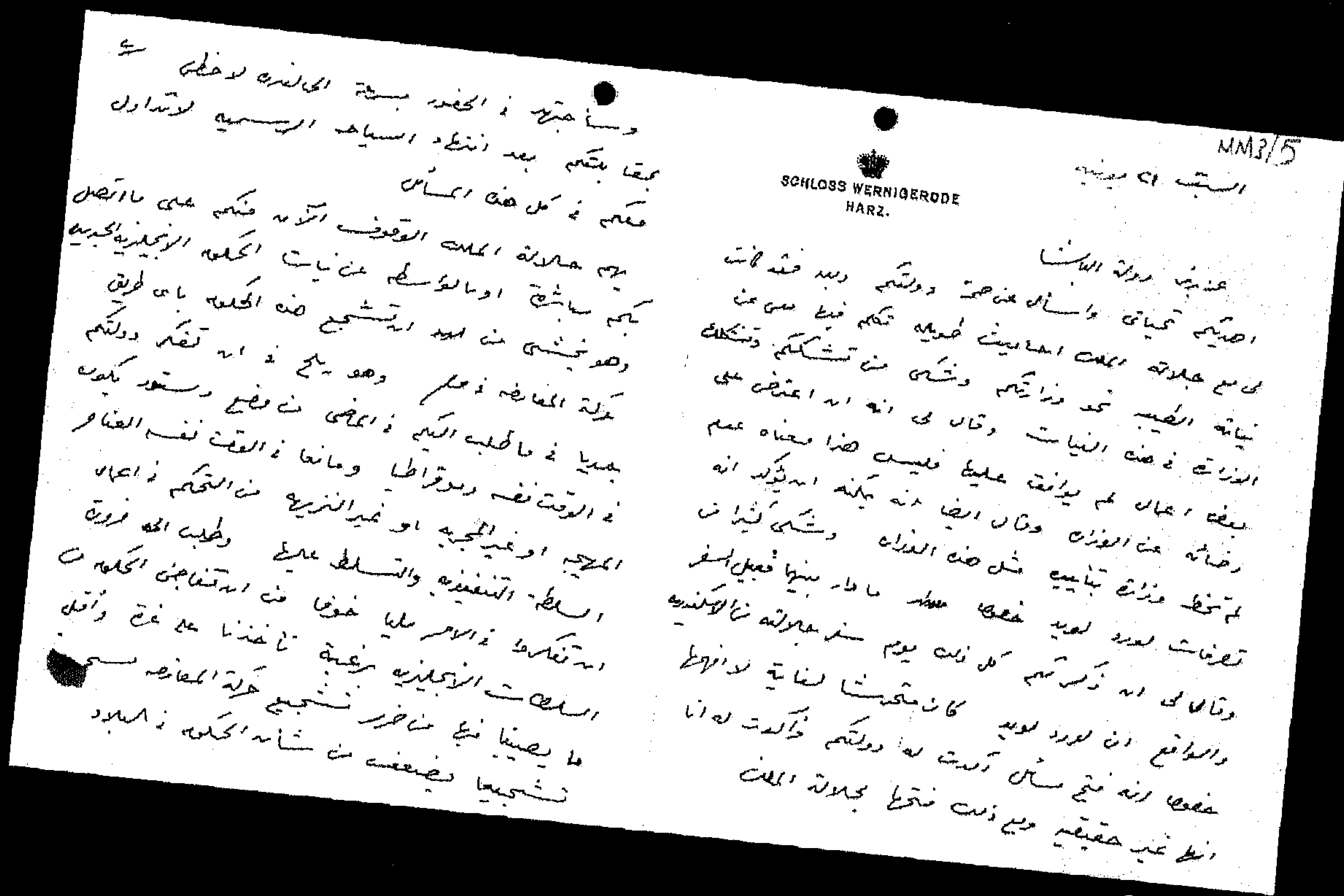
علاقة محمد محمود باشا بالقصر

تميزت العلاقة بين محمد محمود باشا والقصر بالشد والجذب، فقد تعاون محمد محمود باشا مع القصر، بهدف انتزاع الحكم من الوفد، كما لجأ محمد محمود باشا في أثناء توليه مقاليد الحكم إلى الاستئثار بالأمر فلم يشرك الملك أحمد فؤاد الأول في الحكم، حتى أنه أجرى مفاوضاته مع هندرسون عام 1929، ولم يخطر القصر بها إلا بعد أن نصحه وزير خارجيته الدكتور حافظ بك عفيفي، بأن يذهب إلى باريس ويقابل الملك هناك ويحيطه بالأمر. فهذا التصرف من جانب محمد محمود باشا وغيره من التصرفات المماثلة، كانت تؤكد عزمه وتصميمه على إبعاد القصر عن الحكم، ولم يكن من المعقول أن يرضى الملك أحمد فؤاد الأول – الذي يتطلع إلى الحكم المطلق– عن هذه السياسة التي ترمي إلى تجاهل القصر وإبعاده عن الحكم.

كما اتخذت مظاهر الصدام مع القصر خلال وزارة محمد محمود باشا الأولى مظاهر أخرى، منها رفض محمد محمود باشا لقرار الملك أحمد فؤاد الأول بتعيين إسماعيل باشا صدقي رئيسًا لديوان المحاسبة، والتدخل لدى مجلس الوزراء ليوقف اتخاذ إجراءات تتعلق بإدارة أوقاف الأقباط، ومحاولة الملك إنشاء وزارة للصحة يتولاها أحد قيادات حزب الاتحاد الموالي؛ فرفض محمد محمود باشا وهدد بأنه لو استمر في التدخل في شئون الحكومة فإنه سوف يعيد البرلمان ثانية، وقد استمرت العلاقة تسوء بين الملك أحمد فؤاد الأول ومحمد محمود باشا، خاصة خلال زيارة الملك لأوروبا ورغبته في تعديل الدستور، حيث لم يوافقه محمد محمود باشا، فما كان من الملك إلا أن رفض أن يمنح محمد محمود باشا لقب "قائمقام ملك" والوشاح الأكبر من نيشان محمد علي، حتى أن الملك أحمد فؤاد الأول قال إن نزوله



■ خطاب من حافظ عفيفي بك إلى محمد محمود باشا



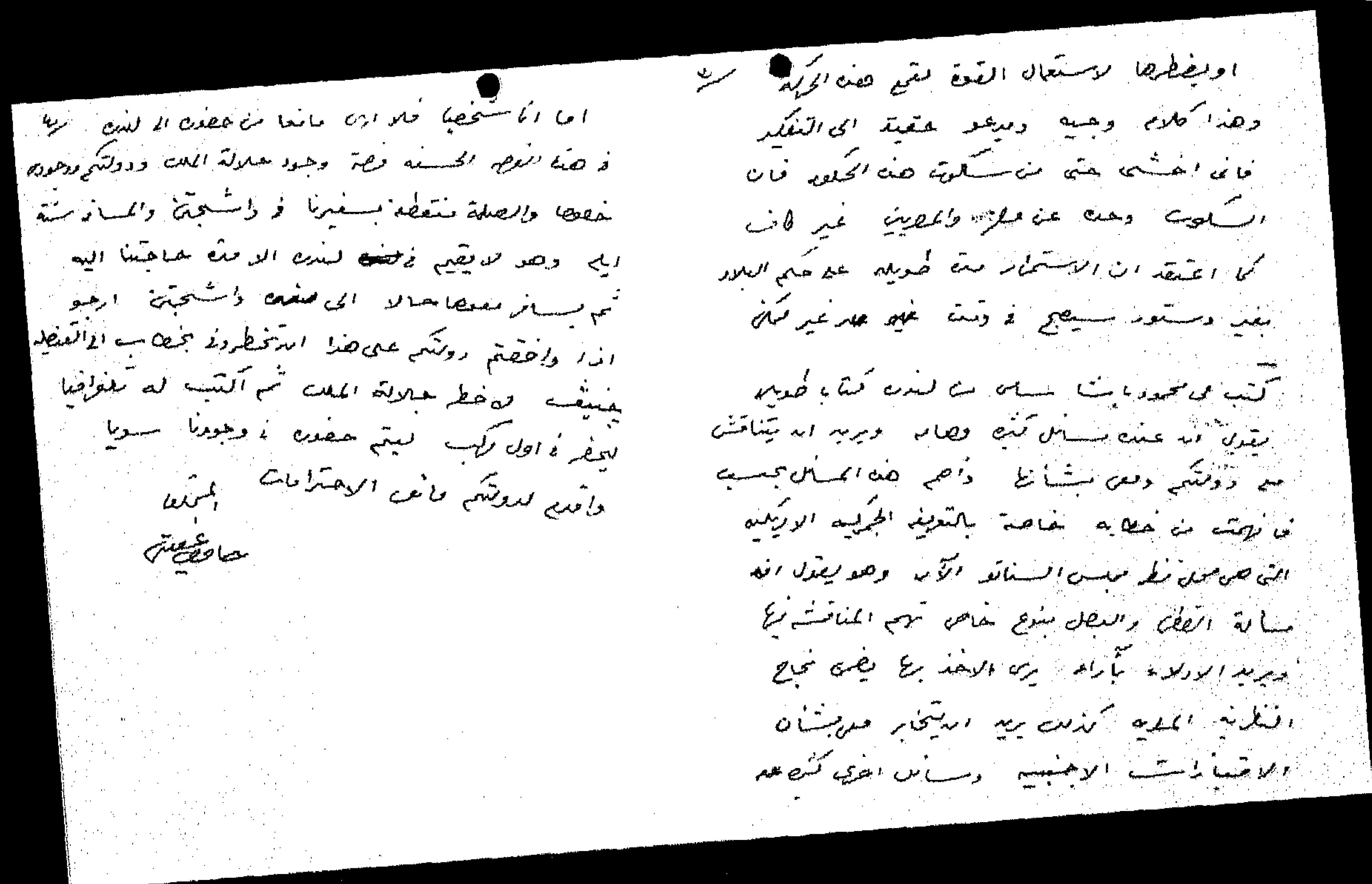
MM3/5

السبت ١٢ [illegible]

SCHLOSS WERNIGERODE
HARZ.

عزيزي دولة الباشا
اهديكم تحياتي واسأل عن صحة دولتكم وبعد فقد كانت
لي مع جلالة الملك احاديث طويلة تكلم فيها معي عن
[illegible] وزارتكم وشكى من تشكيلكم [illegible]
بيانه الطيب [illegible] وقال لي انه اعترض على
الوزارة في هذه النيابات [illegible] فليس هذا معناه عدم
[illegible] اعمال لم يوافق عليها [illegible] انه يؤكد انه
رضائه عن الوزارة وقال ايضا [illegible] وشكى ايضا من
[illegible] تابعة [illegible] مثل هذه الدوائر [illegible]
تصريحات [illegible] يوم [illegible] جلالته في الاسكندرية
وقال لي انه ذكر لكم ذلك يوم [illegible]
والواقع ان لورد لويد كان [illegible]
[illegible] دولتكم [illegible]
انها غير حقيقية [illegible] جلالة الملك

وستجري في الخفية [illegible] لوخطه
[illegible] بعد انتهاء [illegible] الرسمية لوتداول
معكم في كل هذه المسائل
[illegible] جلالة الملك الوقوف الآن فتكم على ما اتصل
[illegible] او بالوسطة عن نيات الحكومة الانجليزية الجديدة
[illegible] من هذه الحكومة بان [illegible]
وهو يخشى من [illegible] دولتكم
حركة المعارضة [illegible] وهو يلح في ان [illegible]
[illegible] في مطلب [illegible] دستور [illegible]
[illegible] في الوقت نفسه [illegible] العناصر
في الوقت نفسه ديمقراطيا [illegible] من التحكم في اعمال
[illegible] او غير [illegible] وطلب اليه [illegible]
السلطة التنفيذية والتسلط عليها [illegible] الحكومة
[illegible] في الامر [illegible] اخذنا [illegible]
السلطات الانجليزية رغبة [illegible] حركة المعارضة
[illegible] تشجيع [illegible] من شأنه الحكومة في البلاد
تشجيعا يضعفه [illegible]



او يضطرها لاستعمال القوة لتمنع هذه الحركة
وهذا كلام وجيه ويدعو حقيقة الى التفكير
فاني اخشى حتى من سكوت هذه الحكومة فان
السكوت [illegible] غير [illegible]
كما اعتقد ان الاستمرار مدة طويلة على حكم البلاد
بغير دستور سيصبح في وقت [illegible] غير ممكن

كتب لي محمود باشا [illegible] من لندن كتابا طويلا
يقول انه [illegible] وهو يريد انه يتناقش
مع دولتكم [illegible] في هذه المسائل [illegible]
[illegible] خاصة بالتعريفة الجمركية الانجليزية
التي [illegible] الآن وهو يقول انه
مسألة [illegible] بنوع خاص [illegible] المناقشة [illegible]
[illegible] بآرائه [illegible]
[illegible] كذلك يريد [illegible]
الامتيازات الاجنبية ومسائل اخرى [illegible]

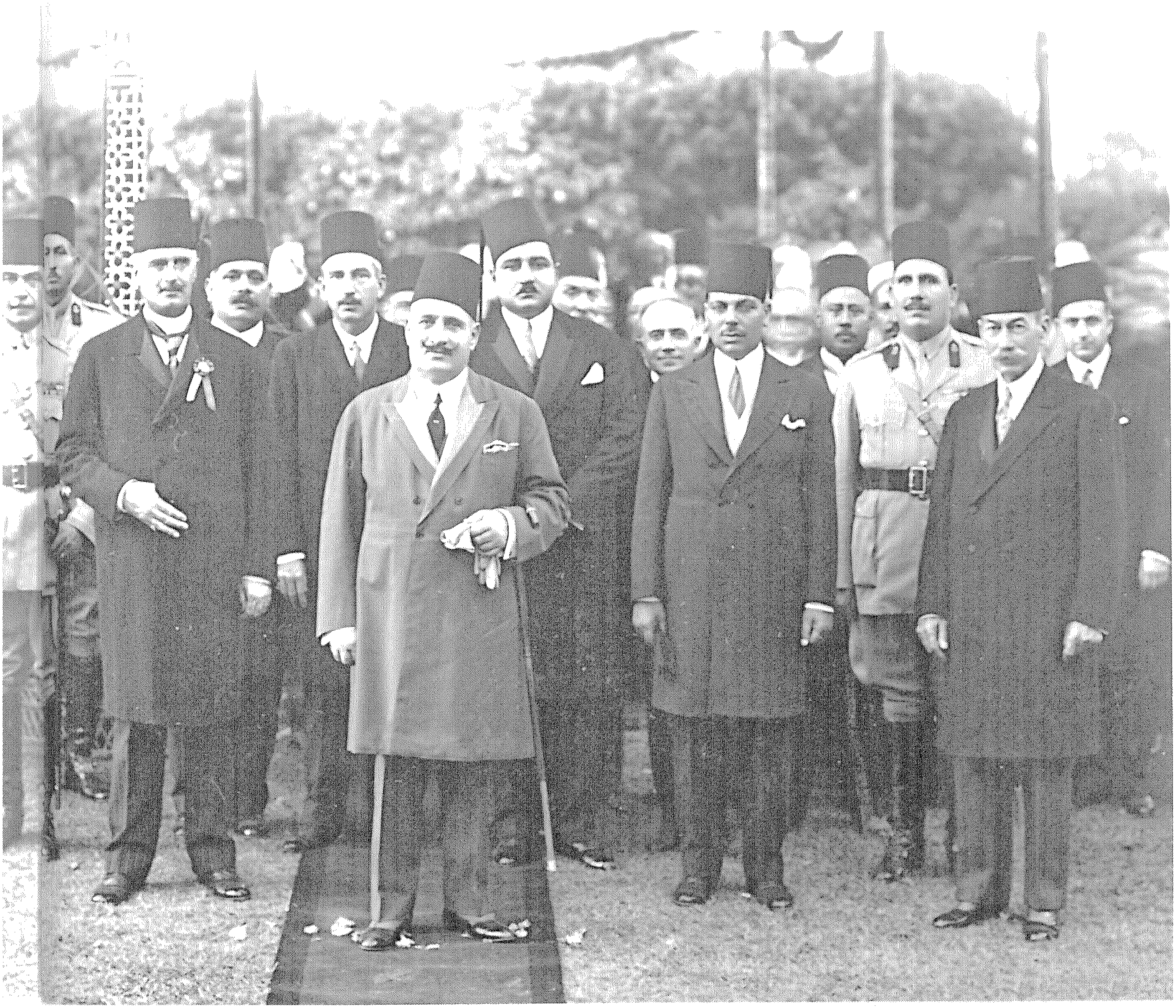
اما انا شخصيا فلا ارى مانعا من حضوري الى لندن [illegible]
في هذه الفرصة الحسنة فرصة وجود جلالة الملك ودولتكم [illegible]
[illegible] والصلة منقطعة بسفيرنا في واشنجتن [illegible]
[illegible] لندن الا [illegible] حاجتنا اليه
[illegible] الى [illegible] واشنجتن ارجو
اذا وافقتم دولتكم على هذا ان تخطروني [illegible]
[illegible] جلالة الملك ثم اكتب له تلغرافيا
[illegible] في اول [illegible] ليتم حضوري في وجودنا سويا
واقدم لدولتكم فائق الاحترامات
المخلص
حافظ عفيفي

■ خطاب من حافظ عفيفي بك إلى محمد محمود باشا

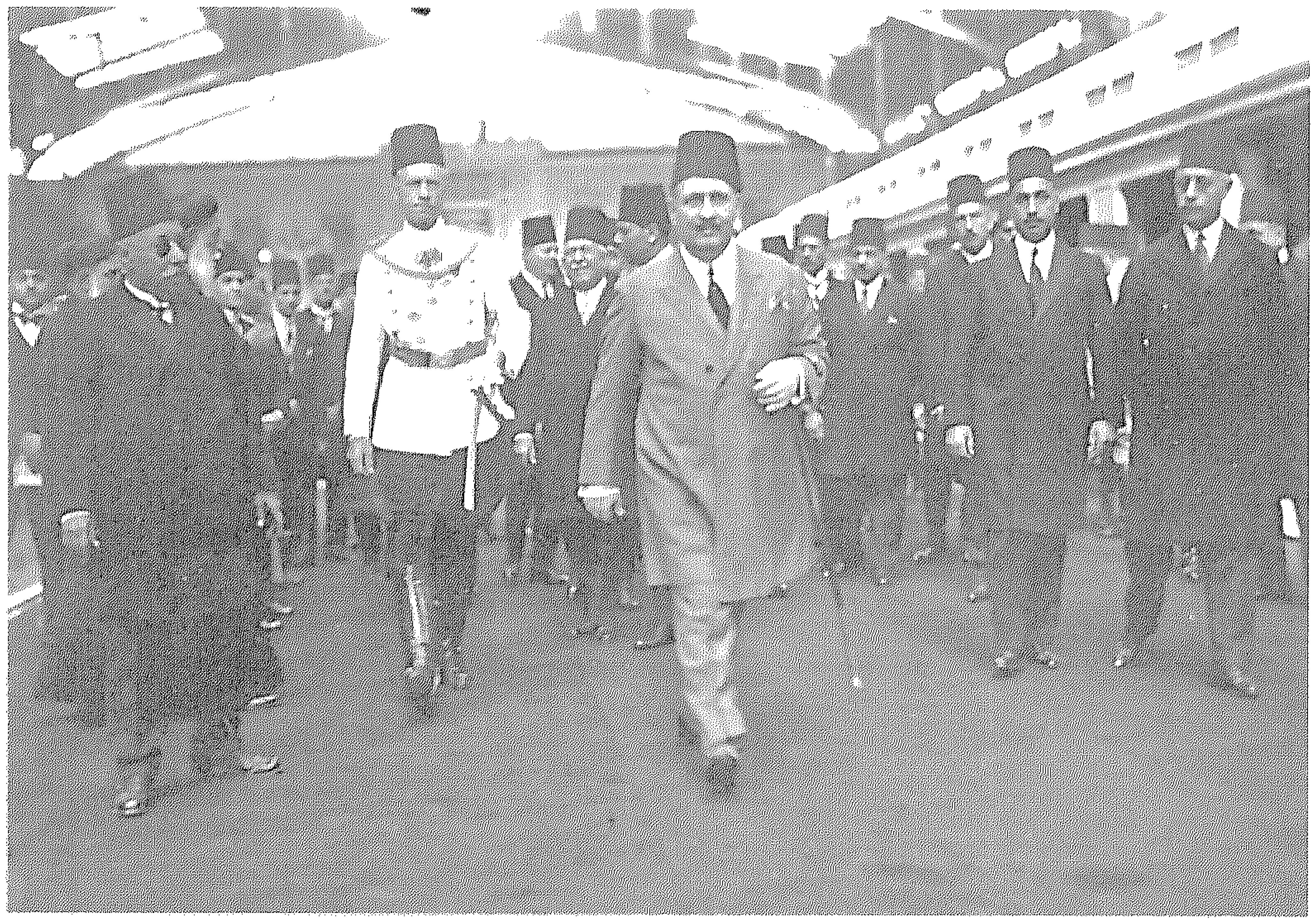
عن العرش أسهل عنده من تعيين محمد محمود باشا قائمقام ملك[186]. ولهذا نقم على محمد محمود باشا وظل يتحين الفرص لاقالته حتى أجبره في النهاية على تقديم استقالته في 2 أكتوبر عام 1929.

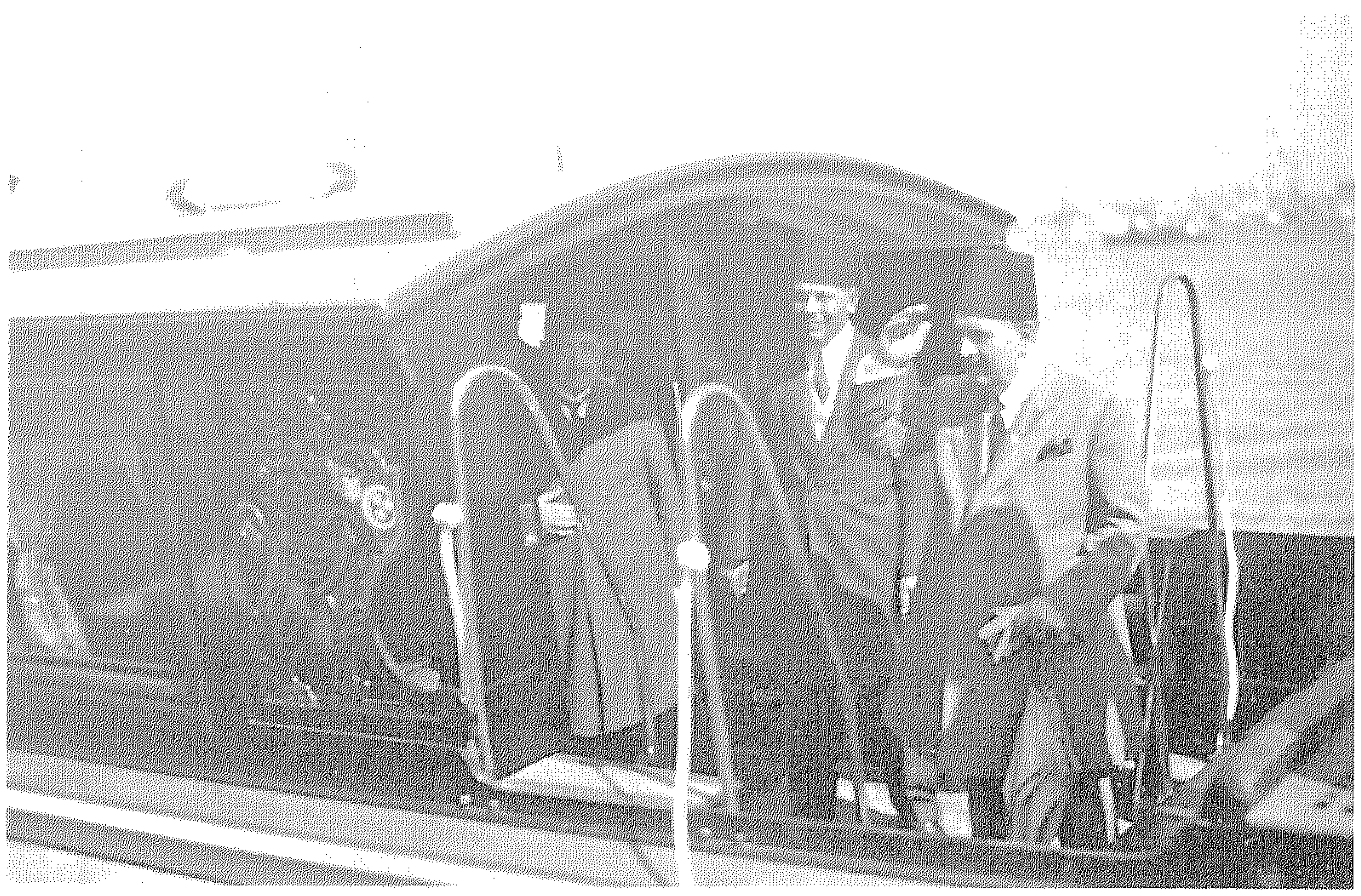


■ الملك أحمد فؤاد الاول ويظهر خلفه كل من الأمير عمر طوسون ومحمد محمود باشا أمام قصر رأس التين



■ الملك أحمد فؤاد الاول ويظهر خلفه كل من الأمير عمر طوسون ومحمد محمود باشا









■ الملك أحمد فؤاد الاول وولي عهده الأمير فاروق



■ نيشان ورصيعة محمد علي





■ الملك فاروق الأول .. ملك مصر والسودان
■ علي باشا ماهر

في 28 أبريل عام 1936 توفي الملك أحمد فؤاد الأول وخلفه ابنه الملك فاروق الأول، وكعادة الشعب المصري في استقبال حكامه الجدد بالترحيب والتفاؤل، فقد رحبت البلاد بتوليه عرش مصر ورجت الخير على يديه. ولقد ساعد على ازدياد التفاؤل بالمستقبل وبالملك الجديد، أنه استهل حكمه بالتنازل عن ثلث المخصصات الملكية مما قربه إلى قلوب الجماهير، علاوة على ذلك فقد تولى العرش في وقت ائتلفت فيه الأحزاب السياسية وصفوف الأمة موحدة، والحالة السياسية هادئة في البلاد.

وإذ أجمعت الأمة كان من الطبيعي ألا يشذ محمد محمود باشا وحزبه عما أجمعت عليه البلاد، بل إنه كان أكثر تفاؤلاً بالمستقبل وبمقدم الملك الجديد.

على أن العلاقة بين محمد محمود باشا والقصر لم تستمر على وفاق، نتيجة قيام علي باشا ماهر بإفساد تلك العلاقة، فعلى أثر الانتخابات التي أجراها محمد محمود باشا في أبريل عام 1938 وفاز فيها حزبه، أعاد تشكيل حكومته في 27 أبريل من نفس العام، مستبعدًا منها عبد العزيز باشا فهمي، فأثار هذا الاستبعاد تساؤلات عديدة، لأن عبد العزيز باشا فهمي لم يكن عضوًا عاديًّا بالحزب، بل كان زعيمًا وقطبًا من أقطابه العظام.

وقد تعرض محمد محمود باشا لسلسلة من التصرفات من جانب القصر، وعندما صدر الأمر بتكليف محمد محمود باشا بالوزارة، قدم كشفًا بأسماء أعضائها فاستبقى الملك الكشف وطلب كشفًا آخر، وهكذا كلما قدم محمد محمود باشا كشفًا طلب القصر كشفًا آخر، فأحس محمد محمود باشا بغضب القصر واتهم علي باشا ماهر بالوقيعة بينهما فقد دأب على التدخل في شئون الحكم بطريقة ضايقته، فاصطفى محمد بك كامل البنداري (أحد وزراء الأحرار الدستوريين في الوزارة)، لينقل له ما يجري في الوزارة وفي اجتماع مجلس الوزراء، فاعتبر محمد محمود باشا هذا التصرف من جانب علي باشا ماهر مظهرًا من مظاهر عدم الثقة برئيس الحكومة، وعملاً لا يليق أن يقوم به وزير من الأحرار الدستوريين، ولهذا استبعد محمد بك كامل البنداري ولم يرشحه للوزارة[187].

وبعد أن ترددت الأنباء بأن الملك لم يقبل الكشوف التي قدمت إليه لأنها خلت من اسم محمد بك كامل البنداري، وأن علي باشا ماهر هو الذي أشار على الملك بذلك، لأنه اعتبر عدم ترشيحه إهانة له وللديوان الملكي، تدخل الدكتور محمد باشا حسين هيكل وأحمد باشا لطفي السيد لإقناع محمد محمود باشا بأن ولاء محمد بك كامل البنداري لحزبه ليس موضع شك، وأنه إذا كان قد نقل إلى علي باشا ماهر شيئًا، فلا شبهة في أنه أجاب بحسن قصد عن أمور سأله رئيس الديوان عنها، وأنه لو طلب منه عدم الحديث مع رجال القصر إلا فيما يختص بشئون وزارته لفعل، ومن ثم لا محل لريبة فيه تستوجب استبعاده من الوزارة.

وفيما يبدو فإن محمد محمود باشا اقتنع بهذا الكلام، أو تظاهر بالاقتناع للخروج من الأزمة، فقدم كشفًا جديدًا تضمن اسم محمد بك كامل البنداري، وكانت المفاجأة إعلان قرار

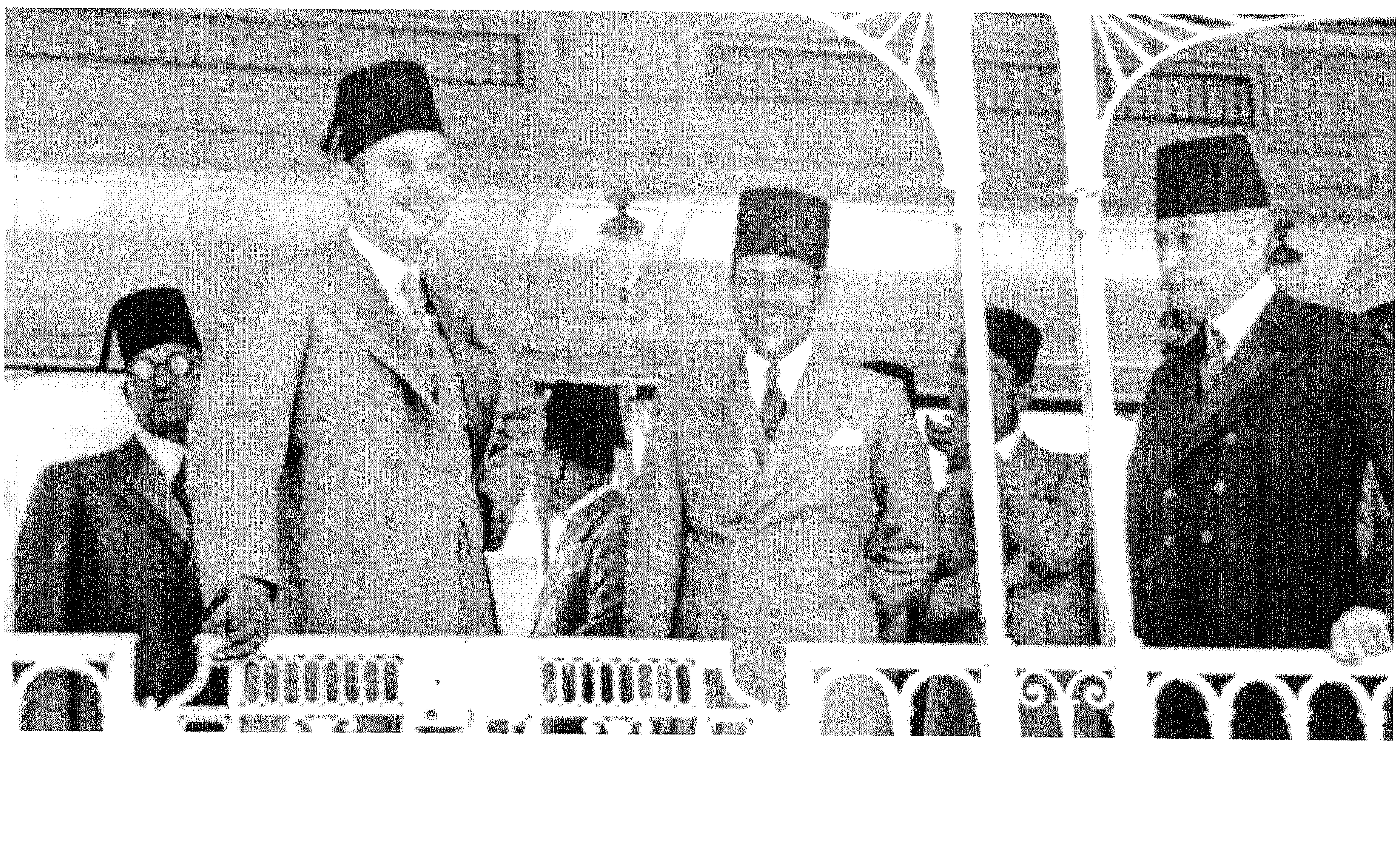


تشكيل الوزارة ولم يكن محمد بك كامل البنداري عضوًا فيها. وفي اليوم التالي لقيام الوزارة بأداء اليمين الدستوري، أذاع القصر نبأ تعيين محمد بك كامل البنداري وكيلاً للديوان الملكي، مكررًا بذلك ما سبق أن فعله الملك أحمد فؤاد الأول، عندما قام سعد باشا زغلول بإقصاء حسن بك نشأت من وكالة وزارة الأوقاف، فعينه الملك أحمد فؤاد الأول وكيلاً للديوان الملكي.

وبتعيين محمد بك كامل البنداري وكيلاً للديوان الملكي تأكدت ظنون محمد محمود باشا واتضح أنه كان على حق عندما بدأ يشك في ولاء محمد بك كامل البنداري له، وأنه قد أصبح رجل علي باشا ماهر المقرب. والواقع أن محمد محمود كان على حق أيضًا في شكوكه وتخوفه من علي باشا ماهر، فمن ناحية كان الأحرار الدستوريون وزعيمهم لا يثقون به، وكان أبغض الناس عند محمد محمود باشا بعد مصطفى باشا النحاس، بالإضافة إلى تصرفاته العديدة المعادية له ولحزبه، وتدخله في شئون الحكم حتى وصل به الأمر إلى أنه عرض على محمد محمود باشا بعض الأسماء لمعاونته في الحكومة، ولكنه رفض واعتبر ذلك تدخلاً في حريته وأنه وحده الذي يختار معاونيه. كما أنه منذ ولاية محمد محمود باشا كان يدس له لدى الملك وأحرجه عندما تخطاه في أمر يعد من صميم عمله، ونحاه عنوة عن تمثيل بلاده في مؤتمر المائدة المستديرة في لندن، وحضر هو المؤتمر ولم يحضر محمد محمود باشا ولا حتى وزير خارجيته، واستمر في وضع العقبات أمام الوزارة لإضعافها ودفعها للاستقالة، حتى يصل إلى هدفه الأسمى وهو العودة إلى رئاسة الوزارة.

■ الملك والوصي ..
فاروق الأول والأمير محمد علي

■ محمد محمود باشا يتوسط سعيد باشا ذو الفقار والملك فاروق الأول

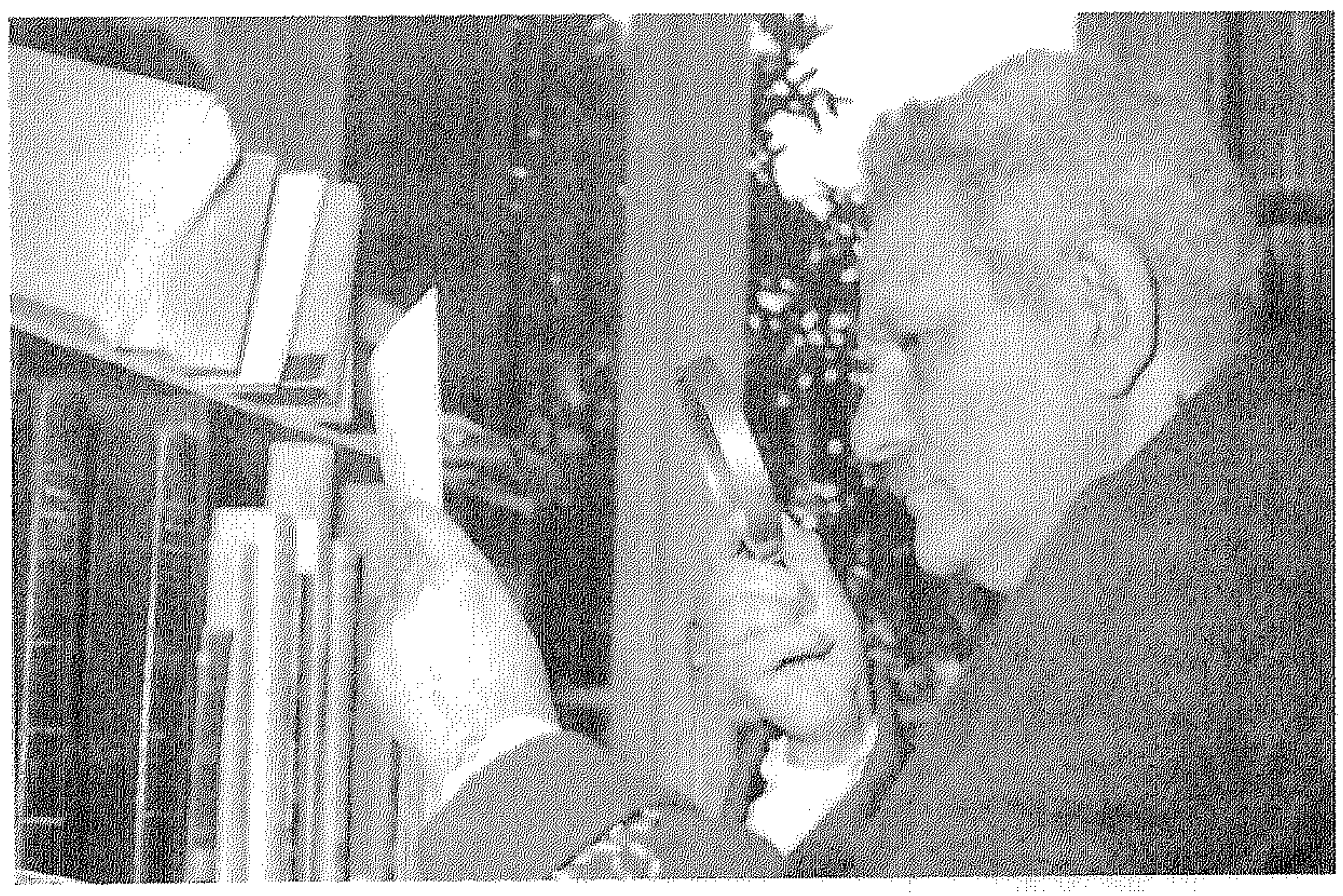




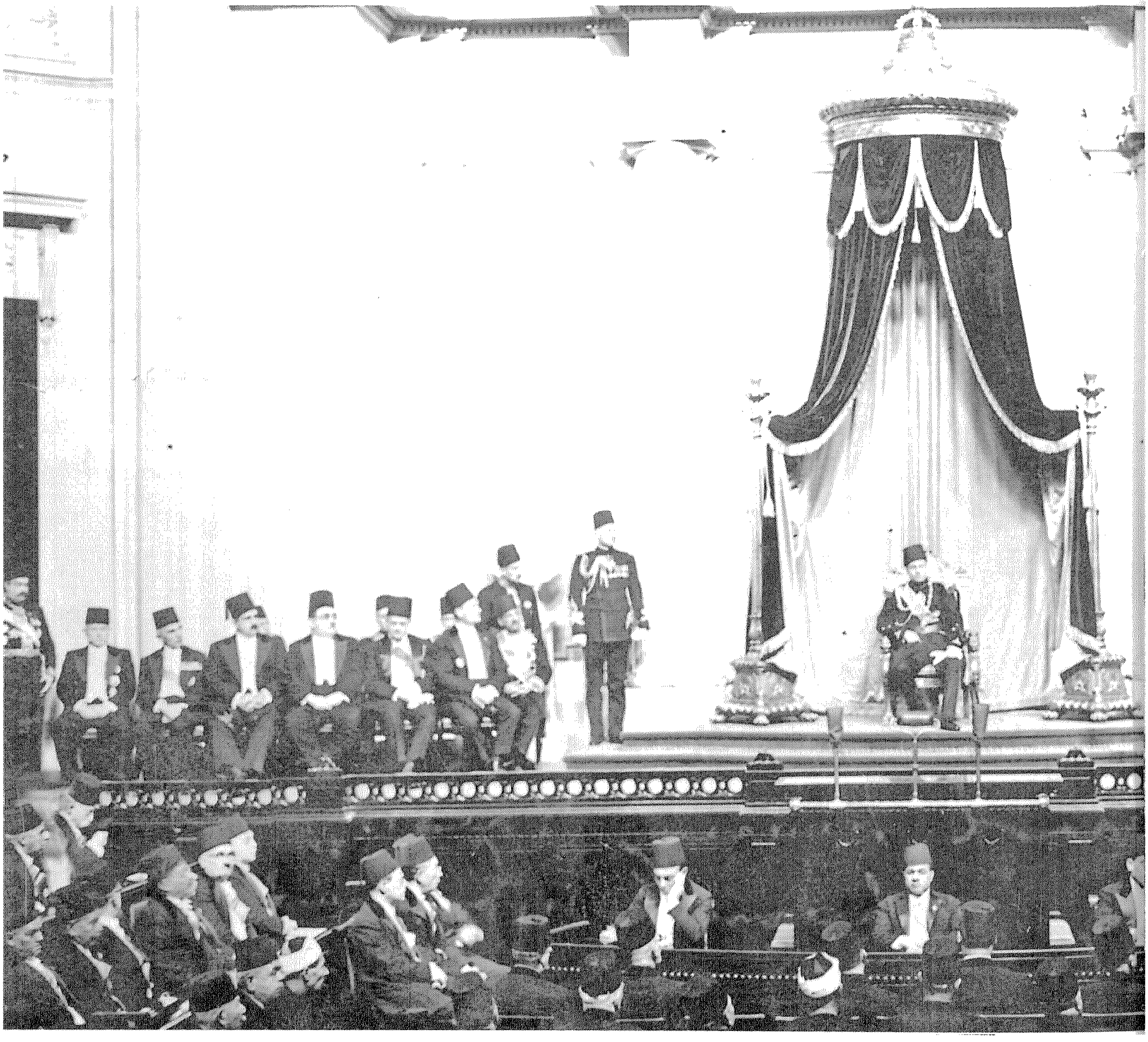
وقد أحدثت تلك الأحداث فجوة واسعة في العلاقات بين محمد محمود باشا والقصر، فتعيين محمد بك كامل البنداري وكيلاً للديوان الملكي، بعد أن استبعده محمد محمود باشا من وزارته، كان يعني في حقيقة الأمر تقديرًا من جانب القصر له، وعدم إقرار محمد محمود باشا على تصرفه وإخراجه من الوزارة. وكان هذا التعيين على حد تعبير السير مايلز لامبسون في رسالته إلى اللورد هاليفاكس في 6 مايو عام 1938، يعني أن علي باشا ماهر قد ألقى القفاز في وجه محمد محمود باشا.

وما إن حل عام 1939 حتي وصلت العلاقة بين محمد محمود باشا والقصر إلى درجة كبيرة من التوتر، لدرجة أن الملك رفض أن يأذن لمحمد محمود باشا بالسفر إلى أوروبا للاستشفاء رغم مرضه وحاجته للراحة والعلاج، كما لم يأذن للدكتور محمد باشا حسين هيكل بالسفر إلى لبنان للاصطياف. كما أخذ يترصد لوزارته الأخطاء حتي أشعره بأنه غيره مرغوب فيه، وأنه لا مفر له من تقديم الاستقالة، فقدمها في 12 أغسطس عام 1939.

وعندما كان الدكتور محمد باشا حسين هيكل وزيرًا للمعارف في وزارة محمد محمود باشا (من 30 ديسمبر عام 1937 حتى 12 أغسطس عام 1939)، خلا منصب رئيس مصلحة الآثار، فرشح لشغله الأستاذ سليم بك حسن، وكان يعمل وكيلاً لدار الآثار بنفس المصلحة، ولكن الملك فاروق الأول رفض وأراد تعيين أحد الفرنسيين ويدعى "الأب دريوتون"، فاعترض الدكتور محمد باشا حسين هيكل وأصر على أن لا يتنحى مصري من أجل رجل أجنبي، وكان له ما أراد فلم يشغل "دريوتون" المنصب إلا بعد أن ترك الدكتور محمد باشا حسين هيكل الوزارة، ولم يحمد القصر له هذا الموقف، وأنه بسبب هذا الموقف أُقصي الدكتور محمد باشا حسين هيكل عن توليه منصب رئاسة الوزارة بعد ذلك[188].



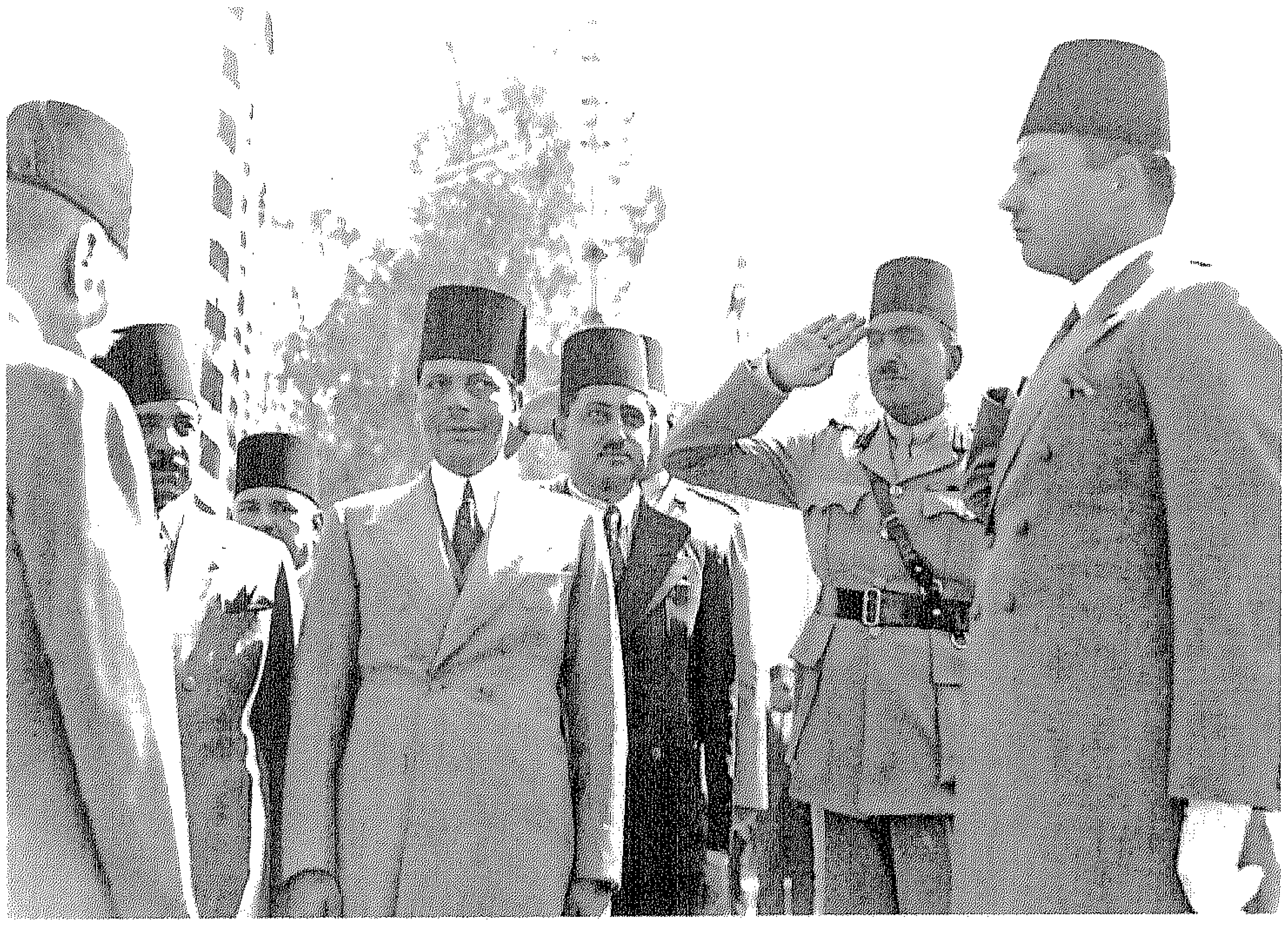
■ سليم بك حسن



■ دولة صاحب المقام الرفيع محمد محمود باشا يتلو بيان حكومته أمام الملك فاروق الأول

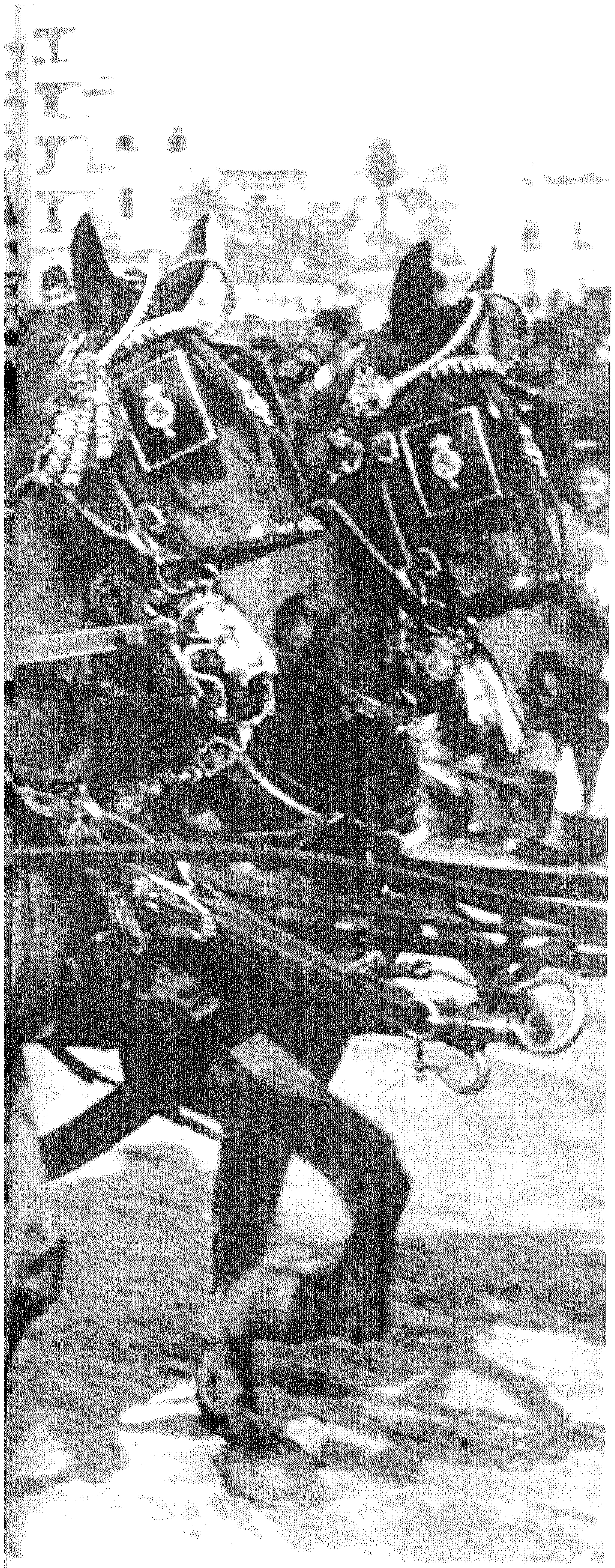
▪ الملك وصاحب المقام الرفيع..









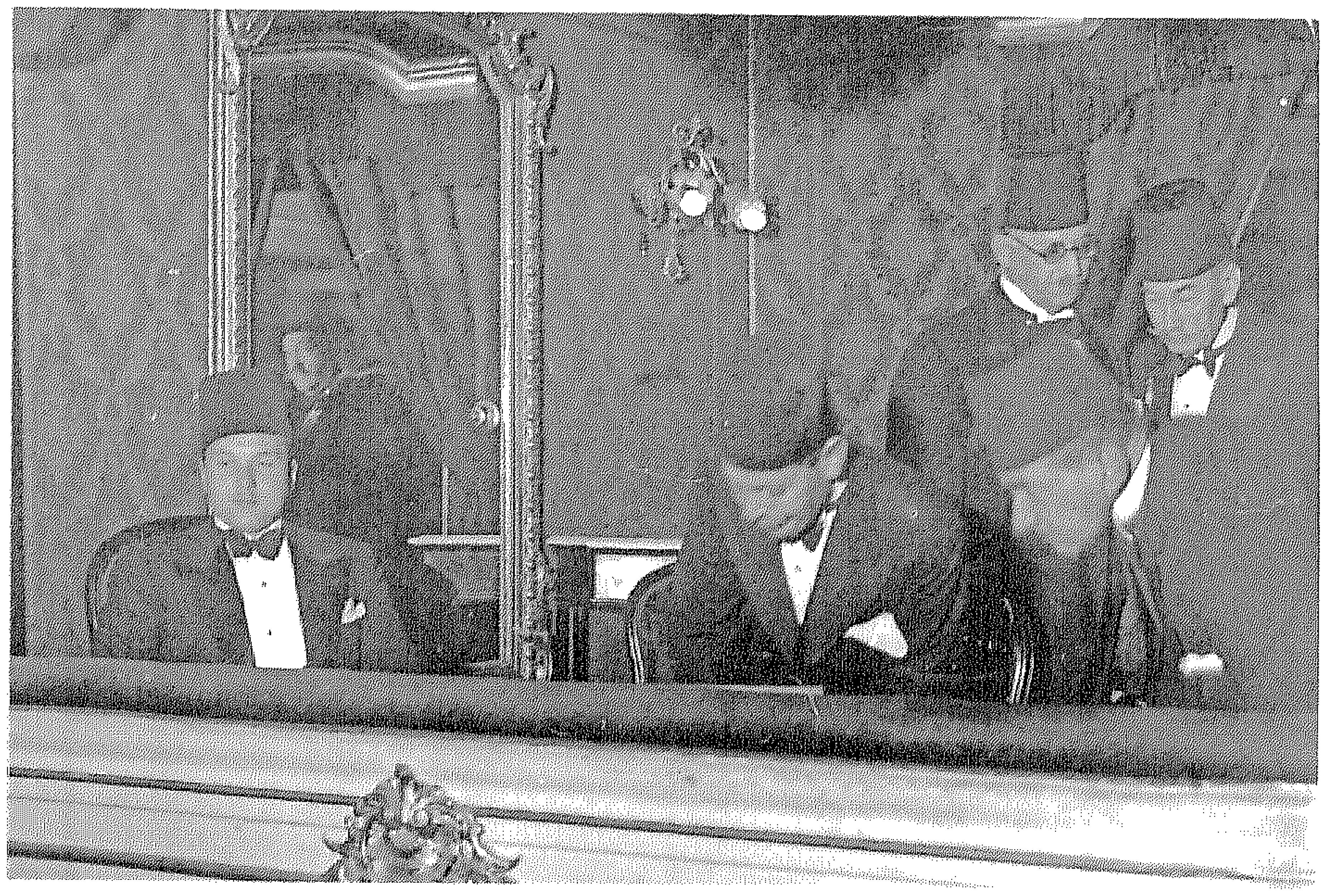














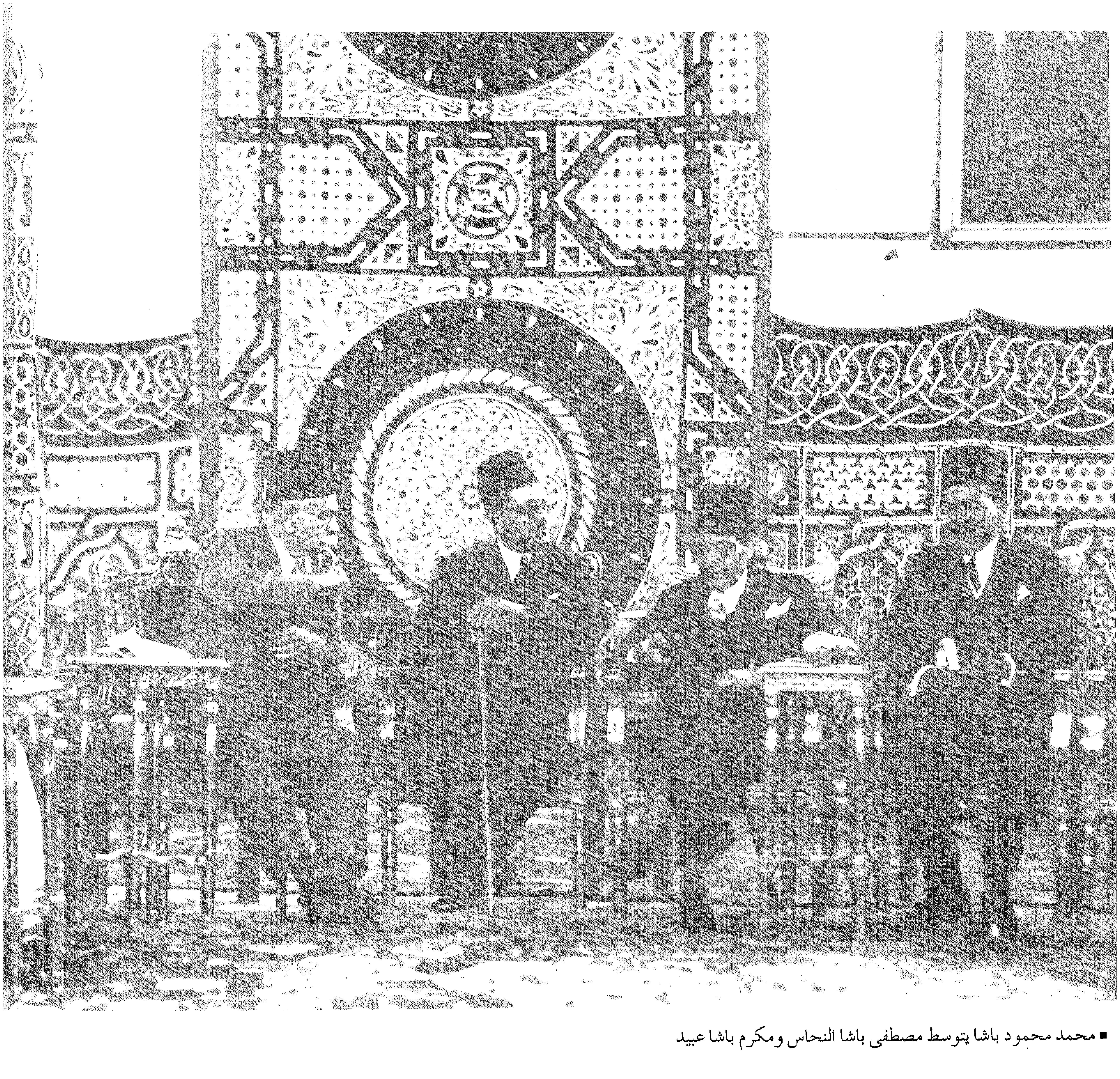








■ الملك فاروق الأول ومحمد محمود باشا والشيخ مصطفى المراغي يتوسطون مبعوثي الدول الاسلامية



■ محمد محمود باشا يتوسط مصطفى باشا النحاس ومكرم باشا عبيد

علاقة محمد محمود باشا بالوفد

حاول محمد محمود باشا منذ خروجه من الوفد المصري في عام 1922، أن يحافظ على ارتباطه بالوفد قدر المستطاع، فقد اعتبر أن خلافاته مع الوفد ليست إلا ظاهرة صحية تعكس آثارها على القضية الوطنية.

فعقب خروج الوفد من الحكم إثر مقتل السير لي ستاك سردار الجيش المصري فى السودان، وتحالف القصر مع حزب الاتحاد عام 1925، وتأليف وزارة أحمد باشا زيوار واستصدارها مرسومًا من الملك بتأجيل انعقاد البرلمان شهرًا، ثم صدور مرسوم ملكي في 24 ديسمبر عام 1924 بحل مجلس النواب ودعوة المندوبين الناخبين لإجراء انتخابات جديدة للنواب بتاريخ 24 فبراير عام 1925، ودعوة المجلس الجديد للانعقاد في 6 مارس من نفس العام، ثم إصدار مرسوم ملكي آخر بحل المجلس ودعوة المندوبين لإجراء انتخابات جديدة في 23 مايو عام 1925 في مساء نفس اليوم الذي فاز فيه سعد باشا زغلول برئاسة المجلس، وذلك بحجة إصرار المجلس على السياسة التي جَرَّتْ على البلاد النكبات، ثم وقوع سلسلة الاعتداءات المتكررة على الدستور، عقب كل ذلك بدأ الوفد يعيد حساباته ويغير من سياسته، لذا لم يكن أمامه سوى مصالحة الفرقاء والتعاون معهم، فعقب أزمة كتاب الشيخ علي بك عبد الرازق، واستبعاد عبد العزيز باشا فهمي زعيم الحزب من الوزارة، بدأ حزبا الأحرار الدستوريين والوفد، يدركان خطر الاستبداد القادم، إذا انفرد القصر بالحكم دون التقارب بين الحزبين، فأرسل الوفد وسيطًا من قبله يحظى برضاء الحزبين وهو حفني بك محمود شقيق محمد محمود باشا، للتشاور بشأن إمكان التفاهم بين الطرفين فاتفق الحزبان على توحيد جهودهما.

وعندما أصدرت حكومة أحمد باشا زيوار قانون الجمعيات والهيئات السياسية في 27 أكتوبر عام 1925، ورأت فيه الأحزاب المختلفة محاولة جريئة لإضعافها والسيطرة على البلاد من جانب القصر، احتج عليه الوفد والأحرار ومعهما الحزب الوطني وقرروا عدم الخضوع لأحكامه. كما قرروا عقد البرلمان في موعده الدستوري وهو 3 نوفمبر عام 1925 فمنعتهم سلطات الحكومة من الاجتماع في مبنى البرلمان، فاجتمعوا في فندق الكونتننتال وأصدروا عدة قرارات منها الاحتجاج على تصرفات الوزارة، واعتبار دور الانعقاد موجودًا قانونًا، كما قرروا عدم الثقة بالوزارة طبقًا للمادة 60 من الدستور وأخذت جهود المعارضة تتكاتف ضد الحكومة والقصر[189]، وأثمرت هذه الجهود، فعزل الملك أحمد فؤاد الأول رئيس ديوانه الملكي حسن بك نشأت من منصبه، وقررت الأحزاب الثلاثة مقاطعة الانتخابات، وعقد مؤتمر وطني في منزل محمد محمود باشا في شارع الفلكي يوم 19 فبراير عام 1926 طالبوا فيه بتأليف وزارة موثوق بها من الأمة لإجراء انتخابات على أساس قانون الانتخاب المباشر الذي أقره برلمان عام 1924[190]، وتم لهم ما أرادوا وخسر القصر المعركة وأجريت الانتخابات



■ إيصال تبرع من محمد محمود باشا في ذكرى وفاة سعد باشا زغلول

ودخلتها الأحزاب الثلاثة متفاهمة على تقسيم الدوائر، وأسفرت النتيجة عن هزيمة ساحقة لحزب الاتحاد، فاستقالت وزارة أحمد باشا زيوار وألف عدلي باشا يكن وزارة ائتلافية في 7 يونية عام 1926، إلا أنه استقال في 21 أبريل عام 1927 نتيجة لحساسيته المفرطة، عندما تبادر إلى ذهنه، أن مجلس النواب يوجه إليه اللوم، وألفت الوزارة الجديدة برئاسة عبد الخالق باشا ثروت في 26 أبريل بنفس أعضاء الوزارة السابقة.

ولكن هذا الائتلاف لم يكن من الممكن استمراره، فعندما انتهت المفاوضات بين عبد الخالق باشا ثروت والسير أوستن تشمبرلين إلى مشروع، رفضه وزراء الوفد في وزارة مصطفى باشا النحاس لأنه لم يكن يحقق مطالب البلاد، كما اضطر الوزراء الدستوريون – المشتركون في وزارة النحاس – إلى رفضه أيضًا، رغم ترويج صحيفتهم للمشروع والقول بأنه أكسب البلاد خطوة جديدة لنيل حقوقها. فقد رفضوه رغم أنفهم مخافة أن يعارضوا رأي الوفد فيتهموا بالتهاون في حقوق البلاد، بينما كانوا في الواقع يؤمنون بفائدة المشروع، واعتبروه خطوة إلى الأمام بعد تصريح 28 فبراير عام 1922. ولم يكن تأييدهم للمشروع واعتباره خطوة إلى الأمام يعد شذوذًا، بل كان امتدادًا لنفس الخط السياسي الذي ارتضوه لأنفسهم ونظرة طبيعية تتفق مع منطق التدرج الذي آمنوا به، وظل يلازمهم طوال حياتهم السياسية. كما أن تأييدهم لعبد الخالق باشا ثروت ليس أمرًا غريبًا، وقد مر بنا انتماؤه للأحرار منذ تألف حزبهم.



■ السير أوستن تشمبرلين



■ محمد محمود باشا ومصطفى باشا النحاس

ورأت صحيفة السياسة في هذه الظواهر واستمرارها ما يعرض الائتلاف للخطر والانهيار. فكتب الدكتور محمد بك حسين هيكل مقالاً عنوانه "نريد ائتلافًا خالصًا، وأساس الائتلاف الخالص الصراحة"، انتقد فيه سياسة الوفد واتهمه بالعمل على هدم الائتلاف، وعَدَّد الشوائب التي شابت هذا الائتلاف.

لم يعلم محمد محمود باشا وكيل حزب الأحرار الدستوريين وقتئذ بالمقال، إلا بعد أن طالعه في صحيفة حزبه، فأحس بخطورة ما قد يترتب عليه من استئناف الخصومة واشتعالها بين الحزبين فطلب من الدكتور محمد بك حسين هيكل أن ينشر كلمة بتوقيعه، وفيها أن المقال الذي نشر لا يعبر عن رأي الحزب، فرفض وهدد بالاستقالة، وطلب عرض الأمر على مجلس إدارة الحزب ليتخذ قرارًا بما يراه، ولكن محمد محمود باشا فضل أن ينشر كلمته بالأهرام، حتى لا يتسبب في حدوث انشقاق في حزبه.

ورغم أن الدكتور محمد بك حسين هيكل قام بنشر تعليق على كلمة محمد محمود باشا، أكد فيه أن المقال الذي نشر، إنما يعبر فعلاً عن شعور الحزب وعن شعور أصدقائه، مع تأويل كلمة محمد محمود باشا بعض التأويل، إلا أن محمد محمود باشا التزم الصمت إزاء هذا التعقيب ولم يثر الموضوع خوفًا من أن يؤدي هذا إلى انقسام في الحزب، خاصة بعد أن ثبت نفوذ الفريق المؤيد للدكتور محمد بك حسين هيكل والموالي لعبد الخالق باشا ثروت، كما أثبتت "السياسة" أنها تنطق بلسان هذا الفريق، فكان لا بد أن يحني محمد محمود باشا هامته للعاصفة حتى لا تودي به وبحزبه.

وما إن كلف مصطفى باشا النحاس بتشكيل الوزارة بوصفه زعيمًا للأغلبية البرلمانية، حتى بادر حزب الأحرار الدستوريين إلى عقد اجتماع لمناقشة موضوع اشتراك الحزب في الوزارة الجديدة. وحول هذا الموضوع انقسم الرأي داخل الحزب إلى فريقين: فريق يضم الدكتور محمد بك حسين هيكل وعلي باشا عبد الرازق والدكتور حافظ بك عفيفي وإسماعيل باشا صدقي، ويرى هذا الفريق عدم الاشتراك في الوزارة، لأن تكليف زعيم الأغلبية البرلمانية بتأليف الوزارة، يقتضي دستوريًا أن تكون الوزارة كلها من حزبه، أما الفريق الآخر فكان على رأسه محمد محمود باشا ويرى اشتراك الحزب في الوزارة محافظة على الائتلاف، وحجته أنه "إذا كان صحيحًا أننا إذا اشتركنا في الوزارة ثم تخلينا عنها تعرضنا لتهمة مناوأة الائتلاف، فصحيح كذلك أننا إذا لم نشترك في الوزارة بحجة أن نشترك في الوزارة، وأن نعمل على تقوية أواصر الائتلاف، فإذا اضطرتنا يومًا للاستقالة كان لنا من حجة الاضطرار ما ندفع به كل تهمة". اصطدمت الحجتان واحتدت المناقشة وطال الجدل وبلغ من عنفه أن كانت تُلقى كلمات "تكاد تكون جارحة" على حد قول الدكتور محمد بك حسين هيكل. وأمام تمسك كل فريق برأيه عرض الأمر للتصويت فرجحت كفة الفريق المؤيد لاشتراك الحزب في الوزارة بصوت واحد[191].

غير أن الخلاف تفاقم، وتأزم الموقف بين محمد محمود باشا ومصطفى باشا النحاس، بعد فترة وجيزة من تأليف الوزارة، بسبب أزمة قانون الاجتماعات. فبينما رأى مصطفى باشا النحاس تجاهل تصريح 28 فبراير عام 1922 والتمسك بحق مصر الدستوري، في إصدار ما تريد من تشريعات في حدود سيادتها المطلقة، كان محمد محمود باشا يرى ألا تتعرض مصر لأزمة بسبب هذا الموضوع "وما دام سعد باشا قد آثر، حين رئاسته مجلس النواب، إبقاء القانون معروضًا على مجلس الشيوخ لا ينظره ولا يحركه، فلتصنع وزارة مصطفى باشا النحاس ما صنع سعد باشا زغلول، ولتترك القانون حيث هو بمجلس الشيوخ، وبذلك تتفادى الأزمة".

وقد تمسك مصطفى باشا النحاس برأيه فلزم محمد محمود باشا منزله وامتنع عن مزاولة أي عمل من أعمال الوزارة، ثم قدم استقالته في 17 يونية عام 1928 وتبعه بعض الوزراء، فقدم الوزير الدستوري جعفر باشا ولي استقالته، ثم أحمد باشا محمد خشبه الوزير الوفدي (انضم

■ مصطفى باشا النحاس



بعد ذلك إلى حزب الأحرار الدستوريين) متضامنًا مع الأحرار الدستوريين، كما استقال إبراهيم بك فهمي هو الآخر[192].

ومع تكليف محمد محمود باشا بتشكيل الوزارة في يونية عام 1928 دخلت العلاقة بين حزب الأحرار الدستوريين والوفد مرحلة جديدة من التوتر، عندما قرر محمد محمود باشا حل البرلمان ذي الأغلبية الوفدية، لتفادي معارضته[193].

زاد الأمر توترًا بين محمد محمود باشا والوفد، دعوة مصطفى باشا النحاس البرلمان للانعقاد، فاجتمع في 28 يوليو عام 1928، ثم عقد جلسة أخرى في 17 نوفمبر عام 1928، ألقى فيها مصطفى باشا النحاس خطبة اعتبر فيها وزارة محمد محمود باشا ثائرة على الدستور، وقرر سحب الثقة من الحكومة، كما تصاعدت حملة مصطفى باشا النحاس وحزب الوفد الصحفية والتظاهرية ضد محمد محمود باشا وحكومته، ولم تهدأ معارضة الوفد لحكومة محمد محمود باشا الأولى إلا بتقديم استقالتها في 2 أكتوبر عام 1929[194].

استمرت العلاقات بين محمد محمود باشا والوفد على ما هي عليه من توتر وخلافات إلى أن جاء إسماعيل باشا صدقي إلى الحكم وألغى الدستور، وأصدر بدلاً منه دستور عام 1930، وقد اعتبر الوفد دستور عام 1930، محاولة واضحة وصريحة لهدم كيان حزبه، أما محمد محمود باشا وحزبه صاحب دستور عام 1923، فقد اعتبر العدوان على الدستور عدوانًا على حقوق الأمة وعليه، فانقلبوا من التأييد لحكومة إسماعيل باشا صدقي إلى معارضتها. ولهذا وحدا الحزبان جهودهما وتعاهدا "عهد الله والوطن"، من أجل القضاء على دستور الحكومة وعودة دستور الأمة، وتخليص البلاد من حكم إسماعيل باشا صدقي، حتى تمكنا من إلغاء دستور عام 1930 وعودة دستور عام 1923[195].

وعقب رفض مصطفى باشا النحاس قيام عدلي باشا يكن بتأليف حكومة ائتلافية جديدة، اعترضت مجموعة من زعامات الوفد على قراره، فأصدر قرارًا في 20 نوفمبر عام 1932 بفصل سبعة أعضاء من الوفد هم: حمد باشا الباسل ومراد باشا الشريعي وعلوي باشا الجزار وفخري باشا عبد النور وعطا باشا عفيفي وراغب إسكندر وسلامة ميخائيل. وعندما أعلن علي باشا الشمسي تأييده لموقف زملائه، اعتبره النحاس منفصلاً عن الوفد أيضًا.

كان من الطبيعي، أن ينتهز حزب الأحرار الدستوريين الفرصة ويبادر إلى جذب الأعضاء المفصولين من الوفد إلى صفه، بهدف إضعاف الوفد والقضاء عليه وعلى زعامته، فأقام لهم حفلة تكريم وأبدى تضامنه معهم.

تمسكت الأمة جميعًا بضرورة عودة دستور عام 1923، فألقى محمد محمود باشا خطابًا في كازينو الجزيرة في 8 نوفمبر عام 1935، دعا فيه إلى الاتحاد وإلى تماسك صفوف الأمة ووقوفها كتلة واحدة متماسكة، كما حمل على حكومة محمد توفيق نسيم باشا لأنها استأذنت الحكومة البريطانية في عودة الدستور[196].





■ علوي باشا الجزار

■ مراد باشا الشريعي

■ تقرير حول تجاوزات حزب الوفد خلال تولي محمد محمود باشا رئاسة الوزراء

MINISTÈRE DE L'INTÉRIEUR.

CABINET DU MINISTRE.

Le Caire, le .... 192...

اسكندرية في ٢٢ يوليه ١٩٢٩

حضرة صاحب الدولة الرئيس

أتشرف بأن أعرض لدولتكم أن الحالة لا تزال هادئة
وأن يوم ١٩ يوليه قد مضى بسلام رغم الدواعي التي
كانت تحرض على الفوضى والإخلال بالنظام فيه ولم تقع إلا
بعض حوادث فردية لا تتجاوز الثلاثة عدا في كل جهات القطر
وكلها غير ذات بال

وقد وصل إلي من مصدر جدير بالثقة أنه وليم مكرم
أرسل إلى النحاس باشا تلغرافيا بأن مرور ذلك اليوم دون
وقوع أي اضطراب يلفت النظر إلى عدم رضاء الأمة عن الحكومة
الحاضرة ليس من شأنه أن يسيء ما لنا من سمعة في لندن - وقد طلب
النحاس أن يعقد اجتماع عام يوم ٢٦ الجاري بمنزل حمد الباسل باشا
ورأى بوليس مصر منعه لصيانة الأمن العام - ولنا كل الأمل أنه
لن يحدث أي اضطراب في ذلك اليوم

ولقد وقع في بحر الأسبوع الماضي حادث لابد وأنه
يكون قد وصل إلى دولتكم تفصيله وهو مسألة تفتيش
السور الأول من بيت الأمة -

التفت بوليس مصر إلى ضبط الأشخاص الذين كانوا
يمرون على التجار لتحريضهم على قفل متاجرهم يوم ١٩ يوليه -
ففي مساء يوم ١٦ منه ضبط بوليس قسم [غير مقروء] شخصين
[غير مقروء] وقد وجدت في حيازتهما منشورات فأحيل الأمر
للنيابة وتقرر في التحقيق أنهما تناولا هذه المنشورات من
بيت الأمة فرأت النيابة تفتيشه

إلى هنا لم يكن على الإجراءات أي غبار - غير أن النيابة
رأت الانتقال للتفتيش بعد إخطار بيت الأمة تلفونيا الساعة
صباحا ووقع هناك جدل فانصرف الناس وعادوا في الساعة
ومعهم سلم واقتحم السور وأجرى التفتيش ولم يجد بطبيعة الحال
أي شيء - وقد أحدثت هذه الإجراءات ضجة شديدة في الصحف
هنا وكان لها صدى في الخارج والواقع أنه بولغ في
استغلال هذه الحادثة بما لا يتناسب مع خطورتها - وإن كانت إجراءات
النيابة قد كان من المستطاع أن تكون أقرب إلى الحكمة
وحسن الذوق مما وقع

أعلنت وزارة المعارف بصفة شبه رسمية أن امتحان
الطلبة سيكون في المواد التي رسبوا فيها دون سواها وقد
كان لهذا الإعلان أثر طيب في تسكين الخواطر

وقد عادت السيدة عين الحياة حسين إلى ميدان
الصحف مرة أخرى وهي تسعى إلى التزوج بأحد الملوك
أو الهنود قاصدة الحصول على الجنسية الإنكليزية وتجاهر
بأنها تنوي السفر إلى أوربا لتقابل جلالة مولانا
الملك - ولم تصادف للآن نجاحا في مشروع زواجها

وقد كان لإقفال صحيفتي المستقبل والشرق الأدنى
أثر حميد إذ خفف من غلو بعض الصحف
غير المسئولة فشعر بشيء من المسئولية والاعتدال
في القول

هذا وقد أرفقت لدولتكم مع هذا تقريرا من K
وصورة آخر من شخص يراقب بعض المعلومات لكي تطلعوا
على ما فيها

وإني في الختام أرفع لدولتكم عظيم إخلاصي
وفائق احترامي

مخلصكم
الطائع

[توقيع]

ونتيجة لذلك قامت الأحزاب المصرية فيما عدا الحزب الوطني بتأليف "الجبهة الوطنية" في ديسمبر عام 1935، وفي 12 ديسمبر من نفس العام رفعت الجبهة عريضتين، واحدة إلى الملك لإعادة الدستور، والأخرى إلى المندوب السامي البريطاني لتوقيع معاهدة طبقًا لنصوص مشروع عام 1930، بعد الاتفاق على نص السودان. وفي ظهر نفس اليوم أبلغ المندوب السامي محمد توفيق نسيم باشا، عدم معارضة حكومته لإعادة الدستور، فصدر الأمر الملكي في المساء بعودة دستور عام 1923، بفضل تكاتف الأحرار الدستوريين والوفد وجهادهما معًا في جبهة وطنية واحدة.

أما بالنسبة لمسألة المعاهدة، فقد أكدت السلطات الإنجليزية إصرارها على إجراء المفاوضات مع ممثلي الأمة بأسرها، وفي 13 نوفمبر عام 1936 صدر مرسوم ملكي بتعيين الوفد الرسمي لتولي المفاوضات من سبعة أعضاء من الوفد منهم الرئيس وممثل واحد لكل من حزب الأحرار وحزب الشعب وحزب الاتحاد وثلاثة من المستقلين. وبدأت المفاوضات بين الجانبين وانتهت بمعاهدة عام 1936.

عقب عقد المعاهدة بدأت مرحلة جديدة من العلاقات بين حزب الأحرار الدستوريين بزعامة محمد محمود باشا وحزب الوفد بزعامة مصطفى باشا النحاس، إذ كان محمد محمود باشا في ذلك الوقت زعيمًا للمعارضة في مجلس النواب، فبدأ التقرب من الملك فاروق الأول واستقبله في بلدته وأقام له الزينات على حسابه الشخصي، كما بدأ في تنفيذ سياسته بالتعاون مع المعارضة لإسقاط حكومة الوفد، ففي 14 نوفمبر عام 1937، خطب محمد محمود باشا في نادي الجزيرة، وهاجم حكومة الوفد ومصطفى باشا النحاس بسبب سياسته حول تنفيذ المعاهدة، فما كان من فرقة القمصان الزرقاء التابعة لحزب الوفد إلا أن قامت بالاعتداء على منزله[197]، مما أدى إلى ازدياد التوترات بين محمد محمود باشا ومصطفى باشا النحاس زعيم حزب الوفد، وهي العلاقة التي تأرجحت بين الشد والجذب حتى وفاة محمد محمود باشا.



■ مكرم باشا عبيد، ومحمد محمود باشا، وعلي باشا الشمسي، ومصطفى باشا النحاس، وحمد باشا الباسل – عام 1936



علاقة محمد محمود باشا بحزب الاتحاد

على الرغم من عدم رضاء محمد محمود باشا عن اشتراك حزب الأحرار الدستوريين مع حزب الاتحاد في وزارة أحمد باشا زيوار في 12 مارس عام 1925، إلا أنه أمام الحاجة السياسية اضطر إلى مشاركتهم في وزارته الأولى عام 1929، حيث مثل حزب الاتحاد في تلك الوزارة علي باشا ماهر كوزير للمالية، ونخلة باشا المطيعي كوزير للزراعة.

غير أن هذا الائتلاف سرعان ما انهار بسبب مواقف علي باشا ماهر، فبدأت صحيفة الاتحاد تنشر سلسلة من الانتقادات بسبب جولة محمد محمود باشا في الفيوم، واتهمته بتقليد خصومه السياسيين، كما واصل الاتحاديون وضع العراقيل أمام حكومة محمد محمود باشا بتعضيد من الملك أحمد فؤاد الأول ذاته، فقد اعترض علي باشا ماهر على تعديلات نظام الانتخاب الذي أراد محمد محمود باشا إدخاله، مما أدى إلى انقسام الوزارة وانهيارها[198].

علاقة محمد محمود باشا بالحزب الوطني

وقف الحزب الوطني موقفًا مؤيدًا لوزارة محمد محمود باشا عام 1929، كما وقفت جريدة الأخبار لسان الحزب موقفًا مؤيدًا لقراراته، كما استنكرت الجريدة قيام النواب والشيوخ الوفديين بإرسال عريضة ضد محمد محمود باشا إلى الملك أحمد فؤاد الأول ورئيس الوزراء البريطاني ووزير خارجيته، كما أيدت مباحثاته مع هندرسون[199]، وقد استمرت تلك العلاقات الطيبة بين محمد محمود باشا والحزب الوطني حتى استقالت حكومته في 2 أكتوبر عام 1929.

كما مهدت تلك العلاقات الطيبة بين حزب الأحرار الدستوريين وزعيمه محمد محمود باشا والحزب الوطني وزعيمه حافظ بك رمضان، لاشتراك حافظ بك رمضان رئيس الحزب الوطني في حكومات محمد محمود باشا ما بين عامي 1937 - 1938[200].


■ حافظ بك رمضان

علاقة محمد محمود باشا بجماعة الإخوان المسلمين

تركت حكومة محمد محمود باشا العنان لجماعة الإخوان المسلمين في تقوية كيانها فلم تطبق قانون حل الفرق العسكرية الصادر في مارس عام 1938 على الإخوان، كما طبقته على تشكيلات الوفد ومصر الفتاة، فتركت العنان لجوالة الإخوان المسلمين.

أما موقف الإخوان من حكومة محمد محمود باشا، فقد كان يتأرجح بين الهجوم والمهادنة. حيث كان الإخوان لا يثقون في الوعود التي يسرف فيها الوزراء، والتي كانت سرعان ما تتبخر بانتهاء المواقف والأحداث. فعندما وعد محمد محمود باشا – رئيس الحكومة عام 1938 – نقابة المحامين، بالنظر في إعلان الشريعة الإسلامية، علقت صحيفتهم "النذير"، بأن الشريعة الإسلامية لا تمثل المقام الأول عند محمد محمود باشا، وأن الوزراء أقرب الناس إلى الفساد، واعتبرت وعده كلامًا لا عملاً.



■ حسن البنا

في نفس الوقت الذي امتدحت فيه صحف الإخوان، كلمة محمد محمود باشا بشأن مؤتمر لندن، عادت لتمتدح علي باشا ماهر، الذي لاح في الأفق السياسي سعيه لرئاسة الحكومة، مطالبة محمد محمود باشا بالتخلي له عن الحكم، مما دفع الحكومة إلى محاولة تحديد نشاط الجماعة.

وهكذا ظلت علاقة الجماعة بالحكومة تتأرجح بين الهجوم والمهادنة. فهاجمت سياسة الدكتور محمد باشا حسين هيكل التعليمية، وحملته مسئولية التدهور الأخلاقي في البلاد، من جراء سياسة الاختلاط والتعليم.

ثم عادت الصحيفة لتمتدح الوزارة لموقفها من إلغاء البغاء وتطالبها بإلغاء الخمور. واستمر الحال على هذا النحو إلى أن سقطت وزارة محمد محمود باشا؛ فودعتها الصحيفة بمقال أوضحت فيه مالها وما عليها، ولم تنكر فيه أن عهدها كان فيه خير كثير للاتجاه الإسلامي[201].

علاقة محمد محمود باشا بحزب الشعب

في 17 من نوفمبر عام 1930، أعلن إسماعيل باشا صدقي تأليف حزب الشعب، وقد ضم إليه ستة من أعضاء مجلس إدارة حزب الأحرار الدستوريين، مما حدا بمحمد محمود باشا رئيس حزب الأحرار الدستوريين إلى مهاجمة إسماعيل باشا صدقي وحكومته.

لكن هذا العداء ما لبث أن تحول إلى تحالف مشترك بين محمد محمود باشا وإسماعيل باشا صدقي في عام 1935 بهدف إحراج الوفد وإسقاط وزارة محمد توفيق نسيم باشا، كما كان إسماعيل باشا صدقي من زعماء الأحزاب الذين اجتمع بهم محمد محمود باشا في نادي محمد علي في 16 نوفمبر عام 1937، لرفع عريضة إلى الملك فاروق الأول ضد تجاوزات حكومة حزب الوفد[202].

علاقة محمد محمود باشا بجماعة مصر الفتاة

بدأت علاقة محمد محمود باشا بجماعة مصر الفتاة بالتحديد في عام 1929، عندما انتهت المفاوضات بين محمد محمود باشا – زعيم الأحرار الدستوريين ورئيس الحكومة آنذاك – وبين مستر هندرسون وزير الخارجية البريطاني في ذلك الوقت بمشروع معاهدة. فحتى يضمن محمد محمود باشا النجاح لمشروعه وتتبين الأمة مزاياه، قام بشرح هذه المزايا وجمع الأنصار والمؤيدين له. وكان ممن اتصل بهم لتحقيق هذه الغاية أحمد حسين، الذي كان قد تصادف ظهوره على مسرح السياسة في ذلك الوقت، حيث كان قد بدأ نشاطه السياسي بالانضمام إلى "جماعة الشباب الحر أنصار المعاهدة"، وأصدر مجلة "الصرخة"، مما دفع محمد محمود باشا إلى تشجيعه على الاتصال به خاصة وأن أحمد حسين كان من أشد المعجبين بمحمد محمود باشا، وكان يعلق عليه آمال دعوته وتنفيذها إذا ما قدر النجاح لمشروع المعاهدة.



■ أحمد حسين زعيم مصر القناة

وكان مما دفعه إلى التفاؤل بالمستقبل أن وزارة محمد محمود باشا كان لها برنامج إصلاحي، وكان من المأمول استكماله بحيث يشمل نواحي الإصلاح الاجتماعي والخلقي والاقتصادي في ظل المعاهدة.

وعلى هذا فلم يتردد أحمد حسين في قبول عرض محمد محمود باشا، في تأييد مشروع المعاهدة والقيام بالدعوة لها، مقابل أن يشرع محمد محمود باشا في تنفيذ برنامج مصر الفتاة، إذا ما تحقق النجاح للمعاهدة. فانضم إلى الجماعة الشبابية التي تألفت آنذاك برئاسة حافظ محمود وعرفت باسم "جماعة الشباب الحر أنصار المعاهدة". وبدأت صحيفة "السياسة"

تنشر بيانات الجماعة في صدر صفحاتها، فنشرت بيانها الأول في 20 أغسطس عام 1929، أعلنت فيه استقلالها تمامًا عن الأحزاب، وأنها تعبر عن رأي الشباب وتؤيد المعاهدة، واعتبرتها الفرصة الوحيدة للسير بالبلاد قدمًا إلى الأمام، واستمرت "السياسة" توالي نشر بيانات الجماعة وأخبارها أولاً بأول طوال فترة الوفاق بين الطرفين.

وعندما تولى محمد محمود باشا الوزارة في 30 ديسمبر عام 1937، أُطلق سراح زعماء مصر الفتاة، ومنهم أحمد حسين الذي ذهب إلى منزل محمد محمود باشا شاكرًا إياه، غير أن هذه العلاقة سرعان ما تدهورت عندما استبعد محمد بك كامل البنداري من وزارة محمد محمود باشا الثانية، حيث أخذت صحيفة "مصر الفتاة" في شن حملة صحفية كبرى على حكومة محمد محمود باشا لما كان يتمتع به محمد بك كامل البنداري من مناصرة من أعضاء مصر الفتاة، وقد بلغ الهجوم ذروته عند قامت حكومة محمد محمود باشا بإلغاء التشكيلات شبه العسكرية عام 1938 ومنها فرق مصر الفتاة[203].

■ فرقة القمصان الخضراء التي شكلتها جمعية مصر الفتاة وكان من بين المشتركين جمال عبد الناصر



علاقة محمد محمود باشا بالهيئة السعدية

عمل محمد محمود باشا على تشجيع رجال الهيئة السعدية على تأليف حزبهم، ومن هنا يمكن القول بأن الحزب جاء مستندًا إلى حكومة محمد محمود باشا. فقد التقت رغبتهم مع رغبة الأحرار الدستوريين ورغبة القصر، في محاربة الوفد.

وكان من الطبيعي أن يرحب محمد محمود باشا بالحزب الجديد، كما أبدى أحمد باشا ماهر استعداده لمعاونة حكومة محمد محمود باشا على الفوز بثقة البرلمان.

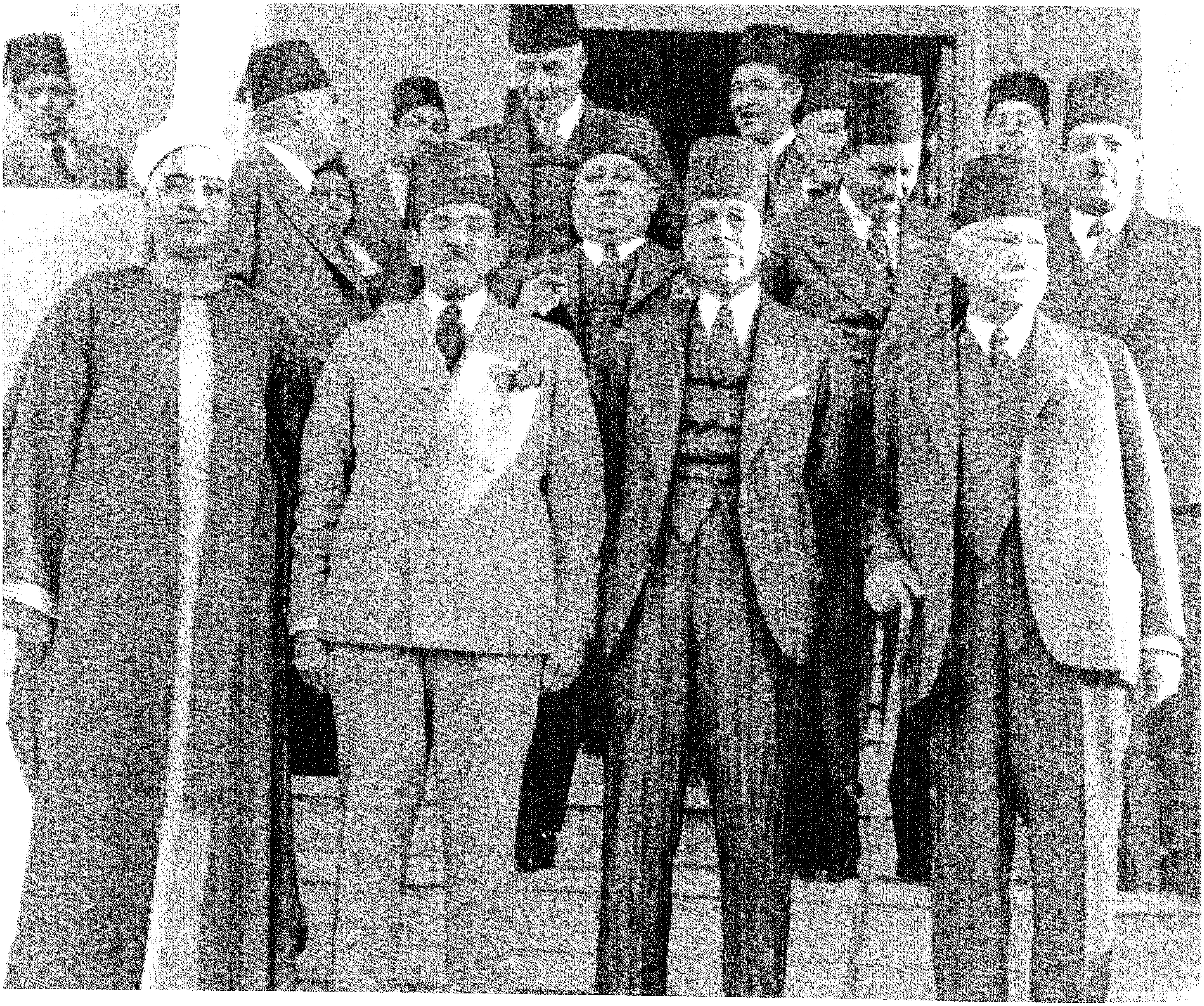
نتيجة لهذه المصالح المتبادلة بين الأحرار الدستوريين وبين الهيئة السعدية، فقد تم التقارب بين الحزبين، وكانت ثمرة هذا التقارب اشتراكهما معًا في انتخابات عام 1938، بعدد متساو من أعضاء الحزبين أسفرت عن فوز الأحرار الدستوريين بمائة وثلاثة عشر مقعدًا، والسعديين بثمانين مقعدًا، والمستقلين بخمسة وخمسين مقعدًا، والوفديين باثني عشر مقعدًا، والحزب الوطني بأربعة مقاعد.

على أثر فوز الأحرار الدستوريين في الانتخابات، عهد الملك فاروق الأول إلى محمد محمود باشا بتأليف الوزارة، فألفها في 27 أبريل عام 1938. ورغم ما كان من تقارب وانسجام بين حزبه والحزب السعدي، إلا أنه لم يشرك في وزارته أحدًا من السعديين، ولعل السبب في ذلك أن السعديين آثروا البقاء خارج الحكم يرقبون ما تأتي به الوزارة، فارتاب محمد محمود باشا في بقائهم خارج الحكم، وقام بتعديل وزارته في 24 يونية من نفس العام، وأشركهم بعدد متساو مع وزراء حزبه لتقوية حكومته. كما أسند إليهم أكبر الوزارات وأخطرها نفوذًا كوزارتي المالية والداخلية.



■ محمد محمود باشا وعلي باشا ماهر

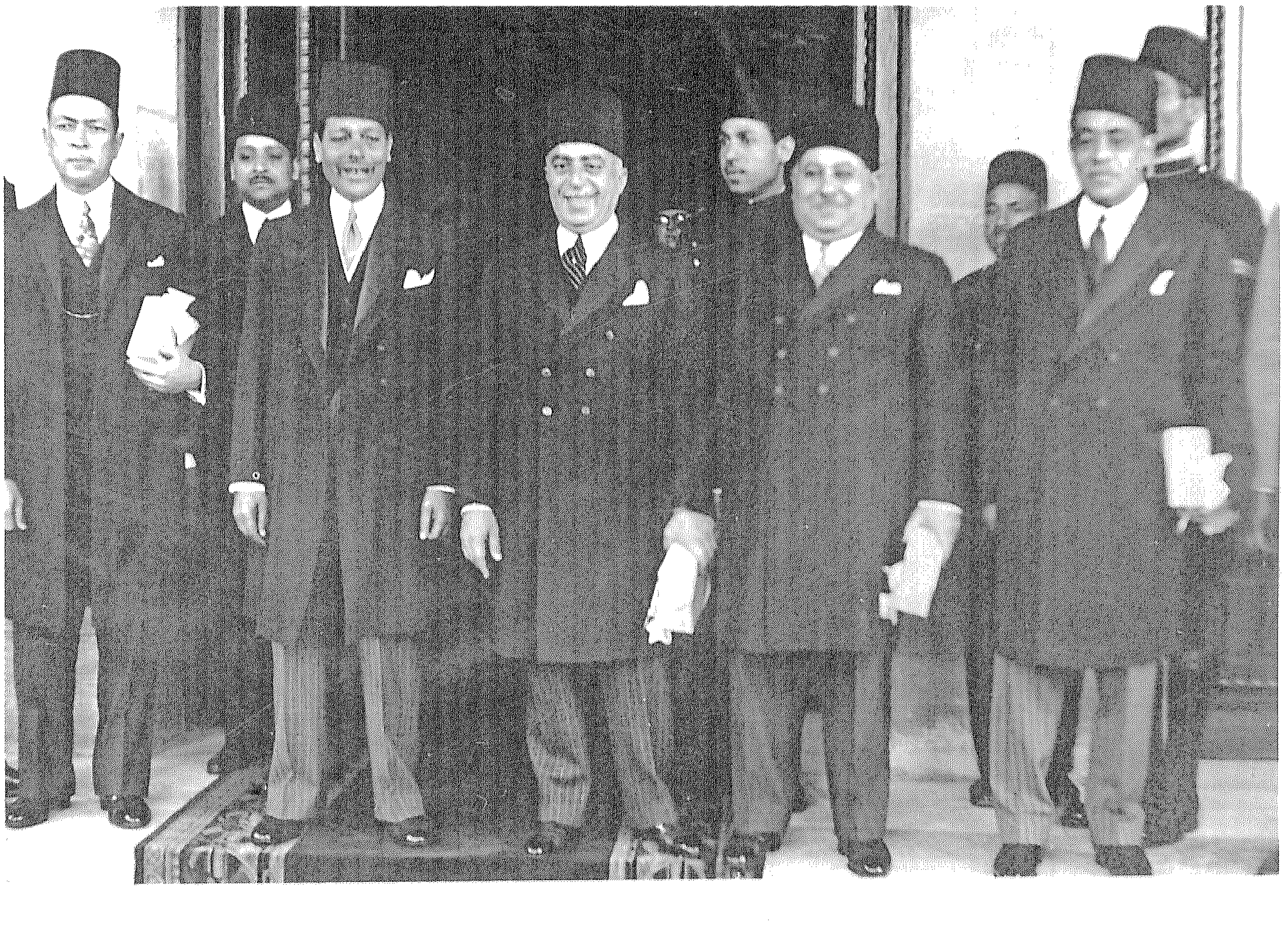
■ محمد محمود باشا وعلي باشا ماهر وإلى الخلف يظهر أحمد باشا ماهر



برر محمد محمود باشا هذا التعديل بحجة أن السعديين، أبدوا استعدادهم للاشتراك في الوزارة، وأنه رأى من الخير أن يشركهم فيها بدلاً من مناوءة الحكومة، إلا أن الحزبين تعاونا تعاونًا صادقًا، حتى بدت الوزارة – كما يقول الدكتور محمد باشا حسين هيكل – وكأنها مؤلفة من حزب واحد، ولم يحدث بها أي لون من ألوان الصراع الحزبي، وقد تجلى هذا المظهر في عديد من المشاكل التي عرضت للمناقشة. فعندما عرضت فكرة الانضمام إلى "ميثاق سعد آباد"، اختلف عليه الأحرار الدستوريون فيما بينهم والسعديون فيما بينهم. ولقد شجعت هذه الروح الطيبة التي اتسمت بها الوزارة، على ظهور فكرة اندماج الحزبين في حزب واحد يرأسه محمد محمود باشا ويكون أحمد باشا ماهر نائبًا له.

وعندما استقالت حكومة محمد محمود باشا في 12 أغسطس عام 1939، ورشح علي باشا ماهر لتأليف الوزارة، بادر محمد محمود باشا وأعلن ترحيبه بالوزارة الجديدة، وأنه لا يمانع في اشتراك حزبه فيها بشرط بقاء الأحرار الدستوريون فى مناصبهم، وعهد إلى أحمد باشا ماهر

■ أحمد باشا ماهر وحسين باشا سري ومحمد محمود باشا على مدخل قصر عابدين

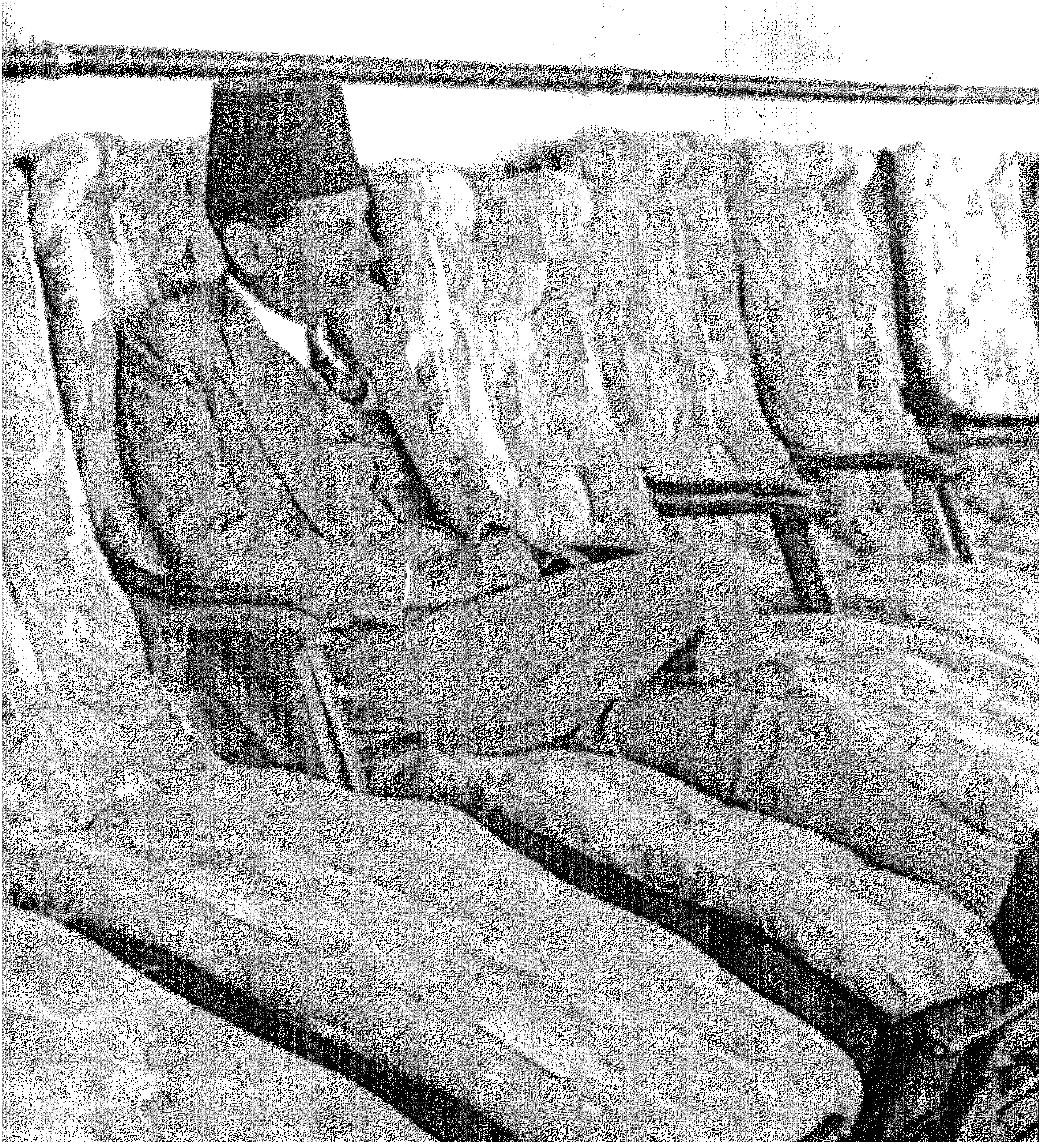


بأن يقوم مقامه في مفاوضات تأليف الوزارة. وعقدت بالفعل عدة اجتماعات بين الأحرار الدستوريين وبين السعديين، بهدف التفاهم والتنسيق فيما بينهم، وأسفرت هذه الاجتماعات عن اتخاذ موقف موحد إزاء وزارة علي باشا ماهر، فاتفق الحزبان على أن يشتركا معًا في الوزارة أو يرفضاها معًا. ولكن السعديين نكثوا بالعهد وقبلوا الاشتراك في الوزارة وحدهم بأربعة وزراء، فعكر هذا الموقف صفو العلاقات بين الأحرار الدستوريين وبين السعديين. ولما رفض علي باشا ماهر إجابة مطالب الأحرار الدستوريين قرروا محاربة حكومته. إلى أن جاءت معركة رئاسة النواب، فقد رشح السعديون أحمد باشا ماهر ضد بهي الدين باشا بركات، الذي كان يناصره الأحرار الدستوريون ومن خلفهم الوفد وبعض المستقلين[204].

كانت المعركة من أعنف المعارك لدرجة أن محمد محمود باشا ترك فراش المرض وخرج ليقود المعركة بنفسه، فهو لم ينس الدوافع التي دفعت حكومته إلى الاستقالة ولا دور علي باشا ماهر في إقصائه عن الحكم. ففاز أحمد باشا ماهر بمنصب الرئاسة بعد أن تغلب على منافسه بأغلبية 144 صوتًا، مقابل 108 أصوات، وخسر الأحرار الدستوريون المعركة.

■ محمد محمود باشا، وأحمد باشا ماهر على مأدبة الغداء التي أقامتها الغرفة التجارية البريطانية بفندق شبرد — عام 1939





وفاة محمد محمود باشا

في أواخر عام 1940 تدهورت حالة محمد محمود باشا الصحية، مما أدى إلى وفاته في 31 من يناير 1941 عن عمر يناهز 63 عامًا.

وقد ترك محمد محمود باشا اثنان من الابناء هما محمود بك محمد محمود، والدكتور همام بك محمد محمود عميد كلية الهندسة بجامعة القاهرة، وابنة واحدة هي حرم كامل بك عبد الرحيم سفير مصر السابق في الولايات المتحدة الأمريكية وذلك من زوجته السيدة فطنت هانم إدريس راغب.



■ الأب والأبناء.. محمد محمود باشا وأبناؤه محمود وأمنة وهمام

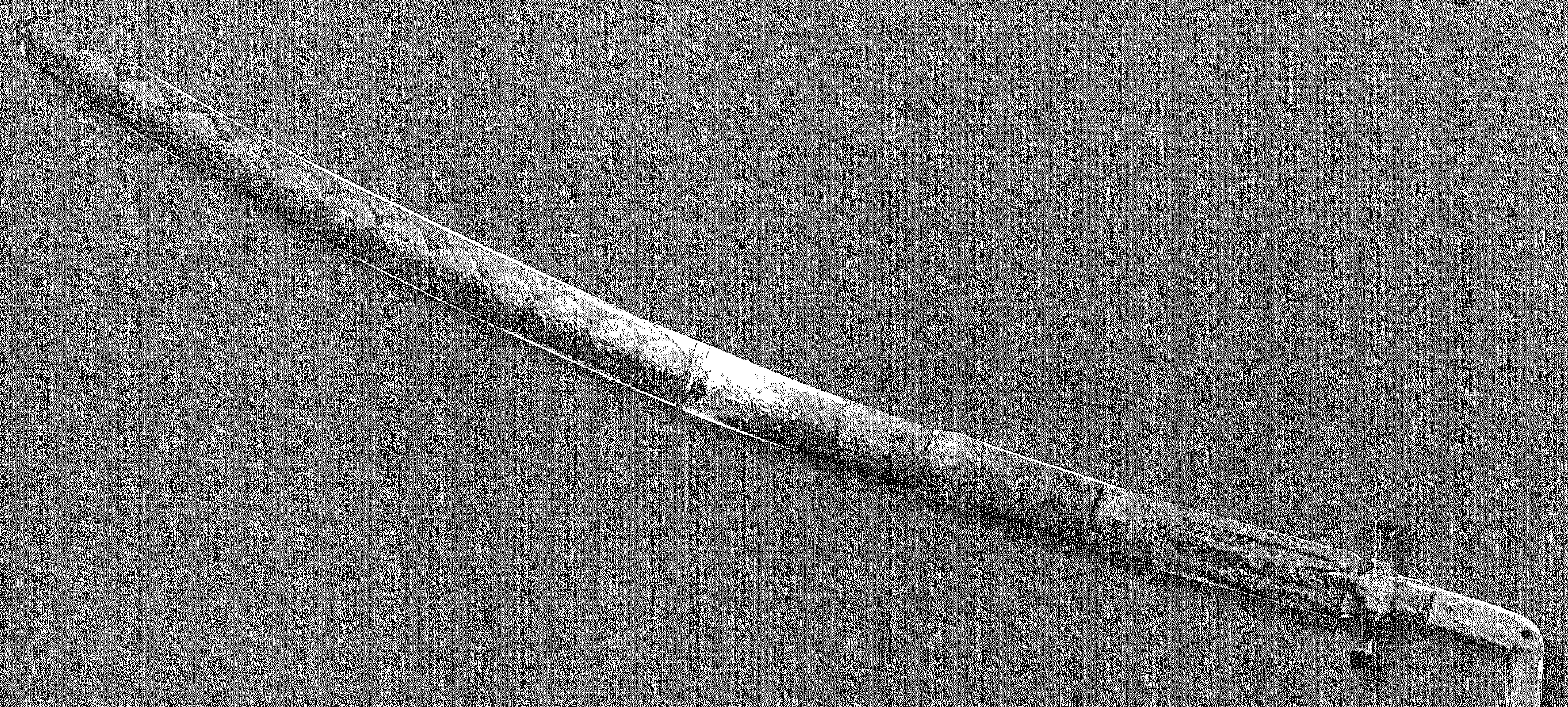


■ السيدة فطنت هانم إدريس راغب والسيدة هدى هانم شعراوي يتوسطان أعضاء الاتحاد النسائي المصري– القاهرة، أكتوبر 1938



■ وسام الكمال الخاص

بالسيدة فطنت هانم إدريس راغب



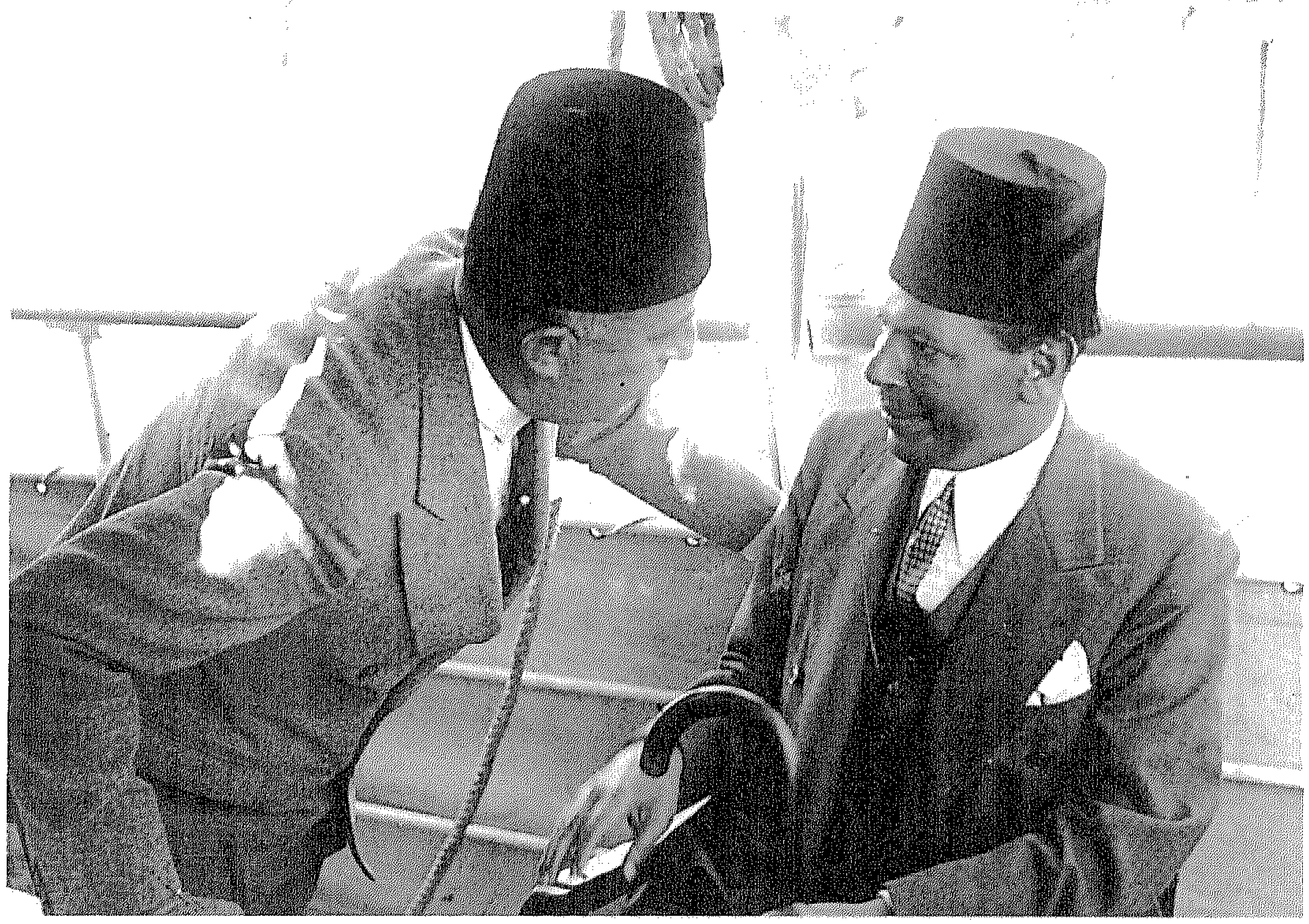
■ المكتبة الخاصة بمحمد محمود باشا

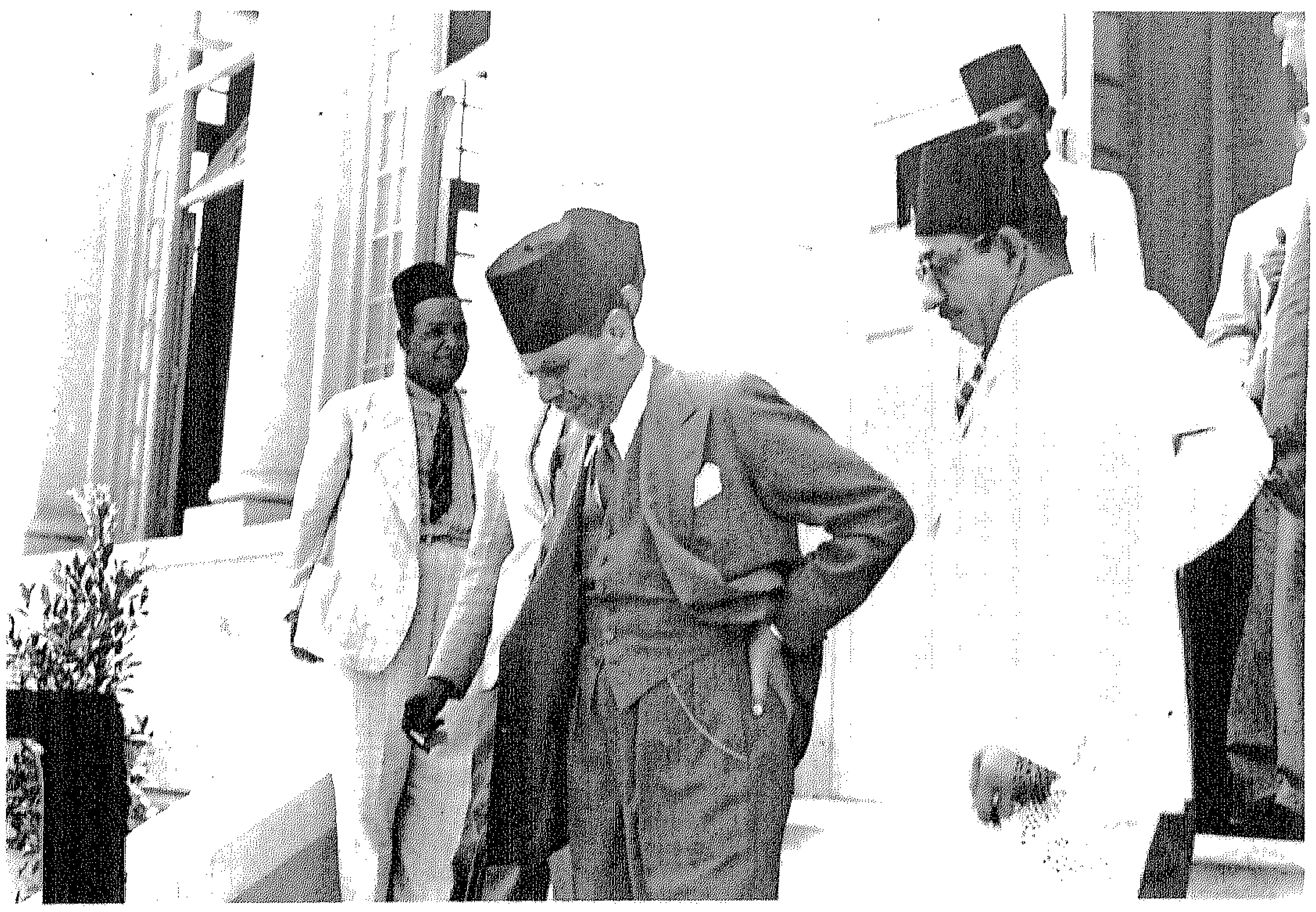
■ السيف الخاص بمحمد محمود باشا



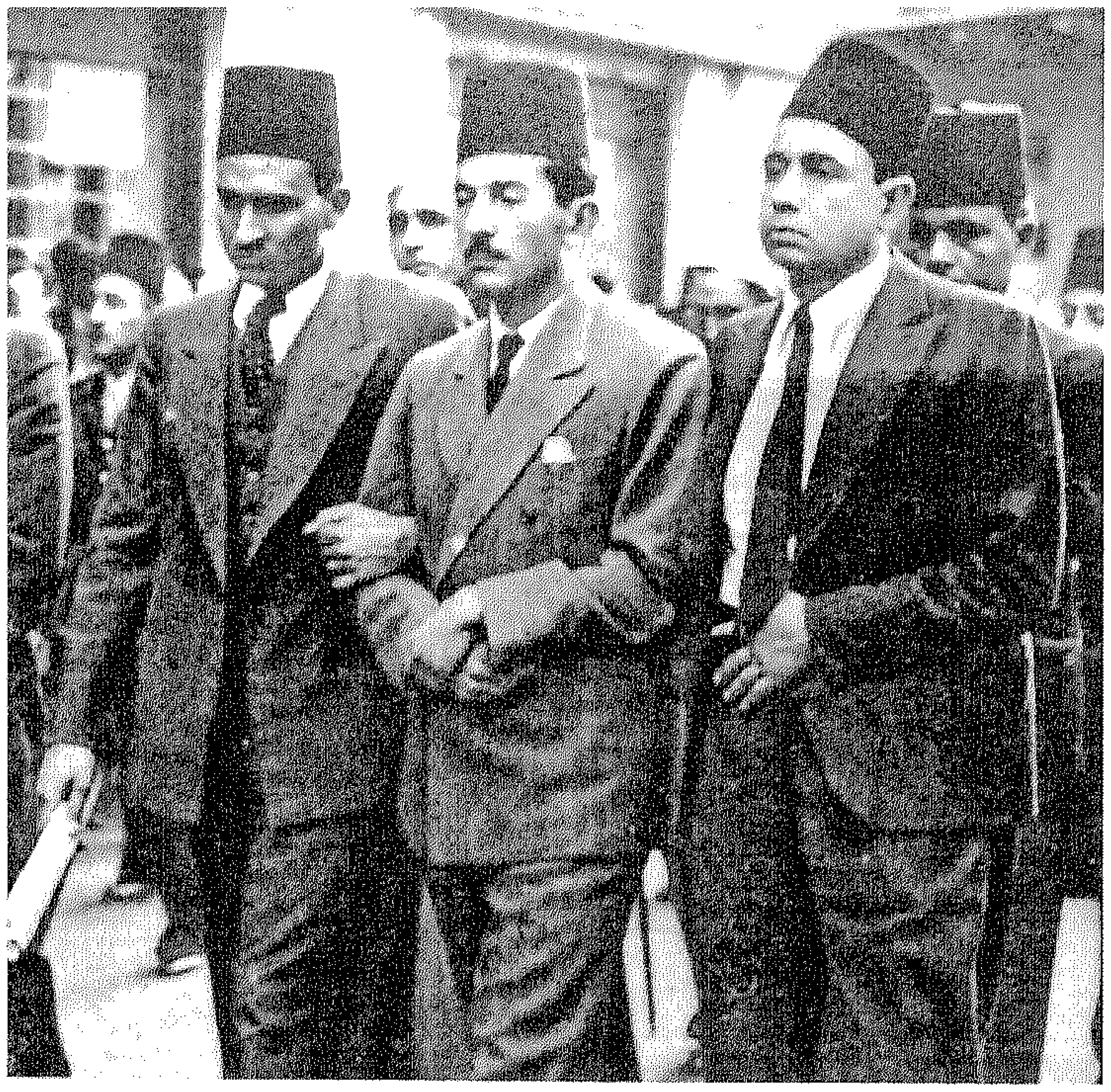
■ ذكريات .. محمد محمود باشا







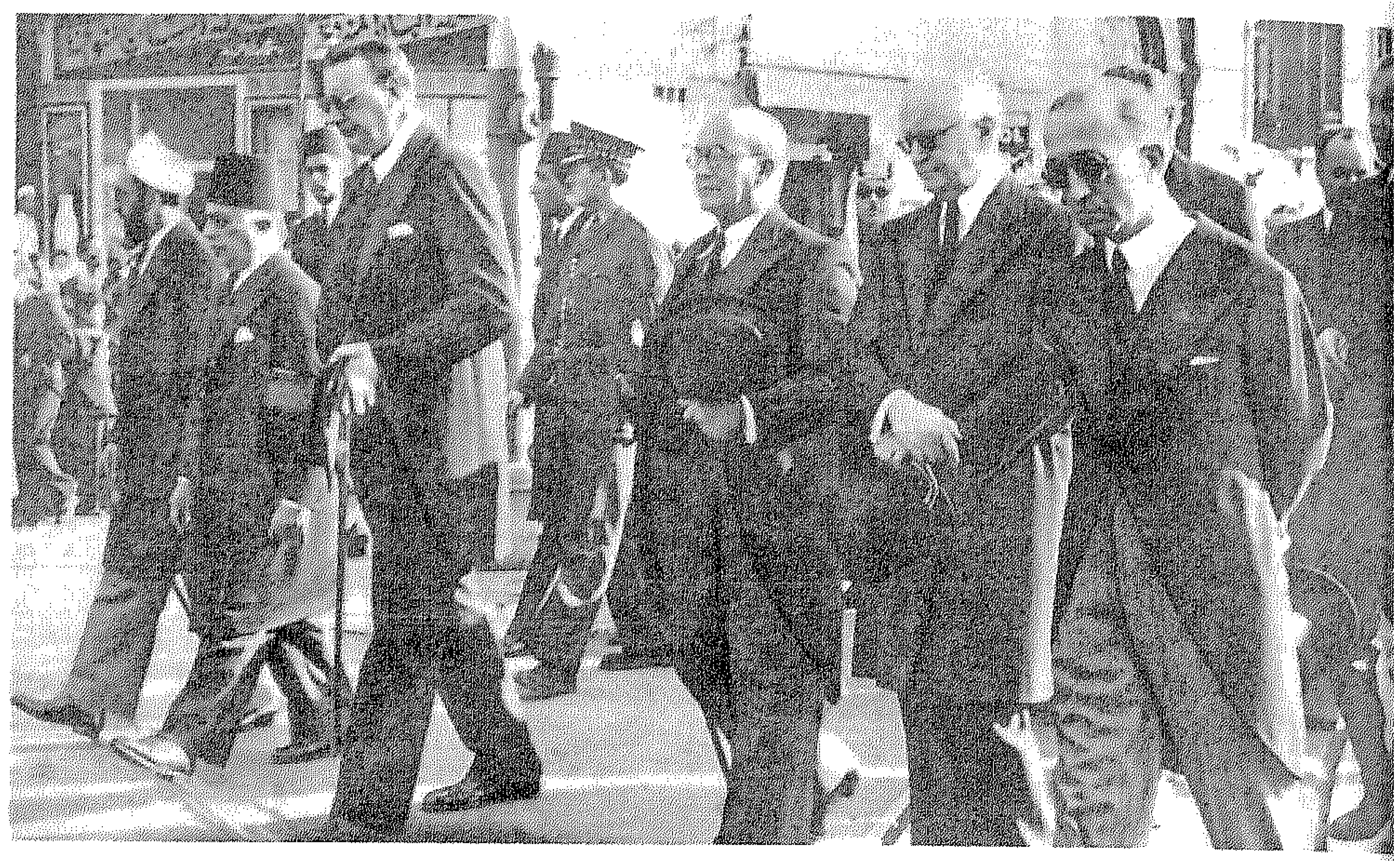




▪ نهاية المشوار .. جنازة محمد محمود باشا











■ خطابات التعزية في وفاة محمد محمود باشا

مجلس الشيوخ

مكتب الرئيس

حضرة الأستاذ المحترم محمود محمد محمود

لقد كان لوفاة والدكم المغفور له محمد محمود باشا
أثر حزن عميق فى نفوس حضرات أعضاء مجلس الشيوخ
فوقفوا - حداداً عليه - جلسة المجلس التى عقدت
فى ٣ فبراير سنة ١٩٤١ وقرروا ابلاغ أسرته الكريمة
شديد أسفهم على هذا المصاب العظيم .
فأرجو أن تتقبلوا وأسرتكم الكريمة من حضرات زملائى
ومنى أجمل عبارات العزاء ،،

القاهرة فى ٤ فبراير سنة ١٩٤١

رئيس مجلس الشيوخ

وزارة الخارجية

سفارة مصر

لندره

بشان :

تحريرا فى .... سنة ١٣٥ (... سنة ١٩٣١)

رقم القيد ....
رقم الملف ....
عدد المرفقات ....

حضرة المحترم محمود محمد بك

بعث السير رجنالد وينجت الى السفارة بكلمة تعزية
فى وفاة المغفور له والدكم وطلب ابلاغها اليكم فأرسل مع هذا
صورة منها . تغمد الله الفقيد برحمته ورضوانه .

ء السفير

■ من رئيس مجلس الشيوخ

■ من السير ريجلند وينجت

CLUB MOHAMED ALY

Le Caire le I3 Mai I94I

Monsieur
Mahmoud Mohamed Bey
I6, Rue El Falaky

Monsieur,

Au nom du Comité du Club Mohamed Aly & en mon nom personnel, nous vous exprimons les profonds regrets que nous causent la perte cruelle que nous avons faite dans la personne du regretté S. E. Feu Mohamed Mahmoud Pacha, notre ami & Membre de notre Comité.

En invoquant sa longue collaboration au Comité & surtout le charme de ses relations, le Comité du Club, dans sa Séance de Mardi I3 Mai crt., s'est recueilli dans un instant de silence en hommage à sa mémoire.

Nous vous prions, Monsieur, de trouver ici l'expression de nos sentiments les plus profonds.

POUR LE COMITE
LE VICE-PRESIDENT
Attihal

Société Fouad Iᵉʳ d'Économie Politique, de Statistique et de Législation.
جمعية فؤاد الأول للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع

AVENUE DE LA REINE NAZLI, No. 15
(ANGLE DU BOULEVARD FOUAD Iᵉʳ)
Boite Postale No. 732
LE CAIRE
Téléphone, No. 52797

حضرة صاحب العزة الاستاذ محمود محمد محمود بك

في اليوم الثامن من الشهر الجاري عقدت الجمعية العمومية لاعضاء جمعية فؤاد الاول للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع فكان في مقدمة اعمالها تأبين المغفور له والدكم العظيم ذلك السياسي القدير مثال الوطنية الصادقة والسيرة الطاهرة الذي فقدت البلاد بوفاته واحدا من ابر ابنائها المخلصين وحرمت الجمعية عضوا من اقدم اعضائها كان يشغل بينهم ارفع مكانة من التجلة والاحترام

وقد عهدت الجمعية العمومية اليّ بهذه المناسبة في ان اقدم اليكم والى بقية اعضاء اسرتكم الكريمة اخلص عبارات التعزية بهذه الخسارة الفادحة وان اعرب لكم بلسان جمعيتنا عما يخالجنا جميعا من الاسى وعما ندين به لذكرى الفقيد من الاخلاص والاجلال

وتفضلوا بقبول اطيب التحية وفائق الاحترام؟

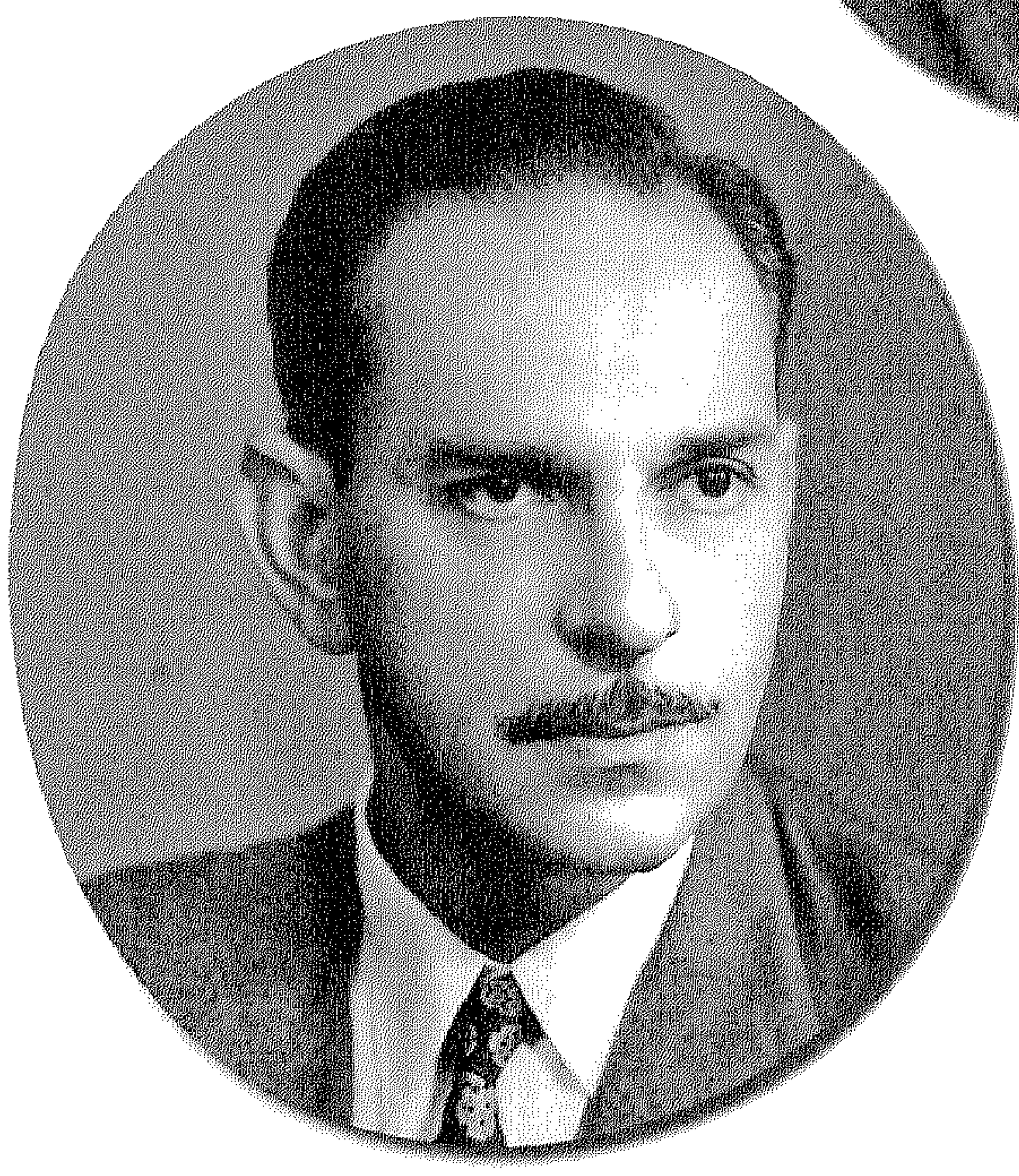
الرئيس
[signature]

القاهرة في ١٠ ابريل سنة ١٩٤١

■ من رئيس جمعية فؤاد الأول للأقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع

■ من رئيس نادي محمد علي







رجال ومعارك



حفني محمود باشا وقضية نزاهة الحكم

يعتبر حفني محمود باشا سليمان من الشخصيات البارزة في العائلة السليمية، فقد برز على الساحة السياسية في مصر، في العديد من المناسبات السياسية؛ حيث كان له الدور الأكبر في تقريب وجهات النظر بين سعد باشا زغلول ومحمد محمود باشا أخيه خلال عام 1925، وهي الوساطة التي أدت إلى ائتلاف الساسة المصريين ضد حكومة أحمد باشا زيوار.

وقد خلف حفني بك محمود سليمان، الكاتب الكبير إبراهيم عبد القادر المازني في رئاسة تحرير جريدة السياسة لسان حال حزب الأحرار الدستوريين في 31 مارس عام 1933، وكان يعاونه الدكتور محمد بك حسين هيكل مديرًا لتحريرها.

وقد اشترك حفني بك محمود مع الدكتور محمد بك حسين هيكل في أشهر حملة صحفية قامت بها "السياسة" على مدى تاريخها وهي حملة "نزاهة الحكم"، من خلال سلسلة من المقالات نشرت في جريدة السياسة خلال الفترة ما بين نوفمبر عام 1933 وأبريل عام 1934[205]، وهي الحملة التي تحولت إلى ساحة المحاكم.

وشهدت ضجة سياسية كبرى فقد استدعي للإدلاء بالأقوال اثنان من رؤساء الوزراء هما: محمد محمود باشا وإسماعيل باشا صدقي، والعديد من الوزراء السابقين ووزراء حكومة عبد الفتاح باشا يحيى، وأدت في النهاية إلى سقوط وزارة عبد الفتاح باشا يحيى. وتعرض حفني بك محمود والدكتور محمد بك حسين هيكل للمحاكمة التي قال عنها معاصروها إنها كانت محاكمة للوزارة القائمة إذ ذاك أكثر مما كانت محاكمة لرئيس التحرير وانتهت المحاكمة ببراءة حفني بك محمود.

وقد ظل حفني بك محمود رئيسًا لتحرير "السياسة" حتى توقفت عن الصدور بعد العدد 4153 (12 نوفمبر عام 1936) ولم يعد لرئاسة تحريرها إلا بعد أن عادت لاشراف الحزب في 2 أبريل عام 1938 فانتقل امتيازها لعبد الجليل أبو سمرة، واستعان حفني بك محمود – بعد تعيين الدكتور محمد باشا حسين هيكل وزيرًا في وزارة محمد محمود باشا – بعبد القادر بك حمزة صاحب البلاغ كمشرف على تحرير الصحيفة غير أن الصحيفة ما لبثت أن توقفت عن الصدور بعد العدد (4367) الصادر في 3 مايو عام 1938، فانقطعت صلته بتحرير الصحيفة وعقب عودتها للصدور في أول ديسمبر عام 1944 اكتفى حفني باشا محمود بكتابة مقال بها.



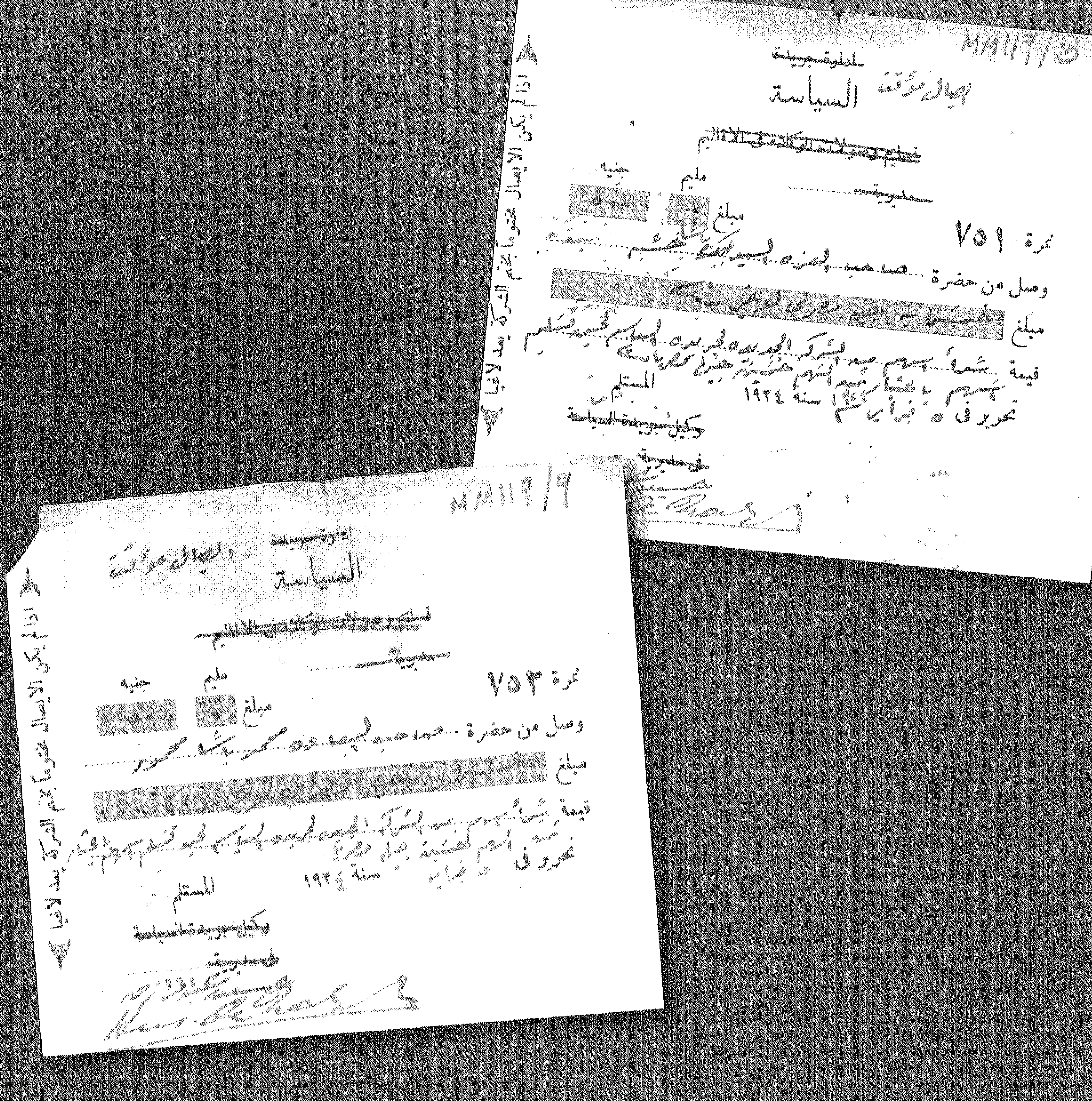
■عبد القادر بك حمزة



■ محمد محمود باشا يدلي بشهادته في قضية نزاهة الحكم



■ إسماعيل باشا صدقي يدلي بشهادته في قضية نزاهة الحكم وسط معارضة حفني بك محمود



MM119/8

إيصال مؤقت

~~إدارة جريدة~~

السياسة

~~قسم تحصيلات الوكلاء في الأقاليم~~

~~مديرية~~

نمرة ٧٥١ مبلغ | مليم ٠٠ | جنيه ٥٠٠

وصل من حضرة صاحب العزة السيد باشا خشبة

مبلغ خمسمائة جنيه مصري لا غير

قيمة

تحريراً في ٥ فبراير سنة ١٩٢٤

المستلم

~~وكيل جريدة السياسة~~

~~في مديرية~~

MM119/9

إيصال مؤقت

~~إدارة جريدة~~

السياسة

~~قسم تحصيلات الوكلاء في الأقاليم~~

~~مديرية~~

نمرة ٧٥٣ مبلغ | مليم ٠٠ | جنيه ٥٠٠

وصل من حضرة صاحب الدولة محمد باشا محمود

مبلغ خمسمائة جنيه مصري لا غير

قيمة

تحريراً في ٥ فبراير سنة ١٩٢٤

المستلم

~~وكيل جريدة السياسة~~

~~في مديرية~~

■ إيصالان تبرع من كل من السيد باشا خشبة ومحمد محمود باشا لجريدة السياسة



■ حفني باشا محمود .. مناوشات وتأملات





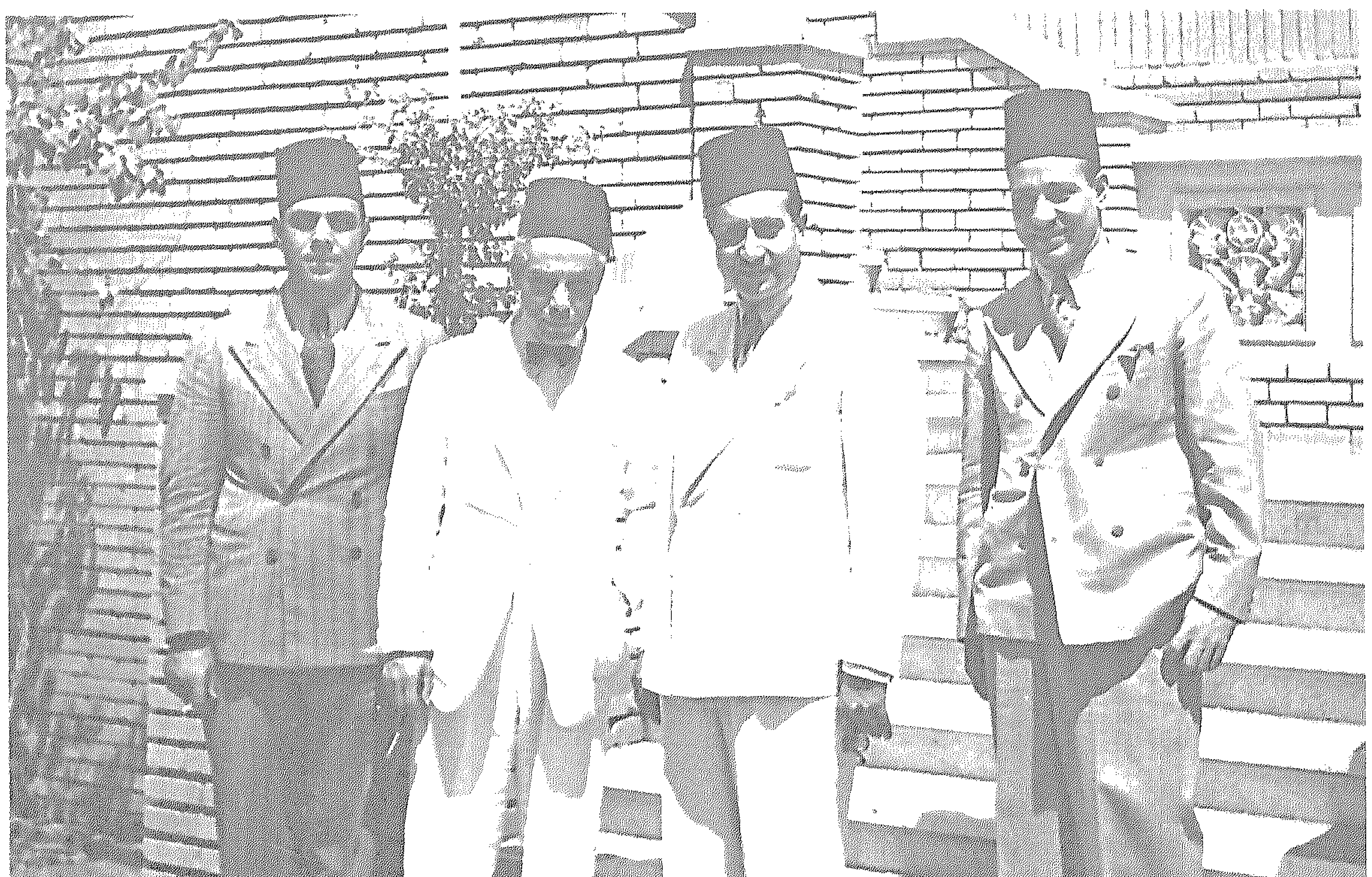


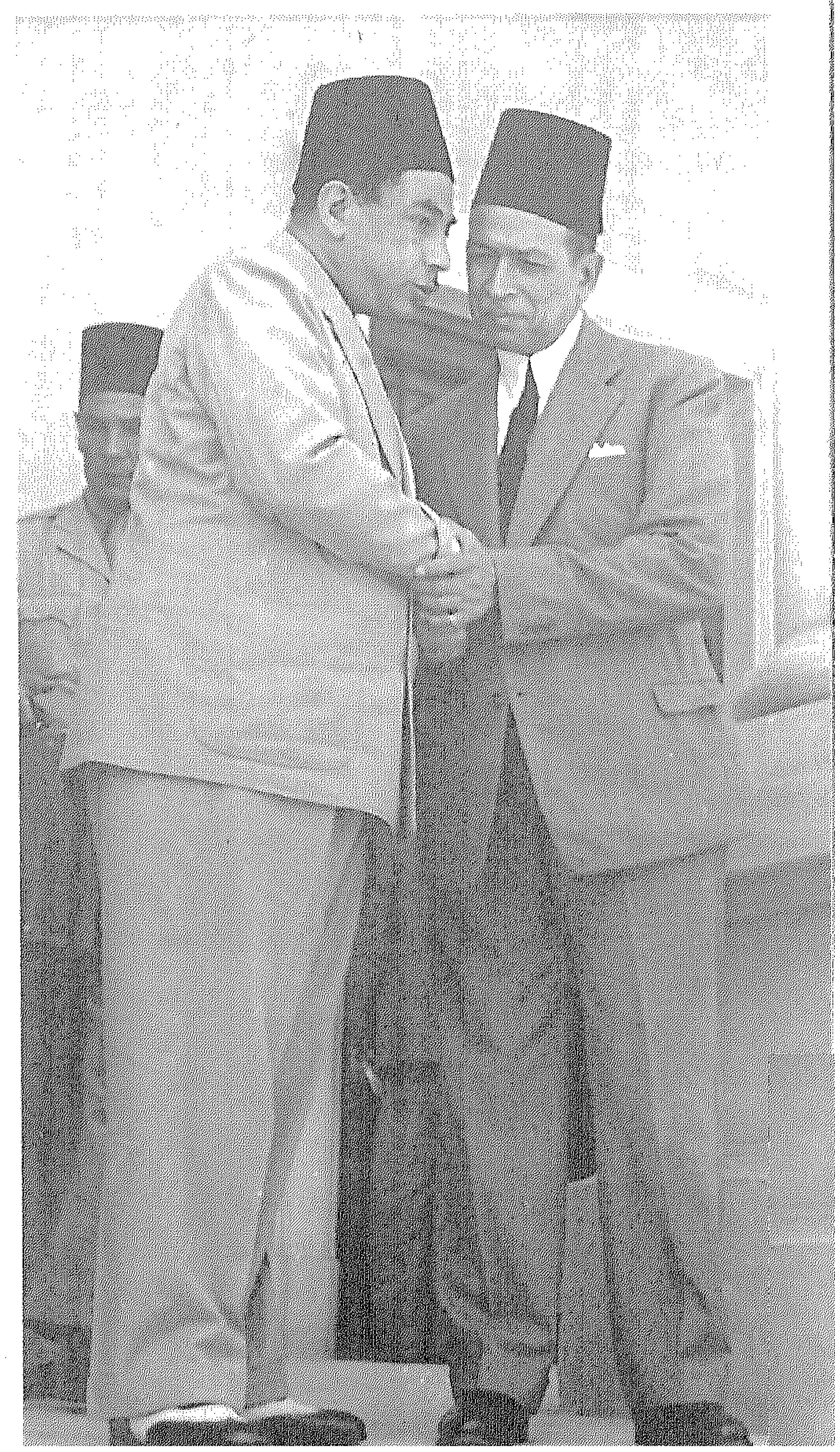


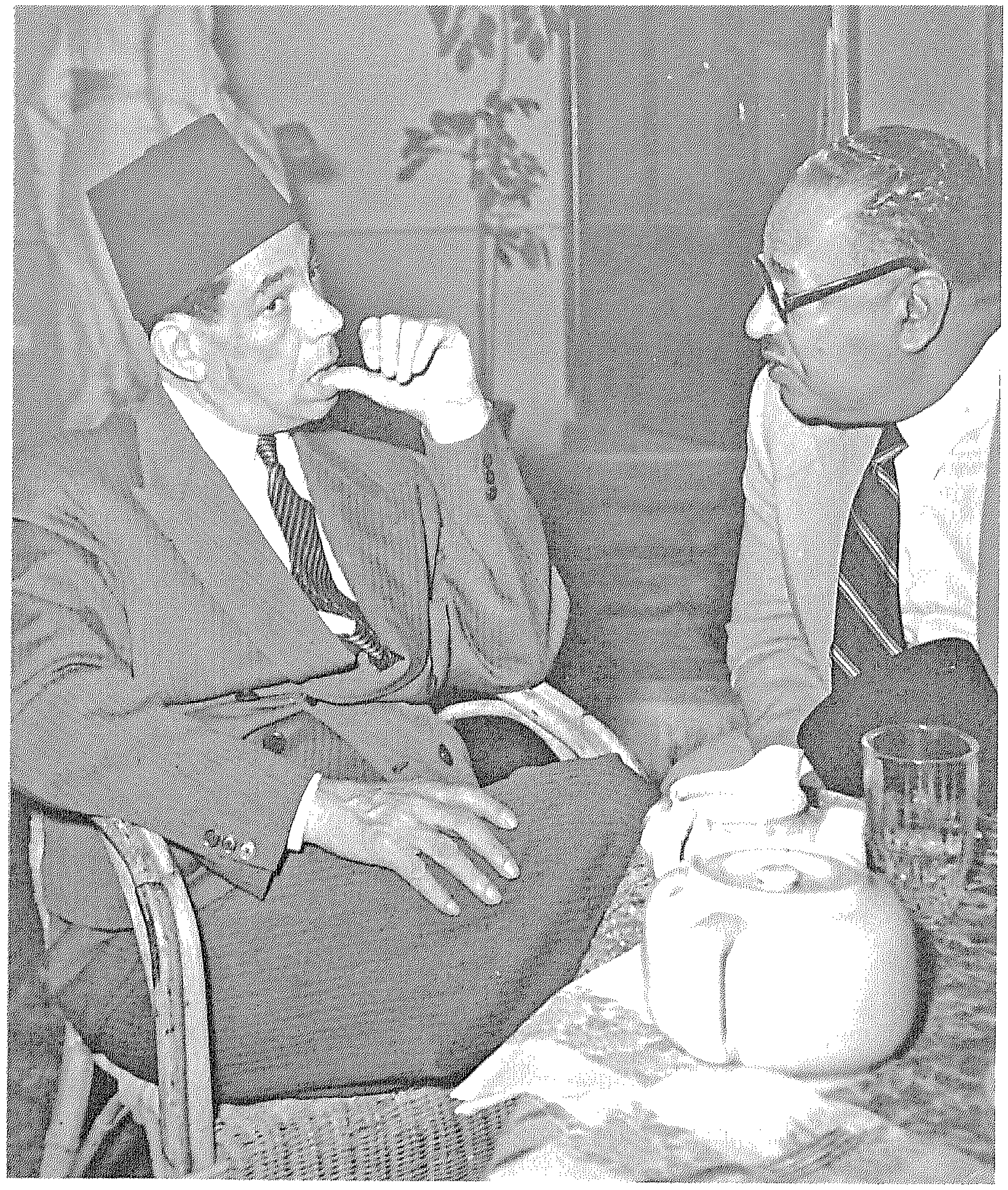


■ مناوشات وتأملات













المملكة المصرية

وزارة المعارف العمومية

شهادة الدراسة الثانوية

القسم الأول

تشهد وزارة المعارف العمومية بأن محمود محمد محمود بن محمد باشا محمود المولود في الأسكندرية في ١٩٠٩ سنة الميلادية جاز امتحان شهادة الدراسة الثانوية (القسم الأول) في شهر يونيه ١٩٢٣ سنة وكان ترتيبه في جدول الامتحان تسعمائة وتسعة عشر بالنسبة الى مجموع الناجحين البالغ عددهم الفين ومائتين وعشرين

القاهرة في ١٩ ذى الحجة ١٣٤١ سنة و ٢ أغسطس ١٩٢٣ سنة

توقيع صاحب الشهادة باللغتين العربية والأفرنكية بخط يده

Mahmoud Mohamed Mahmoud

محمود محمد محمود

كل كشط او تغيير في هذه الشهادة يلغيها

سجلت برقم ٢٩٢

■ شهادة إجتياز محمود أفندي محمد محمود للدراسة الثانوية (القسم الأول)

محمود بك محمد محمود وديوان المحاسبة

استصدرت وزارة حسين باشا سري مرسومًا بتعيين محمود بك محمد محمود رئيسًا لديوان المحاسبة[206]، غير أنه لوجود بعض التجاوزات قدم استقالته من منصبه، فما كان من عضو مجلس الشيوخ مصطفى بك مرعي إلا أن قدم استجوابًا في مجلس الشيوخ في جلستي الإثنين والثلاثاء 29 – 30 مايو عام 1950، حول أسباب تلك الاستقالة، أشار فيه مقدم الاستجواب إلى واقعتين: الواقعة الأولى هي استيلاء كريم باشا ثابت المستشار الصحفي للديوان الملكي وأحد أفراد الحاشية الملكية، على مبلغ خمسة آلاف جنيه من أموال جمعية مستشفى المواساة بالإسكندرية بطريقة مريبة. أما الواقعة الثانية فهي تتعلق بما حدث من تلاعب في صفقات الأسلحة التي تم شراؤها أثناء حملة فلسطين[207].

■ شهادة إجتياز محمود أفندي محمد محمود للدراسة الثانوية (القسم الثاني)


الدولة المصرية
وزارة المعارف العمومية
شهادة الدراسة الثانوية
القسم الثاني الأدبي

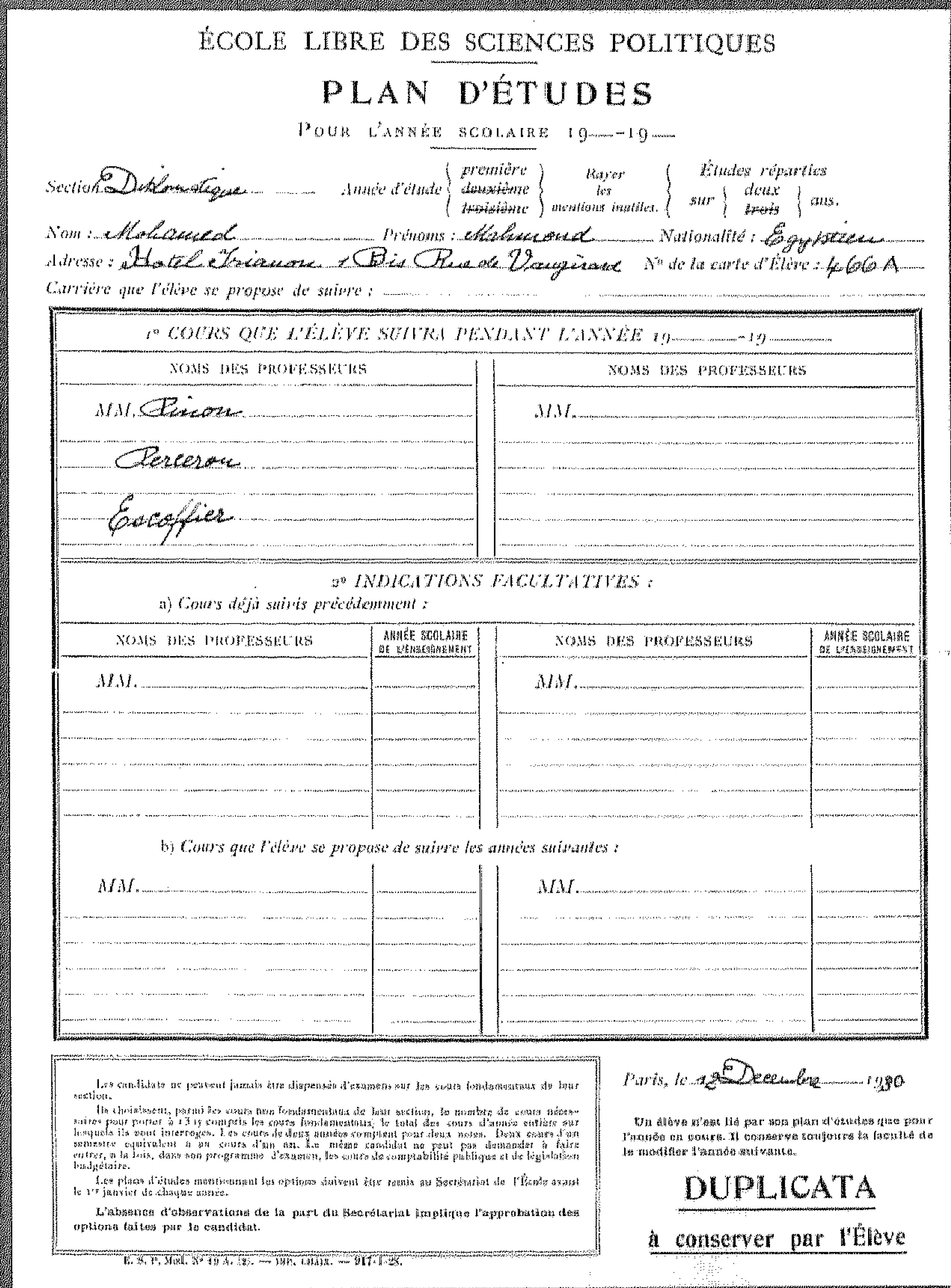
تشهد وزارة المعارف العمومية بأن محمود محمد محمود بن محمد باشا محمود المولود في الاسكندرية في سنة ١٩٠٩ الميلادية جاز امتحان شهادة الدراسة الثانوية (القسم الثاني) الأدبي في شهر يونيه سنة ١٩٢٥ وكان ترتيبه في جدول الامتحان السابع عشر بالنسبة الى الناجحين البالغ عددهم أربعمائة وستة وتسعين

القاهرة في ٤ صفر سنة ١٣٤٤ و ٢٣ اغسطس سنة ١٩٢٥

وزير المعارف العمومية

محمود محمد محمود
Mahmoud Mohamed Mahmoud

سجلت برقم ٦٤



ÉCOLE LIBRE DES SCIENCES POLITIQUES

PLAN D'ÉTUDES

POUR L'ANNÉE SCOLAIRE 19—-19—

Section Diplomatique — Année d'étude { première / ~~deuxième~~ / ~~troisième~~ } Rayer les mentions inutiles. { Études réparties sur { deux / ~~trois~~ } ans.

Nom : Mohamed — Prénoms : Mahmoud — Nationalité : Egyptien

Adresse : Hotel Trianon 1 Bis Rue de Vaugirard — N° de la carte d'Élève : 466 A

Carrière que l'élève se propose de suivre :

1° COURS QUE L'ÉLÈVE SUIVRA PENDANT L'ANNÉE 19—-19—

NOMS DES PROFESSEURS	NOMS DES PROFESSEURS
MM. Pinon	MM.
Perceron	
Escoffier	

2° INDICATIONS FACULTATIVES :

a) Cours déjà suivis précédemment :

NOMS DES PROFESSEURS	ANNÉE SCOLAIRE DE L'ENSEIGNEMENT	NOMS DES PROFESSEURS	ANNÉE SCOLAIRE DE L'ENSEIGNEMENT
MM.		MM.	

b) Cours que l'élève se propose de suivre les années suivantes :

MM.		MM.	

Les candidats ne peuvent jamais être dispensés d'examens sur les cours fondamentaux de leur section.

Ils choisissent, parmi les cours non fondamentaux de leur section, le nombre de cours nécessaires pour porter à 13 (y compris les cours fondamentaux) le total des cours d'année entière sur lesquels ils sont interrogés. Les cours de deux années comptent pour deux notes. Deux cours d'un semestre équivalent à un cours d'un an. Le même candidat ne peut pas demander à faire entrer, à la fois, dans son programme d'examen, les cours de comptabilité publique et de législation budgétaire.

Les plans d'études mentionnant les options doivent être remis au Secrétariat de l'École avant le 1er janvier de chaque année.

L'absence d'observations de la part du Secrétariat implique l'approbation des options faites par le candidat.

E. S. P. Mod. N° 19 A. (2). — Imp. Chaix. — 917-1-28.

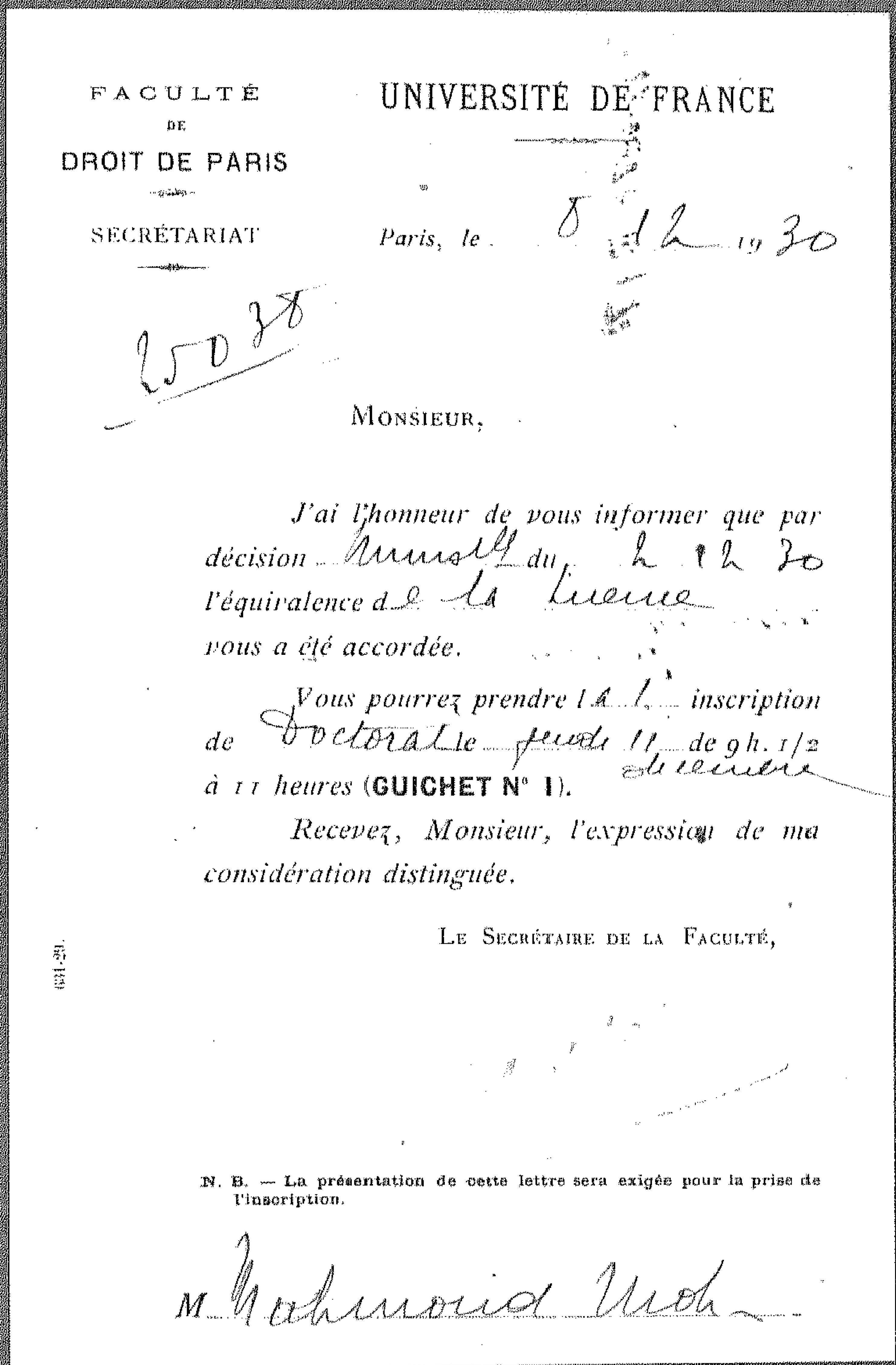
Paris, le 12 Décembre 1930

Un élève n'est lié par son plan d'études que pour l'année en cours. Il conserve toujours la faculté de le modifier l'année suivante.

DUPLICATA

à conserver par l'Élève

■ خطة دراسة خاصة بمحمود محمد محمود في المدرسة الحرة للعلوم السياسية



FACULTÉ DE DROIT DE PARIS

SECRÉTARIAT

UNIVERSITÉ DE FRANCE

Paris, le 8 12 1930

25038

MONSIEUR,

J'ai l'honneur de vous informer que par décision [illegible] *du* 2 12 30 *l'équivalence de la licence vous a été accordée.*

Vous pourrez prendre la 1 inscription de Doctorat *le* jeudi 11 décembre *de 9 h. 1/2 à 11 heures* (**GUICHET N° 1**).

Recevez, Monsieur, l'expression de ma considération distinguée.

LE SECRÉTAIRE DE LA FACULTÉ,

631-29.

N. B. — La présentation de cette lettre sera exigée pour la prise de l'inscription.

M Mahmoud Moh

■ خطاب من كلية الحقوق جامعة فرنسا إلى محمود بك محمد محمود حول أحقيته في إجراء الدراسات العليا





▪ كريم باشا ثابت

▪ حسين باشا سري



■ محمود بك محمد محمود وحوار مع عثمان باشا محرم



■ استماع وانصات من محمود بك محمد محمود رئيس ديوان المحاسبة

قضية مستشفى المواساة

قام مصطفى بك مرعي بعرض تلك القضية التي دارت حول حصول كريم باشا ثابت المستشار الصحفي للديوان الملكي على خمسة آلاف جنيه من الدكتور أحمد باشا النقيب مدير مستشفى المواساة بدون وجه حق، مما أثار رئيس ديوان المحاسبة محمود بك محمد محمود، فانتقد هذا التصرف، وطلبت الوزارة من محمود بك رفع هذه العبارة من التقرير الخاص بالديوان، فرفض مما أحدث أزمة رفع أمرها إلى القصر، وأمام إصرار محمود بك على رفضه قدم استقالته، فقبلت فور تقديمها، وعين أحمد بك إبراهيم وكيل الديوان رئيسًا له[208].

تجاوزات حملة فلسطين

وكانت المسألة الثانية التي تضمنها الاستجواب مسألة نفقات حملة فلسطين والتجاوزات التي أحدثها تخويل السلطة للجنة الاحتياجات بالقوات المسلحة لإبرام الصفقات، وتجاوزات موردي الأسلحة خاصة رودي رجيله، حيث أثبتت تقارير الخبراء عدم كفاءة الأسلحة الموردة ووجود رشاوى وعمولات وتجاوزات في الاسعار[209].

وفي أثناء نظر الاستجواب وقف الدكتور محمد باشا حسين هيكل موقفه الحر العظيم، وتصدى لنفوذ وسلطان حاشية الملك فاروق الأول، فأتاح لأعضاء المجلس إثارة القضية وبحثها، ودون أن يرهبه أن تكون حاشية الملك فاروق الأول نفسه هو المسئول عن هذه الحادثة. فلما أثار الاستجواب غضب القصر، بُذلت المساعي لتخفيف الأزمة بينه وبين الدكتور محمد باشا حسين هيكل، فاقتُرِح أن يلقي الدكتور محمد باشا حسين هيكل كلمة في المجلس يكون فيها ترضية للقصر، ولكنه رفض وأعلن قولته المأثورة في المجلس: "إنني في هذا الكرسي لحفيظ على الدستور"[210].

وعقابًا لمن أثار الاستجواب ومن شجعوا عليه، صدر مرسوم 17 يوليو عام 1950 بتعيين زكي باشا العرابي رئيسًا لمجلس الشيوخ، وإسقاط العضوية عن خمسة عشر عضوًا وعلى رأسهم الدكتور محمد باشا حسين هيكل وأحمد باشا لطفي السيد ومصطفى بك مرعي وإبراهيم باشا عبد الهادي. وعندما اعترض النائبان عبد السلام بك الشاذلي وحافظ بك رمضان، وطلبا باسم المعارضة مناقشة دستورية، مُنعا من الكلام بقرار مبيت من الأغلبية، التي تكونت بتعيين من حلوا محل الذين أسقطت عضويتهم[211].

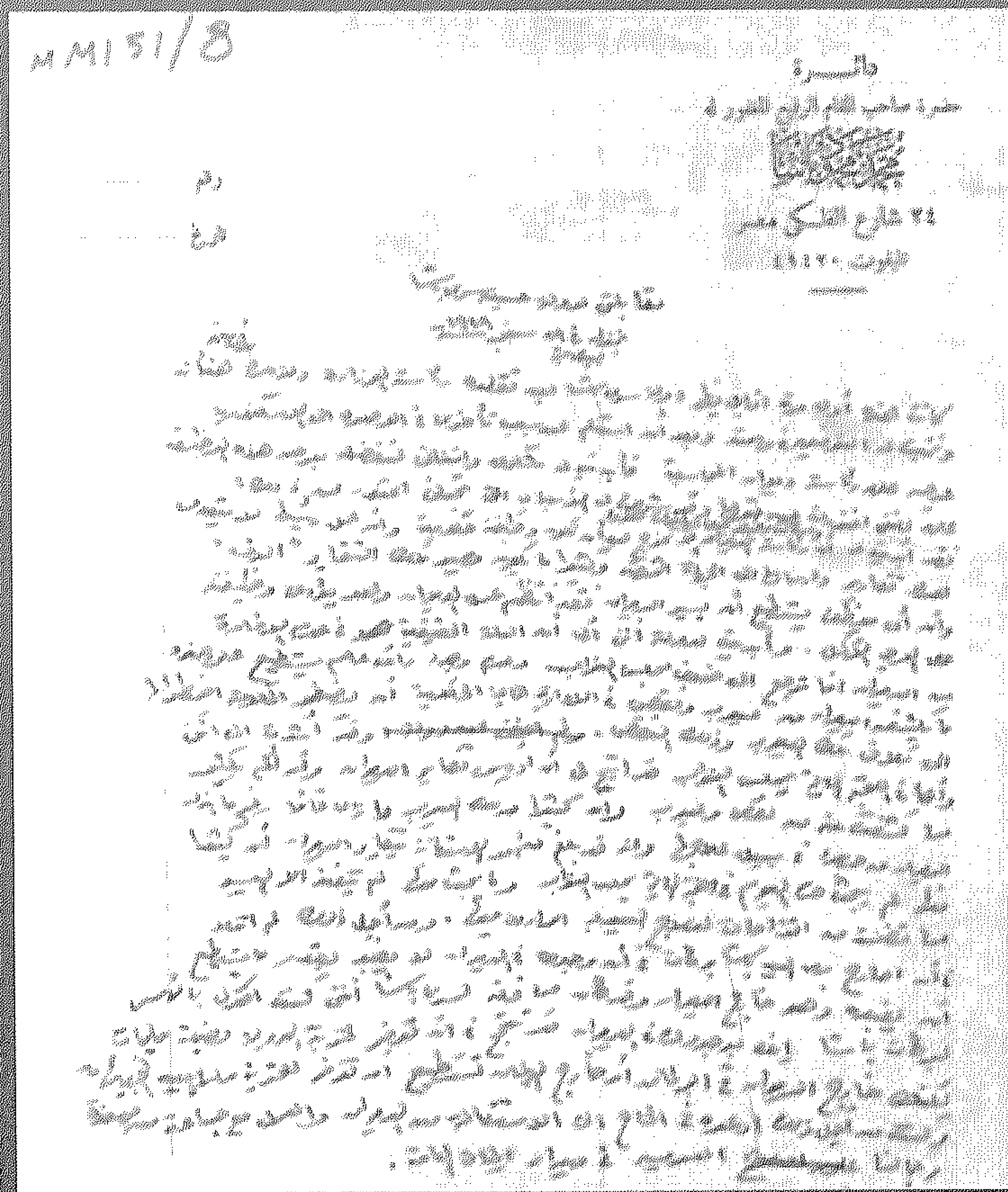




■ زكي باشا العرابي رئيس مجلس الشيوخ في ضيافة مصطفى باشا النحاس

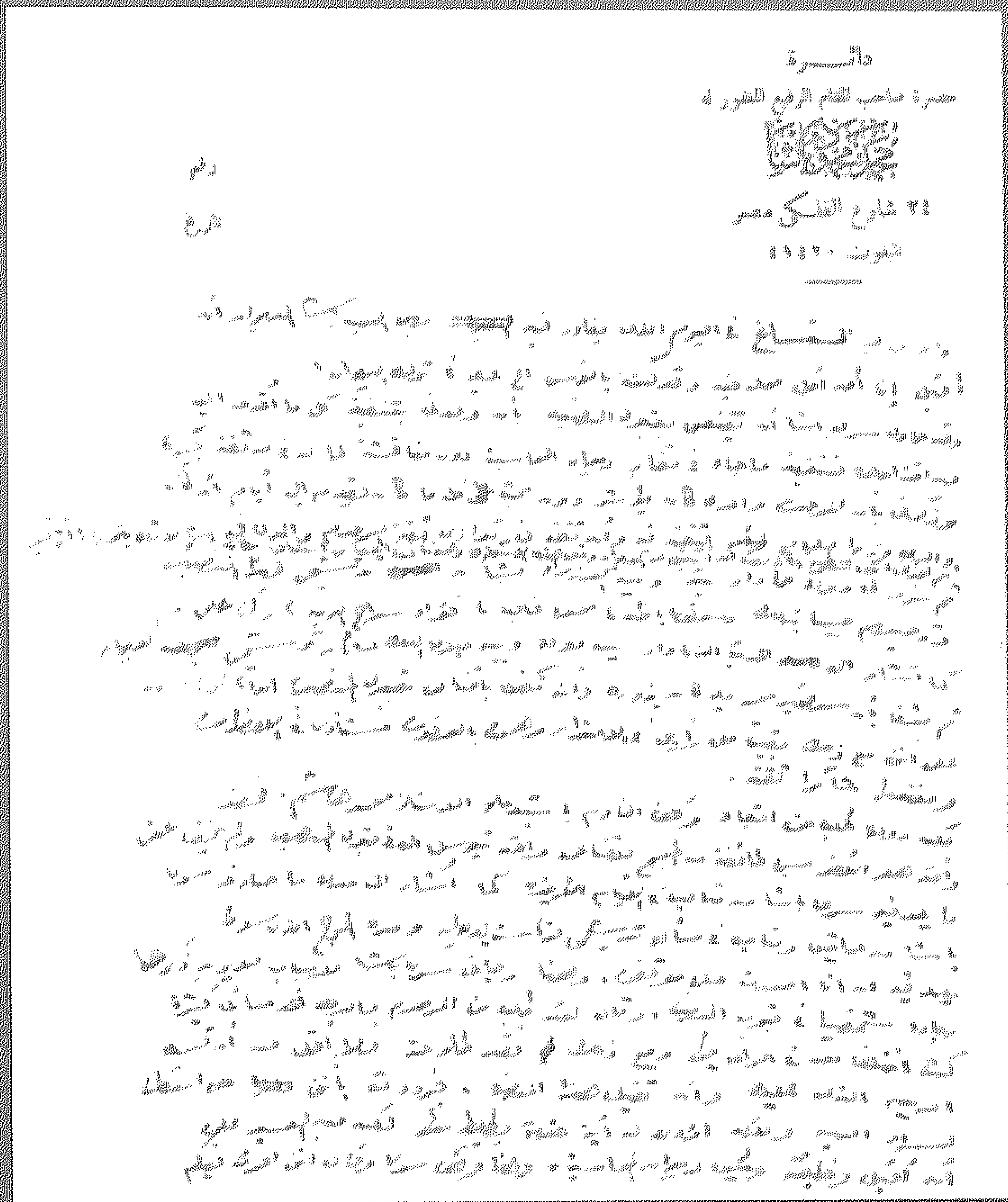


■ فؤاد باشا سراج الدين

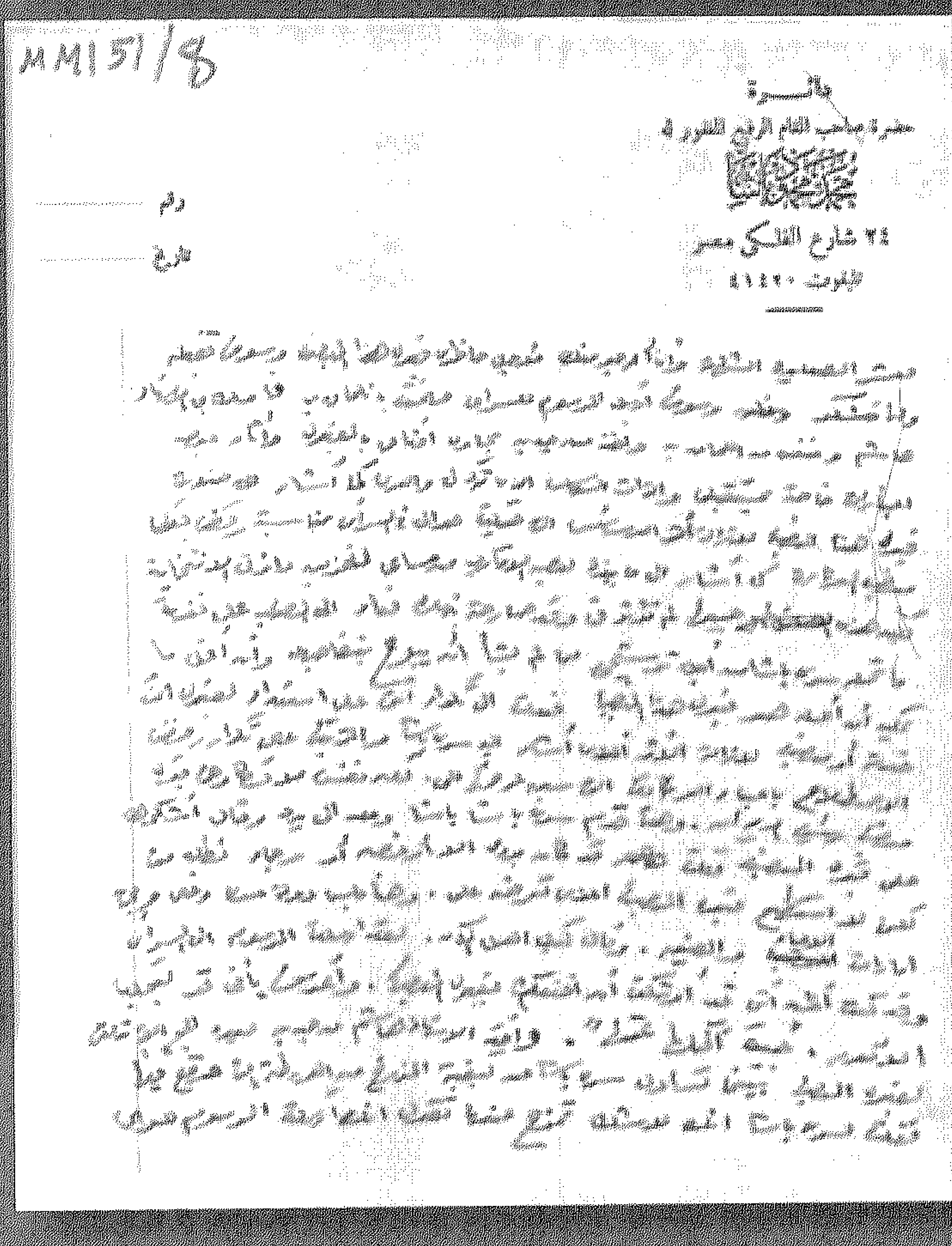

MM151/8

دائـــرة
حضرة صاحب المقام الرفيع المغفور له
محمد محمود باشا
٢٤ شارع الفلكي مصر
تليفون ٤١٤٢٠

رقم
تاريخ

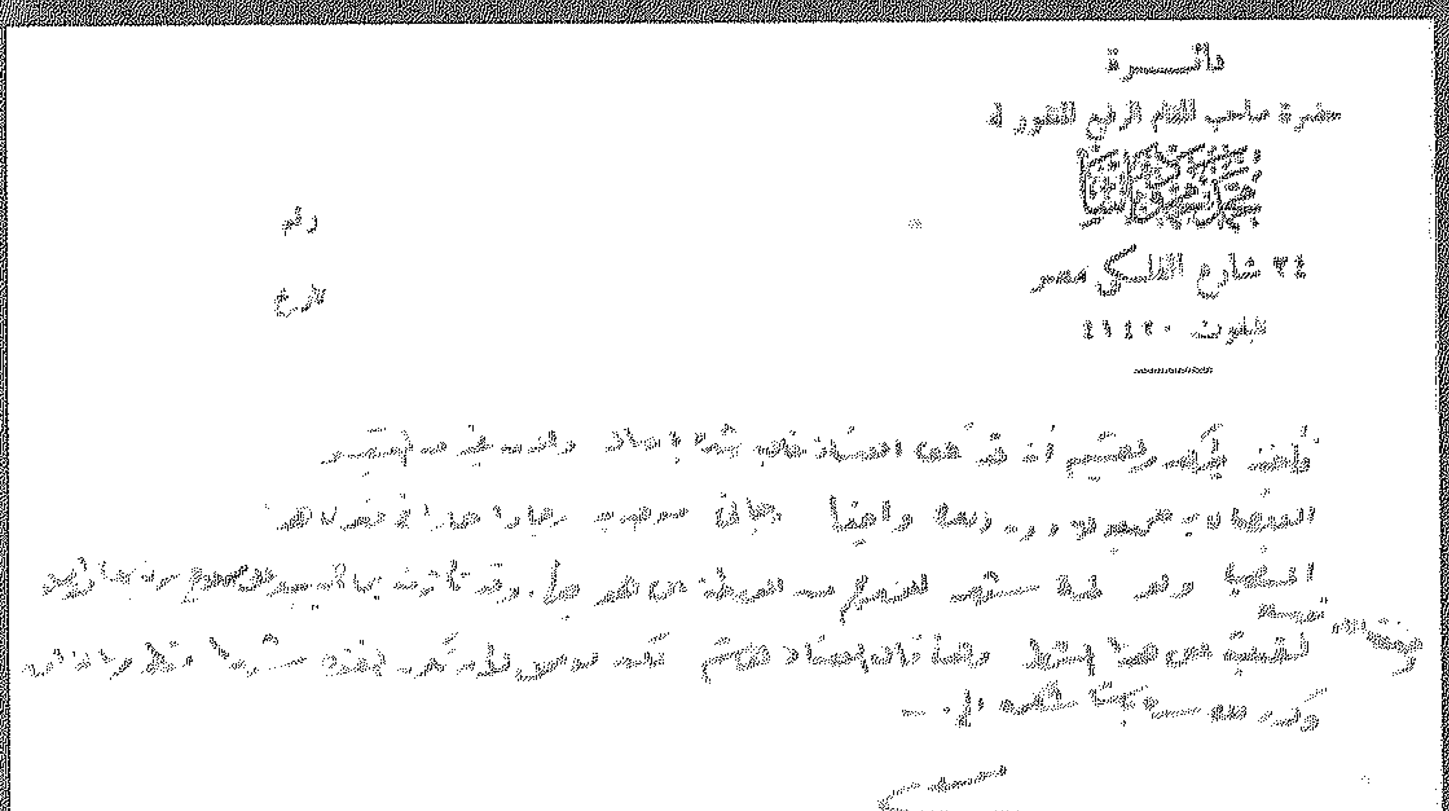

دائـــرة
حضرة صاحب المقام الرفيع المغفور له
محمد محمود باشا
٢٤ شارع الفلكي مصر
تليفون ٤١٤٢٠

رقم
تاريخ


MM151/8

دائـــرة
حضرة صاحب المقام الرفيع المغفور له
محمد محمود باشا
٢٤ شارع الفلكي مصر
تليفون ٤١٤٢٠

رقم
تاريخ


دائـــرة
حضرة صاحب المقام الرفيع المغفور له
محمد محمود باشا
٢٤ شارع الفلكي مصر
تليفون ٤١٤٢٠

رقم
تاريخ

■ وثائق التلاعب في تكاليف حملة فلسطين (من صفحة 314 – 329)

ملاحظات على تقرير لجنة احتياجات الجيش ① "وزارة الحربية" ١٧ اكتوبر

[illegible]

١. لم استبين ما اذا كانت وزارة الحربية قد [illegible] مرتبات الاسلحة والذخائر التي [illegible] سنتي ٤٧ و ٤٨.
وانه يشير التقرير الى انه لم [illegible] حرب فلسطين
وقد كان من المفيد أن [illegible] بتفصيل هذه المرتبات من الاسلحة والذخائر من حيث الكمية والنوع والثمن
وما دفع منه [illegible] قبل الحملة وما [illegible] قرار الحظر [illegible] اثناء الحملة. [illegible] ص ٥ من التقرير
[illegible] ص ٧

٢. تشير المذكرة الى [illegible] الخاصة [illegible] الاسلحة والمعدات والذخائر ثم تشير الى [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] الاسلحة والذخائر التي وردت [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] الخارج.
(٣) [illegible]

القطع البحرية : [illegible]
[illegible]

الطائرات : [illegible] ٢٨ طائرة [illegible]
[illegible]
[illegible] Vampire, Meteor [illegible]
[illegible]
[illegible]

[illegible]
[illegible]

[illegible]

السيارات [illegible] ٦٠٠٠ سيارة [illegible]
[illegible]

MM151/14

②

التعيينات : ص ١٩ [illegible]
[illegible] ٩٥٠٠٠ [illegible]

أوامر الاستيراد والتكاليف : [illegible]
[illegible]

الرقابة المالية : ص ٢٢
[illegible]
[illegible]

مستشفى : [illegible]

[illegible] ١٩٤٩

MM120/1

ينظر ملف (٤٥) وزير المالية.

رقم ١-١/٧٠

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء

اتشرف بأن ابعث الى دولتكم مع هذا بصور من بعض الكتب التى ارسلناها اخيرا الى معالى وزير المالية ، متضمنة المسائل الآتى بيانها ، وذلك رجاء التفضل بالاحاطة :

١ـ اقتراح الديوان استخدام جانب من رصيد الدولارات الامريكية الذى يتوافر لمصر فى الوقت الحاضر فى الحصول على الذهب ، واتخاذ ذلك وسيلة لتدعيم غطاء البنكنوت المصرى فى المستقبل ، وما يراه الديوان من ان يكون هناك نظام معين للتصرف فى العملات الصعبة الناشئة عن عمليات بيع القطن باسعار مخفضة ، يكون ملحوظا فيه قصر استخدام تلك العملات على شراء الضرورى من السلع والخدمات ، دون ان يكون لمواد الترف او نفقات السياحة نصيب فى ذلك كله .

٢ـ ما يراه الديوان بشأن وقف العمل بالطريقة الاستثنائية المتبعة الآن فى الصرف من الاعتمادات الاضافية المخصصة لحملة فلسطين ، والعودة منذ الآن الى الطريقة العادية المتبعة فى انفاق الاموال العامة ، والتقيد باحكام التعليمات والقواعد المالية المقررة لدى الصرف من الاعتمادات الاضافية المذكورة .

٣ـ رأى الديوان بشأن وقف اعفاء القوات البريطانية من رسم الانتاج المقرر على ما تشتريه من المنتجات المحلية ، ومطالبتها بما هو مستحق عليها من ذلك الرسم .

٤ـ ما يراه الديوان بشأن معاملة السلطات العسكرية البريطانية فى حدود المسموحات المقررة باتفاقية عام ١٩٢١ ، ووقف العمل بالاعفاءات والميزات الممنوحة لتلك السلطات اثناء الحرب العالمية الاخيرة ، ومطالبة تلك السلطات بالفروق المستحقة عليها .

وتفضلوا دولتكم بقبول فائق الاحترام ،،

تحريرا فى ٢ نوفمبر سنة ١٩٤٩

رئيس ديوان المحاسبة	
امضاء	امضاء
(محمود محمد محمود)	(احمد محمد ابراهيم)

صورة طبق الاصل

MM122/34

٤/٢ـ٦٨

وصل اصل من معالى وزير المالية بتاريخ ١٧ نوفمبر ١٩٤٩ بانه طرحت قيد البحث للعرض على مجلس الوزراء والاصل محفوظ بالملف ٦٨ـ٢/٤

٢٨/١١/١٩٤٩

حضرة صاحب المعالى وزير المـــــالية

نتشرف بان ننهـــى الى معاليكم اننا كنا قد بعثنا الى معالى وزير الماليـــة السابق بكتابنا رقم ٦٨ـ٢/٤/٥٠٧٤ المؤرخ فى ٢٩ اكتوبر سنة ١٩٤٩ منوهـــين فيه بما نراه من ضرورة العدول عن اتباع الطريقة الاستثنائية التى لا تزال تجرى عليها وزارة الحربية والبحرية لدى الصرف من الاعتمادات الاضافية المخصصة لحملة فلسطين ، والعودة منذ الآن الى الطريقة العادية المتبعة فى انفاق الاموال العامة والتقيـــد باحكام التعليمات والقواعد المالية المقررة لدى الصرف من المبالغ الاضافية المخصصـــة للحملة المذكورة ، اسوة بباقى اعتمادات الميزانية ، وذلك نظرا الى انه لم يعـــد هناك ما يبرر الاستمرار فى انفاق هذه الاموال دون التقيد بالانظمة واللوائح الماليـــة المقررة ، لا سيما اذا لوحظ ان الحكومة قد عمدت الى اصدار بعض القروض لتغطيـــة هذه النفقات ، وهو ما يتطلب فى ذاته غاية الحرص فى انفاقها .

ولما كنا لم نتلق اجابة عن كتابنا المذكور حتى الآن . وكنا من جهة اخــــرى شديدى الحرص على الوقوف على رأى معاليكم فى هذا الموضوع . فقد رأينا ان نعاود الكتابة فيه ، رجاء التفضل بموافاتنا برأيكم بشأنه .

واننا لنرجـو ، اذا كانت وجهة نظر معاليكم مطابقة للرأى الذى نقول به ، ان تتفضلوا بعرض الامر على مجلس الوزراء للنظر فى وقف العمل بالقرار الذى كـــان قد اصدره فى ١٣ مايو سنة ١٩٤٨ باعفاء وزارة الحربية والبحرية من القيود والاجراءات المالية المقـــررة فيما يختص بالصرف من الاعتمادات الاضافية المذكورة .

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحـــترام ،،

تحريرا فى ١٥ نوفمبر ١٩٤٩

رئيس
ديوان المحاســـــبة

صورة طبق الاصـــــل

MM122/33

١٧/٢ـ٦٨
٥٣١٠

بخصوص التزوير فى صرف المكافآت والعلاوات الاستثنائية لقوات الجيـــش

(ســـــرى)

حضرة صاحب المعـــــالى وزير المالية

نتشرف بان ننهـــى الى معاليكم ان الديوان قد اكتشف اثناء مراجعته لمستندات مصروفات حملة فلسطـــين تزويرا فى بصمات وتوقيعـــات استلام المكافآت والعـــلاوات الاستثنائية ومرفق مع هـــذا صورة مما حررناه اليوم فى هذا الصـدد لحضرة صاحـــب المعالى وزير الحربية والبحـــرية رجاء التكرم بالعلم واتخاذ ما ترونه بشأنه .

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحـــترام ،،

١٥ نوفمبر ١٩٤٩

رئيس
ديوان المحاسبة

مرفقات
١٤

المرفقات موجودة بالملف الخاص بالمكاتبات والمتبادلة بين معالى رئيس الديوان ومعالى وزير الحربية والبحرية

ظروف استقالتي من ديوان المحاسبة

اتصل بي دولة فؤاد سراج الدين باشا يوم ١٩ ... [illegible]

[illegible]

المقابلة ... [illegible] ... يوم ١٨ ابريل ... [illegible]

[illegible]

ثم قال لي فؤاد باشا ... [illegible]

[illegible]

MM122/22

حضرة صاحب المعالي وزير المالية

أتشرف بأن أشير الى معاليكم أن الفقرة الأخيرة من المادة ١٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٢ الخاص بانشاء ديوان المحاسبة تنص على أن أحكام هذا القانون تسرى على حساب كل هيئة تمنح لها الحكومة من جزء من مال الدولة لغرض الاستغلال .

وتنفيذا لأحكام هذه المادة طلب الديوان الى وزارة المالية بكتابه الدوري رقم ٨١-٢/١ في ٢٢ مارس سنة ١٩٤٨ موافاته ببيان شامل عن الهيئات التي تمنح لها الحكومة من جزء من مال الدولة لغرض الاستغلال وقيمة المبلغ المستثمر والشروط المتفق عليها مع كل هيئة - مع تكليف الهيئات المذكورة بموافاة الديوان بتقاريرها السنوية وبحساباتها الختامية اعتبارا من الحسابات الختامية المنتهية في ٣١/١٢/١٩٤٧ مع ورود حساباتها من المراقبين المحاسبين وذلك لكي يتولى الديوان فحص التقارير السنوية والحسابات الختامية الواردة من هذه الهيئات ويقوم بالتفتيش عليها محليا في مقر أعمالها كلما دعت الضرورة .

وقد تبين من رد الوزارة بكتابيها المؤرخين ٦/٤/١٩٤٩ و١٩/٥/١٩٤٩ أن بنك التسليف الزراعي والتعاوني هو أحد هذه الهيئات وأن المبلغ المستثمر هو ٧٥٠،٠٠٠ جنيها حصة الحكومة في رأس المال (وذلك بخلاف القروض الممنوحة للبنك وقدرها ٤،٥٠٠،٠٠٠ جنيها) كما أشارت الوزارة الى أنها طلبت الى البنك موافاة الديوان بتقاريره السنوية والحسابات الختامية . وقد قام البنك بارسال حسابي السنتين ١٩٤٧ و١٩٤٨ الى الديوان رفق كتابه المؤرخ ١٥ مايو سنة ١٩٤٩ .

وفي أكتوبر سنة ١٩٤٩ انتدب الديوان بعض مفتشيه للبدء في مراجعة حسابات البنك عن السنة المالية ١٩٤٨ . غير أنهم لم يتمكنوا من مباشرة العمل اذ طلب سعادة عضو مجلس الادارة المنتدب اتاحة الفرصة

MM122/22

الكافية لدراسة مدى حق الديوان في رقابة حسابات البنك مع وزارة المالية .

ولما لم يبلغ الديوان نتيجة هذه الدراسة بالرغم من مضي أكثر من شهرين طلب الى المفتشين المعهود اليهم مراجعة حسابات البنك مباشرة عملهم في ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٩ غير أن سعادة عضو مجلس الادارة المنتدب اعتذر أيضا عن عدم تمكينهم من اداء هذه المهمة بدعوى أنه لم يتلق بعد رأي مجلس الدولة - عن طريق وزارة المالية - في مدى حق الديوان في هذه المراجعة وانه سيوافي الديوان بالنتيجة بعد عرض رأي مجلس الدولة على مجلس ادارة البنك .

وازاء ذلك نرجو التفضل بتوجيه نظر البنك الى تمكين الديوان من مباشرة اختصاصاته المنصوص عليها في قانون انشائه وتيسير مهمة مفتشيه .

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام .

رئيس
ديوان المحاسبة

تحريرا في ٤ يناير ١٩٥٠

MH122/10

اجازة صرف ثمن ادوات مكتبية فاخرة بالخصم على اعتماد حملة فلسطين

سرى

مرفقات واحد

حضرة صاحب المعالى وزير المالية

نتشرف بان نرفع بهذا صورة من الكتاب الذى وجهناه الى حضرة صاحب المعالى وزير الحربية والبحرية بشأن شراء أدوات فاخرة للسلاح البحرى الملكى والخصم بقيمتها على اعتماد حملة فلسطين .

وإذ كان وكيل حسابات الوزارة المذكورة قد أجاز صرف قيمة هذه الأدوات بالمخالفة للمادة الثانية من قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٠ أغسطس سنة ١٩٤٥

لهذا رأينا أن نكتب لمعاليكم رجاء التفضل بالنظر فى مسئوليته والأفادة

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام ...

تحريرا فى ٢ فبراير سنة ١٩٥٠

رئيس
ديوان المحاسبة
(محمود محمد محمود)
توقيع

ملخص الوقائع ما انتهى اليه أمر تحقيق حادث انفجار [illegible] بالقلعة

في ٢٤ يناير ١٩٤٩ [illegible] أرسل الديوان لحضرة [illegible] ... أرجو التكرم [illegible] التحقيق [illegible] ... [illegible]

في ٢٤/٢/١٩٥٠ أرسل [illegible] الديوان كتابا [illegible]

ان تاريخ ١٩/١/١٩٥٠ [illegible] رقم ١٤/١/٤٩ في ١٩٥٠/١/١٨ [illegible] [illegible] في استيفاء [illegible] التحقيق الذي [illegible] الحادث

وحيث أنه قد مضى [illegible] المشار اليه ما يزيد على الشهرين [illegible] المطلوب [illegible] أن تكتب [illegible] بالتحقيق [illegible] و[illegible]

في ٦ مارس [illegible] الوزارة [illegible] التحقيق [illegible] ارسال [illegible]

في ٨ مارس ارسل اليه [illegible] الوزارة [illegible] التحقيق [illegible] الحادث

ولم يصل للديوان حتى ٢٠ أبريل تاريخ استقالة [illegible] الديوان [illegible] !!

ومعلوم أن [illegible] النائب العام [illegible] أن الحادث [illegible] الذخيرة [illegible] ... [illegible] ... [illegible] حادث الانفجار [illegible] ... [illegible]

MM151/10

١) شراء أسلحة [illegible] للسلاح [illegible] على [illegible] حرب فلسطين

اشترى السلاح [illegible] المقدم [illegible] ٤٠ [illegible]

و ٨ [illegible] ٣٤

[illegible] فلسطين

[illegible] ٢٢ [illegible] ... [illegible] ... [illegible] ... [illegible] فلسطين [illegible]

"وانه [illegible] ... [illegible] فلسطين [illegible] ..." [illegible] ... [illegible] ... [illegible] العامة

في [illegible] ١٩٥٠

٢) شراء [illegible] ... [illegible] حرب فلسطين

ثم ارسل الديوان [illegible] ... ٧٨ [illegible] ... [illegible] ... [illegible] ١٩٤٩

ثم بلغ ٤٢ ما ٧٥ [illegible] ... [illegible] ... [illegible] ... [illegible] ... [illegible] ... [illegible] الوزراء.

٤ مارس سنة ١٩٥٠

MM122/7

٥ ــ ١٠٧/٣

اعفاء السندات الخاصة بقرض فلسطين وفوائدها من الضرائب المباشرة وغير المباشرة ، عدا ضريبة التركات ، بدون سند قانونى .

حضرة صاحب المعالى وزير الماليــــة

نتشرف بأن ننهى الى معاليكم أنه تبين لنا أن مجلس البرلمان كانا قد أذنا للحكومة ، بمقتضى القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٨ بتاريخ ١٣ مايو سنة ١٩٤٨ ، بأن تصدر فى مصر قرضا فى حدود مبلغ ٤ر٠٠٠ر٠٠٠ جنيه (أربعة ملايين جنيه) لمواجهة المصروفات الاضافية اللازمة لقوات الجيش المصرى المرابطة على الحدود بين مصر وفلسطين ، وذلك فى الوقت الذى تراه الحكومة مناسبا وبالشروط والأوضاع التى يحددها وزير المالية بموافقة مجلس الوزراء . وأن مبلغ القرض المذكور زيد بعد ذلك الى ٩ر٠٠٠ر٠٠٠ جنيه بمقتضى القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٤٨ بتاريخ ٢٦ مايو سنة ١٩٤٨ ، ثم الى ٣٠ر٠٠٠ر٠٠٠ جنيه بمقتضى القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٨ بتاريخ ١٨ يونيه سنة ١٩٤٨ .

وتنفيذا لأحكام تلك القوانين ، أصدر مجلس الوزراء قرارا بتاريخ ٩ يناير سنة ١٩٤٩ بشأن اصدار القرض المذكور ، تضمن أن يكون هذا القرض على نوعين : الأول طويل الأجل (١٩٦٩/١٩٧٩) بمبلغ ١٥ر٠٠٠ر٠٠٠ جنيه وبفائدة قدرها ٣ ٪ ، والثانى متوسط الأجل (١٩٥٩/١٩٦١) بمبلغ مماثل وبفائدة قدرها ٢½ ٪ . كما وافق مجلس الوزراء فى الوقت ذاته على اعفاء رأس مال هذا القرض بنوعيه وفوائدهما من كل ضريبة مباشرة أو غير مباشرة ، حالية أو مستقبلة ، فيما عدا رسم الأيلولة على التركات .

ويبدى الديوان بصدد ذلك ، أن تقرير الاعفاء على الوجه المتقدم ذكره ، أمر ينطوى على مخالفة لحكم المادة ١٣٥ من الدستور ، التى تنص على أنه " لا يجوز اعفاء أحد من أداء الضرائب فى غير الأحوال المبينة فى القانون " . ووجه المخالفة هنا أنه على الرغم من أن القوانين الثلاثة السالفة الذكر ، المتعلقة باصدار هذا القرض ، قد صدرت خالية من النص على هذا الاعفاء ، فان الحكومة عمدت ــ مع هذا ــ الى تقريره دون اتباع الطريق المرسوم لذلك قانونا .

وما هو جدير بالملاحظة فى هذا الصدد ، أن المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٣ ، الخاص بتحويل الدين العام المصرى ، كان قد أذن لوزير المالية

MM122/7

ــ ٢ ــ

فى أن يعقد قروضا بالشروط والأوضاع التى يحددها بموافقة مجلس الوزراء ، ولكنه لم يتضمن نصا باعفاء سندات تلك القروض أو فوائدها من الضرائب . فلما رئى بعد ذلك تقرير هذا الاعفاء ، استصدرت الحكومة لهذا الغرض المرسوم بقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٣ بتاريخ ١٧ نوفمبر سنة ١٩٤٣ الذى قضى باعفاء السندات الصادرة طبقا للمرسوم بقانون سالف الذكر من كل ضريبة حالية أو مستقبلة بما فى ذلك ضريبة الأيلولة على التركات ، وقد عرض هذا المرسوم بقانون على البرلمان ولم يعترض عليه .

ومن هذا يتضح لمعاليكم أن تقرير الاعفاء فى الحالة التى نحن بصددها كان يستلزم نصا قانونيا ، ولا يكفى فيه مجرد قرار من مجلس الوزراء .

لذلك رأينا ابلاغ معاليكم الأمر ، لكى تتفضلوا بالعمل على معالجته بما يتفق وأحكام الدستور ، وافادتنا بما يتم فى هذا الشأن .

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحتــــــرام ،،،

تحريرا فى ٧ مارس سنة ١٩٥٠

رئيس
ديوان المحاسبة
امضاء ([illegible])

امضاء ([illegible])

① ديوان المحاسبة

مكتب الرئيس

٩ أبريل سنة ١٩٥٠

وزارة الحربية

(١) صفقة هاند جرنيد . ٥٠ ألف قنبلة يدوية ايطالية . grenades بسعر ١٦ شلن للقنبلة

المطلوب معرفة تكاليف صنع القنابل اليدوية التي قامت مصلحة [illegible] بصنعها في مصر

أ ومقارنة مواصفات هذه القنابل المصنوعة في مصر بالقنابل المشتراه من ايطاليا.

ب. معرفة الكمية التي استعملت من هذه القنابل

ج. تاريخ ورودها

د. من الذي أوصى بشراء هذه القنابل

هـ. هل تقدمت عطاءات من شركات أجنبية محترمة عن قنابل يدوية مماثلة بسعر القنبلة ٥ شلن

(٢) صفقة الطيارات المكي [illegible] تقديم اللجنة الفنية التي صدر الموافقة على الاعتماد المطلوب لشراء الصفقة الأولى من هذه الطائرات ومعرفة سعر الطائرة من

الصفقة الأولى من هذه الصفقة

اشترت بعد ذلك صفقة أخرى من نفس هذه الطائرات والمطلوب

معرفة سعر الطائرة من طائرات الصفقة الثانية ومقارنتها بالأولى

ومعرفة السبب بالفرق الكبير وماذا كان قد حصل تخفيض

من الصفقة ثم أن الاعتماد الأول قد استنفد بالصرف في شراء الصفقة

الأولى ثم خصم ثمن طائرات الصفقة الثانية على اعتماد الصفقة الأولى أم على

اعتماد اضافي آخر.

واذا كان بعد انتهاء اللجنة الأولى قد [illegible] في شراء مثل هذه الطائرات بالنظر

لوجود طائرات تفوقها بالمقدرة والتصميم فهل ابلغت هذه الملاحظة لوزارة الحربية أمام

اللجنة التي اوصت بتسليم هذه الاعتماد [illegible] ضرورة الحصول على هذه الصفقة [illegible]

الطيارين المصريين على طائرات اسرع من الطائرات الموجودة لديهم وهل تم [illegible]

قد يتسع على طائرات الصيد [illegible] الاشتغال من الطائرات

الصفقة الجديدة من الطائرات [illegible] وهل [illegible] أن الوزارة قد اشترت

بعض الطائرات [illegible] — هل هناك حاجة حقيقية

بالجيش حاليا لمثل هذه الطائرات — هل [illegible]

(٣) صفقة الـ ٥٠ مدفع اشتراها من شركة Oerlikon

تاريخ التعاقد — تاريخ التسليم — استعمالها لدى تاريخ الاستلام

عدد الطلقات في [illegible] [illegible]

[illegible] من هذه المدافع [illegible] ٥٠ طلقة في [illegible]

[illegible] [illegible] ٦٠ طلقة [illegible]

السبب في عدم شراء [illegible].

(٤) المصنع الحربي [illegible] ٦٠٠٠٠٠٠ [illegible] ٣٠ مليون

تاريخ التعاقد — تاريخ [illegible] — [illegible] [illegible]

المدافع المصنوعة بالجيش التي [illegible] [illegible] الخبرة [illegible] لانشاء هذا المصنع

هل المدافع [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] المصنع [illegible]

(السلاح [illegible])

هل هناك مدافع أخرى بالجيش تستعمل ذخيرة ٢٠ مليمتر [illegible] [illegible] المصنع

التقصير في انتاج ذخيرة مماثلة

هناك ٦٠٠ مدفع [illegible] بالطائرات [illegible] [illegible] [illegible]

ذخيرتها

من الذي أوصى بشراء المصنع [illegible] — [illegible] — هل [illegible]

من [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]

وما [illegible]

صفقة البنادق الشهيرة من [illegible] [illegible]

[illegible] هذه الصفقة [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]

[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]

[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]

[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]

[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]

[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]

[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]

ديوان المحاسبة

مكتب الرئيس

③

هل تم التعاقد على شراء مصنع الأسلحة الصغيرة . ألم يكن من المناسب

أن يتم التعاقد على المصنع في نفس الوقت الذي تم فيه التعاقد على الأسلحة وأن

يكون توريد الأسلحة والمصنع من شركة واحدة [illegible] [illegible] [illegible]

صفقة واحدة مع ما هو متعاقد عليه [illegible] في حالة شراء المصنع والسلاح

من نفس الشركة

صفقة الأسلحة والذخيرة الواردة من شركة [illegible]

تاريخ العقد — تاريخ التسليم — ما تم تسليمه — هل [illegible] هناك حاجة حقيقية في الجيش

لمثل هذه الذخيرة . من الذي أوصى بالشراء — [illegible] تأخير التسليم [illegible]

سعر القنبلة . المصروفات المالية الخاصة [illegible] [illegible] [illegible]

موضحا [illegible] [illegible]

صفقة ادهار [illegible] . [illegible]

الضرائب المستحقة على الممولين الذين تعاقدوا مع وزارة الحربية والبحرية لتوريد الأسلحة والمهمـــات٠

حضرة صاحب المعالي وزير الماليـــــــة

نتشرف بأن ننهي الى معاليكم أنه تبين للديوان لدى مراجعة مستندات وزارة الحربية والبحرية أن ثمة عقودا كثيرة ذات مبالغ طائلة أبرمتها الوزارة المذكورة مع بعض الشركات والأفراد لتوريد مختلف صنوف الأسلحة والمهمات التي كانت تفتقر اليهـــا بمناسبة الظروف الحربية الأخـــيرة ٠

ولما كانت الوزارة المذكورة قد أبلغت مصلحة الضرائب أمر الكثـير من تلك العقود تنفيذا لكتاب المصلحة الدوري رقم ١١١ الخاص بمنشورها رقم ١ لسنة ١٩٤٥ ، وبالنظر الى ماتدره أمثال تلك العمليات بطبيعتها على القائمين بها من أرباح وفيرة ، وماتنطوي عليه محاسبتهم من اعتبارات خاصة تتطلب سرعة الفحص وبالغ الدقة والاحتياط ، لذلك نرجو التفضل بافادتنا بما اتخذته مصلحة الضرائب حتى الآن من اجراءات بشـأن ربط الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية والضريبة الخاصة على الأرباح الاستثنائيـــة على الممولين السالفي الذكـــر٠

وانا لشديدو الرجاء في أن تولوا معاليكم هذا الموضوع عناية خاصـــة ، وأن تتفضلوا بتزويد مصلحة الضرائب بالتعليمات الكفيلة بربــط الضريبـــة المستحقة على المشتغلين بهذه العمليات على وجه يحقق سرعة الجباية ودقتهـــا ٠

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام ٠ ؛

تحريرا في ١٢ أبريل سنة ١٩٥٠

رئيس
ديوان المحاســـبة

(١) بأية مناسبة بحث الديوان موضوع الاصلاحات التي قام بها السلاح البحري؟

(٢) يجب أن يستعرض الديوان بوضوح الوقائع الآتية

أ. أن السلاح طلب تخصيص مبلغ معين ٢٠٠٠٠ ليقوم باجراء اصلاحات في قطع بحرية معينة [illegible] وحدد المبلغ اللازم

ب. أن الوزارة قبلت طلب السلاح بشرط بالاتفاق مع "لجنة الاحتياجات" على تنفيذ تلك الاصلاحات

جـ. أن اللجنة المذكورة عارضت في قيام السلاح بتلك قطع الغيار.

(٣) ليبين بوضوح الى أي حد قام الديوان ما اذا قام السلاح

جـ. أجرى اصلاح ~~للقطع المعينة~~ على قطعة من القطع التي طلبها مقابل مبلغ الـ ٢٠٠٠٠ في حدود ما خصص لكل قطعة أو أنه تجاوز ذلك المبلغ

(٤) حيث سبق ذكره أن طلب السلاح تخصيص مبلغ ٥٠٠٠٠ لتكاليف سفريات خط صيانة بعربية من قبل السلاح جاءه خطاب من وزارة الدفاع بأنه الزيادة في رفعت المقدار المخصص للسلاح من ٢٠٠٠٠ الى ٤٠٠٠٠

وبعد ظاهر من مذكرة [illegible] من التكاليف الحقيقية للسفريات [illegible] على اعداد [illegible]

(٣) على أي أساس رفعت التكاليف المقدرة للسلاح من ٢٠٠٠٠ الى ٤٠٠٠٠ وهل حصل هذا على أساس طلب مقدم من السلاح أم في اعتباره.

(٤) شكل مجلس تحقيق سبق ذكره للنظر في تجاوز الاصلاحات الحقيقية للمبلغ المخصص للسلاح.

ملاحظات الديوان

(١) تشكيل مجلس ~~[illegible]~~ التحقيق

(٢) اجراءات مجلس التحقيق

(٣) النتيجة

(٥) رأي الديوان ونتائج اقتراحه

١. بالنسبة للمبالغ المصروفة المتخطية لها ادرك [illegible]

ب. بالنسبة لما أسفر عنه تحقيق مجلس [illegible] [illegible] الحربي.

MM151/7

مجلس النواب
لجنة الشئون المالية

التقرير الحادى والعشرون
للجنة الشئون المالية

حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس النواب

اتشرف بان ارفع مع هذا تقرير لجنة الشئون المالية عن مشروع قانون بالترخيص لوزارة الحربية والبحرية فى الارتباط ببعض الاعمال ، وقد انتخبت اللجنة حضرة النائب المحترم عبد الحميد عبد الحق بك مقررا لها امام المجلس ،

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،

رئيس اللجنة
امضاء (اسماعيل رمزى)

التقرير

احال المجلس بجلسته المنعقدة بتاريخ ٣ من ابريل سنة ١٩٥٠ مشروع هذا القانون على لجنة الشئون المالية لنظره على وجه الاستعجال ، وقد بحثته اللجنة فى ٤ من ابريل سنة ١٩٥٠ وحضر اجتماعها حضرة صاحب المعالى الاستاذ مصطفى نصرت وزير الحربية والبحرية ،

اطلعت على المذكرة المرفوعة الى مجلس الوزراء المرافقة لهذا التقرير فتبين لها ما يلى :—

رأت وزارة الحربية والبحرية ان ستة مشروعات من الاعمال الجديدة المطلوب انجازها فى السنة المالية ١٩٥٠/٥١ تقتضى الضرورات الملحة المبادرة الى تنفيذها ، وهى المشروعات الآتية :—

1) توسيع مطار العريش واعداد المنشآت اللازمة لذلك ،
2) انشاء مطارين بالصحراء الشرقية ،
3) اصلاح مطار البلاح واقامة بعض المنشآت الضرورية به
4) انشاء خطوط تليفونية بشبه جزيرة سيناء
5) انشاء طرق جديدة بشبه جزيرة سيناء ،
6) انشاء مطار حربى غرب القاهرة ،

وبالنظر لاهمية جميع هذه الاعمال ، وعدم احتمال تأجيلها الى ان تعتمد مبالغها فى الميزانية ، تطلب وزارة المالية الترخيص لوزارة الحربية والبحرية فى الارتباط بالاعمال الثلاثة الاولى فى حدود التكاليف المبينة بمشروع القانون المعروض وخصم ما يلزم صرفه خلال السنة المالية ١٩٥٠ — ١٩٥١ على اعتمادات الباب الثالث من ميزانية السلاح الجوى الملكى وفى حدود جملة اعتمادات ذلك الباب الواردة فى ميزانية ١٩٤٩/١٩٥٠ ، وكذلك الترخيص لوزارة الحربية والبحرية فى الارتباط بالاعمال الثلاثة الاخيرة فى حدود تكاليفها المبينة بمشروع القانون والخصم بما يلزم صرفه فى سنة ١٩٥٠ — ١٩٥١ على الاحتياطى العام بصفة مؤقتة الى ان تصدر ميزانية السنة المالية ١٩٥٠/١٩٥١ متضمنة هذه الاعمال ،

ولجنة الشئون المالية لا ترى مانعا من الموافقة على مشروع هذا القانون وترجو المجلس الموافقة عليه بالصيغة الآتية بعد :—

المقرر النائب	الرئيس
عبد الحميد سراج الدين	اسماعيل رمزى

— ٢ —

مشروع قانون
بالترخيص لوزارة الحربية والبحرية فى الارتباط ببعض الاعمال

* * * * * * * * *

نحن فاروق الاول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه واصدرناه :

مادة ١ — يرخص لوزارة الحربية والبحرية فى الارتباط بالاعمال الآتية وفى حدود التكاليف المبينة امام كل عمل :

التكاليف ج	
٧٥٠٠٠	توسيع مطار العريش واعداد المنشآت اللازمة لذلك ،
٥٠٠٠٠٠	انشاء مطارين بالصحراء الشرقية ،
١٥٠٠٠٠	اصلاح مطار البلاح واقامة بعض المنشآت الضرورية به

ويخصم بما يلزم صرفه سنة ١٩٥٠ / ١٩٥١ على اعتمادات الباب الثالث من ميزانية الفرع ٣ (السلاح الجوى الملكى) وفى حدود جملة اعتمادات ذلك الباب الواردة فى ميزانية سنة ١٩٤٩ / ١٩٥٠ ،

مادة ٢ — يرخص لوزارة الحربية والبحرية فى الارتباط بالاعمال الآتية وفى حدود التكاليف المبينة امام كل :

المطلوب فى سنة ١٩٥٠	التكاليف	
ج ١٤٥٠٠٠	ج ١٤٥٠٠٠	انشاء مطار حربى غرب القاهرة ،
١٥٠٠٠٠	٣٧٧٠٠٠	انشاء خطوط تليفونية بشبه جزيرة سيناء ،
٣٢٠٠٠٠	٣٢٠٠٠٠	انشاء طرق جديدة بشبه جزيرة سيناء ،
٦١٥٠٠٠	٨٤٢٠٠٠	

ويخصم بما يلزم صرفه سنة ١٩٥٠ / ١٩٥١ على الاحتياطى العام وذلك بصفة مؤقتة الى ان تصدر ميزانية سنة ١٩٥٠ / ١٩٥١ متضمنة هذه الاعمال ،

مادة ٣ — على وزيرى الحربية والبحرية والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه ،

نأمر بان يبصم هذا القانون بخاتم الدولة وان ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ،

مذكرة
مرفوعة الى مجلس الوزراء

ابدت وزارة الحربية والبحرية بكتابها المؤرخ فى ٢ ابريل سنة ١٩٥٠ ان الضرورات الحربية المستعجلة تقتضى القيام فورا بتنفيذ الاعمال الستة المبينة بعد والمقدرة تكاليفها بمبلغ ١٫٥٩٢٫٠٠٠ جنيه ومن هذه الاعمال ثلاثة مدرجة لاول مرة فى مشروع ميزانية السنة الجديدة وثلاثة لم تطلب من قبل وان ما ينتظر صرفه من هذه التكاليف يقدر بمبلغ ٩٤٠٫٠٠٠ ج — وفيما يلى بيان تلك الاعمال :

ا — مشروعات واردة فى مشروع ميزانية قسم ١٧ — وزارة الحربية والبحرية فرع ٣ — السلاح الجوى الملكى ،

التكاليف الكلية	ما ينتظر صرفه فى السنة الحالية	
ج ١٠٠٠٠٠	ج ٧٥٠٠٠	١ — توسيع مطار العريش واعداد المنشآت اللازمة لذلك
٥٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	٢ — انشاء مطارين بالصحراء الشرقية
١٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	٣ — اصلاح مطار البلاح واقامة المنشآت الضرورية به
٧٥٠٠٠٠	٣٢٥٠٠٠	الجملة

ب — مشروعات جديدة :

فرع ١ — الديوان العام والجيش

التكاليف الكلية	ما ينتظر صرفه فى السنة الحالية	
ج ٣٧٧٠٠٠	ج ١٥٠٠٠٠	٤ — انشاء خطوط تليفونية بشبه جزيرة سيناء
٣٢٠٠٠٠	٣٢٠٠٠٠	٥ — انشاء طرق جديدة بشبه جزيرة سيناء
٦٩٧٠٠٠	٤٧٠٠٠٠	جملة ما يلزم لانشاء طرق والخطوط التليفونية
		فرع ٣ — السلاح الجوى الملكى
١٤٥٠٠٠	١٤٥٠٠٠	٦ — انشاء مطار حربى غرب القاهرة
١٥٩٢٠٠٠	٩٤٠٠٠٠	

ونظرا لاهمية جميع الاعمال المذكورة وعدم احتمال تأجيلها الى ان تعتمد مبالغها فى الميزانية تطلب وزارة الحربية عرض الامر على مجلس الوزراء بصفة عاجلة للموافقة على :

١ — الارتباط فورا بتنفيذ هذه الاعمال فى حدود التقديرات الكلية بالنسبة لكل عمل ،
٢ — فتح اعتماد اضافى قدره ٩٤٠٠٠٠ ج منه ٤٧٠٠٠٠ ج ما يخص المطارات فى الباب الثالث من ميزانية فرع ٣ (السلاح الجوى الملكى) و ٤٧٠٠٠٠ ج ما يخص الطرق والخطوط التليفونية فى الباب الثالث من ميزانية فرع ١ (الديوان العام والجيش) ،

— ٣ —

مرسوم بمشروع قانون
بالترخيص لوزارة الحربية والبحرية فى الارتباط ببعض الاعمال

نحن فاروق الاول ملك مصر

بناء على ما عرضه علينا وزير المالية وموافقة رأى مجلس الوزراء

رسمنا بما هو آت

مشروع القانون الآتى نصه يقدم باسمنا الى البرلمان

مادة ١ — يرخص لوزارة الحربية والبحرية فى الارتباط بالاعمال الآتية وفى حدود التكاليف المبينة امام كل عمل :

التكاليف ج	
٧٥٠٠٠	توسيع مطار العريش واعداد المنشآت اللازمة لذلك
٥٠٠٠٠٠	انشاء مطارين بالصحراء الشرقية
١٥٠٠٠٠	اصلاح مطار البلاح واقامة بعض المنشآت الضرورية به

ويخصم بما يلزم صرفه فى سنة ١٩٥٠ / ١٩٥١ على اعتمادات الباب الثالث من ميزانية الفرع ٣ (السلاح الجوى الملكى) وفى حدود جملة اعتمادات ذلك الباب الواردة فى ميزانية سنة ١٩٤٩ / ١٩٥٠

مادة ٢ — يرخص لوزارة الحربية والبحرية فى الارتباط بالاعمال الآتية وفى حدود التكاليف المبينة امام كل :

المطلوب فى سنة ١٩٥١	التكاليف	
١٤٥٠٠٠	١٤٥٠٠٠	انشاء مطار حربى غرب القاهرة
١٥٠٠٠٠	٣٧٧٠٠٠	انشاء خطوط تليفونية بشبه جزيرة سيناء
٣٢٠٠٠٠	٣٢٠٠٠٠	انشاء طرق جديدة بشبه جزيرة سيناء
٦١٥٠٠٠	٨٤٢٠٠٠	

ويخصم بما يلزم صرفه فى سنة ١٩٥٠ / ١٩٥١ على الاحتياطى العام وذلك بصفة مؤقتة الى ان تصدر ميزانية سنة ١٩٥٠ / ١٩٥١ متضمنة هذه الاعمال ،

مادة ٣ — على وزيرى الحربية والبحرية والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه ،

صدر بقصر القبة فى ١٥ جمادى الثانية سنة ١٣٦٩ (٣ ابريل سنة ١٩٥٠)

فاروق

بامر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء	وزير الحربية والبحرية	وزير المالية
مصطفى النحاس	مصطفى نصرت	محمد زكى عبد المتعال

مرسل الى وزارة المالية لتقديمه الى البرلمان ،

رئيس مجلس الوزراء
مصطفى النحاس

— ٢ —

وحيث انه لا يجوز مطالبة البرلمان بفتح اعتماد اضافى فى ميزانية لم يقرها بعد فترى وزارة المالية معالجة الحالة باستئذان البرلمان فى الارتباط بالاعمال الثلاثة الاولى الواردة فى مشروع الميزانية وفى حدود التكاليف الكلية الواردة بالمشروع المذكور وقدرها ٧٢٥٫٠٠٠ جنيه على ان يخصم بما يلزم من مصروف على اعتمادات الباب الثالث وفى حدود جملة اعتمادات سنة ١٩٤٩/١٩٥٠ الى ان تصدر الميزانية الجديدة — ولما كان مطلوبا زيادة تكاليف مشروع توسيع مطار العريش من ٧٥٠٠٠ ج الى ١٠٠٫٠٠٠ ج فيمكن ارجاء ذلك الى ان ينظر فى تعديل مشروع ميزانية ١٩٥٠/١٩٥١ ،

اما الاعمال التى لم تدرج فى مشروع الميزانية والمقدرة تكاليفها بمبلغ ٨٤٢٠٠٠ جنيه والمطلوب تخصيص مبلغ ٦١٥٠٠٠ لمواجهة المصروفات الخاصة بها فى سنة ١٩٥٠/١٩٥١ فيستأذن البرلمان فى الارتباط بها والخصم بالمصروف اللازم لها فى سنة ١٩٥٠/١٩٥١ على الاحتياطى العام وذلك بصفة مؤقتة الى ان تدرج هذه المشروعات فى الميزانية الجديدة فتسوى الحالة بالخصم على اعتمادات الباب الثالث من الفرعين المختصين ،

وقد بحثت اللجنة المالية هذا الموضوع وهى توافق على اقتراحات وزارة المالية المشار اليها ،

وانى اتشرف برفع رأى اللجنة هذا الى مجلس الوزراء للتفضل باقراره

وبرفقة هذه المذكرة مشروع المرسوم بمشروع قانون اللازم لهذا الغرض ،

وزير المالية
امضاء (محمد زكى عبد المتعال)

الى وزارة المالية

وافق مجلس الوزراء فى ٢ ابريل سنة ١٩٥٠ على رأى اللجنة المالية المبين فى هذه المذكرة ،
وقد ابلغت وزارة الحربية والبحرية هذا القرار ،
ومعه صورة من المرسوم بمشروع القانون الصادر فى هذا الشأن ،

رئيس مجلس الوزراء
مصطفى النحاس

MM151/11

مــــذكــــرة

نحصر اغلب المخالفات الفاضحة التي حدثت بوزارة الحربية والبحرية خلال العامين الماضيين في عقد صفقات كبيرة لم تكن هناك حاجة عاجلة اليها للانتفاع بها في حملة فلسطين لطول مدد توريدها فجاءت متأخرة عن الوقت المناسب بعيدا عن الاجراءات والقيود المالية المقررة اما عن طريق تمريرها بلجنة الاحتياجات او خصما على حساب حملة فلسطين .

وقد تميزت هذه الصفقات بضخامة وسطاء معروفين لقليل من المسئولين عملوا ولا زالوا بنفوذ وسلطات واسعة وقد كانت جميعها باسعار متناهية في الارتفاع فيما عند مقارنتها بمشتريات مشابهة وقد صادف ان تمت هذه الصفقات بعد الاجراءات التي اتخذت بدلا من الطريق السوي .

وقد نتجت هذه المخالفات من عدم توحيد مسئولية اعمال التموين فتعددت الجهات التي تملك سلطة البت وضاعت بينها المصلحة العامة .

١ — شراء ٢٥٠ الف قنبلة يدوية من ايطاليا

اشترى هذه الصفقة القائمقام عبد الغفار عثمان بناء على تعليمات غير محددة من مصر بسعر القنبلة ٧٥٠ مليما بدون مصاريف الشحن والتأمين في حين ان سعادة الساوي بك رئيس بعثة المشتريات بالخارج نفى عرض هذه الصفقة عليه كما انه قرر وثبت ايضا ان سعر هذه القنبلة لا يتعدى ٢٥٠ مليما كما لم ترد تكاليف التشغيل المحلي عن ٣٢٠ مليما للنوع اصلح — كما ثبت عدم تأثير هذه القنبلة وخطورتها فلم تستعمل خلال الحملة وكان كل ذلك موضع تقارير وطلب اجراء تحقيق لم يبت فيه حتى الان .

٢ — صفقات شركة براندت

تمت هذه الصفقات مع محل ج. ايزنشت (سمير سمسارا) وقد صادف انها كانت جميعها محل مغالاة او استغلال فاحش فتعاقدت الوزارة مدة بدء الحملة على اول صفقة قيمتها ٣٧٧٠٠٠ جنيها بانتهاز سلطة لجنة الاحتياجات ثم حاولت اخيرا بكتابها رقم ١٣/ ١/ ٣٧ في ٢٨/ ٢/ ٥٠ الحصول على الموافقة المالية للتعاقد على صفقة ثانية قيمتها ٣٤٥٠٠٠ جنيها مستندة الى الاسعار السابقة وزيادة ١٤ ٪ — لم تكن هناك حاجة عاجلة لاول صفقة لانها لم تبدأ في الوصول الا بعد رفع الحظر كما لم يتم توريدها بعد — وانما ما وصل من مدافع الهاون وذخائره واتضح به خلال الحملة كان من صناعة ايطالية لا تقل عن براندت وباسعار اقل بكثير رغم كونها وقت الحظر .

ثم صادف ان كلفت شركة مصرية بانتاج مدافع وذخيرة للهاون وكانت اسعارها اقل من اسعار شركة براندت فعملوا على تاجيل التجارب التي ثبتت صلاحية الانتاج المحلي لكيلا تفوتهم فرصة الارتباط قبل نهاية السنة المالية .

وقد كانت هذه التجارب عرضة لهجوم [illegible] برآسة عبد الغفار عثمان بالرغم من ان المحقق قد ادانه فيها لما اعباه لتقصيره [illegible] كما هو الحال دائما مع هذا الضابط (تحقيق القنابل اليدوية — انفجار الجيوشي — شركة النجمة ....)

كما لا يصح الاعتراض بان جودة الاسلحة والذخائر من الانتاج المحلي لا تقارن بالمستورد من الخارج لان الهاون وذخيرته ابسط الانواع كما ان مجال التقدم الذي يلزم تحقيقه ممكنا بالتعاون مع الشركات الاجنبية . كما ان الرد بان مرتبات الحرب تسمح بالتعاقد مع الخارج علاوة على الانتاج المحلي لا محل له لان الواجب يقتضي زيادة القدرة الدفاعية حتى امكن ذلك حتى يمكن تحقيقها وقت الحرب وفي هذا الضمان الكافي كما ان محاولة توفير احتياطي لا يتناسب مع احتياطي باقي الذخائر لا يفسر في هذه الحالة الا بالعناية باتمام الشراء الخارجي وقد صادف ان حذفت وزارة المالية بنهاية السنة هذا الاعتماد فسقط هذا الطلب الذي ما كان يصح حدوثه

٣ — صفقة اسلحة وذخائر شركة ٢٠٢٠

كلفت الوزارة لجنة الاحتياجات في صيف عام ١٩٤٨ بعمل اكثر من عقد واحد مع هذه الشركة منها ٢٠٠٠٠ بندقية عادية و١٧٧٠٠ بندقية نصف الية . لم يصل شيء منها الا بعد انتهاء الحملة كما لم يصل اية بندقية نصف الية حتى الان وقد تميزت هذه الصفقات بظروف توضح ميل الوزارة الى التمادي في التعاقد مع هذه الشركة ولاثبات ذلك يلاحظ الاتي :—

ا — صدر قرار وزاري بتشكيل اللجنة التي بحثت اسلحة هذه الشركة لتحديد ضباط معينين ([illegible]) في حين ان الاسلحة المقدمة بها الشركات الاخرى كان يترك امر اختبارها لرئاسات الجيش

ب — وبالرغم من ان قرارات هذه اللجنة اشتملت على اخطاء ما كان يصح الوقوع فيها فقد قبلت الوزارة التعاقد على ٢٠٠٠٠ بندقية عادية مع ان هذه اللجنة لم تنصح بها .

جـ — ترتب على ذلك ان رفضت رئاسة الجيش قبول ال ٨٠٠٠ بندقية التي وصلت من هذا النوع (وصلت بعد انتهاء الحملة) فعمدت الوزارة الى الغاء صفقة ال ٢٠٠٠٠ بندقية عادية واستبدلتها بزيادة ٢٠٠٠٠ بندقية الى صفقة البنادق النصف الية فاصبح مجموعها ٣٧٧٠٠ بندقية نصف الية .

د — تمت صفقة الاستبدال هذه بنفس الاسعار السابق التعاقد عليها مع انها عملت بعد الحظر ومن المعلوم ان هناك منخفض قدره حوالي ٧ ٪ كل هذا عمل لمصلحة وسيط الشركة المعروف وهو الخواجه ادمون جهلان ولو ان اسمه لم يظهر في اي عقد من العقود .

هـ — لم يكن هناك الزام للوزارة باجراء هذا الاستبدال لانها تمكنت بواسطة لجنة الاحتياجات من تصريف ال ٢٠٠٠٠ بندقية عادية للمملكة العربية السعودية والتي اتخذت مشتراها صفة حكومية رسمية لمصلحة وسطاء اخرين ولا يمكن تجاهل هذه الاوضاع وانما هو التستر لمصلحة هؤلاء الوسطاء .

و — والدعوى القائلة بان احتياجات القوات تقتضي المزيد من الاسلحة لا يوصل لها لان الوزارة وهي بصدد انشاء مصنع للاسلحة الصغيرة كان الاولى لها وهي تبحث في عروض هذه المصانع منذ سنتين ان تربط بين سياسة المشتريات وانشاء المصانع وخاصة وانه كان لدى الوزارة من العروض ما هو افضل من عرض شركة ٢٠٢٠ سواء للبندقية النصف الية او المصنع كما ظهر اخيرا .

ز — لذلك كان الرأي الذي يدعو بعدم الحاجة لانشاء مصنع الاسلحة دعوة سافرة ايدها مسئولون اخرون لاستمرار الشراء من شركة ٢٠٢٠ كما ايد المعارض الوحيد لما اجمعت عليه الاراء في تفضيل مصنع اخر للاسلحة كشف عن ميله لتأييد عرض هذه الشركة ووسيطها المغالي في اسعارها .

ح — كل هذا التخبط والاستغلال ادى الى شراء كميات كبيرة من الاسلحة باسعار مرتفعة ولم تصل بعد وكميات هائلة من الذخائر (بنفس اسعار الحظر والسمسرة العالية) لا قيمة لها بدون هذه الاسلحة كما اضاع على الوزارة التفكير [illegible] التي تقدمت الشركات في عروضها من المصانع اذا اشترى [illegible] فضلا عن مشكلة تعدد انواع الاسلحة وصعوبة صيانتها والتدريب عليها . كما لم تحقق الوقاية المقصودة بانتهاز فرصة الخصم على حساب حملة فلسطين وانما تحققت منفعة بعض الوسطاء والمسئولين على حساب مصلحة البلاد وسلامتها .

٤ — صفقة طائرات ماكي وفيات

تعاقدت الوزارة بناء على وساطة قائد اللواء الجوي [illegible] لخاصة الملك (احد اعضاء بعثة المشتريات بالخارج) وبصفته مسئولا فلا دخل لسعادة الساوي بك بها في شراء عدد من طائرات ماكي وفيات وقطع الغيار اللازمة لهما باسعار متناهية في الارتفاع خلال حملة فلسطين ثم تمكنت لجنة الاحتياجات بعد ذلك وبنفس الظروف والشروط من شراء عدد اخر من هذه الانواع تتراوح بين ٦٠ ٪ — ٧٠ ٪ من الاسعار السابقة سواء في الطائرات او قطع الغيار ومن ذلك يتضح مدى الضرر الذي عاد على المصلحة من تعدد مصادر الشراء وتدخل الوسطاء .

٥ — صفقات المصانع

كان الاولى ان يخضع العمل في انشاء المصانع الى سياسة شاملة مدروسة لا يكون سبيلها الارتجال كانتهاز فرصة المحافظة من القيود المالية للتعاقد على بعض المصانع المعروضة ولا يكون هناك من ناحية التنفيذ ما يوازي هذه العجلة في الارتباط فتعاقدت الوزارة على مصنع [illegible] بالاته الجديدة التي وصلت من يونيو عام ١٩٤٩ ولم يبدأ في تركيبها بعد كما تعاقدت على مصنع اورليكون لانتاج ذخيرة ٢٠ مم في حين ان المدافع الموجودة لدى القوات المسلحة من هذا النوع هي ٥٠ مدفعا من طراز قديم استورد وقت الحظر بينما تعاقد السلاح الجوي على شراء طائرات حديثة مسلحة بمدافع من طراز هسبانو تحتاج الى ذخيرة تختلف عن ذخيرة اورليكون . كما ادى ضغط [illegible] (وسيطه السمسار) بدون دراسة كافية الى احتمال زيادة القيمة النهائية للعقد حوالي نصف مليون جنيها نتيجة الارتباط على اساس الدولار [illegible] من فرنسا [illegible] طويلة .

هذا من ناحية عقد الصفقات اما من ناحية التنفيذ فارتجال وتخبط وعدم دراسة ادى الى ضياع الوقت وعدم التقدم في شيء وتحمل مصاريف دون مبرر مما ادى الى اصدار قرار وزاري لتكوين ادارة اولى لتنظيم العمل وتحديد المسئولية ولا زال هذا القرار محل معارضة مستترة ظهرت بوادرها في محاولة تعطيل اصداره او تاخير العمل به . كل هذا يبين مدى التباطؤ في التنفيذ مع السرعة في التعاقد .

٦ — صفقة قاذف اللهب الانجليزي — تم التعاقد عليها دون رأي رئاسة الجيش وتم التعاقد عليها خصما على حساب الحملة مع انها لم تصل الا بعد الحظر وكانت كمياتها واسعارها كبيرة دون مبرر ظاهر الا تدخل الوسطاء (سمسارا ....)

٧ — عربات بيرو وفيات — اشتريت ٥٠ عربة بيرو في اول الحملة رغم معارضة الفنيين المختصين لعيوبها (سمسارا ....)

كما اشتريت ٣٠٠ عربة فيات خلال الحملة كان وسيطها السمسار ادمون جهلان وقد اعترف مدير شركة فيات الذي امضى العقد بانه حدد بالطرف عن [illegible] لم يخضع لها [illegible] .

٨ — مشتريات المملكة السعودية — لم يتق الملك ابن السعود في احد عندما قرر الاعتمادات الخاصة بمشتريات بلاده باسم الحكومة المصرية وقد استغلت هذه الاعتمادات لمصلحة وسطاء فرخص اول الامر على مشترياتها من ايطاليا ثم انفق بعد ذلك في مشتريات البلاد العربية رغم كونه ضابطا متقاعدا دون اوامر صريحة في ذلك كما استغلت الدولارات التي حولت فوق [illegible] لانها لم تستخدم في هذه المشتريات لسهولة ضياعها .

وقد اعتمد حسابات هذه الصفقات ما يؤكد انها امام استغلال واضح في قالب رسمي بيد المسئولين .

مشروع مرسوم
بقبول استقالة رئيس ديوان المحاسبة

نحن فاروق الأول ملك مصر

بناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء ، وموافقة رأى ذلك المجلس ،

رسمنا بما هو آت :

(المادة الأولى)

قبلت استقالة الاستاذ محمود محمد محمود رئيس ديوان المحاسبة .

(المادة الثانية)

على رئيس مجلس الوزراء تنفيذ هذا المرسوم .

صدر بقصر القبة في ٦ رجب سنة ١٣٦٩ (٢٣ أبريل سنة ١٩٥٠)

(فاروق)

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء	رئيس مجلس الوزراء
(مصطفى النحاس)	(مصطفى النحاس)

MM151/5

ديوان المحاسبة
مكتب الرئيس

حضرة صاحب السعادة الأستاذ محمود بك محمد محمود

أتشرف بأن أبعث الى سعادتكم مع هذا بصورة المرسوم الملكى المؤرخ فى ٢٣ أبريل سنة ١٩٥٠ بقبول استقالتكم من رئاسة ديوان المحاسبة .

وانى اذ أتشرف بابلاغ سعادتكم ذلك ، أود أن أعبر عن عظيم أسفى لحرمان الديوان من جهودكم الغالية طوال تقلدكم منصب رئاسته ، راجيا لسعادتكم أطيب التمنيات بالسعادة والرفاهية .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ، ،

تحريرا فى ٢٥ أبريل سنة ١٩٥٠

رئيس
ديوان المحاسبة

اطلعت على ما أدلى به حضرة صاحب المعالي فؤاد سراج الدين باشا في جلسة مجلس الشيوخ
بالأمس من أن استقالتي ترجع لسبب خاص شخصي ليس في محل ذكره ....
وقد أدهشني هذا القول من جانب صديقي معالي فؤاد سراج الدين باشا ، ذلك لأنه
سبق لي أن صرحت لمعاليه ولصديقه معالي حامد زكي بك أنني في حل من أن أسرد
عند الإجابة على سؤال سعادة مصطفى مرعي بك كافة الظروف التي أحاطت
باستقالتي من رئاسة ديوان المحاسبة ودفعتني إلى تقديم تلك الاستقالة
وأني ما زلت على رأيي في ذلك وأترك لمعاليه تفصيل كل ما يريد بسطه
أو بيانه
على أنه لم يعد خافيا بعد اليوم أن تلك الظروف في جملتها ترجع إلى ما أثير
بسبب ما أثبته في تقريري خاصا بمصروفات مستشفى فؤاد الأول
(المواساة) ، وإلى ما لقيته من قبل من قصور وزارة الحربية
عند مواجهة بعض المخالفات التي كشف عنها الديوان لدى مراجعة مصروفات
حملة فلسطين
ولعل معالي فؤاد سراج الدين باشا لم ينس بعد حديثنا بديوان المحاسبة
في ١٩ أبريل الماضي الذي بدأته بالشكوى مما أعانيه من وزارة الحربية ، والذي
أحطته فيه علما بما تكشف للديوان من مخالفات إدارة مستشفى فؤاد الأول
(المواساة) وموقفي من هذه المخالفات
ولعل معاليه يذكر أيضا أن تصرفات إدارة المستشفى المذكور كانت كذلك
موضع حديثي مع حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا
عندما قدمت لرفعته خطاب استقالتي .

اطلعت على ما أدلى به حضرة صاحب المعالي فؤاد سراج الدين باشا في جلسة مجلس الشيوخ بالأمس من أن استقالتي ترجع لسبب خاص شخصي ليس في محل ذكره ...

وقد أدهشني هذا القول من جانب صديقي معالي فؤاد سراج الدين باشا ، ذلك لأنه سبق لي أن صرحت لمعاليه ولصديقه معالي حامد زكي بك أنني في حل من أن أسرد عند الإجابة على سؤال سعادة مصطفى مرعي بك كافة الظروف التي أحاطت باستقالتي من رئاسة ديوان المحاسبة ودفعتني إلى تقديم تلك الاستقالة وأني ما زلت عند رأيي في ذلك وأترك لمعاليه تفصيل كل ما يريد بسطه أو بيانه .

مع أنه لم يعد خافيا بعد اليوم أن تلك الظروف في جملتها ترجع إلى ما أثير بسبب ما أثبته في تقريري خاصا بمصروفات مستشفى فؤاد الأول (المواساة) ، وإلى ما لقيته من قبل من قصور وزارة الحربية عند مواجهة بعض المخالفات التي كشف عنها الديوان لدى مراجعة مصروفات حملة فلسطين

ولعل معالي فؤاد سراج الدين باشا لم ينس بعد حديثنا بديوان المحاسبة في ١٩ أبريل الماضي الذي بدأته بالشكوى مما أعانيه من وزارة الحربية ، والذي أحطته فيه علما بما تكشف للديوان من مخالفات إدارة مستشفى فؤاد الأول (المواساة) وموقفي من هذه المخالفات .

ولعل معاليه يذكر أيضا أن تصرفات إدارة المستشفى المذكور كانت كذلك موضع حديثي مع حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا عندما قدمت لرفعته خطاب استقالتي في اليوم التالي





همام محمد محمود وهندسة الإلكترونيات

ولد الدكتور همام محمد محمود في مدينة القاهرة عام 1912، حصل على الثانوية العامة من المدرسة السعيدية، ثم التحق بمدرسة المهندسخانة (كلية الهندسة) في جامعة فؤاد الأول، حيث تخرج منها عام 1933 متخصصًا في مجال الهندسة الكهربائية، وكان ترتيبه الثاني على الدفعة.

عقب تخرجه سافر همام محمد محمود إلى انجلترا حيث التحق بالكلية الإمبراطورية في جامعة لندن للحصول على درجة الدكتوراه في الهندسة الكهربائية، فحصل على دبلومة DIC تمهيدًا لحصوله على الدكتوراه، غير أنه عاد إلى مصر عام 1938 قبل حصوله على الدكتوراه نظرًا لظروف الحرب العالمية الثانية.

بعد عودته من لندن التحق همام محمد محمود بهيئة التدريس في قسم الهندسة الكهربائية بكلية الهندسة، جامعة القاهرة حيث اخذ يتدرج في المناصب حتى عين رئيسًا للقسم في الفترة ما بين عامي 1957 و1972.

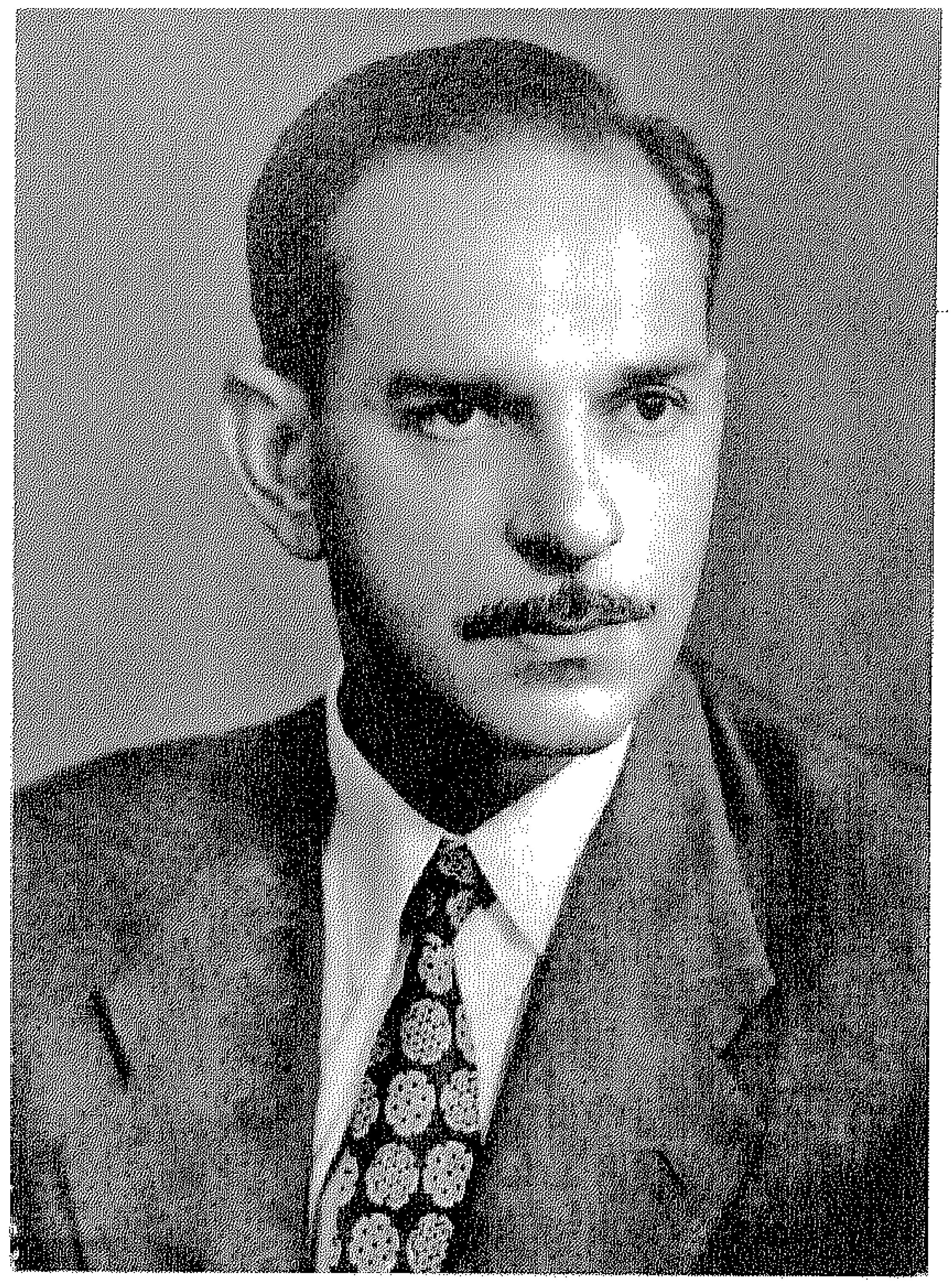
يعتبر الدكتور همام محمد محمود مؤسس مدرسة دراسة هندسة الاليكترونيات في مصر، والأب الروحي لها وأحد أعلامها الأفذاء.

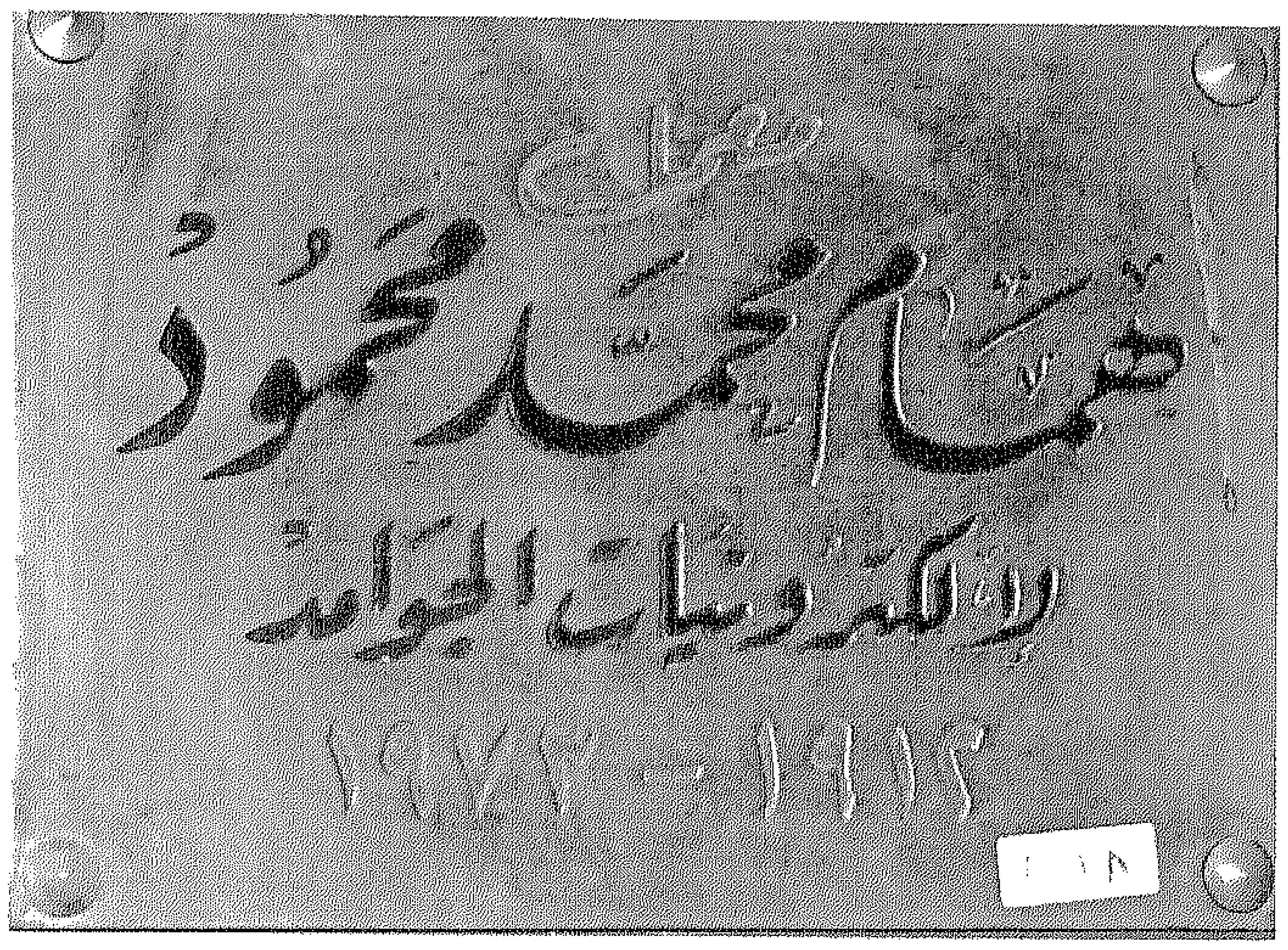
للدكتور همام محمد محمود إسهاماته العلمية فمن خلال معمله في كلية الهندسة انطلق أول بث تليفزيوني في مصر، حيث تخرج من المعمل الكوادر التي انطلقت على يديها إشارات البث التليفزيوني في مصر عام 1960.

مع توقف البث الإذاعي في مصر خلال العدوان الثلاثي على مصر عام 1956، وضرب محطات بث أبو زعبل، لجأت الدولة إلى معمله في كلية الهندسة لإعادة الإرسال مرة أخرى، كما شارك المهندس صلاح عامر في وضع أساس الهندسة الإذاعية، كما شارك في إدخال التليفزيون الملون إلى مصر.

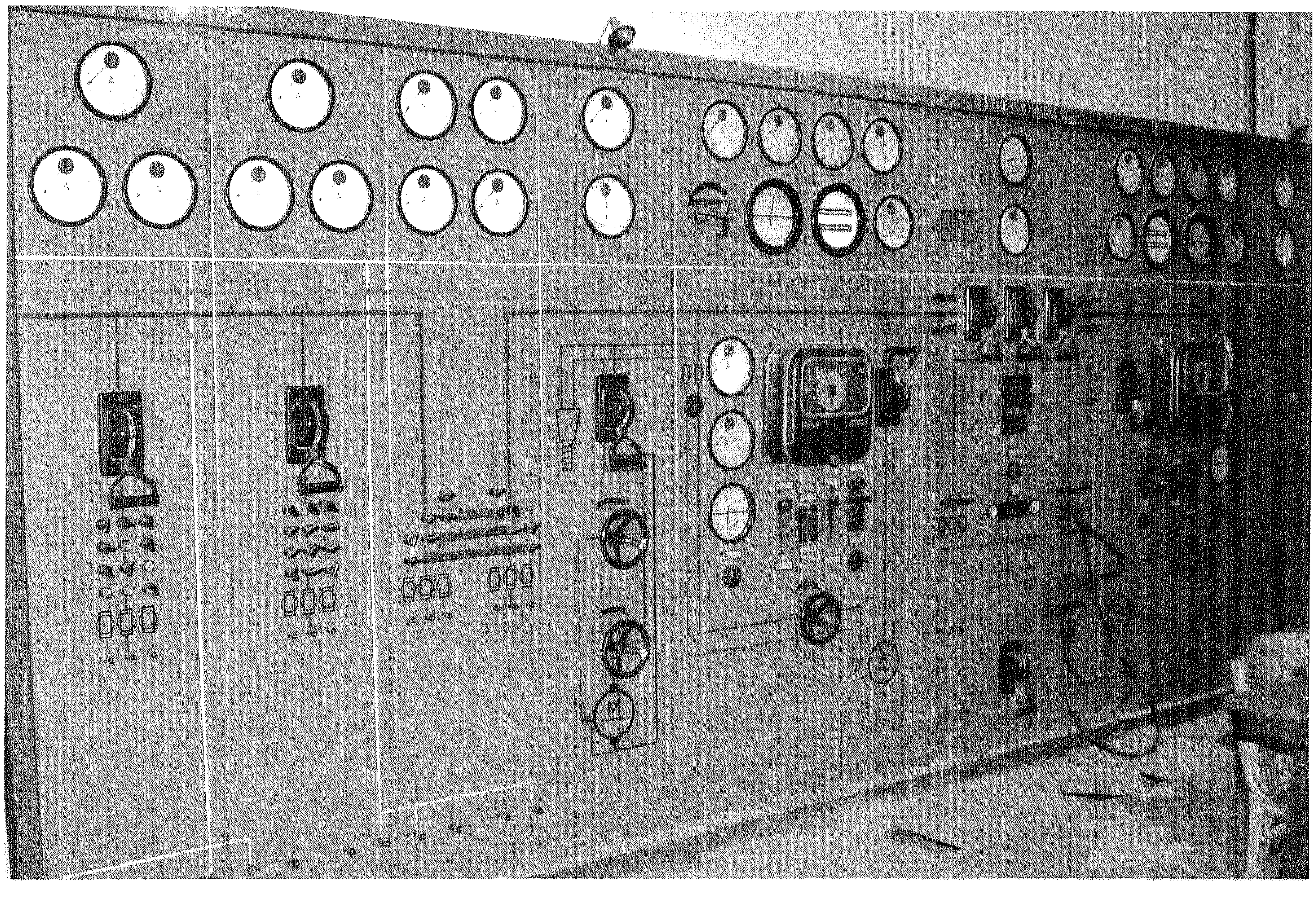
حصل الدكتور همام محمد محمود على جائزة الدولة التقديرية عام 1973، قبل أن تفاجئه المنية في ذات العام.

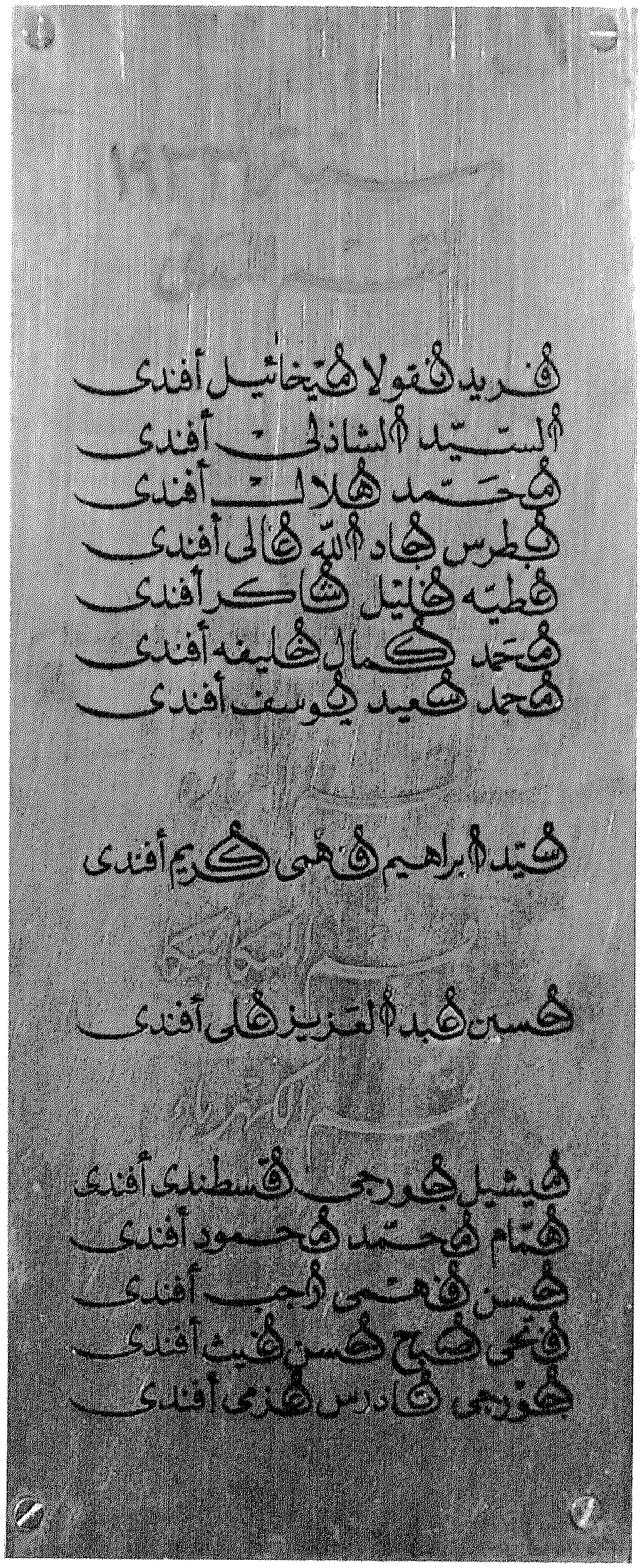


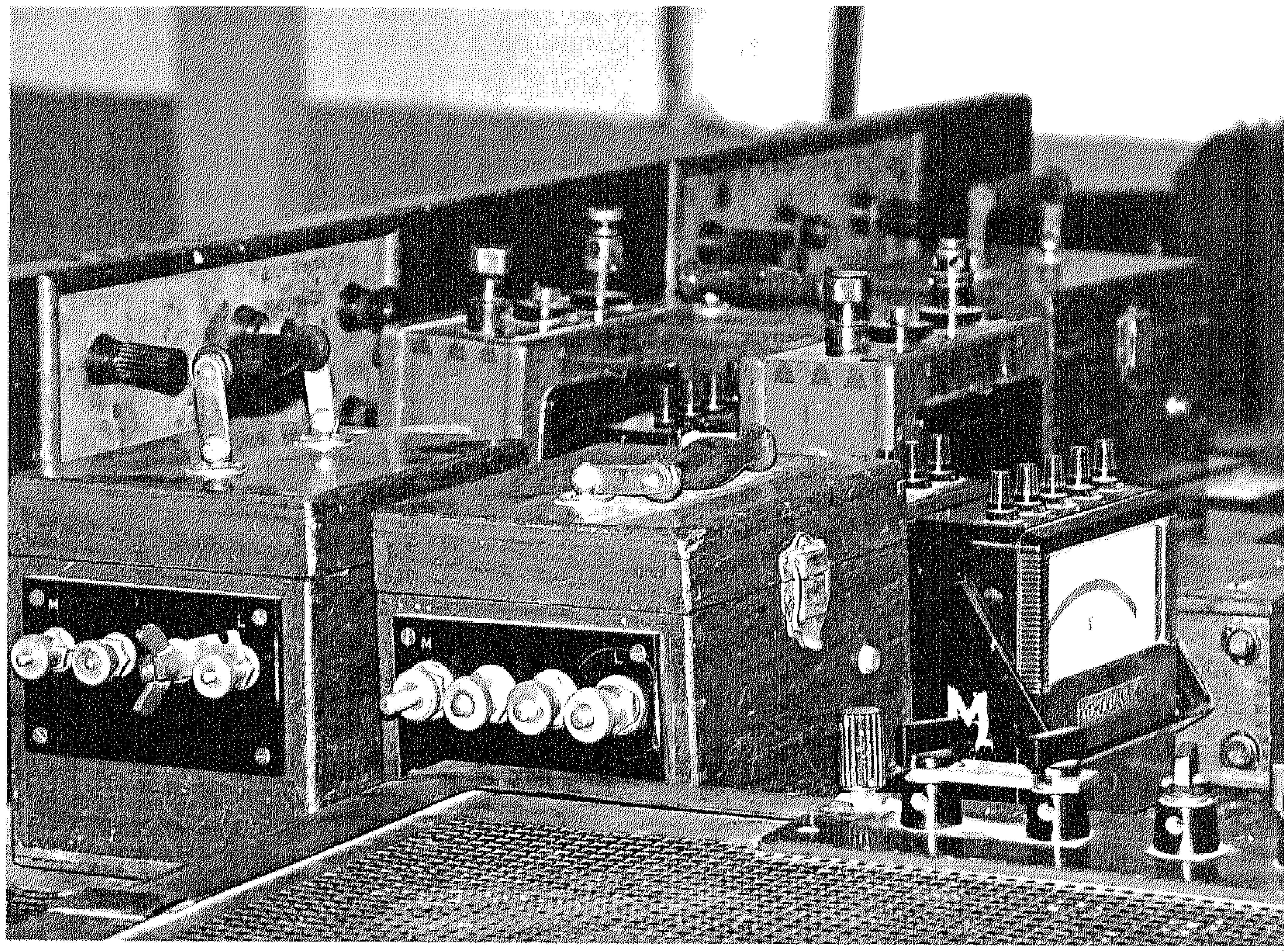


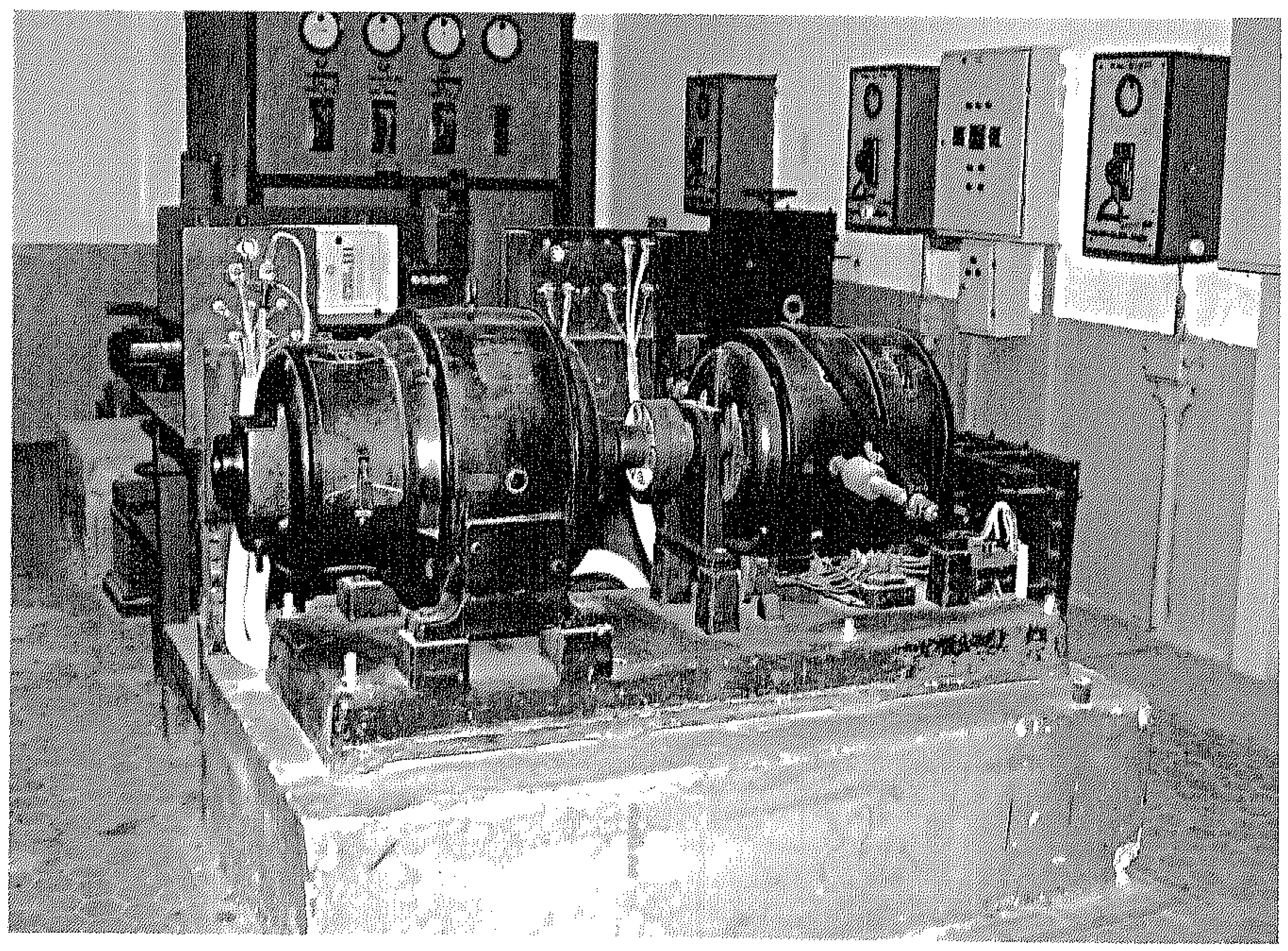


معمل
همام محمد محمود
للإلكترونيات الجوامد
١٩١٢ - ١٩٧٢

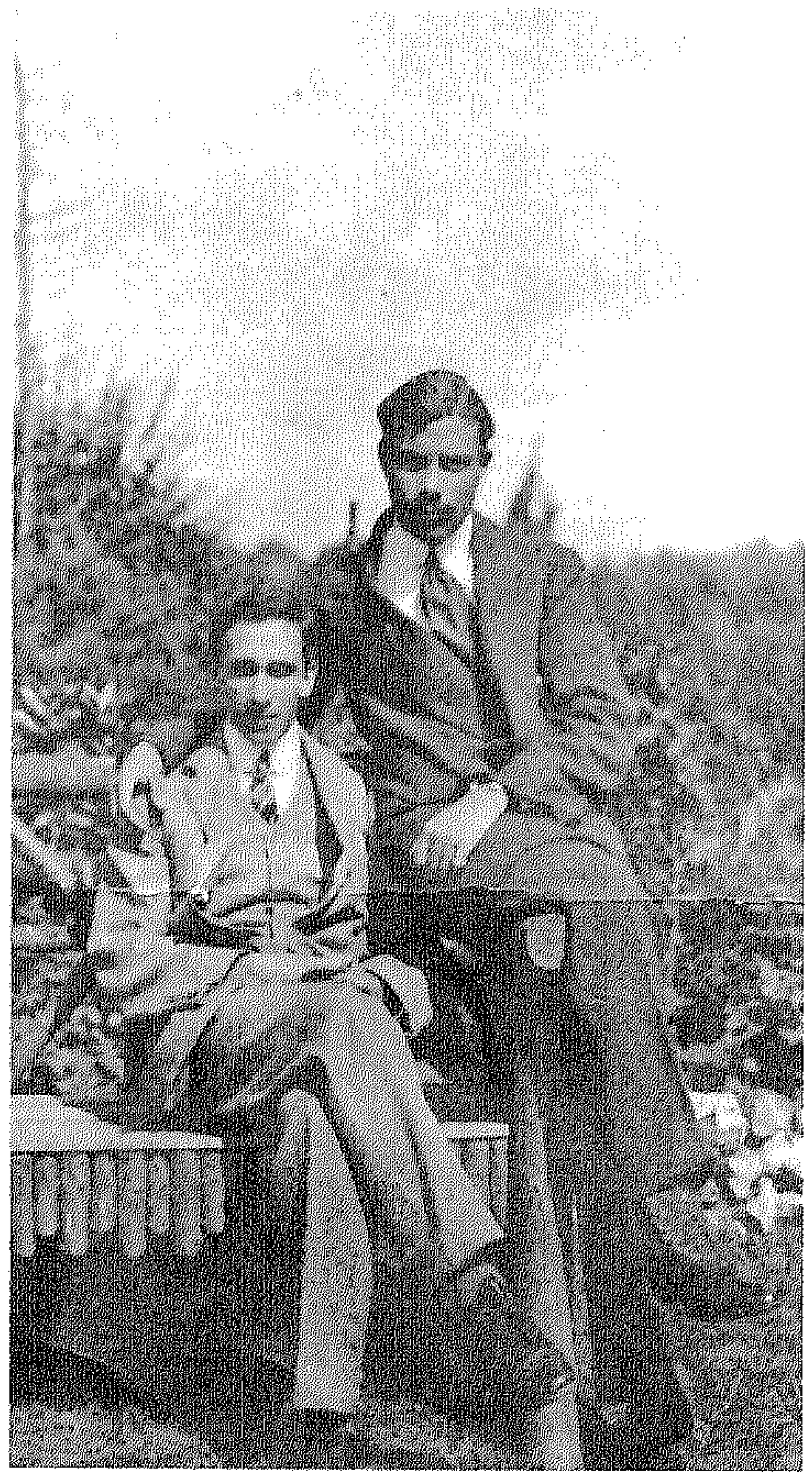



فريد نقولا ميخائيل أفندى
السيد الشاذلى أفندى
محمد هلال أفندى
بطرس جاد الله غالى أفندى
عطيه خليل شاكر أفندى
محمد كمال خليفه أفندى
محمد سعيد يوسف أفندى
سيد ابراهيم فهمى كريم أفندى
حسن عبد العزيز على أفندى
ميشيل جورجى قسطندى أفندى
همام محمد محمود أفندى
حسن فهمى رجب أفندى
فتحى صبح حسن غيث أفندى
جورجى تادرس رمزى أفندى





العائلة السليمية



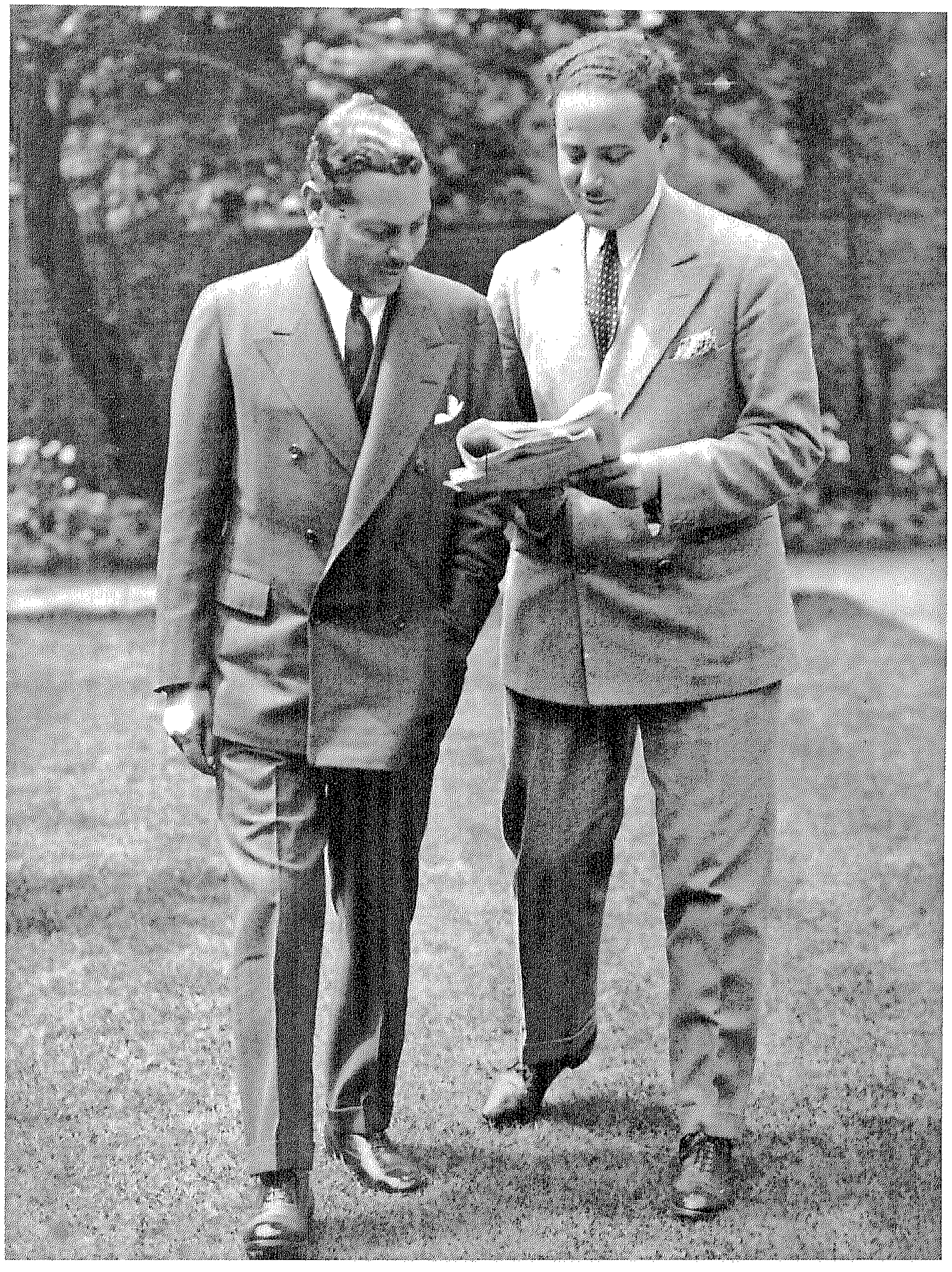
■ علي بك محمود وأحمد بك حسنين

قليل من العائلات في مصر أثرت في التاريخ وتركت بصماتها على العديد من أحداثه، وفي العصر الحديث كان هناك العديد من العائلات التي صنعت التاريخ.. من تلك العائلات، العائلة السليمية.
يعود أصل العائلة السليمية إلى قبيلة بني سليم العربية، من أحد بطونها وهو بطن جامع مؤسس العائلة، وقد استقر مؤسسة تلك العائلة في بقعة تقع على الشاطئ الشرقي للنيل عرفت فيما بعد باسم ساحل سليم في محافظة أسيوط الحالية.
من العائلة السليمية خرج العديد من الرجال الذي صنعوا تاريخ العائلة منهم نذكر همام بك عبد العال عتمان أحمد وأبو زيد عبد العال أغا الذي تولوا العديد من المناصب الإدارية في القرن التاسع عشر. والمرحوم سليمان بك عبد العال وكيل مديرية قنا، وعبد الرحمن بك محمود عضو مجلس شوري القوانين عام 1866.
ولم يتوقف دور الأسرة عقب قيام ثورة يوليو عام 1952، فقد ظهر من بين أفراد الأسرة العديد من الشخصيات، مثل: حسن فهمي تمام ومحمد عبدالرحمن محمود اللذان كانوا أعضاء في أول مجلس نيابي بعد الثورة (مجلس الأمة).
كما كان من بين أبناء العائلة العديد من رجال السلك الدبلوماسي، الذين مثلوا مصر في الخارج، نذكر منهم: محمد كامل بك عبد الرحيم سفير مصر في الولايات المتحدة الأمريكية وممثل ممثل جامعة الدول العربية في هيئة الأمم المتحدة وهو زوج السيدة أمنة محمد محمود، والسفير صالح عبدالرحمن محمود، والسفير إسماعيل عتمان تمام، والسفير عتمان سليمان، والسفير محمود سليمان عتمان، والسفير عمر حنفي محمود.
وتنقسم العائلة السليمية إلي عدة أفرع، أصلها عبد العال بن عتمان بن أحمد بن حسب النبي بن طايع بن حسب بن محمد بن جامع، الذي توفي تاركًا أربعة أبناء هم:

- أبو زيد عبد العال (هو أخ غير شقيق)
- همام بك عبد العال
- تمام عبد العال
- سليمان بك عبد العال

الفرع الأول: همام بك عبد العال، وتوفي عام 1850، وإليه تنسب قرية الهمامية بمركز البداري، وهو مصدر ثروة العائلة، وقد توفي تاركًا أربعة من البنات، من زوجته السيدة سُلم حسن محفوظ من أعيان الحواتكة من قبيلة جهينة العربية.
الفرع الثاني: تمام بك عبد العال، وتوفي أثناء أداءه فريضة الحج ودفن بالحجاز، وقد توفي تاركًا أربعة أبناء وخمس بنات، والأبناء هم: حسن وحسين وعلي وإسماعيل.

الفرع الثالث: سليمان بك عبد العال، وتوفي عام 1870، وكان يشغل منصب وكيل مديرية قنا، وقد ترك من أربعة أبناء وبنتان، والأبناء هم: محمود وعتمان وحسن ومحمد (الشهير بمهران)
الفرع الرابع: أبو زيد عبد العال (أخ غير شقيق لكل من همام وتمام وسليمان عبد العال)، وتوفي تاركًا ولدًا هو صالح.



■ محمد محمود باشا ومحمد كامل عبد الرحيم



الحواشي والمراجع

1 عاصم دسوقي، كبار ملاك الأراضي الزراعية ودورهم في المجتمع المصري، ص 30، دار الثقافة الجديدة، الطبعة الأولى، القاهرة، 1975.

2 ماجدة محمد حمود، محمد محمود ودوره في السياسة المصرية، ص 4 - 5، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية البنات، جامعة عين شمس، القاهرة، 1990.

3 رءوف عباس، عاصم دسوقي، كبار الملاك والفلاحين في مصر، ص103، دار قباء، القاهرة، 1998.

4 رءوف عباس، عاصم دسوقي، كبار الملاك والفلاحين في مصر، ص61 - 65.

5 رءوف عباس، عاصم دسوقي، كبار الملاك والفلاحين في مصر، ص205.

6 ماجدة محمد حمود، محمد محمود ودوره في السياسة المصرية، ص8.

7 رءوف عباس، عاصم دسوقي، كبار الملاك والفلاحين في مصر، ص 213 - 214؛ ماجدة محمد حمود، محمد محمود ودوره في السياسة المصرية، ص 8.

8 سعيدة محمد حسني، المجالس النيابية في مصر في عهد الاحتلال البريطاني (1882 - 1914)، ص 49، سلسلة مصر النهضة، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1990.

9 زكي محمد مجاهد، الأعلام الشرقية في المائة الرابعة عشرة الهجرية، ج1، ص 168، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1994.

10 لويس عوض، تاريخ الفكر المصري الحديث من عصر إسماعيل إلى ثورة 1919، ج2، ص 29؛ سلسلة صفحات من تاريخ مصر، عدد 17، الطبعة الثانية، مكتبة مدبولي، 1416 هـ/ 1996.

11 ماجدة محمد حمود، محمد محمود ودوره في السياسة المصرية، ص17.

12 زكي محمد مجاهد، الأعلام الشرقية في المائة الرابعة عشرة الهجرية، ج1، ص 168.

13 محمد حسين هيكل، تراجم مصرية وغربية، ص 176، دار المعارف، القاهرة، بدون تاريخ.

14 زكي محمد مجاهد، الأعلام الشرقية في المائة الرابعة عشرة الهجرية، ج1، ص 168.

15 ماجدة محمد حمود، محمد محمود ودوره في السياسة المصرية، ص 18.

16 محمد حسين هيكل، تراجم مصرية وغربية، ص 176.

17 ماجدة محمد حمود، محمد محمود ودوره في السياسة المصرية، ص 20.

18 ماجدة محمد حمود، محمد محمود ودوره في السياسة المصرية، ص 23.

19 جلال الدين محمود الشاعر، تاريخ حزب الأحرار الدستوريين في الفترة من 1918 - 1952، ص 7 - 8، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، القاهرة، 1980.

20 جاكوب لاندو، الحياة النيابية والأحزاب في مصر من 1866 إلى 1952، ص 140 - 141، ترجمة سامي الليثي، مكتبة مدبولي، القاهرة، بدون تاريخ؛ سعيد إسماعيل علي، المجتمع المصري في عهد الاحتلال البريطاني، ص488، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1972.

21 محمد حسين هيكل، تراجم مصرية وغربية، ص 177.

22 محمد حسين هيكل، مذكرات في السياسة المصرية، ج1، ص 65

23 محمد حسين هيكل، مذكرات في السياسة المصرية، ج1، ص 65.

24 ماجدة محمد حمود، محمد محمود ودوره في السياسة المصرية، ص 24.

25 كان محمد محمود باشا دائما ما يردد عبارة "أنا ابن من عرض عليه مُلْك مصر فأبى"، راجع كتاب اليد الحديدية.

26 جلال الدين محمود الشاعر، تاريخ حزب الأحرار الدستوريين في الفترة من 1918 - 1952، ص 10 - 11.

27 مؤسسة الأهرام، 50 عام على ثورة 1919، ص 145.

28 جريدة الأهرام، عدد 19 نوفمبر 1919.

29 Ellis Goldberg, Peasants in Revolt - Egypt 1919, International Journal of Middle East Studies, Vol. 24, No. 2. (May, 1992), pp. 261-280..

محمد حسين هيكل، تراجم مصرية وغربية، ص 178؛ يونان لبيب رزق، مذكرات عبد الرحمن فهمي، ج 2، ص 166 - 168، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1993.

30 جريدة الأهرام، عدد الأربعاء 23 يناير 1929.

31 توفي سنة 1930.

32 محمد حسين هيكل، تراجم مصرية وغربية، ص 179.

33 زكي محمد مجاهد، الأعلام الشرقية في المائة الرابعة عشرة الهجرية، ج1، ص 165.

34 اليد الحديدية، ص 12.

35 وثيقة DM221.

36 زكي محمد مجاهد، الأعلام الشرقية في المائة الرابعة عشرة الهجرية، ج1، ص 165.

37 وثيقة DM220.

38 جريدة الأهرام، عدد السبت 1 فبراير، 1941.

39 ماجدة محمد حمود، المعتدلون في السياسة المصرية، ص 42.

40 عبد الخالق لاشين، سعد زغلول ودوره في السياسة المصرية، ص221- 222.

41 ماجدة محمد حمود، المعتدلون في السياسة المصرية، ص 43.

42 صبري أبو المجد، سنوات ما قبل الثورة، ج 2، ص 408؛ الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1988.

43 ماجدة محمد حمود، محمد محمود ودوره في السياسة المصرية، ص33 - 34.

44 ماجدة محمد حمود، المعتدلون في السياسة المصرية، ص 45 - 46.

45 ماجدة محمد حمود، محمد محمود ودوره في السياسة المصرية، ص35.

46 ماجدة محمد حمود، المعتدلون في السياسة المصرية، ص 47.

47 زكي محمد مجاهد، الأعلام الشرقية في المائة الرابعة عشرة الهجرية، ج1، ص 165.

48 ماجدة محمد حمود، المعتدلون في السياسة المصرية، ص 52.

49 وثيقة DM26.

50 وثيقة DM152.

51 وثيقة DM26.

52 وثيقة DM5, DM136.

53 وثيقة DM26, DM134, DM136.

54 ماجدة محمد حمود، المعتدلون في السياسة المصرية، ص 57 - 58.

55 وثيقة DM26.

56 وثيقة DM5.

57 وثيقة DM26.

58 ماجدة محمد حمود، المعتدلون في السياسة المصرية، ص 59.

59 وثيقة DM5.

60 وثيقة DM26.

61 وثيقة DM79.

62 وثيقة DM5.

63 وثيقة DM5.

64 محمد حسين هيكل، مذكرات في السياسة المصرية، ص 67، دار المعارف، الطبعة الثانية، القاهرة، بدون تاريخ؛ عبد الخالق لاشين، سعد زغلول ودوره في السياسة المصرية، ص 126، الطبعة الأولى، دار العودة، بيروت، 1975.

65 جلال الدين محمود الشاعر، تاريخ حزب الأحرار الدستوريين في الفترة من 1918 - 1952، ص 15.

66 عبد الخالق لاشين، سعد زغلول ودوره في السياسة المصرية، ص131.

67 جلال الدين محمود الشاعر، تاريخ حزب الأحرار الدستوريين في الفترة من 1918 - 1952، ص 15 - 22.

68 عبد الخالق لاشين، سعد زغلول ودوره في السياسة المصرية، ص135.

69 مؤسسة الأهرام، 50 عام على ثورة 1919، ص 121 - 124.

70 مؤسسة الأهرام، 50 عام علي ثورة 1919، ص 128 - 131.

71 جلال الدين محمود الشاعر، تاريخ حزب الأحرار الدستوريين في الفترة من 1918 - 1952، ص 26 - 27.

72 محمد حسين هيكل، مذكرات في السياسة المصرية، ج 1، ص 68؛ عبد الخالق لاشين، سعد زغلول ودوره في السياسة المصرية، ص 143. Malak Badrawi, ismai'il sidqi, p. 12.

73 وثيقة MM3/13؛ جلال الدين محمود الشاعر، تاريخ حزب الأحرار الدستوريين في الفترة من 1918 – 1952، ص 30 – 31.

74 جلال الدين محمود الشاعر، تاريخ حزب الأحرار الدستوريين في الفترة من 1918 – 1952، ص 33 - 36.

75 Harry J. Carman, England and the Egyptian Problem, Political Science Quarterly, Vol. 36, No. 1. (Mar., 1921), pp. 70; Malak Badrawi, ismai'il sidqi, p. 14 – 15.

إسماعيل صدقي باشا، مذكراتي، ص 48؛ عبد الخالق لاشين، سعد زغلول ودوره في السياسة المصرية، ص 197؛ جلال الدين محمود الشاعر، تاريخ حزب الأحرار الدستوريين في الفترة من 1918 – 1952، ص 40 – 41.

76 ماجدة محمد حمود، محمد محمود ودوره في السياسة المصرية، ص61.

77 جلال الدين محمود الشاعر، تاريخ حزب الأحرار الدستوريين في الفترة من 1918 – 1952، ص 43.

78 محمد حسين هيكل، مذكرات في السياسة المصرية، ج 1، ص 82.

79 ماجدة محمد حمود، محمد محمود ودوره في السياسة المصرية، ص67 - 68.

80 محمد حسين هيكل، مذكرات في السياسة المصرية، ج 1، ص 83؛ يونان لبيب رزق، مذكرات عبد الرحمن فهمي، ج 2، ص 27.

81 يونان لبيب رزق، مذكرات عبد الرحمن فهمي، ج 2، ص 124.

82 وثيقة رقم MM49/6.

83 وثيقة رقم MM115/1.

84 وثيقة رقم MM115/2.

85 وثيقة رقم MM1014.

86 وثيقة رقم MM63/1.

87 وثيقة رقم MM 77/29.

88 وثيقة رقم MM 66/1.

89 وثيقة رقم MM 115/3.

90 وثيقة رقم MM 115/8.

91 وثيقة رقم MM115/11.

92 وثيقة رقم MM66/8.

93 وثيقة رقم MM61/7.

94 وثيقة رقم MM78/4.

95 وثيقة رقم MM78/11.

96 وثيقة رقم MM61/16.

97 وثيقة رقم MM61/24.

98 وثيقة رقم MM66/7.

99 وثيقة رقم MM66/45.

100 وثيقة رقم MM1011.

101 وثيقة رقم MM64/2.

102 وثيقة رقم MM78/12.

103 ماجدة محمد حمود، محمد محمود ودوره في السياسة المصرية، ص 83.

104 ماجدة محمد حمود، محمد محمود ودوره في السياسة المصرية، ص87 – 90.

105 Harry J. Carman, England and the Egyptian Problem, Political Science Quarterly, Vol. 36, No. 1. (Mar., 1921), pp. 73.

محمد شفيق غربال، تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية، ج1، ص 61؛ جلال الدين محمود الشاعر، تاريخ حزب الأحرار الدستوريين في الفترة من 1918 – 1952، ص 47.

106 يونان لبيب رزق، مذكرات عبد الرحمن فهمي، ج 2، ص 216؛ عبد الخالق لاشين، سعد زغلول ودوره في السياسة المصرية، ص258.

107 وثيقةMM3/26؛ محمد حسين هيكل، مذكرات في السياسة المصرية، ج 1، ص 91؛ عبد الخالق لاشين، سعد زغلول ودوره في السياسة المصرية، ص 266 - 280؛ ماجدة محمد حمود، محمد محمود ودوره في السياسة المصرية، ص 99 – 100.

108 وثيقة MM3/26؛ وثيقة MM3/29؛ عبد الخالق لاشين، سعد زغلول ودوره في السياسة المصرية، ص 284 – 335.

109 وثيقة MM3/12؛ مؤسسة الأهرام، 50 عام على ثورة 1919، ص 495– 498؛ ماجدة محمد حمود، محمد محمود ودوره في السياسة المصرية، ص 120 - 122.

110 محمد حسين هيكل، مذكرات في السياسة المصرية، ج 1، ص104- 105؛ عبد الرحمن الرافعي، في أعقاب الثورة المصرية، ج 1، ص38- 39؛ الطبعة الرابعة، دار المعارف، القاهرة، 1407 هـ/ 1987؛ عبد الخالق لاشين، سعد زغلول ودوره في السياسة المصرية، ص 336- 339.

111 ماجدة محمد حمود، المعتدلون في السياسة المصرية، ص 66 - 68.

112 محمد حسين هيكل، مذكرات في السياسة المصرية، ج1، ص 121؛ أحمد زكريا الشلق، حزب الأحرار الدستوريين، ص 54 - 55؛ الطبعة الأولى، دار المعارف، القاهرة، 1982.

113 أحمد زكريا الشلق، حزب الأحرار الدستوريين، ص 76 - 78، ص 81.

114 ماجدة محمد حمود، محمد محمود ودوره في السياسة المصرية، ص128.

115 ماجدة محمد حمود، المعتدلون في السياسة المصرية، ص 75.

116 ماجدة محمد حمود، المعتدلون في السياسة المصرية، ص 79.

117 ماجدة محمد حمود، المعتدلون في السياسة المصرية، ص 84.

118 عبد العظيم رمضان، تطور الحركة الوطنية في مصر، ج3، ص 595-596.

119 ماجدة محمد حمود، المعتدلون في السياسة المصرية، ص 93.

120 ماجدة محمد حمود، المعتدلون في السياسة المصرية، ص 96.

121 ماجدة محمد حمود، المعتدلون في السياسة المصرية، ص 99 - 102.

122 محمد حسين هيكل، مذكرات في السياسة المصرية، ج 1، ص 243.

123 ماجدة محمد حمود، المعتدلون في السياسة المصرية، ص 107.

124 ماجدة محمد حمود، محمد محمود ودوره في السياسة المصرية، ص153.

125 ماجدة محمد حمود، المعتدلون في السياسة المصرية، ص 106.

126 ماجدة محمد حمود، المعتدلون في السياسة المصرية، ص 118.

127 جريدة الأهرام، عدد 30 مايو 1935.

128 محمد حسين هيكل، مذكرات في السياسة المصرية، ج 2، ص 42.

129 أحمد زكريا الشلق، حزب الأحرار الدستوريين، ص 78 - 79.

130 جريدة الأهرام، عدد 3 ديسمبر 1926.

131 وثيقة DM49.

132 مشرفة محمد أحمد المليجي، عبد الخالق ثروت ودوره في السياسة المصرية، ص 100؛ الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1989.

133 جريدة الأهرام، عدد 19 أكتوبر 1928.

134 عبد الرحمن الرافعي، في أعقاب الثورة المصرية، ج 2، ص 45.

135 ماجدة محمد حمود، محمد محمود ودوره في السياسة المصرية، ص315.

136 ماجدة محمد حمود، محمد محمود ودوره في السياسة المصرية، ص321 - 322.

137 عبد الرحمن الرافعي، في أعقاب الثورة المصرية، ج 2، ص 60.

138 اليد الحديدية، ص 17؛ عبد الرحمن الرافعي، في أعقاب الثورة المصرية، ج 2، ص 64 - 65؛ أحمد زكريا الشلق، حزب الأحرار الدستوريين، ص 365.

139 راجع كتاب اليد الحديدية؛ أحمد زكريا الشلق، حزب الأحرار الدستوريين، ص 368.

140 أحمد زكريا الشلق، حزب الأحرار الدستوريين، ص 372

141 ماجدة محمد حمود، محمد محمود ودوره في السياسة المصرية، ص398.

142 جريدة الأهرام، عدد 30 ديسمبر 1937؛ محمد حسين هيكل، مذكرات في السياسة المصرية، ج 2، ص 50؛ عبد الرحمن الرافعي، في أعقاب الثورة المصرية، ج3، ص 63؛ صبري أبو المجد، سنوات ما قبل الثورة، ج 2، ص 246 - 247.

143 ماجدة محمد حمود، محمد محمود ودوره في السياسة المصرية، ص411.

144 محمد حسين هيكل، مذكرات في السياسة المصرية، ج 2، ص 56- 59.

145 أحمد زكريا الشلق، حزب الأحرار الدستوريين، ص 399 - 402.

146 يونان لبيب رزق، تاريخ الوزارات المصرية، ص 412.

147 أحمد زكريا الشلق، حزب الأحرار الدستوريين، ص 402 - 405؛ يونان لبيب رزق، تاريخ الوزارات المصرية، ص 416.

148 وثيقة MM2/1؛ محمد حسين هيكل، مذكرات في السياسة المصرية، ج 1، ص 247 - 248؛ عبد الرحمن الرافعي، في أعقاب الثورة المصرية، ج 2، ص 83 - 84؛ أحمد زكريا الشلق، حزب الأحرار الدستوريين، ص 374

149 محمد شفيق غربال، تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية، ج1، ص201.

150 اليد الحديدية، ص 216؛ عبد الرحمن الرافعي، في أعقاب الثورة المصرية، ج 2، ص 89؛ أحمد زكريا الشلق، حزب الأحرار الدستوريين، ص 374

151 اليد الحديدية، ص 217 - 219؛ أحمد زكريا الشلق، حزب الأحرار الدستوريين، ص 374

152 اليد الحديدية، ص 232 - 235؛ جريدة الأهرام، عدد 9 مايو 1929؛ عبد الرحمن الرافعي، في أعقاب الثورة المصرية، ج 2، ص 91 - 95؛ أحمد زكريا الشلق، حزب الأحرار الدستوريين، ص 372 - 373.

153 محمد حسين هيكل، مذكرات في السياسة المصرية، ج 1، ص 249؛ أحمد زكريا الشلق، حزب الأحرار الدستوريين، ص 170 - 171.

154 بيان عن مفاوضات صيف سنة 1929 التي أدت إلى مشروع المعاهدة الإنجليزية المصرية، ص 1 - 2؛ عبد العظيم رمضان، تطور الحركة الوطنية في مصر، ج 2، ص 700.

155 عبد العظيم رمضان، تطور الحركة الوطنية في مصر، ج 2، ص 705-706.

156 بيان عن مفاوضات صيف سنة 1929 التي أدت إلى مشروع المعاهدة الإنجليزية المصرية، ص 4.

157 وثيقة MM8/2؛ محمود سليمان غنام، المعاهدة المصرية الإنجليزية، ص 39 - 40؛ مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، 1936؛ محمد حسين هيكل، مذكرات في السياسة المصرية، ج 1، ص 250 - 251؛ يونان لبيب رزق، مذكرات عبد الرحمن فهمي، ج 2، ص 38 - 39؛ أحمد زكريا الشلق، حزب الأحرار الدستوريين، ص 172 - 177

158 وثيقة MM2/14؛ بيان عن مفاوضات صيف سنة 1929 التي أدت إلى مشروع المعاهدة الإنجليزية المصرية، ص 50 - 65؛ جريدة الأهرام، عدد 27 يوليو 1929؛ محمد شفيق غربال، تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية، ج1، ص 212 - 217، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1952؛ عبد الرحمن الرافعي، في أعقاب الثورة المصرية، ج 2، ص 100 - 102. Memorandum on the negotiations of 1929 which led to the anglo- Egyptian project treaty.

159 وثيقة MM2/9؛ وثيقة MM3/4؛ وثيقة MM3/5؛ وثيقة MM3/41؛ محمد حسين هيكل، مذكرات في السياسة المصرية، ج 1، ص 255؛ أحمد زكريا الشلق، حزب الأحرار الدستوريين، ص 180 - 183

160 Laila Morsy, The Military Clauses of the Anglo-Egyptian Treaty of Friendship and Alliance, 1936, International Journal of Middle East Studies, Vol. 16, No. 1. (Mar., 1984), pp. 67- 68.

161 عبد الرحمن الرافعي، في أعقاب الثورة المصرية، ج3، ص 24.

162 Majid Khadduri, The Anglo-Egyptian Controversy, Proceedings of the Academy of Political Science, Vol. 24, No. 4, International Tensions in the Middle East. (Jan., 1952), pp. 87 – 91.

ماجدة محمد حمود، المعتدلون في السياسة المصرية، ص 166 - 171.

163 محمد حسين هيكل، مذكرات في السياسة المصرية، ج 1، ص 341.

164 Treaty of Alliance Between His Majesty, In Respect of the United Kingdom and His Majesty The King of Egypt, The American Journal of International Law, Vol. 31, No. 2, Supplement: Official Documents. (Apr., 1937), pp. 77-90. ماجدة محمد حمود، المعتدلون في السياسة المصرية، ص 178 - 181.

165 محمد حسين هيكل، مذكرات في السياسة المصرية، ج 2، ص 123-125؛ أحمد زكريا الشلق، حزب الأحرار الدستوريين، ص 205-206.

166 محمد حسين هيكل، مذكرات في السياسة المصرية، ج 2، ص 132؛ ج3، ص 17؛ ماجدة محمد حمود، محمد محمود ودوره في السياسة المصرية، ص 480.

167 محمد حسين هيكل، مذكرات في السياسة المصرية، ج 3، ص 18.

168 جريدة الأهرام، عدد 14 يوليو 1937.

169 جريدة الأهرام، عدد 6 مايو 1938.

170 صبري أبو المجد، سنوات ما قبل الثورة، ج 2، ص 337.

171 ماجدة محمد حمود، محمد محمود ودوره في السياسة المصرية، ص 483.

172 وثيقة MM117/13, MM117/14, MM117/15.

173 اليد الحديدية، ص 227؛ محمد حسين هيكل، مذكرات في السياسة المصرية، ج 2، ص 81.

174 محمد حسين هيكل، مذكرات في السياسة المصرية، ج 2، ص 101-103؛ أحمد زكريا الشلق، حزب الأحرار الدستوريين، ص 406

175 ماجدة محمد حمود، محمد محمود باشا ودوره في السياسة المصرية، ص 354.

176 جريدة الأهرام، عدد 8 مايو 1929.

177 ماجدة محمد حمود، محمد محمود ودوره في السياسة المصرية، ص458.

178 ماجدة محمد حمود، محمد محمود ودوره في السياسة المصرية، ص456 – 459.

179 محمد حسين هيكل، مذكرات في السياسة المصرية، ج 1، ص 247.

180 اليد الحديدية، ص 135.

181 جريدة الأهرام، عدد 5 مايو 1929؛ اليد الحديدية، ص 207.

182 ماجدة محمد حمود، محمد محمود ودوره في السياسة المصرية، ص459 – 460.

183 أحمد زكريا الشلق، حزب الأحرار الدستوريين، ص 209.

184 محمد جمال المسدي وآخرون، مصر والحرب العالمية الثانية، ص 31، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، بدون تاريخ.

185 محمد جمال المسدي وآخرون، مصر والحرب العالمية الثانية، ص33.

186 أحمد زكريا الشلق، حزب الأحرار الدستوريين، ص 375 – 376.

187 محمد حسين هيكل، مذكرات في السياسة المصرية، ج 2، ص 73.

188 محمد حسين هيكل، مذكرات في السياسة المصرية، ج 2، ص 103-105.

189 عبد الرحمن الرافعي، في أعقاب الثورة المصرية، ج 1، ص 300 - 304.

190 محمد حسين هيكل، مذكرات في السياسة المصرية، ج 1، ص 210؛ عبد الرحمن الرافعي، في أعقاب الثورة المصرية، ج 1، ص 316 – 317.

191 ماجدة محمد حمود، محمد محمود ودوره في السياسة المصرية، ص216.

192 ماجدة محمد حمود، محمد محمود ودوره في السياسة المصرية، ص 216 - 221.

193 أحمد زكريا الشلق، حزب الأحرار الدستوريين، ص 282 – 284.

194 ماجدة محمد حمود، محمد محمود ودوره في السياسة المصرية، ص250.

195 أحمد زكريا الشلق، حزب الأحرار الدستوريين، ص 286 – 287.

196 ماجدة محمد حمود، محمد محمود ودوره في السياسة المصرية، ص258.

197 ماجدة محمد حمود، محمد محمود ودوره في السياسة المصرية، ص262 – 264.

198 ماجدة محمد حمود، محمد محمود ودوره في السياسة المصرية، ص287 – 290.

199 ماجدة محمد حمود، محمد محمود ودوره في السياسة المصرية، ص282 – 287.

200 أحمد زكريا الشلق، حزب الأحرار الدستوريين، ص 416 – 417.

201 أحمد زكريا الشلق، حزب الأحرار الدستوريين، ص 422 – 424.

202 ماجدة محمد حمود، محمد محمود ودوره في السياسة المصرية، ص291 – 293.

203 أحمد زكريا الشلق، حزب الأحرار الدستوريين، ص 417 – 420.

204 ماجدة محمد حمود، محمد محمود ودوره في السياسة المصرية، ص272 – 278.

205 صبري أبو المجد، سنوات ما قبل الثورة، ج1، ص 320 – 321.

206 وثيقة MM15/8.

207 وثيقة MM151/17؛ وثيقة MM151 /1؛ MM151 /2؛ وثيقة MM151/10؛ محمد حسين هيكل، مذكرات في السياسة المصرية، ج 2، ص 298

208 وثيقة MM151/13؛ محمد حسين هيكل، مذكرات في السياسة المصرية، ج 3، ص88.

209 وثيقة MM122 / 2 ؛ وثيقة MM122 / 7؛ وثيقة MM139 / 8؛ وثيقة MM148/ 32؛ وثيقة MM148 /71؛ MM148/ 77؛ محمد حسين هيكل، مذكرات في السياسة المصرية، ج 3، ص 105 – 107.

210 محمد حسين هيكل، مذكرات في السياسة المصرية، ج 3، ص 196-200.

211 محمد حسين هيكل، مذكرات في السياسة المصرية، ج 2، ص 300

ISBN 978-977-452-127-0